

التَّيْزِيَةُ وَالْتَّكْمِيلُ

في شرح
كِتَابِ التَّسْهِيلِ

أَفْهَمُ

أَبُو حَمِيْدٍ الْفُؤَادِي

حَقَّقَهُ الْأَسْتَاذُ

الدُّكْتُورُ حَسَنُ هَنْدَرَوِي

كلية التربية الأساسية - الكويت

المَجْرَعُ السَّادِسُ

كُوْنُزِ الشُّبُلِيَا

للنشر والتوزيع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع ، ١٤٢٦ هـ

قهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الأندلسي ، أبو حيان

التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي .

أبو حيان الأندلسي ، حسين محمود هنداوي - الرياض ، ١٤٢٦ هـ

... ص : ٢٤٠١٧ سم

ردمك : ٢ - ٠٤ - ٧٠١ - ٩٩٦٠

١ - اللغة العربية - النحو أ - هنداوي ، حسين محمود (محقق)

ب - العنوان

١١٢٣ / ١٤٢٦

ديوي ٤١٥.١

رقم الإبداع : ١١٢٣ / ١٤٢٦

ردمك : ٢ - ٠٤ - ٧٠١ - ٩٩٦٠

جَمِيعُ الْحُقُوقِ مَحْفُوظَةٌ

الطَّبْعَةُ الْأُولَى

١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م

دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية ص.ب ٢٧٢٦١ الرياض ١١٤١٧

هاتف: ٤٧٤٢٤٥٨ - ٤٧٧٣٩٥٩ - ٤٧٩٤٣٥٤ فاكس: ٤٧٨٧١٤٠

E-mail: eshbelia@hotmail.com



التَّائِيهِ وَالشَّكِيهِ

في شرح
كتاب التَّائِيهِ

الطبعة الأولى

١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م

حقوق الطبع محفوظة

تطلب جميع كتبنا من:

دار القلم - دمشق: ص ٤٥٢٣ - ت: ٢٢٢٩١٧٧

الدار الشامية - بيروت - ت: ٦٥٣٦٥٥ / ٦٥٣٦٦٦

ص ١١٣ / ٦٥٠١

توزع جميع كتبنا في السعودية عن طريق

دار البشير - جدة: ٢١٤٦١ - ص ٢٨٩٥

ت: ٦٦٠٨٩٠٤ / ٦٦٥٧٦٢١

ص : باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر

الداخل عليهما (كان) والممتنع دخولها عليهما لآشتمال المبتدأ على استفهام ، فتنصبهما مفعولين . ولا يحدفان معاً أو أحدهما إلا بدليل . ولهما من التقديم والتأخير ما لهما مجردين . ولثانیهما من الأقسام والأحوال ما لخبر كان ، فإن وقع موقعهما ظرف أو شبهه أو ضمير أو اسم إشارة أمتنع الأقتصار عليه إن كان أحدهما ، لا إن لم يكنه ولم يعلم آخذوف .

ش : ما ذكره من أن هذه الأفعال داخلة على المبتدأ والخبر هو مذهب جمهور النحويين .

وزعم أبو زيد السهيلي أن ذلك باطل ، بل هذه الأفعال بمنزلة أعطيت في أنها استعملت مع مفعولها ابتداء ، قال : « والذي حمل النحويين على ذلك هو أنهم رأوا أن ^(١) هذه الأفعال يجوز ألا تذكر ، فيكون من مفعولها مبتدأ وخبر » . قال ^(٢) : « وهذا باطل بدليل أنك تقول : ظننت زيداً عمراً ، ولا يجوز أن تقول : زيد عمرو ، إلا على جهة التشبيه ، وأنت لم ترد ذلك مع ظننت ؛ ألا ترى أنك لم ترد أن تقول إنك ظننت زيداً شبه عمرو بل عمراً ^(٣) نفسه » .

والصحيح ما ذهب إليه النحويون ، وليس دليلهم على مذهبهم ما توهمه ، بل دليلهم رجوع المفعولين إلى المبتدأ والخبر إذا ألغيت هذه الأفعال ، وكان ينبغي ألا تؤثر في المبتدأ والخبر لأن العوامل الداخلة على الجمل لا تؤثر فيها ، إلا أنهم شبهوها بأعطيت ، فنصبت الأسمين .

(١) أن : ليس في ك .

(٢) شرح الجزولية للأبدي ١ : ٧٤٦ [رسالة] ، وقد ذكر أن بعضهم حكى ذلك عنه .

(٣) ن : عمرو .

وزعم الفراء^(١) أن هذه الأفعال لما طلبت أسمين شبهت من الأفعال بما يطلب أسمين ، أحدهما مفعول به ، والآخر حال ، نحو : أتيت زيدًا ضاحكًا . وأستدل على ذلك بوقوع الجمل والظروف والمجرورات موقع المنصوب الثاني في باب ظننت كما تقع موقع الحال ، ولا يقع شيء من ذلك موقع المفعول به ، فدل ذلك على أن^(٢) انتصابه على التشبيه بالحال لا على التشبيه بالمفعول به ، ولا يقدح في ذلك كون الحال يتم الكلام دونها ، والمنصوب الثاني في هذا الباب لا يتم الكلام دونه ، لأنه ليس بحال حقيقي ، بل مشبه بها^(٣) ، كما لا يقدح فيما ذهبنا إليه من أن انتصابه على التشبيه بالمفعول الثاني في باب أعطيت كونه لا يجوز الأقتصار عليه ، والثاني في باب أعطيت يجوز الأقتصار عليه من جهة أنه ليس بمفعول حقيقي ، بل مشبه به ، والمشبه / بالشيء لا يجري مجرى الشيء في جميع أحكامه . [١/٢: ٣]

وما ذهب إليه البصريون هو الصحيح بدليل أن المفعول الثاني في هذا الباب يكون معرفة ، ومضمراً ، وأسمًا جامدًا ، كالمفعول به ، ولا يكون شيء من ذلك حالاً^(٤) ، ولا يقدح في ذلك وقوع الجمل والظروف والمجرورات موقعه لأن الظروف قد تنتصب على التشبيه بالمفعول به ؛ وكذلك المجرور يكون في موضع المفعول ، نحو : مررت بزيد ، بدليل أنك إذا اضطرت إلى حذف حرف الجر نصبت الأسم ، فقلت : مررت زيدًا . وكذلك أيضًا قد تقع الجمل موقع المفعول به في نحو : قال زيدٌ عمروً منطلقًا .

(١) نسب هذا القول في الإنصاف ص ٨٢١ إلى الكوفيين . وأنظر الأبندي ١ : ٧٤٦ .

(٢) أن : ليس في ك .

(٣) ك : هما .

(٤) حالاً : ليس في ك .

فإن قلت : تشبيه ظننت وأخواتها بأعطيت مبنيٌ على أن أعطيت وأشباهها متعديّة إلى اثنين ، ويزعم الكوفيون ^(١) أن أعطيت وأمثالها تتعدى إلى واحد ، والثاني منصوب بفعل مضمّر .

فالجواب : أن ما ذهبوا إليه فاسد ، وسيأتي ذكر هذه المسألة في باب ما لم يُسمّ فاعله ، إن شاء الله .

وما تقدم ذكره من أن عمل ظننت وأخواتها إنما هو للتشبيه بأعطيت ذكرَ ابن هشام أنه قول لبعض المتأخرين ، قال : وذلك أن كل عامل يدخل على جملة فإنه لا يعمل فيها ، نحو قلت و كنت إذا كانت الجملة في موضع خبرها ، وكذلك أسماء الزمان إذا أضفتها إلى جملة المبتدأ والخبر ، وكذلك المبتدأ إذا كان خبره جملة ، وكان الواجب في هذه الأفعال أن تكون كذلك لولا هذا التشبيه ، وقد أولع أبو علي الشلوبين بهذا المذهب ، وهو لا يصح إذا حقق النظر فيه .

ومذهب س ^(٢) أن ما دخل على الجملة مما شأنه وأصله أن يدخل على المفرد فالجملة تبقى على حالها حكاية لأنها بجملتها تنزلت منزلة المفرد ، فالأسم فيها أو الفعل أحد جزأها ، فيتّزل منزلة بعض الكلمة ، والعامل لا يعمل في بعض الكلمة ، فبقيت على إعرابها حكاية . والذي ليس من شأنه أن يدخل على مفرد ، مثل كان وأخواتها ، وإن وأخواتها ، وظننت وأخواتها ، يصير مثل الفعل الداخِل على اثنين ، فما كان فعلاً جرى مجرى الأفعال لأجل التشبيه به ، وما كان غير فعل عمل بالتشبيه ، أو لم يعمل بحكم أصله ، هذا مذهب س والنحويين المتقدمين .

وقد رأينا العامل اللفظي يزيل الأبتداء ، نحو : زيدٌ قام ^(٣) ، إذا قدمت

(١) نسب إلى ألفراء وابن كيسان في شرح الجزولية للأبدي ١ : ٧٦١ .

(٢) الكتاب ٣ : ٣٢٦ - ٣٢٧ .

(٣) ك ، ن : قائم .

أفعل رفعت الأسم به ، ولم تشغله بضميره كما يعمل إذا تأخر ، وكذلك ما يدخل عليه طالباً له من جهة وللخير من جهة ^(١) يخلع الآبتداء ، ويستأثر ^(٢) بالعلم لأنه / أقوى منه، وإذا عملت الحروف، نحو: إن وأخواتها، وما، ولات، ولا، في هذه الجملة بما أدت معانيها فيها - فالفعل أولى بالعمل وأوجب أن ^(٣) يجوز فيه ذلك ^(٤) . انتهى .

وقوله الأداخل عليهما كان أحال على كان ، وقد تقدم بيان ذلك في باب كان ^(٥) .

وقوله والممتع دخولها - أي : دخول كان - عليهما - أي : على الأبتداء والخير - لأشتمال الأبتداء على أستفهام ، مثاله : أيهم أفضل ؟ وغلأم من عندك ؟ فهذه لا تدخل عليها ^(٦) كان ، وتدخل عليها ظننت ، فتقول : أيهم ظننت أفضل ؟ وغلأم من ظننت عندك ؟ ولا تدخل على هذه كان لأنها لا تأخر ؛ إذ هي - أعني أسماء الأستفهام - لها صدر الكلام .

وقوله فتصبهما مفعولين تقدم مذهب الفراء ^(٧) أن الأسم الثاني يتصب على التشبيه بالحال والرد عليه .

وقوله ولا يُحذفان معاً أو أحدهما إلا بدليل الحذف يكون اقتصاراً واختصاراً ، فحذف الأقتصار حذف الشيء لغير دليل ، وحذف الأختصار حذف

(١) ك : ويتخير بين جهة .

(٢) ك ، ن : ويستأخر .

(٣) ك : أن لا . ن : لتلا .

(٤) ن : غير ذلك .

(٥) تقدم ذلك في الجزء الثالث ص ١١٥ .

(٦) ك ، ن : عليه . وكذا في الموضع التالي . وأصواب ما أثبتناه .

(٧) تقدم قبل قليل .

الشيء للدليل . فإن حذف الفعلين هنا اختصاراً جاز ، ومنه قول الكميت ^(١) :
بأيِّ كتابٍ أم بآيةٍ سنّةٍ تَرَى حُبَّهُم عاراً عليّ وتَحْسِبُ
يريد : وتحسبُ حُبَّهُم عاراً عليّ .

وإن حذفتهما اقتصاراً فأربعة مذاهب :

أحدها : مذهب الأخفش ^(٢) ، وهو المنع . وحجته ^(٣) أن هذه الأفعال
[تجري مجرى القسم ، ومفعولاتها] ^(٤) تجري مجرى جواب القسم ، والدليل على
ذلك أن العرب تتلقاها بما يُتلقَى به القسم ، قال تعالى ﴿وظنُّوا ما لَهُم من
مَحِصٍ﴾ ^(٥) ، فكما أن القسم لا يبقى دون جواب ، فكذلك هذه الأفعال ، لا
تستغني عن مفعولاتها . فأما قول الأخفش في كتابه المسمى بالمسائل الصغرى ^(٦) :
« تقول : ضربَ عبدُ الله ، وظنَّ عبدُ الله ، وأعلمَ عبدُ الله ، إذا كنت تُخبر عن
الفعل » انتهى - فظاهره مخالفة هذا النقل .

وأوّل ^(٧) على أنه لم يقصد جواز الأقتصار مطلقاً ، بل مع قرينة محصلة ^(٨)
للفائدة ، كقولك لمن قال : مَنْ ظنَّني ذاهباً ؟ ظنَّ عبدُ الله ، [ولمن قال] ^(٩) :

(١) ديوانه ص ٥١٦ [دار صادر] وشرح هاشمياته ص ٤٩ وألحزانه ٩ : ١٣٧ [٧١٢] .

(٢) معاني القرآن ص ٢٢٣ وألحليات ص ٧٢ ، وفيه أن الجرمي ذهب إليه أيضاً .

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ١ : ٣١١ . وهذا توجيه أبي علي الفارسي كما في ألحليات
ص ٧٢ - ٧٣ .

(٤) تجري مجرى القسم ومفعولاتها : ليس في ك .

(٥) سورة فصلت : ٤٨ .

(٦) شرح التسهيل ٢ : ٧٤ .

(٧) هذا تأويل ابن مالك في شرح التسهيل ٢ : ٧٤ - ٧٥ .

(٨) ك : مخرصة .

(٩) ولمن قال : ليس في ك ، ن . وهو في شرح المصنف ٢ : ٧٥ .

مَنْ أَعْلَمَكَ أَنِّي ذَاهِبٌ ؟ أَعْلَمَ عَبْدُ اللَّهِ ، وَلِذَلِكَ قَالَ « إِذَا كُنْتَ تُخَيْرُ » ، فَإِنَّ
الناطق بما لا فائدة فيه ليس بمخبر .

قالوا ^(١) : وما أستدل به الأخص لا حجة فيه لأن العرب لا تضمنها معنى
القسم على اللزوم ، فإذا امتنع حذف مفعولها إذا دخلها معنى القسم لما ذكر
فما ألتاع من حذفهما ^(٢) إذا لم تتضمن معنى القسم .

وزعم المصنف في الشرح ^(٣) أن هذا الذي هو مذهب الأخص هو مذهب
س وألحقين ممن تدبر ، كلامه كآبن / طاهر وآبن خروف وأستاذ أبي علي
الشلوبين ، قال ^(٤) : « فلو لم يقارن الحذف قرينة تحصل بسببها فائدة ،
كأقتصارك على أظن من قولك : أظن زيدا منطلقا - فإنه غير جائز ، فإن غرضك
الإعلام بأن إدراكك لمضمون الجملة بظن لا ييقين ، فتتزل أظن من جزأي
الحديث منزلة : في ظني ، فكما لا يجوز لمن قال زيد منطلق في ظني أن يقتصر
على في ظني ، كذا لا يجوز لمن قال أظن زيدا منطلقا أن يقتصر على أظن ، ولأن
قائل أظن أو أعلم دون قرينة تدل على تجديد ظن أو علم بمنزلة قائل : النار حارة ؛
إذ لا يخلو الإنسان من ظن ما ولا علم ما » .

« ومما يدل على ذلك من كلام س قوله [في] ^(٥) باب إضمار المفعولين
اللذين يتعدى إليهما فعل أفاعل ^(٦) : (وذلك أن حسبت بمنزلة كان ، إنما
يدخلان على المبتدأ والمبني عليه ، فيكونان في الأحتياج على حال ؛ ألا ترى أنك لا

(١) شرح الجمل لأبن عصفور ١ : ٣١١ .

(٢) ك : من حذفها .

(٣) شرح التسهيل ٢ : ٧٣ - ٧٤ .

(٤) شرح التسهيل ٢ : ٧٣ .

(٥) في : تنمة من شرح التسهيل .

(٦) أ الكتاب ٢ : ٣٦٥ - ٣٦٦ .

تقتصر على الّاسم الذي بعدهما كما لا تقتصر عليه مبتدأ . فالمنصوبان بعد حَسِبْتُ بمنزلة المرفوع والمنصوب بعد ليسَ وكانَ . وكذلك الحروف التي بمنزلة حَسِبْتُ وكانَ) ، هُذا نصه ، فصرح بأنَّ حَسِبَ ^(١) مع مرفوعها في الّاحتياج إلى المنصوبين بمنزلة ليسَ وكانَ في احتياجهما إلى المرفوع والمنصوب ، فكما لا يقتصر على ليسَ وكان دون المرفوع والمنصوب لا يقتصر على حَسِبَ ومرفوعها دون المنصوبين ، وهُذا واضح .

وقال في الباب الذي يلي هُذا الباب : (فلما صارت حَسِبْتُ وأخواتها بتلك المنزلة جعلت بمنزلة إنَّ وأخواتها إذا قلت إنِّي ولعلِّي ؛ لأنَّ إنَّ وأخواتها لا تقتصر على الّاسم الذي بعدها) ^(٢) ، فجعل افتقار حَسِبَ وأخواتها مع فاعلها [إلى الجزأين] ^(٣) كافتقار إنَّ ولعلَّ مع منصوبيهما إلى الخبر ، وهُذا أيضًا واضح .

وفي هُذا الكلام تسوية بين حَسِبْتُ وأخواتها ، فعلم أنه حين قال : (لأنك قد تقول ظننتُ فتقتصر) لم يقصد الإطلاق ولا الّاختصاص ، بل قصد التنبية على أن بعض المواضع قد يقتصر فيه على الفعل ومرفوعه لقريفة تحصل بها الفائدة ، واكتفى به (ظننتُ) اختصارًا وآنكالا على العلم بمساواة غير ظننتُ لظننتُ ^(٤) .

وقال عبد العزيز بن جمعة : « منع الجرمي حذفهما محتجًا بأنه لا يكون حينئذ في الإخبار بهذه الأفعال فائدة إذ كل عاقل لا يخلو من علم أو ظن .

وأجيب بأننا لا نُسلم عدم الفائدة مطلقًا ، وإنما يلزم إن لو لم تفد بإسنادها إلى الفاعل علمًا قطعياً أو ظنيًا ، ولأنَّ ما ورد من الآيات والمثل يُبطل ما ذهب

(١) ن : حسبت .

(٢) الكتاب ٢ : ٣٦٨ .

(٣) إلى الجزأين : تنمة من شرح التسهيل .

(٤) شرح التسهيل ٢ : ٧٤ .

[٣: ٣/ ب] إليه»^(١)، وكان^(٢) قد قَدَّمَ / جواز ذلك قياسًا على غيرها من الأفعال لأنها أفعال

حقيقة تستقل بمرفوعها كلامًا، وبدليل قوله تعالى ﴿وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾^(٣)،
﴿وَوَضَّعْتُمْ ظَنَّنَ السَّوْءِ﴾^(٤)، وفي المثل: مَنْ يَسْمَعُ يَخْلُ^(٥)». انتهى .

المذهب الثاني: مذهب الأعلام ومن أخذ بمذهبه^(٦)، وهو التفصيل،
فأجاز ذلك في ظننتُ وما في معناها، ومنع في علمتُ وما في معناها. وحجتهم
أن كل كلام مبني على الفائدة، فإن لم توجد فيه فائدة لم يجر التكميم به، فإذا
قلت ظننتُ كان مفيدًا لأن الإنسان قد يخلو من الظن، فيفيد بقوله ظننتُ أنه قد
وقع منه ظنٌّ، وإذا قال علمتُ كان غير مفيد لأنه معلوم أن الإنسان لا يخلو من
علمٍ؛ إذ له أشياء يعلمها ضرورة، كعلمه أن الاثنين أكثر من الواحد.

وردَّ هذا المذهب بأنه يجوز: علمتُ، وتحذف ألفعولين اقتصارًا لأن
الكلام إذا أمكن حمله على ما فيه الفائدة كان أولى، فإذا قال قائل علمتُ علمنا
أنه أراد: وقع منه علمٌ ما لم يكن يعلم؛ إذ حمَّله على خلاف ذلك غير مفيد.
المذهب الثالث: مذهب أكثر النحويين^(٧)، منهم أين السراج^(٨)
والسيرافي^(٩)، وهو جواز حذفهما مطلقًا.

(١) هو القوَّاس، وقد قال ذلك في كتابه شرح ألفية ابن معط ص ٥١٦ .

(٢) أي: عبد العزيز بن جمعة .

(٣) سورة البقرة: ٧٨ .

(٤) سورة الفتح: ١٢ .

(٥) أمثال أبي عبيد ص ٢٩٠ وجمع الأمثال ٢: ٣٠٠ وشرح الكتاب للسيرافي ٢: ٣١٦ .

(٦) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٣١١، وفي الرد التالي .

(٧) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٣١١ .

(٨) الأصول ١: ١٨١ وشرح التسهيل ٢: ٧٤ .

(٩) شرح الكتاب ٢: ٣١٦ وشرح التسهيل ٢: ٧٤ .

قال الأستاذ أبو الحسن ^(١) : « والصحيح أنه يجوز حذف المفعولين في عَلِمْتُ وَظَنَنْتُ وما في معناهما حذف اقتصار ، وقد جاء ذلك في كلامهم ، حكى س ^(٢) أنهم يقولون : من يسمع يَخَلُّ ، أي : يقع منه خيلة ^(٣) ، وقال تعالى ﴿عِنْدَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ فَهوَ يَرَى﴾ ^(٤) ، أي : يعلم ^(٥) ، وليس في الكتاب جلاء عن مذهب س .»

المذهب الرابع : ألتنع قياساً ، وألجواز في بعضها سماعاً ، وهو اختيار أبي ألعلاء إدريس ^(٦) ، ويزعم أنه رأي س ^(٧) ، فلا يُتعدى أألذف في ظننتُ وأألختُ وأألحسبتُ . ويطتج على ذلك بأنّها أأفعال أأتى بها لتفيد معنى في أألجملة ، فتركها دون أألجملة رجوعاً عن أألقصود ، ولا يجوز ^(٨) كما لا يجوز حذف ما أأتى به لمعنى ؛ ألا تراهم لم يألذفوا ^(٩) أألتنوين من غازٍ ، و أألذفوا اللام ، لكنه سُمع ^(١٠) في ظننتُ على ما حكاه س ^(١١) ، وكذلك في أألختُ وأألحسبتُ . وقيل : منه قوله تعالى

(١) هو أأبن عصفور . شرح أألجمل ١ : ٣١٢ .

(٢) كذا ! وليس في مطبوعة أألكتاب .

(٣) أي : ظنّ .

(٤) سورة أألنجم : ٣٥ .

(٥) يعلم : ليس في ك .

(٦) هو إدريس بن محمد بن موسى أألانصاري أألقرطبي أبو أالعلاء ، بضم أالعين [- ٦٤٧ هـ] .

قال أأبن أألزبير : نحوي أأديب مقريّ ، روى عن أأبي أألجعفر بن أألجبي أألقرطبي ، وسكن سبّنة ،

وأقرأ بها ، وكان مشكوراً في أأدبه وأأفضله . بغية أألوعاة ١ : ٤٣٦ . وفي أألنسختين ك ، ن :

أأبو أألعلم . صوابه في أألبيغة ، وأألأرتشاف ص ٦٩١ ، ٢٠٩٧ ، ٢١١٤ .

(٧) زعم أأبن أألخروف أنه ظاهر كلام سيبويه ، وأن أألقياس أألأ يجوز ذلك فيها . شرح أألجمل

ص ١٢١ - ١٢٢ .

(٨) ك : ولا يكون .

(٩) ن : ألا تراهم أنهم لم يألذفوا .

(١٠) ك : يتبع .

(١١) أألكتاب ١ : ٤٠ .

﴿وَطَنَّتُمْ ظَنُّ السَّوَاءِ﴾^(١) ، و« طَنَّتْ ذَاكَ »^(٢) بنصب المصدر .

قال صاحب البسيط : « وأما حَلَّتْ^(٣) فيظهر أطراد الخلاف فيها بالمتع وعدمه ، فالمتع حملاً على طَنَّتْ ، وأجواز لما فيها في نفسها » .

وأما حذف أحدهما فيما اقتصاراً أو اختصاراً :

إن حذفته اقتصاراً لم يجوز ، لا خلاف في ذلك . وسبب ذلك أنها داخله على المبتدأ والخبر ، فكما لا يجوز حذف المبتدأ ولا الخبر اقتصاراً ، فكذلك لا يجوز حذف أحدهما اقتصاراً .

/ وإن حذفته اختصاراً جاز ذلك على قلة عند الجمهور .

[٣ : ٤ / أ]

وذهب الأستاذ أبو إسحاق بن ملكون إلى أنه لا يجوز حذف أحدهما اختصاراً كما لا يجوز اقتصاراً . وأستدل على ذلك بأنها أفعال دخلت على المبتدأ والخبر ، فهي بمنزلة كان وأخواتها ، ولا يقتصر في باب كان على اسمها ولا على خبرها ، فكذلك^(٤) هذه .

ورُدَّ بأن مرفوع كان كالفاعل ، فلا يحذف ، ولأن خبرها كالأحدث لها ، فصار عوضاً منه ، فامتنع حذفه إذ صار كالأجزاء من الفعل .

والصحيح ما ذهب إليه الجمهور من جواز الحذف ، وقد ورد به السماع ، قال الشاعر^(٥) :

ولقد نَزَلَتْ ، فلا تَطُنِّيْ غَيْرُهُ
مِنِّيْ بِمَنْزِلَةِ الْمُحَبِّ الْمَكْرَمِ

(١) سورة الفتح : ١٢ .

(٢) كأنك قلت : طنتت ذاك الظن . الكتاب ١ : ٤٠ .

(٣) ك ، ن : قلت .

(٤) ك : وكذلك .

(٥) هو عترة . ديوانه ص ١٩١ . مني : سقط من ن .

أنشده أبو علي ، وقدره : فلا تَظُنِّي غيرَ هذا حقًا ، وقال : حذفه عزيزٌ ،
كما أن حذفَ خيرٍ كانَ كذلك وإن اختلفت جهتا القبح . وقال آخر ^(١) :

تَلَذُّ لِطَعْمِهِ ، وَتَخَالُ فِيهِ إِذَا تَبَّهَتْهَا بَعْدَ الْمَنَامِ
وقبله ^(٢) :

كَأَنَّ مُشْعَشَعًا مِنْ خَمْرٍ بُصْرَى نَمَّتْهُ الْبُخْتُ مَشْدُودَ الْخِتَامِ
ثم أتى بخيرٍ كأنَّ بعد بيتين وصف فيهما الْمَشْعَشَعَةَ ، فقال ^(٣) :

على أنيابها بَغْرِضٍ مُزْنٍ تَقْبَلُهُ الْجُبَاةُ مِنَ الْعَمَامِ
ثم وصف الْمَزْنَ ببيت ، وبعده : تَلَذُّ لَطَعْمِهِ ، فالتقدير : وتخال ما ذكرت
فيه من الْمَشْعَشَعَةِ الْمَوْصُوفَةِ . وقال آخر ^(٤) :

مَنْ رَأَى مِثْلَ مَعْدَانَ بْنِ يَحْيَى إِذَا مَا أَلْتَسَعُ جَالَ عَلَى الْمَطِيَّةِ
التقدير : مَنْ رَأَى مِثْلَ مَعْدَانَ ^(٥) بْنِ يَحْيَى فِي الْوُجُودِ . و « رَأَى » بمعنى عَلِمَ ،
كذا قال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور ^(٦) وصاحب البسيط ؛ لأنَّ الْعَرَبَ لَا
تُحذف همزة « رَأَى » إِلَّا إِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى عَلِمَ . وَذَكَرَ ابْنُ سَيِّدِهِ فِي الْمُحْكَمِ

(١) هو الأنافة الذبياني . ديوانه ص ١٣١ - ١٣٢ . وبينه وبين البيت التالي أربعة أبيات .
(٢) نمته : نقلته . والبخت : الإبل الخراسانية ، واحدها : بُخْتِي ، والآثي : بُخْتِيَّة . ن :
مسدود الختام .

(٣) الغريض : ماء المطر الحديث العهد بالسحاب ، والطري من كل شيء .

(٤) الخليليات ص ٤٧ وسر الصناعة ص ٧٩١ وشرح أجمال لابن عصفور ١ : ٣١٢ واللسان
(رأى) . ألتسع : سير مضمفور تشدُّ به أرحال . ك : من رأى ... إذا ألتسع . ن : ومن
رأى .

(٥) ك : سعدان .

(٦) ن : ورأى . وكذا في الموضع التالي .

(٧) شرح أجمال ١ : ٣١٢ . وهذا قول أبي علي الفارسي في الخليليات ص ٤٧ .

أَنَّهَا تَحْدَفُهَا بِمَعْنَى أَبْصَرَ ، فَلَا يَكُونُ فِي أَلْبَيْتِ حِجَّةٌ ؛ إِذْ يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ « رَا »
بِمَعْنَى أَبْصَرَ .

وقال آخر ^(١) :

كَأَنَّ لَمْ يَكُنْ يَبِينُ إِذَا كَانَ بَعْدَهُ تَلَاقٍ ، وَلَكِنْ لَا إِحْالُ تَلَاقِيَا

التقدير : لَا إِحْالُ الْكَائِنِ تَلَاقِيَا ، أَوْ لَا إِحْالُ تَلَاقِيَا بَعْدَ الْبَيْنِ .

وقال آخر ^(٢) :

وَأَنْتَ غَرِيمٌ ، لَا أَظُنُّ قَضَاءَهُ وَلَا الْعَنْزِيَّ الْقَارِظُ الدَّهْرَ جَائِيَا

التقدير : لَا أَظُنُّ قَضَاءَهُ وَقَعًا ، أَي : قَضَاءَ دَيْنِهِ وَقَعًا .

وقال ابن عصفور ^(٣) : / « حذف ^(٤) أحد المفعولين للدلالة عليه قليل ^(٥) ،

[٣ : ٤/ب]

فلا ينبغي أن يقاس عليه « . وهذا منه جنوح إلى مذهب ابن ملكون .

وفي الإفصاح : « زيدًا ظننته ^(٦) قائمًا ، هذا ^(٧) مما يُحذف منه أحد

مفعولي ظننت لأنك تقدر : ظننتُ زيدًا قائمًا ، فتحذف ظننتُ استغناءً بظننتُ

هذه الظاهرة ، وتحذف قائمًا استغناءً بقائم هُذي الظاهرة . هذا كلام النحويين .

وقد رأيت من قال : تقديره هنا خلاف ظننتُ مما يتعدى إلى واحد ؛ لأنَّ

ظننت وأخواتها لا تستغني عن مفعولها متى ما ^(٨) ذكرت أحدهما ، فتقدر أَنَّهُمْتُ ،

(١) تقدم في الجزء الأول ص ٨٩ .

(٢) تقدم في الجزء الثالث ص ١٤٧ .

(٣) شرح الجمل ١ : ٣١٢ .

(٤) ن : وحذف .

(٥) قليل : سقط من ن .

(٦) ن : ظننت .

(٧) هُذا : ليس في ك .

(٨) ما : ليس في ك .

أَوْ تَحَيَّلْتُ ، وما أشبه ذلك . وإذا قال زيِّداً علمته قائماً قدَّر : عرفت زيِّداً ، ولك أن تقول : لا بَسْتُ . وهذه مخالفة للجمهور بلا دليل لأن العرب والنجوين إنما منعوا عن الأقتصار لا عن الأختصار .

وتقول : أقاتماً ظننت زيِّداً إياه ؟ فتحذف الأول لأنك أظهرته هنا ، والتقدير : أظننت زيِّداً قائماً ظننت زيِّداً إياه ؟ وهذا الفعل لا يجوز إظهاره ولا إظهار فاعله ومفعوله الأول لدلالة ما أثبت على ما أضمرت^(١) ونيابته عنه .

ويقول لك ألقائل : ما ظننت زيِّداً ؟ فتقول : قائماً ، تريد : ظننته قائماً ، فتحذف للعلم ، وإن شئت أظهرت هذا . وإذا قال : مَنْ ظننت^(٢) قائماً ؟ قلت : زيِّداً ، ويجوز الإظهار هنا ، فتقول : ظننتُ زيِّداً^(٣) قائماً ، أنتهى .

وما ذكرناه من أن مذهب الجمهور جواز حذف أحدهما إذا دلَّ الدليل عليه قد خالف فيه بعض معاصرينا ؛ فقال : « وأما حذف أحدهما دون الآخر فممنعه الجمهور لأهما متلازمان ؛ لأفتقار كل منهما إلى صاحبه ؛ لأهما مبتدأ وخبر في الأصل . ولا يقال : فهلاً جاز حذف أحدهما كما جاز حذف المبتدأ أو الخبر عند وجود القرينة ؛ لأننا نقول : إنما لم يجوز حذف أحد مفعوليهما لثلا يلتبس المتعدي منها إلى مفعولين بما يتعدى إلى مفعول واحد ، بخلاف خبر المبتدأ ، فأما قول الشاعر^(٤) :

وما أعرفُ الأطلالَ ولكنَّ إخالها
فإخالُ هنا بمعنى أتوهمُ .

(١) ك : على ما اقتصر .

(٢) زيد ههنا ف ك ، ن : زيِّداً .

(٣) ك : ظننت زيِّداً زيِّداً قائماً .

(٤) هو ألبحتري . ديوانه ص ١٦٢٥ ، ١٦٨٦ . توضيح : موضع . وأليبت بتمامه :
وما أعرفُ الأطلالَ من بطنِ توضيحٍ لَطولِ تَعَفُّيها ، ولكنَّ إخالها

وأعلم أنه لو ذهب ذاهب إلى جواز حذف أحد المفعولين عند وجود قرينة دالة عليه لما امتنع ، كقوله تعالى ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ ﴾^(١) ؛ لأن من قرأ بألباء فالمفعول الأول محذوف لدلالة الفعل عليه ، والتقدير : البخل هو خيراً لهم ، ومن قرأ بالثناء فعلى حذف مضاف من الأول ، أي : يُبْخَلُ الَّذِينَ . انتهى من كلام / ابن جمعة^(٢) .

[٣: ٥ / أ]

وقوله ولهما من التقديم والتأخير ما لهما مجردين يعني أن الأصل تقدم المفعول الأول وتأخير الثاني ، وقد يعرضُ موجب البقاء على الأصل ، نحو : ظننتُ زيدًا صديقك^(٣) ، وعلمتُ خيراً منك فقيراً إليك ، وما يوجب الخروج عن الأصل ، نحو : ما ظننتُ زيدًا إلا بخيلاً^(٤) ، وأسباب البقاء والخروج مستوفاة في باب الأبتداء^(٥) ، فأغنى ذلك عن ذكرها هنا . فإن لم يعرض موجب جاز التقديم والتأخير .

وقوله ولثانیهما من الأقسام والأحوال ما لخير كان أحال على خير كان ، وذلك مستوفى في باب كان^(٦) ، فأغنى عن إعادته هنا .

وقوله فإن وقع موقعهما - أي موقع المفعولين - ظرفاً - نحو ظننتُ عندك - أو شبهه -^(٧) نحو ظننتُ لك - أو ضميراً - ظننته - أو أسم إشارة - ظننتُ ذاك -

(١) سورة آل عمران : ١٨٠ . وقد قرأ ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ ﴾ بالثناء حمزة ، وقرأ بألباء بقية السبعة ،

لكن عاصماً وأبن عامر فتحا السنين ، وكسرها ألباقون . السبعة ص ٢١٩ - ٢٢٠ .

(٢) قال ذلك في شرح ألفية ابن معط ص ٥١٦ - ٥١٧ .

(٣) موجب البقاء على الأصل في هذا المثال تساويهما في التعريف ، وفي المثال التالي تساويهما في التنكير .

(٤) موجب الخروج عن الأصل في هذا المثال حصر المفعول الثاني .

(٥) أنظر أجزاء الثالث ص ٣٣٦ - ٣٥٧ .

(٦) أنظر أجزاء الرابع ص ١٦٩ وما بعدها .

(٧) أو شبهه ... أو أسم إشارة ظننت : سقط من ك .

أمتنعَ ألاقْتصارُ عليه إن كان أحدهما - أي : أحدَ المفعولين ؛ لأنه كما بيَّناه لا يجوز حذف أحدهما اقتصاراً - لا ^(١) إن لم يكنه أي : إن لم يكن أحدهما ، كأن تريد بالظرف مكانَ حصولِ الظن ، و« لك » ألقلة ، وبالضمير ضميرَ المصدر ، وبأسم الإشارة الإشارة ^(٢) إلى المصدر .

وقوله ولم يُعلمِ المحذوف لأنه إن علم المحذوف جاز أن يكون الظرفُ أو المجرور أو الضمير أو اسم الإشارة أحدهما ، ويكون الآخر محذوف للعلم به . قال المصنف في الشرح ^(٣) : « وقال ألفراء ^(٤) : ظننتُ ذاك ^(٥) ، إشارة إلى الحديث ، أجرته العرب مجرى المفعولين ، يقول القائل : كان من الأمر كذا وكذا ، فيقول المخبر : قد ظننتُ ذاك . قال ابن خروف : وهو قول لا بأس به . وقال أبو زيد في مصادره : خلَّتُ ذاك إخاله خالاً . والأظهر أن يكون إشارةً إلى الحديث لذكره المصدر بعد » انتهى .

وقال ابن درستويه : يقول القائل : زيدٌ فعلٌ كذا ، فتقول : علمتُ ذاك ، تشير به إلى جميع الخبر ، فيستغني .

وقال أبو علي ^(٦) : « وإذا قلت ظننتُ ذاك كان ذاك إشارةً إلى المصدر المفهوم من الفعل ^(٧) ، كأنك قلت : ظننتُ ذاك الظنَّ » . يعني ^(٨) أن العرب قد

(١) ك ، ن : لأن .

(٢) ك : وإشارة .

(٣) شرح التسهيل ٢ : ٧٥ .

(٤) معاني القرآن ١ : ٤٥ وألباحث الكاملية ١ : ٤١٦ وشرح الجزولية للأبدي ص ٧٥١ .

(٥) أالذي في شرح التسهيل : ظننته ذاك .

(٦) الأيضاح العسدي ص ١٣٧ وإلغفال ١ : ٢٦٢ ، ٢٦٥ - ٢٦٦ .

(٧) من الفعل : ليس في ن . كأنك قلت ظننت ذاك الظن : ليس في ك .

(٨) يعني ... من الفعل : سقط من ك .

تشير إلى المصدر المفهوم من الفعل كما تُعيد عليه الضمير ، ومن الإشارة إلى المصدر قوله تعالى ﴿ وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ﴾^(١) أي : إنَّ صَبْرَهُ . وهذا مذهب س^(٢) في : ظننتُ ذلك .

وذهب ألفراء^(٣) والملازمي^(٤) إلى أن ذاك إشارة إلى المفعولين في نحو قولك : زيدٌ منطلقٌ ظننتُ ذاك ؛ لأنَّ العرب قد تشير بـ« ذلك » إلى اثنين ، قال تعالى ﴿ لا فَرِضٌ وَلَا بَكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ ﴾^(٥) ، أي : بين الفارض والبكر . وجاز اكتفاء «ظننتُ» بـ« ذاك » وهو مفرد في اللفظ من حيث كان المراد^(٦) به / الآسمين اللذين هما خير ومخير عنه في الأصل .

٣١ : ٥ / ب

قال بعض أصحابنا : والصحيح ما ذهب إليه س وأبو علي . ومما يبين صحة ذلك أنَّ اسم الإشارة المفرد لا تجوز الإشارة به إلى اثنين بالنظر إلى اللفظ ؛ بل بالنظر إلى المعنى ، فقوله تعالى ﴿ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ ﴾ محمول على المعنى ، كأنه قال : عَوَانٌ بَيْنَ ما ذُكِرَ ، فعلى هذا لا تجوز الإشارة بـ« ذاك » إلى الآسمين^(٧) اللذين هما خير ومخير عنه في الأصل إلا بالنظر إلى المعنى ؛ فكأنك قلت : ظننتُ الحديث ، فكما لا يجوز اكتفاء ظننتُ بـ« الحديث » - وإن كان المراد الخير والمخير عنه في المعنى - فكذلك لا يجوز اكتفاؤها بـ« ذاك » ، وإنما جاز : ظننتُ أنَّ زيداً منطلقاً - وإن كانت أن وصلتها بتقدير اسم مفرد - للطول ولجريان الخبر والمخير عنه بالذكر في الصلة ، وليس شيء من ذلك موجوداً في اسم الإشارة ولا في الحديث .

(١) الشورى : ٤٣ .

(٢) الكتاب ١ : ٤٠ .

(٣) معاني القرآن ١ : ٤٥ و الكافي ١ : ٩٧١ - ٩٧٢ .

(٤) شرح الجمل لأبن عصفور ١ : ٣١٨ و شرح الجزولية للأبدي ص ٧٤٩ .

(٥) سورة البقرة : ٦٨ .

(٦) ن : المفرد .

(٧) ك : إلى الآثنين .

والمخبر عنه في المعنى - فكذا لا يجوز اكتفاؤها بـ «ذاك» ، وإنما جاز : ظننتُ أن زيدا منطلقاً - وإن كانت أن^(١) وصلتها بتقدير أسم مفرد - للطول ولجريان الخبر والمخبر عنه بالذكر في الصلة ، وليس شيء من ذلك موجوداً في أسم الإشارة ولا في الحديث .

ص : وفائدة هذه الأفعال في الخبر ظنٌ ، أو يقينٌ ، أو كلاهما ، أو تحويلٌ : فلأول حَجَا يَحْجُو ، لا لَعَلَبَةً ، ولا قَصْدَ ، ولا رَدَّ ، ولا سَوَقٍ ، ولا كَتَمٍ ، ولا حَفِظَ ، ولا إِقَامَةَ ، ولا بُخْلٍ . وَعَدَّ ، لا لِحُسْبَانٍ . وَزَعَمَ ، لا لكفالة ، ولا رِيَاةٍ ، ولا سَمَنٍ ، ولا هُزَالٍ . وَجَعَلَ ، لا لتصييرٍ ، ولا إِجَادٍ ، ولا إِجَابٍ ، ولا ترتيبٍ ، ولا مقارنةٍ . وَهَبَ غير متصرف .

ش : أفعال الذي يفتقر مفعوله إلى ثانٍ مُخَيَّرٍ به صالحٍ للتعريف والتشكيك ، أو جملة تقوم مقامه - هو من باب ظنٍّ ، ويميزه^(٢) وقوع الفصل بينهما ودخول الألام الفارقة . وأفعال هذا الباب نوع مختص بالظن ، ونوع مختص باليقين ، ونوع صالح لهما ، ونوع للتحويل من وصف إلى وصف .

وقوله فلأول - يعني النوع الذي هو مختص بالظن - حَجَا يَحْجُو ، قال^(٣) :
 قَدْ كُتِبَتْ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَحَا ثِقَةً حَتَّى أَلَمَّتْ بِنَا يَوْمًا مُلِمَّاتُ
 وقوله لا لَعَلَبَةً إلى قوله ولا بُخْلٍ حَجَا مشترك بين ظنٍّ - ويتعدى إلى مفعولين - وبين غَلَبَ في الحاجة ، وَقَصَدَ ، وَرَدَّ ، وَسَاقَ ، وَكَتَمَ ، وَحَفِظَ ، وهي في هذه متعدية إلى واحد ، وبين أقامَ ، وَبَخِلَ ، ولا يتعدى .

(١) أن : سقط من ك .

(٢) ك : ويخبره . ن : وغيره .

(٣) ألبيت أول ثلاثة أبيات لأبن مقبل في تخلص الشواهد ص ٤٤٠ - ٤٤١ . وليس في ديوانه .

وهي من غير نسبة في اللسان (ضريح) حيث ذكر أن ثعلباً رواها عن ابن الأعرابي .

وقوله وَعَدَّ لَا لِحُسْبَانٍ قَالَ فِي الشَّرْحِ : « وَمِنْ أَمْخَاتِ حَجَا الظَّنِّيَّةِ عَدَّ ،
لَا بِمَعْنَى حَسَبَ ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ ^(١) :

فَلَا تَعُدُّ الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْعِنَى وَلَكِنَّمَا الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْعُدْمِ
وَكَقَوْلِ الْآخِرِ ^(٢) :

[١/٦ : ٣] / لَا أَعُدُّ الْإِقْتَارَ عُدْمًا وَلَكِنْ فَقَدْ مَنْ قَدْ فَقَدْتُهُ الْإِعْدَامُ «
أَنْتَهَى .

وَفِي عَدَّ «عَدَّ» مِنْ أَعْمَالِ هَذَا الْبَابِ خِلَافَ : مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ ^(٣) أَنَّهُمَا مِنْ
أَعْمَالِ هَذَا الْبَابِ . وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : وَزَادَ فِيهَا بَعْضَ النُّحَوِيِّينَ عَدَّ ، وَجَعَلَ
مِنْ ذَلِكَ قَوْلَهُ ^(٤) :

تَعُدُّونَ عَقْرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنِي ضَوْطَرَى ، لَوْلَا الْكَمِيُّ الْمَقْنَعَا
وَلَا حِجَّةٌ فِي ذَلِكَ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ «أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ» بَدَلًا مِنْ : عَقْرَ
النَّيْبِ ^(٥) ، وَ«تَعُدُّونَ» مِنْ الْعَدَّ الَّذِي يَرَادُ بِهِ إِحْصَاءُ الْمَعْدُودِ ، كَمَا يُقَالُ :
فَلَانٌ يَعُدُّ لِنَفْسِهِ آبَاءً كِرَامًا .

(١) النعمان بن بشير الأنصاري . ديوانه ص ٢٩ و عيون الأخبار ٣ : ٩٧ . العيني ٢ : ٣٧٧ .

(٢) هو أبو ذؤاد الإيادي . شعره ص ٣٣٨ والأصمعيات ص ١٨٧ . الإقتار : قلة المال .
والعدم والإعدام : الفقر .

(٣) شرح أجمل لأبن الضائع ١ : ١٠٧٣ [رسالة] .

(٤) نسب البيت للأشهب بن رُميلة . وألصواب أنه لجرير . ديوانه ص ٩٠٧ . وأنظر إيضاح
الشعر ص ٧٠ . النيب : الإبل المسنة ، واحدها ناب . والضوطني : الحمقى . والكمي :
الشجاع . والمقنع : الذي على رأسه مغفر .

(٥) ممن ذكر هذا الوجه ابن الضائع في شرح أجمل ١ : ١٠٧٣ [رسالة] ، وابن المستوفي
في شرح أبيات ألفصل كما في الخزانة ٣ : ٥٧ .

وقال أيضاً : يجوز أن تجعل « تَعُدُّون » في آليته بمعنى : تَحَسِّبُونَ ، على طريق التضمين ؛ لأنه إذا حَسَبَ عَقَرَ النَّيِّبِ في مآثره ومجده فقد حَسِبَ ذلك مجداً ، فضمن « عَدَّ » آلي للعدد معنى حَسِبَ آلي للظن ، فيكون « أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ » مفعولاً ثانياً على التضمين ، وهو جائز في الشعر .

وقال أيضاً : « أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ » نعت لـ « عَقَرَ النَّيِّبِ » ، وعَدَّ بمعنى حَسَبَ ، كأنه قال : تَحَسِّبُونَ عَقَرَ النَّيِّبِ الَّذِي هُوَ أَفْضَلُ مَجْدِكُمْ مِمَّا تَفْخَرُونَ بِهِ ^(١) .

وأختار أبي الحسين بن أبي الربيع ^(٢) أن « عَدَّ » من أفعال هذا الباب كأختار المصنف .

وقوله وَزَعَمَ ، لا لكفالة ، ولا رياسة ، ولا سَمَنَ ، ولا هُزَالَ قال المصنف في الشرح ^(٣) : « ومن أخوات حَجَا الظَّنِّيَّةِ زَعَمَ الْأَعْتِقَادِيَّةُ ، كقول الشاعر ^(٤) :

فَإِنْ تَزْعُمِي كُنْتُ أَجْهَلُ فِيكُمْ فَإِنِّي شَرِيْتُ الْحِلْمَ بَعْدَكَ بِالْجَهْلِ
ومصدر زَعَمَ هذه زَعَمٌ وَزُعْمٌ ^(٥) . ويقال زَعَمَ - بمعنى كَفَلَ - زَعَامَةٌ ، ومنه قوله عليه السلام : (الزَّعِيمُ غَارِمٌ) ^(٦) ، وبهذا المعنى قال الشاعر ^(٧) :

تَقُولُ هَلَكْنَا إِنْ هَلَكْتَ ، وَإِنَّمَا عَلَى اللَّهِ أَرْزَاقُ الْعِبَادِ كَمَا زَعَمُ

(١) ذكر هذا الوجه الأبيدي في شرح الجزولية ١ : ٧٢٦ .

(٢) البسيط في شرح جمل الزجاجي ص ٤٣٤ .

(٣) شرح التسهيل ٢ : ٧٧ - ٧٨ . وقوله « زعامة ... كما زعم » : ليس فيه .

(٤) هو أبو ذؤيب الهذلي . شرح أشعار الهذليين ص ٩٠ وألكتاب ١ : ١٢١ .

(٥) ن : ومصدر هذه زعم . وفي شرح التسهيل : « زَعَمٌ وَزُعْمٌ وَزِعْمٌ » . والزَّعْمُ : حجازية ، والزُّعْمُ : تميمية . اللسان (زعم) .

(٦) أخرجه أحمد في المسند ٥ : ٢٦٧ وعبد الرزاق في المصنف ٨ : ١٧٣ وأبيهيقي في السنن الكبرى ٦ : ٧٢ .

(٧) هو عمرو بن شأس كما في اللسان (زعم) والخزانة ٩ : ١٣١ [عند الشاهد ٧١١] .

وعمى رأس ، فتعدى إلى مفعول واحد مرة ، وبحرف جر أخرى . ويقال
زَعَمَتِ الشَّاةُ ، بمعنى سَمِنَتْ ، ومعنى هَزَلَتْ ، ولا يتعدى « انتهى » .

ويقال : الزَّعَم - بضم الزاي - هو الأسم لا مصدر .

وذكر صاحب العين^(١) أن الأحسن في زَعَمَ أن توقع على أن ، قال : « وقد

توقع في الشعر على الأسم ، وأنشد بيت أبي ذؤيب :

فإن تزعميني كنتُ أجهلُ فيكمُ

وقول الآخر^(٢) :

زَعَمْتِي شَيْخًا ، وَلَسْتُ بِشَيْخٍ إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُّ دَيْبًا «

/ انتهى . ولهذا لم ينجى في القرآن متعديًا إلى اثنين ، إنما جاء بعده أن وأن .

[٣: ٦/ب]

وقال الأسيرواني : « الزَّعَمُ قولٌ يَقْتَرِنُ به اعتقاد صَحِّحٌ أو لم يَصِحَّ » . وقال

ابن عطية المفسر^(٣) : « قول لا دليل على فساده ولا صحته ودركه على قائله » .

وقال ابن دريد^(٤) : « أكثر ما يقع على الباطل » . والدليل على أنه قد يقع على

ما ليس بباطل قول كثير^(٥) :

وقد زَعَمَتْ أَنِّي تَغَيَّرْتُ بَعْدَهَا وَمَنْ ذَا الَّذِي يَا عَزَّ لَا يَتَغَيَّرُ

تَغَيَّرَ جِسْمِي ، وَالْخَلِيقَةُ كَالَّتِي عَهَدْتِ ، وَلَمْ يُخْبِرْ بِسِرِّكَ مُخْبِرٌ

(١) كتاب العين (زعم) ١ : ٣٦٥ - ٣٦٦ .

(٢) هو أبو أمية أوس الحنفي كما في شرح أبيات المغني ٧ : ٢٦٠ - ٢٦١ [٨٣٢] .

(٣) لم أقف على قوله هذا في المحرر الوجيز .

(٤) جمهرة اللغة ص ٨١٦ .

(٥) ديوانه ص ١٤٩ - ١٥٠ تحقيق قدرى مايو ، والآمال ٢ : ١٠٧ .

وفي الحديث (بَسَّ مَطِيَّةَ الرَّجُلِ زَعَمُوا) ^(١) . وإذا قال س في كتابه «وزعم الخليل» ^(٢) قيل ^(٣) : فإنما يستعمله فيما انفرد به الخليل ، وكان قوياً .

وفي الإفصاح : و (زَعَمَ) قد قلنا إنها قد تكون بمعنى عَلِمَ ، وهو قول س . وقال غيره : تكون بمعنى أَعْتَقَدَ ، فقد تكون علماً ، وقد تكون تقليداً ، وتكون أيضاً ظناً غالباً . وقيل : تكون بمعنى الكذب ، كقوله تعالى ﴿ زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا ﴾ ^(٤) ، وقوله ﴿ هَذَا لِلَّهِ بِرِزْعِهِمْ ﴾ ^(٥) .

وقوله وَجَعَلَ لِالتَّصْيِيرِ قال المصنف في الشرح ^(٦) : « ومن أخوات حَجَا الطَّيْبَةِ جَعَلَ الِأَعْتِقَادِيَّةُ ، كقوله تعالى ﴿ وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَانًا ﴾ ^(٧) أي : أَعْتَقَدُوهُمْ . وهذه غيرُ آلتِي للتصيير - وسيأتي ذكرها - وغيرُ آلتِي بمعنى أَوْجَدَ ، كقوله تعالى ﴿ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ﴾ ^(٨) ، وغيرُ آلتِي بمعنى أَوْجَبَ ، كقولهم : جَعَلْتُ للعامل كذا ، وغيرُ آلتِي بمعنى أَلْقَى ، كجَعَلْتُ بهِضَ متاعِي على بعض ، وغيرُ آلتِي للمقاربة ، وقد ذُكِرَتْ في بابها ^(٩) . »

وقوله وَهَبَ غيرُ متصرفٍ هَذَا أيضاً فيه خلاف : فذهب المصنف إلى أَنَّ

(١) سنن أبي داود ٤ : ٢٩٤ ومصنف ابن أبي شيبة ٥ : ٢٥٢ .

(٢) قيل ... وزعم قد قلنا : سقط من ن .

(٣) أحرر ألو جيز ٢ : ٧٢ و ٥ : ٣١٩ .

(٤) سورة التغابن : ٧ .

(٥) سورة الأنعام : ١٣٦ .

(٦) شرح التسهيل ٢ : ٧٨ .

(٧) سورة الزخرف : ١٩ .

(٨) سورة الأنعام : ١ .

(٩) شرح التسهيل ١ : ٣٨٩ والتذييل ٤ : ٣٢٧ .

هَبْ من أفعال هذا الباب ، وأنها بمعنى حَجَا الظنِّيَّة ، وأنشد ^(١) :

فقلت : أَجْرِنِي أبا خَالِدٍ وَإِلَّا فَهَبْنِي أَمْرًا هَالِكًا
وهو مذهب الكوفيين .

وَأَضْطَرِبَ فِيهَا أَلَسْتَذُ أَبُو أَحْسَنَ ، فَمَرَّةٌ قَالَ ^(٢) : لَا تَتَعَدَى إِلَّا إِلَى وَاحِدٍ ،
وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ تَكْرِيرُ الثَّانِي وَأَنَّهُ لَا يَأْتِي مَعْرِفَةً : وَمَرَّةٌ قَالَ : تَتَعَدَى إِلَى اثْنَيْنِ ،
وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ ^(٣) :

فَهَبْنِي أُمَّةً هَلَكْتَ ضِيَاعًا يَزِيدُ أَمِيرُهَا وَأَبُو يَزِيدِ
قال : والدليل على أن الأسم الثاني مفعول مجيئه معرفة ونكرة ، والدليل
على أنه إذا كان معرفة ليس بدلاً من الأول محيء الجملة في موضعه ، نحو قوله ^(٤) :
هَبْنِي أَسَاتُ

(١) شرح التسهيل ٢ : ٧٨ . وألبيت لعبد الله بن همام ألسلوي . شعره ص ٨٥ وألسان
(وهب) وتخليص الشواهد ص ٤٤٢ وشرح أبيات المغني ٧ : ٢٦٢ [٨٣٤] .

(٢) شرح أجمل ١ : ٣٠١ - ٣٠٢ .

(٣) هو عَقِيَّةُ بن هُبَيْرَةَ الأَسَدِي كما في ألسمط ص ١٤٩ والخزانة ٢ : ٢٦٠ [عند الأَشَاهِدِ
١٢٤] . وهو من غير نسبة في شرح ما يقع فيه التصحيف والتحرير للعسكري ص
٢٠٧ ، وأساس البلاغة ص ٥١٠ ، وآخره فيه : وأبو يزيدا .

(٤) هذه جملة وردت في مطلع عدة أبيات ، منها قول خالد بن يزيد ألكاتب :

هَبْنِي أَسَاتُ ، فَكَانَ ذَنْبٌ سَبِيٌّ مِثْلَ ذَنْبِ أَبِي لَهَبٍ

الأغاني ٢٠ : ٢٤٨ . وقول خالد بن يوسف ألكاتب :

هَبْنِي أَسَاتُ ، فَعَادَةٌ لَكَ أَنْ تُرَى مُتَطَوِّلاً مُتَجَاوِزًا مَظْلُومًا

الأغاني ٢٢ : ٥٦٤ . وفي بيت لإبراهيم بن سيابة في الأغاني ١٢ : ٨٣ ، وفي بيت

لفضل ألساعرة في ١٨ : ١٠١ .

ومن ذلك قوله ^(١) :

/ هَبْنِي - يَا مُعَذِّبِي - أَسَأْتُ وَبِأَلْهَجْرَانٍ قَبْلَكُمْ بَدَأْتُ [١٧: ٣]

إلا أن ابن عصفور لم يجعلها بمعنى ظَنٌّ ، وإنما جعلها بمعنى أَجَعَلَ ^(٢) التي
بمعنى صَبَّرَ ^(٣) .

وهي أمر من : وَهَبَنِي اللَّهُ فِدَاكَ ، أي : جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاكَ ، وإنما قال « غير
متصرف » لأنه ^(٤) لم يُسْتَعْمَلْ منها غيرُ فعلِ الأمر ، لا ^(٥) ماضٍ ولا مضارع ولا
أسم فاعل ، ولا يكون فعل الأمر إلا بصيغة هَبْ ، ويتصل به الضمير لمؤنث
ومثنى ومجموع ، ولا يكون أمراً باللام .

ص : وللثاني عِلْمٌ لا لِعُلْمَةٍ ولا عِرْفَانٍ ، وَوَجَدَ لا لِإِصَابَةٍ ^(٦) ولا أَسْتِغْنَاءٍ
ولا حُزْنٍ ولا حَقْدٍ ، وَأَلْفَى مرادفها ، وَدَرَى لا لِخَيْلٍ ، وَتَعَلَّمَ بمعنى أَعْلَمَ غير
متصرف .

ش : يعني « الثاني » النوع الذي يختص باليقين . وأحترز بقوله لا لِعُلْمَةٍ
من عِلْمٍ عُلْمَةٌ فهو أَعْلَمُ ، أي : مشقوق الكسفة العليا ، قال الشاعر ^(٧) :

وَحَلِيلٍ غَانِيَةٍ تَرَكْتُ مُجَدِّلاً تَمَكُّو فَرِيصَتَهُ كَشِدْقِ الْأَعْلَمِ

(١) هو إبراهيم السَّوَّاق مولى آلِ الْمُهَلَّبِ كما في الكامل ص ٥٤٥ .

(٢) ك ، ن : جعل . والتصويب مما يأتي في ق ٢٠ / أ .

(٣) المقرب ١ : ١١٦ ، ولفظه : « وَجَعَلَ بمعنى صَبَّرَ ، ووهب بمعنى جعل » .

(٤) ن : لأنها .

(٥) ك : ولا .

(٦) ك : لأصالة .

(٧) هو عنتره . ديوانه ص ٢٠٧ وشرح القصائد العشر ص ٢٩٢ . الحليل : الزوج . وَأَجَدُّلٌ :

المصروع على الجدالة ، وهي الأرض . وتمكُّو : تَصَفَّرُ . والفريضة : الموضع الذي يُرْعَدُ

من الدابة ، والإنسان ، إذا خاف . يريد سَعَةَ الطعنة .

ويقوله ولا عرفان من علم الموافق في التعدي عرف ، نحو قوله ﴿ لا يعلمون شيئاً ﴾^(١) . وإذا تعدت علم إلى واحد فأردت^(٢) الماهية جاز وقوع الجامد مفعولاً لها ، قال الفراء^(٣) : لا تقول : قد سألت فعلمت عبد الله ، إلا أن تريد : علمت ما هو ، فلا بد من مشعر بالمعنى ، كقولك^(٤) : إنما سألت لأعرف عبد الله من زيد .

وأما قوله تعالى ﴿ وليعلم الله الذين آمنوا ﴾^(٥) ، و﴿ فليعلمن الله الذين صدقوا وليعلمن الكاذبين ﴾^(٦) - فقيل : لا يطلق العلم على الله بمعنى المعرفة . وأول قائل ذلك ما ورد من ذلك منسوباً إلى الله تعالى على تقدير حال أو صفة ، أي : وليعلمهم متميزين عن غيرهم بالإيمان أو بما ظهر من صبرهم .

وقال السهيلي : المعرفة تقتضي التمييز وأنحياز كل معلوم بتمييز يخصه ، وعلم الله لا يكون كذلك . وتناول الآية على العلم بالخير ، والآخر محذوف لدلالة الكلام عليه ، كأنه قال : لا تعلمهم منافقين^(٧) ، الله يعلمهم .

وقوله ووجد كقوله ﴿ تجدوه عند الله هو خيراً ﴾^(٨) ، ﴿ وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين ﴾^(٩) ، وقال^(١٠) :

(١) سورة ألمائدة : ١٠٤ .

(٢) ك : فإن أردت .

(٣) معاني القرآن ١ : ٢٣٥ .

(٤) ك ، ن : فقولك .

(٥) سورة آل عمران : ١٤٠ .

(٦) سورة العنكبوت : ٣ . وأولها في ك ، ن : ليعلم .

(٧) ك ، ن : سابقين .

(٨) سورة آلزمل : ٢٠ .

(٩) سورة الأعراف : ١٠٢ .

(١٠) هو يزيد بن الحكم الكلبي أو غيره . الحماسة ١ : ١٣٢ والحماسة البصرية ص ١٣٣

[٩٢] - وفيهما تخرجه - والمرزوقي ص ٢٣٣ .

فَلَمَّا بَلَّغْنَا الْأُمَّهَاتِ وَجَدْتُمْ بَنِي عَمِّكُمْ كَانُوا كِرَامَ الْمَضَاجِعِ
ومصدرها وَجَدَانِ عَنِ الْأَخْفَشِ ^(١) ، وَوُجُودِ عَنِ السِّرَافِيِّ ^(٢) .

وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ لَا لِإِصَابَةٍ مِنْ نَحْوِ : وَجَدَ فُلَانٌ ضَالَّتَهُ وَجِدَانًا وَوُجُودًا .
وبقوله وَلَا اسْتِغْنَاءٍ مِنْ وَجَدَ بِمَعْنَى اسْتَعْنَى ، وَمصدرها ^(٣) وَجَدَ وَوُجِدَ وَجِدَةٌ .

وبقوله وَلَا حُزْنَ / مِنْ وَجَدَ بِمَعْنَى حَزَنَ ، وَمصدرها وَجَدَّ . وبقوله وَلَا حِقْدٍ مِنْ
قَوْلِهِمْ : وَجَدَّ عَلَى الرَّجُلِ ، وَمصدرها مَوْجِدَةٌ .

وقوله وَأَلْفَى مُرَادِفَتُهَا أَي : مرادفة وَجَدَّ أَلْفَى تَتَعَدَّى إِلَى آتَيْنِ . وَهَذِهِ فِيهَا
خِلَافٌ : فَمِنْ التَّحْوِيلِ مَنْ زَعَمَ أَنَّهَا تَتَعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ ، وَالثَّانِي هُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى
الْحَالِ ، فَيَكُونُ أَلْفَى بِمَعْنَى أَصَابَ وَصَادَفَ . وَذَكَرَ أَنَّ الدَّلِيلَ عَلَى ذَلِكَ اتِّزَامُ
الْعَرَبِ التَّنْكِيرَ فِيهِ ، فَلَا تَقُولُ : أَلْفَيْتَ زَيْدًا الْضَاحِكَ ، بَلْ : ضَاحِكًا ، فَدَلَّ عَلَى
أَنَّهُ حَالٌ ، وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ ابْنُ عَصْفُورٍ ^(٤) .

وَذَهَبَ غَيْرُهُ إِلَى أَنَّهَا تَتَعَدَّى إِلَى آتَيْنِ ، وَإِيَاهُ اخْتَارَ الْمُصَنِّفُ ، وَأَنْشَدَ قَوْلَ
الشَّاعِرِ ^(٥) :

قَدْ جَرَّبُوهُ ، فَالْقَوَّةُ الْمَغِيثُ إِذَا مَا الرُّوْعُ عَمَّ ، فَلَا يُلَوِّى عَلَى أَحَدٍ
وقول الآخر ^(٦) :

إِذَا أَنْتَ أُعْطِيتَ الْعِنْيَ ، ثُمَّ لَمْ تَجُدْ بِفَضْلِ الْعِنْيِ ، أَلْفَيْتَ مَا لَكَ حَامِدُ

(١) شرح اللمع لابن برهان ص ١١٦ .

(٢) شرح التسهيل ٢ : ٣١٥ .

(٣) ومصدرها : ليس في ك .

(٤) شرح الجمل ١ : ٣٠١ - ٣٠٢ .

(٥) ألبيت بلا نسبة في شرح التسهيل ٢ : ٧٩ وشرح الكافية الشافية ص ٥٤٧ وتخليص
الشواهد ص ٤٣١ والخزانة ١١ : ٣٣٥ (عرضاً) .

(٦) هو محمد بن أبي شحاذ الضبي . الحماسة ١ : ٦١٥ [الحماسية ٤٥٣] ، وفيها تحريجه .

وقد يُنازع في هذا الدليل مَنْ يرى أنّها تتعدى إلى واحد ، فيجعل الألف واللام في ألمغيث زائدة ، وينصبه على الحال . وكذلك الجملة من قوله : ما لك حامد ، يجعلها حالاً . وأما الذي يقطع بكونها تتعدى إلى اثنين فإن^(١) يجيء الثاني ضميراً ، أو يقع فصل بين المنصوبين ، أو تدخل على أحدهما اللام الفارقة . وإلى إدخالها في هذا الباب ذهب الكوفيون .

وقوله ودَرَى لا لِخِتْلٍ قال المصنف : « ومن ذوات ألفعولين دَرَى بمعنى عَلِمَ ، كقول الشاعر^(٢) :

دُرَيْتَ الْوَفِيِّ الْعَهْدِ ، يَا عُرْوُ ، فَأَغْتَبِطُ فَإِنْ أَغْتَبِطًا بِالْوَفَاءِ حَمِيدُ
وأكثر ما تُستعمل مُعَدَّاةً بالباء ، كقولك : دُرَيْتُ به ، فإذا دخلت عليها همزة النقل تَعَدَّتْ إلى واحد بنفسها وإلى ثانٍ بالباء ، قال تعالى ﴿ قُلْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ ﴾^(٣) ، ويقال : دَرَى الذئبُ الصَّيْدَ : إذا استخفى له ليفترسه^(٤) ، فيتعدى إلى واحد ، وإليه أشرت بقولي : لا لِخِتْلٍ ، أنتهى كلامه .

ولم يذكر أصحابنا دَرَى فيما يتعدى إلى اثنين . ولعل قوله « دُرَيْتَ الْوَفِيِّ الْعَهْدِ » من باب التضمين ، ضُمِّنَ ذلك معنى علمتُ ، والتضمين لا ينقاس ، ولا ينبغي أن يُجعل أصلاً حتى يكثر ذلك ، ولا يثبت ذلك بيت نادر محتمل للتضمين .
وقوله وَتَعَلَّمَ بمعنى أَعْلَمَ غير متصرف تَعَلَّمَ يكون أمراً من تَعَلَّمَ يَتَعَلَّمُ ،

(١) ك ، ن : أن .

(٢) البيت من غير نسبة في شرح التسهيل ٢ : ٧٩ وشرح الكافية الشافية ص ٥٤٥ وشرح شذور الذهب ص ٣٦٠ .

(٣) سورة يونس : ١٦ .

(٤) ك : فيفترسه .

فيتعدى إلى واحد ، تقول : تَعَلَّمَ الْحَسَابَ ، وهو فعل متصرف . ويكون / أمراً [٣: ٨/أ]
 بمعنى أَعَلَّمَ المتعدية إلى اثنين ، ولا يُسْتَعْمَلُ منه ماضٍ ولا مضارعٌ ولا أَسْمُ فاعل^(١)
 ولا أَسْمُ مفعول ولا مصدرٌ ، قال الشاعر^(٢) :

تَعَلَّمَ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهَرَ عَدُوَّهَا فَبَالِغِ بِلُطْفٍ فِي التَّحْيِيلِ وَالْمَكْرِ
 والمشهور إعمالها في أن ، قال^(٣) :

تَعَلَّمَ أَنَّهُ لَا طَيْرَ إِلَّا عَلَى مُتَطَيِّرٍ ، وَهِيَ الثُّبُورُ
 وقال^(٤) :

تَعَلَّمَ أَنَّ شَرَّ النَّاسِ حَيٌّ يُنَادِي فِي شِعَارِهِمْ : يَسَارُ
 وقال آخر^(٥) :

فَقَلْتُ : تَعَلَّمَ أَنَّ لِلصَّيْدِ غِرَّةً وَإِلَّا تُضَيِّعُهَا فَإِنَّكَ قَاتِلُهُ

(١) ولا أَسْمُ فاعل : ليس في ك .

(٢) نسب العيني البيت في المقاصد النحوية ٢ : ٣٧٤ إلى زياد بن سيار ، وتبعه ألبغدادى في الخزانة ٩ : ١٢٩ (عرضاً) ، ثم تراجع عنه في شرح أبيات المغني ٧ : ٢٦١ [٨٣٣] ، فذكر أن العيني قد غلط في نسبه ، وأن السيوطي قد قلده في ذلك ، وذكر أنه لم يقف على تتمته ولا على قائله . شرح شواهد المغني ص ٩٢٣ . وهو من غير نسبة في شرح التسهيل ٢ : ٨٠ وشرح الكافية الشافية ص ٥٤٦ .

(٣) هو زبّان بن سيار الفزاري ، يقول هذا للناطقة الذيباني كما في المعاني الكبير ص ٢٦٦ - ٢٦٧ وألحيوان ٣ : ٤٧٧ و ٥ : ٥٥٥ وتهذيب إصلاح النطق ص ٧٨٠ والعمدة ص ١٠٣٣ . الطير : أسم من التطير . والثبور : أهلك .

(٤) هو زهير بن أبي سلمى . شعره بشرح ثعلب ص ٢٢٠ . الشّعار : علامة القوم في سفرهم ، ويكون أسم رجل أو شيء قد عرفوه فيما بينهم ، إذا دُعُوا به عرفوه . ويسار : راعي إبل لزهير ، أخذه الحارث بن ورقاء الصيدواوي ، فلما بلغ ذلك زهيراً قال قصيدة ، وهذا البيت مطلعها .

(٥) هو زهير بن أبي سلمى . شعره بشرح ثعلب ص ١٠٨ . الغرّة : العفلة .

وقال ^(١) :

تَعَلَّمَنَ هَا - لَعَمْرُ اللَّهِ - ذَا فَسَمًا فَاقْدِرْ بِذَرْعِكَ ، وَانظُرْ أَيْنَ تَنْسَلِكُ
لَنْ حَلَلْتَ بِحَوْ ، فِي بَنِي أُسَدٍ فِي دِينِ عَمْرٍو ، وَحَالَتْ بَيْنَنَا فَذِكُ
لِيَأْتِيَنَّكَ مِنِّي مَنْطِقٌ قَدَعٌ كَمَا دَنَسَ الْقُبْطِيَّةَ الْوَدُكُ
علق « تَعَلَّمَنَ » بالقسم .

وما ذهب إليه المصنف من أن تَعَلَّمَ بمعنى أَعْلَمَ غير متصرف ، وكرره في تصانيفه ^(٢) - هو شيء ذهب إليه الأعلام ^(٣) ، وليس بصحيح لأن يعقوب حكى ، وقال : « تَعَلَّمْتُ أَنْ فَلَانًا خَارِجٌ ، بِمَعْنَى عَلِمْتُ » ^(٤) .

ص : وللثالث « ظَنَّ » لا لِتَهْمَةٍ ، و« حَسِبَ » لا لِلْوَنِّ ، و« خَالَ يَخَالُ » لا لِغُجْبٍ وَلَا ظَلَعٍ ، و« رَأَى » لا لِإِنْبَارٍ وَلَا رَأْيٍ وَلَا ضَرْبٍ .

ش : يعني بالثالث النوع الصالح لليقين وللظنِّ ، فأما ظَنَّ فالمشهور استعمالها في غير مُتَيَقِّنٍ ، قال تعالى ﴿ إِنْ تَظُنُّوا إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ ﴾ ^(٥) ، وقال الشاعر ^(٦) :

ظَنَنْتُكَ إِنْ شَبَّتَ لَظَى الْحَرْبِ صَالِيًا فَعَرَّذْتَ فَيَمَنُ كَانَ عَنْهَا مُعَرِّدًا

-
- (١) هو زهير بن أبي سلمى . شعره بشرح ثعلب ص ١٣٧ . وقد تقدم البيت الأول في ٣ : ١٩٩ . الأذرع : قدر الخطو . وجو : واد في ديار بني أسد . ودين عمرو : طاعته . وفدك : أرض . والمنطق : القول ، أراد به الشعر . والقذع : القبيح . والقبطية : كل ثوب أبيض . والودك : الدسم .
(٢) شرح الكافية الشافية ص ٥٤٥ .
(٣) ذهب إلى ذلك في شرح حماسة أبي تمام ص ٣٤٢ .
(٤) إصلاح المنطق ص ٣٧٨ .
(٥) سورة الجاثية : ٣٢ .
(٦) البيت في شرح التسهيل ٢ : ٨٠ والعيني ٢ : ٣٨١ .

وتستعمل ظنَّ في المتيقن كثيرًا ، قال تعالى ﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ﴾^(١) . وألظن ترجيح أحد الجائزين .

وزعم بعض النحويين أن وقوع الظن بمعنى اليقين مجاز ، كما يقال : قال الحائط . قال : ولا يجوز أن تقول : ظننت زيدًا منطلقًا ظنًا، إذا كان بمعنى اليقين ، كما لا يجوز أن تقول : قال الحائط قولاً ، ومن ذلك قوله تعالى ﴿إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾، فقوله ﴿ظنًا﴾ يدل على أنه ليس بمعنى اليقين .

ويعبر أكثر البصريين عن ظنَّ أنها تكون شكًا و يقينًا ، ويعنون بالشكَّ ترجيح أحد الجائزين .

وفرقَ بعضهم بين الظنِّ والشكِّ واليقين ، / قال : فالشكُّ أن يستوي الأمران عندك ، فلا تدري أن^(٢) شيئًا منهما كان ، فإن وقع عندك دليل من أحدهما فذلك مظنون . واليقين اعتقاد شيء بدليل . انتهى .

وزعم الأستاذ أبو بكر محمد^(٣) بن عبد الله بن ميمون^(٤) العبدري^(٥) - وهو صاحب كتاب « نفع الغلِّ » - أن^(٦) الظنَّ بمعنى العلم غير مشهور في لسان العرب ، ولا مَعوَّل عليه في حكاية مَنْ حكى ذلك عن العرب^(٧) ، وقال : كما

(١) سورة البقرة : ٤٦ .

(٢) ك : أي .

(٣) ن : الأستاذ أبو محمد .

(٤) ك : ميمون .

(٥) أقرطي . أستوطن مراكش ، روى عن أبي بكر بن العربي ، وأبي الحسن بن ألبادش ، وأبي الوليد بن رشد ، ولازمه عشر سنين . وروى عنه أبو ألبقاء بن يعيش بن ألقدم . ودخل غرناطة . وألف شرحين على الجمل ، وشرح أبيات الإيضاح . مات بمراكش سنة ٥٦٧ هـ . بغية الوعاة ١ : ١٤٧ - ١٤٨ .

(٦) ك : إلى أن .

(٧) ذكر في الآرتشاف ص ٢١٠٠ أنه ذهب إلى ذلك في كتابه « نفع الغلِّ » ، وأنه تأول ما أوهم ظاهره ورود ذلك .

تَبَايْنَا حَكْمًا وَحَدًّا كَذَلِكَ تَبَايْنَا إِطْلَاقًا وَتَعْبِيرًا . فَأَمَّا ﴿ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ ﴾ ^(١) فَالْمُؤْمِنُونَ لَمَّا ^(٢) كَانُوا وَجِلِينَ خَائِفِينَ عَلَى إِيْمَانِهِمْ حَتَّى كَانَ الصَّادِقُونَ يَحْذَرُونَ الْكُفْرَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ حَتَّى تَمْدَحُوا بِذَلِكَ ، فَقَالَ الْقَائِلُ : « مَا خَافَهُ إِلَّا مُؤْمِنٌ ، وَلَا أَمِنَهُ إِلَّا كَافِرٌ » ^(٣) ، وَقَالَ تَعَالَى ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوْا وَقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ ﴾ ^(٤) ، فَمَدَحَهُمْ بِالْوَجَلِ وَالْإِشْفَاقِ . وَأَمَّا ﴿ فَظَنُّوا أَنَّهُمْ مُوَاقِعُوهَا ﴾ ^(٥) فَالظَّنُّ هُنَا عَلَى بَابِهِ ؛ لِأَنَّ الْكُفْرَانَ لَمَّا شَاهَدُوا سَعَةَ رَحْمَةِ اللَّهِ وَتَغْمَدَهُ لِلذُّنُوبِ وَأَجْرَائِهِمْ رَجَوًا ^(٦) مَعَ مَعَايِنَةِ أَنْوَارِ الْنَجَاةِ مِنْهَا ، فَلَمْ يَقْطَعُوا بِمُوَاقِعَتِهَا ، لَكِنَّهُمْ ظَنُّوا ظَنًّا ، سَاقَهُ رَجَاؤُهُمْ لِلَّهِ وَطَمَعُهُمْ ^(٧) فِي إِجَارَتِهِ إِيَّاهُمْ مِنَ النَّارِ .

وَكَذَلِكَ ﴿ وَظَنُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ﴾ ^(٨) ؛ لِأَنَّ هَؤُلَاءِ الْمُخْلَفِينَ ^(٩) كَانَ لَهُمْ تَعَلُّقُ نَفُوسٍ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَسْتَغْفَارُهُ اللَّهُ لَهُمْ ، فَبِالْتَفَاهُمِ إِلَى جِهَةِ الرَّسُولِ عَبَّرَ عَنِ أَعْتِقَادِهِمْ ذَلِكَ بِالظَّنِّ . وَكَذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ ^(١٠) :

-
- (١) سورة البقرة : ٤٦ .
(٢) لم يأت بجواب لـ « لَمَّا » . ويبدو أن في النص سقطاً ، ولعل تمتته تكون : « عبَّرَ عن (٢) أَعْتِقَادِهِمْ ذَلِكَ بِالظَّنِّ » ، وموضعها بعد قوله : بِالْوَجَلِ وَالْإِشْفَاقِ . وسترى مثله قريباً .
(٣) هذا قول أحسن البصري . صحيح البخاري ١ : ١٧ - كتاب الإيمان ، وفيه : « وَلَا أَمِنَهُ إِلَّا مَنْفَقٌ » وفتح الباري ١ : ١٣٦ - ١٣٧ .
(٤) سورة المؤمنون : ٦٠ .
(٥) سورة الكهف : ٥٣ .
(٦) ن : رجوعاً عن معاينة أنوار النجاة منها .
(٧) وطمعهم : ليس في ن .
(٨) سورة التوبة : ١١٨ .
(٩) ن : المتخلفين .

(١٠) هو دريد بن الصمة . الأصمعيات ص ١٠٧ [٢٨] والحماسة ١ : ٣٩٧ [٢٧٤] وجمهرة أشعار العرب ص ٥٩٩ [٢٠] . المدهج : ألتام السلاح . والسراة : خيار القوم من فرسانهم . والسابري : الرقيق الجيد ، يريد الدروع السابرية ، أي : المنسوبة إلى سابور ، وهي الدقيقة النسج في إحكام . والمسرد : المحكم النسج . وآخره في ك : المررد .

فقلتُ لهم : ظَنُّوا بِالْفَنِيِّ مُدَحِّجٍ سَرَاتُهُمْ فِي السَّابِرِيِّ الْمَسْرُدِ
 أَمْرَهُم بِالظَّنِّ لِأَنَّهُ أَهْوَلُ عَلَى الْفُؤُسِ ، وَالْمَحْذُورُ الْمَخُوفُ أَشَدُّ عَلَى مُرْتَقِبِهِ
 وَمَتَوَقِّعِهِ مِنْ وَقُوعِهِ ؛ لِأَنَّ الْخَطُوبَ إِذَا وَقَعَتْ عَيْبِي لَهَا الصَّيْرُ ، وَوُطِّنَتْ لَهَا الْفُؤُسُ .
 وَزَعَمَ الْفَرَاءُ أَنَّ الظَّنَّ يَكُونُ شَكًّا وَيَقِينًا وَكَذْبًا . وَأَكْثَرُ الْبَصْرِيِّينَ لَا يَقُولُونَ
 إِنَّ الظَّنَّ يَكُونُ كَذْبًا ، إِنَّمَا يَكُونُ عِنْدَهُمْ ^(١) شَكًّا وَيَقِينًا . وَعِنْدَ الْفَرَاءِ أَنَّ قَوْلَهُمْ
 فِيمَا حَكَى اللَّهُ عَنْهُمْ ﴿ إِنَّ نَظْنَ إِلَّا ظَنًّا ﴾ ^(٢) مِنْ الظَّنِّ الَّذِي هُوَ بِمَعْنَى الْكُذْبِ ،
 وَعِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ مِنَ الشَّكِّ .

وَأَحْتَرَزُ بِقَوْلِهِ لَا لِتَهْمَةٍ مِنْ ظَنٍّ بِمَعْنَى اتِّهَمَ ، فَإِنَّهَا تَتَعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ ، تَقُولُ :
 ظَنَنْتُ زَيْدًا .

وقوله وَحَسِبَ لَا لِلْوَنِ أَكْثَرَ اسْتِعْمَالِ حَسِبَ فِي غَيْرِ الْمُتَيَقِّنِ ^(٣) ، قَالَ تَعَالَى
 ﴿ وَهُمْ يَحْسِبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴾ ^(٤) ، ﴿ وَيَحْسِبُونَ أَنَّهُمْ عَلَى شَيْءٍ ﴾ ^(٥) ،
 وَقَالَ الشَّاعِرُ ^(٦) :

وَكُنَّا حَسِبْنَا كُلَّ بَيْضَاءٍ شَحْمَةً لِيَالِي لَاقِنَا لَجْدَامَ وَحَمِيرًا
 / وَالْمَصْدَرُ مِنْ حَسِبَ حِسْبَانُ .

وَيَقِلُّ اسْتِعْمَالُ حَسِبَ فِي الْمُتَيَقِّنِ ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ ^(٧) :

(١) عندهم : ليس في ك .

(٢) سورة الجاثية : ٣٢ .

(٣) ن : أليقين .

(٤) سورة الكهف : ١٠٤ . وهذه الآية ليست في ك .

(٥) سورة الجاثية : ١٨ .

(٦) تقدم في ٤ : ١٥٢ .

(٧) هو لبيد . ديوانه ص ٢٤٦ . رباح : ربح . وثاقل : ميت .

حَسِبْتُ التَّقَى وَالْحَمْدَ خَيْرَ تِجَارَةٍ رِبَاحًا إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلًا
وقول الآخر (١) :

شَهِدْتُ ، وَفَاتُونِي ، وَكُنْتُ حَسِبْتَنِي فَقِيرًا إِلَى أَنْ يَشْهَدُوا وَتَغِيْبِي
وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ لَا لِلْوَنِّ مِنْ حَسَبِ الرَّجُلِ : إِذَا أَحْمَرَ لَوْنُهُ وَأَبْيَضَ كَالْبَرَصِ ،
وَكَذَا إِذَا كَانَ ذَا شُقْرَةٍ ، وَهَذَا فِعْلٌ لَازِمٌ .

وقوله وَخَالَ يَخَالُ أَكْثَرُ اسْتِعْمَالِهَا فِي غَيْرِ الشَّاعِرِ ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ (٢) :
إِحَالِكَ إِنْ لَمْ تَغْضُضِ الطَّرْفَ ذَا هَوَى يَسُومُكَ مَا لَا يُسْتَطَاعُ مِنَ الْوَجْدِ
ومصدره خَالَ خَيْلًا وَخَالًا وَخَيْلَةً وَخَيْلَةً وَخَيْلَانًا وَخَيْلَةً وَخَيْلُولَةً .
وَأَشْتَقَاهَا مِنَ الْخِيَالِ ، وَهُوَ الَّذِي لَا يَتَحَقَّقُ .

وَأُسْتَعْمِلَ أَيْضًا بِمَعْنَى عَلِمْتُ ، قَالَ الشَّاعِرُ (٣) :

دَعَانِي الْعِدَارَى عَمَّهَنَّ ، وَخَلَّتْنِي لِيَ اسْمٌ ، وَلَا أُدْعَى بِهِ ، وَهُوَ أَوَّلُ
وقال آخر (٤) :

مَا - خَلَّتْنِي - زَلْتُ بَعْدَكُمْ ضَمِنًا أَشْكُو إِلَيْكُمْ حُمُومَةَ الْأَلَمِ
أَي : مَا زَلْتُ بَعْدَكُمْ ضَمِنًا ، خَلَّتْنِي كَذَلِكَ . وَقَالَ (٥) :

إِذَا النَّاسُ قَالُوا مَنْ فَتَى خَلْتُ أَنِّي عُنَيْتُ ، فَلَمْ أَكْسَلْ ، وَلَمْ أَتَبَلَّدْ

(١) هو النمر بن تولب . شعره ص ٣٣٥ وإيضاح الشعر ص ٥١٢ . فاتوني : ماتوا .

(٢) البيت في شرح ألتسهيل ٢ : ٨٠ والعيني ٢ : ٣٨٥ .

(٣) هو النمر بن تولب . شعره ص ٣٧٠ وجمهرة أشعار العرب ص ٥٥١ [١٤ : ٣٧] .

(٤) تقدم في ٤ : ١٢١ .

(٥) هو طرفة بن العبد . ديوانه ص ٢٧ وشرح ألفصائد السبع ص ١٨٣ .

وقال^(١) :

لو كان في الألفِ منّا واحدٌ، فدَعَوْنا مَنْ فارسٌ ؟ خالَهُمْ إِيَّاهِ يَعْنُونَا
وأحترز بقوله لا لِعُجْبٍ مِنْ خالٍ بمعنى تكبّر ، وبقوله ولا ظَلَعٍ مِنْ خالِ
الْفَرَسُ : ظَلَعٌ ، والمضارع منهما يَخالُ ، كالمتعدي إلى اثنين . وقيل : يأتي بمعنى
نظَرَ ، كقوله^(٢) :

فَبِتُّ لَدَى أَلْبَيْتِ الْعَتِيقِ أَحِيلُهُ

فأما خالٍ يَخولُ - بمعنى عهد - فمن ذوات ألواو .

وقوله ورأى لا لإبصارٍ ولا رأيٍ ولا ضَرْبٍ مثالُ ذلك قوله تعالى ﴿ إِنَّهُمْ
يَرَوْنَهُ بَعِيدًا وَنَرَاهُ قَرِيبًا ﴾^(٣) أي : يَظُنُّونه بعيدًا ، ونَعْلَمُهُ قَرِيبًا ، وأنشد أبو زيد^(٤) :

تَقُوهُ أَيُّهَا الْفَتِيانُ ، إِنِّي رَأَيْتُ اللَّهَ قَدْ غَلَبَ الْجُدودَا
رَأَيْتُ اللَّهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ مُحاولَةً ، وَأَكْثَرَهُمْ جُنودَا

[٣ : ٩ / ب]

وأحترز بقوله لا لإبصارٍ مِنْ رأيتِهِ بمعنى أَبْصَرْتَهُ . وبقوله ولا رأيٍ مِنْ رأيتِهِ
بمعنى أَعْتَقَدْتَهُ . وبقوله ولا ضَرْبٍ مِنْ رأيتُ الطائرَ : إذا أَصَبْتَهُ في رِئْتِهِ . / فهي في
هذه ألمعاني الثلاثة متعديّة إلى واحد .

(١) هو بشامة بن حزن الكنهشلي أو غيره . أَلْهامسة ١ : ٧٨ [١٤ : ١٠] .

(٢) عجز ألبيت : ومطوأي مشتقان له أرقان . وهو من قصيدة ليعلى الأحول الأزدي . وقيل :
إنها لغيره . الخزانة ٥ : ٢٦٩ - ٢٧٨ [٣٨٣] وأنظر تخريجهم في سر الأ صناعة ص ٧٢٦ -
٧٢٧ . الأضمير في أحيله عائد إلى ألبيرق المذكور في بيت قبله . ومطوأي : صاحبائي .

(٣) سورة ألمعارج : ٦ .

(٤) لخدش بن زهير . أكنودار ص ١٩٩ - ٢٠٠ وشعره ص ٥٥٤ بتقدم ألبيت الثاني على
الأول فيهما . وأنظر تخريجهما في أخلبيات ص ٧١ . وألبيتان من قصيدة طويلة .

وما ذهب إليه المصنف من أن « رأى » إذا كان بمعنى اعتقد يتعدى إلى واحد هو مذهب الفارسي^(١) . وذهب غيره إلى أنها تتعدى إلى اثنين ، وجاء في كلام العرب ما يدل على ذلك ، قال الشاعر^(٢) :

رأى الناسَ إلا مَنْ رأى مثلَ رأيه خوارجَ تَرَاكينَ قَصَدَ المَخارجِ
ص : وللرابع « صَيْرَ » و« أَصَارَ » وما رادفهما^(٣) من « جَعَلَ » ،
و« وَهَبَ » غير متصرف ، و« رَدَّ » و« تَرَكَ » و« تَخَذَ » و« اتَّخَذَ » و« أَكَانَ » .
وألحقوا بـ « رأى » العِلْمِيَّةَ اَلْحُلْمِيَّةَ ، و« سَمِعَ » اَلْمَعْلَقَةَ بَعِيْنِ ، ولا يُخْبَرُ
بعدها إلا بفعل دالٍّ على صوت . ولا تُلْحَقُ « ضَرَبَ » مع اَلْمَثَلِ على الْأَصْحَ ،
ولا « عَرَفَ » و« أَبْصَرَ » ، خلافاً لهشام ، ولا « أَصَابَ » و« صَادَفَ »
و« غَادَرَ » ، خلافاً لابن درستويه .

ش : يعني بالرباع النوع الذي للتحويل . فأما صَيْرَ وَأَصَارَ فمَنْقُولانِ من
صارَ الَّتِي هي من أخوات كانَ ، نُقِلَتْ صَيْرَ بِالْتَضْعِيفِ ، وَأَصَارَ بِالْهَمْزَةِ .

وفي اَلْبَسِيطِ : إنْ كانت بمعنى اَنْتَقَلَ ورجعَ تَعَدَّتْ بِالْتَضْعِيفِ إلى اثنين ،
أحدهما بحرف الجر ، نحو : صَيْرْتِكَ إلى موضعك^(٤) ، أي : نَقَلْتِكَ إليه . وإن
كانت بمعنى اَلتَغْيِيرِ^(٥) إلى وصف - كما هي في أخوات كانَ - تَعَدَّتْ إلى اثنين ،
أحدهما هو اَلْمَبْتَدَأُ ، ويصير مفعولاً به ، نحو : صارَ زيدٌ عالماً ، وصَيْرْتُهُ عالماً . ولهذا
دليل على أنَّها حين كونها ناقصة فيها معنى اَلْمَصْدَرِ إلا أنه متروكٌ اِسْتِغْنَاءً بِالْخَبَرِ

(١) اَلْحُلبيات ص ٦٩ .

(٢) هو سميرة بن اَلْجَعْدِ اَلْخارجي . ديوان شعر اَلْخوارج ص ١٣٦ ، وآخره فيه : اَلْمناهج .
وذكر جامعه أن في بعض اَلْمصادر : اَلْمخارج . اَلْقصد : اَلْمعتدل .

(٣) ك ، ن : رادفها من جعل وذهب .

(٤) إلى موضعك : ليس في ك .

(٥) ك : اَلتغير .

لأنه هو التغيير في المعنى . ولم يُضَعَّف من أحوالها سواها على هذا المعنى ^(١) . وأمَّا
بَيِّنَاهُ وَصَبَّخْنَاهُ وَمَسَّيْنَاهُ ^(٢) فمعناه : أتيناه بَيِّنَاتًا وَصَبَاحًا وَمَسَاءً - إمَّا لِمَانَعٍ لِفِظِيٍّ
كَأَصْبَحَ وَأَمْسَى ، أو معنويٍّ كَالْبِوَاقِي . ومن التعدية بالتضعيف قوله ^(٣) :

فَصَيَّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ

وقوله ^(٤) في أَصَارَ سَقَطَ ^(٥) أَصَارَ من نسخة بخط المصنف .

ومثال جَعَلَ بمعنى صَيَّر ﴿ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَثُورًا ﴾ ^(٦) . وقال في البسيط :
وهذه إمَّا تَصْيِيرٌ لِمَا لَهُ نِسْبَةٌ ^(٧) إِلَيْهِ ، أو إِلَى مَا يَكُونُ لَهُ ذَاتًا ^(٨) أو كَالذَّاتِ ،
فَالأَوَّلُ لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ أَحَدِ حُرُوفِ النِّسْبَةِ ^(٩) ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا
يَكْرَهُونَ ﴾ ^(١٠) ، وَقَدْ يُقَالُ : هُوَ بِجَازٍ مِنَ الْوَضْعِ وَالْإِلْقَاءِ . وَالثَّانِي إمَّا تَصْيِيرٌ فِي
الْفِعْلِ بِالذَّاتِ ، نَحْوُ : جَعَلْتُ الطَّيْنَ خَزْفًا ، وَقَدْ تَدَخَّلَ فِيهِ « مِنْ » لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ :
خَاتَمٍ مِنْ حَدِيدٍ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ وَجَعَلَ مِنْهُمْ الْقِرَدَةَ ﴾ ^(١١) ، أو بِالصِّفَةِ ، نَحْوُ :

(١) ن : المذهب .

(٢) ك : ونسبناه .

(٣) هو الأراجيز حُميد الأرقط ، أو رؤبة . الكتاب ١ : ٤٠٨ وملحقات ديوان رؤبة ص ١٨١
والخزانة ١٠ : ١٨٤ - ١٩١ [٨٣٢] ، وأنظر تخرجه في إيضاح الشعر ص ٢٩٠ .
العصف : أَلْتَبَّن .

(٤) ك ، ن : وقال .

(٥) سقط : ليس في ك . ن : وسقط . قلت : « أَصَار » ليس في مطبوعة شرح المصنف ،
ولا في شرح المصنف الذي حققه الدكتور محمد علي إبراهيم في رسالته . وهو في
مطبوعة التسهيل .

(٦) سورة الفرقان : ٢٣ .

(٧) ن : لما نسبته .

(٨) ك : له فاما .

(٩) ن : التشبيه .

(١٠) سورة النحل : ٦٢ .

(١١) سورة المائدة : ٦٠ .

جَعَلْتُهُ عَالِمًا ، ولا تدخل في هذا إلا على تأويل الأول قليلاً ، وإمّا في الاعتقاد ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنثَاءً﴾^(١) . وإمّا في الكناية^(٢) عن الشيء ، جَعَلْتُ / الْبَصْرَةَ بَعْدَادَ ، وَالكَتَانَ خَزًّا . وإمّا في التسمية^(٣) : جَعَلْتُ حَسَنِي قَبِيحًا ؛ إذ لا يكون في الاعتقاد^(٤) ولا في الفعل ، فرجع إلى اللفظ . وهي إذا كانت بهذه المعاني لم تؤثر إلا في المفعول الأول لأنه وقع به ذلك ، ولا تستغني عن الثاني لأنه كالأبتداء والخير في الأصل أو ما هو مُنْزَلٌ مُنْزَلَةٌ ، لكن قوي معنى الفعل ، فصار الأول مفعولاً ، بخلاف ما تقدم ، وكذلك في أخواتها .

و«وَهَبَ» ، حكى ابن الأعرابي^(٥) : وَهَبَنِي اللَّهُ فِدَاكَ ، أي : صَبَّرَنِي ، وهي لا تتصرف ؛ إذ لم يُسْتَعْمَلْ فِيهَا بِمَعْنَى صَبَّرَ إِلَّا الْمَاضِي فَقَطْ .

ومثال «رَدَّ» ﴿لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا﴾^(٦) ، وقال الشاعر^(٧) :
رَمَى الْخَدْنَانَ نِسْوَةَ آلِ سَعْدِ بِمِقْدَارِ ، سَمَدَنْ لَهُ سُمُودًا
فَرَدَّ شُعُورَهُنَّ السُّودَ بِيضًا وَرَدَّ وُجُوهَهُنَّ الْبَيْضَ سُودًا
و«تَرَكَّ» ، قال الشاعر^(٨) :

وَرَبِيئَتُهُ ، حَتَّى إِذَا مَا تَرَكْتُهُ أَخَا الْقَوْمِ ، وَأَسْتَعْنَى عَنِ الْمَسْحِ شَارِبُهُ

(١) سورة الزخرف : ١٩ .

(٢) ك : في المنابة .

(٣) ك : في التسمية .

(٤) ن : إذا لم يكن في الاعتقاد .

(٥) تهذيب اللغة ٦ : ٤٦٣ .

(٦) سورة البقرة : ١٠٩ .

(٧) هو عبد الله بن الزبير الأسدي ، أو فضالة بن شريك ، أو الأكميت بن معروف ، أو ابن

خرم الأسدي . الحماسة ١ : ٤٦٤ - ٤٦٥ [٣٢٤] وشرحها للمرزوقي ص ٩٤١

وفيها تخرجهما . سمد : غفل وسها .

(٨) هو فرعان بن الأعراف ، وقد قال ذلك في آية منازل . الحماسة ٢ : ١٦٦ [٦٠٩] .

وفي « تَرَكَ » خلاف : منهم من يجعلها تتعدى إلى واحد فقط ، والثاني منصوب على الحال إن وجد . ومنهم من يجعلها^(١) بمعنى صَبَّرَ ، فتتعدى إلى اثنين ، وهو اختيار المصنف . وأنشد عليه البيت المتقدم^(٢) .

و« تَخَذَ » و« اتَّخَذَ » الخلاف فيهما كالأخلاف في تَرَكَ : فمنهم من قال^(٣) : إنها تتعدى إلى واحد ، كقولك : اتَّخَذْتُ عُدَّةً للسفر ، وإلى اثنين بمعنى صَبَّرَ ، كقوله تعالى ﴿ أَفَرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ ﴾^(٤) ، ﴿ وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا ﴾^(٥) ، وهذا مذهب أبي علي^(٦) . ومن تعديها إلى واحد قوله تعالى ﴿ كَمَثَلِ الْعَنكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بِئْتًا ﴾^(٧) ، و﴿ لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهَوًا ﴾^(٨) .

وزهب ابن بَرّهان إلى أنها تتعدى إلى اثنين دائماً ، قال ابن بَرّهان : « يقال لأبي علي : ألم تقل في قوله تعالى ﴿ اتَّخَذُوهُ وَكَانُوا ظَالِمِينَ ﴾^(٩) : إن التقدير : اتَّخَذُوهُ إِيَّاهُ ، فحذف المفعول الثاني للدليل^(١٠) ، فكذا التقدير في ﴿ اتَّخَذَتْ بَيْتًا ﴾ : اتَّخَذَتْ^(١١) مِنْ نَسَجِهَا بَيْتًا ، وفي ﴿ أَنْ تَتَّخِذَ لَهَوًا ﴾ : أَنْ تَتَّخِذَ مِنْ شَيْءٍ لَهَوًا^(١٢) . قال ابن بَرّهان : « ولا أعلم اتَّخَذَ إلا يتعدى إلى مفعولين ،

(١) ك : جعلها .

(٢) شرح التسهيل ٢ : ٨٢ .

(٣) الملخص ١ : ٢٥٩ .

(٤) سورة الجاثية : ٢٣ .

(٥) سورة النساء : ١٢٥ .

(٦) ألحجة ٢ : ٦٨ - ٧٠ [سورة البقرة : ٥١] .

(٧) سورة العنكبوت : ٤١ . ألحجة ٢ : ٧٠ .

(٨) سورة الأنبياء : ١٧ . ألحجة ٢ : ٦٨ .

(٩) سورة الأعراف : ١٤٨ .

(١٠) ألحجة ٢ : ٦٩ - ٧٠ .

(١١) اتَّخَذَتْ : ليس في ك .

(١٢) شرح اللمع ص ١١٩ - ١٢٠ بتصرف .

الثاني منهما بمعنى الأول» (١).

و«تَخَذَ» قال تعالى ﴿لَتَخَذَنَّ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ (٢) في قراءة مَنْ قرأ كذلك ،
وقال الشاعر (٣) :

تَخَذْتُ غُرَانَ إِيْرَهُمْ دَلِيْلًا وَفَرُوا فِي الْحِجَازِ لِيُعْجِزُونِي
غُرَانُ : أَسْمُ جَبَلٍ (٤) .

وفي البسيط : اتَّخَذَ يتعدى إلى واحد بمعان : ﴿ مَا اتَّخَذَ اللهُ مِنْ وَلَدٍ ﴾ (٥) ،
و﴿ لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهَوًا ﴾ ، و﴿ اتَّخَذْتُ حَاتِمًا : لِبِسْتِهِ ، و﴿ اتَّخَذْتُ مَالًا : كَسْبَتِهِ ،
ويجمع ذلك كله معنى الملبسة من جهة أفعال القاصد لذلك . ومعنى جَعَلَ
الْمُصِيْرَةَ / ﴿ لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ ﴾ (٦) .

[٣ : ١٠٠/ب]

والفرق بينها وبين تصيير جَعَلَ أنه يعود من ذلك [لنفسك من قبله شيء
بحيث] (٧) لا يتغير المفعول به تغييراً في نفسه ، بخلاف جَعَلَ ، فإنه لا يلزم أن يكون
فيه ذلك ، نحو : جَعَلْتُ الرَّجُلَ عَالِمًا ، فإنه لا يتعدى لنفسك منه شيء ، وإذا قلت
اتَّخَذْتُهُ حَبِيْبًا وصاحبًا عادَ عليك ؛ ألا ترى أنك لا تقول : اتَّخَذْتُ الطَّيْنَ حَزَقًا ،
ولأن المفعول في جَعَلَ يتغير بشيء من جهته ، بخلاف هذا . وقد تدخل فيه «من»

(١) شرح اللمع ص ١٢٠ .

(٢) سورة الكهف : ٧٧ . وهذه قراءة ابن كثير وأبي عمرو . السبعة ص ٣٩٦ .

(٣) أبو جندب بن مُرَّة أهدلي . شرح أشعار أهدليين ص ٣٥٤ . يعجزوني : يفوتوني ويعلبوني .

(٤) كذا . وفي السكري أنه واد . وفي معجم البلدان (غُرَان) ما نصه : « هو أَسْمُ مَوْضِعٍ

بتهامة ... وقال ابن السكيت : غُرَان : واد ضخم بالحجاز بين ساية ومكة ... غُرَان ،

وهي منازل بني لحيان ، و«غُرَان» : واد بين أمج وعسفان إلى بلد يقال له ساية » ، والشاعر

هنا يذكر بني لحيان .

(٥) سورة المؤمنون : ٩١ .

(٦) سورة الممتحنة : ١ .

(٧) في المخطوطات : أنه يعود من ذلك ليس ومن قبله وبحيث .

كما في جعل، كقوله تعالى ﴿أَلَا تَتَّخِذُوا مِن دُونِي وَكَيْلًا﴾^(١)، ﴿وَاتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُضَلًّى﴾^(٢)، فيكون من هذا النوع .

وقد قال النحويون إنها من باب أعطى ، ولذلك يُقتصر فيها ، فيقال : **أَتَّخَذْتُ أَوْلِيَاءَ** ، و﴿ مَا آتَّخَذَ اللَّهُ مِن وَلَدٍ ﴾ أي : من شيءٍ ولدًا ، وقال تعالى ﴿ثُمَّ آتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ﴾^(٣) أي : آتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ إِيَّاهَا .

والصحيح الأول لأننا نقول : لو كان منه لصحَّ كون أحدهما موقِعًا بآخر فعلاً ، ولا يكون لأنه هو ، ولو كان لجاز الأقتصار على الباقي ، ولم يكن ، وما ذكره حذف اختصاراً .

وقوله^(٤) **أَكَانَ** قال المصنف في الشرح^(٥) : « **أَلْحَقَ ابْنُ أَفْلَحَ** (بأصار) **أَكَانَ** المنقولة من **كَانَ** بمعنى صار ، وما حكم به جازر قياساً ، لكني لا أعلمه مسموعاً » انتهى .

ولا أعلم أحدًا من النحاة يقال له **ابن أفلح** ، لكن في شيوخ أعلم رجل اسمه **مُسَلَّمُ بن أحمد بن أفلح الأديب** ، يكنى **أبا بكر**^(٦) ، أخذ كتاب سيبويه عن **أبي عمر بن أبي الحباب**^(٧) .

(١) سورة الإسراء : ٢ .

(٢) سورة البقرة : ١٢٥ .

(٣) سورة البقرة : ٥١ .

(٤) قوله : ليس في ك ، ن .

(٥) شرح التسهيل ٢ : ٨٣ .

(٦) [٣٧٦ - ٤٣٣ هـ] نحوي أديب من أهل قرطبة . كان رجلاً جيد الدين ، حسن العقل ،

متقدماً في علم العربية واللغة ، راوية للشعر وكتب الآداب . الأصله ص ٥٩١ - ٥٩٢ .

(٧) ك : عن ابن عمر الحباب . أبي : ليس في المخطوطات . وهو أحمد بن عبد العزيز بن فرج

النحوي [- ٤٠٠ هـ] . من أهل قرطبة . روى عن القاضي ، ولزمه . الأصله ص ٢٥ .

وقول المصنف «وما حكم به جائز قياساً» ليس متفقاً عليه ، بل الظاهر من مذهب س^(١) أن النقل بأهزمة قياس في الألازم سماع في المتعدي ، وكان بمعنى صار تجري مجرى المتعدي ، فلا يكون النقل فيها بأهزمة قياساً على ظاهر مذهب س .

وزعم جماعة من المتأخرين - منهم خطاب الماردي^(٢) - أنه قد يجوز أن يضمّن الفعل المتعدي إلى واحد معنى صير ، ويُجعل من هذا الباب ، فأجاز أن يقال : حَفَرْتُ وَسَطَ الدَّارِ بَثْرًا ، بمعنى : صَيَّرْتُ وَسَطَ الدَّارِ . قال خطاب : ولا يكون بَثْرًا تمييزاً لأنه لا تحسن فيه من . وكذلك أجاز : بَنَيْتُ الدَّارَ مَسْجِدًا ، وقطعتُ الثوبَ قَمِيصًا ، وقطعتُ الجِلْدَ نَعْلًا ، وصبغتُ الثوبَ غُرَابًا^(٣) ؛ لأن المعنى فيها صَيَّرْتُ ، وجعل من ذلك قول أبي الطيب^(٤) :

فَمَضَتْ ، وقد صبغَ الحياءُ بياضها لَوْنِي ، كما صبغَ اللجينَ العسجدُ
قال : لأن المعنى : صَيَّرَ الحياءُ بياضها لوني ، أي : مثل لوني .

والصحيح أن هذا كله من باب التضمين ، والتضمين^(٥) لا يجوز بقياس في الكلام ، وإنما يجيء في الشعر للضرورة ، وإن جاء شيء منه في الكلام حفظ ، ولم يُقس عليه لقلة ما جاء منه .

وقوله وألحقوا / «رأى» «العلمية أحملية أي : وألحقوا ، يعني العرب ، كذا قال في الشرح ، قال^(٥) : «فأدخلتها على المبتدأ والخبر ، ونصبتها مفعولين ،

[١١١ : ٣]

(١) الملخص ١ : ٣٥٩ ، وأنظر الكتاب ٤ : ٥٥ - ٦٣ .

(٢) ك : عماميا . والمعنى : صَيَّرْتُ الثوبَ أسود .

(٣) ديوانه ١ : ١٧٦ بشرح ألمعري . اللجين : أفضة . والعسجد : الذهب .

(٤) والتضمين : ليس في ن .

(٥) شرح التسهيل ٢ : ٨٣ - ٨٤ .

ومنه قول الشاعر^(١) :

يُؤرُقُنِي أَبُو حَنْشٍ وَطَلَّقَ ، وَعَمَّارٌ ، وَآوِنَةٌ أَنَا لَا
أَرَاهُمْ رُفْقَتِي ، حَتَّى إِذَا مَا تَفَرَّيَ اللَّيْلُ ، فَأَنْخَزَلَ أَنْخَزَالَا
إِذَا أَنَا كَالَّذِي أَجْرَى لَوْرِدٍ إِلَى آلٍ ، فَلَمْ يُدْرِكْ بِلَالَا

نصب بها اسمين معرفتين ، هما مبتدأ وخبر في الأصل ، كما يفعل بـ«رأى» بمعنى عَلِمَ ومعنى ظَنَّ . ومما يدل على صحة ذلك قوله تعالى ﴿إِنِّي أَرَانِي أَعْرَبُ خَمْرًا﴾^(٢) ، فأعمل مضارع رأى الحُلُمِيَّة في ضميرين متصلين لمسمًى واحد ، وذلك مما تختص به عَلِمَ ذات المفعولين وما جرى مجراها « أنتهى .

ولا حُجَّةَ فيما ذكره : أمَّا « أَرَاهُمْ رُفْقَتِي » فإنه يحتمل أن تكون أَرَى تعدَّت إلى واحد ، وهو الضمير ، و« رُفْقَتِي » في موضع الحال وإن كان ظاهره التعريف ، فهو نكرة من حيث المعنى ؛ لأن معنى الرُّفْقَة : الرُّفْقَاء ، وهم المُخَالِطُونَ ، فَرَفِيقٌ بمعنى^(٣) مُرَافِقٌ ، فهو بمعنى أسم الفاعل ، فإضافته غير محضة كجَلِيسٍ وَخَلِيطٍ .

وأمَّا ﴿إِنِّي أَعْرَبُ خَمْرًا﴾ فلا يلزم مما ذكر أن يتعدى إلى مفعولين ، بل يكون ذلك مما جاء في غير ما تعدى إلى مفعولين ، نحو فَقَدَ ، وَعَدِمَ ، وَوَجَدَ بمعنى أَصَابَ لا بمعنى عَلِمَ ، فإنك تقول فيها : فَقَدْتَنِي ، وَوَجَدْتَنِي ، وَعَدِمْتَنِي ، فكذلك هذا ، ويكون ﴿إِنِّي أَعْرَبُ﴾ في موضع نصب على الحال لا في موضع مفعول ثانٍ .

(١) هو عمرو بن أحمَر . شعره ص ١٢٩ - ١٣٠ . وأما ابن الأَشْجَرِي ١ : ٢٠٧ - ٢٠٨ .
والْحَمَاسَةُ البَصْرِيَّة ص ٧٤٥ [٥٨٠] . والأوَّل في الأَکتاب ٢ : ٢٧٠ . أَرَاهُمْ رُفْقَتِي :
أَي أَرَاهُمْ رُفْقَتِي فِي الأَنَام . وَأَنْخَزَلَ : أَنْقَطَعَ . وَالأَل : الأَسْرَاب . وَأَجْرَى : أَجْرَى دَابَّتَهُ
لِيَرِدَ سَرَابًا ظَنَّهُ مَاءً ، فَلَمْ يَدْرِكْ مَا يُبَلُّ يَدَهُ .

(٢) سورة يوسف : ٣٦ .

(٣) بمعنى : ليس في ك .

وقوله وَسَمِعَ الْمُعَلِّقَةَ بَعِيْنٍ ، وَلَا يُخْبِرُ بَعْدَهَا إِلَّا بِفَعْلٍ دَالٍّ عَلَى صَوْتٍ
 مثاله : سَمِعْتُ زَيْدًا يَتَكَلَّمُ . وَأَحْتَرِزُ بِقَوْلِهِ الْمُعَلِّقَةَ بَعِيْنٍ مِنَ الْمُعَلِّقَةِ بِمَسْمُوعٍ ، فَإِنَّمَا
 لَا تَتَعَدَّى إِلَّا إِلَيْهِ فَقَطْ ، نَحْوُ : سَمِعْتُ كَلَامًا ، وَسَمِعْتُ خُطْبَةً ، قَالَ تَعَالَى ﴿ إِنَّ
 تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ ﴾ ^(١) ، ﴿ يَوْمَ يَسْمَعُونَ الصَّيْحَةَ بِالْحَقِّ ﴾ ^(٢) .
 سَمِعْتُ « النَّاسُ يَتَتَجِعُونَ غَيْثًا »
 أَرَادَ : سَمِعْتُ هَذَا الْكَلَامَ .

وعطف المصنف « وَسَمِعَ » على « الْحُلْمِيَّة » ، يعني : رَأَى الْحُلْمِيَّةَ وَسَمِعَ ،
 وجعل الضمير في « وَالْحَقْوَا » ضمير العرب ، فدلَّ كلامه على أَنَّ الْعَرَبَ هُمُ
 الَّذِينَ الْحَقْوَا ، وَالْعَرَبِيُّ إِنَّمَا يَنْطِقُ بِجُمْلَةٍ ، فَيَفْهَمُ مِنْهَا النَّحْوِي مَا يَفْهَمُ ، وَيَنْسَبُ
 ذَلِكَ إِلَى الْعَرَبِ لِأَنَّهُ فَهَمَهُ عَنْهُمْ .

وفي هذه المسألة خلاف : ذهب الجمهور إلى أَنَّ سَمِعْتُ لَا تَتَعَدَّى إِلَّا إِلَى
 مَفْعُولٍ وَاحِدٍ ، فَإِنَّ كَانَ مِمَّا يُسْمَعُ فَهُوَ ذَاكَ ، وَإِنْ كَانَ عَيْنًا فَهُوَ الْمَفْعُولُ ، وَالْفَعْلُ
 بَعْدَهُ فِي مَوْضِعٍ نَصَبٍ عَلَى الْحَالِ ، وَهُوَ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ ، أَي : سَمِعْتُ
 صَوْتَ زَيْدٍ فِي حَالٍ أَنَّهُ يَتَكَلَّمُ ، وَهَذِهِ الْحَالُ مَبْنِيَّةٌ ^(٤) ، وَهُوَ اخْتِيَارُ الْأَسْتَاذِ أَبِي
 الْحَسَنِ بْنِ عَصْفُورٍ فِي شَرْحِ الْجَمَلِ ^(٥) .

/ وَذَهَبَ الْأَخْفَشُ ، وَالْفَارَسِيُّ ^(٦) ، وَأَبْنُ بَابِشَادٍ إِلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمُنْصِفُ ،

[٣ : ١١ / ب]

(١) سورة فاطر : ١٤ .

(٢) سورة ق : ٤٢ .

(٣) عجز البيت : « فَقُلْتُ لَصَيْدِحَ : أَنْتَجِعِي بِلَالًا » . وسيأتي بعد قليل كاملاً . وهو لذي

أرمة . ديوانه ص ١٥٣٥ والمقتضب ٤ : ١٠ والكامل ص ٥٦٨ وسر الصناعة ص

٢٣٢ . صيدح : ناقته . وبلال : هو بلال بن أبي بردة .

(٤) ك : مبنية .

(٥) شرح الجمل ١ : ٣٠٢ - ٣٠٣ . وفيه الخلاف المذكور .

(٦) الإيضاح العضدي ص ١٧٠ .

وهو اختيار شيخينا أبي الحسن بن الضائع ، وأبي الحسين^(١) بن أبي الربيع^(٢) ،
 وأبن عصفور في شرح الإيضاح . وحجة هذا المذهب أن سَمِعَ لَمَّا دخلت على
 غير مسموع أتِي لها بمفعول ثانٍ يدلُّ على المسموع ، كما أن ظَنَّ لَمَّا دخلت على
 غير مظنون في المعنى أتِي بعد ذلك بمفعول ثانٍ يدلُّ على المظنون .

وقد استدل لهذا المذهب بما ذكره الأخفش في (الأوسط) له ، والنحاس
 في (صنعة الكتاب)^(٣) من أن العرب تقول : سَمِعُ^(٤) أُذُنِي زيدًا يتكلمُ حقًا ،
 فيأتون بخير المصدر ، ولا يقولون : سَمِعُ أُذُنِي زيدًا يتكلم ، على أن يَسَدُّ «يتكلم»
 مَسَدًّا أخير ، فدلَّ على أنه مفعول ثانٍ لا حال ؛ إذ لو كان حالًا لَسَدَّ مَسَدَّهُ ،
 كما سَدَّ في : ضَرَبِي زيدًا قائمًا .

وهذا الذي ذكرناه مخالف لما نقلَ س من قولهم : سَمِعُ أُذُنِي زيدًا يقول
 ذلك^(٥) ، فلم يأت بخيرٍ لـ «سَمِعَ» . وأجيب بأنه ليس في كلام س ما يدلُّ على أنه
 كلام تام ، بل لعله أراد أنه جزء كلام ، فيكون موافقًا لما ذكره الأخفش والنحاس .
 وقال هذا المستدلُّ : مَنْ جعلها تتعدى إلى اثنين ضَمَّنْها معنى عَلِمْتُ ، فإذا
 قلت «سَمِعْتُ زيدًا قارئًا» فكأنك قلت : عَلِمْتُ زيدًا قارئًا بسماع قراءته^(٦) ،
 كما أن تَبًّا تَعَدَّتْ إلى ثلاثة بالتضمين ، وهي في الأصل تتعدى إلى واحد بنفسها ،
 وإلى الثاني «عَنْ» ، وإلى الثالث بالباء ، وهذه الْمُضَمَّنَةُ غير التي تتعدى إلى واحد ،
 نحو : سَمِعْتُ كلامَ زيدٍ ، ولم تُلغَ لأنَّ ذلك مُبْسٍ بالحكاية ؛ لأنك لو قلت «زيدٌ

(١) ك ، ن : الحسن .

(٢) الملخص ١ : ٢٥٨ والبسيط في شرح الجمل ص ٤٣٣ .

(٣) صناعة الكتاب ص ١٩٦ .

(٤) سمع : سقط من ك .

(٥) الكتاب ١ : ١٩١ .

(٦) ك : قراءته .

متكلم^(١) « سَمِعْتُ » لم يُدْرَ أنك سمعت هذا اللفظ أو أردت معنى : سمعتُ زيدًا يتكلم ، ولهذا العلة لم تُعَلَّقْ ؛ لأنك لو قلت « سمعتُ أزيدَ قرأ أم أنشدَ » تريد : علمتُ أزيدَ قرأ أم أنشدَ بسماع ذلك منه ، لم يُدْرَ أردت هذا المعنى أو أردت أنك سمعت هذا الكلام .

وقال شيخنا أبو الحسن بن الضائع محتجاً لهذا المذهب : « لا يجوز أن تكون سَمِعْتُ^(٢) مِمَّا يتعدى إلى واحد ؛ لأنَّ حكمه جواز السكوت عليه ، ولا يجوز : سمعتُ زيدًا ، وفيما يتعدى إلى اثنين ولا يجوز الأقتصار على أحدهما دون الآخر ما يتعدى إلى واحد ، هذه عِلْمٌ ، تتعدى إلى اثنين على صفة ، وتتعدى إلى واحد على صفة أخرى ، وكذلك سَمِعْتُ . وأيضًا فلو كان (يقول) من « سمعتُ زيدًا يقول كذا » حالاً لكان « زيد » هو المسموع حقيقة^(٣) . وأيضًا فالحال لا تكون إلا بعد تمام الكلام ، و« سمعتُ زيدًا » غير تام ، وليس كونه غير تام مِمَّا عرض له هنا ، كقوله^(٤) :

مَتَى تَبْعُثُوهَا تَبْعُثُوهَا ذَمِيمَةٌ

بل هو كقوله : إنَّ اليومَ زيدًا راحلاً^(٥) ، وهو لا يجوز ، فأما قولهم : سمعتُ زيدًا ، أي : سمعتُ كلامَ زيد يتكلم ، فبعيد جدًا ، / ويلزم أن تكون الحال عنه مؤكدة ؛ لأنه معلوم أنَّ « سمعتُ زيدًا » في تقدير : سمعتُ كلامَ زيد « أنتهى ما أحتجَّ به .

[١٢ : ٣]

- (١) زيد هنا في ن : به .
 (٢) سمعتُ ... عليه ولا يجوز : سقط من ن .
 (٣) ن : المسموع هو حقيقة .
 (٤) هو زهير بن أبي سلمى . وعجز ألبيت : « وَتَضْرَبُ إِذَا ضَرَبْتُمُوهَا ، فَتَضْرَبُ » . شعره ص ٢٧ وشرح ألفصائد السبع ص ٢٦٧ . تبعثوها : تثيروها ، يعني الحرب . وتضربى : مضارع ضربى بالشياء ، أي : أغري به حتى لا يكاد يصر عنه . وتضرم : تضطرم .
 (٥) في الكتاب ٢ : ١٣٣ : « إنَّ اليومَ زيدًا منطلقاً » . وأنظر التعليقة ١ : ٢٨٥ .

فأما قوله « لأنَّ حكمه جواز السكوت عليه ، ولا يجوز : سمعتُ زيداً »
 فالجواب أنه جائز ، قال تعالى ﴿ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ ﴾^(١) ، تقديره : هل
 يَسْمَعُونَكُمْ تَدْعُونَ ؟ ويحتمل أن يكون سمعتُ زيداً على تقدير حذف مضاف ،
 فيكون إذ ذاك متعلق السمع ، فيُقَدَّر في سمعتُ زيداً : سمعتُ كلامَ زيدٍ ، وحذفُ
 المضاف لفهم المعنى جائز .

وأما قوله « وفيما يتعدى إلى اثنين » إلى آخره ، ومثَّل ذلك بعِلِمْتُ -
 فدِسمِعِ « لا يجوز أن يكون مثل عِلِمْتُ لِمَا سَيَّبِينِ بعدُ إن شاء الله .

وأما قوله « إنه يلزم أن يكون زيد هو المسموع حقيقة » فلا يلزم ؛ لأنَّا قد
 بيَّنا أنَّ ذلك على حذف مضاف ، وذلك المضاف^(٢) هو المسموع حقيقة .

وأما قوله « وسمعتُ زيداً غير تامٍّ » فهذا غير مُسَلَّم ، بل هو تامٌّ لأنه على
 حذف مضاف .

وأما إلزامه أن يكون حالاً مؤكدةً فلأنه قدَّر أنَّ المحذوف في نحو « سمعتُ
 زيداً يتكلم » هو الكلام ، أي : سمعتُ كلامَ زيدٍ في حال تكلمه ، فتكون إذ ذاك
 حالاً مؤكدةً .

وأما غيره فإنه جعل المحذوف أعمَّ من الكلام ، وهو صوت ، فعلى هذا لا
 تكون (يتكلم) حالاً مؤكدةً ، بل هي حال مُبَيَّنَّة ؛ لأنَّ الصوت يكون كلاماً
 وغير كلام مما يتعلق به السمع .

وقد احتجَّ للمذهب الأول أبو بكر بن طاهر بأنه حكى : سَمِعُ أُذُنِي زيداً
 يقول ذلك ، فدِ يقول ذلك « يتعين أن يكون حالاً^(٣) لأنه سدَّ مسدَّ الخبر ، ولا

(١) سورة الشعراء : ٧٢ .

(٢) وذلك المضاف ... لأنه على حذف مضاف : سقط من ن .

(٣) حالاً لأنه . سدَّ مسدَّ الخبر ، ولا يجوز أن يكون : سقط من ك .

يجوز أن يكون مفعولاً ثانياً ؛ لأن المفعول الثاني لا يسدُّ مسدَّ الأخير ، لو قلتَ ظنِّي زَيْدًا عالمًا لم يَسْتَقِلْ لأنه معمول المصدر ، كما لا يستقلُّ : ضَرَبِي زَيْدًا .

وَأَحْتَجَّ لَهُ أَيْضًا أَبُو مُحَمَّدٍ بِنَ السَّيِّدِ ^(١) ، وَتَبِعَهُ ابْنُ عَصْفُورٍ ^(٢) ، بِأَنَّ سَمِعَ مِنْ أَعْمَالِ أَحْوَأَسٍ ، وَأَعْمَالِ أَحْوَأَسٍ كُلُّهَا تَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ ، تَقُولُ : ذُقْتُ طَعَامًا ، وَشَمِمْتُ مِسْكًا ، وَلَمَسْتُ حَرِيرًا ، وَأَبْصَرْتُ زَيْدًا ، فَيَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ سَمِعَ مِثْلَهَا ، فَإِذَا دَخَلْتَ عَلَى غَيْرِ مَسْمُوعٍ أَوَّلًا ^(٣) عَلَى أَنَّهُ عَلَى حَذْفِ مِضَافٍ . قَالَ ^(٤) : « وَأَيْضًا لَا تَخْلُو إِذَا كَانَتْ مِمَّا يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ مِنْ أَنْ تَكُونَ مِنْ بَابِ ظَنَّ أَوْ مِنْ بَابِ أَعْطَى ، فَبَاطِلٌ ^(٥) أَنْ تَكُونَ مِنْ بَابِ أَعْطَى لِأَنَّ الثَّانِي فِعْلٌ ، وَالْفِعْلُ لَا يَكُونُ فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي فِي بَابِ أَعْطَى ، وَبَاطِلٌ أَنْ تَكُونَ مِنْ بَابِ ظَنَّ لِأَنَّ ظَنَّ وَأَخْوَأَسًا يَجُوزُ إِغَاوُهَا وَإِعْمَالُهَا ، وَلَا يَجُوزُ إِغَاءُ سَمِعْتُ ، فَثَبَّتَ أَنَّهَا مِمَّا يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ . فَأَمَّا قَوْلُهُ ^(٦) :

سَمِعْتُ : النَّاسُ يَتَجَعُّونَ غَيْثًا فَقُلْتُ لَصَيْدِحَ : أَنْتَجِعِي بِلَالًا

فهذا ليس بإلغاء، بل هو حكاية ؛ إذ معناه : سمعت هذا الكلام ، فهو نحو :

سمعتُ / زيدٌ يتكلم ، وإذا نصبتَ فالسموع ليس هذا اللفظ الذي هو : زيدٌ

[٣ : ١٢ / ب]

يتكلم ، ولو أنه كان إلغاءً كان المعنى واحدًا ، كما أن قولك : زيدًا ظننتُ ^(٧)

قائمًا ، وزيدٌ ظننتُ قائمٌ ، واحدٌ . ويدلُّ أيضًا على أنها تتعدى إلى واحد كونها

لا تقع موقع الفعل معرفة .

(١) الخلل في شرح أبيات الجمل ص ٣٨٨ - ٣٨٩ .

(٢) شرح الجمل ١ : ٣٠٣ .

(٣) ك : أقل . وقوله بعده « على أنه » : ليس في ن .

(٤) شرح الجمل ١ : ٣٠٣ - ٣٠٤ بتصرف . ومعناه في الخلل ص ٣٨٨ - ٣٨٩ .

(٥) ك ، ن : باطل . والتصويب من شرح الجمل .

(٦) تقدم في ص ٤٦ .

(٧) ظننت : ليس في ك .

قال الأَخْفَشُ : تقول : سمعتُ زيدًا يتكلمُ ، وسمعتُ زيدًا متكلمًا ، ولا تقول : المتكلم . وأجيب عن هذا بأنه لعل الأَخْفَشُ لم يسمعه ، وسمعه غيره ، ولا يلزم سماعُ كلِّ لفظةٍ إذا صحَّحها القياس .

وقد تُضْمَنُ سَمِعَ معنى أَصغَى ، فتتعدى بِإِلَى ، نحو قوله ﴿ لا يَسْمَعُونَ إِلَى الْمَلَأِ الْأَعْلَى ﴾ ^(١) ، ومعنى أَسْتَجَابَ ، فتتعدى بِاللَّامِ ، نحو : سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ ، أُجْرِيَتْ فِي ذَلِكَ مُجْرَى مَا ضُمَّتْهُ .

وقوله وَلَا تُلْحَقُ ضَرْبَ مَعَ امْتَلَأَ عَلَى الْأَصَحِّ ذهب قوم ^(٢) إلى أَنَّ «ضَرْبَ» الْمُعْلَقَةُ بِالْمَثَلِ تكون من أفعال هذا الباب ، وتكون بمعنى صَيَّرَ ، قال تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ ^(٣) ، وقال تعالى ﴿وَأَضْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ﴾ ^(٤) ، و﴿ضَرْبَ اللهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا﴾ ^(٥) ، و﴿وَضَرْبَ اللهُ مَثَلًا رَجُلَيْنِ﴾ ^(٦) ، فظاهر هذه الآيات أَنَّ «ضَرْبَ» بمعنى صَيَّرَ تتعدى إلى اثنين، ويكون (مثلاً) فيما يظهر هو المفعول الثاني، وما بعده هو المفعول الأول؛ لأنَّ مَثَلًا نكرة لا مُسَوِّغَ لها لجواز الابتداء بالنكرة ، وما بعده إمَّا معرفة وإمَّا نكرة لها مسوغ للابتداء بالنكرة ، وقد صرَّح بتقديمه على مثلِ أبو تمام ، فقال ^(٧) :

(١) سورة الصافات : ٨ . وهذه قراءة ابن كثير ونافع وآبن عامر وأبي عمرو وعاصم في رواية أبي بكر ، وقرأ بقية السبعة ﴿ لا يَسْمَعُونَ ﴾ . السبعة ص ٥٤٧ .

(٢) أنظر معاني القرآن وإعرابه ١ : ١٠٣ والمحرر الوجيز ١ : ١١٠ - ١١١ .

(٣) سورة البقرة : ٢٦ .

(٤) سورة يس : ١٣ .

(٥) سورة النحل : ٧٥ .

(٦) سورة النحل : ٧٦ .

(٧) يمدح أحمد بن المعتصم . ديوانه ٢ : ٢٥٠ . ن : شذوذًا . وقبل هذا البيت :

أبليتَ هذا أجمدُ أبعدَ غايةً فيه ، وأكرمُ شيمةً ونحاسٍ
إقدامَ عمرو في سَمَاحَةِ حاتمٍ في حِلْمِ أَحْتَفَ في دَكَاةِ إياسٍ

وبعده :

فأللهُ قد ضَرَبَ الْأَقْلَ لِنُورِهِ مَثَلًا مِنَ الْمَشْكَاةِ وَالنَّبْرَاسِ

لا تُنْكِرُوا ضَرْبِي لَهُ مِنْ دُونِهِ مَثَلًا شَرُودًا فِي الْتَدَى وَالْبَاسِ
 قال المصنف في الشرح ^(١) : « وَالصَّوَابُ الْأَوْلَى بِه (٢) لِقَوْلِهِ تَعَالَى
 ﴿ضَرْبٌ مَثَلٌ فَاسْتَمِعُوا لَهُ﴾ ^(٣) ، فَبِنِ ضَرْبِ الْمَذْكُورَةِ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعِله ،
 وَاكْتَفَتْ بِمَرْفُوعِهَا ، وَلَا يُفْعَلُ ذَلِكَ بِشَيْءٍ مِنْ أَعْمَالِ هَذَا الْبَابِ » انْتَهَى .

وهذا استدلال ظاهر ، ويمكن تأويله على أن يكون المفعول حُذِفَ للدلالة
 الكلام عليه ، أي : ضَرْبٌ مَثَلٌ مَا يُذَكَّرُ ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ ﴿ فَاسْتَمِعُوا لَهُ إِنَّ الَّذِينَ
 تَدْعُونَ ﴾ آيَةٌ .

وقد يقال إن ضَرْبَ تَكُونُ بِمَعْنَى صَيْرٍ ^(٤) لَا مَعَ امْتِلَاحٍ خَاصَّةً ، بَلْ فِي نَحْوِ :
 ضَرَبْتُ الْفِضَّةَ خَاتِمًا ، وَضَرَبْتُ الطِّينَ لَبِنًا ؛ إِذِ الْمَعْنَى : صَيَّرْتُ ، إِلَّا أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ
 يُسْتَبْتَّ فِي هَذَا الْبَابِ ^(٥) ، أَهْوَى مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ أَمْ مِنْ كَلَامِ الْمُؤَلَّدِينَ . وَقَدْ
 ذَهَبَ إِلَى أَنَّ ضَرْبَ بِمَعْنَى صَيْرٍ فَيَتَعَدَى إِلَى اثْنَيْنِ أَبُو الْحَسَنِ بْنِ أَبِي الرَّيِّعِ ^(٦) ،
 قَالَه ^(٧) فِي : ضَرَبْتُ الْفِضَّةَ خَلْجَالًا .

وقوله وَلَا عَرَفَ وَأَبْصَرَ ، خِلَافًا لِهَشَامِ ، وَلَا أَصَابَ وَصَادَفَ وَغَادَرَ ،
 خِلَافًا لِأَبْنِ دُرُسْتُوبِهِ ثَبِتَ أَنَّ هَذِهِ الْأَعْمَالُ تَتَعَدَى إِلَى وَاحِدٍ ، فَإِذَا جَاءَ بَعْدَهُ اسْمٌ

(١) شرح التسهيل ٢ : ٨٥ . في الشرح : ليس في ك .

(٢) في شرح المصنف : ألا تلحق بها . وهو أولى .

(٣) سورة الحج : ٧٣ . والآية هي : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ضَرْبٌ مَثَلٌ فَاسْتَمِعُوا لَهُ إِنَّ الَّذِينَ
 تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ وَإِنْ يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئًا لَا
 يَسْتَفْزِدُونَهُ مِنْهُ ضَعْفَ الطَّلَبِ وَالْمَطْلُوبِ ﴾ .

(٤) لا مع امْتِلَاحٍ خَاصَّةً بَلْ فِي نَحْوِ ضَرَبْتُ الْفِضَّةَ خَاتِمًا وَضَرَبْتُ الطِّينَ لَبِنًا إِذِ الْمَعْنَى صَيَّرْتُ :
 سَقَطَ مِنْ ك .

(٥) الباب : ليس في ك .

(٦) المُلَخَّصُ ١ : ٢٦١ .

(٧) ك : فقال .

منصوب حُمِلَ على أنه حال ، والدليل على أنه حال التزام تنكيره . وكون هذه الأفعال من أفعال هذا الباب لا حُجَّةَ على ذلك .

وأدخلَ س^(١) وأبو علي الفارسي^(٢) في أفعال هذا الباب أرى ، ولم يذكرها فيه ما بُني للمفعول من الأفعال التي تتعدى / إلى ثلاثة نحو أَعْلَمْتُ . وسبب ذلك أن جميع ذلك أَسْتَعْمَلَ مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ ؛ إِلا أَرَى هَذِهِ ، فَإِنَّمَا لَمْ تُسْتَعْمَلَ إِلا مَبْنِيَّةً لِلْمَفْعُولِ ؛ أَلَا تَرَى أَن أَرَى بِمَعْنَى أَظُنُّ ، وَلَا يُقَالُ : أَرَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا خَيْرَ النَّاسِ ، بِمَعْنَى^(٣) : جَعَلْتُهُ يَظُنُّ ذَلِكَ ، بَلْ بِمَعْنَى : أَعْلَمْتُهُ ذَلِكَ ، فَلَمَّا لَمْ تُسْتَعْمَلَ بِمَعْنَى أَلْظُنُّ إِلا مَبْنِيَّةً لِلْمَفْعُولِ جَعَلَهَا مِنْ هَذَا الْبَابِ ؛ لِأَنَّهَا لَا يَكُونُ لَهَا أَبَدًا إِلا مَنْصُوبًا ، كَمَا أَنَّ سَائِرَ أَفْعَالِ هَذَا الْبَابِ كَذَلِكَ .

وقال بعض الناس^(٤) : « يصح أن تكون خَلَقَ بِمَعْنَى جَعَلَ ، فيكسبها ذلك قوة التَّعْدِي إِلَى مَفْعُولَيْنِ ، وَيَكُونُ قَوْلُهُ ﴿ ضَعِيفًا ﴾ مِنْ قَوْلِهِ ﴿ وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا ﴾^(٥) مَفْعُولًا ثَانِيًا » أَنْتَهَى .

ولا أعلم أحدًا من النحويين ذهب إلى ذلك ، بل الذي ذكر الناس أن من أقسام جَعَلَ أن تكون بمعنى خَلَقَ ، فتتعدى إلى مفعول واحد ، كقوله تعالى ﴿ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ﴾^(٦) ، أمَّا العكس فلم يذهب إلى ذلك أحد من النحويين فيما علمناه . وملتأخرون من النحاة الذين تَتَّبَعُوا^(٧) هذه الأفعال لم يذكروا ذلك .

(١) الكتاب ١ : ١١٨ - ١٢١ .

(٢) الإيضاح للعضدي ص ١٣٣ .

(٣) بمعنى : ليس في ك .

(٤) هو ابن عطية ، المحرر الوجيز ٢ : ٤١ .

(٥) سورة النساء : ٢٨ .

(٦) سورة الأنعام : ١ .

(٧) ن : يتبعون .

ص : وتُسَمَّى الْمُتَقَدِّمَةُ عَلَى صَيْرٍ قَلِيَّةٍ . وَتَخْتَصُّ مُتَصَرِّفَاتِهَا بِقُبْحِ الْإِلْغَاءِ فِي نَحْوِ : ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا ، وَبِضَعْفِهِ فِي نَحْوِ : مَتَى ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا ، وَزَيْدًا أَظُنُّ أَبُوهُ قَائِمًا ، وَبِجَوَازِهِ بِلَا قُبْحٍ وَلَا ضَعْفٍ فِي نَحْوِ : زَيْدًا قَائِمًا ظَنَنْتُ ، وَزَيْدًا ظَنَنْتُ قَائِمًا . وَتَقْدِيرُ ضَمِيرِ الْشَّانِ أَوْ الْإِلَامِ الْمَعْلُوقَةِ فِي نَحْوِ ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا أَوْلَى مِنَ الْإِلْغَاءِ . وَقَدْ يَقَعُ ^(١) الْمُلْغَى بَيْنَ مَعْمُولِيْ إِنْ ، وَبَيْنَ سَوَفَ وَمَصْحُوبِهَا ، وَبَيْنَ مَعْطُوفٍ وَمَعْطُوفٍ عَلَيْهِ . وَإِلْغَاءُ مَا بَيْنَ الْفِعْلِ وَمَرْفُوعِهِ جَائِزٌ لَا وَاجِبٌ ، خِلَافًا لِلْكَوْفِيِّينَ . وَتَوْكِيدُ الْمُلْغَى بِمَصْدَرٍ مَنْصُوبٍ قَبِيحٌ ، وَبِمُضَافٍ إِلَى أَلْيَاءٍ ضَعِيفٍ ، وَبِضَمِيرٍ أَوْ أَسْمٍ إِشَارَةً أَقْلُ ضَعْفًا .

وَتُؤَكِّدُ الْجُمْلَةَ بِمَصْدَرِ الْفِعْلِ بَدَلًا مِنْ لَفْظِهِ مَنْصُوبًا ، فَيُلْغَى وَجُوبًا ، وَيَقْبُحُ تَقْدِيمُهُ ، وَيَقِلُّ الْقُبْحُ فِي نَحْوِ : مَتَى ظَنَنْتُ زَيْدًا ذَاهِبًا ؟ وَإِنْ جُعِلَ مَتَى خَبْرًا لِدِ «ظَنَّ» ^(٢) رُفِعَ ، وَعَمِلَ وَجُوبًا . وَأَجَازَ الْأَخْفَشُ وَالْفَرَاءُ إِعْمَالَ الْمَنْصُوبِ فِي الْأَمْرِ وَالْأَسْتِفْهَامِ .

ش : الْإِلْغَاءُ هُوَ تَرْكُ الْعَمَلِ لغيرِ مَانِعٍ . وَحَيْثُ يَكُونُ الْإِلْغَاءُ وَالْإِعْمَالُ اخْتَلَفُوا : فَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّكَ مَخِيرٌ بَيْنَ الْإِعْمَالِ وَالْإِلْغَاءِ ، وَهُوَ اخْتِيَارُ الْأَسْتَاذِ أَبِي الْحَسَنِ بْنِ عَصْفُورٍ ^(٣) .

وَذَهَبَ أَبُو الْحَسَنِ إِلَى أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى التَّخْيِيرِ . وَإِنَّمَا هُوَ لِزَامٌ ، إِذَا أَبْتَدَأْتَ لِتُخَيِّرَ بِالْشُّكِّ أَعْمَلْتَ الْفِعْلَ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، سَوَاءً قَدَّمْتَهُ أَمْ وَسَّطْتَهُ أَمْ أَخَّرْتَهُ ، وَإِذَا بَدَأْتَ وَأَنْتَ تَرِيدُ الْيَقِينَ ، ثُمَّ أَدْرَكَكَ الشُّكُّ بَعْدَ مَا مَضَى كَلَامُكَ عَلَى الْيَقِينِ ، رَفَعْتَ وَأَبْتَدَأْتَ ، وَالْمَبْتَدَأُ مَعَ الْخَيْرِ كَالْفِعْلِ مَعَ الْفَاعِلِ ، فَلَا بُدَّ مِنَ الْخَيْرِ ، وَتَلْغِي

(١) ك : يَلِغُ .

(٢) ك : وَإِنْ جُعِلَ مِنْ خَيْرٍ لِلظَّنِّ .

(٣) شَرْحُ الْجَمَلِ ١ : ٣١٤ وَالْمَقْرَبُ ١ : ١١٧ .

ظننت . وهو اختيار الأستاذ أبي الحسين بن أبي الربيع ، قال ^(١) : « جواز الإلغاء / والإعمال بمقصدتين مختلفين ، فإذا قصدت أن تبني الكلام على الظن ثم توسّطه اتّساعاً ، أعملت ، وإن قصدت إلى البناء على الابتداء ، وحدّث لك الإخبار بما أنبى الكلام عليه - ألغيت » .

وفي الإفصاح : به - أي بمذهب أبي الحسن - أخذ شيخنا أبو القاسم ^(٢) ابن القاسم ، وقال : إنه مذهب س .

ومذهب ابن درستويه وابن كيسان إلى ما ذهب إليه أبو الحسن ، لكن إذا وسّطت ، فإن قدّمت الأسم لم تُلغ ، وأعملت الفعل في ضميره ، ونصبت ما بعده ، فقلت : زيدٌ ظننته منطلقاً . وإن قدّمت الخبر ، وظهر فيه الرفع ، ألغيت أيضاً لأنه فائت لا يُسترجع ، والخبر يُطلبُ المبتدأ كما يُطلبُ المبتدأ الخبر ، نحو : قائمٌ ظننتُ زيدٌ . فإن كان مجروراً أو جملةً أعملت ، وتويت في موضع الجملة والمجرور نصباً ، نحو : في الدار ظننتُ زيداً ، وأخوه منطلقٌ ظننتُ زيداً ، لا يجوز عنده الرفع هنا ، وقوله ^(٣) :

..... وفي الأراجيز - خلّت - اللؤمُ والخورُ

(١) الملخص ١ : ٢٥٥ .

(٢) ن : أبو العباس .

(٣) صدر البيت : « أبا لأراجيز يا بن اللؤمِ ثوعدي » . وهذا بيت سيّار . وهو للعين المنقري في الكتاب ١ : ١١٩ - ١٢٠ . وأنشده ابن برهان منسوباً للعين في شرح اللمع ص ١١١ ، وآخره فيه : « والفشّل » ، وأنشد قبله بيتاً آخر آخره : « والجبل » ، وهو الصواب عند البغدادي لأن القصيدة لامية ، إلا أن يكون من قصيدة أخرى رائية ، أخزانة ١ : ٢٥٧ . وعجزه في فرحة الأديب ص ٩٣ كما يلي :

« وفي الأراجيز بيت اللؤم والفشّل » ، وقبله بيت ، وبعده بيت ، وهما مكسورا أروي .

وقد ذكر أبو حيان الأبيات الثلاثة في ص ٦٣ - ٦٤ من هذا الجزء . ونسبه ابن السيرافي

في شرح أبيات سيبويه ١ : ٤٠٧ إلى جرير . الخور : الضعف .

عنده من أقبح الضرورات . وغيره يرى أن أتقدم الفئات كالألفاظ الفئات ،
وأنه يطلب ما يطلبه الألفاظ ، وهو القياس .

وذهب بعض النحويين إلى أنك إذا ابتدأت باليقين ألغيت على كل حال ،
سواء أوسطت أم أخرت ، وإن ابتدأت على الشك ، ولم تُقدم الفعل ، كنت
مُخيراً^(١) . انتهى .

ولا يعنون بذلك إلا اختصاص بفعل الشك ؛ لأن من الأفعال التي تُلغى ما
هو لليقين ، نحو عَلِمَ ، وإنما يعنون أنك تبني كلامك أولاً على سبيل الإخبار عن
الابتداء بالخير ، ثم يُدرِكك أن تجعل ذلك في عِلْمٍ أو ظَنٍّ أو حِسْبَانٍ أو خَيْلَةٍ ، أو
تبني كلامك أولاً على سبيل الإخبار بالفعل ، وتذكر متعلقه . ويدلُّ على أن هذا
المراد قولُ س في باب الأشتغال^(٢) : « فإذا بنيت الأسم عليه قلت : ضربتُ زيداً » ،
ولا معنى لـ « بنيت الأسم عليه » إلا : أعملته فيه . وقال بعد هذا^(٣) : « فإذا بنيت
الفعل على الأسم قلت : زيدٌ ضربته » ، ومعنى ذلك : أخرت به عنه .

وقوله وتُسمى المتقدمة على صير قلبية يعني أنها تُسمى أفعال القلوب ؛ لأن
العلم والظن إنما هما من أفعال القلب ، ليس فيهما علاج ، بخلاف صير ، فإنها فعل
علاج . ولا تختص هذه التسمية بهذه الأفعال التي ذكر ، بل أفعال القلوب أعم ،
تنطلق على ما يتعدى بحرف جر ، نحو فَكَرَ ، تقول : فَكَرْتُ في الأمر . وعلى ما
يتعدى إلى واحد ، نحو عَرَفَ ، تقول : عَرَفْتُ زيداً . وعلى ما يتعدى إلى اثنين ،
نحو ظَنَّ وَعَلِمَ .

وقوله وتختص متصرفاتها بفتح الإلغاء في نحو : ظننتُ زيداً قائمٌ متصرفاتُ

(١) ك : مخيراً .

(٢) الكتاب ١ : ٨٠ .

(٣) الكتاب ١ : ٨١ .

هذه الأفعال هي أربعة عشر فعلاً . واحترز بها مما لا يتصرف ، وهو هَبَ وتَعَلَّمَ . وهذا الاحتراز /الذي ذكره المصنف لم يتعرض لذكره أصحابنا ، فيمكن أن أهملوه لأن ما لا يتصرف منها يجوز فيه الإلغاء كالتصرف ، فيكون ذلك مخالفاً لما ذكره المصنف ، ويمكن أن أهملوه لأن أكثرهم لم يُعَدَّ فيها غير المتصرف ، وإنما ذكروا تَعَلَّمَ^(١) في غضون كلامهم ، وأهملوا ذكرها حين عدُّوا هذه الأفعال . ويقال : لَمَّا لم يتصرف هذان الفعلان في أنفسهما لم يتصرف فيهما بالإلغاء ، بل أُقِرَّ على أصل الأفعال من العمل .

وقوله في نحو ظَنَنْتُ زَيْدًا قائمٌ أي : في مثل ظَنَنْتُ زَيْدًا قائمٌ . وكثيراً ما يأتي هذا المصنف في كلامه بضبط قانون كلي بلفظة « نحو » ، وهو في غاية الإبهام ؛ لأن المثلية تكون بأدنى شبه ، فلا ينبغي أن يُضَبَّط^(٢) ذلك الحكم إلا بقانون كلي ، وهو أن يقول في هذا في ظَنَنْتُ وأخواتها : إنها^(٣) إذا وقعت صدر كلام فالإلغاء - هذا عند المصنف - قبيح ، أعني أن تلغى متصدرة .

وهذه مسألة فيها خلاف : ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز فيها إذا تصدرت إلا الأعمال . وذهب الكوفيون والأخفش ومحمد بن الوليد وأبن الطراوة إلى جواز ذلك ، وإن كان الأعمال عندهم أحسن . هكذا أطلق أصحابنا^(٤) النقل عن الكوفيين . والنقل عن ألفراء^(٥) أنه قال : لا يجوز تقدم الظن وأنت تريد به الاعتراض ، يعني أنه لا يُلغى^(٦) متقدماً .

(١) تعلم : ليس في ك .

(٢) ن : أن يُثَبَّت .

(٣) إنها : ليس في ك .

(٤) شرح الجمل لأبن عصفور ١ : ٣١٤ وشرح الجزولية للأبدي ١ : ٧٤٤ [رسالة] .

(٥) أنظر معاني القرآن ٢ : ٣٣٨ .

(٦) ن : أنه يُلغى .

قال البصريون : إنما لم يجز ذلك لأنَّ تصديرك بالفعل دليل على الأَعتماد عليه ، وأنت جعلت^(١) ما بعده في حيزٍ ما قَدَمْتَ من عِلْمٍ أو ظَنٍّ ، فلا يسوغ إلغاؤها لذلك . قالوا^(٢) : ويدلُّ على ذلك أنه لا يُحفظ إلغاء ظننتُ أو شيءٍ من أخواتها إذا وقعت صدر كلام .

وأما الكوفيون فاستدلُّوا على ذلك بقول الشاعر^(٣) :

كَذَلِكَ أَذَّبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي أَنِّي وَجَدْتُ مَلَكَ الشَّيْمَةِ الْأَدَبُ
بِرْفَعِ مَفْعُولِي وَجَدْتُ .

قال ابن عصفور^(٤) : « ولا حجة فيه ؛ لأنَّ وَجَدْتُ متوسطة بين اسم أن وخبرها ، وهي الجملة من قولك : ملاكُ الشَّيْمَةِ الْأَدَبُ ، ولم يعن بالتوسط إلا أن تجيء وسطاً للكلام لا صدره ، وإن كان توسطها بين المفعولين أقوى » انتهى .

فقول ابن عصفور « لأنَّ وَجَدْتُ متوسطة بين اسم أن وخبرها » لا يظهر ؛ لأنَّ الخبر في الظاهر هو وَجَدْتُ ، فلو قال « لأنها لم تنصدر أول الكلام » لكان أجود . ويمكن تصحيح كلامه على أن يكون « ملاكُ الشَّيْمَةِ الْأَدَبُ » خبراً كما زعم ، لكن يحتاج إلى رابط ، فيحتمل أن يكون ضميراً محذوفاً ، أي : ملاكُ الشَّيْمَةِ مِنِّي ، أو تكون الألف واللام نابت عن الضمير على رأي الكوفيين^(٥) .

(١) ن : وأنت إذا جعلت .

(٢) قالوا : ليس في ك .

(٣) هو بعض ألفزارين كما في الحماسة ١ : ٥٧٤ [٤١٨] وألتنبيه لابن جني ص ٣٢٥ [رسالة] وألرزوقي ص ١١٤٦ [٤١٤] والحماسة البصرية ص ٧٩٧ [٦٣٩] . وهذا ألبت ثاني بيتين روي في هذه المصادر مفتوحى الروي ، وزاد ابن جني أنهما روي بالرفع أيضاً . وألرفع هو الشائع في كتب النحو .

(٤) شرح أجمل ١ : ٣١٤ - ٣١٥ .

(٥) شرح ألتسهيل ١ : ٢٦١ - ٢٦٢ وألصفوة أالصفيه ١ : ٦٨٨ .

ويحتمل أن يكون هذان التقديران في الأدب ، أي : ملاكُ الشَّيْمَةِ لأدبٍ مِنِّي ، أو أدبي .

قال ابن عصفور : « وما يبين لك ^(١) بطلانَ هذا المذهب / أنه لا يُحفظ إغناءً ظننتُ أو شيءٍ من أحوالها إذا وقعت صدرَ كلامٍ » .

وقال ابن هشام الخضراوي : « رأى بعضُ المتأخرين إغناءَ ألفعل متقدماً لأنه جاء عنهم مثل ^(٢) : علمتُ زيداً منطلقاً ، وقد علمتُ إنَّ زيداً ذاهبٌ ، يعني بالكسر . وقال بعضُ المتأخرين : الأصل في ظننتُ ألاّ تعمل ، فجعل هذا مما جاء على الأصل » انتهى . وما حكاه ابن هشام مخالف لقول ابن عصفور .

وقد اختلف من هذا الأصل - وهو أن تصدر أول الكلام - في مسائل :

الأولى : ظننتُ يقومُ زيداً ، وظننتُ قامَ زيداً : ذهب الكوفيون وألخفش إلى أنه لا يجوز أن نصب في زيد ، وأجاز ذلك سائر البصريين لأن أنيةً بألفعل التأخير .

الثانية : أظنُّ نَعَمَ الرجلُ زيداً ، ووجدتُ نَعَمَ الرجلُ زيداً : ذهب الفراء إلى جواز ذلك ، وهو مقتضى مذهب البصريين ، ولم يُجز الكسائيُّ ذلك في أظنُّ ، وأجاز ذلك في وجدتُ .

الثالثة : ظننتُ قائماً زيداً : ذهب البصريون إلى جوازها ، ومنعها الكوفيون إن أردت بقائم الفعل ، وإن أردت الخلف جازت عند أكثرهم . قال ابن كيسان : هي قبيحة لأن الخبر يكون الأسم ، فقَبِيحَتُ لأنَّ الخبر مخالف للأسم ، لأنه يقع موقع الجملة ، ويلزم من أجازها أن يقول : ظننتُ يقومُ ^(٣) زيداً ، فيولي أظن

(١) ك : ذلك .

(٢) الكتاب ٣ : ١٥١ .

(٣) ك : ظننت يلزم .

أَفْعَل ، فيحلُّ أَفْعَل محلَّ الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ ، وَأَفْعَل لَا يُكْنَى عَنْهُ بِأَهْلَاءِ كَمَا يُكْنَى عَنْ أَفْعُولِ ، وَكَذَلِكَ الْجَمَلُ . وَذَلِكَ كَلِمَةٌ جَائِزَةٌ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ عَلَى التَّقَدُّمِ وَالتَّأْخِيرِ كَمَا جَازَ فِي كَانِ .

الرابعة : أَظُنُّ أَكَلًا زَيْدًا ^(١) طَعَامَكَ ، أَجَازَهَا الْبَصْرِيُّونَ ، وَمَنْعَهَا الْكُوفِيُّونَ .

الخامسة : طَعَامَكَ أَظُنُّ أَكَلًا زَيْدًا ، أَجَازَ ذَلِكَ الْبَصْرِيُّونَ وَالْكَسَائِيُّ . وَقَالَ الْكَسَائِيُّ : أَلْتَبِيَةُ فِيهِ : أَظُنُّ زَيْدًا أَكَلًا طَعَامَكَ . وَقَالَ الْفَرَّاءُ : لَا يَجُوزُ لِأَنَّكَ أَوْقَعْتَ الظَّنَّ عَلَى فَاعِلٍ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ مَعْنَى لِفَعْلٍ ، فَصَارَ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ ، وَ«طَعَامَكَ» صَلْتَةً ، فَلَا يَفْرُقُ بَيْنَهُمَا بِشَيْءٍ .

وقوله وبضعفه في نحو : متى ظننت زيداً قائماً يعني أنها إذا لم تصدر وتقدمت على المفعولين . قال المصنف في الشرح ^(٢) : « وعدم تصدورها بكونها سبقها معمولاً لها، نحو : متى ظننت زيداً منطلقاً ، أو « ما » النافية ، نحو قوله ^(٣) :
..... وما - إخال - لدينا منك تنويل

ألغى إخال وإن كانت متقدمة على المبتدأ والخبر لَمَّا لم تقع صدرًا ، بل جاءت بعد « ما » ، كأنه أراد أن يقول : وما لدينا منك تنويل ، فاعترض بـ«إخال» بين « ما » والجملة المنفية بها ، أو بـ« أن » ، نحو قوله ^(٤) :
..... أنني وجدت ملاك الشيمة الأدبُ

أنتهى .

-
- (١) ك ، ن : زيد . والنصوب من الأرتشاف ص ٢١٠٨ .
(٢) ليس في المطبوعة ، ولا في رسالة الدكتور محمد علي إبراهيم .
(٣) تقدم في ١ : ٢١٥ .
(٤) تقدم في ص ٥٨ .

ولم يذكر س^(١) في «أَيْنَ تَظُنُّ زَيْدًا مُنْطَلِقًا» إلا الإعمال ، ويجوز الإلغاء على قلة ، فإن كان المتقدم حرفاً / لم يجز الإلغاء أصلاً ، وذلك : أَتَظُنُّ زَيْدًا مُنْطَلِقًا^(٢) ؛ لأنه لم يتقدم معمول أصلاً .

وقول المصنف « وَبِضَعْفِهِ فِي نَحْوِ : مَتَى ظَنَنْتَ زَيْدًا قَائِمًا^(٣) » إيهامٌ في التشبيه ، وكان ينبغي أن يأتي بقانون كلي ، وهو : ألا تتصدر ، وأن تتقدم على المفعولين . وكلامه دائماً كثير الإجمال^(٤) والإيهام والتلفيف ، هذا المثال الذي مثله أفهم أنه يضعف فيه الإلغاء ، وهذا فيه تفصيل ، ذكره النحويون ، وهو أنه لا يخلو أن تجعل « متى » معمولة للخبر ، أو معمولة لظننت ، فإن كانت معمولة للخبر جاز إلغاؤها وإعمالها لأنها لم تقع صدر كلام ، فإن عملت فلبنائك على الظن ، وإن ألفت فلأنك أردت أن تقول : متى زيدٌ منطلقٌ ، ثم اعترضت بظننت بين «متى» وبين « زيدٌ منطلقٌ » . وإن كانت معمولة لظننت لم يجز إلا الإعمال ؛ لأن الظن^(٥) إذ ذاك لا يكون معترضاً به بين^(٦) أجزاء الجملة ، بل داخلاً على الجملة من المبتدأ والخبر واقعاً صدر كلام . ولم يذكر س^(٧) في « أَيْنَ تَظُنُّ زَيْدًا مُنْطَلِقًا » إلا الإعمال ، وذكر غيره الإلغاء على قلة على ما فصل . فإن كان المتقدم حرفاً لم يجز الإلغاء ، وذلك : أَتَظُنُّ زَيْدًا مُنْطَلِقًا ؛ لأنه لم يتقدم معمول أصلاً .

ومن صور هذه المسألة - وهي ألا تتصدر ظننت ، وأن تتقدم على المفعولين -

(١) الكتاب ١ : ١٢١ ، ومثاله : أَيْنَ تُرَى عَبْدَ اللَّهِ قَائِمًا .

(٢) الكتاب ١ : ١٢١ .

(٣) ن : قائماً .

(٤) ن : الأجمال .

(٥) ك : لأن أظن .

(٦) ك : من .

(٧) ولم يذكر س ... لأنه لم يتقدم معمول أصلاً : ذكر في الفقرة السابقة مع اختلاف في بضع كلمات كما ترى .

صورة لا يجوز فيها إلا الإلغاء^(١) ، ولا يجوز الأعمال ، وهي مقابلة المسألة المتأخرة قبل هذه المسألة ، وتلك الصورة هي ما حكاه الأحمش : إن زيدا لظننت أخوه منطلق ، ألقى ظننت لَمَّا توسطت بين لامٍ إن وأجملته التي في موضع الخبر . ولا يجوز إعمالها هنا لأن لامٍ إن إذ ذاك داخله على ظننت ، وهو ماضٍ متصرف ، ولا مٍ إن لا يجوز دخولها على الماضي المتصرف إذا وقع خبراً ، فإذا لامٌ آلتبداً داخله على الجملة الواقعة خبراً لـ « إن » ، وأعترض بظننت بينهما .

وقوله وبجوازه بلا قُبْح ولا ضَعْفٍ في نحو : زيدا قائمٌ ظننت ، وزيدا - ظننت - قائمٌ يعني أنه يجوز الإلغاء والأعمال إذا تأخرت عن المفعولين ، أو توسطت بينهما . قال ابن عصفور : والسبب في جواز إلغائها متأخرة ومتوسطة أنك إذا ابتدأت غيرها تكون قد بنيت كلامك على الإخبار من غير أن تقصد جعل ذلك الخبر مما تعلمه أو تظنه ، ثم تريد بعد أن يتبين أن ذلك في علمك أو في ظنك ، فتأتي بالفعل مُعترضاً بين أجزاء الكلام ، أو مُلحقاً له آخر الكلام لتبين ما قصدت من ذلك .

وأجاز الأستاذ أبو علي أن يكون السبب في إلغائها متوسطة أو متأخرة كونها ضعيفة العمل لَمَّا تقدم ذكره من أن عملها إنما هو بحق الشبه بأعطيت وأخواتها ، والعامل إذا تقدم معموله / عليه يضعف عمله ، ولذلك يجوز أن تقول : لزيد ضربت ، فتوصل ضربت إلى زيد باللام لَمَّا ضعفت بتأخيرها عنه ، ولو كانت متقدمة عليه لم يحسن^(٢) ذلك . قال : فلَمَّا كانت ظننت وأخواتها ضعيفة في العمل ، وازدادت ضعفاً بتأخيرها عن المعمول^(٣) - جاز لذلك ألا يُرَاعَى شَبْهُهَا بأعطيت ، فتُلغَى عن العمل .

[٣ : ١٥ / ب]

(١) ن : صورة يجوز فيها الإلغاء . ك : صورة لا يجوز إلا الإلغاء .

(٢) ن : لم يجوز .

(٣) ن : وازدادت ضعفاً بتأخيرها عنه .

وقال ابن عصفور : هَذَا التَّوْجِيه بِاطْلِ عِنْدِي ، بَلْ سَبَبُ الْإِلْغَاءِ مَا قَدَّمْنَاهُ
مِنْ أَنَّهُ يَجُوزُ الْغَاوَاهَا مَعَ تَقَدُّمِهَا عَلَى الْمَفْعُولِينَ إِذَا وَقَعَتْ حَشْوًا ؛ وَلَوْ كَانَ السَّبَبُ
مَا ذَكَرَ لَمَّا جَازَ الْإِلْغَاءُ فِي مِثْلِ هَذَا ؛ لِأَنَّ الْمَعْمُولَ فِيهِ مُتَأَخِّرٌ عَنِ الْفِعْلِ . وَمِنْ
إِلْغَاءِ ^(١) الْفِعْلِ مُتَأَخِّرًا قَوْلُ الشَّاعِرِ ^(٢) :

هَمَا سَيِّدَانَا يَزْعُمَانِ ، وَإِنَّمَا يَسُودَانِنَا إِنْ يَسَّرَتْ غَنَمَاهُمَا
وَقَوْلُ الْآخِرِ ^(٣) :

آتِ الْمَوْتَ ، تَعْلَمُونَ ، فَلَا يُرَى هَبِكُمْ مِنْ لَطَى الْحُرُوبِ أَضْطِرَامُ
وَقَوْلُ الْآخِرِ ^(٤) :

الْقَوْمُ فِي أَثْرِي ، ظَنَنْتُ ، فَإِنْ يَكُنْ مَا قَدْ ظَنَنْتُ فَقَدْ ظَفِرْتُ وَحَابُوا
وَمِنْ إِلْغَائِهَا مُتَوَسِّطَةً قَوْلُ الشَّاعِرِ ^(٥) :

أَبَا لَأْرَاجِيْزِ - يَا بَنَ الْلُؤْمِ - تُوعِدُنِي فِي الْأَرَاجِيْزِ - خِلْتُ - الْلُؤْمُ وَالْحَوْرُ
هَكَذَا أَنْشَدَهُ س ^(٦) عَلَى أَنَّ الْقَصِيْدَةَ رَائِيَّةٌ ، وَأَنْشَدَهُ الْجَاحِظُ ^(٧) :

..... خِلْتُ الْلُؤْمُ وَالْفَشْلُ

(١) ك ، ن : ومن إعمال .

(٢) هو أبو أسيدة الدُّبَيْرِي كما في اللسان والتاج (يسر) . يَسَّرَتْ الْغَنَمَ : كَثُرَتْ وَكَثُرَ لَبْنُهَا
وَسَلَّهَا .

(٣) أَلْبَيْتُ فِي شَرْحِ التَّنْهِيلِ ٢ : ٨٦ وَتَخْلِيصِ الشُّوَاهِدِ ص ٤٤٥ وَأَلْعِيْنِي ٢ : ٤٠٢ . ن :

فلا يرهبنكم .

(٤) أَلْبَيْتُ فِي تَذَكْرَةِ النِّحَاةِ ص ٦٨٣ .

(٥) أَنْظَرَ مَا تَقَدَّمَ فِي ص ٥٥ .

(٦) الْكِتَابُ ١ : ١٢٠ .

(٧) الْحَيَوَانَ ٤ : ٢٦٧ .

وهو لِلْعَيْنِ الْمُنْقَرِيَّ ، وَقَبْلَهُ ^(١) :

إِنِّي أَنَا آبَنُ جَلَا إِنْ كُنْتُ تُنْكَرِي يَا رُؤْبُ ، وَالْحَيَّةُ الصَّمَاءُ وَالْجَبَلُ

وروي أيضاً ^(٢) : وفي الأراجيز رأسُ التُّوكِ وَالْفَشَلِ . والذي قبله : الصَّمَاءُ

في الجبل . وبعد هذا البيت ^(٣) :

ما في الدُّوَابِرِ مِنْ رِجْلِي مِنْ عَنَتٍ عِنْدَ الرَّهَانِ ، وَلَا أَكْوَى مِنْ الْعَقْلِ

وهذا الذي ذكره المصنف من جواز الإلغاء مع التأخر والتوسط له شرطان ،

أهلها :

أحدهما : ألا تدخل لام الأبتداء على الآسم ، فإن دخلت فلا يجوز إلا

الإلغاء ، نحو : لَزِيدًا قَائِمٌ ظَنَنْتُ ، ونحو : لَزِيدًا - ظَنَنْتُ - قَائِمٌ .

الشرط الثاني : ألا تكون منفية ، فإن كانت منفية فلا يجوز إلا الأعمال ،

نحو : زِيدًا منطلقًا لم أَظُنُّ ، وزِيدًا لم أَظُنُّ منطلقًا ؛ لأنه لا يجوز لك إذ ذاك أن تبني

كلامك على المبتدأ والخير ، ثم تعترض بالظن المنفي ؛ ألا ترى أنه لا يجوز لك أن

تقول « زِيدٌ منطلقٌ » إلا وأنت عالم بصحة ذلك أو ظانٌّ له ، وهذا المعنى لا

(١) ألوحشيات ص ٦٣ وحماسة البحري ص ١٣ والحيوان ٤ : ٢٦٧ وفرحة الأديب ص

٩٣ . وآخره في بعض المصادر : « في الجبل » على الإقواء . وأواخر الأبيات في فرحة

الأديب : « في الجبل » ، و« بيتُ اللومِ والفشل » ، و« من العفل » . وأنظر إيضاح

شواهد الإيضاح ص ١٥٩ - ١٦١ . وقال ابن هشام : « والصواب أنهما قصيدتان »

شرح قصيدة كعب بن زهير ص ١٥٨ . ونسب للمكعب الأضيبي .

(٢) وروي أيضاً ... والذي قبله الصَّمَاءُ في الجبل : ليس في ك .

(٣) أنظر مصادر البيت السابق . وآخره في ن : من العفل . ولا أكوى من العفل : تعريض

بالمهجو - وهو رؤبة بن العجاج - فإنه من بني مالك بن سعد بن زيد مناة بن تميم ، وهم

يُدْعَوْنَ بني العَفْلَاءِ . المصباح لابن يسعون ١ : ٤٣ / أ - ٤٣ / ب . العَقْلُ : التواء في

رجل البعير واتساع كثير . والعَقْلُ : شيء يخرج من قِبَلِ النساءِ وحياءِ الناقةِ شبيهةً بالأذرةِ

التي للرجال ؛ والمرأة عَفْلَاءٌ .

يَتَصَوَّرُ مع قولك لم أَظُنُّ أو لم أَعْلَمُ ، فلم يبقَ إلا أن يكون الكلام مبنياً على الظنِّ
المنفيِّ أو أعلم المنفيِّ ، ولا يَظُلُّ هذا الذي / ذكرناه بقول الشاعر^(١) :

[١٦ : ٣]

وما - إخالُ - لدينا منك تنوِيلُ

بالغاء « إخالُ » مع دخول أداة النفي عليها ظاهراً^(٢) ؛ لأنَّ أداة النفي إنما هي داخلة في المعنى على ما بعد « إخالُ » لا على « إخالُ » ، كما تقدّم تبيينه .
ومن صَوْرٍ هذا الذي ذكرناه أن يكون الخبرُ جملةً شرطيةً أو جملةً اسميةً ،
فَتَقَدَّمَ مع المبتدأ على الفعل ، أو تَوَسَّطَ الفعل بينهما ، نحو : زيدٌ أبوه منطلقٌ
ظَنَنْتُ ، وإن تُكْرِمَهُ يُكْرِمُكَ خَلْتُ عمرو ، فيجوز فيه الإلغاء والإعمال . وإذا
جاز الإعمال والإلغاء وتوسَّطتْ اختلافوا : فقيل : الأرجح الإعمال ؛ لأنَّ الفعل
أقوى من الابداء ؛ لأنه عامل لفظي ، والابداء عامل معنوي . وقيل : هما سواء ؛
لأنه عادل قوتها تأخرها ، فضعُفَتْ لذلك ، فقاومها الابداء بالتقدم ؛ ألا ترى
حُسْنَ : لزيدٍ ضَرَبْتُ ، وقُبْحَ : ضَرَبْتُ لزيدٍ . وإن تأخرتْ فالإلغاء أقوى عند
الجميع ؛ لأنَّ المبتدأ قد ولىه الخبر ، فأزداد الفعل ضعفاً بالتأخير ، بخلاف ما إذا
تَوَسَّطَتْ .

وقال س^(٣) : « فإن أردت الإلغاء فالتأخير فيه أقوى » ، أي : عبدُ الله
ذاهبٌ أظُنُّ ، أقوى من قولك : عبدُ الله أظُنُّ ذاهبٌ . ثم اعتل س ، فقال^(٤) :
«لأنه إنما يجيء بالشكِّ بعد ما يمضي كلامه على اليقين» .

وقال ألفراء : إذا وقعتْ ظَنَنْتُ بينَ اسمٍ وخبره بطلتْ مذاهبتها ، وكذلك

(١) تقدم في ص ٦٠ .

(٢) ظاهراً : ليس في ن .

(٣) الكتاب ١ : ١١٩ .

(٤) الكتاب ١ : ١٢٠ .

هي إذا تأخرت بعد الخير^(١) . قال : وإنما بَطَلَتْ مذهبها إذا توسطت أو تأخرت لأنها في الأصل حكاية ، والحكاية لا تنفرد بخير ولا بأسم لأن الخير والأسم كلمة ، فلا تقع الحكاية على كلمة .

وقولُ ابنِ سَعْدَانَ قَرِيبٌ مِنْ كَلَامِ الْفَرَاءِ . ثُمَّ إِنَّ الْفَرَاءَ أَجَازَ بَعْدُ أَنْ يَعْجَلَ الظَّنُّ مُتَوَسِّطاً ، فَقَالَ : وَتَقُولُ : عَبْدُ اللَّهِ أَظُنُّ قَائِمٌ ، فَيَسْنَحُ لَكَ فِيهَا أَرْبَعَةَ مَعَانَ : إِنَّ جَعَلْتَ أَهَاءَ لِعَبْدِ اللَّهِ رَفَعْتَهُ بَعُودَهَا عَلَيْهِ ، وَنَصَبْتَ قَائِمًا لِأَنَّهُ حَالٌ لِلْهَاءِ . وَإِنْ شِئْتَ جَعَلْتَ أَهَاءَ أَهَاءَ لِعَبْدِ اللَّهِ ، وَالْغَيْتِهَا ، وَرَفَعْتَ عَبْدَ اللَّهِ وَفَعَلَهُ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : عَبْدُ اللَّهِ قَائِمٌ أَظُنُّهُ . وَإِنْ شِئْتَ جَعَلْتَ أَهَاءَ كِنَايَةً عَنْ مُصَدَّرٍ ، فَرَفَعْتَ عَبْدَ اللَّهِ وَفَعَلَهُ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : عَبْدُ اللَّهِ أَظُنُّ ذَاكَ قَائِمٌ . وَإِنْ شِئْتَ جَعَلْتَ أَهَاءَ لِرَجُلٍ قَدْ جَرَى لَهُ ذِكْرٌ ، فَتَنْصِبُ عَبْدَ اللَّهِ لِأَنَّهُ خَيْرٌ أَهَاءَ ، وَتَنْصِبُ قَائِمًا عَلَى الْقَطْعِ . انْتَهَى . وَتَلَخَّصَ مِنْ هَذَا الْكَلَامِ أَنَّهَا إِذَا تَوَسَّطَتْ أَوْ تَأَخَّرَتْ بَطَلَتْ الْإِعْمَالَ ، إِلَّا أَنْ الْفَرَاءَ أَجَازَ الْإِعْمَالَ مَعَ التَّوَسُّطِ ، وَهُوَ فِي الْوَجْهِ الرَّابِعِ الَّذِي ذَكَرَهُ آخِرًا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ . وَيَنْبَغِي أَنَّهَا إِذَا تَأَخَّرَتْ أَنْ تَلْغَى ، وَلَا يُقَدِّمُ عَلَى الْإِعْمَالِ إِلَّا بِسْمَاعٍ ، وَإِنْ كَانَ الْقِيَاسُ يَقْتَضِيهِ .

فرع: زيدٌ ظَنَنْتُ مَالَهُ كَثِيرٌ ، يَجُوزُ فِيهِ الْإِلْغَاءُ وَالْإِعْمَالُ : فَإِنَّ الْغَيْتَ رَفَعْتَ / زِيدًا ، وَ«مَالَهُ كَثِيرٌ» خَيْرٌ عَنْهُ لِأَنَّ الظَّنَّ مُتَوَسِّطٌ . وَإِنْ أَعْمَلْتَ نَصَبْتَ زِيدًا ، وَكَانَتْ الْجُمْلَةُ مِنْ قَوْلِهِ «مَالَهُ كَثِيرٌ» فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ عَلَى أَنَّهَا الْمَفْعُولُ الثَّانِي .

وزعم الفراء أن الإلغاء هنا قبيح ، قال : لأن بعد الظن حرفين ، فكأنها مبتدأة . يعني أن بعد «ظن» ما يمكن أن يعمل فيه ، وهما جزأ الجملة ، فكأنك هيأتها للعمل ، ثم ألغيتها .

(١) معاني القرآن ٢ : ٣٣٨ .

وقوله وتقدير ضمير الشأن أو اللام المعلقة في نحو ظننتُ زيداً قائمٌ أولى من الإلغاء وكان المصنف قد قدّم أن حملَ هذا على الإلغاء قبيحٌ ، ورأى هنا أن تأويله على إبقاء الفعل على عمله لأجل تقدّمه أولى من حملِه على إبطالِ عمله وهو متقدم ، ويكون أصله : ظننته زيداً قائمٌ ، فالفعل الأول ضمير الشأن ، والثاني الجملة ، وهي في موضع نصب ، كما حذفوه في قولهم : إنَّ بكِ زيدٌ مأخوذاً^(١) ، التقدير : إنّه ، أو يكون أصله : ظننتُ لزيدٌ قائمٌ ، فحذف لام الابتداء ، وهي مُراد ، فكان ظننتُ إذ ذاك مُعلّقة ، والجملة من قولك «لزيدٌ قائمٌ» في موضع معموليها ، وعلى هذا الوجه خرّجه س^(٢) ، وحمل^(٣) عليه قول الشاعر^(٤) :

..... وإخالُ إنِّي لاحقٌ مُستبَعٌ

بالكسر على تقدير : إنِّي للاحقُ .

وإنما كان هذان التأويلان أولى من تأويل الإلغاء لأن الإلغاء فيه إبطالُ العملِ لـ «ظنَّ» ، وهي متقدمة ، وفي هذين إبقاؤها عاملة ، إما في اللفظ إذا أضمرت ضمير الأمر ، وإما في المعنى إذا علّقت .

فإن قلت : أيُّ التأويلين أرجح ؟

قلت : يظهر في بادي الرأي ترجيح الأول لأن ظننتُ فيه عاملة في اللفظ ، وأما الثاني فهي عاملة في الموضع لا في اللفظ .

(١) الكتاب ٢ : ١٣٤ .

(٢) الكتاب ٣ : ١٥١ .

(٣) أنظر شرح أبيات المغني ٤ : ٣٥٢ .

(٤) هو أبو ذؤيب الهذلي . وصدر البيت : فَعَبَّرْتُ بَعْدَهُمْ بِعَيْشِ نَاصِبٍ . شرح أشعار الهذليين ص ٨ . غيرت : بقيت . وناصر : فيه نَصَبٌ . ومُسْتَلْحَقٌ : مُسْتَلْحَقٌ .

والذي يقتضيه النظر ترجيح ما ذهب إليه س لأنه كثيراً ما يلحظ المعنى ،
 ففي ما اختاره حذف حرف مؤكّد لا عمل لـ « ظنّ » فيه ، ولا موضع له من
 الإعراب ، ولم يحلّ ^(١) أفعال من العمل في الموضع . وفيما ذكره المصنف حذف
 اسم معمول لـ « ظنّ » ، وحذف غير معمول أولى من حذف معمول . وأيضاً
 فإنه مُبهم يُفسّره ما بعده ، فالقياس يقتضي ألا يجوز حذفه ، كما لم يجوز بعد ربّ ،
 ولا ^(٢) بعد نعم وبئس ، ولا في باب التنازع . وأيضاً ^(٣) فحذف مفعولي ظنّ
 لدلالة المعنى على الحذف في غاية التدور . وأيضاً فكما لا يجوز حذف المفسّر
 وإبقاء تفسيره فكذلك لا يجوز هذا .

قال المصنف ^(٤) : « وما ينبغي أن يُحمّل على هذا قول كعب بن زهير ،
 رضي الله عنه ^(٥) :

أرجو وأمل أن تدنو مودتها وما إخال لدينا منك تنويل

التقدير : وما إخاله لدينا منك تنويل « انتهى .

وهذا الذي ذكره المصنف ^(٦) محتمل ، وتقدّم التأويل فيه ^(٧) ، وهو أن

حرف أنفي دخل على الجملة ، ثم اعترض الفعل بين الحرف / والجملة ، ولا
 إضمار إذ ذاك في الفعل لأنه مُلغى .

[٣: ١٧٧]

(١) ن : ولم يمنع .

(٢) لا : ليس في ك .

(٣) وأيضاً فحذف مفعولي ظنّ لدلالة المعنى على الحذف في غاية التدور : ليس في ك .

(٤) شرح التسهيل ٢ : ٨٦ .

(٥) تقدم في ١ : ٢١٥ .

(٦) المصنف : ليس في ك .

(٧) تقدم في ص ٦٠ .

وهذا الترتيب - أعني : ظننتُ زيدًا قائمًا - قد ذكرنا ^(١) تنازعَ ابنِ هشامٍ وأبنِ عصفورٍ في سماعِ مثلِ هذا عن العرب ، وقد أجازهُ س في كتابه ^(٢) على التأويلِ الَّذي ذكرناه من حذفِ لامِ الأبتداءِ ، وجوازِهِ لا يَدُلُّ على سماعِهِ ؛ إذ يُمكن أن أجازَهُ بالقياسِ .

وقوله وقد يَقَعُ الْمُلْعَى بَيْنَ مَعْمُولِيْ إِنَّ ، وَبَيْنَ سَوَفَ وَمَصْحُوبِهَا ، وَبَيْنَ مَعْطُوفٍ وَمَعْطُوفٍ عَلَيْهِ مِثَالُ الْأُولَى قَوْلُهُ ^(٣) :

إِنَّ الْمُحِبَّ - عَلِمْتُ - مُصْطَبِرٌ وَلَدَيْهِ ذَنْبٌ - الْحَبِّ مُعْتَفِرٌ
ومثالُ الثَّانِيَةِ قَوْلُهُ ^(٤) :

وما أَدْرِي وَسَوْفَ - إِحَالٌ - أَدْرِي قَوْمٌ آلُ حِصْنٍ أَمْ نِسَاءُ
ومثالُ الثَّلَاثَةِ قَوْلُهُ ^(٥) :

فَمَا جَنَّةَ الْفِرْدَوْسِ أَقْبَلْتَ تَبْتَعِي وَلَكِنْ دَعَاكَ الْخَيْرُ - أَحْسَبُ - وَالْتَمَرُ
والمسألةُ الْأُولَى دَخَلَتْ فِيهَا ^(٦) بَيْنَ مَا أَصْلُهُ الْمَبْتَدَأُ وَالْخَيْرُ ، بِخِلَافِ الْمَسْأَلَتَيْنِ الْأُخْرَيَيْنِ .

(١) ذكره في ص ٥٨ - ٥٩ .

(٢) الكتاب ٣ : ١٥١ .

(٣) ألبيت في شرح التسهيل ٢ : ٨٧ والعيني ٢ : ٤١٨ .

(٤) تقدم في ٣ : ٢٢٨ .

(٥) هو حكيم بن قبيصة بن ضرار ، قاله لأبنة بشر الذي فارقه هاجرًا ألدوًا إلى الأمصار .
الحماسة ٢ : ٤١٨ [٨٣١] وأنتبيه لأبن جني ص ٥٠٨ [رسالة] وشرح الحماسة
للأعلم ص ١١٢٧ وللمرزوقي ص ١٨٢٥ . وزاد المرزوقي أن ألدائني نسب القطعة ألي
منها هذا ألبيت في كتاب العققة إلى حكيم بن ضرار الصبي ، قاله لأبنة ، وكان غزا وترك
أباه . ك : دعاك أالخير .

(٦) فيها : سقط من ن .

وقوله وإلغاء ما بين الفعل ومرفوعه جائز لا واجب ، خلافاً للكوفيين
مثال ذلك : قام أظنُّ زيدً ، ويقومُ أظنُّ زيدً . منع الكوفيون إعمالَ هذا ،
ووجوبُ الإلغاءِ جارٍ على مذهبهم في منع إعمالِ مثلِ : ظننتُ يقومُ زيدً ، وظننتُ
قامَ زيدً ، وقد تقدمت هذه المسألة ^(١) .

قالوا : والصحيحُ مذهبُ البصريين في أنه يجوز في ذلك الإلغاءُ والإعمالُ ،
وبذلك ورَدَ السَّماعُ ، قال الشاعر ^(٢) :
شجَاكَ - أظنُّ - رَبَّعَ الظَّاعِنِينَا وَلَمْ تَعْبَأْ بِعَدْلِ الْعَادِلِينَا
يُنشِدُ برفعٍ «رَبَّعَ» ونصبه ^(٣) .

والذي يقتضيه القياس أنه لا يجوز إلا الإلغاء ؛ لأنَّ الإعمالَ مترتبٌ على
كون الجزأين كانا مبتدأً وخبراً ، والجزآن هنا لا يكونان مبتدأً وخبراً البتة ؛ لأنَّ
النحويين منعوا من تقدم الخبر إذا كان رافعاً ضميراً للمبتدأ المُستَكِنِ أو البارزِ
المتصلَ على المبتدأ ، والإعمالُ يؤدي إلى ذلك ، فلا يجوز .
ومن الإلغاء قولُ الأَفوه الأودِي ^(٤) :

ألا عِلَّانِي ، وَأَعْلَمَا أَنِّي غَرَّرَ وما - حِلْتُ - يُحْدِثُنِي الشَّفَاقُ وَلَا أَحْدَرُ
هكذا روي برفع الشَّفَاقِ .

(١) تقدمت في ص ٥٩ .

(٢) أبيت في شرح التسهيل ٢ : ٨٧ وتخليص الشواهد ص ٤٤٦ وشرح أبيات المغني ٦ :
١٨٢ - ١٨٣ [٦١٦] . شجَاكَ : أحزنك . وأربع : ألتزل . والظاعن : المرتل .

(٣) فألرفع على الإلغاء ، وألنصب على أنه مفعول أول لأظنُّ ، وجملة شجَاكَ في محل نصب ،
مفعوله الثاني .

(٤) هذا أبيت مطلع قصيدة في ديوانه ص ١٥ . الشَّفَاقُ : الشَّفَقَةُ . ن : الشَّفَاقُ . وكذا في
الموضع التالي .

وفي البسيط : وأما إن كان الخبرُ فعلاً وتقدّم ، نحو : يقومُ ظننتُ زيداً -
فالبصريون على جواز الإلغاء والإعمال ، لكن عند الإلغاء يجب على مذهبيهم أن
يرتفع الأسمُ بالفعل كما كان في الابتداء . وينبغي أن يقبَح للفصل بالأجنبي ؛ لأنه
/ ليس معمولاً للفعل ولا مؤكداً لمعناه ، والأحسن التأخيرُ .

[٣ : ١٧ / ب]

وقال الكوفيون : لا يكون إلا إغاء^(١) ظننتُ في هذا ؛ لأن الأول يطلبُ
فاعله ، وأل اسم فاعلٌ له في المعنى ، فلا يُمنع عنه ؛ لأنه يكون إغاءً لما لا يجوز
إلغاؤه .

وقال بعض التأخرين : إن صورة هذه المسألة تكون من باب إعمال الفعلين ،
فينبغي أن تجري على الخلاف فيه . وهذا الذي ذكره لا يصح ؛ لأنها لا تدخل في
باب الإعمال إلا بتقدير أن تُعمل ولا تُلغى ، وأما بتقدير الإلغاء فلا تدخل ؛ لأنه
لا يحتاج إلى إضمار فيها ولا حذف ، فليست هذه الصورة داخلة في الإعمال
مطلقاً .

وفي الإفصاح : منع الكوفيون : قامَ ظننتُ زيداً ، أو يقومُ خلتُ محمداً ،
وأجازوا الرفع على الفاعل لا على الابتداء ، وقالوا : لا يُنصب إلا ما كان مبتدأً
قبلَ ظننتُ ، ولا يُبتدأ بالأسم إذا تقدّمه الفعل . والبصريون أجازوا أن نصب لأن
العامل الآن فعلٌ ، فلا يكون فعل^(٢) أقوى منه . والمسألة^(٣) عندي من إعمال
الفعلين ، فأما الرفعُ فأختلفوا فيه ، والصحيح ما رآه الكوفيون ؛ لأن الظنَّ كلاً
شيء ، والفعل قد تفرَّغَ لما بعده .

وقوله وتوكيدُ المُلغى بمصدرٍ منصوبٍ قبيحٌ مثاله : زيدٌ ظننتُ ظناً منطلقاً .

(١) ك : لا يكون الإلغاء .

(٢) فلا يكون فعل : ليس في ن .

(٣) والمسألة عندي من إعمال الفعلين ، فأما الرفعُ فأختلفوا فيه : ليس في ك .

والسببُ عند س^(١) وحُذِّقِ النحويين في قُبْحِ إغائه إذا عَمِلَ في صريحِ المصدرِ أنَّ العربَ قد تُقِيمُ المصدرَ إذا تَوَسَّطَ مَقَامَ الظَّنِّ ، وتُلغِيه مع ذلك ، وتجعله بدلاً منه ، فتقول : زيدٌ ظَنًّا منطلقٌ ، فيكونُ المصدرُ إذ ذاك منصوبًا بـ «ظَنَنْتُ»^(٢) مضمراً ، وحاز إضمارُ الفعلِ لدلالةَ الكلامِ عليه من جهةِ أنك إذا قلتَ زيدٌ ظَنًّا منطلقٌ عِلْمٌ من ذلك أنك لم تُقَلْ هذا الكلامَ^(٣) إلا بعدَ أن ظَنَنْتَهُ كذلك ، فلمَّا كانوا يجعلون المصدرَ إذا تَوَسَّطَ ورفعوا الأسمينَ عوضاً من ظَنَنْتُ كرهوا أن يجمعوا بينهما ؛ لأنَّ أجمعَ بينَ العَوَاضِ وَالْعَوَاضِ منه قَبِيحٌ ؛ ولذلك لم يُظهِروا الناصبَ لِـ «سَقِيًّا لك» ، فلم يقولوا سَقَى اللهُ سَقِيًّا لك لَمَّا جعلوا المصدرَ عوضاً من ذلك الفعلِ الناصبِ له .

وزعمُ ابنِ خَرُوفِ أنه إنما قُبِحَ ذلك من جهةِ أنك تكون قد أَلْعَيْتَ الظَّنَّ وأَعَمَلْتَهُ ، وَالْإِلْغَاءُ^(٤) وَالْإِعْمَالُ مُتَدَاغِغَانِ .

وهذا الذي ذهب إليه باطلٌ بدليلِ أنك تقول : زيدٌ ظَنَنْتُ اليومَ قائمٌ ، فتُعْمَلُ ظَنَنْتُ في الظرفِ ، وتُلغِيه عن المفعولين ، ولا يُسْتَقْبَحُ ذلك ، فلو كانت العِلَّةُ ما ذَكَرَ لم يُسْتَقْبَحُ^(٥) هذا .

وقوله وبِمُضَافٍ إِلَى أَلْيَاءٍ ضَعِيفٍ مثاله : زيدٌ ظَنَنْتُ ظَنِّي قائمٌ .

وقوله وبِضْمِيرٍ أَوْ أَسْمٍ إِشَارَةً أَقْلُ ضَعْفًا مثالُ الضميرِ : زيدٌ ظَنَنْتَهُ منطلقٌ . ولما قُبِحَ أجمعُ بينَ الفعلِ^(٦) وصريحِ مصدرِهِ قُبِحَ أيضاً بينَ الفعلِ وضميرِ المصدرِ

(١) الكتاب ١ : ١٢٥ وشرحه للسبب في ٣ : ٢٤٧ - ٢٤٨ .

(٢) بظننت : ليس في ك .

(٣) الكلام : ليس في ن .

(٤) والإلغاء : سقط من ك .

(٥) ن : لا يستقبح .

(٦) بين الفعل : ليس في ك .

إجراءً لِضَمِيرِ الْمَصْدَرِ مُجْرَى الْمَصْدَرِ مِنْ حَيْثُ كَانَ إِيَّاهُ فِي الْمَعْنَى ؛ إِلَّا أَنْ قُبِحَ
الإِلْغَاءُ مَعَ الْمَصْدَرِ أَشَدُّ مِنْ قُبْحِهِ مَعَ ضَمِيرِ^(١) / الْمَصْدَرِ ؛ لِأَنَّ الْجَعُولَ عَوِضًا مِنْ
أَلْفَعْلِ^(٢) إِنَّمَا هُوَ الْمَصْدَرُ لَا ضَمِيرُهُ .

وَقَالَ ابْنُ خَرُوفٍ : زَيْدٌ ظَنَنْتُهُ مُنْطَلِقٌ أَحْسَنُ مِنْ قَوْلِكَ زَيْدٌ ظَنَنْتُ ظَنًّا
مُنْطَلِقٌ مِنْ جِهَةِ أَنْ الضَّمِيرَ مَبْنِيٌّ ، لَا يَظْهَرُ لِيُظَنَّنْتَ فِيهِ عَمَلٌ . وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ
ابْنُ خَرُوفٍ هُوَ عَلَى مَا قَدَّمَ مِنْ أَلْسَبَبِ فِي الْإِعْمَالِ فِي صَرِيحِ الْمَصْدَرِ وَإِلْغَاءِ ظَنٍّ .
وَضَمِيرُ الْمَصْدَرِ يَكُونُ بِلَفْظِ الْمَذْكَرِ الْمَفْرَدِ كَمَا مَثَلْنَاهُ . وَأَجَازَ هِشَامٌ
وَأَصْحَابُ سِ : عَبْدُ اللَّهِ أَظَّنُّهَا ذَاهِبٌ ، بِمَعْنَى : أَظُنُّ الْظَّنَّةَ ، وَنَظِيرُهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٣) :
فَإِنَّا كَمَا إِنْ تَنْظُرَانِي سَاعَةً مِنْ أَلْذَّهِرِ تَنْفَعْنِي ، أَرَى أُمَّ جُنْدَبِ
أَي : تَنْفَعْنِي النَّظْرَةَ .

وَأَجَازُوا : عَبْدُ اللَّهِ أَظَّنُّهُمَا ذَاهِبٌ ، أَي : أَظُنُّ الْظَّنَّتَيْنِ . وَأَجَازُوا : أَظَّنُّهُنَّ ،
كِنَايَةً عَنِ الْظَّنَّاتِ .

وَلَا يُجِيزُ الْفَرَاءُ التَّأْنِيثَ فَيَقُولُ «أَظَّنُّهَا» إِلَّا مَعَ الْمَوْثِ . وَهَذَا التَّخْصِيسُ^(٤)
لَا مَعْنَى لَهُ ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ إِنَّمَا هُوَ إِلَى الْمَصْدَرِ ، وَالْمَصْدَرُ لِلْمَذْكَرِ وَالْمَوْثُ وَاحِدٌ .
وَأَجَازَ هِشَامٌ : زَيْدٌ ظَانَ أَنَا قَائِمٌ . وَكَذَا : زَيْدٌ أَنَا ظَانَ قَائِمٌ ، يَلْغِي الظَّنَّ -
يَعْنِي : وَإِنْ كَانَ فِي جُمْلَةٍ أَسْمِيَّةٍ - كَمَا يَلْغِيهِ فِي جُمْلَةٍ فَعْلِيَّةٍ . قَالَ : فَإِنْ أَرَادَ الْمَصْدَرُ
جَاءَ بِأَلْهَاءٍ ، فَقَالَ : زَيْدٌ ظَانُّهُ أَنَا قَائِمٌ ، وَإِنْ شَاءَ قَالَ : أَنَا ظَانُّهَا ، يَرِيدُ : الْظَّنَّةَ ،
وَمَا ظَانُّهُنَّ ، يَرِيدُ : الْظَّنَّاتِ .

(١) ضمير : ليس في ن .

(٢) من أفعال : ليس في ك .

(٣) هو امرؤ القيس . ديوانه ص ٤١ . تنظرائي : تنظرائي .

(٤) ن : تخصيص .

وقال ألفراء : كلامُ العرب : زيدٌ ظانًا أنا قائمٌ ، بالنصب لأن الظنَّ مُعلَقٌ
بأجملته .

قال التَّحَّاسُ: جَعَلَ الْفَرَاءُ ظَانًّا مُصَدِّرًا مِثْلَ «اللَّهُمَّ عَائِدًا بِكَ مِنَ النَّارِ»^(١) ،
أي : عَوْدًا . وهذا كله خطأ عند البصريين ، و« فاعِلٌ » مصدرًا لا يُقاسُ عليه .
والذي أجازَه هشامٌ لا يَحْسُنُ إلا أن يكونَ من كلامين ، فتقول : زيدٌ ظانٌّ^(٢)
أنا قائمٌ ، أي : زيدٌ قائمٌ أنا ظانٌّ ذلك .

ومثالُ أَسْمِ الإشارةِ : زيدٌ ظَنَنْتُ ذاكَ منطلقٌ . ولم يذكر الفارسيُّ في
«الإيضاح» « ذاك » إذا أردتَ به المصدرَ ، وذكره س^(٣) . وباتِّفَاقٍ هو أحسنُ في
الإلغاءِ من لفظِ المصدرِ عند من يُجيزُ إلغاءه .

وآخِتلَفوا هُوَ أحسنُ في الإلغاءِ من الضميرِ أو الضميرُ أحسنُ منه أو هما في
ذلك سواء : فظاهرُ كلامِ س أنه أضعفُ في الإلغاءِ من الضميرِ لأنه أَسَمٌ ظاهرٌ
منفصلٌ ، فهو أشبهُ بلفظِ المصدرِ . وقال الزَّجَّاجُ : ألهاءُ أضعفُ لأنه يُتَوَهَّمُ منها
أما راجعةٌ إلى زيدٍ . وما قاله الزَّجَّاجُ لا يظهرُ لأنَّ « ذلك » يُمكنُ أن يكونَ
إشارةً إلى « زيد » أيضًا .

وقوله وتؤكدُ أجملتهُ بِمصدرِ الفعلِ بدلاً من لفظه منصوبًا ، فيلغى وجوبًا
مثاله : زيدٌ منطلقٌ ظنَّكَ ، أو : زيدٌ ظنَّكَ منطلقٌ ، نابَ ظنَّكَ منابَ ظنَّتَ ،
ونصبه نصبَ المصدرِ المؤكِّدِ للحملِ ، فالغاوِةُ واجبٌ ، / فلا يجوزُ أن تقولَ : زيدٌ
أظنَّكَ منطلقًا ؛ لأنَّ المفعولينِ إذ ذاكَ من صلةِ المصدرِ ، وإذا كانا من صلته لم يكن

[٣: ١٨/ب]

(١) يستعمل هذا كثيرًا في الدعاء ، وقد ورد في أحاديث كثيرة ، منها حديث أخرجه مسلم
في صحيحه ص ٢٠٨٦ - الحديث ٢٧١٨ [كتاب الذكر : باب التعوذ من شر ما عمل] ،
ولفظه : « عائدًا بالله من النار » . وأنظر الكتاب ١ : ٣٤١ .

(٢) ن : ظانًا .

(٣) الكتاب ١ : ١٢٥ .

للفعل المضمَر ما يدلُّ عليه .

وقوله وَيَقْبَحُ تَقْدِيمُهُ قال المصنف في الشرح ^(١) : « لأن ناصبه فعلٌ تدلُّ عليه الجملة ، فَيَقْبَحُ تَقْدِيمُهُ كما فَبِحَ تَقْدِيمُ حَقًّا مِنْ قولك : زيدٌ قائمٌ حَقًّا ، ولذلك لم يعمل ؛ لأنه لو عمل وهو مؤكِّدٌ لَأَسْتَحَقُّ التَقْدِيمَ بِالْعَمَلِ ، والتأخيرَ بِالتوكيدِ ، وأستحقاقُ شيءٍ واحدٍ تَقْدِيمًا وتأخيرًا في حالٍ واحدٍ محالٌ » انتهى .

وهذا أَلْبَحُ الَّذِي هنا هو بمعنى أنه لا يجوز . وأجاز ذلك الأَخْفَشُ ، قال : وتقول ^(٢) « ظَنَنْتَ عَبْدَ اللَّهِ حَسَنٌ » إذا أَلْغَيْتَ الظَّنَّ ، ونصبتَ ظَنَنْتَ بِالْفِعْلِ ، كأنك قلت : عَبْدَ اللَّهِ حَسَنٌ تَظُنُّ ظَنَنْتَ ، أو : ظَنَنْتَ ظَنَنْتَ .

وَرَدَّ النَّحَّاسُ هَذَا عَلَى الْأَخْفَشِ بوجهين :

أحدهما : أنه أَلْغَى الظَّنَّ في أول الكلام . ولا يلزمه ذلك لأن مذهبه أن تُلغَى ظَنَنْتُ متقدمةً جوازًا وإن لم يكن حَسَنًا عنده ، ولأنه أَلْيَبُ به عنده التأخير ، فليس مثل : ظَنَنْتُ زيدٌ قائمٌ ؛ لأن ظَنَنْتُ هنا وقعت موقَّعةً ، ولا يُنَوَى بها التأخير .

والوجه الآخر : هو أنه لا يجوز إضمارُ ما لا يُعْرَفُ معناه . وهذا يجوز أن يكون أَلْعِنَى عَلَى الْمُضِيِّ وَعَلَى الْأَسْتِقْبَالِ ؛ ألا ترى أنه قَدَّرَ : تَظُنُّ ظَنَنْتَ ، أو : ظَنَنْتَ ظَنَنْتَ ، وهذا لازمٌ في حالة التوسطِ والتأخيرِ ، إذا قلت : زيدٌ قائمٌ ، أو : زيدٌ قائمٌ ظَنَنْتَ - فينبغي ألا يجوز ذلك لعدم تَعْيِينِ الفِعْلِ المَحْدُوفِ العَامِلِ في المَصْدَرِ ؛ إذ يَحْتَمَلُ أن يكون ماضياً ^(٣) ومستقبلاً .

وملخص هذا الكلام في المصدر أنه لا يخلو أن تأتي بالفعل معه أو لا تأتي

(١) شرح التسهيل ٢ : ٨٧ .

(٢) ك : ويجوز .

(٣) أن يكون ماضياً : ليس في ك .

بالفعل : فإن أتيت بالفعل كان مؤكداً للفعل ، ثم الفعل إما أن يكون متقدماً
 فالإعمال ، نحو : ظننتُ ظناً زيداً قائماً ، وسواءً أتيتَ بالمصدر صريحاً أم بضميره
 أم بأسم إشارة إليه ، أو ^(١) متوسطاً أو متأخراً ، فالفصيح الإعمال ، ويجوز الإلغاء ،
 وهو قليل جداً ، فإن أتيتَ بصريح المصدر كان جائزاً على قُبْح ، أو بالضمير أو
 أسم الإشارة كان دون صريح المصدر في القُبْح .

وإن لم تأتِ بالفعل فيما أن يتأخر المصدر أو يتوسط أو يتقدم ، ولا يكون
 إذ ذاك إلا صريح المصدر ، لا ضميره ولا أسم إشارة [إليه] ^(٢) : فإن تأخر أو
 توسط فالإلغاء ، وهو إذ ذاك بدلٌ من الفعل اللغوي ، فلا يجتمع معه ، وإنما يجتمع
 مع الفعل العامل ، ولا يكون بدلاً من الفعل العامل فيعمل لكونه بدلاً منه .

وذهب أبو العباس والزرَّجَّاج وأبو بكر إلى جواز إعماله ، فعلى مذهبهم
 تقول : زيداً ظنك منطلقاً ^(٣) ، وزيداً منطلقاً ظنك ، فتعمله لأنه عندهم بدلٌ من
 الفعل العامل .

وإن تقدم فالصحيح / أنه لا يجوز ^(٤) التقديم . وأجاز الأخفش وغيره
 التقديم . واختلف مجيزوه في جواز إعماله ، فمنهم من أجاز ذلك ، فيقول : ظنك
 زيداً قائماً . والصحيح عند أكثر من أجاز التقديم أنه لا يجوز الإعمال ، قالوا :
 لأنه لا دليل إذ ذاك على الفعل المحذوف . وهذا التفرُّيع كله على مذهب من يرى
 أنك مجيز في الإلغاء ، وتقدم أنه قول الجمهور . وأما على مذهب الأخفش ففيه
 التفصيل السابق .

[١٩:٣]

(١) ك ، ن : أم . وكذا في الموضع التالي .

(٢) إليه : تنمة من الأرتشاف ص ٢١١٢ .

(٣) منطلقاً ، وزيداً منطلقاً ظنك : سقط من ك .

(٤) ن : أنه يجوز .

وقوله وَيَقُلُّ الْقُبْحُ فِي : متى ظَنَّكَ زَيْدًا ذَاهِبًا قال المصنف في الشرح (١) :
« وكما قُلُّ الْقُبْحُ بتقدم متى في متى تَظُنُّ زَيْدًا ذَاهِبًا يَقُلُّ فِي : متى ظَنَّكَ زَيْدًا
ذَاهِبًا » انتهى .

وَمَنْ أَجَازَ النَّصْبَ فِي ظَنَّكَ زَيْدًا ذَاهِبًا كَانَ عِنْدَهُ هُنَا أَجُوزٌ ، فيقول : متى
ظَنَّكَ زَيْدًا ذَاهِبًا (٢) ؛ لِأَنَّ أَدْوَاتِ الْأَسْتِفْهَامِ طَالِبَةٌ لِلْفِعْلِ ، فَجَازَ إِضْمَارَ الْفِعْلِ
بِعْدَهَا لِذَلِكَ (٣) . وَمِمَّنْ ذَهَبَ إِلَى إِجَازَةِ ذَلِكَ وَمِنَعِهِ ظَنَّكَ زَيْدًا قَائِمًا بِالْإِعْمَالِ
أَبْنُ عَصْفُورٍ .

وقوله وَإِنْ جُعِلَ مَتَى خَيْرًا لُظْنٌ رُفِعَ ، وَعَمِلَ وَجُوبًا ، فتقول : متى ظَنَّكَ
زَيْدًا قَائِمًا ؛ لِأَنَّهُ إِذْ ذَاكَ لَيْسَ بِمَصْدَرٍ مُؤَكَّدٍ وَلَا بِدَلٍّ مِنَ الْإِلْفِظِ بِالْفِعْلِ ، وَإِنَّمَا هُوَ
مُقَدَّرٌ بِحَرْفِ مَصْدَرِيٍّ وَالْفِعْلُ ، كَمَا تَقُولُ : متى ضَرَبْتُكَ زَيْدًا .

وقوله وَأَجَازَ الْأَخْفَشُ وَالْفَرَّاءُ إِعْمَالَ الْمَنْصُوبِ فِي الْأَمْرِ وَالْأَسْتِفْهَامِ قَالَ
الْمَصْنَفُ فِي الشَّرْحِ (٤) : « لِأَنَّهُمَا يَطْلُبَانِ الْفِعْلَ ، نَحْوُ : ظَنَّكَ زَيْدًا مُنْطَلِقًا ، وَمَتَى
ظَنَّكَ زَيْدًا مُنْطَلِقًا ، بِمَعْنَى (٥) : ظَنَّ ظَنَّكَ زَيْدًا مُنْطَلِقًا ، وَمَتَى ظَنَنْتَ ظَنَّكَ زَيْدًا
مُنْطَلِقًا » انتهى .

وهذا الذي حكاه المصنف عن الأخفش والفرَّاء هو القياس ، فكما جاز
ذلك في نحو : ضَرَبْتُ زَيْدًا ، أَي : أَضْرَبُ زَيْدًا ، وقوله (٦) :

أَعْلَاقَةٌ أُمُّ الْوَلِيدِ

(١) شرح التسهيل ٢ : ٨٧ - ٨٨ .

(٢) ك : أجوز من ظَنَّكَ زَيْدًا ذَاهِبًا .

(٣) ن : كذلك .

(٤) شرح التسهيل ٢ : ٨٨ .

(٥) بمعنى ظَنَّ ظَنَّكَ زَيْدًا مُنْطَلِقًا وَمَتَى ظَنَنْتَ ظَنَّكَ زَيْدًا مُنْطَلِقًا : سقط من ن .

(٦) تقدم في ٣ : ١٥٥ .

أي : أَتَعَلَّقُ أُمَّ الْوَلِيدِ ، جاز ذلك في بابِ ظَنَّ .

وقال صاحبُ الْمَلَخَصِ ^(١) : « تقول : ظَنَّنا زَيْدًا منطلقًا ، كما تقول : ضَرَبْنَا زَيْدًا ، وتُعْمَلُ ظَنًَّا كما تُعْمَلُ ظَنَنْتُ إِذَا تَقَدَّمَتْ ، وكذلك لو وَسَّطْتَ ظَنًَّا أو أَخَّرْتَهُ فَأَلْعَمَالُ ، ولا يجوزُ الْإِلْغَاءُ لَأَنَّهَا فِي نِيَةِ التَّقَدُّمِ ، ولأنَّ الأَمْرَ طَالِبَ بِالْفِعْلِ ، ومَبْنَى الكَلَامِ عَلَيْهِ ، فَإِنْ جِئْتَ بِ« ظَنًَّا » بعد ما بَنَيْتَ الكَلَامَ عَلَى الْإِخْبَارِ بِلا عَمَلٍ لَظَنَّ جاز ، كما تقول : زَيْدٌ مَنْطوقٌ ظَنَّ ، تريد : ظَنَّ هَذَا موجودًا ، وتقول : أَظَنَّنا زَيْدًا منطلقًا ، ليس إِلا الْإِعْمَالُ لِتَقَدُّمِهَا ، فَإِنْ تَوَسَّطْتَ أو تَأَخَّرْتَ جاز الْإِلْغَاءُ وَالْإِعْمَالُ كما يجوزُ فِي الْخَبَرِ » .

ص : وَتَخْتَصُّ أَيْضًا الْقَلْبِيَّةُ الْمَتَصَرِّفَةُ بِتَعْدِيهَا مَعْنَى لا لَفْظًا إِلَى ذِي اسْتِفْهَامٍ ، أو مِضَافٍ إِلَيْهِ ، أو تَالِي لَامِ الْإِبْتِدَاءِ أو الْقَسَمِ / أو (ما) أو (إن) الْنافِيَتَيْنِ أو (لا) ، وَيُسَمَّى تَعْلِيْقًا .

[٣ : ١٩ / ب]

ش : التعلیقُ تركُ العملِ في اللفظِ لا في التقديرِ مانع . وإنما قلنا « في اللفظِ لا في التقديرِ » لأنَّ الجُمْلَةَ الَّتِي لم يُؤَثِّرْ فِيهَا الْعَامِلُ لَفْظًا لها محلٌّ من الإعرابِ في التقديرِ . ويدلُّ على ذلك أَنَّهُ يجوزُ العطفُ على ذلكِ المحلِّ ، فيجوزُ أن تقول : علمتُ لزيدٍ منطلقٌ وعمراً قائماً ، فتعطفُ نَصْبًا على محلِّ : لزيدٍ منطلقٍ . وهذا التعلیقُ هو بخلافِ الإلغاءِ ؛ لأنَّ الإلغاءَ - كما قدَّمناه - تركُ العملِ في اللفظِ والتقديرِ لغيرِ مانعٍ .

وقال المصنفُ في الشرح ^(٢) : « التعلیقُ عبارةٌ عن إبطالِ العملِ لفظًا لا محلاً على سبيلِ الوجوبِ ، بخلافِ الإلغاءِ ، فهو إبطاله لفظًا ومحلاً على سبيلِ الجوازِ » انتهى .

(١) الملخص ١ : ٢٥٦ - ٢٥٧ بتصرف .

(٢) شرح التسهيل ٢ : ٨٨ . الشرح : ليس في ك .

وَيَرِدُ عَلَيْهِ أَنْ مِنَ التَّعْلِيقِ شَيْئًا يَكُونُ عَلَى سَبِيلِ أَلْجَوَازِ لَا عَلَى سَبِيلِ
الْوَجُوبِ ، وَسَيَأْتِي بَيَانُ ذَلِكَ حَيْثُ تَكَلَّمَ^(١) عَلَيْهِ الْمَصْنِفُ .

وَقَوْلُهُ وَتَخْتَصُّ أَيْضًا^(٢) الْقَلْبِيَّةُ الْأَخْتِصَاصُ يُنَافِي قَوْلَهُ بَعْدُ « وَيُشَارِكُهُنَّ
فِيهِ كَذَا وَكَذَا » ، فَالْأَخْتِصَاصُ وَالْمُشَارَكَةُ لَا يَجْتَمِعَانِ .

وَلَيْسَ كُلُّ أَعْمَالِ الْقُلُوبِ يُعْلَقُ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الْإِرَادَةَ وَالْكَرَاهَةَ وَنَحْوَهُمَا مِنْ
أَعْمَالِ الْقُلُوبِ ، وَلَا تُعْلَقُ لِأَنَّهَا لَا تَدْخُلُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ ، وَلَا لَهَا مَعْنَى يَدْخُلُ عَلَى
الْإِبْتِدَاءِ^(٣) بِحَسَبِ الْأَصْلِ .

ثُمَّ اخْتَلَفُوا^(٤) : فَقَالَ السَّرَافِيُّ وَجَمَاعَةٌ : مَا كَانَ مِنْ هَذِهِ يَجُوزُ تَعْلِيقُهَا
مَطْلَقًا .

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ : لَا يَكُونُ مِنْهَا مُعْلَقًا بِحَقِّ الْأَصْلِ إِلَّا مَا جَازَ الْغَاوَةَ ، وَهُوَ
الْمُتَعَدِّي إِلَى آتِنِينَ ، وَهُوَ رَأْيُ ابْنِ السَّرَّاجِ^(٥) وَأَبِي عَلِيٍّ^(٦) وَابْنِ الْبَادِشِ وَابْنِ
طَاهِرٍ وَجَمَاعَةٍ^(٧) ، سِوَاءُ أَكَانَ عَلِيمًا أَوْ ضِدَّهُ ، وَمَا عَدَاهُ فَبِالْحَمْلِ عَلَيْهِ . وَاحْتَجُّوا
بِأَنَّهُ مَنَعٌ لِلْعَمَلِ ، وَمَا لَا يَتَعَدَّى إِلَى آتِنِينَ كَيْفَ يُمْنَعُ عَنْهُمَا ، وَلِأَنَّ التَّعْلِيقَ لَا
يَكُونُ إِلَّا فِيمَا يَسْتَقِلُّ بِغَيْرِ الْفِعْلِ ، وَمَعْمُولٌ مَا يَتَعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ لَا يَسْتَقِلُّ ، فَلَا بُدَّ
مِنْ تَأْوِيلِهِ .

وَذَهَبَ ابْنُ كَيْسَانَ وَتَعَلَّبُ - وَحُكِيَ عَنِ الْمُرِّدِ - أَنَّهُ لَا يُعْلَقُ إِلَّا الْعِلْمُ مِنْهَا ،

(١) ن : يتكلم .

(٢) ك : بما .

(٣) ولا لها معنى يدخل على الإبتداء : ليس في ك .

(٤) أنظر ذلك في شرح الجمل ١ : ٣١٩ - ٣٢٠ والكا في الإفصاح ١ : ٩٦٠ - ٩٦٣ .

(٥) الأصول ١ : ١٨٢ .

(٦) الإغفال ٢ : ٤٤٤ - ٤٤٧ ، وقد ذكر أنه قول الخليل وسيبويه وجميع البصريين .

(٧) شرح الجمل لابن عصفور ١ : ٣١٩ - ٣٢٠ .

وَأَمَّا الظَّنُّ ونحوه فلا يُعْلَقُ . قال الأستاذ أبو العُلا^(١) : وهو الوجه عندي . وزعم أنه رأي س على ما فهم عنه ؛ لأنه ما مثل به في أبواب التعليق^(٢) . قال أبو العُلا : والذي يدلُّ عليه أن آلة التعليقِ بالأصلِ حرفُ الاستفهامِ وحرفُ التأكيد ، أمَّا التحقيقُ فلا يكون بعدَ الظنِّ لأنه تقيضُه ، ولذلك قال ثعلب : فإذا قلتَ : ظننتُ إنَّك لقاتمٌ ، تُريد ما غلبَ عليك من اليقين ، فتكون ظننتُ بمعنى علمتُ - فهو جائز ، وإن أردتَ الشكَّ كنتَ كالكذاب . وأمَّا الاستفهامُ فالمرادُ الإبقاء مع أنك^(٣) قد زال تردُّدك ، فإذا دخلتَ ظننتُ بمعنى التردُّد فلا فائدة^(٤) في / التسمية لأنك شالٌّ مثله ، فلا تدخلها على الاستفهام .

[٣: ٢٠٠/١]

فإن قيل : فقد قال س^(٥) : ظننتُ زيداً أبو من هو^(٦) ، فعلق .

قيل : هو^(٧) بمعنى العلم إن سلّمنا أنه تعليق ، وإلا متّعنا ؛ لأنه إنما دخل على جملة خيرها الاستفهام ، فعلمتُ فيما يمكن أن تعمل ، وبقي ما كان مُستفهماً^(٨) على أصله .

فإن قيل : قد حكى س^(٩) عن الخليل و يونس أن هذه الألام لا تدخل على كل فعل ، فلا تقول : وعدتُك إنَّك لخارجٌ ، وإنما تدخل على العلم والظنِّ وما كان نحوه .

(١) هو أبو العُلا إدريس الذي تقدمت ترجمته في ص ١٣ من هذا الجزء ، وقد نص عليه في

الآرتشاف ص ٢١١٤ . ن : الأستاذ أبو علي .

(٢) الكتاب ١ : ٢٣٦ ، ٣ : ١٤٦ - ١٤٨ .

(٣) زيد هنا في ن : تقول .

(٤) فلا فائدة : ليس في ك . ن : ولا فائدة .

(٥) الكتاب ١ : ٢٣٧ .

(٦) هو : ليس في ن .

(٧) ن : هذا هو .

(٨) ك : مستبهماً .

(٩) الكتاب ٣ : ١٤٩ .

قيل : يُحْمَلُ الظَّنُّ عَلَى الْعِلْمِ ، أَوْ يَكُونُ مَذْهَبًا لهُمَا . قَالَ صَاحِبُ «الْبَسِيطِ» : وَهَذَا تَكْلُفٌ فِي التَّأْوِيلِ ، وَلَوْ سَلَّمْنَا ذَلِكَ لَقُلْنَا : فَمَا أَلْمَانِعُ مِنْ أَنْ يُعْلَقَ الظَّنُّ بِغَيْرِ هَذِهِ مِنَ الْحُرُوفِ كَر (ما) و (لا) مِمَّا ^(١) لَا يُعَدُّ فِيهَا ذَلِكَ .

وقوله الْمُتَصَرِّفَةُ أَحْتِرَازٌ مِنْ تَعَلُّمٍ بِمَعْنَى : أَعْلَمَ ، وَمِنْ هَبٍّ بِمَعْنَى : ظَنَّ ، عَلَى زَعْمِهِ ، وَتَقَدَّمَ قَوْلُ أَبِي عَصْفُورٍ ^(٢) : إِنَّ هَبًّا بِمَعْنَى أَجْعَلِ الَّتِي بِمَعْنَى صَبَّرَ .

وقوله إِلَى ذِي اسْتِفْهَامٍ يَشْمَلُ مَا يَلِي اسْتِفْهَامًا ، نَحْوُ : عَلِمْتُ أَزِيدُ فِي الدَّارِ أَمْ عَمْرُو ، وَعَلِمْتُ أَخْرَجَ عَبْدُ اللَّهِ أُمَّ قَعْدَ ، وَمَا ضُمِّنَ اسْتِفْهَامًا ، نَحْوُ : عَلِمْتُ أَيُّهُمْ فِي الدَّارِ .

وقوله أَوْ مُضَافٍ إِلَيْهِ مِثْلُهُ : عَلِمْتُ أَبُو أَيُّهُمْ زَيْدٌ .

وقال أَبُو كَيْسَانَ : أَلْفَرْقُ بَيْنِ الظَّنِّ وَالْعِلْمِ هُنَا أَنَّ الْعِلْمَ يَكُونُ بِالْمَسْأَلَةِ وَالْبَحْثِ وَالنَّظَرِ ^(٣) الَّذِي يَقَعُ بَعْدَهُ الْاسْتِفْهَامُ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : سَأَلْتُ فَعَلِمْتُ ، وَنَظَرْتُ فَعَلِمْتُ ، كَمَا تَقُولُ ، أَسْأَلُ أَيُّهُمْ قَامَ ، أَي : سَلَ النَّاسَ فَقُلْ أَيُّهُمْ قَامَ ، وَالظَّنُّ إِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ ^(٤) مِنْ نَفْسِكَ وَتَمْيِيزٌ بِرَأْيِكَ ، وَلَيْسَ السُّؤَالُ مِنْ غَيْرِكَ ، ثُمَّ يَصِيرُ مَعْلُومًا .

وَذَهَبَ بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ حَسَنٌ فِي عَلِمْتُ وَقَبِيحٌ فِي غَيْرِهَا .

وقوله أَوْ تَالِي لَامِ الْإِبْتِدَاءِ ^(٥) مِثْلُهُ ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ ﴾ ^(٦) ، وَظَنَنْتُ لَزِيدًا قَائِمًا .

(١) ك : هما .

(٢) تقدم في ص ٢٧ .

(٣) ن : والظن .

(٤) شيء : ليس في ن .

(٥) ك : ابتداء .

(٦) سورة البقرة : ١٠٢ .

وقوله أو الْقَسَمَ مثاله قولُ الشاعر^(١) :

ولقد عَلِمْتُ لَتَاتَيْنِ مِنِّي إِنَّ أَلْمَانِيَا لَا تَطِيشُ سِهَامَهَا

وأكثرُ أصحابنا لا يذكرون في التعليلِ لَامَ الْقَسَمِ .

وفي «الغرة» : ولَامُ الْقَسَمِ لَا تُعَلَّقُ ، كقوله^(٢) :

لقد عَلِمْتُ أَسَدًا أَنَا لَهُمْ يَوْمَ نَصْرٍ لِنَعْمَ النَّصْرُ

فهذه لَامُ الْقَسَمِ ، وَلَا تُعَلَّقُ عَلِمْتُ ، كما تقول : عَلِمْتُ أَنَّ زَيْدًا لَيَقُومَنَّ ،

فتفتح أن . وأنشد المصنف عَقِبَ^(٣) إنشاده هذا البيت^(٤) قولَ الشاعر^(٥) :

لقد عَلِمَ الْإِخْوَانُ لَوْ أَنَّ حَاتِمًا يُرِيدُ ثَرَاءَ أَمَلَالِ أُمْسَى لَهُ وَقُرُ

ووجهُ إنشاده أنه جعل «لو» مُعَلِّقَةً للفعل كما عَلَّقْتَهُ لَامُ الْقَسَمِ لأنَّ «لو»

تجيء بعد الْقَسَمِ .

قوله أو ما مثاله ﴿ وَظَنُّوا مَا لَهُمْ مِنْ مَّحِيصٍ ﴾^(٦) ، ﴿ لَقَدْ عَلِمْتُمْ مَا

(١) هو لبيد . وألبيت من معلقته . وهذه رواية سيويه في الكتاب ٣ : ١١٠ ، وصدده في

ديوانه ص ٣٠٨ وشرح القصائد العشر ص ٢٢٨ هو : صادفَ منها غرَّةً فأصنَّها .

صادف : يعني الذئاب . ومنها : من البقرة ألوحشية . وبعده في ن : « طاش السهم عن

أهدف ، أي : عدل » . وفي شرح القصائد السبع ص ٥٥٧ : « منه » أي : ألفرير ،

وهو ولد البقرة . وأنظر الخزانة ٩ : ١٥٩ - ١٦٢ [٧١٦] .

(٢) هو أوس بن حجر . ديوانه ص ٢٩ وتهذيب اللغة : ألتندر ك ص ٦٦ وألسان (رغغ) .

وعجزه في هذه المصادر : « لهم نُصْرٌ وَلِنَعْمَ النَّصْرُ » ، ولا شاهد فيه حينئذ .

(٣) ن : عند .

(٤) كذا ! وألبيت ألسابق ليس في مطبوعة شرح المصنف ، والذي قبله هو بيت لبيد .

(٥) هو حاتم الطائي . ديوانه ص ٢٠٢ والشعر والشعراء ص ٢٤٧ وأمالي الزجاجي ص ١٠٩

والخزانة ٤ : ٢١٣ [عند الشاهد ٢٨٦] وشرح التسهيل ٢ : ٨٩ . وآخره في ك : وقر .

(٦) سورة فصلت : ٤٨ .

هُؤْلَاءِ يَنْطِقُونَ ﴿١﴾ .

وفي «البسيط» : / ذهب الخليل وجماعة إلى أنه يُعَلَّقُ بـ «ما» الكناية لأنها لها الصدر كالأستفهام ، تقول : عَلِمْتُ ^(٢) ما عبدُ الله قائمٌ ، ولأنها تُشبه إن واللام ؛ لأنها يُتَلَقَّى بها الْقَسَمُ ، وهل يجوز ما تقدم من العمل في بعض والإلغاء عن بعض ، كقولك : عَلِمْتُ زيدًا ما أبوه قائمٌ ؟ واختلف الْمُجَوِّزُونَ ^(٣) : فقيل : لا تكون إلا التَّمِيْمِيَّةُ ؛ لأنَّ الحجازية كالفعل ، والفعل لا يدخل على الفعل ، فلا تقول : علمتُ ليس زيدًا قائمٌ . وقيل : يجوز لأنها ليست بفعل .

وقيل إنَّ (لا) بمعنى (ما) يجوز أن تُعَلَّقَ ، نحو : عَلِمْتُ لا رجل في الدار ولا امرأة . وهل تكون فيه (لا) التبرئة ؟ فيها ما في الحجازية لأنها عاملة ، لكنَّها دونها لأنها محمولة على إن ، وإنما تكون (ما) التي بمعنى ليس .

وفي كتاب الصَّفَّار : « الَّذِي يُعَلَّقُ به اللَّامُ الدَّاخِلَةُ على المبتدأ و الخبر ، واللَّامُ المقرونة بـان ، واللَّامُ الدَّاخِلَةُ على الفعل ، نحو لَيَقُومَنَّ في جواب الْقَسَمِ ، و (ما) و (لا) في جوابه ، على خلاف في (ما) و (لا) .

وهذه المُعَلِّقاتُ كُلُّها تكون في جوابِ الْقَسَمِ ، ويُحذفُ الْقَسَمُ ، وتبقى دونه إلا (ما) و (لا) ، فإنهما لا تبقى واحدة منهما ^(٤) دونَ الْقَسَمِ ؛ لأنه لا يُفهمُ الْقَسَمُ ، بخلاف اللام وإن .

والمُعَلِّقُ عن هذه الأشياء قيل : هذه الأشياء في موضع المفعول للفعل . وقيل : لَمَّا ضُمَّتْ معنى الْقَسَمِ لم تحتج إلى معمول ^(٥) . وقيل : الْقَسَمُ مضمَر بعد

(١) سورة الأنبياء : ٦٥ .

(٢) علمتُ : ليس في ن .

(٣) ن : النحويون .

(٤) ك : منها .

(٥) ن : مفعول .

الأفعال ، وهو وجوابه في موضع المفعول للفعل المعلق .

والصحيحُ الأولُ . وردَّ الثاني بأنه يحتاج الفعل إلى مفعول ضرورة ،
والثالث أهمُّ علَّقوا الفعلَ عما أوَّلُه (ما) ، وقد قلنا إنَّ القَسَمَ لا يُحذفُ معَ (ما) ،
فثبتَ ^(١) « أنَّ الأفعالَ مُضمَّنةٌ معنَى القَسَمِ » انتهى .

وكنْتُ قد ذكرتُ في « منهج السَّالِكِ في الكلامِ على ألفية ابن مالك » ^(٢)
أنه ظهر لي أنَّ من المَعْلَقَاتِ (لعلُّ) ، ومنه ﴿ وما يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ تَكُونُ
قَرِيبًا ﴾ ^(٣) ، ﴿ وما يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَكِّي ﴾ ^(٤) ، ﴿ وإنَّ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَكُمْ ﴾ ^(٥) ،
ورأيتُ مُصَبَّبَ الفعلِ في هذه الآياتِ على جملة التَّرجِي ، فهي في موضعِ نصبٍ
بالفعلِ المَعْلَقِ ، إلى أنَّ وقفتُ لأبي عليٍّ الفارسيِّ على شيءٍ من هذا ، قال وقد
ذكر ﴿ وما يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَكِّي ﴾ ﴿ وما يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا ﴾ ما
نصُّه : والقولُ في لَعَلَّ وموضعها إنه يجوز أن تكونَ في موضعِ نصبٍ ، وأنَّ الفعلَ
لَمَّا كانَ بمعنى العِلْمِ عُلِّقَ عَمَّا بعده ، وجاز تعليقه لأنه مثل الاستفهام ؛ ألا ترى أنه
ممنزلة في أنه غير خبر ، وأنَّ ما بعده منقطع مما قبله ، ولا يعمل فيه ، وإذا كان
كذلك لم يمتنع أن يقع موقع المفعول كما يقع الاستفهام موقعه ، فعلى هذا تكون
لَعَلَّ وما بعدها بعدَ هذه الأفعالِ في موضعِ نصبٍ .

وقوله أو إنَّ النافيتين مثاله ﴿ وتظنُّونَ إنَّ لبيسُمُ إلا قليلاً ﴾ ^(٦) .

وقوله أو لا من أمثلة ابن السَّراج ^(٧) : أظنُّ لا يقومُ زيدٌ .

(١) ك : فثبت .

(٢) منهج السالك ص ٩٤ .

(٣) سورة الأحزاب : ٦٣ .

(٤) سورة عبس : ٣ .

(٥) سورة الأنبياء : ١١١ .

(٦) سورة الإسراء : ٥٢ .

(٧) الأصول ١ : ١٨٢ .

لم يذكر / أصحابنا أن (لا) من المعلقات ، وذكرها النحاس . وذكروا [٣: ٢١/٧] إن وفي خبرها اللام ، نحو : علمتُ إن زيدا لقائم . ويمكن أندراج هذه المسألة تحت قوله « أو تالي لام الأبتداء » . وكسرُ إن وفي خبرها اللام بعد علمتُ وظننتُ على سبيل التعليق هو قول جميع النحاة ، إلا أن أبا العباس حكى عن المازني إجازة الفتح مع اللام في ذلك ، وحكى أن سعيد بن جبير قرأ ﴿ إِلَّا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ﴾^(١) بالفتح .

وأجاز الفراء الفتح^(٢) إذا طال الكلام ، وأنشد لطرفة^(٣) :

وَأَنَّ لِسَانَ الْمَرْءِ مَا لَمْ يَكُنْ لَهُ حِصَاةٌ عَلَى عَوْرَاتِهِ لَدَلِيلُ
وَزَعَمَ أَنَّهُ قَرَأَ ﴿ أَنْ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَخَبِيرٌ ﴾^(٤) .

وفي هذه الجملة التي هي مُصدَّرةٌ بيانُ المكسورةِ وفي خبرها اللام ، أو بلام الأبتداء ، أو بلام القسم ، أو بـ (ما) النافية ، أو بـ (لا) خلاف : فمذهب س^(٥) والبصريين وأبنِ كيسان أنها في موضع نصب . والحجَّةُ لـ (س) أن الأعمادَ على خبر الظنِّ ، فصار المعنى إذا قلتَ ظننتُ ما زيدٌ منطلقاً : في ظني ، قال تعالى ﴿ وَظَنُّوا مَا لَهُمْ مِنْ مَّحِيصٍ ﴾^(٦) . قال ابن كيسان : ما هنا جحد ، وهي وما بعدها في موضع مفعولِ الظنِّ لأنه جملة ، والجملةُ فيها اسمٌ وخبر ، فقد أدَّتْ عن

(١) سورة الفرقان : ٢٠ . وحكاية المبرد هذه في الأصول ١ : ٢٧٤ ، وقد قال بعدها : « ففتح إن ، وجعل اللام زائدة » .

(٢) الفتح : سقط من ن .

(٣) تقدم في ٥ : ١٠١ . وزد على ما فيها ديوانه بتحقيق الخطيب والأصقال ص ٨٥ . وهذه الرواية في الأصاحي ص ١٤٧ منسوبة لبعض أهل العربية .

(٤) سورة العاديات : ١١ . أنظر إعراب القرآن للنحاس ٥ : ٢٧٩ وإعراب القراءات الشواذ ٢ : ٧٣٦ وحاشيتها .

(٥) أَلْكَتَابُ ١ : ٢٣٦ - ٢٣٧ .

(٦) سورة فصلت : ٤٨ .

مفعولي الظنّ ، كما تقول : ظننتُ أن يقومَ زيدٌ . وقال الكوفيون : أضمرَ بينَ الظنّ وبينَ هذه الحروفِ القسَمُ . فعلى قولهم لا يكون (١) لهذه الجملِ موضعٌ من الإعراب ؛ لأنَّ الجملَ الملتقى بها القسَمُ لا موضعٌ لها من الإعراب ، فإن كان مسموعاً من لسان العرب : علمتُ لزيدٍ منطلقاً وعمراً مقيماً ، بال نصب كان ذلك حُجَّةً واضحةً على الكوفيين ، وإلا فيحتمل ما قالوه .

وقال أصحابنا : إنَّ هذه الأفعالَ تُضمَّنُ معنى القسَمِ ، فتلتقى بما يتلقى به القسَمُ (٢) ، وتُعلّقُ إذ ذاك عن العمل . وهذا جنوحٌ لمذهب الكوفيين . وإذا ضُمَّتْ معنى القسَمِ لم تكن تلك الجملُ لها موضعٌ من الإعراب ؛ لأنه - وإن كان متعدياً - ضمَّنَ معنى ما لا يتعدى ، فلم يتعدَّ ، كما أن نُبِئتُ في الأصل لا تتعدى ، فلما (٣) ضُمَّتْ معنى ما يتعدى إلى ثلاثةٍ تعدَّتْ (٤) تعدّيته (٥) .

وهذا الذي صححه آبن عصفور في « شرح الجمل » (٦) ، وهو ضعيفٌ جداً ؛ لأنَّ هذه الأفعالَ تحتاج بوضعها (٧) إلى معمولٍ ، ولا تقول إنها خرجتْ بالكليّة عن معناها حتى لم تبقى تطلب معمولاً ، وأنت ترى مضمونَ الجملةِ مُقيداً بالعلم أو بالظن ، فلم تنزّل منزلة جملة القسَمِ من كلِّ جهة .

(١) لا يكون لهذه الجملِ موضعٌ من الإعراب لأن الجملَ الملتقى بها القسَمِ : سقط من ن .

(٢) فتلتقى بما يتلقى به القسَمِ : سقط من ن .

(٣) ك : فكما .

(٤) ك : تعدى .

(٥) زيد هنا في ك ، ن ، ف ما نصه : « نَظَرَ بِالْعَيْنِ أَوْ بِالْقَلْبِ ، وَمَثَلُ بَقُولِهِ تَعَالَى ﴿ فَلْيَنْظُرْ ﴾ »

أَيْهَا أَرْكَى طَعَامًا ﴿ ، وَقَوْلِهِ ﴿ فَانظُرِي مَاذَا تَأْمُرِينَ ﴾ » . وسيأتي في أول شرحه لكلام المصنف التالي ، وهو مكانه الصحيح .

(٦) شرح الجمل ١ : ٣٢٣ . ولم يذكر فيه (نظر) ، وذكره في ٢ : ٤٢٥ ، ولم يمثل

بالأيتين المذكورتين .

(٧) ك ، ن : يحتاج بعضها . صوابه في ف .

والصحيح مذهب س^(١) ، وهو أن الجملة إذ ذاك لها موضع من الإعراب على حسب الفعل في التعدي / إلى واحد أو إلى اثنين . وأمّا مذهب الكوفيين - [٣ : ٢١ ب] وهو إضمارُ الْقَسَمِ بين هذه الأفعالِ والحروف - فلا أنقلُ عنهم أن تلك الجملة الْقَسَمِيَّة^(٢) وجوابها في موضع المعمول .

ونقل بعض أصحابنا أن الْقَسَمَ مُضَمَّرٌ بين هذه الأفعالِ وهذه الحروف ، لكنه لم يعزه للكوفيين ولا لمُعَيَّن ، ونقل أن مذهب هذا القائل أن الْقَسَمَ وجوابه في موضع معمولِ الفعلِ .

وأبطل هذا المذهب بأنه عُلِّقَ الفعلُ عن الجواب الذي أوَّله (ما) و (لا) ، وَالْقَسَمُ لا يُحذف مع (ما) و (لا) ألبتة ؛ لأنَّ الْقَسَمَ لا يُفهمُ مع واحدةٍ منهما إن حُذف ، بخلاف الألام وإن ، فإنهما لا يكونان إلا في الْقَسَمِ ، فلذلك ساءَ أن يُحذفَ الْقَسَمُ معهما .

ص : ويشارِكُهُنَّ فيه مع الاستفهامِ نَظَرَ وَأَبصَرَ وَتَفَكَّرَ وَسَأَلَ وما وافقَهُنَّ أو قاربَهُنَّ لا ما لم يُقارِبَهُنَّ ، خلافاً ليونس ، وقد تُعَلِّقُ نَسِي .

ش : قال المصنف في الشرح^(٣) : « عُلِّقَ أيضاً مع الاستفهامِ نَظَرَ بِالعينِ أو القلبِ » ، ومثَّلَ بقوله تعالى ﴿ فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا ﴾^(٤) ، وقوله ﴿ فَانظُرْ يَٰمَآذَا تَأْمُرِينَ ﴾^(٥) . والضمير في «فيه» عائد على التعليق ، فظاهرُ قوله «مع الاستفهام»

(١) الكتاب ١ : ٢٣٦ - ٢٣٧ .

(٢) بالتسمية .

(٣) شرح التسهيل ٢ : ٨٩ . وقوله «نَظَرَ بِالعينِ أو القلبِ ، ومثَّلَ بقوله تعالى ﴿ فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا ﴾ ، وقوله ﴿ فَانظُرْ يَٰمَآذَا تَأْمُرِينَ ﴾ : ليس في ك ، ف . وفصل في ن بين قوله «أو القلب» وقوله «ومثَّل» بقوله : «والضمير في فيه ... وهذا الذي ذكره» حيث ألحق في هامشها عن نسخة أخرى ؛ لأنه لم يذكر في الأصل .

(٤) سورة الكهف : ١٩ .

(٥) سورة النمل : ٣٣ .

أَنْ نَظَرَ وما ذكر معها لا تُعَلَّقُ إلا مع الاستفهام، فليس كذلك، بل قد أجاز النحويون في ﴿أَوْلَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِمْ مِنْ جِنَّةٍ﴾^(١) أن تكون ما نافية، وأجمله في موضع نصب، وتَفَكَّرَ ليست من الأفعال التي تتعدى لمفعولين، والذين ذكروا التعليق في أفعال القلوب لم يذكروا أن شيئاً منها يختص بالاستفهام.

وهذا^(٢) الذي ذكره من أن النَّظَرَ بالعين يُعَلَّقُ هو قولُ ابنِ عصفور، قال^(٣): «والعَلِيقُ يَخْصُ أفعالَ القلوبِ إلا أَنْظَرَ البَصْرِيَّةَ وَسَلَّ، فإنهم قالوا: أَنْظُرْ أبو مَنْ زيدٌ، وَسَلَّ أبو مَنْ عمرو، لكونهما سببين للعلم، فأجري السبب مجرى المُسَبَّبِ. وقد نقد^(٤) شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع^(٥) ذلك على ابن عصفور.

قال أستاذنا أبو جعفر بن الزبير: لم يذهب أحدٌ إلى تعليقِ أَنْظَرَ سوى ابنِ خَرُوفٍ، وتبعه أبو الحسن بن عصفور، وقد ذكر س^(٦) تعليقِ أَنْظَرَ، لكن حمل الناس^(٧) ذلك على النَّظَرَ بمعنى التَّفَكُّرِ، وصرَّح بذلك^(٨) ابنُ عصفور في «شرح الكتاب»، وإنما الذي ذكره النُّحاة من غير أفعالِ القلوبِ «سَلَّ»، و«تَرَى» البَصْرِيَّةُ في قولِ المازني^(٩). وجعل ابنُ خَرُوفٍ من تعليقِ النَّظَرَ البَصْرِيَّ قوله تعالى ﴿أَفَلَا

(١) سورة الأعراف: ١٨٤.

(٢) ك: وهو.

(٣) شرح الجمل ١: ٣٢٠ و٢: ٤٢٥.

(٤) ك، ف، ن: نقل. وألصواب ما أثبت.

(٥) ن: ابن الصائغ.

(٦) الكتاب ١: ٢٣٧.

(٧) أنظر التعليق ١: ١٥٦ حيث ذكر أبو علي أن المراد قال: «لم يُرَدُّ أن يقول: أذهب

فأبصر بعينك، ولكن يريد: أعلم ذاك».

(٨) بذلك: ليس في ن.

(٩) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٢٠.

يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبْلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴿١﴾ من جهة تعدية النظر بإلى . قال : ولا يُعَدَى (بر) إلى (إلا ما كان بمعنى الإبصار .

وقوله وَأَبْصَرَ مثاله ﴿ فَسْتَبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ بِأَيْكُمْ الْفِتُونَ ﴾ (٢) . هكذا مثل المصنف (٣) ، ولا يتعين أن يكون تعليقا لأبصر ؛ إذ يحتمل أن تكون (أيكم) موصولة لا استفهامية ، وتكون مفعولا ، وألباء زائدة ، وصدر أصله محذوف ، التقدير : فسْتَبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ الَّذِي هُوَ الْفِتُونَ مِنْكُمْ .

[٣ : ٢٢/١]

وقد جاء تعليق « تَبْصَرَ » بمعنى : أَنْظُرْ وَتَأْمَلْ ، / قال الشاعر (٤) :

تَبْصَرَ خَلِيلِي ، هل تَرَى مِنْ ظَعَائِنِ سَوَالِكِ نَقْبًا بَيْنَ حَزْمِي شَعْبَعِ
وَالأَظْهَرُ أَنهَا هُنَا مِنَ الْإِبْصَارِ بِالْعَيْنِ .

وقوله وَتَفَكَّرَ مثاله ما أنشد المصنف (٥) :

حُرُقٌ إِذَا مَا الْقَوْمُ أَبَدَوْا فُكَاهَةً تَفَكَّرَ آيَاهُ يَعْنُونَ أَمْ قِرْدًا
وَتَفَكَّرَ هِيَ مِنْ أفعالِ الْقُلُوبِ ، فلا ينبغي أن تُذَكَرَ مع نَظَرَ وَأَبْصَرَ
الْبَصْرِيَّتَيْنِ ؛ لأنها قد أُنْدرجتْ في قوله « وَتَخْتَصُّ أَيْضًا الْقَلْبِيَّةُ الْمُتَصَرِّفَةُ » الأفعال
التي ذَكَرَهَا في هَذَا الْبَابِ الَّذِي هُوَ بَابُ ظَنَّ مِنْ أفعالِ الْقُلُوبِ ، فيمكن أن تكون

(١) سورة الغاشية : ١٧ .

(٢) سورة القلم : ٥ - ٦ .

(٣) شرح التسهيل ٢ : ٨٩ .

(٤) هو امرؤ القيس . ديوانه ص ٤٣ . التَّقَبُّ : الطَّرِيقُ فِي الْجَبَلِ . وَالْحَزْمُ : مَا غَلِظَ مِنَ الْأَرْضِ . وَشَعْبَعٌ : أَسْمُ مَاءٍ . نَقْبًا : لَيْسَ فِي ك .

(٥) نسب البيت في شرح شواهد شرح الألفية ص ٣٤٩ - ٣٥٠ لجامع بن عمرو بن مرخية الكلبي ، ونسب في اللسان (حرق) لرجل من بني كلاب . وذكر ابن جني في سر صناعة الإعراب ص ٧٢٢ أنه قرأه على أبي علي في كتاب أَلْمَزَ لِأَبِي زَيْدٍ . قلت : إنه ليس في مطبوعة كتاب أَلْمَزَ . وهو من غير نسبة في شرح التسهيل ٢ : ٨٩ . الْحُرُقُ : أَلْسِيءُ الْخَلْقِ الْبَحِيلِ ، وَقِيلَ : الْقَصِيرِ .

«تَفَكَّرَ» مِنَ الْمَشَارِكِ لَهَا فِيمَا ذَكَرَ .

وقوله ^(١) «وَسَأَلَ مِثْلَهُ ﴿يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ﴾» ^(٢) .

وقوله وما وافقهنَّ قال في الشرح ^(٣) : «أشرتُ بِ(ما وافقهنَّ) إلى نحو :

أَمَا تَرَى أَيُّ بَرَقٍ هُنَا ؟ بمعنى : أَمَا تُبْصِرُ ، حكاية س ^(٤) » انتهى .

وهذا الذي اختاره من كون تَرَى هُنَا بَصْرِيَّةً هو مذهب للمازني ^(٥) خاصة ،

وأما شَرَّاحُ «الكتاب» فحملوا ما حكاه س على أن تَرَى فِيهِ بمعنى : تَعَلَّمَ ^(٦) ،

قال ابن عصفور ^(٧) : «ولا يُعَلِّقُ مِنْ غَيْرِ أَفْعَالِ أَلْقَلُوبِ إِلَّا سَلَّ ، نحو : سَلَّ زَيْدًا

أَبُو مَنْ هُوَ ، وذلك أنه سببُ لِفِعْلِ أَلْقَلْبِ ؛ ألا ترى أن أَلْسؤالَ سببٌ مِنْ أسبابِ

الْعِلْمِ ، فَأَجْرِي السَّبَبِ مُجْرَى الْمُسَبَّبِ .

وزعم المازني أنه يجوز أن تُعَلَّقَ رَأَيْتُ بمعنى أَبْصَرْتُ ، وإن لم تكن من أفعالِ

أَلْقَلُوبِ ، فتكون إذ ذاك بمنزلة سَلَّ ؛ لأنها سببٌ مِنْ أسبابِ الْعِلْمِ . وأستدلُّ على

ذلك بقول العرب : أَمَا تَرَى أَيُّ بَرَقٍ هُنَا . ولا حُجَّةٌ فِيهِ لِأَحْتِمَالِ أن تكون تَرَى

بمعنى تَعَلَّمَ ، كأنه قال : أَمَا تَعَلَّمَ أَيُّ بَرَقٍ هُنَا ، فإذا أمكن حَمْلُهُ على الْعِلْمِيَّةِ كان

أَوْلَى ؛ لِأَنَّ التَّعْلِيْقَ بِأَبِهِ أن يكون في أفعالِ أَلْقَلُوبِ » انتهى كلام ابن عصفور .

(١) وقوله : ليس في ك .

(٢) سورة الذاريات : ١٢ .

(٣) شرح التسهيل ٢ : ٨٩ - ٩٠ .

(٤) الكتاب ١ : ٢٣٦ .

(٥) شرح الكتاب للسيراfi ٤ : ٢٢٧ . وقد وافقه ألفارسي ، وقال : « وإنما جاز هذا لأنَّ

الرؤية التي هي فعل الخاسة ترجع في المعنى إلى الرؤية التي هي علم ؛ لأن كل محسوس

معلوم ، فرؤية الخاسة تقع تحته » التعليقة ١ : ١٥١ - ١٥٢ . وأنظر البغداديات ص

٣٧٤ - ٣٧٥ .

(٦) شرح الكتاب للسيراfi ٤ : ٢٢٨ وشرح عيون كتاب سيبويه ص ١٠٦ .

(٧) شرح الجمل ١ : ٣٢٠ .

وقول المصنف «. بمعنى أما تُبَصِّرُ » من تمثيله لا من تمثيل س ، وظاهر كلامه يُشعرُ أنه من تمثيل س . وقال المصنف في الشرح ^(١) : « وإلى نحو ﴿ وَيَسْتَبِشُّونَكَ أَحَقُّ هُوَ ﴾ ^(٢) » يعني أن استنبأ معناها استعلم ، فهي طلب للعلم .

وقوله أو قاربهن قال المصنف ^(٣) : « أَشَرْتُ إِلَى قَوْلِهِ ﴿ لِيَلْبُوكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ﴾ ^(٤) » . ولا يتعين أن يكون لهذا تعليقا ، بل يجوز أن تكون (أَيُّكُمْ) موصولة ، حذف صدر صلتها ، فُبَيِّنَتْ ، وهي بَدَلٌ مِنْ ضَمِيرِ الْخِطَابِ بَدَلُ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ ، والعائدُ محذوفٌ ، والتقدير: لِيَلْبُوكُمُ الَّذِي هُوَ أَحْسَنُ عَمَلًا مِنْكُمْ .

وقوله لا ما لم يُقَارِبَهُنَّ ، خلافاً ليونس قال في الشرح ^(٥) : « أجازَ يُؤُسُّ تعليقَ ما لم يُوافِقَهُنَّ ولم يُقَارِبَهُنَّ ، وجعل من ذلك قوله تعالى ﴿ ثُمَّ لَنْتَرَعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾ ^(٦) ، فضمة (أشدُّ) ^(٧) عنده ضمة إعراب ، وعند س ضمة بناء ، و(أي) موصولة ، وقد مضى ذلك » انتهى . / ويعني أنه مضى في « باب الموصولات » ^(٨) وخلاف الناس في تخريج قوله ﴿ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾ .

وقوله وقد تُعَلِّقُ نَسِيَّ حَمَلًا عَلَى ضِدِّهَا ، وهو الذُّكْرُ بِالْقَلْبِ ^(٩) . وقال المصنف في الشرح ^(١٠) : « وَعُلِّقَ نَسِيَّ لِأَنَّهُ ضِدُّ عِلْمٍ ، وَالضُّدُّ قَدْ يُحْمَلُ عَلَى

(١) شرح التسهيل ٢ : ٩٠ .

(٢) سورة يونس : ٥٣ .

(٣) شرح التسهيل ٢ : ٩٠ ، والشاهد الذي فيه من الآية السابعة من سورة الكهف ، وهو ﴿ لِيَلْبُوكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ﴾ .

(٤) سورة هود : ٧ ، وسورة الملك : ٢ .

(٥) شرح التسهيل ٢ : ٩٠ .

(٦) سورة مريم : ٦٩ .

(٧) ك : فضمة البناء .

(٨) شرح المصنف ١ : ٢٠٨ والتذييل والتكميل ٣ : ٨٨ - ٩٣ ، وفيه خلاف الناس .

(٩) بالقلب : ليس في ك .

(١٠) شرح التسهيل ٢ : ٩٠ .

الضدَّ « انتهى . وليس ضدَّ العِلْمِ النَّسيانَ ، ولكنَّ ضِدَّهُ الجَهْلُ ، وضِدُّ النَّسيانِ
الذِّكْرُ بالقلب كما قلنا . وأنشد المصنف على تعليق نسي (١) قول الشاعر (٢) :

وَمَنْ أَنْتُمْ ؟ إنا نَسِينَا مَنْ أَنْتُمْ وَرِيحُكُمْ مِنْ أَيِّ رِيحِ الْأَعاصِرِ !؟
قال (٣) : « ومثله على أحد الوجهين قول الآخر (٤) :

لَمْ أَرْ مِثْلَ الْفَتِيانِ فِي غَبَنِ الْآيِ - مام ، يَنْسُونَ ما عَوَاقِبُها «
ويعني بأحد الوجهين أن تكون (ما) في موضع رفع استفهاماً ، وعلَّقَ
يَنْسُونَ ، وأجمله في موضع مفعول لِيَنْسُونَ .

والوجه الآخر : أن تكون (ما) موصولة مفعولة يَنْسُونَ (٥) ، وأرتفع
(عَوَاقِبُها) على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي : هو عَوَاقِبُها، وهذه الجملة صلة (ما) .
وهذا الذي جَوَّزه في هذا البيت يجوز في البيت الذي قبله ، إذ يجوز أن
يكون التقدير : إنا نَسِينَا مَنْ هُمْ أَنْتُمْ ، ولا تخصيص لذلك بالبيت الثاني . وإذا
أحتمل البيتان هذا التأويل لم يكن في ذلك حُجَّةٌ على تعليق نسي ، ولذلك - والله
أعلم - لم يذكر أصحابنا تعليق نسي .

ص : ونَصَبُ مَفْعُولِ نَحْوِ « عَلِمْتُ زَيْدًا أَبُو مَنْ هُوَ » أَوْلَى مِنْ رَفْعِهِ ،
ورَفْعُهُ مُمْتَنِعٌ بَعْدَ « أَرَأَيْتَ » بِمَعْنَى أَخْبِرْنِي . وَلِلْأَسْمِ الْأَسْتَفْهَمِ بِهِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ
مَا بَعْدَهُمَا مَا لهما دُونَ الْأَفْعَالِ الْمَذْكُورَةِ .

(١) على تعليق نسي : ليس في ن .

(٢) شرح التسهيل ٢ : ٩٠ . وألبت لزياد الأعجم في العمدة ص ٨٧٢ وتذكرة النحاة ص
٦٢٠ .

(٣) شرح التسهيل ٢ : ٩٠ .

(٤) تقدم في ٣ : ٨٦ . الغين : الخداع . ك ، ف ، حاشية ن : في غبن الأبير .

(٥) يَنْسُونَ : ليس في ك .

ش : إذا تقدّم على الاستفهام أحدُ المفعولين نحو ما مثله المصنف جاز أن يُنصبَ بالتّفاق ؛ لأنّ العاملَ مُسلّطٌ عليه ، ولا مانعَ يمنعه من العمل . وَاختلفوا في رفعه : فأجاز ذلك س^(١) ، وإن كان المختار عنده النصب ؛ وذلك لأنه من حيث المعنى مُستفهمٌ عنه ، إذ المعنى : قد علّمتُ أبو من زيدٌ ، وهو نظير قولك : إنَّ أحدًا لا يقول ذلك^(٢) ؛ ألا ترى أنّ أحدًا إنما يقع بعد نفي ، لكنه لما كان ضميره قد نُفي عنه الفعل - وهو وضميره واحد - صار كأنّ النفي دخل عليه .

وذهب ابنُ كيسان إلى أنه لا يجوز الرفع ، قال : لأنك لا تقول^(٣) : قد علّمتُ زيدًا قائمٌ ، ولا بُدَّ من عملٍ علّمتُ فيه . قال : ولو جاز هذا فيما خبره استفهامٌ لجاز فيما خبره غيرُ استفهام .

والصحيح ما ذهب إليه س للقياس والسماع ، أمّا القياسُ فهو ما ذكرناه من أنّ الشياءَ تجري عليه أحكامُ الشياءِ إذا كان إياها من حيثُ المعنى ، كما ذكرنا في : إنَّ أحدًا لا يقول ذلك . وأمّا السماعُ فقولُ الشاعر^(٤) :

فَوَاللّهِ مَا أُدْرِي غَرِيمٌ لَوَيْتِهِ أَيْشْتَدُّ إِنْ قَاضَاكَ أَمْ يَنْضَرُّعُ

[٣ : ٢٣/١]

/ هكذا روي برفع غريم وإن كان نصبه أجود ، وليس كونه مُستفهمًا عنه في المعنى علةٌ موجبةٌ للتعليل ، إذ لو كانت موجبةً لما كان المختارُ النصبُ فيه - وقد نصَّ السّيرافي^(٥) على أنّ التعليلَ في هذا أضعفُ الوجهين - وبه بدأ س ، وقوّاه^(٦) ، وهو آجائزُ بالتّفاق ، والرفعُ باختلاف .

(١) الكتاب ١ : ٢٣٧ .

(٢) الكتاب ٢ : ٣١٨ .

(٣) ن : لأنك تقول .

(٤) هو كثير عزة . ديوانه ص ١٧٥ [تحقيق قدرى مايو] . وألبت من غير نسبة في شرح التسهيل ٢ : ٩١ . الأطل : التسويف والمدافعة بالعدة والدين وليّانه .

(٥) شرح الكتاب ٢ : ٤٩ / أ .

(٦) الكتاب ١ : ٢٣٧ .

وزعم الأستاذ أبو الحسن بن عصفور أن الأولى التعليل ، قال : لأنَّ الاعتناء بالمعاني أولى وأكَّد عندهم .

وهذا التعليل الذي ذكره غيرُ مُحصَّل أن الأولى التعليل ؛ لأنَّ معنى قولهم إنَّ الاعتناء بجهة المعنى أكَّد أنه إذا كانت رعاية اللفظ تُحلُّ بالمعنى ، وكانت رعاية المعنى تُحلُّ بجهة اللفظ - غلبَ رَعْيُ المعنى ، أمَّا إذا كان رَعْيُ اللفظ لا يُحلُّ بشيءٍ من جهة المعنى أصلاً كمسألتنا ، وكان رَعْيُ المعنى يُحلُّ بجهة اللفظ - فلا ينبغي أن يُراعَى المعنى أصلاً ويترك اللفظ ، بل في مسألتنا رعاية اللفظ والمعنى ، فلاي شيء يُترك اللفظ ، وليس في رَعْيِهِ إخلالٌ بجهة المعنى بوجه ؟

وقوله ورفعه مُمتنعٌ بعدَ أَرَأَيْتَ بِمَعْنَى أَخْبِرْنِي قال س^(١) : « وتقول : أَرَأَيْتَكَ زَيْدًا أَبُو مَنْ هُوَ ، وَأَرَأَيْتَكَ عَمْرًا أَعِنْدَكَ هُوَ أَمَّ عِنْدَ فُلَانٍ ، لَا يَحْسُنُ فِيهِ إِلَّا النَّصَبُ فِي زَيْدٍ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : أَرَأَيْتَ أَبُو مَنْ أَنْتَ ، أَوْ أَرَأَيْتَ أَزِيدُ ثُمَّ أَمَّ فُلَانٌ - لَمْ يَحْسُنْ لِأَنَّ فِيهِ مَعْنَى : أَخْبِرْنِي عَنْ زَيْدٍ ، وَهُوَ الْفَعْلُ الَّذِي لَا يَسْتَعْنِي السُّكُوتُ عَلَى مَفْعُولِهِ الْأَوَّلِ ، فَدَخُولُ هَذَا الْمَعْنَى فِيهِ لَمْ يَجْعَلْهُ مَبْنُوزَةً أَخْبِرْنِي فِي الْأَسْتِغْنَاءِ ، فَعَلِيَ هَذَا أَجْرِي ، وَصَارَ الْأَسْتِغْنَاءُ فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي « انتهى كلام س ، ومحصوله أنَّ أَرَأَيْتَكَ دَخَلَهَا مَعْنَى أَخْبِرْنِي ، وَلَا يَجُوزُ فِي الْأَسْمِ بَعْدَهَا إِلَّا النَّصَبُ ، وَلَا يَجُوزُ التَّعْلِيلُ فِيهِ فَيُرْفَعُ ، كَمَا جَازَ فِي : عَلِمْتُ زَيْدٌ أَبُو مَنْ هُوَ ؛ لِأَنَّهَا فِي مَعْنَى أَخْبِرْنِي ، وَأَخْبِرْنِي^(٢) لَا تُعَلَّقُ . قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ : « وَلَا يَجُوزُ الِرْفَعُ لِأَنَّ مَعْنَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ : أَخْبِرْنِي عَنْ زَيْدٍ ، ففِيهِ مَعْنَى الْحَرْفِ ، فَلِذَلِكَ لَمْ يَحْزُ إِلَّا النَّصَبُ » انتهى .

وَأَلْجَمْلَةُ الْأَسْتِغْنَاءِ بَعْدَ الْأَسْمِ الْمَنْصُوبِ فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي ، وَلَيْسَ

(١) الكتاب ١ : ٢٣٩ - ٢٤٠ .

(٢) وأخبرني : سقط من ن .

أَرَأَيْتَكَ مُعَلِّقًا عَنْهَا ، إِذْ لَوْ كَانَ مُعَلِّقًا عَنْهَا لَجَازَ أَنْ يُعَلِّقَ ^(١) عَنِ الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ
 كَمَا جَازَ فِي عِلْمَتُ ، بَلْ هِيَ كَأَجْمَلَةٍ الَّتِي لَيْسَتْ أَسْتَفْهَامِيَّةً فِي نَحْوِ : ظَنَنْتُ زَيْدًا
 أَبُوهُ قَائِمٌ . وَأَسْتَدِلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَعْلِيْقُهَا بِأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ أَرَأَيْتَ أَبُو مَنْ أَنْتَ لَمْ
 يَحْسُنْ ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يُجْزَوْهَا مُجْزَى عِلْمَتُ فِي جَوَازِ التَّعْلِيْقِ وَبِحِجْيِ أَجْمَلَةٍ
 الْأَسْتَفْهَامِيَّةِ سَادَّةً مَسَدًّا الْمَفْعُولِينَ ، وَلَوْ حِظَّ فِيهِ أَصْلُهُ مِنْ تَعْدِيهِ إِلَى آتَيْنِ ، فَلَمْ
 يُفْتَضَّرْ فِيهِ عَلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ ، وَلَمْ يَسْتَعْنِ بِهِ - وَإِنْ دَخَلَ مَعْنَى أَخْبِرْنِي - كَمَا
 يَسْتَعْنِي فِي أَخْبِرْنِي .

[٣: ٢٣/ب]

وقال: / أبو علي الفارسي في كتابه (التذكرة): «أَبَيًّا وَتَبَّأً ضُمْنَا مَعْنَى أَعْلَمَ،
 فَيُؤَافِقَانِهِ ، وَلَا يَمْتَنِعُ مَعَ التَّضْمِينِ تَعْدِيَّتُهُمَا بِحَرْفِ الْجَزْرِ عَلَى الْأَصْلِ ، كَمَا لَا يَمْتَنِعُ
 الْحِكَايَةَ بِمَعْنَى ^(٢) تَقُولُ ، وَكَمَا لَمْ يُمْتَنَعْ ^(٣) أَرَأَيْتَ بِمَعْنَى أَخْبِرْنِي عَنِ نَصْبِ مَفْعُولِينَ
 ، لَكِنْ مُنَعَ مِنَ التَّعْلِيْقِ ، لَا تَقُولُ : أَرَأَيْتَ زَيْدٌ أَبُو مَنْ هُوَ ؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى أَخْبِرْنِي ،
 فَحِظَّ لَهُ مِنَ الْحُكْمَيْنِ أَقْوَاهُمَا ، وَهُوَ الْإِعْمَالُ » أَنْتَهَى كَلَامَ أَبِي عَلِي ^(٤) .

وقد انتقد كثير من النحاة على س ، وأعترضوا عليه ، وقالوا : كثيراً ما
 تُعَلِّقُ أَرَأَيْتَ ، وَالِدَلِيلُ عَلَى ذَلِكَ السَّمَاعُ ، قَالَ تَعَالَى ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَنَا كُنتُمْ
 عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَنتُمْ السَّاعَةُ أَعْبَرِ اللَّهُ تَدْعُونَ ﴾ ^(٥) ، ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ
 سَمْعَكُمْ وَأَبْصَارَكُمْ وَخَتَمَ عَلَى قُلُوبِكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِ اللَّهِ ﴾ ^(٦) ، ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ
 أَنَا كُنتُمْ عَذَابُ اللَّهِ بَعْتُهُ أَوْ جَهَنَّمَ هَلْ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ الظَّالِمُونَ ﴾ ^(٧) ، ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ

(١) ك ، ن : أن يتعلق . وما أثبتته في ف .

(٢) ك ، ف : بمعنى .

(٣) ف : وكما أنه يمتنع .

(٤) النص عن التذكرة في شرح المصنف ٢ : ٩١ .

(٥) سورة الأنعام : ٤٠ .

(٦) سورة الأنعام : ٤٦ .

(٧) سورة الأنعام : ٤٧ .

إِنَّ آتَاكُمْ عَذَابَهُ بَيِّنَاتًا أَوْ نَهَارًا مَاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ الْمُجْرِمُونَ ﴿١﴾ ، ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ
 جَعَلَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ اللَّيْلَ سَرْمَدًا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِضِيَاءٍ أَوْ لَيْلٍ
 تَسْمَعُونَ . قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ جَعَلَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ النَّهَارَ سَرْمَدًا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ
 اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِاللَّيْلِ تَسْكُنُونَ فِيهِ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ (٢) ، ﴿أَفَرَأَيْتَ إِنْ مَتَّعْنَاهُمْ سِنِينَ . ثُمَّ
 جَاءَهُمْ مَا كَانُوا يُوعَدُونَ . مَا أَغْنَى عَنْهُمْ مَا كَانُوا يُمْتَعُونَ﴾ (٣) ، ﴿أَرَأَيْتَ إِنْ
 كَذَّبَ وَتَوَلَّى . أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى﴾ (٤) ، فهذه مواضع (٥) من القرآن تدل
 على تعليق آرائكم ، وهو خلاف قول س : « أَرَأَيْتَ أَبُو مَنْ أَنْتَ ، وَأَرَأَيْتَ أَزِيدُ
 ثُمَّ أُمٌّ عِنْدَ فُلَانٍ ، لَمْ يَحْسُنْ » ، ولا يجوز أن تكون هذه الجملُ الَّاستفهامية جوابًا
 للشرط ؛ لأنه كان يلزم دخولُ فاءِ الجوابِ على تلك الجملِ إلا ما كان منها بهمزة
 الَّاستفهام ، فلا يجوز دخولُ ألفاءِ عليها (٦) ، ولا يجيءُ ألفاءُ بعدها ، ولا وقوعها
 جوابًا للشرط ، بل جوابُ الشرطِ محذوف ، ولذلك لم يأت فعلُ الشرطِ في هذه
 الآياتِ إلا ماضيَ اللفظ ، ولم يجيءِ مضارعًا في موضعٍ من المواضع .

وقد انفصل أبو الحسن بن عصفور وغيره عما اعترض به على س من هذه
 الآياتِ بأن جعلَ المفعولَ الأولَ قد حُذِفَ اختصارًا (٧) ؛ كما يُحذفُ في
 علمتُ حذَفَ اختصارًا كما تقدم - وقد يُحذفانِ اختصارًا - وتقديره : قلْ أَرَأَيْتُمْ
 عذابكم إن آتاكم، أي : أخبروني عنه كيف يكون ، لو دريتموه ما جرؤتم (٨) هذه

(١) سورة يونس : ٥٠ .

(٢) سورة القصص : ٧١ - ٧٢ . والآية الأولى ليست في ك ، ف .

(٣) سورة الشعراء : ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ .

(٤) سورة العلق : ١٣ - ١٤ .

(٥) ك : المواضع .

(٦) ك ، ف : عليهما .

(٧) ن : قد حذف اختصارًا .

(٨) ف : ما جرؤتموه .

الجرأة . قال : « ولا يمنع من هذا النوع من الحذف ، وإلا فما يفعل في قوله تعالى ﴿أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ لَئِنِ أَخَّرْتَنِي إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ ^(١) ؛ ألا ترى أن المفعول الثاني محذوف ، والمعنى : أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ مَا الَّذِي أَوْجِبَ له ذلك ، فكما يُحذف الخبر - وهو المفعول الثاني - كذلك يُحذف المبتدأ ، وهو المفعول الأول » انتهى كلامه .

ولا يلزم في قوله ﴿أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ﴾ أن يكون المفعول الثاني محذوفاً ، بل الظاهر في الآية أنه مذكور ، / وهو قوله ﴿لَئِنِ أَخَّرْتَنِي﴾ ؛ لأن الألام مؤذنة بجملة قسم محذوف ، فهذه الجملة القسمية مع متعلقها هي في موضع المفعول الثاني ؛ ألا ترى انعقاد ما بعد أَرَأَيْتَكَ مبتدأ وخبراً ، أي : هذا الذي كَرَّمْتَ عَلَيَّ أَنفُسُ لَئِنِ أَخَّرْتَنِي إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لِأَحْتَنِكَنَّ .

والذي عندي في هذه الآيات أنها تتخرج على الأعمال ، وذلك أن فعل الشرط تنازع الأسم بعده ، و« أَرَأَيْتَ » تنازعته ، فأعمل فعل الشرط إذ هو الثاني ، وأضمر في الأول منصوباً ، وحذف لأن الألفصح حذفه لا التصريح به مضمراً ، والتقدير في الآية الأولى : قل أَرَأَيْتَ كَمَوْه - أي : العذاب - أغير الله تدعون لكشفه . وفي الثانية : مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَرُدُّهُمَا عَلَيْكُمْ . وفي الثالثة : هل يُهْلِكُ به ^(٢) إلا القوم الظالمون . وفي الرابعة : الرباط ^(٣) مُصْرَحٌ به . وفي الخامسة : مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِضِيَاءٍ بَدَلَهُ . وفي السادسة كذلك . وفي السابعة والثامنة الرباط مُصْرَحٌ به ، ويضمر في أَرَأَيْتَ معمول فعل الشرط الذي يمكن تَسْلُطُ أَرَأَيْتَ عليه . وهذا الذي تأولناه تأويل سهل ، يُقَرَّرُ ما ذهب إليه س ، وتقدم من قول س ^(٤) إنَّ الجملة الاستفهامية بعد أَرَأَيْتَكَ زيداً في موضع المفعول الثاني لـ ﴿أَرَأَيْتَكَ زَيْدًا﴾ .

(١) سورة الإسراء : ٦٢ .

(٢) به : ليس في ن .

(٣) الرباط : ليس في ن .

(٤) وتقدم من قول س : ليس في ن . وقد تقدم قول سيبويه في ص ٩٤ .

وقال ابن كيسان : « الذي أذهب إليه أنا أن « ما صنَع » بدل من أرأيتَ زيدًا ، فتفهمها ؛ فإنَّ فيها غموضًا ، وذلك أنك لو قلت أرأيتَ زيدًا لم يكن كلامًا إلا أن تريد رؤية العين ، ولكنه قال أرأيتَ زيدًا وهو يريد أن يقول : ما صنَع زيد فيما ترى ، فابتدأ أولاً بـ (أرأيتَ) ^(١) لِيُعْلِمَهُ أنَّ سؤاله عن رأيه رأيٌّ له ، كذا ^(٢) عملها في زيد ؛ لأنه أراد : خبّرني عن زيد ، ثم ترك هذا ، وأعتمد على ما قصد له من صنعه ^(٣) . ومثله ^(٤) :

..... وحنت ، وما حسبتك أن تحينا

فـ « أن » مبدلة من الكاف ، ولو اقتصر على الكاف لم يكن كلامًا ، ولو قلت أرأيتَ ما صنَع زيدٌ ، و (ما) استفهام ، لم يكن كلامًا ؛ لأنك أوقعت أرأيتَ على الاستفهام » انتهى كلامه . وتقدم الكلام في كاف أرأيتك هل لها محل من الإعراب أم لا ومذاهب الناس فيها في باب أسم الإشارة ^(٥) .

وأرأيتَ هذه التي بمعنى أخبرني كثيرة الدور في القرآن ، ولها أحكام شاذة ، ونحن نذكر منها ما تيسر لنا ، فنقول :

من أحكامها أنها يجوز حذف الهمزة منها ، فتقول : أرأيتَ ، وقد قرأ بذلك الكسائي ^(٦) ، وقال الشاعر ^(٧) :

- (١) ك ، ف : بأرأيته .
(٢) له كذا : ليس في ك ، ف .
(٣) ن : من صنعه . ف : من صيغة .
(٤) تقدم في ٣ : ٢٠٦ و ٤ : ٣٤٩ .
(٥) أنظر الجزء الثالث ص ٢٠٢ - ٢٠٥ .
(٦) السبعة ص ٢٥٧ .

(٧) هو رجل من هذيل أو رؤبة . شرح أشعار الهذليين ص ٦٥١ وملحقات ديوان رؤبة ص ١٧٣ والخزانة ١١ : ٤٢٠ - ٤٢٧ . وألعيبي ١ : ١١٨ و ٣ : ٦٤٨ و ٤ : ٣٣٤ . وأنظر تحريجه في سر الصناعة ص ٤٤٧ . أملود : ناعم .

أَرَيْتَ إِنْ جَاءَتْ بِهِ أُمَّلُودًا

وإذا كانت بمعنى أَبْصَرْتَ لم تُحذف همزها ، لهذا نص^(١) عليه أَلْأَخْفَشُ^(٢) عن العرب ، وكذلك قال ألفراء^(٣) : أَرَيْتَ زَيْدًا مَا صَنَعَ ، بترك همزها من رؤية القلب ، وما كان من رؤية أَلْعَيْنِ أَبْقَوْا فِيهَا أَهْمَزَةً ؛ لأن رأيت القلب مستعملة في الكلام . وقال أَلْنَحَاسُ : « هما عند البصريين واحد ، فإن قلت أَرَيْتَ زَيْدًا مَا صَنَعَ فَهُوَ أَحْوَدُ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ » يعني بِالْهَمْزِ .

ومنها أنها تلزم الخطاب ، فلا يقال : أَرَأَى زَيْدٌ عَمْرًا مَا صَنَعَ ، ويجوز ذلك على معنى : أَعْلَمَ . وقد جاءت أَرَيْتَ ليس بعدها منصوب ولا أستفهام بل جملة مُصَدَّرَةٌ بِإِذٍ^(٤) ، نحو قوله تعالى ﴿أَرَأَيْتَ إِذْ أَوْيْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ / فَإِنِّي نَسِيتُ الْحَوْتَ﴾^(٥) ، فزعم أبو الحسن أن (أَرَأَيْتَ) أُخْرِجَتْ عَنْ بَاهَا بِالْكَلْبِيَّةِ ، وَضُمَّتْ معنى أَمَّا أَوْ تَنَبَّهَ ، فَالْتَأْوِيلُ : أَمَّا إِذْ أَوْيْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ فَإِنِّي نَسِيتُ الْحَوْتَ^(٦) ، أَوْ : تَنَبَّهَ إِذْ أَوْيْنَا ، وَالْفَاءُ فِي (فَإِنِّي) جَوَابُ (أَرَأَيْتَ) عَلَى تَضْمِينِ مَا ذَكَرْنَاهُ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ جَوَابًا لِر (إِذْ) ؛ لِأَنَّ^(٧) إِذْ لَا يَصِحُّ أَنْ يُجَازَى بِهَا إِلَّا مَقْرُونَةٌ بِ(مَا) بِلَا خِلَافٍ . وَعَلَى هَذَا خَرَجَ أَبُو الْحَسَنِ قَوْلَهُ تَعَالَى ﴿أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُهُ﴾ ، قَالَ : وَقَدْ يَخْرُجُ لِمَعْنَى أَمَّا ، وَيَكُونُ أَبَدًا^(٨) بَعْدَهَا الْشَّرْطُ وَظُرُوفُ الزَّمَانِ ، وَالْتَقْدِيرُ : أَمَّا إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُهُ ، وَالْأَسْتِفْهَامُ جَوَابُ أَرَأَيْتَ لَا جَوَابَ الْشَّرْطِ ؛ إِذْ

(١) هذا نص ... فهو أجود لأنه الأصل يعني بالهمز : انفردت به ن .

(٢) معاني القرآن ص ١٠٠ .

(٣) معاني القرآن ١ : ٣٣٣ .

(٤) ك ، ف : بالفاء .

(٥) سورة الكهف : ٦٣ .

(٦) زيد هنا في ك : إذ .

(٧) لأن : سقط من ن .

(٨) ن : إما .

لو كان جوابَ الشرطِ لَمَّا جاز دخولُ أَلهمزةِ على الفاءِ ؛ ألا ترى أنَّ العَرَبَ لا تقولُ : إنَّ قامَ زيدٌ أَفْتَكِرُمُه ، بل إذا جاءَ الأستفهامُ جوابًا للشرطِ لم تأتِ إلا بما يصحُّ وقوعه بعدَ ألفاءِ لا قبلها ، نحو : إنَّ قامَ زيدٌ فهل تُكْرِمُه ، فقولهم : أَرَأَيْتَ إنَّ جاءَ زيدٌ أَفْتَكِرُمُه ، فيدخلون ألفاءَ على أَلهمزة - دل^(١) على أنَّ الجوابَ لِ (أَرَأَيْتَ) لا للشرطِ .

وهذا الَّذي ذهبَ إليه أبو الحسنِ إخراجُ لِ (أَرَأَيْتَ) عن بابها بالكلية ، ويمكنُ إقرارها على معنى أَخْبِرْنِي فيما^(٢) ذكر . أمَّا قوله تعالى ﴿أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَنَا كُمْ عَذَابُهُ﴾ فقد تقدمَ تخريجُه . وأمَّا ﴿أَرَأَيْتَ إِذْ أَوْثِنَا إِلَى الصَّخْرَةِ﴾ فيمكنُ أن يكونَ مما حُذِفَ منه المفعولانِ لدلالةِ أَلمعنىِ اختصارًا وإيجازًا ، والتقديرُ : أَرَأَيْتَ أَمْرَنَا إِذْ أَوْثِنَا إِلَى الصَّخْرَةِ مَا عَاقَبْتَهُ ، فَإِنِّي نَسِيتُ الْحَوْتَ ، وكانَ يُوشِعُ أَسْتَخِيرَ مُوسَى عَنْ أَمْرِهِمَا وَمَا عَاقَبْتَهُ ؛ إِذْ كَانَ قَدْ جَعَلَ فَقْدَانَ الْحَوْتَ عِلْمَةً لِلْقِيِّ^(٣) مُوسَى الْخَضِرَ ، عَلَيْهِمَا السَّلَامُ^(٤) ، وَحَذَفُ مَفْعُولِي ظَنَنْتُ وَأَخْوَاتِهَا اختصارًا جائزٌ ، وهو في أَرَأَيْتُ أَجْوَزُ إِذْ قَدْ أَخْرَجْتَهُ عَنْ مَدْلُولِهَا إِلَى مَدْلُولِ أَخْبِرْنِي .

وزعم أبو الحسنِ أنَّ العَرَبَ لا تُحذفُ معمولَ أَرَأَيْتَكَ الَّذِي بمعنى أَخْبِرْنِي حَتَّى تُؤَكِّدَ أَلتاءَ^(٥) فِي أَرَأَيْتَكَ ، فتقولُ^(٦) : أَرَأَيْتَكَ أَنْتَ مَا صَنَعْتَ ، وَأَرَأَيْتَكَ أَنْتَ وَزَيْدًا مَا صَنَعْتُمَا . وزعمُ أنَّ هذا أَلتأكيدُ يَقومُ مَقَامَ المفعولِ بِدليلِ أَهمَّ يَعطِفونَ عليه المَنصوبَ ، وزعمُ أَهمَّ لا يقولونَ : أَرَأَيْتَكَ أَنْتَ وَزَيْدًا^(٧) ، قال : «لأنَّ

(١) ك ، ف : دليل .

(٢) ك ، ف : على ما .

(٣) ن : للقاء .

(٤) عليهما السَّلام : انفردت به ن .

(٥) ن : أَلثاني .

(٦) أَرَأَيْتَكَ فتقول : انفردت به ن .

(٧) ك ، ف : وزيدًا .

المعطوف على أفعال فاعلٌ ، ولا تقول : أرأى زيدٌ ؛ لأن فاعلها لا يكون إلا مخاطباً،^(١) وهذا كله سماع من العرب» . وما ذهب إليه خارج جداً عن القواعد .

والأسهل في تخريج هذا أن أنتَ في قولك « أرأيتك أنتَ ما صنعتَ » هو المفعول الأول ، وأستعير ضمير الرفع لضمير النصب ؛ إذ كان القياس أن تكون الضمائر كلها بصيغة واحدة ، ولو أتيت بضمير النصب فيما أن تأتي به متصلاً أو منفصلاً : فإن أتيت به متصلاً قلت أرأيتك^(٢) ، ولا يخفى ما في هذا من

[٣ : ٢٥٠/١]

اجتماع كلمتي خطابٍ / بصورة واحدة . وإن أتيت به منفصلاً قلت : أرأيتك إياك ما صنعتَ ، فيلزم من ذلك مجيء الضمير منفصلاً بعد الفعل ، وهو لا يجوز ، فلو قلت ضربتُ إياك لم يصح ، فلما كان في مجيئه منصوباً ما ذكرناه عدلوا إلى وقوع ضمير الرفع موقَّع ضمير النصب ؛ إذ كانوا يؤكدون به المضمرة المنصوب والمجرور ، فيقولون : ضربتُك أنتَ ، ومررتُ بك أنتَ ، كما يؤكدون به المرفوع ، فيقولون : قُمتَ أنتَ ، فلما كان لهم فيه هذا التصرف^(٣) أوقعوه موقَّع المفعول الأول . والذي يدلُّ على ذلك عطفُ المنصوب عليه في قولهم : أرأيتك أنتَ وزيداً ما صنعتُما ، فلو كان توكيداً للثناء^(٤) لكان ضرورة في موضع رفع لا في موضع نصب ، وجعله كذلك لا يمكن أن يُعطف عليه منصوب آلتة ؛ لأن المنصوب لا يُعطف على المرفوع ، ولأنه على ما زعم أبو الحسن تأكيد^(٥) للثناء ، فيصير العطف في الحقيقة على الثناء لأن^(٦) التأكيد إنما جيء به تابعاً للأول . وأما في تأويلنا فهو - وإن كان بصيغة المرفوع - في موضع نصب على أنه المفعول الأول ، فيصحُّ العطف

(١) زيد هنا في ن : قال .

(٢) ن : أرأيتك .

(٣) ن : هذه التصرفات .

(٤) ن : للثاني . وفي هامشها أنه في نسخة : للثناء .

(٥) في النسخ كلها : تأكيداً .

(٦) آلتاء لأن : انفردت به ن .

عليه ، ولهذا العلة أمتنع أن تعطف عليه بالرفع ، فتقول : أَرَأَيْتَكَ أَنْتَ وَزَيْدٌ مَا صَنَعْتُمَا ؛ لأنه في موضع نصب ، فلا يُعْطَفُ عليه مرفوع ، لا لِمَا ذَكَرَ أَبُو الْحَسَنِ مِنْ أَنَّهُ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعٌ^(١) أَرَأَيْتَكَ أَسْمًا ظَاهِرًا ، وَهُوَ لَا يَكُونُ إِلَّا مَخَاطَبًا . وَأَيْضًا تَأْوِيلُ أَبِي الْحَسَنِ يُؤَدِّي إِلَى مَا ذَكَرْنَاهُ^(٢) مِنْ مَخَالَفَةِ الْقَوَاعِدِ ، وَإِلَى حَذْفِ الْمَفْعُولِ ، وَتَأْوِيلُنَا لَا يُؤَدِّي إِلَى حَذْفِ الْمَفْعُولِ ، مَعَ الْجُرْيَانِ عَلَى أَكْثَرِ الْقَوَاعِدِ .

وَزَعِمَ أَبُو الْحَسَنِ أَنَّ أَرَأَيْتَكَ إِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى أَخْبِرْنِي فَلَا بُدَّ بَعْدَهَا مِنَ الْأَسْمِ الْمُسْتَخْبِرِ عَنْهُ ، وَيَلْزَمُ الْجُمْلَةَ الَّتِي بَعْدَهُ الْأَسْتِفْهَامُ ؛ لِأَنَّ أَخْبِرْنِي مُوَافِقٌ لِمَعْنَى الْأَسْتِفْهَامِ .

وَلَا يَلْزَمُ مَا قَالَهُ أَبُو الْحَسَنِ ، بَلْ يَجُوزُ حَذْفُ الْمَفْعُولِينَ مَعًا وَحَذْفُ أَحَدِهِمَا اِخْتِصَارًا ، كَمَا ذَكَرْنَاهُ فِي الْآيَاتِ السَّابِقَةِ ، وَهُوَ أَسْهَلُ مِنْ ادِّعَائِهِ إِخْرَاجَهَا بِالْكَلِيَّةِ إِلَى مَعْنَى أَمَّا أَوْ تَنَبُّهُ . وَلَا يَلْزَمُ مَا ذَكَرَ مِنْ بَجَاءِ الْجُمْلَةِ الْأَسْتِفْهَامِيَّةِ بَعْدَ الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ ، بَلْ يَجُوزُ مِثْلُ قَوْلِكَ : أَرَأَيْتَ زَيْدًا لَكِنْ جَاءَنِي لِأَكْرِمْتَهُ ؛ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ ﴿أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ لَكِنْ أَخَّرْتَنِي إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾^(٣) .

وَقَدْ قَالَ الْأَسْتَاذُ أَبُو عَلِيٍّ : «بِمَكْنِ أَنْ يَكُونَ مُرَادٌ س^(٤) بِقَوْلِهِ (لِأَنَّ فِيهِ مَعْنَى أَخْبِرْنِي) أَمَّا قَدْ دَخَلَهَا هَذَا الْمَعْنَى بِالْأَنْجِرَارِ ، وَلَمْ تَخْرُجْ عَنْ أَصْلِهَا ، لِأَنَّ قَوْلَكَ أَعْلَمْتَ زَيْدًا أَبُو مَنْ^(٥) هُوَ بِمَعْنَى : أَعْلَمْتَنِي وَأَخْبِرْنِي ، لَكِنْ رَاعَتْ الْعَرَبُ هَذَا الْمَقْدَارَ الَّذِي دَخَلَ الْكَلَامَ بِالْأَنْجِرَارِ ، وَلَمْ تُعَلِّقْهُ ، وَتُخْرِجُ الْآيَاتُ كُلَّهَا عَلَى

[٣: ٢٥/ب]

(١) زيد هنا في ف : المحل .

(٢) ك ، ف : إلى ما لا ذكرناه .

(٣) سورة الإسراء : ٦٢ .

(٤) الكتاب ١ : ٢٣٩ .

(٥) ك ، ف : أيومن .

هذا، ولا تخرج أَرَأَيْتَ عن موضوعها^(١) « أنتهى كلام أبي علي ، وهو شاهد لما ذكرناه^(٢) في الآيات ، وما تأولناه في قول العرب : أَرَأَيْتَكَ أَنْتَ وَزَيْدًا مَا صَنَعْتُمَا ، وَأَرَأَيْتَكَ أَنْتَ مَا صَنَعْتَ

وقوله وللأسمِ المُستفهمِ به والمُضافِ إليه ممَّا بعدهما ما لهما دونَ الأفعالِ المذكورة يعني أنَّ اسمَ الأستفهام لا يؤثِّر فيه ظننتُ وأخواته ، بل يبقى على حاله من الإعراب ، فإن كان مرفوعًا بالأبتداء بقي كذلك ، وإن كان مفعولاً به بقي مفعولاً به ، وإن كان مصدرًا بقي مصدرًا ، وإن كان ظرفًا بقي ظرفًا ، وإن كان حالاً بقي حالاً . مثالُ الأبتداء والمفعول : عَلِمْتُ أَيُّ النَّاسِ صَدِيقُكَ ، وَعَلِمْتُ أَيُّهُمْ ضَرِبْتَ . ومثالُ المصدر^(٣) : عَلِمْتُ أَيُّ قِيَامٍ قُمْتُ ، ومنه قوله تعالى ﴿ وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيُّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ ﴾^(٤) . وأجازوا أن تكون (أي) في الآية موصولةً ، أي : وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا الْمُنْقَلَبَ الَّذِي يَنْقَلِبُونَهُ ، و(سَيَعْلَمُ) متعدية إذ ذاك إلى واحد^(٥) . والأقوى من جهة المعنى واللفظ التعليلُ ؛ لأنه ليس في الآية على هذا التقديرِ الأخيرِ إهامٌ لفظي ، والإهامُ أوقع^(٦) من جهة المعنى وأعظمُ عليهم ، مع أنه لا يحتاج إلى حذفِ مفعول ، ولأنَّ إضافة أيِّ الموصولة إلى النكرة قليلٌ جدًا . ومثالُ الظرف : عَلِمْتُ أَيْنَ خَالِدٌ ، وَعَلِمْتُ مَتَى قِيَامُ زَيْدٍ ، وَعَلِمْتُ أَيْنَ ضَرِبْتَ زَيْدًا ، وَعَلِمْتُ مَتَى ضَرِبْتَ عَمْرًا . ومثالُ الحال : عَلِمْتُ كَيْفَ ضَرِبْتَ زَيْدًا^(٧) . وكذلك المُضافُ إلى اسمِ الأستفهام لا تؤثِّر فيه عَلِمْتُ ، فتقول : عَلِمْتُ غَلامٌ أَيُّهُمْ ضَرِبْتَ ، ف(غلام) منصوب بضربت لا بعلمتُ .

(١) ف ، ن : عن موضعها .

(٢) ن : شاهد لما تأولناه . ك ، ف : شاهد بما ذكرناه .

(٣) ك ، ف : المُضاف .

(٤) سورة الشعراء : ٢٢٧ .

(٥) ذهب إلى ذلك ابن عصفور وأبن الأضائع كما في التصريح ١ : ٤٣٦ .

(٦) ك ، ف : أرفع .

(٧) زيد هنا في ك ، ف : عمرًا .

ص : وأجملته بعد المعلق في موضع نصب بإسقاط حرف الجرّ إن تعدّى به ، وفي موضع مفعوله إن تعدّى إلى واحد ، وسادة مسدّ مفعولين إن تعدّى إلى اثنين ، وبدل من المتوسط^(١) بينه وبينها إن تعدّى إلى واحد ، وفي موضع الثاني إن تعدّى إلى اثنين ووجد الأول .

ش : أصل التعليق عن العمل أن يكون في ظننت وأخواتها لأنها داخلة على المبتدأ وأخبر ، ولهذا جاز فيها الإلغاء حيث جاز إبقاءها^(٢) على الأصل ، فلما كان التعليق كالإلغاء في عمل الفعل في معنى الجملة لا في لفظها لم يميزوه إلا فيما كان من الأفعال معناه مُسلط على الجمل ، غير أنهم قد شبهوا بظننت الأفعال القلبية ، فحملوا على الظنّ الفکر ، والنظر بمعناه ، وأخاطر ، ولم يميزوا ذلك في الأفعال المؤثرة ، ولذلك ردّ س^(٣) قول يونس في ضرب أيهم أفضل إن الفعل معلق .

وقول المصنف وأجملته بعد المعلق في موضع نصب بإسقاط حرف الجرّ إن تعدّى به مثاله : فكرت أهذا صحيح أم لا ، وقد مثل المصنف^(٤) هذا بقوله تعالى ﴿فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا﴾^(٥) ، وتقدم لنا أن نظر البصريّة لا تعلق^(٦) ، فهي هنا بمعنى الفکر ، كما تقول : نظرت في العلم ، ولا ينبغي أن تجعل البصريّة كما ذهب إليه المصنف ، فيكون حرف الجرّ المحذوف (إلى) . والذي قاله المصنف من أن الجملة في موضع نصب هو المختار . وذهب بعض النحويين إلى أنها في موضع جرّ بذلك الحرف المحذوف .

[٣ : ٢٦٦]

(١) ف : من المتوسطة .

(٢) ن : إبقاؤها .

(٣) أ الكتاب ٢ : ٤٠٠ .

(٤) شرح التسهيل ٢ : ٩٢ .

(٥) سورة الكهف : ١٩ .

(٦) تقدم ذلك في ص ٨٧ - ٨٨ .

وقوله وفي موضع مفعوله إن تعدى إلى واحد مثاله : عَرَفْتُ أَيُّهُمْ زَيْدٌ ،
ف(أَيُّهُمْ زَيْدٌ) في موضع نصب ، وهو مفعول عَرَفْتُ ، فهو متعدٍ إلى واحد كحاله
لو لم يُعَلَّقْ ، فإنه يتعدى إلى واحد .

وذهب بعض النحويين إلى أن الفعل المعلق لا يكون إلا متعدياً إلى مفعولين
بحق الأصل، نحو عَلِمْتُ ، أو على جهة التضمين ، فإذا قلتَ : فَكَّرْتُ أَبُو مَنْ زَيْدٌ ،
وَأَنْظَرْتُ أَبُو مَنْ زَيْدٌ ، و عَرَفْتُ أَبُو مَنْ زَيْدٌ - فجميعها متعدٍ إلى اثنين لتضمينها معنى
عَلِمْتُ .

قال ابن عصفور : وهو الصحيح عندي ^(١) ؛ لأن الفعل المعلق مُتَسَلِّطٌ على
معنى الجملة ، وإذا كان معمول الفعل معنى الجملة وجب أن يتعدى إلى مفعولين ،
كما أن عَلِمْتُ وأخواتها متسلطة على الجملة من جهة المعنى بدليل دخولها على ما
أصله المبتدأ والخبر .

وقد مثل المصنف في الشرح ^(٢) ما تعدى إلى واحد وعُلِّقَ عنه بقول العرب :
أَمَا تَرَى أَيُّ ^(٣) بَرَقَ هُنَا ^(٤) . وقد قدّمنا ^(٥) أن رأى البصريّة لا تُعَلَّقُ عند
الجمهور ، ولم يذهب إلى تعليقها إلا المالزي ، وتبعه هذا المصنف ، ولم يحفظ
الخلافاً فيها فيذكره .

وقوله وسادة مسدّ مفعولين إن تعدى إلى اثنين مثاله : عَلِمْتُ أَيْدِي ^(٦) قائم
أم عمرو .

(١) المقرب ١ : ١٢١ .

(٢) شرح التسهيل ٢ : ٩٢ .

(٣) في النسخ المخطوطة : أن .

(٤) الكتاب ١ : ٢٣٦ .

(٥) قدّم ذلك في ص ٨٨ .

(٦) ك : علمت إن زيد .

وقوله وَبَدَّلَ مِنَ الْمُتَوَسِّطِ [بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا] ^(١) إِنْ تَعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ مِثَالَهُ :
 عَرَفْتُ زَيْدًا أَبُو مَنْ هُوَ . وَآخْتَلَفُوا مَا مَوْضِعَ قَوْلِكَ (أَبُو مَنْ هُوَ) : فَذَهَبَ
 السِّيرَافِيُّ ^(٢) إِلَى أَنَّ الْجُمْلَةَ فِي مَوْضِعِ الْبَدَلِ ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْمُصَنِّفُ فِي الْفَصِّ ^(٣) وَلَا فِي
 الشَّرْحِ غَيْرَ هَذَا الْقَوْلِ . وَآخْتَارَهُ ابْنُ عَصْفُورٍ ، وَقَالَ ^(٤) : « هُوَ بَدَلُ شَيْءٍ مِنْ
 شَيْءٍ عَلَى حَذْفِ مِضَافٍ ، التَّقْدِيرُ : عَرَفْتُ قِصَّةَ زَيْدٍ - أَوْ أَمْرَ زَيْدٍ - أَبُو مَنْ هُوَ ،
 وَآخْتِيجُ إِلَى هَذَا التَّقْدِيرِ لِتَكُونِ الْجُمْلَةُ هِيَ الْمُبْدَلُ مِنْهُ فِي الْمَعْنَى ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ (أَبُو
 مَنْ زَيْدٌ) هُوَ فِي الْمَعْنَى : قِصَّةَ زَيْدٍ » .

وقال شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الأضائع : « يلزمه أن يجعل (عَرَفْتُ زَيْدًا
 خَيْرَهُ) مِنْ هَذَا الْقِسْمِ لَا مِنْ بَدَلِ الْأَشْتِمَالِ ، وَيَلْزِمُهُ أَنْ يَجْعَلَ الْبَدَلَ كُلَّهُ قِسْمًا
 وَاحِدًا ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ أَكَلْتُ الرَّغِيفَ نَصْفَهُ فَالْمَعْنَى عَلَى حَذْفِ الْمِضَافِ ؛ لِأَنَّ
 الْمُرَادَ : أَكَلْتُ بَعْضَ الرَّغِيفِ نَصْفَهُ ، فَإِنْ كَانَ أَرَادَ / أَنَّهُ بِالنَّظَرِ إِلَى الْمَعْنَى كَذَا فَقَدْ
 كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُنْبَهَ عَلَيْهِ ، كَمَا فَعَلَهُ الْأَسْتَاذُ أَبُو عَلِيٍّ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، وَلَمْ يُرِدْ هَذَا ،
 بَلْ هُوَ غَلَطٌ مِنْهُ ، وَالصَّحِيحُ [أَنَّهُ] ^(٥) مِنْ قِسْمٍ : عَرَفْتُ أَخَاكَ خَيْرَهُ » أَنْتَهَى ،
 يَعْنِي أَنَّهُ مِنْ قِسْمِ بَدَلِ الْأَشْتِمَالِ لَا مِنْ بَدَلِ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ ، وَهُوَ هُوَ .

[٣: ٢٦/ب]

وَذَهَبَ الْمُرِيدُ ^(٦) وَالْأَعْلَمُ وَأَبْنُ خَرُوفٍ وَغَيْرُهُمْ إِلَى أَنَّ الْجُمْلَةَ فِي مَوْضِعِ
 نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ .

وَرُدُّ هَذَا الْمَذْهَبِ بِأَنَّ الْجُمْلَةَ الَّتِي فِي مَوْضِعِ الْحَالِ مِنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَيْرِ يَجُوزُ
 دُخُولُ الْوَاوِ عَلَيْهَا ، وَلَوْ قُلْتَ عَرَفْتُ زَيْدًا وَأَبُو مَنْ هُوَ لَمْ يَكُنْ مَعْنَاهُ وَمَعْنَى عَرَفْتُ

(١) بينه وبينها : ليس في المخطوطات ، وهو في المتن كما رأينا قبل قليل .

(٢) شرح الكتاب ٤ : ٢٣١ .

(٣) ف ، ن : في النص .

(٤) شرح الجمل ١ : ٣٢٢ بتصرف و ٢ : ٤٢٦ والمقرب ١ : ١٢١ .

(٥) أنه : ليس في النسخ المخطوطة .

(٦) شرح الكتاب للسيرافي ٤ : ٢٣١ .

زيداً أبو مَنْ هو واحداً . ويمكن أن يقال : لَمَّا كانت جملةُ الأستفهامِ في بعضِ
المواضعِ تُؤخَّرُ الواوُ عن أداته - وذلك مع ألهمة - كانت غيرَ ضروريةٍ في جملةِ
الخالِ المرتبطةِ بما قبلها ، فامتنع من المجيء بها .

والذي يظهر أن المعنى ليس على الخال ؛ إذ ليس المعنى على : عَرَفْتُ زيداً
في هذه الخال ، بل المعروف منه تلك الخال لا أنها هيئة للمعروف ، ثم إنه إن صحَّ
في عَرَفْتُ زيداً أبو مَنْ هو ^(١) أن تقدره عرفته مَكْنِيًّا كما قَدَرَهُ ابْنُ خروف فليس
يَصِحُّ تقديرُ الخالِ في جميع ^(٢) جمل الأستفهامِ الواقعة هنا ، بل يصير تقدير الخال
في كثيرٍ منها كالتسوية وغيرها ، نحو : عَرَفْتُ زيداً أقائمٌ هو أم قاعدٌ .

وذهب أبو علي ^(٣) - فيما حكاه ابنُ جنِّي - وأبو عبد الله بنُ أبي العافية إلى
أنه في موضعِ المفعول الثاني لِعَرَفْتُ على أنها ضَمَّنَتْ معنى عَلِمْتُ . وقد رُدَّ ذلك
بأنَّ التضمينَ بآبُه أَلشُّعْرُ ، وما جاء منه في الكلام يُحْفَظُ ، ولا يُقاسُ عليه .

والذي اختاره هو هذا المذهب . والدليلُ على ذلك وأنه ضَمَّنَ معنى عَلِمْتُ ،
فَتَعَدَّتْ إلى مفعولين - جوازُ رفعِ الأسمِ بعدَ عَرَفْتُ ، وأنعقادُ جملةٍ من مبتدأ وخبرٍ
بعدَ عَرَفْتُ ، فتكونُ إذ ذاك مُعَلِّقَةً عنه لأنه مُسْتَفْهَمٌ عنه في المعنى ، فتقول : عَرَفْتُ
زيدٌ أبو مَنْ هو ، كما كان ذلك في عَلِمْتُ زيدٌ أبو مَنْ هو ، فزيدٌ مبتدأ ، و(أبو
مَنْ هو) جملة في موضعِ الخبر ، فإذا انتصبَ كان على هذا المعنى من أن أصله مبتدأ
وخبر ، وكان المنصوبُ مفعولاً أوَّلَ ، والجملةُ موضعُ المفعول الثاني ، كما كان
خبراً حين ارتفع الأسمُ الأول .

وقال س ^(٤) : «وإن شئت قلت : قد عَلِمْتُ زيدٌ أبو مَنْ هو ، كما تقول ذلك

(١) هو : ليس في ك ، ف .

(٢) في جميع جمل الأستفهامِ الواقعة هنا بل يصير تقدير الخال : أنفردت به ن .

(٣) الخليات ص ٧٤ .

(٤) ألكتاب ١ : ٢٣٧ - ٢٣٨ .

فيما لا يتعدى إلى مفعول ، وذلك قولهم : أذهب فأنظر زيداً أبو من هو^(١) ، ولا تقول : نظرتُ زيداً . وأذهب فسأل زيداً أبو من هو ، وإنما المعنى : أذهب فأسأل عن زيد ، لو قلت أسأل زيداً على هذا الحد لم يجوز « انتهى . ويعني س أن ما أصله أن يتعدى إليه الفعل المعلق بحرف الجر لا يجوز أن يُحذف الحرف^(٢) ويتنصب ذلك الأسم^(٣) على أنه مفعولٌ لذلك الفعل ، فلا تقول : فكّرتُ زيداً أبو من هو ؛ لأن فكّرتُ لا يصلُ بنفسه إلى مفعول ، وليس حذف / حرفِ الجرِّ قياساً ، بل يرتفع على الأبتداء ، والجملة بعده في موضع الخبر ، ولا يمكن أن يرتفع على الأبتداء والجملة بعده في موضع الخبر إلا أن يُعتقد أن الفعل هو مما يصلح أن يدخل على المبتدأ والخبر ، و«نظر» الفكريّة و«سأل» ليسا مما يدخلان على المبتدأ والخبر بأصل الوضع ، فوجب أن يُعتقد فيهما أنهما ضمنا معنى ما يدخل على المبتدأ والخبر ، وإذا كان قد جاز الأبتداء والخبر بعد الفعل الذي لا يتعدى إلا بحرف جرٍّ فهو في الفعل الذي يتعدى إلى واحد بأصل الوضع أجوز أن يقع . وتحصّل من هذا أن المنصوب بعد عرفتُ هو على معناه إذا كان مرفوعاً ، وإذا كان مرفوعاً^(٤) فالجملة الاستفهامية في موضع الخبر ، فكذلك إذا كان منصوباً تكون تلك الجملة في موضع المفعول الثاني ، ولا تكون عرفتُ كذلك إلا بعد اعتقاد تضمينها معنى ما يتعدى إلى اثنين .

وقوله وفي موضع الثاني إن تعدى إلى اثنين ووجد الأول مثاله : علمتُ زيداً أبو من هو . وإنما قال « ووجد الأول » لأنه إن لم يوجد الأول كانت الجملة في موضع المفعولين ، نحو : علمتُ أبو من زيد .

(١) هو : ليس في ك .

(٢) الحرف : ليس في ن .

(٣) في النسخ المخطوطة : بأسم .

(٤) وإذا كان مرفوعاً : سقط من ن .

ص : وَتَخْتَصُّ الْقَلْبِيَّةُ الْمُتَصَرِّفَةَ و«رَأَى» الْحُلْمِيَّةُ وَالْبَصْرِيَّةُ بِجَوَازِ كَوْنِ
فَاعِلِهَا وَمَفْعُولِهَا ضَمِيرَيْنِ مُتَّصِلَيْنِ مُتَّحِدِي الْمَعْنَى ، وَقَدْ يُعَامَلُ بِذَلِكَ «عَدِمَ»
و«فَقَدَ» ، وَيُمْنَعُ الِاتِّحَادُ عُمُومًا إِنْ أُضْمِرَ الْفَاعِلُ مُتَّصِلًا مُفَسَّرًا بِالْمَفْعُولِ .

ش : قَوْلُهُ الْمُتَصَرِّفَةُ أَحْتِرَازٌ مِنْ هَبَ وَتَعَلَّمَ ، فَلَا يُقَالُ : تَعَلَّمْتَ مِنْطَلِقًا ،
أَي : أَعَلَّمْتَ مِنْطَلِقًا ، وَلَا : هَبَكَ صَنَعْتَ كَذَا . قَالَ الْمَصْنِفُ ^(١) : «مِمَّا تَخْتَصُّ
بِهِ أَفْعَالُ الْقُلُوبِ غَيْرَ هَبَ وَتَعَلَّمَ إِعْمَالُهَا فِي ضَمِيرَيْنِ مُتَّصِلَيْنِ لُسْمَى وَاحِدٍ»
أَنْتَهَى . وَفِي مَنْعِ «هَبَكَ مُحْسِنًا» نَظْرٌ ، وَمَا أَظُنُّهُ إِلَّا مُسْتَعْمَلًا فِي لِسَانِهِمْ .

ومثال ذلك في ظَنَنْتُ وَأَخَوَاتُهَا : ظَنَنْتَنِي خَارِجًا ، وَأَنْتَ ظَنَنْتَكَ خَارِجًا ،
وَزَيْدٌ ظَنَّهُ خَارِجًا ، قَالَ تَعَالَى ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَاطِفٌ﴾ . أَنْ رَأَهُ اسْتَعْنَى ^(٢) ، فَفِي
(رَأَى) ضَمِيرُ الْفَاعِلِ عَائِدًا عَلَى الْإِنْسَانِ ، وَأَلْهَاءُ ضَمِيرِ الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ ، وَ(اسْتَعْنَى)
فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي ، وَقَالَ الشَّاعِرُ ^(٣) :

عَلَى مِثْلِهَا أَمْضِي إِذَا قَالَ صَاحِبِي أَلَا لَيْتَنِي أَفْدِيكَ مِنْهَا ، وَأَفْتَدِي
وَجَاشَتْ إِلَيْهِ النَّفْسُ خَوْفًا ، وَخَالَهُ مُصَابًا ، وَلَوْ أَمْسَى عَلَى غَيْرِ مَرْصَدٍ
فَفِي «خَالَ» ضَمِيرُ فَاعِلٍ ، يَعُودُ عَلَى الصَّاحِبِ ، وَأَلْهَاءُ هِيَ الْمَفْعُولُ
الْأَوَّلُ ، وَ«مُصَابًا» هُوَ الثَّانِي ، وَقَالَ الْآخِرُ ^(٤) :

هُمْ أَكْرَمُونِي فِي الْجَوَارِ ، وَخَلَّتْنِي إِذَا كُنْتُ مَوْلَى نِعْمَةٍ لَا أُضِيعُهَا

(١) شرح التسهيل ٢ : ٩٢ .

(٢) سورة ألعلق : ٦ ، ٧ .

(٣) هو طرفة بن العبد . ديوانه ص ٢٦ وشرح القصائد ألسبع ص ١٨٢ - ١٨٣ . على مثلها :

على مثل هذه الناقاة . ومنها : من ألقاة . والمرصد : حيث يرصدك العدو .

(٤) هو سُحَيْمُ عَبْدِ بَنِي الْحَسْحَاسِ . ديوانه ص ٥٢ .

/وقال مَوَيْلِكَ الْمَزْمُومُ^(١) :

فَحَمَلْتُهَا ، وَحَفَرْتُ عِنْدَكَ قَبْرَهَا
جَزَعًا ، وَكُنْتُ إِحَالِنِي لَا أَجْزَعُ
وقال الآخر^(٢) :

وَكَائِنُ رَأَيْتُ مِنْ كَرِيمٍ مُرْزَاً
أَخِي نِقَّةً طَلَقَ الْيَدَيْنِ وَهُوبِ
شَهِدْتُ وَفَاتُونِي ، وَكُنْتُ حَسْبِي
فَقِيْرًا إِلَى أَنْ يَشْهَدُوا وَتَغْيِي
وقال الآخر^(٣) :

قَدْ كُنْتُ أَحْسَبُنِي كَأَعْنَى وَاجِدٍ
نَزَلَ الْمَدِينَةَ عَنْ زِرَاعَةِ فُومٍ
فهذا في الغائبين والتكلمين ، وأما في المخاطبين نحو ظَنَنْتَكَ مِنْطَلِقًا فَلَا
يَحْضُرُنِي شَاهِدٌ مِنْ لِسَانِهِمْ عَلَيْهِ إِلَّا مَا يَحْتَمِلُهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٤) :

لِسَانُ أَلْسُوءٍ تُهْدِيهَا إِلَيْنَا وَحِئْتِ ، وَمَا حَسْبَتِكَ أَنْ تَحِينَا

(١) الحماسة ١ : ٤٤٠ [الحماسية ٣٠٧] ، وشرحها للأعلم ص ٥٩٢ ، وصدده فيه :
«ولقد أتيتك بالحبيبة معلماً» ، وذكر أن الأبيات التي منها هذا البيت تُروى للصِّفْرِ بن
الأجدل القُشَيْرِيِّ . وأنظر الخزانة ٨ : ٥٣١ - ٥٣٧ [عند الأشاهد ٦٦٤] . حملتها :
يعني أبنته . وعندك : يريد عند زوجته أليمة . في ك ، ف : المرزوم . وفي ن : المرزوم ،
وفوقه أنه في نسخة : المرزوم . وفي معجم الشعراء للمرزباني ص ٢٦٣ ما نصه : «مالك
المزموم ، ويقال مويلك . ربي ذهلي من شعراء البحرين» .

(٢) هو الكنمر بن تولب . شعره ص ٣٣٥ . وقد تقدم البيت الثاني في ص ٣٦ . وكرر في ن
بعد بيت أبي محجن التالي .

(٣) هو أبو محجن الثقفي كما في اللسان (فوم) . والبيت من غير نسبة في المختص ١ : ٨٨
والمصاحح (فوم) . ألفوم : الخنطة . ك ، ف : « ... واحد ترك ... يوم » . وفي ن :
واحد . وتحت نزل فيه أنه في نسخة أخرى : ترك . ويجانب فوم أنه في نسخة : يوم .

(٤) تقدم البيت في ٣ : ٢٠٦ ، وفيها تخريجه ، كما أنشده في ٤ : ٣٤٩ .

فهذا آليت يحتمل ما ذكرناه ، وتكون ^(١) أن زائدة ، و« تَحِين » في موضع المفعول الثاني . وقيل : الكاف هي المفعول الأول ، و« أن تَحِين » في موضع البديل من الكاف ، واكتفي به ، ولم يحتج إلى الثاني لأن البديل هو الْمُعْتَمَدُ عليه . وقيل : الكاف حرف خطاب ، و« أن تَحِين » سَدَّ مَسَدَ المفعولين .

ولو وَضَعْتَ مَكَانَ الضَّمِيرِ الثاني ^(٢) اَلنَّفْسَ ، فقلت : ظَنَنْتُ نَفْسِي عَالِمَةً - ففيها خلاف : ذهب أكثر النحويين إلى أنه لا يجوز ذلك . وذهب ابن كيسان إلى جواز ذلك ، قال : وذلك قليل شاذ .

وقد اعتل أبو الحسن لجواز ذلك في باب ظَنَنْتُ بِأَنَّكَ إِنَّمَا تَعْتَمِدُ فِي الإِخْبَارِ وَالْفَائِدَةُ عَلَى المفعول الثاني ، فصارت كَاللَّغْوِ ، ولم تكن كضَرَبْتُ الَّتِي يُعْتَمَدُ عَلَيْهَا فِي الإِخْبَارِ ، فَضَارَعَتْ غَيْرَهَا مِنْ غَيْرِ الأفعال ، كقولك : إِنِّي وَلَيْتِي ؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : مَا ظَنَنْتُ أَحَدًا يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا زَيْدًا ، وَتَقُولُ : مَا ضَرَبْتُ أَحَدًا يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا زَيْدًا ، لَا غَيْرَ ؛ لِأَنَّ المَعْنَى فِي الأَوَّلِ : مَا أَحَدٌ يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا زَيْدٌ فِي ظَنِّي ، فَكَذَا مَعْنَى ^(٣) حَسِبْتَنِي عَالِمًا : أَنَا عَالِمٌ فِيمَا أَحْسَبُ . أَتَهَى كَلَامُ أَبِي الحَسَنِ ، وَهُوَ حَسَنٌ .

وحكى محمد بن الوليد ^(٤) عن أبي العباس الفرقَ بَيْنَ بَابِ ظَنَّ وَضَرَبَ أَنَّ بَابَ ظَنَّ أَلْفَاعِلُ فِيهِ بِمَنْزِلَةِ المفعول ؛ لِأَنَّكَ إِنَّمَا رَأَيْتَ شَيْئًا فَأَظَنَّكَ ، فَكَأَنَّكَ لَمْ تَجْعَلِ أَلْفَاعِلَ مَفْعُولًا فِي حَالٍ .

وإنما قال المصنف « وَتَخْتَصُّ » لأنه لا يجوز ذلك في غيرها ، لا يجوز :

(١) ك ، ف : وتقول .

(٢) الَّذِي فِي المخطوطات : الأَوَّلِ .

(٣) مَعْنَى : لَيْسَ فِي ك ، ف . وَبَعْدَ قَوْلِهِ عَالِمًا فِي ف : أَيْ .

(٤) هُوَ المَشْتَهَرُ بِمُحَمَّدِ بْنِ وَلاَدِ أَبِي الحَسَنِ [- ٢٩٨ هـ] . أَخَذَ عَنِ المِرْدِ وَثَعْلَبِ وَأَبِي عَلِيٍّ

أَلدِّينُورِيِّ . صَنَفَ « اَلْمُنْتَقَى » فِي النُّحُو . بِغِيَةِ الوَعَاةِ ١ : ٢٥٩ .

ضَرَبْتَنِي، ولا : ضَرَبْتَكَ ، ولا : زَيْدٌ ضَرَبَهُ ، تريد : ضَرَبَ نَفْسَهُ ، عند س (١) ولا أحد من البصريين، بل تأتي في مثل هذا بالنفس، فتقول : ضَرَبْتُ نَفْسِي ، وضَرَبْتَ نَفْسَكَ ، وزَيْدٌ ضَرَبَ نَفْسَهُ ، قال تعالى ﴿قَالَتْ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي﴾ (٢).

وآخِثَلُوا فِي عِلَّةِ الْمَنَعِ : فقال / س (٣) : اسْتَغْنَوْا عَنْهُ بِالنَّفْسِ . وقال أبو العباس (٤) : لئلا يكونَ الْفَاعِلُ مَفْعُولًا . حكاها عنه الأَخْفَشُ الصَّغِيرُ . وحكى ابن كيسان عن أبي العباس أنه كره ذلك ليكون المضمَر قبل المظهر ؛ لأنه إذا أضمر فاعلاً أو مفعولاً فلا بُدُّ من تقديمه إلى الفعل ، فلما أمتنع ذلك في المظهر والمضمَر أمتنع في المضمَرين ، فلم يُجيزوا : ضَرَبْتَنِي ، ولا : ضَرَبَ زَيْدٌ زَيْدًا ؛ لئلا يُوهَمَكَ غَيْرُهُ . وقال بعضهم : لم أقل ضَرَبْتَنِي لئلا يجتمع ضميران يرجعان إلى شيء واحد ، أحدهما رفع ، والآخر نصب ، وهما لشيء واحد ، فصار الْفَاعِلُ كالمفعول . قال : ولو قلت ضَرَبْتُ إِنِّي كَانَ أَقْرَبَ مِنْ ضَرَبْتَنِي ، وضَرَبْتَنِي لازمة في القياس . وقال الْفَرَاءُ : لَمَّا كَانَ الْأَغْلَبُ الْمَتَعَارِفُ أَنْ يَفْعَلَ الْفَاعِلُ بغيره لم يُوقِعْ فَعَلْتُ عَلَى اسْمِهِ إِلَّا بَأَنْ يُفْضَلَ اسْمُهُ مِنْ اسْمِهِ .

وقوله ورأى الحلمية مثاله قوله تعالى ﴿إِنِّي أَرَانِي أَعْرَبُ حَمْرًا﴾ (٥) ، و﴿إِنِّي أَرَانِي أَحْمِلُ فَوْقَ رَأْسِي خُبْرًا﴾ (٦) .
وقوله والبصرية قال المصنف : هذا في رؤية البصر شاذ (٧) . ومثاله قول

(١) الكتاب ٢ : ٣٦٦ - ٣٦٧ .

(٢) سورة النمل : ٤٤ .

(٣) الكتاب ٢ : ٣٦٦ - ٣٦٧ .

(٤) شرح الكتاب للسراي ٣ : ١٤٧ / أ .

(٥) سورة يوسف : ٣٦ .

(٦) سورة يوسف : ٣٦ .

(٧) هذا القول ليس في مطبوعة شرح التسهيل .

عائشة - رضي الله عنها - : « لقد رأيتنا مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وما لنا من طعامٍ إلا الأسودان »^(١) ، ومنه قولُ قطريِّ^(٢) :

لا يَرَكُنُّ أَحَدٌ إِلَى الْإِحْجَامِ يَوْمَ الْوَعَى مُتَخَوِّفًا لِحِمَامِ
فَلَقَدْ أَرَانِي لِلرَّمَاحِ دَرِيئَةً مِنْ عَنِّ يَمِينِي تَارَةً وَأَمَامِي
وقال عترة^(٣) :

فَرَأَيْتُنَا مَا بَيْنَنَا مِنْ حَاجِزٍ إِلَّا الْمَجْنُ وَنَصْلُ أَبِيضٍ مِقْصَلِ
وَحَسَنَ رَأَيْتُنَا كَوْنَهُ لَمْ يَتَّحِدِ الْفَاعِلُ وَالْمَفْعُولُ مِنْ كُلِّ وَجْهِ ؛ لِأَنَّ الْفَاعِلَ
مفردٌ وَالْمَفْعُولَ ضميرٌ جمعٌ وإن كانا معًا متكلمين .

وقوله وقد يُعاملُ بذلكَ عَدَمٌ وَقَدْ يَعْنِي (ذَلِكَ) أَنَّهُ يَتَعَدَّى إِلَى ضَمِيرَيْنِ
متصلين مُتَّحِدِي المعنى، حكى ألفراء^(٤) : فَقَدْتَنِي، وَوَجَدْتَنِي، وَعَدِمْتَنِي. قال بعضهم
: وهذا على سبيل التمثيل ، ولو كان ذلك على سبيل الحقيقة لكانت فاسدة ؛
لأنك إذا قلت عَدِمْتُ زَيْدًا فَالَّذِي تَعَدَّمُهُ شَيْءٌ لَا يَكُونُ بِحَضْرَتِكَ ، وَلَا يَجُوزُ إِلَّا
أَنْ يَكُونَ غَيْرَكَ ؛ لِأَنَّكَ لَا تَكُونُ فَاقِدًا وَأَنْتَ الْمَفْقُودُ ، وَلَا وَاحِدًا وَأَنْتَ الْمَوْجُودُ ،
فصار معنى فَقَدْتَنِي : فَقَدْتَنِي غَيْرِي، فلم يكن على حقيقته، فيكون مثل ضَرَبْتَنِي .

(١) أخرج البخاري هذا الحديث في عدة مواضع من صحيحه ، وليس فيها « رأيتنا » في رواية عائشة ، وهي في رواية غيرها لهذا الحديث . والأسودان : التمر والماء ، كما في تمة الحديث . أنظر صحيح البخاري : كتاب ألبة : الباب الأول ، وكتاب الأظعمة : الباب السادس ، والباب الحادي والأربعين ، وكتاب أرقاق : الباب السابع عشر ، وضحیح مسلم : كتاب الزهد ص ٢٢٨١ - ٢٢٨٤ . والرواية التي ذكرها أبو حيان هنا هي رواية أبي عبيد في غريب الحديث ٤ : ٣١٨ وابن مالك في شرح التسهيل ٢ : ٩٢ وشرح الكافية الشافية ص ٥٦٤ .

(٢) هو قطري بن الفجاءة . ديوان شعر الخوارج ص ١٢٦ ، وفيها تخريج البيتين .

(٣) ديوانه ص ٢٥٨ . ألجن : أترس . ومقصل : قاطع ، يعني السيف . ن : مالنا .

(٤) معاني القرآن ١ : ٣٣٤ . وجعله في ٢ : ١٠٦ ضرورة شعرية .

قال المصنف ^(١) : وأشدُّ منه - يعني من رؤية البصير - قولهم : عَدِمْتَنِي
وفَقَدْتَنِي ، قال جرّان العود ^(٢) :

لقد كان لي عن ضربتين - عَدِمْتَنِي - وعمّا ألقى منهما مترحزحُ
/وقال الآخر ^(٣) :

[٣١ : ٢٨ / ب]

نَدِمْتُ على ما كان مِنِّي - فَعَدِمْتَنِي - كما يندمُ المعبون حين يبيعُ
ولم يحك المصنفُ وجدُّني ، وحكاها الكفراء ^(٤) ، وهي مسموعة من
كلامهم ، وكان المصنفُ أدرجها ^(٥) في باب ظننتُ لأنَّ وِجَدْتُ تكون بمعنى
عَلِمْتُ ، وقد ذكرها المصنفُ في أفعال هذا الباب ، والكفراء إنما أوردَها فيما يتعدى
إلى واحد بمعنى وجدان الضَّالة ، وكأنه فقد نفسه ، ثمَّ وجدَّها . وقال الشاعر ^(٦) :
تَلَفْتُ نحوَ الحَيِّ حتى وجدُّني وجِعتُ من الإصغاء لِيَتَا وأخذعَا
ويَحتمل هذا البيتُ الوجهين . فأما قولُ الشاعر ^(٧) :

(١) ليس في مطبوعة شرح التسهيل .

(٢) ديوانه ص ٣٩ - ٤٠ . وأبيت له في معاني القرآن للكفراء ٢ : ١٠٦ . والفصل ص ٢٦٢
وشرح التسهيل ٢ : ٩٣ وشرح الكافية الشافية ص ٥٦٥ . وفي حاشية ف ، ن بخط
مغاير ما نصه : « كان لي مترحزح ، أي : بعدَّ عن نكاح ضربتين وعمّا ألقى منهما من
الشدائد ، وقوله عَدِمْتَنِي اعتراض ، يدعو به على نفسه . العباب » . وفيها أيضاً : «
الجران : باطن عنق البعير ، والعود : الجمل الهرم ... » ثم ذكر سبب تسمية هذا الشاعر
بهذا الاسم . ك : عن ضربتين .

(٣) هو قيس بن ذريح أو مجنون ليلي أو غيرها . الأملالي ١ : ١٣٦ - ١٣٧ .

(٤) معاني القرآن ١ : ٣٣٤ .

(٥) ك ، ف : أدرجها .

(٦) هو الصمة بن عبد الله القشيري . ديوانه ص ٩٤ وألحامة ٢ : ٤ [٤٦٠] . ألييت :
صفحة العنق . والأخذعان : عرقان في جاني العنق .

(٧) تقدم في ٤ : ٢١٥ .

قَدِ بَتُّ أَحْرُسِي وَخُدِي ، وَيَمْنَعِي صَوْتُ السَّبَاعِ بِهِ يُصْبِحْنَ وَأَلْهَامُ
فَشَاذٌ ؛ إِذْ ^(١) لَمْ يَقُلْ : أَحْرُسُ نَفْسِي .

وَأَحْتَرَزُ بِقَوْلِهِ [مُتَّصِلًا] ^(٢) مِنْ أَنْ يَكُونَ أَحَدَهُمَا مَنْفَصِلًا ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَا
يَخْتَصُّ بِظَنَنْتُ ، بَلْ يَجِيءُ ذَلِكَ فِيهَا وَفِي غَيْرِهَا مِنَ الْأَفْعَالِ ، فَتَقُولُ : إِيَّاكَ ظَنَنْتُ
مَنْطَلِقًا ، وَمَا ظَنَنْتُ مَنْطَلِقًا إِلَّا إِيَّاكَ ، وَإِيَّاكَ ضَرَبْتُ ، وَمَا ضَرَبْتُ إِلَّا إِيَّاكَ .

وَفِي الْبَسِيطِ : وَأَمَّا قُلْتُ فَالْقِيَاسُ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ كَظَنَنْتُ فِي هَذَا ، فَتَقُولُ :
قُلْتَنِي مَنْطَلِقًا ، عَلَى مَعْنَى : [قُلْتُ إِيَّايَ مَنْطَلِقًا] ^(٣) ، [وَقُلْتِكَ مَنْطَلِقًا] ^(٤) عَلَى مَعْنَى :
قُلْتَ إِيَّاكَ مَنْطَلِقًا ، وَأَصْلُ الْآبِتْدَاءِ : أَنْتَ مَنْطَلِقٌ ، وَأَنَا مَنْطَلِقٌ ، لَكِنْ فِيهِ نَظَرٌ .

وَقَوْلُهُ وَيَمْتَنَعُ ^(٥) الْآلِتَّحَادُ عُمُومًا - يَعْنِي فِي بَابِ ظَنَّ وَغَيْرِهِ - إِنْ أُضْمِرَ
الْفَاعِلُ مُتَّصِلًا مُفَسَّرًا بِالْفِعُولِ مِثَالُهُ فِي بَابِ ظَنَّ : زَيْدًا ظَنَّ قَائِمًا ، وَمِثَالُهُ فِي
بَابِ غَيْرِ ^(٦) ظَنَّ : زَيْدًا ضَرَبَ ، تَرِيدُ : ظَنَّ نَفْسَهُ ، وَضَرَبَ نَفْسَهُ .

وَأَحْتَرَزُ بِقَوْلِهِ « مُتَّصِلًا » مِنْ أَنْ يَكُونَ مَنْفَصِلًا ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ الْآلِتَّحَادُ ، نَحْوُ :
مَا ظَنَّ زَيْدًا قَائِمًا إِلَّا هُوَ ، وَمَا ظَنَّ زَيْدًا قَائِمًا إِلَّا إِيَّاهُ ، وَمَا ضَرَبَ زَيْدًا إِلَّا هُوَ ،
وَمَا ضَرَبَ زَيْدًا ^(٧) إِلَّا إِيَّاهُ .

(١) ك : أَوْ .

(٢) مُتَّصِلًا : تَمَّةٌ يَلْتَمِسُهَا الْإِسْيَاقُ .

(٣) مَا بَيْنَ الْخَاصَرَتَيْنِ : أَنْفَرَدَتْ بِهِ ن .

(٤) مَا بَيْنَ الْخَاصَرَتَيْنِ : تَمَّةٌ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ .

(٥) فِي النِّسْخِ كُلِّهَا : وَيَمْتَنَعُ .

(٦) ن : فِي غَيْرِهِ بَابٌ .

(٧) فِي النِّسْخِ الْمَخْطُوطَةِ : زَيْدًا .

ذكر مسائل من هذا الباب

المسألة الأولى : أجاز س^(١) وأصحابه^(٢) والفرء^(٣) : أَظُنُّ أَنَّكَ قَائِمٌ ،
ولم يميزوا : أَظُنُّ قِيَامَكَ . وأجاز^(٤) ذلك ألكسائي ، قال : كما أقول : أَظُنُّ^(٥)
ذلك . وردَّ عليه بأنَّ « ذلك » يُشارُ به^(٦) إلى آئين ، قال تعالى ﴿ عَوَانَ بَيْنَ
ذَلِكَ ﴾^(٧) ، أي : بَيْنَ الْفَارِضِ وَالْبَكْرِ .

الثانية : إذا قلتَ ظَنَنْتُ أَنَّكَ قَائِمٌ فمذهب س^(٨) أنه لا حَذْفَ فيه ، وأنه
لَمَّا جَرَى ذِكْرُ الْمَسْنَدِ وَالْمَسْنَدُ إِلَيْهِ أَكْتَفَى بِهِ ، وَأَسْتَعْنَى عَنِ الْحَذْفِ . وذهب أبو
الحسن^(٩) وأبو العباس^(١٠) إلى أنَّ^(١١) الأخير محذوف ، والتقدير عندهما^(١٢) :
أَظُنُّ أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ مُسْتَقْرَأً أَوْ ثَابِتًا^(١٣) . وردَّ عليهما بأنَّ تقديرَ الْمَفْعُولِ الْمَحْذُوفِ
يقتضي إحالةً على قيام معهود ، و« زيدٌ قائمٌ » ليس بينك وبين مخاطبك / عهد في
القيام ، فإذا تَقَرَّرَ هَذَا عَلِمْتَ أَنَّ ظَنَنْتُ أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ معناه عندهم على القِطْعِ :
ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا ، فهذا القيامُ المَظنونُ غيرُ معهود ، والذي يُقَدَّرُ مُسْتَقْرَأً أَوْ ثَابِتًا

[٣: ٢٩٩]

(١) الكتاب ١ : ١٢٥ .

(٢) المقتضب ٢ : ٣٤١ وشرح الكتاب للسيرافي ٣ : ٢٤٩ - ٢٥٠ .

(٣) معاني القرآن ١ : ٢٦٣ .

(٤) ن : وإنما أجاز .

(٥) ك ، ف : ظنٌ .

(٦) ك ، ف : إليه .

(٧) سورة البقرة : ٦٨ .

(٨) الكتاب ١ : ١٢٥ - ١٢٦ .

(٩) شرح الكافية ٢ : ١٠١٢ .

(١٠) كذا ! وهو موافق لسيبويه كما في المقتضب ٢ : ٣٤١ .

(١١) أن : ليس في ك .

(١٢) ك ، ف : عنده .

(١٣) نسب السيرافي في شرح الكتاب ٣ : ٢٥٠ هذا القول إلى بعض البصريين .

إنما يكون هذا القيام معهوداً [عنده]^(١)، وذلك تحريف لمقصود اللفظ، وهو أن القيام غير معهود، وأيضاً فيؤدي إلى حذف في الكلام لا دليل عليه. وحكى ألفراء : أَظُنُّ أَنَّكَ قَائِمٌ خَيْرًا لَكَ ، وَأَظُنُّ خَيْرًا لَكَ أَنَّكَ قَائِمٌ ، بمعنى : أَظُنُّ خَيْرًا لَكَ قِيَامَكَ . وإنما احتيج إلى التصريح بالفاعل الثاني هنا لأنه ليس كونًا مطلقاً ، أمّا إذا كان كونًا مطلقاً^(٢) فلا يحتاج إليه ولا إلى تقديره ؛ لأنَّ «أَنَّكَ قَائِمٌ» قد أنطوى على مُسْنَدٍ وَمُسْنَدٍ إِلَيْهِ .

الثالثة^(٣) : أجاز الكسائيُّ وألفراء : أَظُنُّ أَنْ يَذْهَبُ زَيْدٌ . ولا يجوز ذلك عند البصريين إلا أن تأتي بعوض ، نحو قد وألسين وسوف ولا^(٤) .

الرابعة : أَظُنُّ يَذْهَبُ زَيْدٌ ، لا يجوز إلا على مذهب من مذاهب ألفراء^(٥) في قراءة مَنْ قَرَأَ ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا ﴾^(٦) . بمعنى : أَنْ سَبَقُوا ، وحذف (أَنْ) لَمَّا عاد الذكُّرُ على الفاعلين ، و(الَّذِينَ) في موضع رفع^(٧) ، وشبَّهه بقوله : يَرِيدُ يَقُومُ ، بمعنى : يَرِيدُ أَنْ يَقُومَ^(٨) .

وهذا الذي قاله مخالف لأقواله ؛ لأنه قال : إذا حذف أن لم يُكْتَفَ^(٩) بشيء واحد حتى يستبين ، و(سَبَقُوا) شيء واحد .

(١) عنده : تنمة يقتضيها السياق .

(٢) أما إذا كان كونًا مطلقاً : سقط من ن .

(٣) تقدم الكلام عليها في الجزء الخامس ص ١٦٤ - ١٦٧ ، وقد ذكر أنه أطال الكلام عليها في باب إعراب الفعل وعوامله .

(٤) ولا : ليس في ن .

(٥) معاني القرآن ١ : ٤١٤ - ٤١٦ .

(٦) سورة الأنفال : ٥٩ . وقد قرأ (يَحْسَبَنَّ) بالياء وفتح ألسين حفص عن عاصم ، وأبْنُ عامر وحمزة . السبعة ص ٣٠٧ .

(٧) رفع : سقط من ن .

(٨) أنظر الحجة ٤ : ١٥٥ - ١٥٧ .

(٩) ف : لم يلتفت .

الخامسة : ظننتُ زيدًا إنَّه قائمٌ ، بكسر إنَّ في مذهب البصريين لا غير ؛
لأنها في موضع الأبتداء . وقال ابن كيسان : يجب فتح أن على البدل ، قال
الشاعر^(١) :

..... وحنتَ ، وما حسبتك أن تحينا

جعل أن بدلاً من الكاف على أحد^(٢) ما ووجه عليه .

السادسة : أجاز ألفراء^(٣) حذف حرف الأستفهام مع الشكِّ ، قال ألفراء :
وتضميره العربُ في حروف الشكِّ خاصَّةً ، فيقولون : تُراك منطلقًا ؟ يريدون :
أتراك ؟ وكذلك : تظنُّك تخرجُ ؟ لأنَّ الأستفهامَ شكٌّ ، وهذه شكٌّ ، فأكفني
بواحد من صاحبه ، وأمتنع في ضربتُ وقتلتُ وسائر الأفعال لأنها إخبارٌ ، لا شكٌّ
فيها . وتابعه فطربُّ على هذا القول ، وزاد عليه أنه أجاز ذلك في غير هذه
الأفعال .

وذهب س إلى أن ذلك لا يجوز^(٤) ، قال س : إذا حذف حرف الأستفهام
أنقلب المعنى ، وهذا أقبح ما يقع فيه أغلط لأنه ذهاب أليان ، وهو اللحن
الحقيقي . وقد قيل^(٥) : لم يؤخذ على ابن أبي ربيعة لحنٌ إلا قوله^(٦) :

(١) تقدم في ٣ : ٢٠٦ و ٤ : ٣٤٩ و ٦ : ٩٨ .

(٢) ن : من الكاف هذا أحد .

(٣) إعراب القرآن للنحاس ٣ : ١٧٦ - ١٧٧ . وفي معاني القرآن للأفراء ٢ : ٣٩٤ ما نصه :

« وقد تُطرح ألف الأستفهام من التوبيخ » .

(٤) أجزاه في الشعر . الكتاب ٣ : ١٧٤ .

(٥) قال ذلك أبو عمرو بن العلاء كما في شرح أبيات المغني ١ : ٣٧ - ٣٨ عن الموشح .

(٦) ديوانه ص ٤٣١ والكتاب ١ : ٣١١ . بهراً : جهداً ، أي : جهدي ذلك . وقيل : بهراً :

عجباً . وقيل : معناه جهراً لا أكاتم . وقيل : بهري بهراً : غلبي غلبةً . وقيل فيه غير ذلك .

أنظر شرح أبيات المغني ١ : ٣٣ - ٣٨ [٨] .

ثُمَّ قَالُوا : تُحِبُّهَا ؟ قُلْتُ : بَهْرًا عَدَدَ الرَّمْلِ وَالْحَصَى وَالتُّرَابِ
أَي : أَتُحِبُّهَا ؟

وقال أبو العباس ^(١) : ليس الأمر عندي كذلك إنما هو إلزام ، أي : ثُمَّ
/قالوا: أنت تُحِبُّها.

[٣ : ٢٩ / ب]

وزعم الأَخْفَشُ الصَّغِيرُ ^(٢) أَنَّ ما ذهب إليه الفراء إنما أَخَذَهُ مِنْ كَلَامِ الْعَامَّةِ ؛
لأنَّهُمْ يَقُولُونَ : تُرَى ذَلِكَ ^(٣) ؟ فَأَمَّا عَنْ ^(٤) الْعَرَبِ فَلَا يُعْرَفُ .

السابعة : لَزِيدٌ ظَنَنْتُ ظَنًّا قَائِمًا ، الْمَسْأَلَةُ مَمْتَنَةٌ لَا بِالرَّفْعِ وَلَا بِالنَّصْبِ ؛
لأنَّكَ إِذَا رَفَعْتَ جَمَعْتَ بَيْنَ مُتَعَاقِبِينَ ، وَإِنْ نَصَبْتَ أَدخَلْتَ لَامَ الْإِبْتِدَاءِ عَلَى الْجُمْلَةِ
الْفِعْلِيَّةِ . ذَكَرَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ صَاحِبُ (الْمَلَخَصِّ) ^(٥) .

الثامنة: تقول: أَظَنَّ زَيْدٌ ^(٦) ذَاهِبًا بِحَقِّي باطله، بنصب ^(٧) الباطل، والتقدير:
أَظَنَّ زَيْدٌ باطله ذاهبًا بحقي. وأجاز الفراءُ رَفَعَ الباطل ^(٨) ، وأنشد لذي الرمة ^(٩) :

أَظَنَّ ابْنَ طَرْثُوثٍ عَتِيَّةٌ ذَاهِبًا بِعَادِيَّتِي تَكْذَابُهُ وَجَعَائِلُهُ

(١) الكامل ص ٧٩٢ . ك ، ف : أبو الحسن .

(٢) إعراب القرآن للنحاس ٣ : ١٧٧ .

(٣) زيد هنا في الأرتشاف ص ٢١٢٤ : قائمًا .

(٤) عن : سقط من ن .

(٥) الملخص ١ : ٢٥٦ .

(٦) في المخطوطات : زيدًا . وكذا فيما بعده .

(٧) زيد هنا في ن ما نصه : باطله ثم بدا في باطله بنصب .

(٨) زيد هنا في الأرتشاف ص ٢١٢٤ : وزيد .

(٩) ديوانه ص ١٢٦٤ ومعاني القرآن للفراء ١ : ٤١٥ وتفسير الطبري ١٤ : ٥٩ أعاديّة :

أبثر القديمة . وأجعايل : جمع جعالة ، وهي هنا الرشوة . ن : عينة . وأوله في الديوان :

لعلّ ابن طرثوث .

يرفع التَّكْذَابِ وَالْجَعَائِلِ بِذَاهِبٍ ، وَنَصِبِهِ بِظَنْ ، وَزَعَمَ أَنَّ الْمَعْنَى : أَظَنَّ ابْنُ طَرْتُوثٍ أَنَّ يَذْهَبَ بَعَادِيَّتِي ، وَجَعَلَ ذَاهِبًا بِمَعْنَى أَنَّ يَذْهَبُ ، كَمَا قَالَ «عَسَى الْعُورِيُّ أَبُو سَأً» (١) ، أَرَادَ : أَنَّ يَبْأَسَ ، فَلَمَّا حَذَفَ أَنَّ نَصَبَ أَبُو سَأً . وَقَالَ : لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : أَظَنَّ زَيْدًا قَائِمًا (٢) ، وَأَنْتَ تَرِيدُ : أَنَّ يَقُومَ ؛ لِأَنَّ (أَنَّ) تَكْتَفِي مِنْ شَيْئَيْنِ ، فَلَا بُدَّ مِنْ شَيْئَيْنِ إِذَا حَذَفْتَهَا (٣) ، فَتَقُولُ : ظَنَنْتُ قَائِمًا أَنَا ، وَأَظَنَّ زَيْدًا قَائِمًا هُوَ .

قال ابن كيسان : ويجوز أن تنصب تكذابه بظن ، وترفع جعائله إن كانت ألقافية مرفوعة على المعنى ، أي : ويذهب بها جعائله . وشبهه بقول الشاعر (٤) :

وَجَدْنَا الصَّالِحِينَ لَهُمْ جَزَاءً وَجَنَاتٍ وَعَيْنًا سَلْسَبِيلًا

لَمَّا تَمَّ الْكَلَامُ عَلَى قَوْلِهِ «لَهُمْ جَزَاءٌ» أَضْمَرَ فِعْلًا لِلثَّانِي ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : وَجَدْنَا لَهُمْ جَنَاتٍ وَعَيْنًا سَلْسَبِيلًا . وَقَدْ تَقَدَّمَ لَنَا الْكَلَامُ عَلَى شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي بَابِ إِنَّ ، وَأَمَعْنَا هُنَا فِيهَا .

التاسعة : عبد الله ما علمتُ عالم ، أجمعوا على جوازها . واختلفوا في : عبد الله ما رأيتُ عالم ، أو ما ظننتُ ، فَمَنَعَ مِنْ ذَلِكَ الْفِرَاءُ وَأَبْنُ كَيْسَانَ ، وَأَجَازَ ذَلِكَ غَيْرُهُمَا . وَقَدَّرَ الْفِرَاءُ ذَلِكَ : عَبْدُ اللَّهِ فِيمَا أَعْلَمُ . قِيلَ لَهُ : وَكَذَلِكَ (٥) يُقَدَّرُ فِي الظَّنِّ وَالْحِسْبَانِ . وَقَالَ ابْنُ كَيْسَانَ : الْمَعْنَى : عَبْدُ اللَّهِ مُدَّةَ عِلْمِي عَالِمٌ ، وَلَيْسَ لِلظَّنِّ هُنَا مِشَارَكَةٌ لِلْعِلْمِ ؛ لِأَنَّ الظَّنَّ شَيْءٌ يَقَعُ فِي الْإِنْفَسِ ، يَجُوزُ أَنْ يَبْطُلَ وَأَنْ يَحْقُقَ ، فَلَا تَكُونُ لَهُ مُدَّةٌ تُوجِبُ الظَّنَّ بِنَاتِ عِلْمِ عَبْدِ اللَّهِ .

(١) تقدم في ٤ : ٣٤٣ .

(٢) ن : أظن زيدا قائم .

(٣) ن : حذفتهما .

(٤) هو عبد العزيز بن زرارة الكلابي . وألبيت في الكتاب ١ : ٢٨٨ وشرح آياته ١ : ٤٢٧ .

والمقتضب ٣ : ٢٨٤ .

(٥) ن : وذلك .

العاشرة : أزيد زَعَمْتَ أَنَّهُ منطلقٌ ؟ هذا لا خلاف في جوازه . فَإِنَّ نَصَبْتَ زَيْدًا فهو خطأ عند البصريين ، وأجاز ذلك الكسائي لأنه وجد « أَنْ » تدخل وتخرج والكلام^(١) على معناه ، فألمعني عنده : أزيدًا زَعَمْتَهُ أَخَاكَ ؟ وَحَكَيْ عَنْ الْعَرَبِ دَلِيلًا عَلَى صِحَّةِ ذَلِكَ : كَمْ زَعَمْتَ أَنَّكَ سَائِرٌ ؟ عَلَى أَنَّ كَمْ / فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ ، وَحَكَيْ أَيْضًا : مَنْ زَعَمْتَ أَنَّكَ ضَارِبٌ ؟

[٣ : ٣٠/١]

وَلَا حُجَّةَ فِيمَا ذَكَرَ لِأَنَّهُ يَحْمَلُ عَلَى أَنَّ كَمْ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى أَنْ تَرِيدَ : سَائِرُهُ ، وَكَذَا : مَنْ زَعَمْتَ أَنَّكَ ضَارِبٌ ، أَي : ضَارِبُهُ ، كَمَا أَنْشَدَ س^(٢) :

عَلِيٌّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعْ

أَي : لَمْ أَصْنَعُهُ . وَقَالَ الْبَصْرِيُّونَ : « أَنْ » لَا تَعْمَلُ فِي شَيْءٍ قَبْلَهَا ، فَلَا تُفَسِّرُ عَامِلًا .

الحادية عشرة : كَمْ زَعَمْتَ أَنَّ الْحَرُورِيَّةَ رَجُلًا ، حَكَاهُ الْكَسَائِيُّ عَلَى أَنَّ كَمْ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ . فَمِيقَاسُهَا : أَبُو مَنْ زَعَمْتَ أَنَّ عَمْرًا ؛ لِأَنَّكَ هُنَا يُمْكِنُكَ : أَرَعَمْتَ أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ ، وَلَا يُمْكِنُكَ فِي مَنْ وَمَا وَكَمْ أَنْ تَجْعَلَ مِثْلَهَا . وَتَابِعَهُ الْأَخْفَشُ ، فَقَالَ : وَمَنْ قَالَ هَذَا - يَعْنِي مَنْ قَالَ :

..... وَلَكِنَّ زَنْجِيًّا عَظِيمَ الْمَشَافِرِ

فَنَصَبَ زَنْجِيًّا - أَضْمَرَ الْخَيْرَ . قَالَ : وَإِنْ شِئْتَ رَفَعْتَ زَنْجِيًّا ، فَأَضْمَرْتَ أَهْلَاءَ . قَالَ : وَمَنْ قَالَ هَذَا قَالَ : كَمْ زَعَمْتَ أَنَّ الْحَرُورِيَّةَ رَجُلًا ، يَنْصَبُ الْحَرُورِيَّةَ ، وَيُضْمِرُ الْخَيْرَ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : أَنَّ الْحَرُورِيَّةَ هُوَ ، وَيَكُونُ هُوَ ضَمِيرَ كَمْ ، وَكُلُّ ذَلِكَ قَبِيحٌ .

(١) ن : يدخل ويخرج الكلام .

(٢) أبيت لأبي النجم العجلي . ديوانه ص ١٣٢ والكتاب ١ : ٨٥ ، ١٣٧ . وتخرجه في

إيضاح الشعر ص ٥٤٣ - ٥٤٤ . وقبله : « قد أصبحتُ أُمُّ الْخِيَارِ تَدْعِي » . أم الخيار :

زوجه . ويعني بالذنب : الشيب والصلع والشيخوخة .

قال ابن كيسان : وهذا بعيد جداً في القياس والحكم ؛ لأنك إذا أدخلت أن
 وجب أن يكون ما بعدها صلتها، وأن يكون حكمها وما بعدها حكم أسم واحد،
 وإذا قدمت^(١) شيئاً مما حكمه أن يكون بعدها فقد قدمت بعض الأسم ، وأخرت
 بعضه ، ولعل الذي سمع هذا سمعه بغير أن ، وتوهم غير ما سمع ، أو يكون المتكلم
 بها تكلم على الغلط . قال : ولو اعتدنا لهذا لوجدنا له وجيهاً على أنه لم يعتد
 به(أن) ، وأجراها مجرى أن التي في قوله جل وعز ﴿وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا﴾^(٢) ، أو
 يكون على أن يحذف أسم أن ، ويرفع الحرورية على خير أن ، وتكون زعمت وما
 بعدها في موضع خير كم ، فتكون كم رفعاً بالابتداء ، يريد : كم زعمت أنهم
 الحرورية رجلاً ، قال :

..... ولكن زنجي عظيم المشافر

أي : ولكنك زنجي . وينشد : ولكن زنجياً ، على حذف الخبر ، أي :
 ولكن زنجياً لا يعرف قرابتي^(٣) .

ولو قلت : كم زعمت أنهم الحرورية ، وأظهر ضمير كم لجازت المسألة ،
 وكانت كم رفعاً . وكذا [لو]^(٤) قلت : كم زعمت أن الحرورية هم ، وأنهم
 الحرورية . وحسن الابتداء بالنكرة لأن فيها معنى الاستفهام .

ولا يجوز أن تقول : كم زعمت أنهم رجلاً الحرورية ، ولا : كم زعمت
 أن الحرورية رجلاً هم ، ولا : كم زعمت رجلاً أن الحرورية ، لا يكون المفسر^(٥)
 إلا بعد الجملة أو قبل زعمت .

(١) ك : قدرت .

(٢) سورة العنكبوت : ٣٣ .

(٣) زيد هنا في ن ما نصه : ولو قلت كم زعمت أن الحرورية رجلاً كم نصياً بزعمت .

(٤) لو : تنمة يلتزم بها السياق .

(٥) ك : لا يكون على المفسر .

وتقول : كم رجلاً زعمت أن الحرورية هم ، وكم زعمت أنهم الحرورية رجلاً . فإن قلت رجلاً كان توسطه بين أسم أن وخبرها ، وهو قبيح إلا مع الأفعال ، نحو قولك : كم زعمت أن الحرورية رجلاً يخرجون هم ، فيكون رجلاً حالاً مما في يخرجون ، ويكون يخرجون خيراً / للحرورية ، ويكون هم مبتدأ ، وهي مكئي من كم ، ويكون من زعمت التي موضع هم جملة ، وكم^(١) خير مقدم على هم ، كأنك قلت : كم هم زعمت أن الحرورية يخرجون .

[٣ : ٣٠ ب]

وتقول : كم زعمت أن الحرورية خرجوا رجلاً ، فاسد على التقدير ؛ لأنه ليس في قولك « أن الحرورية خرجوا » عائد على كم ، ورجلاً مفسر على كم ، و« كم » ابتداء لا خير له . فإن قلت رجلاً جازت المسألة ، وصارت « كم » سؤالاً عن الزعم ، كأنه قال : كم مرة زعمت أن الحرورية ، فإن جعلت^(٢) رجلاً مفسرين كم فسدت المسألة .

المسألة الثانية عشرة : ظننته زيد منطلق ، لا خلاف في جوازها . فإن قدمت منطلقاً على زيد ، فقلت : ظننته منطلق زيد ، فأبصريون يرفعون على التقديم والتأخير ، والكوفيون ينصبون منطلقاً ، وهو خطأ عند البصريين لأن أهواء إذا كانت كناية عن الأمر لم يفسره إلا جملة ، وقد تقدمت هذه المسألة في وسط الفصل الرابع من باب الأضمر في أوائل الكتاب ، وشرحناها هناك^(٣) .

الثالثة عشرة : ظننتُ زيداً قائماً ظناً حسناً ، لا خلاف في جوازها . فلو قلت ظننتُ زيداً ظناً حسناً قائماً أجازها البصريون ، وقالوا : لو قلت زيداً ظننتُ قائمٌ جاز أن يعترض بالظن ، فإذا كان الفعل بنفسه يقع هذا الموضع لم يمتنع أن يقع مصدره . ومنع ذلك الكوفيون ، وقالوا : أفعال الأول والثاني بمنزلة مفعول واحد ، فلا يقع مصدر الظن إلا قبلهما أو بعدهما .

(١) في الأصول : وهم .

(٢) فإن جعلت : ليس في ك .

(٣) التذييل والتكميل ٢ : ٢٧٤ - ٢٧٥ ، وقد خرجناها ثم .

الرابعة عشرة : ظننتُ زيدًا يومَ أجمعةٍ قائمًا ، وظننتُ زيدًا خلفك قائمًا ،
إن جعلت الظرف^(١) ظرفًا للمفعول جازت بلا خلاف، وإن جعلته ظرفًا للظن
أجاز ذلك البصريون ، ومنعه الكوفيون ، وحثهم ما تقدم في المسألة قبلها .
الخامسة عشرة : ظننتُ أن زيدًا ظنًا حسنًا قائمًا ، لا خلاف في منعها لأن
«أن» جازت الّاسم والخبر ، فصارا كشيء واحد .

السادسة عشرة : طعامك ظننتُ أن عبدَ الله أكل ، اختلفوا في جوازها :
فمنعها الجمهور ، وأجازها الكسائي ، وحثه أن دخول « أن » وخروجها هنا
سواء . وغلطوه في ذلك لأنك قدمت بعض الصلة .

السابعة عشرة : ظننتُ زيدًا إنّه منطلقٌ ، أوجب البصريون كسر إن ،
وأجازه الكوفيون مع الفتح ، فتقول : ظننتُ زيدًا إنّه منطلقٌ . وأستدلوا بقراءة
حمزة بن حبيب ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمَلِّي لَهُمْ خَيْرٌ لَأَنفُسِهِمْ ﴾^(٢) .
وقد لحن البصريون^(٣) هذه القراءة إلا بعض متأخريهم، فإنه تأولها، وأحتج لها .
وأجاز ابن كيسان أن نصب على أن يجعل « أنه » بدلًا من زيد ، كقوله^(٤) :

..... وما حسبتك أن تحينًا
قال : كأنه قال : وما حسبت^(٥) أن تحين ، فجعل / أن بدلًا من الكاف .

[٣ : ١٣١]

وتقدم قبل أن ابن كيسان أوجب^(٦) الفتح .
الثامنة عشرة : ظننته إن زيدًا قائمًا ، لا يجوز إلا كسر إن عند البصريين .

(١) ك : الضرب .

(٢) سورة آل عمران : ١٧٨ . السبعة ص ٢٢٠ والحة ٣ : ١٠٠ - ١١٠ . وأنظر ما تقدم
في ٤ : ٣٤٦ - ٣٥٠ .

(٣) الحة ٣ : ١٠٧ - ١٠٨ .

(٤) تقدم في ٣ : ٢٠٦ و ٤ : ٣٤٩ .

(٥) ن : وما حسبتك .

(٦) ن : نقل . وفوقه أنه في نسخة : أوجب .

وأجاز ابن كيسان أفتح ، قال : يجعلها بدلاً من أهاء ، وتجعل أهاء كناية عن الخير ، كأنك قلت : ظننتُ ذلك أن زيدا قائمٌ ، فر« أن زيدا قائمٌ » هو «ذلك» . وقال البصريون : وقع الظن على أهاء ، وأجمله الخير ، كما أنهم قد أجمعوا على أظنه زيدٌ منطلقٌ ، فإذا جئت ب« إن » وجب أن تكسرهما .

التاسعة عشرة : أظنُّ عبدَ الله مختصماً وزيدٌ ، قال ألفراء وأكثر^(١) النحويين : لا يجوز في زيد أن نصب . وأجازه بعض النحويين على أن يكون مفعولاً معه ، أي : مع زيد ، كما تقول : استوى ألماء والخشبة^(٢) .

العشرون : أظنُّ عبدَ الله مختصماً فزيداً ، وثُمَّ زيدا ، وأو زيدا ، لا يجوز شيء من هذا عند ألفراء والبصريين لأنَّ هذا موضع الاجتماع ، فلا يكون إلا بالواو . وأجاز الكسائي : أظنُّ عبدَ الله ثُمَّ زيدا مختصمين ، وكذلك ألفاء وأو . وأنكر ألفراء عليه ، وقال : يلزمه أن يقول : اختصمَ زيدٌ فبكرٌ ، بألفاء وبأو .

الحادية والعشرون : أظنُّ عبدَ الله وأظنُّ زيدا مختصمين ، أجاز ذلك ألفراء على أن تُلغى أظنُّ الثانية ، قال : فإن توهمت التكرار كان محالاً . وأقول عند البصريين أنهما واحد .

الثانية والعشرون : أنا ظانٌّ أن يقومَ زيدٌ ، وإن شئت حذف التثوين وأضفت . فإن قلت « أنا ظانٌّ أنك تقومُ » كان حذف التثوين قبيحاً لأنَّ « أن » التي تعمل في الأسماء لا تتمكن تمكن الخفيفة التي تعمل في الأفعال . قال ألفراء : وإن جاءتك في شعر^(٣) أجزها .

الثالثة والعشرون : أنا ظانٌّ إنَّك لقائمٌ ، لم تجز الإضافة . فإن قلت : أنا قائلٌ إنَّك لقائمٌ ، ولتقومنَّ ، ولزيدٌ قائمٌ ، وما زيدٌ بقائمٍ ، جاز حذف التثوين والإضافة .

(١) ن : أكثر .

(٢) الكتاب ١ : ٢٩٨ .

(٣) ن : في الشعر .

الرابعة والعشرون : أَخَوَاكَ مَظْنُونَانِ أَنْ يَذْهَبَا ، قال ألفراء : هي خطأ لأنَّ الظن لا يقع على ثلاثة أشياء ، وإذا وقع على أن فكأنه وقع على شيئين ، فلا يجوز أن يقع على ثالث ؛ ألا ترى أن المرفوع في مَظْنُونٍ قد ارتفع بوقوع الظن عليه . وهذا جائز على مذهب البصريين ، كما تقول : أَخَوَاكَ يُظَنُّانِ أَنْ يَذْهَبَا ، غير أنَّ الأجود أن تقول : أَخَوَاكَ يُظَنُّ أَنْ يَذْهَبَا ، وَأَخَوَاكَ مَظْنُونٌ أَنْ يَذْهَبَا ، أي : مَظْنُونٌ ذَهَابُهُمَا ، فإن قلت « مَظْنُونَانِ » كانت أن بدلاً من الألف ، كما قال (١) :
 وَحِثَّ وَمَا حَسِبْتِكَ أَنْ تَحِينَا

الخامسة والعشرون : قول العرب : عَرَفْتُ أَيُّهُمْ فِي الدَّارِ ، فر « عرفتُ » يقتضي حصول المعرفة ، و« أَيُّهُمْ فِي الدَّارِ » استعمالٌ مَن فِي الدَّارِ ، وهذا الكلام يُدافع أوله آخره ؛ لأنَّ حصول المعرفة ينافي طلبها ؛ لأنَّ الحاصل / لا يُطلب تحصيله ، بخلاف قولك : عَرَفْتُ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ ، ولعمرو منطلقٌ ، فالعرفان معلق بالنسبة من إثبات أو نفي إذ هي خبرية ، بخلاف النسبة الإسنادية في الالتهام .
 والجواب عن هذا أنه في الصورة الالتهام ، وليس بالالتهام في الحقيقة .

وقال س في عِلْمْتُ أَزِيدٌ ثُمَّ أُمُّ عَمْرُو : « أَرَدْتُ أَنْ تُخْبِرَ أَنَّكَ قَدْ عَلِمْتَ أَيُّهُمَا ثُمَّ ، وَأَرَدْتُ أَنْ تُسَوِّيَ عِلْمَ الْمُخَاطَبِ فِيهَا كَمَا اسْتَوَى عِلْمُكَ فِي الْمَسْأَلَةِ حِينَ قُلْتَ : أَزِيدٌ ثُمَّ أُمُّ عَمْرُو » (٢) أنتهى . فهذا نصٌّ على أنه لا يراد معنى الالتهام . وقولُ س : « وَأَرَدْتُ أَنْ تُسَوِّيَ عِلْمَ الْمُخَاطَبِ فِيهَا » معناه أنك إذا أخبرت أنك قد علمت أَيُّهُمَا ثُمَّ اسْتَوَى عنده أن أحدهما ثُمَّ وإن لم يتعين له . ثم قال : « كَمَا اسْتَوَى عِلْمُكَ فِي الْمَسْأَلَةِ (٣) » أي : حين كنت مستفهماً حقيقة ، ولم تدخل علمتُ لأنك لا تسأل هذا السؤال إلا وأنت قد علمت أن أحدهما ثُمَّ ،

(١) تقدم قبل قليل .

(٢) الكتاب ١ : ٢٣٦ .

(٣) ك : في المبتدأ .

وإنما سألت عن تعيين مَنْ ثَمَّ. وجميعُ المثلِّ التي أوردها س^(١) الأستفهامية في الصورة ليس المعنى على الأستفهام ، نحو : قد علمتُ أعبُدُ اللهَ ثَمَّ أم زيدُ ، وقد عرفتُ أبو مَنْ زيدُ ، وقد عرفتُ أيُّهم أبوك ، وأما تَرَى أيُّ بَرِّقَ هنا ، وليتَ شعري أعبُدُ اللهَ ثَمَّ أم زيدُ ، وليتَ شعري هل رأيتَه ، و﴿لَتَعْلَمَ أَيُّ الْحَزِينِ أَخْصَى﴾^(٢) ، و﴿فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى﴾^(٣) ، إلى غير ذلك، المعنى : قد علمتُ مَنْ ثَمَّ مِنْ زيدٍ وَمِنْ عمرو ، وقد عرفتُ الشخصَ الذي هو زيدُ أبوه ، وقد عرفتُ الشخصَ الذي هو أبوك ، وأما تَرَى البَرِّقَ الذي هنا ، وليتني أشعُرُ بِمَنْ^(٤) ثَمَّ مِنْ عبدِ اللهِ وَمِنْ زيدِ ، وليتني أشعُرُ برؤيتك ذلك ، ولتَعْلَمَ الحزبَ الذي هو أخصى ، و﴿فَلْيَنْظُرِ الطَّعَامَ الَّذِي هُوَ أَزْكَى﴾ ، وكذلك ما ورد من نحو ذلك ، وكثير في لسان العرب ما يكون لفظ الكلام مخالفاً للمعنى الذي قُصد به ، كالأمر بصورة الخير وعكسه .

وكلام العرب على ثلاثة أقسام :

أكثره وأعلاه أن يُطابق اللفظ معناه الذي وُضع له أولاً .

وَالْقِسْمُ الثَّانِي : أن يُغَلِّبَ اللفظ على المعنى ، نحو : أَظُنُّ أن تقومَ ، أتفقَت العرب والنحاة على صحتها ، وأبطلَ أكثر النحويين « أَظُنُّ قيامك » ، ومعنى أن تقومَ : قيامك ، وإنما جاز ذلك لأنَّ الظن لا يكتفي بكلمة واحدة ، و« أن تقومَ » كلمتان ، فكأنك أتيت بما أصله^(٥) المبتدأ والخبر الذي يكتفي بهما الظن ، بخلاف «قيامك» ، فإنه كلمة واحدة في اللفظ .

(١) الكتاب ١ : ٢٣٦ .

(٢) سورة الكهف : ١٢ .

(٣) سورة الكهف : ١٩ .

(٤) ك : من .

(٥) ك : لصلة .

والقسم الثالث: تغليب المعنى على اللفظ، ومن ذلك مسألتنا في الاستفهام .
 وإذا كانوا قد أتوا بصورة الاستفهام والمعنى غيره ، ولم يُدخلوا عليه ما يُغيّره من
 العوامل اللفظية - فأحرى وأولى أن يغير ^(١) المعنى معها ، وذلك نحو : أيُّ رجلٍ
 أنتَ ؟ المعنى : ما أكملك ^(٢) رجلاً ! فهو بصيغة الاستفهام ، ومعناه / أتعجب ،
 ولذلك لا يجاب مثل هذا الاستفهام . وكذلك «شراً أهرَّ ذا نابٍ» ^(٣) هو من تغليب
 المعنى على اللفظ .

[٣: ٣٢/]

وقد نصَّ الأستاذ أبو الحسن بن الباذش على ما يدل على ما قلناه ، فقال :
 علمتُ أزيدَ عندك أم عمرو ، ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحَزِينِ﴾ ^(٤) ليس حرف الاستفهام
 هنا لمعنى الاستفهام ^(٥) لأنه يستحيل ^(٦) أن يستفهم عما أخبر أنه يعلمه ، وإنما
 معناه التسوية عند المخاطب لأنك لم تُبين له من نَمَّ ، وأبْهَمْتَ عليه ، فنقلت
 بـ«علمتُ» معنى التسمية من نفسك إلى المخاطب ؛ لأنك حين قلت «أزيدُ عندك
 أم عمرو» هما مستويان عندك ، وإنما تطلب بالاستفهام العلم بأحدهما ، فالتسوية
 أملك بالألف من الاستفهام وأخصُّ ؛ لأن الاستفهام لا يخلو من التسوية ،
 والتسوية تخلو من الاستفهام ، ويُبين أن المراد به التسوية المجردة قوله تعالى ﴿سَوَاءٌ
 عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ ^(٧) ، و﴿سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ
 صَامِتُونَ﴾ ^(٨) .

(١) ك : يغيره .

(٢) ك ، ن : ما أكملك .

(٣) تقدم في ٣ : ٣٣٠ .

(٤) سورة الكهف : ١٢ .

(٥) هنا لمعنى الاستفهام : سقط من ك .

(٦) ك : تعجيل .

(٧) سورة البقرة : ٦ .

(٨) سورة الأعراف : ١٩٣ .

وكان الأستاذ أبو علي يحكي عن بعض المتأخرين أن هذا الكلام على حذف مضاف، أي: قد علمتُ جوابَ هذا الكلام، وكان يراه في بعض إقراءاته .
وقال أبو عثمان المازني^(١): «سأل مروان^(٢) أبا الحسن الأخفش، فقال: إذا قلتَ «أزيدُ عندك أم عمرو» أَلستَ قد علمتَ أنَّ ثمَّ كونا ثابتًا ، ولكن لا تدري مَنْ أيُّهما هو؟ قال: بلى . قال: فإذا قلتَ «قد علمتُ أزيدُ عندك أم عمرو» أليس قد علمتَ ما جهلتَ؟ قال: بلى . قال: فلمَ جئتَ بالأسفهام؟ قال: جئتُ به لأبَسَ على المخبِرِ مَنْ علمتُ . فقال له مروان: وإذا قلتَ «قد علمتُ مَنْ أنتَ» أردتَ أن تلبسَ عليه لأنه لا يعرف نفسه؟ قال: فسكت . يعني الأخفش . قال أبو عثمان: لا يريد أن يلبسَ عليه لأنه يعرف نفسه ، ولكنه أراد: قد علمتُ مَنْ أنتَ أخيراً أمرُك أم شرٌّ ، كما تقول: قد علمتُ أمرُك ، وكقولك: ما أعرفني بك ، أي: قد علمتُ ما تُذكرُ به ، أو ما تُثَلِّبُ به . انتهى . فكانه راجع إلى حذف مضاف ، أي: علمتُ أحوالَ مَنْ أنتَ ، ولذلك أبدل من «أخيراً أمرُك أم شرٌّ» .

وهذه المسألة - أعني مسألة دخول العلم على ما صورته الأسفهام - كان سألني عنها قاضي القضاة أبو الفتح محمد بن علي بن مطيع القشيري^(٣) بديار مصر، فأجبتُه بما ذكرتُ، وقد أمعنتُ الكلامَ فيها في كتابي المسمى «التذكرة»^(٤) بأشبع من الكلام هنا .

(١) مجالس العلماء ص ٨٧ .

(٢) هو مروان بن سعيد بن عباد بن حبيب بن المهلب بن أبي صفرة ، أحد أصحاب الخليل بن أحمد المتقدمين في النحو المبرزين فيه . مجالس العلماء ص ٢٤٤ ومعجم الأدباء ١٩ : ١٤٦ وبغية الوعاة ٢ : ٢٨٤ .

(٣) هو المعروف كأبيه وجده بآين دقيق العيد [٦٢٥ - ٧٠٢] . أصل أبيه من منفلوط بمصر . ولد في بِنين ، ونشأ بقوص ، وتعلم في دمشق والاسكندرية والقاهرة . له تصانيف منها إحكام الأحكام ، في الحديث، والإمام في شرح الإمام، وتحفة اللبيب في شرح التقريب . الأعلام ٦ : ٢٨٣ .

(٤) ليس في الجزء المطبوع منه .

ص : فصل

يُحَكِّي بِالْقَوْلِ وفروعه أجمَلُ ، ويُنصَبُ به المَفْرَدُ المَوْدِّي معناها والمرادُ به مُجَرَّدُ اللفظ . وإلحاقه في العمل بِالظَّنِّ مطلقاً لغةً سَلِيمٌ ، وَيُخَصُّ أَكثَرُ العربِ هَذَا الإلحاقَ بِمضارعِ المُخاطَبِ الحَاضِرِ بعدَ استفهامِ مُتَّصِلٍ ، أو منفصلٍ بِظرفٍ ، أو جارٍّ ومجرورٍ ، أو أحدِ المفعولين ، فَإِنَّ عُدَمَ / شرطَ رُجْعٍ إلى الحِكَايَةِ ، وَيَجُوزُ إِنْ لَمْ يُعَدَمَ .

[٣٢ : ٣١]

ش : « أَلْقَوْلُ » مصدرٌ « قَالَ » ، ومعناه أَلنَطَقَ أَللسَانِي ، وَيُنطَلِقُ عَلَى مَا هُوَ مَوْضُوعٌ مِنْ مَفْرَدٍ وَغَيْرِهِ ، وَلَا يُنطَلِقُ عَلَى المَهْمَلِ ، فَلَا يَرادِفُ أَللفظَ ، فَيُنطَلِقُ عَلَى دَيْرٍ مَقْلُوبٍ زَيْدٌ ، وَلَا رَفَعَجٍ مَقْلُوبٍ جَعْفَرٌ ، خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ إِذْ زَعَمَ أَنَّ « أَللفظَ » و« أَلقولَ » مترادفان . وَيُنطَلِقُ أَيضًا عَلَى أَلأَعْتِقَادِ وَأَلرَأْيِ ، تَقُولُ : فَلانِ يَقُولُ بِقَوْلِ أَلشَافِعِيِّ ، تَرِيدُ أَلرَأْيَ وَأَلأَعْتِقَادَ ؛ لِأَنَّهُ يُحَكِّي قَوْلَهُ . وَيُنطَلِقُ أَيضًا عَلَى حَدِيثِ أَلنَفْسِ ، قَالَ تَعَالَى ﴿ وَيَقُولُونَ فِي أَنفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا اللَّهُ بِمَا نَقُولُ ﴾^(١) ، وَقَالَ أَلشاعِرُ^(٢) :

قالتْ له أَلنَّفْسُ : إِنِّي لَا أَرى طَمَعًا وَإِنْ مَوْلَاكَ لَمْ يَسَلِمَ ، وَلَمْ يَصِدِّ
ومثال الحِكَايَةِ بِالْقَوْلِ ﴿ وَإِنْ تَعَجَبَ فَعَجَبَ قَوْلُهُمْ أَتَدَا كُنَّا تُرَابًا ﴾^(٣) .

وقوله وفروعه هي الماضي، نحو ﴿ وَقَالُوا سَمِعْنَا ﴾^(٤) . والمضارعُ، نحو ﴿ يَقُولُونَ رَبَّنَا آمَنَّا ﴾^(٥) . والأمرُ ﴿ قُولُوا آمَنَّا ﴾^(٦) . وأسمُ الكفَاعِلِ ﴿ وَالْقَاتِلِينَ ﴾

(١) سورة المجادلة : ٨ .

(٢) أَلنابِغَةُ أَلذِيبِي . ديوانه ص ٢٠ .

(٣) سورة أَلرعد : ٥ .

(٤) سورة أَلبقرَةِ : ٩٣ .

(٥) سورة أَلمائدة : ٨٣ .

(٦) سورة أَلبقرَةِ : ١٨٣ .

لَاخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا^(١) . وَأَسْمُ الْمَفْعُولِ ، نَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ^(٢) :
تَوَاصَوْا بِحُكْمِ الْجُودِ حَتَّى عَيْدِهِمْ مَقُولٌ لَدَيْهِمْ : لَا زَكَأَ مَالٌ ذِي بُخْلِ
وَأَسْمُ الْمَصْدَرِ ، نَحْوُ : مَقَالَكَ اللَّهُ رَبُّنَا إِقْرَارٌ بِالرُّبُوبِيَّةِ .

وقوله وَيُنْتَصَبُ بِهِ الْمَفْرَدُ الْمَوْدِّيُّ مَعْنَاهَا أَي : مَعْنَى الْجُمْلَةِ ، كَالْحَدِيثِ
وَالْقِصَّةِ وَالشَّعْرِ وَالْخُطْبَةِ ، فَتَقُولُ : قَلْتُ حَدِيثًا ، وَأَقُولُ قِصَّةً ، وَهَذَا قَائِلٌ شِعْرًا
وَخُطْبَةً ، هَكَذَا مِثْلُ الْمَصْنَفِ^(٣) الْمَفْرَدَ الْمَوْدِيَّ مَعْنَى الْجُمْلَةِ .

وَقَسَمَ أَصْحَابُنَا الْمَفْرَدَ إِلَى مَفْرَدٍ فِي الْفَلْظِ لَا فِي التَّقْدِيرِ ، وَمَفْرَدٍ فِي الْفَلْظِ
وَالتَّقْدِيرِ ، فَإِنْ كَانَ مَفْرَدًا فِي الْفَلْظِ لَا فِي التَّقْدِيرِ حُكْمِي ؛ إِذْ هُوَ جُمْلَةٌ فِي الْأَصْلِ ،
فَحُكْمُهُ حُكْمُ الْجُمْلَةِ الْمَصْرُوحِ بِجِزَائِهَا ، قَالَ^(٤) :

إِذَا ذُقْتُ فَاهَا قُلْتُ : طَعَمْتُ مُدَامَةً مُعْتَقَةً مِمَّا تَحْيِيءُ بِهِ التَّجْرُؤَ

رُوي بِنَصْبِ طَعْمٍ ، فَيَكُونُ مِنْ حِكَايَةِ الْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ^(٥) ، [التَّقْدِيرِ]^(٦) قُلْتُ :
ذُقْتُ طَعْمَ مُدَامَةٍ ، وَرُوي بِرَفْعِهِ ، فَيَكُونُ مِنْ حِكَايَةِ الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ ، التَّقْدِيرِ :
طَعَمَهُ طَعْمَ مُدَامَةٍ .

وَإِنْ كَانَ مَفْرَدًا فِي الْفَلْظِ وَالتَّقْدِيرِ : فَإِنْ كَانَ مَصْدَرًا عَمِلَ فِيهِ الْنَصْبُ ،
وَإِنْ كَانَ أَسْمًا لِلْجُمْلَةِ عَمِلَ فِيهِ ، قَالُوا : كَالْحَقِّ وَالْبَاطِلِ ، فَتَقُولُ : قَالَ فُلَانٌ حَقًّا ،
وَقَالَ فُلَانٌ بَاطِلًا .

(١) سورة الأحزاب : ١٨ .

(٢) ألبيت في شرح التسهيل ٢ : ٩٤ .

(٣) شرح التسهيل ١ : ٩٤ .

(٤) تقدم في ٣ : ٣١٣ .

(٥) الفعلية قلت ذقت طعم مُدَامَةٍ وروي برفعه فيكون من حكاية الجملة : سقط من ك .

(٦) التقدير : تمة يلتزم بها السياق .

وآختلف على ماذا ينتصب هذا : فقيل : إنه نعت لمصدر محذوف ، أي :
 قولاً حقاً . وقيل : ينتصب على أنه مفعول به . وهو اختيار ابن عصفور^(١) وابن
 الكضائع، قالا : لأن « الحق » أسم جامد ، والوصف بالجامد لا يتقاس ، نحو :
 مررتُ برجلٍ حَجَرَ الرَّأسِ^(٢) . قال ابن الكضائع : « والأولى أن يكون مفعولاً
 صحيحاً ؛ لأن الحق هو المقول ، فهو مفعول به صحيح » . انتهى .

فإن قلت : إذا قلت / : قال فلان شعراً ، وقال خطبةً ، ونحوهما ، أيجوز أن
 ينتصب أنتصاب المصادر النوعية ، نحو : رَجَعَ الْقَهْقَرَى ، وَقَعَدَ الْقَرْفُصَاءُ ، أم
 يتعين نصبه على أن يكون مفعولاً به ؟

[[٣٣ : ٣]]

قلت : يظهر هذا الثاني لأنه أسم للجملة ، فكما أن الجملة الواقعة بعد
 القول - وإن كانت محكية - هي في موضع المفعول به ، فكذلك الأسم الذي
 معناها - وإن كان مفرداً - أريد به مجرد اللفظ ، وهو الذي أراد المصنف بقوله
 « وألراد به مجرد اللفظ » ، وهو الذي لا يكون اسماً للجملة ، ففي نصبه بالقول
 خلاف : منهم من أجازة ، ومنهم من منعه . واختار المصنف أن يُنصب بالقول ،
 قال : « كقولك : قلت كلمة »^(٣) . وسَلَفَهُ في هذا القولِ الزجاجيُّ^(٤)
 وألزمخشري^(٥) وأبنُ خروف، وجعلوا من ذلك قوله تعالى ﴿يَقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ﴾^(٦) ،
 ولو كان مبنياً للفاعل ل قيل : يقولُ له الناسُ إبراهيمَ ، أي^(٧) : يُطلقون عليه هذا
 الأسم .

(١) شرح الجمل ٢ : ٤٦٢ ، وفيه القولان .

(٢) شرح الجمل ٢ : ٤٦٢ .

(٣) شرح التسهيل ٢ : ٩٤ .

(٤) الجمل ص ٣٢٦ ، ٣٢٧ .

(٥) ألكتشاف ٢ : ٥٧٦ - ٥٧٧ وعنه في شرح التسهيل ٢ : ٩٤ .

(٦) سورة الأنبياء : ٦٠ .

(٧) أي : سقط من ك .

وقال أئرجاجي في الجمل: «وإنما قلنا^(١) ألبعضَ والكلُّ مجازاً»^(٢). قال^(٣) آبن خروف^(٤): «نصب ألبعض والكل على تقدير: وإنما قلنا هاتين الكلمتين؛ لأنك تقول: قلتُ كلمةً، كما تقول قلت قولاً، و«أقول» يقع على ما يفيد وما لا يفيد» انتهى. فعلى قول هؤلاء يُنصب اللفظ بأقول ولا يُحكى.

وقال آبن عصفور^(٥): «والصحيح أنه يُحكى، ولا يجوز فيه غير الحكاية». قال^(٦): «لأن الحكاية إما أن ترجع إلى اللفظ أو إلى المعنى. باطل أن ترجع في مثل (قال زيدٌ عمرًا) إلى المعنى؛ لأن عمرًا أسم شخص، والأشخاص ليست من جنس ألقول، فلم يبق إلا أن ترجع الحكاية فيه إلى اللفظ. وإذا كان كذلك فينبغي أن يحافظ على لفظ ألتكلم - يريد من رفع أو نصب أو خفض - ولا يغير.

وأيضًا فإن هذه المفردات إنما تُحكى من كلام ألتكلم بها، وباطل أن يتكلم بالمفردات من غير أن يلفظ بها في جملة، فإذا ثبت أنها مقتطعات من جمل فينبغي أن تعامل معاملة أالجمل، وبذلك ورد ألسماع، قال:

إذا ذقتُ فإها قلتُ : طعمٌ مُدامةٌ

وعلى هذا يبغي أن يُحمل قوله تعالى ﴿يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ﴾ على تقدير: يُقال له يا إبراهيم، فحكى. ومن رأى الأعراب^(٧) في المفرد يحمل إبراهيم على أنه مرفوع^(٨) يُقالُ « انتهى.

(١) وإنما قلنا ... على تقدير: سقط من ن.

(٢) أالجمل ص ٢٤.

(٣) قال آبن خروف ... أو ألتطلق عمرو: سقط من ك، ف.

(٤) شرح جمل أئرجاجي له ص ١٠٤ [رسالة].

(٥) شرح أالجمل ٢: ٤٦٢.

(٦) شرح أالجمل ٢: ٤٦٢ - ٤٦٣. وهذا ألتص يلى ألتص ألسابق بدون فاصل.

(٧) ن، ح: ومن رأى أن الأعراب. وألتصويب من شرح أالجمل.

(٨) ح، وشرح أالجمل: على أنه مفعول مرفوع.

وقال ابن عصفور أيضاً: «يحتمل أن يكون منادى محذوفاً منه حرف النداء، وأن يكون خير مبتدأ مضمّر، تقديره: أنت إبراهيم. وذهب بعضهم إلى أنه يكون مفعولاً للقول كحَقِّ وباطِلٍ. وزعم بعضهم أنه مرفوع بالإهمال؛ لأنه لم يتقدمه عامل يؤثّر في لفظه، إذ القول لا يؤثّر إلا في المفرد المتضمن لمعنى الجملة نحو حَقِّ وباطِلٍ، فلما لم يتقدم عليه ما يؤثّر فيه بقي مهملاً، والمهمّل إذا ضمّ إلى غيره ارتفع، نحو قولهم: واحدٌ، وأثنان، ورفع (واحد) إذا عدّوا، ولم يدخلوا عاملاً في اللفظ ولا في التقدير، وعطفوا بعض أسماء العدد على بعض، وهذا مذهب الأعلام. والأصحیح أن المفرد الذي لا يقع من جهة المعنى على الجملة لا يقع بعد القول إلا على إضمارٍ حتى يكون جملة» انتهى.

والذي يقتضيه النظر أنه لا يقع بعد القول اللفظ المفرد الذي لا يؤدي معنى الجملة، ولا يكون مصدرًا، ولا يكون مقتطعًا من جملة، ولا يوجد في كلامهم^(١): قال زيدٌ عمرًا، ولا: قال فلانٌ ضربًا، من غير إسناد، ولا: قال فلانٌ ليت، وإنما يقع القول في كلامهم لحكاية الجمل، وأما ﴿يُقال له إبراهيم﴾ فقد ذكر تأويله، فليس من قبيل: قال فلانٌ عمرًا.

وإذا حكيتَ الجمل فالأصل أن تحكي كما سمعتَ لفظ الجملة، فإذا قال زيدٌ: عمروٌ منطلقٌ، أو: أنطلقتُ، قلتَ: قال زيدٌ عمروٌ منطلقٌ، أو: قال زيدٌ أنطلقتُ. ويجوز أن تحكي على المعنى بإجماع، فتقول: قال زيدٌ منطلقٌ عمروٌ، أو المنطلقُ عمروٌ.

فإن كانت الجملة ملحونة حكيته على المعنى بإجماع^(٢)، فتقول في قول زيد: «عمرو قائمٌ، وقام عمرو»، بخفض عمرو: «قال زيدٌ^(٣): عمرو قائمٌ،

(١) ح: فلا يكون من كلامهم.

(٢) بإجماع: سقط من ك.

(٣) ح: قال عمرو زيدٌ قائم.

وقام عمرو، بالرفع^(١)»

وآختلفوا في الحكاية على اللفظ أيجوز أم لا ، وصحح ابن عصفور أنها لا تجوز ، قال^(٢) : « لأهم إذا كانوا يحكون الجملة المعربة على المعنى فينبغي أن يلتزموا حكاية الجملة المملحونة على المعنى » انتهى .

وإذا حكيت كلام متكلم عن نفسه بنحو « أنطلقتُ » فلك أن تحكيه بلفظه^(٣) من غير تغيير ، فتقول : قال فلان أنطلقتُ ، ويجوز أن تقول : قال فلان أنطلق ، أو إنه أنطلق ، أو هو منطلق ، كل هذا جائز .

وقوله وإلحاقه في العمل بالظن مطلقاً لغة سليم هذه اللغة حكاها أبو الخطاب ، قال س^(٤) : « وزعم أبو الخطاب - وسألته عنه غير مرة - أن ناساً يوثق بعربيتهم - وهم بنو سليم - يجعلون بابَ قُلْتُ أَجْمَعَ مثلَ ظَنَنْتُ » . وعلى هذه اللغة يروى قول امرئ القيس^(٥) :

إذا ما جرى شأوين ، وأبتل عطفه
تقول هزير الريح مرّت بأثاب
وقوله ويخص أكثر العرب هذا الإلحاق يعني بالإلحاق الإلحاق في العمل بالظن .

وقوله بمضارع احتراز من الماضي ، نحو : أقلت زيد منطلق ، فلا يجوز فيه إلا الحكاية . وذهب السيرافي^(٦) إلى جواز إعمال الماضي بياقي شروط المضارع ،

(١) بالرفع : سقط من ك .

(٢) شرح الجمل ٢ : ٤٦١ .

(٣) بلفظه : ليس في ك .

(٤) الكتاب ١ : ١٢٤ .

(٥) ديوانه ص ٤٩ . يصف فرساً . هزير الريح : صوتها . والأثاب : شجر يشبه الأثل ، يشتد صوت الريح فيه .

(٦) كذا ! وهو قد حكاها عن بعض العرب . شرح الكتاب ٣ : ٢٤٠ .

فأجاز: أَقُلْتُ زَيْدًا مَنْطِقًا . و«س» لم يستثنِ إِلَّا أَتَقُولُ^(١) ، فيظهر منه اختصاصه بالمضارع ، وعلى كونه شرطًا أخذه النحويون ، فَإِنَّ سُمِعَ مِنْ / كلامهم ذلك في الماضي كان حُجَّةً للسرافي ، وإلا فلا يجوز .

وأحترز أيضًا من الأمر ، فإذا قلتَ « قُلْ زَيْدٌ مَنْطِقٌ » فلا يجوز فيه عند البصريين^(٢) إلا الحكاية . وزعم الكوفيون أَنَّ الأمر من أقول للمخاطب يجري مجرى الظن في غير لغة بني سليم^(٣) ، كما يُجرون المضارع منه مُجرى الظن إذا اجتمعت الشروط التي تكون في المضارع ، وأنشدوا^(٤) :

إِنَّ سُلَيْمِي مَنْ تُنَازِعُ لَبَّهُ وَمَنْ يُنَازِعُهَا فَقَلُّهُ قَدْ خُلِجَ
أي : فظنُّهُ قَدْ خُلِجَ ، فإذا استقبلوه بـ « إِنَّ » كسروها كما يكسرونها بعد أقول ، وهذا لا يعرفه البصريون .

وقال الفراء : لم أرَ العرب أوقعت أقول بال نصب في شيء من أفعال إلا في الكناء ، خاطبت بها أو أمرت ، فإنهم يقولون : أتقولُ زَيْدًا ذَاهِبًا .
وقال صاحب اللباب^(٥) : « للعرب فيه ثلاثة مذاهب : إعماله مطلقًا ، إعماله بشرط الخطاب ، إعماله بالشروط المذكورة » .

وقد تأول بعض أصحابنا قوله « فَقَلُّهُ قَدْ خُلِجَ » . على أنه يحتمل أن يكون الضمير في « فَقَلُّهُ » مرفوعًا ، والأصل : هو ، فسكنت الواو ، فإمَّا أن تكون بقيت ساكنة إن كان رُوي بالسكران ، فيكون نظير قوله^(٦) :

(١) الكتاب ١ : ١٢٢ .

(٢) عند البصريين : سقط من ن .

(٣) ك : تميم . وكذا أسفل « سليم » في ن .

(٤) لم أقف عليه . وقد أنشد عجزه في الآر تشاف ٤ : ٢١٢٧ . وآخره فيه : فلج .

(٥) هو العكيري . اللباب في علل البناء والإعراب ١ : ٢٥٢ باختصار .

(٦) تقدم في ٢ : ٢٠٤ .

وَهُوَ عَيْتٌ لَنَا فِي كُلِّ عَامٍ يَلُودُ بِهِ الْمُخَوَّلُ وَالْعَدَمُ
أَوْ حُذِفَتْ بَعْدَ الْسُكُونِ إِنْ كَانَ رُوي كَذَلِكَ ، فَيَكُونُ مِثْلَ قَوْلِهِ ^(١) :
فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلُهُ قَالَ قَائِلٌ

وقوله الْمُخاطَبِ أَحْتَرِازُ مِنْ أَنْ يَكُونَ الْمَضَارِعُ مَسْنَدًا لِعَائِبِ ظَاهِرٍ أَوْ
مُضْمَرٍ ، أَوْ مِتْكَمِ ، نَحْوُ : أَيْقُولُ زَيْدٌ عَمْرُو مَنْطَلِقٌ ، وَزَيْدٌ أَيْقُولُ عَمْرُو مَنْطَلِقٌ ،
وَأَقُولُ زَيْدٌ مَنْطَلِقٌ ^(٢) ، فَهَذَا لَيْسَ فِيهِ عَلَى لُغَةِ غَيْرِ سُلَيْمٍ إِلَّا الْحِكَايَةُ .

وقوله الْحَاضِرِ يَعْنِي أَنْ يَكُونَ مَقْصُودًا بِهِ الْحَالُ ، هَكَذَا فَسَّرَ الْمَصْنِفُ هَذَا
الْشَرْطَ ، وَلَمْ يَذْكُرْهُ غَيْرُهُ فِيمَا أَعْلَمُ ، إِنَّمَا قَالُوا : يُشْتَرَطُ فِيهِ الْمَضَارِعُ - وَالْمَضَارِعُ
يَكُونُ ^(٣) لِلْحَالِ وَالْمُسْتَقْبَلِ - وَلَمْ يَقُولُوا : شَرْطُ الْمَضَارِعِ أَنْ يَكُونَ لِلْحَالِ ، بَلْ
أَظَاهَرَ مِنْ حَيْثُ شَرْطُ الْأَسْتِفْهَامِ أَنَّهُ يَكُونُ مُسْتَقْبَلًا ؛ أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ ^(٤) :

أَمَّا الرَّحِيلُ فَدُونَ بَعْدِ غَدٍ فَمَتَى تَقُولُ أَلْدَارَ تَجْمَعُنَا
فَلَيْسَ الْمَعْنَى عَلَى الْأَسْتِفْهَامِ عَنْ ظَنِّهِ فِي الْحَالِ أَنْ أَلْدَارَ تَجْمَعُهُ وَأَحْبَابَهُ ،
وَإِنَّمَا هُوَ اسْتِفْهَامٌ عَنْ وَقُوعِ ظَنِّهِ لَا اسْتِفْهَامٌ عَنِ الظَّنِّ فِي الْحَالِ .

وقوله بَعْدَ اسْتِفْهَامٍ هُوَ أَعْمٌ مِنْ أَنْ يَكُونَ بِأَهْمَزَةٍ أَوْ بِغَيْرِهَا مِنْ أَدْوَاتِ
الْأَسْتِفْهَامِ ، نَحْوُ : أَتَقُولُ زَيْدًا مَنْطَلِقًا ، حِكْمَى الْكَسَائِمِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ أَعْرَابِيًّا يَقُولُ : أَتَقُولُ

(١) عَجَزَ أَلَيْبِيتُ : لَمَنْ جَمَلَ رِخْوُ أَلْمَلَاطِ نَجِيبٌ . وَهُوَ لِلْعَجْزِ السُّلُوبِيِّ كَمَا فِي شَرْحِ أَيْبَاتِ
سَبِيوِيهِ ١ : ٣٣١ - ٣٣٥ . وَذَهَبَ الْغَنْدِجَانِيُّ إِلَى أَنَّهُ لِلْمَخْلَبِ الْهَلَالِيِّ ، وَأَنَّ أَلَيْبِيتُ مِنْ
قَصِيدَةِ لَامِيَةِ ، وَآخِرُهُ ذَلُولٌ . فَرِحَةُ الْأَدِيبِ ص ٧٨ - ٧٩ . وَأَنْظَرِ الْكِتَابَ ١ : ٣٢
[الْحَاشِيَةُ] وَالْقَوَافِي لِلْأَخْفَاشِ ص ٤٦ - ٤٧ وَالْحِزَانَةَ ٥ : ٢٥٧ - ٢٦٤ [الشَّاهِدُ ٣٨٠] .

يَشْرِي : يَبِيعُ . وَالْمَلَاطُ : الْجَنْبُ . وَرِخْوُ أَلْمَلَاطِ : سَهْلُهُ وَأَمْلَسُهُ .

(٢) وَزَيْدٌ أَيْقُولُ عَمْرُو مَنْطَلِقٌ وَأَقُولُ زَيْدٌ مَنْطَلِقٌ : لَيْسَ فِي ك . وَهُوَ فِي ح كَمَا بَلِي : وَزَيْدٌ
أَيْقُولُ عَمْرُو أَنْطَلِقُ وَأَقُولُ زَيْدٌ مَنْطَلِقُ .

(٣) وَالْمَضَارِعُ يَكُونُ لِلْحَالِ وَالْمُسْتَقْبَلِ وَلَمْ يَقُولُوا شَرْطُ الْمَضَارِعِ : لَيْسَ فِي ك .

(٤) هُوَ عَمْرُ بْنُ أَبِي رَبِيعَةَ . دِيْوَانُهُ ص ٤٠٢ وَالْكِتَابَ ١ : ١٢٤ .

للعميان عقلاً ، يقول : أَتُنُّنْ لَهُمَ عَقْلاً ، ومنه قول عمرو بن معدِي كَرِبٌ^(١) :
 /عَلَامٌ تَقُولُ الرَّمْحُ يُثْقِلُ عَاتِقِي إِذَا أَنَا لَمْ أُطْعَنْ إِذَا الْخَيْلُ كَرَّتِ
 فِي رَوَايَةٍ مِنْ نَصَبِ الرَّمْحِ ، وَقَالَ الْآخَرُ^(٢) :

مَتَى تَقُولُ الْقُلُوصَ الْرَوَاسِمَا يُدْنِنِينَ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا
 وَقَوْلُهُ مُتَّصِلٌ يَعْنِي أَنَّ أَدَاةَ الْإِسْتِفْهَامِ تَتَّصِلُ بِ«تَقُولُ» .

وَقَوْلُهُ أَوْ مُنْفَصِلٌ بِظَرْفٍ أَوْ جَارٍ وَمَجْرُورٍ ، أَوْ أَحَدِ الْمَفْعُولِينَ مِثَالُ أَنْفَصَالِهِ
 بِظَرْفٍ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٣) :

أَبْعَدَ بُعْدٍ تَقُولُ الْدَارَ جَامِعَةً شَمَلِي بِهِمْ أُمَّ دَوَامَ الْبُعْدِ مَخْتُومَا
 وَمِثَالُ الْفَصْلِ بِالْجَارِ وَالْمَجْرُورِ قَوْلُكَ : أَمِي الدَّارِ تَقُولُ زَيْدًا قَائِمًا . وَمِثَالُهُ
 بِأَحَدِ الْمَفْعُولِينَ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٤) :

أَجْهَالًا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُو أَيْبِكَ أُمَّ مُتَّجَاهِلِينَا
 وَظَاهِرُ قَوْلِ الْمَصْنُفِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْفَصْلُ إِلَّا بِأَحَدٍ مَا ذَكَرَ ، وَذَكَرَ غَيْرُهُ أَنَّهُ
 يَشْتَرَطُ أَلَّا يَفْصَلَ بَيْنَ أَدَاةِ الْإِسْتِفْهَامِ وَبَيْنَ الْمَفْعُولِ بِأَجْنَبِي ، قَالَ : «وَأَعْنِي بِالْأَجْنَبِيِّ

(١) هُوَ عَمْرُو بْنُ مَعْدِي كَرِبٍ . شَعْرُهُ ص ٧٢ وَالْحَمَاسَةُ ١ : ٩٩ وَشَرَحَ آيَاتِ الْمَغْنِيِّ ٣ :
 ٢٣٦ - ٢٤١ [٢٢٤] .

(٢) هُوَ هُدْبَةُ بْنُ خَشْرَمِ الْعُدْرِيِّ كَمَا فِي الشَّعْرِ وَالشَّعْرَاءِ ص ٦٩١ . الْقُلُوصُ : جَمْعُ قُلُوصٍ ،
 وَهِيَ الْكَفْتِيَّةُ مِنَ الْإِبِلِ . وَالرَّوَاسِمَا : الَّتِي تَوَثِّرُ فِي الْأَرْضِ مِنْ شِدَّةِ وَطْنِهَا .

(٣) الْبَيْتُ فِي تَخْلِيصِ الْكُشُودِ ص ٤٥٧ وَشَرَحَ آيَاتِ الْمَغْنِيِّ ٨ : ١٠٧ [٩٣٣] . الْكُشْمَلُ :
 نِظَامُ الْحَالِ وَأَتَّسَقَهُ .

(٤) نَسَبُ الْبَيْتِ لِلْكَمَيْتِ فِي الْكِتَابِ ١ : ١٢٣ وَشَرَحَ آيَاتِهِ ١ : ١٣١ - ١٣٢ وَتَخْلِيصِ
 الْكُشُودِ ص ٤٥٧ ، ٤٦٥ وَالْخِزَانَةُ ٩ : ١٨٣ - ١٨٦ [٧٢٢] . وَهُوَ بَيْتٌ مُفْرَدٌ فِي دِيْوَانِهِ
 ص ٣٩٥ ، وَكَلَامُ الْبَغْدَادِيِّ فِي الْخِزَانَةِ ٩ : ١٨٦ ، ١ : ١٧٩ [٢٤] يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مِنْ
 نُونِيَّةِ الْمَشْهُورَةِ ، وَفِيهَا بَيْتٌ شَبِيهُ بِهِ . الْدِيْوَانُ ص ٤٨٢ وَشَرَحَ هَاشِمِيَّاتِهِ ص ٣٠٩ .

ما ليس معمولاً للفعل، فإن كان معمولاً للقول ظرفاً أو غير ظرف لم يُعتدَّ بفصله، وأجري القول مجرى الظن . فعلى هذا يجوز أن يُفصل بينهما بالحال إذا كانت معمولة للفعل ، نحو قولك : أُمجدًا تقولُ هنذا راحلةً ، يجعل مُجدًا حالاً من الضمير المستكن في أتقولُ . فإن كان الفصل بأجنبي - وهو ما ليس يكون معمولاً للفعل - نحو قولك : أنتَ تقولُ زيدٌ منطلقٌ ، لم يجز إجراؤه في لغتهم مجرى الظن لفصلك بين الأداة والفعل بأجنبي منه لأنه ليس معمولاً له ، وهذا على^(١) مذهب س^(٢) والأخفش، لا يجوز فيه عندهما إلا أرفع على الحكاية .

وزهب الكوفيون وسائر البصريين إلى جواز نصب ، ولم يعتدوا بالضمير فاصلاً .

قيل : ووجه قول من لم يعتدَّ^(٣) هذا الفصل هو أن همزة الاستفهام تطلب الفعل ، فر« أنتَ » فاعل بفعل مضمَر ، وذلك الفعل واقع على الآسمن^(٤) ، فينصبهما .

وهذا ليس بجيد لأنَّ الحكم إنما هو للفعل الملفوظ به ، وذلك الفعل المقتدر لا حكم له إلا العمل في الآسمن المشتغل عنه خاصة ، وما عدا ذلك من الأحكام والعمل فيما عداه من معمولات لهذا الظاهر ، فر« أنتَ » في هذه المسألة محمول على إضمار الفعل ، غير أن العمل في المفعولين للظاهر ، وهو لم اتصل به أداة الاستفهام ، فلا ينبغي أن يعمل عمل الظن في الآسمن .

فرع : إذا فصلتَ بينهما بمعمولٍ معمولٍ لهما ، نحو : أهنذا تقولُ زيداً ضارباً ، / فالذي تقتضيه الأصول جواز الأعمال ؛ لأنه كما جاز الفصل بالمعمول

[٣ : ٣٤ ب]

(١) على : ليس في ك .

(٢) الكتاب ١ : ١٢٣ .

(٣) في المخطوطات : يلتفت .

(٤) ن : واقع بين ضميرين على الآسمن .

يجوز الفصل. معمول المعمول .

وقد نَقَصَ المصنّف والنحويين شرط آخر ، ثبّه عليه أبو زيد السّهيلي ، فقال : « يعود القول .معنى الظن بأربعة شرائط ، ذكر النحاة منها ثلاثة ، والرابعة تدلُّ عليه أصولهم مع استقراء كلام العرب : الأولى أن يكون الفعل لمخاطب ^(١) . الثانية أن يكون مضارعًا . الثالثة أن يكون مستفهمًا عنه بأي حرف كان من حروف الاستفهام . الرابعة ألا يُعَدَّى الفعل بالكلام ، نحو : أتقولُ لزيد عمرو منطلقًا؛ لأنك إذا عدّيته بالكلام بعدَ عن معنى الظن ، ولم يكن ^(٢) إلا قولاً مسموعًا؛ لأنّ الظن من أفعال القلب » انتهى كلامه . ولم يشترط ألا يفصل بما ذكر ، ولعله على مذهب من لا يعتبر الفصل البتة .

فرع : إذا جاءت « إن » بعد القول ^(٣) فالذي يقتضيه قياس من عمله إعمال الظن أن يفتحها كما يفتحها بعد الظن . ومن أجاز الحكاية بعد القول يكسرها كما يكسرها بعد القول عاريًا من شروط الإعمال .
وآختلف نقل النحاة عن العرب في ذلك :

فحكى البصريون أن القول إذا أُجري مُجرى الظن فُتحت « أن » بعده في لغة بني سليم وغيرهم .

وحكى الكوفيون أنها تُفتح في لغة سليم ، وتُكسر في لغة غيرهم . قال ألفراء : ليس يفتح أن من العرب في التاء إلا بنو سليم . وأحتج بقراءة ألفراء ﴿ أم تقولون إن إبراهيم ﴾ ^(٤) .

(١) ك ، ن : مخاطبًا .

(٢) زيد هنا في ن : يذكر . ح : ولم يذكر .

(٣) ك : أتقول . وكذا في الموضع التالي .

(٤) سورة البقرة: ١٤٠ . هذه قراءة ابن عامر وحمة وألكساني وحفص عن عاصم . وقرأ ابن

كثير ونافع وعاصم في رواية أبي بكر وأبو عمرو ﴿ يقولون ﴾ بألياء . السبعة ص ١٧١ .

ووجه ما حكاه البصريون أنه لما أُجري مُجرى الظن في نصب ألبتداء والخبر أُجري مُجره في فتح أن . ووجه ما حكاه الكوفيون أن القول لا يُجرى مُجرى الظن على الإطلاق إلا في لغة بني سليم ، فإنهم لا يشترطون فيه شرطاً ، فلما استحكمت إجراؤه مُجرى الظن في لغتهم فُتحت أن كما تُفتح مع الظن ، وأما غيرهم من العرب فلا يُجرونه مُجرى الظن إلا بشروط ، فلم يستحکم في لغتهم إجراؤه مُجرى الظن ، فلم يفتحوا إن بعده كما فتحوها بعد الظن ؛ لأنها حرف استئناف وأتداء ، فلم يقوَ على فتحها إلا الظن أو إجراؤه مُجره كاملاً بلا شرط كـ«حَسِبَ».

وآختلف النحويون في القول الذي أُجري في العمل مُجرى الظن ، هل أُجري مُجره في العمل خاصة أم في العمل والمعنى معاً :

فذهب أجمهور إلى أنه لا يعمل عمل الظن حتى يُضَمَّن معنى الظن في اللغة السُّلمية وغيرها ، فإن لم يُضَمَّن معنى الظن لم يعمل أصلاً ، ولا تُفتح إن بعده ، وهذا اختيار أبي الفتح ^(١) . ويدلُّ على اشتراط أن يكون المعنى على الظن أن غير بني سليم اشتراطوا تلك الشروط في إعماله لتقويتها معنى الظن فيها ؛ ألا ترى أن الأستفهام يقوى معه معنى الظن من جهة أن الأستفهام لا يكون إلا عن مضمون / [٣: ٣٥] لا عن معلوم . وكذلك الأستقبل ^(٢) ، وقوعه مضمون لا مقطوع به ، بخلاف الماضي ، وكذلك الخطاب أيضاً ، يقوى معنى الظن ، وذلك أن الإنسان أكثر ما يستفهم عن ظنه لا عن ظن غيره . والدليل على أن القول أُشرب معنى الظن - وإن لم تكن فيه الشروط ، وذلك في اللغة السُّلمية - قول الخطيب ^(٣) :

(١) التنبية على شرح مشكلات الحماسة ص ٦٢ - ٦٣ [رسالة] .

(٢) وكذلك الأستقبل وقوعه مضمون لا مقطوع به بخلاف الماضي : ليس في ك .

(٣) ألبيت مطلع قصيدة في ديوانه ص ٣٦٦ . وهو له في إيضاح الشعر ص ٤٩٨ . آيب : آتهم ليلاً . وأولية : أبردعة تحت أرحل . وعنه : بعيره . وأهجر : أهاجرة .

إِذَا قُلْتُ أَنِّي آيِبٌ أَهْلَ بَلَدَةٍ حَطَّطْتُ بِهَا عَنْهُ الْوَلِيَّةَ بِالْهَجْرِ
أَلَا تَرَى أَنَّ الْمَعْنَى : إِذَا قَدَّرْتُ أَوْ ظَنَنْتُ .

وزعم بعض النحويين أن القول قد يُجرى مُجرى الظن في العمل وإن لم
يُضْمَنَ معناه . وأستدل على ذلك بقول الشاعر ^(١) :

قَالَتْ وَكَتُّ رَجُلًا فَطِينًا هَذَا - وَرَبُّ الْبَيْتِ - إِسْرَائِينَا

فليس المعنى على ظننت ؛ لأن هذه المرأة المُخَبَّر عنها رأت عند هذا الشاعر
ضبيًا ، فقالت : هذا إسرائين ؛ لأنها تعتقد في الضباب أنها من مسوخ بني إسرائيل ،
وقولها ذلك ليس عن ظن منها ، وإنما هو عن اعتقاد اعتقدته ، وقطعت به . وإلى
هذا المذهب ذهب الأعلام وأبو الحسن بن خروف ، وأختره صاحب البسيط .

قال ابن عصفور : « ولا حجة في ذلك لاحتمال أن يكون القول في البيت
غير مُجَرَّى مُجَرَّى الظن في العمل ، بل يكون « هذا » مبتدأ ، و« إسرائين » على
تقدير مضاف محذوف ، هو الخبر ، أي : مسوخ إسرائين ، فحذف المضاف ، ولم
يُقم المضاف إليه مقامه في الإعراب ، على حد قراءة من قرأ ﴿ تُرِيدُونَ عَرَضَ
الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ ﴾ ^(٢) بخفض ﴿ الْآخِرَةَ ﴾ .

وقد يمكن أن يكون أراد بـ«قالت» ظننت ، وكأنها لما قالت « هذا إسرائين »
معتقدة أن الضباب من مسوخ بني إسرائين ، ولم يكن اعتقادها ذلك عن دليل
قاطع - جعل ما اعتقدته من ذلك ظنًا منها « انتهى .

وعلى إعمال « قالت » في الآسمين أنشد المصنف ^(٣) هذا البيت على لغة بني

سُلَيْم . وإسرائين لغة في إسرائيل .

(١) الأمامي ٢ : ٤٤ وإيضاح الشعر ص ١٦٩ وفيه تخرجه .

(٢) سورة الأنفال : ٦٧ . وهذه قراءة ابن حمّاز . أحتسب ١ : ٢٨١ .

(٣) شرح التسهيل ٢ : ٩٥ .

وقوله فَإِنْ عُدِمَ شَرْطُ رُجْعٍ إِلَى الْحِكَايَةِ تَقْدِمَ تَبْيِينِ ذَلِكَ .

وقوله وَتَجَوُّزُ إِنْ لَمْ يُعْدَمِ أَي : تجوز الحكاية بعد « أتقول » وإن كانت الشروط كلها موجودة ، فليس إعمالها إعمال الظن واجبا ، بل جائز ، فتقول : أتقول زيد منطلق . وكذلك في لغة سليم ، ليس العمل إعمال الظن عندهم واجبا ، بل جائز ، وأنشدوا بالوجهين قول الشاعر^(١) :

عَلَامَ تَقُولُ الْرَّمْحُ يُثْقِلُ عَاتِقِي
وقوله^(٢) :

تَقُولُ هَزِيئُ الرِّيْحِ مَرَّتْ بِأَنْأَبِ

فالحكاية مراعاة للأصل ، والعمل لما شابه من الظن ، وعلى الحكاية قراءة مَنْ قرأ بالثناء ﴿ أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ ﴾^(٣) ، و« أم » بمعنى بل والهمزة ، المعنى : بل أتقولون إن إبراهيم . وأما مَنْ قرأ بالكياء فقد فات / شرط من شروط إعمالها إعمال الظن ، وهو الخطاب ، فلا يجوز فتح إن فيه إلا على لغة سليم .

[٣ : ٣٥/ب]

ص : ولا يلحق في الحكاية بالقول ما في معناه ، بل ينوي معه القول ، خلافا للكوفيين . وقد يُضاف « قول » و« قائل » إلى الكلام المَحْكِي . وقد يُغني القول في صلة وغيرها عن المَحْكِي لظهوره ، والعكس كثير .
وإن تَعَلَّقَ بِالْقَوْلِ مُفْرَدًا لَا يُوَدِّي مَعْنَى جَمَلَةٍ ، وَلَا يُرَادُ بِهِ مَجْرَدُ الَّلَفْظِ - حِكْمِي مُقَدَّرًا مَعَهُ مَا هُوَ بِهِ جَمَلَةٌ ، وَكَذَا إِنْ تَعَلَّقَ بِغَيْرِ الْقَوْلِ .

(١) تقدم قريبا .

(٢) تقدم قريبا .

(٣) سورة البقرة : ١٤٠ . وقد تقدم تخريجها قريبا .

ش : الذي في معنى القول هو النداء والدعاء ونحوهما ، فإذا وقعت بعد ناديت أو دعوت أو وصيت أو قرأت جملة فلا تُحكي بهذه ، بل يُضمر القول بعد الفعل ، نحو ﴿ونادى نوحُ ابنه وكان في معزل يا بني أركب معنا﴾^(١) ، ﴿فأوحى إليهم ربهم لنهلكن الظالمين﴾^(٢) ، ﴿دعوا الله مخلصين له الدين لن أُنجيتنا﴾^(٣) ، ﴿ونادوا يا مالك ليقض علينا ربك﴾^(٤) ، وأنشد الفراء^(٥) :

إني سأبدي لك فيما أبدي لي شجان : شجن في نجد

وشجن لي في بلاد الهند .

فهذه المواضع ونحوها محكية عند البصريين بقول محذوف ، أي : فقال يا بني ، وقال لنهلكن ، وقالوا لن أُنجيتنا ، وقالوا لي شجان .

قال المصنف^(٦) : « وهو الصحيح لأن حذف القول استغناء عنه بالقول مُجمَع عليه في غير محل النزاع كقوله ﴿فأما الذين أسودت وجوههم أكفرتم﴾^(٧) ، أي : فيقال ، فحذف لدلالة المعنى عليه ، فحذفه في محل النزاع أولى لأنه مدلول به عليه بدلتين : معنوية ، ولفظية . وأيضاً بقاء المحكي وحذف القول نظير بقاء المفعول وحذف الفعل ، وذلك في الكلام كثير^(٨) ، فيلحق^(٩) به النظر . وأيضاً فقد جاء القول مصرحاً به ، فدل على صحة التقدير عند عدم التصريح ، نحو قوله ﴿ونادى أصحاب الأعراف رجالاً يعرفونهم بسيماهم قالوا

(١) سورة هود : ٤٢ .

(٢) سورة إبراهيم : ١٣ .

(٣) سورة يونس : ٢٢ .

(٤) سورة الزخرف : ٧٧ .

(٥) أكرج في الموشى ص ١١٧ وشرح التسهيل ٢ : ٩٧ وألسان (شجن) وديوان الصبا ص ٢١ . الشجن : هوى النفس . وروي : في بلاد الهند .

(٦) شرح التسهيل ٢ : ٩٦ - ٩٧ .

(٧) سورة آل عمران : ١٠٦ .

(٨) كثير : ليس في ك ، ن .

(٩) ك : فيلحق .

مَا أَغْنَىٰ عَنْكُمْ ﴿١﴾ ، ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ ﴿٢﴾﴾ ، ﴿إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُ نِدَاءً خَفِيًّا قَالَ رَبِّ ﴿٣﴾﴾ « أنتهى .

وقوله «وأيضاً بقاء المحكي وحذف القول نظير بقاء المفعول وحذف الفعل» ليس نظيراً ، بل هو منه لأن المحكي هو مفعول ، فكان الأجدود أن يقول : وإبقاء المحكي وحذف الفعل ^(٤) من باب بقاء المفعول وحذف الفعل .

والذي يظهر أن قول الكوفيين أرجح لأنه ليس فيه إضمار ، ولأنه يكون في الفعل تكرار ؛ لأنه يؤدّي إلى صدور نداء ^(٥) وقول ، ودعاء وقول ، ووحي وقول ، ونفس النداء والدعاء والوحي هو معنى ^(٦) القول ، فقد حصل التكرار وإن لم يكن تكرار ، فيلزم أن يكون ما تُودي به وما دُعي به وما أُوحي محذوفاً ^(٧) ، وأنت ترى مَصَّبَ النداء / على قوله ﴿يَا بُنَيَّ أَرَكَبْ﴾ ، وَمَصَّبَ الوحي على ﴿لَنْهَلِكَنَّ﴾ ، وَمَصَّبَ الدعاء على ﴿لَنْ أَنْجِيَنَّ﴾ ، لا على غيرها ، فينبغي أن يعتقد فيها أن أجمل معمولة لها إذ هي محكية بها . وأما حيث صُرِّح بالقول بعد هذه الأفعال وشبهها فيضطر إذ ذاك إلى جعل أجمل محكية بالقول ، وينبغي أن يُعتقد أن تلك الأفعال معمولاتها محذوفة ، وأن مَصَّبَهَا غير مَصَّبَ القول ؛ لتلا يلزم من ذلك تكرار الفعل .

وأيضاً فإن تلك الأفعال هي أخصُّ من مطلق القول ، فلا يكون القول مفسراً لها . والذي يدل على عدم الإضمار أن « أن » التفسيرية جاءت بعد هذه

(١) سورة الأعراف : ٤٨ .

(٢) سورة هود : ٤٥ .

(٣) سورة مريم : ٣ .

(٤) ن : القول .

(٥) نداء : ليس في ك .

(٦) ن ، ح : في معنى .

(٧) في النسخ كلها : محذوف .

الأفعال، نحو قوله ﴿فَأَوْحَىٰ إِلَيْهِمْ أَنْ سَبِّحُوا﴾^(١)، ولو كان القول مضمراً لَمَا جيء بـ«أن» التفسيرية؛ لأنها لا تأتي بعد القول، ولكنه لَمَا كان لهذه الأفعال اعتباران :

أحدهما : مراعاة دلالتها أولاً - وهي أنها لا تدل على مطلق القول - أحتيج إذ ذاك إلى تفسير ، فجيء بعدها بـ« أن » المفسرة لذلك الفعل^(٢) .

والثاني : شبهها بالقول من حيث هي قول مخصوص ، أُجريت مُجرى القول ، فحُكي بها .

وإلى اختيار مذهب الكوفيين ذهب ابن عصفور ، قال : « وقد يُجرى مُجرى القول ، فُحكي بعده أَلْجَمَل (رَأَيْتُ وَسَمِعْتُ) وكلُّ فعل معناه القول ، نحو قرأتُ ودعوتُ وناديتُ ، ومنه ﴿ فَدَعَا رَبَّهُ إِنَّي مُغْلُوبٌ فَاَنْتَصِرْ ﴾^(٣) ، بكسر (إني) ، وكذلك تقول : قرأتُ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، ومنه قول الشاعر^(٤) :

تَنَادَوْا بِـ « الرَّحِيلُ غَدًا » وفي تَرَحَّالِهِمْ نَفْسِي
برفع الرَّحِيل ، ومنه بيت ذي الرمة^(٥) :

سَمِعْتُ « النَّاسُ يَتَجَعُّونَ غَيْثًا »
.....^(٦)

وما قاله ابن عصفور هو اختيار ابن الضائع وقوله ، قال وقد ذَكَرَ أَنَّ سَمِعْتُ ورَأَيْتُ يُحكي بهما ، قال : « ويجري مجراه كل فعل معناه القول، كَقَرَأْتُ

(١) سورة مريم : ١١ .

(٢) ك : بأن المفسرة ما ذلك الفعل . ح : بأن المفسرة لا ذلك الفعل .

(٣) سورة القمر : ١٠ . وكسر همزة إن قراءة ابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر والأعمش وزيد بن علي، ورويت عن عاصم . إعراب القرآن للنحاس ٣ : ٢٨٨ وألبحر ٨ : ١٧٥ .

(٤) ألبيت في أختسب ٢ : ٣٥ وسر الصناعة ص ٢٣٢ وألخزاة ٩ : ١٨٢ - ١٨٣ [٧٢١] .

(٥) تقدم في ص ٤٦ .

(٦) شرح أَلْجَمَل ٢ : ٤٦٤ .

وَدَعَوْتُ وَنَادَيْتُ ، قَالَ تَعَالَى ﴿فَدَعَا رَبَّهُ إِنَّي مُغْلُوبٌ﴾ ، فِيمَنْ كَسَرَ إِنَّ ، وَتَقُولُ :
قَرَأْتُ أَحْمَدُ لِلَّهِ ، وَبِأَحْمَدُ لِلَّهِ ، وَمِنْهُ :

تَنَادَوْا بِ(الرَّحِيلُ غَدًا) «^(١) أَلْبَيْت .

وَقَوْلُهُ وَقَدْ يُضَافُ قَوْلٌ وَقَائِلٌ إِلَى الْكَلَامِ الْمَحْكِيِّ وَذَلِكَ أَنْ قَوْلًا هُوَ مَصْدَرٌ ،
فَكَمَا أَنَّ الْمَصْدَرَ يُضَافُ إِلَى مَفْعُولِهِ فَكَذَلِكَ الْقَوْلُ^(٢) ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ يَتَقَدَّرُ بِمَجْرَفٍ
مَصْدَرِيٍّ وَالْفِعْلُ ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٣) :

قَوْلُ يَا لَلرَّجَالِ يُنْهَضُ مِنَّا مُسْرِعِينَ الْكُهُولَ وَالشَّبَابَنَا

[٣ : ٣٦ / ب]

/ وَأَمَّا « قَائِلٌ » فَهُوَ أَسْمٌ فَاعِلٌ ، حُكْمُهُ حَكْمُهُ^(٤) ، فَحَيْثُ تَجُوزُ إِضَافَةُ
أَسْمِ الْفَاعِلِ تَجُوزُ إِضَافَةُ « قَائِلٌ » ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٥) :

وَأُجِيبُ قَائِلَ كَيْفَ أَنْتَ بِصَالِحٍ حَتَّى مَلَلْتُ ، وَمَلَّنِي عُوَادِي

وَمِنْ رَوَى « بِصَالِحٍ » بِالرَّفْعِ فَتَقْدِيرُهُ : بِقَوْلِ أَنَا صَالِحٌ ، فَحُذِفَ الْقَوْلُ ،
وَأُقِيمَتِ الْجُمْلَةُ مَقَامَهُ ، ثُمَّ حُذِفَ صَدْرُ الْجُمْلَةِ ، وَبَقِيَ عَجْزُهَا .

وَقَوْلُهُ وَقَدْ يُغْنِي الْقَوْلُ فِي صِلَةٍ وَغَيْرِهَا عَنِ الْحِكْمِيِّ لظهوره مثاله في الأصله
قوله^(٦) :

لَنَحْنُ الْأَلَى قُلْتُمْ ، فَأَنَّى مُلْتَمْتُمْ بِرُؤَيْتِنَا قَبْلَ أَهْتِمَامِ بِكُمْ رُعْبًا

أَي : قُلْتُمْ تَقَاتَلُوهُمْ أَوْ نَقَاتَلَهُمْ .

(١) شرح الجمل لابن الأضائع ق ٢٧٦ / ب (باب القول) [دار الكتب المصرية رقم ٢٠].

(٢) القول : ليس في ك .

(٣) ألبيت في شرح التسهيل ٢ : ٩٧ وشرح أبيات المغني ٦ : ٢٨٨ [٦٦٦] .

(٤) حكمه : ليس في ك .

(٥) هو بشار بن برد . ديوانه ص ٢٧٠ . وألبيت من غير نسبة في شرح التسهيل ٢ : ٩٨

وشرح الكافية لأشافية ص ١٧٢١ وشرح أبيات المغني ٦ : ٢٨٩ [٦٦٧] .

(٦) ألبيت في شرح التسهيل ٢ : ٩٨ .

ومثاله في غير صلة قال المصنف^(١): « قولك: أنا قال زيد، ولو رأي لفرّ،
أي: قال زيد يغلبي » .

قال المصنف^(٢): « ومن الاستغناء في الصلة بالقول عن المحكي قول
الشاعر^(٣):

لَمْ يَا عُرْوَ لَمْ تَعُدْ بِالذِي قُلْ — ت ، فتلقاه إذ خذلت نصيرا »

أنهى . وتقديره بالشخص الذي قلت أنا أعوذ به ، أو إنك تعوذ به .

وقوله والعكس كثير يعني الاستغناء بالمحكي عن القول، نحو ﴿أَكْفَرْتُمْ﴾^(٤) ،
و﴿سَلَامٌ عَلَيْكُمْ﴾^(٥) ، و﴿مَا نَعْبُدُهُمْ﴾^(٦) ، أي: فيقال لهم أكفرتهم، ويقولون سلام،
ويقولون ما نعبدتهم. وقد تقدمت الإشارة إلى حذف القول وإبقاء الجملة المحكية
في أول الفصل الذي هو آخر فصول باب المبتدأ^(٧) .

وقوله وإن تعلق إلى قوله ما هو به جملة وذلك المقدر قد يكون ناصباً
وحذف، كقوله ﴿قَالُوا سَلَامًا﴾^(٨) ، أو ما يقتضي المرفوع، كقوله ﴿قَالَ سَلَامٌ﴾^(٩) ،
فيجوز أن يكون مبتدأ - أي : عليكم سلام - وحذف خبره، أو خبراً - أي: تحييتكم
سلام - وحذف مبتدؤه. ويجوز في العربية رفعهما، ونصبهما^(٩) ، ورفع الأول

(١) شرح التسهيل ٢ : ٩٨ .

(٢) شرح التسهيل ٢ : ٩٨ .

(٣) لم أقف عليه في غير شرح التسهيل .

(٤) سورة آل عمران : ١٠٦ .

(٥) سورة الزمر : ٧٣ .

(٦) سورة الزمر : ٣ .

(٧) تقدم ذلك في ٤ : ٩٥ - ٩٦ .

(٨) سورة هود : ٦٩ ﴿قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ﴾ .

(٩) ك: «(ويجوز في العربية رفعهما)» فقط . وأنظر هذه الأوجه في معاني القرآن للفراء ٢ : ٢١ .

ونصبُ الثاني، وهو عكس الآية، وقال الشاعر^(١):

مَرَرْنَا ، فَقُلْنَا : إِيهِ سَلِمَ ! فَسَلِمَتْ كَمَا أَكْتَلُ بِالْبَرْقِ الْعَمَامُ اللَّوَاتِحُ

وقوله وكذا إن تعلقَ بغير القول أي : تُضمَر ناصبًا إن كان ذلك المفرد منصوبًا ، أو ما يطلب الرفع بحالتيه من مبتدأ أو خبر إن كان مرفوعًا ، وذلك إن تعلقَ المفرد بغير القول ، فيحكى ذلك النصب أو الرفع لأنه بعض جملة ، فلو كان على خاتم منقوشًا « محمدٌ » ، وعَلَّقْتَ به قَرَأْتُ أو رَأَيْتُ أو لَمَحْتُ وشبهها - لقلتَ : قَرَأْتُ في خاتمه محمدٌ ، فترفع على حسب مراد الناقد ذلك في خاتمه ، ويقدر ما يفهم من مراده ، أي : صاحبه محمدٌ ، أو : محمدٌ صاحبه . ولو كان المنقوش « محمدًا » بالنصب لقلتَ : قَرَأْتُ في خاتمه محمدًا ، فتنصب^(٢) على حسب/ مراد الناقد ؛ إذ الحكاية مستولية عليه في الوجهين ، ومن ذلك قول الشاعر^(٣):

وَأَصْفَرَ مِنْ ضَرْبِ دَارِ الْمُلُوكِ يَلُوحُ عَلَى وَجْهِهِ جَعْفَرًا

وصف دينارًا نُقش فيه اسم جعفر البرمكي، كأنه قال: يَلُوح على وجهه أقصدوا جعفرًا، أي: هذا الكلام، فأسند «يلوح» إلى الجملة، والجملة فاعل «يلوح»^(٤).

(١) ألبيت في معاني القرآن للفراء ٢ : ٢١ حيث ذكر أن بعض العرب أنشده إياه . وعنه في تفسير الطبري ١٥ : ٣٨٢ . وهو في شرح التسهيل ٢ : ٩٩ . أكلت الغمام : تبسم . واللوائح : ألتي لاح برقها ، أي : لمع وظهر .

(٢) لقلت قرأت ... فتنصب : سقط من ن .

(٣) ألبيت في الخليل في شرح أبيات الجمل ص ١٠٧ حيث ذكر أن الفراء أنشده . وهو أيضًا في شرح التسهيل ٢ : ٩٩ . وآخره في الموشى ص ٢٩٣ : « جعفرٌ » بالرفع . وأنظر الخزانة ٧ : ١٤٧ . وقد ذكر أبو حيان في آخر هذا الفصل اختلافًا في روايته ، وستره قريبًا . ك : من درب .

(٤) يلوح : ليس في ك .

وإذا كان الفعل مما يمكن تعلقه بالخط وبالصورة فإنه تكون فيه الحكاية باعتبار الخط فقط ، والإعرابُ باعتبار الصورة فقط ، بخلاف ما إذا كان تعلقه باللفظ ، كسمعتُ ، أو قرأتُ ، أو بالخط ككُتبتُ ، ومثاله : رأيتُ في خاتمه أسدًا . فإن كان المرئيُّ صورةً أسدً فلا يجوز فيه إلا الإعراب ، كما تقول : رأيتُ زيدًا ، وهو مجاز ؛ إذ المرئيُّ ليس أسدًا حقيقة ، ولا يُوصفُ إذ ذاك إلا بوصفٍ مرئيٍّ ، فتقول : رأيتُ فيه أسدًا مفتوحَ الفم .

ولا يُوصفُ بوصفٍ معنويٍّ في الأسد الحقيقيِّ ، فلا يقال : رأيتُ فيه أسدًا شجاعًا ، ولا أسدًا أبخر^(١) ، ولا أسدًا خبيثًا ؛ لأنَّ هذه الأوصاف لا تقوم بالأسد المصور . ووصفته على حسب إعرابه ، فتقول : في خاتمه أسدٌ مفتوحُ الفم ، ونظرتُ في خاتمه إلى أسدٍ مفتوحِ الفم ، [ورأيتُ في خاتمه أسدًا مفتوحَ الفم]^(٢) ، و«في خاتمه» يتعلق برأيتُ ، ويجوز أن يتعلق بمحذوف إذ كان صفةً للأسد ، فلمَّا تقدمتُ كان في موضع الحال .

وإن كان المرئيُّ خطأً فتقدمت أحكامه ، وأنه يُحكى بحسب الإعراب المقتدر فيه ؛ لأنَّ المفرد الذي ليس مصدرًا ولا اسمًا للجملة لا يصح فيه إعراب إلا بتقدير تركيب جملة ، فيُحكى كما تُحكى سائر الجمل ، فإذا قلت «رأيتُ في خاتمه أسدًا» فنصبه بإضمار فعل ، ورفعُه بإضمار مبتدأ ، آتوا أسدًا ، وما أشبهه ، وأنا أسدٌ ، وما أشبهه^(٣) مما تدل عليه حال صاحب الخاتم .

ولا يوصف مثل هذا إلا بـ«مكتوب» أو «مكتوبة» أو ما في معناهما . فإذا آثت ذهبتَ إلى الجملة ، وإذا ذُكرت ذهبتَ إلى الكلام ، فتقول : رأيتُ في فصِّه أسدًا مكتوبًا أو مكتوبةً ، وهما منصوبان على الحال . وكذلك : رأيتُ في فصِّه أسدٌ

(١) أبخر : متن رائحة الفم .

(٢) ما بين الخاصرتين تنمة يلتئم بها السياق ، وهي في الآرثشاف ص ٢١٣٢ .

(٣) وأنا أسد وما أشبهه : ليس في ك ، ن .

مكتوبًا أو مكتوبةً؛ لأنَّ أجملةَ تصير بمنزلةِ الْعَلَمِ، وَعُومِلَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ مَا يَلْتَبِسُ بِهِ.

قال ابن الضائع : « ليس هذا التعليل بشيء ؛ ألا ترى أن شمسًا ونحوه نكرة وإن لم يكن له ما يلتبس به ، وإنما كان معرفة لأنه أسم للفظ المكتوب ، كما تقول : « قام فعلٌ ماضٍ » ، ف« قام » أسم علم للفظ ، وكذلك « أسد » هنا أسم علم للمكتوب ، والمعنى فيهما التعريف ، وهو ظاهر من قصد التكلّم ، وإرادة التنكير به بعيد ، فإن أقرن به ما يُقَرَّبُهُ جاز ، ويكون (مكتوبًا) صفة » انتهى .

قال ابن عصفور: « إن قيل: لم لم يقل ذهب إلى معنى الأسم أو الكلمة؟

فالجواب : / أنه ليس في هذا الموضع بأسم مفرد ، بل هو جملة ، ولو كان مفردًا لم تجز حكايته إذ حكاية المفرد شاذة ، لا يقاس عليها ، نحو «دعنا من تمرّتان» ، و«ليس بقرشياً»^(١) . وألحورور الذي هو «في فصّه» متعلق برأيتُ لا محذوف ؛ لأنه - كما تقدم - إنما يحكى على معنى الجملة ، ومعنى الجملة ليس بكائن في فصّه ، وإنما في ألفصّ هذا الأسم خاصّة ، وهو على حذف ، وذلك ألحذوف مقدرٌ في ألففس ، وليس في ألفصّ شيء ، وألحذوف مبتدأ ، وهو : أنا ، والذي هو (أسد) خبره»^(٢) .

قال الأستاذ أبو الحسن بن الضائع : « لا فرق عندي بين المسألتين » ، يعني مسألة « رأيتُ في فصّه أسدًا » على معنى الصورة ، وعلى معنى الكتابة . قال : « بل يجوز أن يكون ألحورور مع أجملة ظرفًا للجملة ، كما هو ظرف للصورة ، لأنك إذا قلت (رأيتُ أسدًا) إنما معناه : هذا الكلام ، و(أسدٌ) وحده ليس كلامًا ، لكنه مع

(١) ألفولان في الكتاب ٢ : ٤١٣ .

(٢) شرح أجمل لابن عصفور ٢ : ٤٧٦ - ٤٧٧ بتصرف .

ذلك المَقْدَرُ كلام ، وأنت لم تَرِ إلا الأَسمَ فقط لا ذلك المَقْدَر ، فكما أنك تقول: رأيتُ أسدًا، ومعناه (هذه اللفظة) التي هي في هذا الموضع جملة، فكذلك أَلْفَصُّ ظرف لهذه اللفظة التي هي جملة من غير فرق في ذلك، وبهذا ينفصل عن اعتراض أن المرثيَّ ليس إلا الأَسمَ، فكيف تحكي أجملة وأنت لم تَرها؛ لأن هذا الأَسمَ المفرد جملة في هذا الموضع، فرؤية هذا الأَسمَ المفرد رؤية للجملة؛ لأنه جملة هنا، فكذلك أَلْفَصُّ ظرف لهذا الأَسمَ الذي هو جملة، لا فرق بينهما، انتهى.

وآليت الذي تقدم إنشاده «وَأَصْفَرُّ» أنشده شيخنا ابن الضائع «وأحمرُّ»، قال: وأنشده (يلوح) بالياء ، أي : يظهر على وجهه ، (جَعْفَرًا) محكيٌّ ، فنصبُ (جعفر) في الدينار إنما هو على تقدير : أقصدوا جعفرًا ، فحكي . وأنشده ألفراء بالياء ، وأستشهد به على لُحْتِ الشيء بمعنى أبصرته ، فيجوز على هذا أن يكون (جعفرًا) محكيًّا^(١) . ويجوز أن يكون (جعفرًا) مفعولاً صريحًا ، كأنه أراد : تُبصر على وجهه ضاربه . ويجوز أن يكون (جعفرًا) فاعلاً ، أي : تلوح على وجهه هذه أجملة . ويجوز مع آلياء^(٢) أن يكون فاعل (يلوح) ضميرًا يعود على الدينار ، و(جعفرًا) محكيٌّ فاعل بالجرور ، وهو في موضع نصب على الحال .

(١) محكيًّا ... ضاربه ويجوز أن يكون جعفرًا : ليس في ن .

(٢) مع آلياء : ليس في ح . ك : ويجوز رفع آلياء .

ص : فصل

تَدْخُلُ هَمْزَةُ التَّنْقِيلِ عَلَى « عِلْمٍ » ذَاتِ الْمَفْعُولِينَ ، وَ« رَأَى » أُخْتِهَا ، فَتَنْصَبَانِ ثَلَاثَةً مَفَاعِيلَ ، أَوَّلُهَا الَّذِي كَانَ فَاعِلًا ، وَيَجُوزُ حَذْفُهُ ، وَالْأَقْصَارُ عَلَيْهِ عَلَى الْأَصَحِّ . وَلِلثَّانِي وَالثَّالِثِ بَعْدَ التَّنْقِيلِ مَا لهما قَبْلَهُ مَطْلَقًا ، خِلَافًا لِمَنْ مَنَعَ الْإِلْغَاءَ وَالتَّعْلِيْقَ .

ش : هَذِهِ أَهْمَزَةٌ تُسَمَّى هَمْزَةَ التَّنْقِيلِ ، وَهَمْزَةُ التَّعْدِيَةِ ، فَتُسَمَّى هَمْزَةَ التَّنْقِيلِ لِأَنَّهَا تُنْقَلُ أَلْفَعْلٌ مِنَ الْكُزُومِ إِلَى التَّعْدِيَةِ لِوَاحِدٍ ، وَمِنَ التَّعْدِيَةِ لِوَاحِدٍ إِلَى التَّعْدِيَةِ / [٣ : ٣٨] إِلَى اثْنَيْنِ ، وَمِنَ التَّعْدِيَةِ إِلَى اثْنَيْنِ إِلَى التَّعْدِيَةِ إِلَى ثَلَاثَةٍ ، وَذَلِكَ أَقْصَى مَا يَتَّعَدَى إِلَيْهِ أَلْفَعْلٌ مِنَ الْمَفْعُولِ بِهِ . وَتُسَمَّى هَمْزَةُ التَّعْدِيَةِ لِأَنَّهَا تُعَدِّي بِدُخُولِهَا الْكَلَامَ إِلَى وَاحِدٍ ، وَالتَّعْدِيَةِ لِوَاحِدٍ إِلَى اثْنَيْنِ ، وَالتَّعْدِيَةِ إِلَى اثْنَيْنِ إِلَى ثَلَاثَةٍ .

وَقَوْلُهُ ذَاتِ الْمَفْعُولِينَ أَحْتَرِزُ مِنَ « عِلْمٍ » التَّعْدِيَةِ إِلَى وَاحِدٍ كَمَا « عَرَفَ » ، فَإِنَّمَا إِن تُقْلَتُ بِأَهْمَزَةٍ تَعَدَّتْ إِلَى اثْنَيْنِ ، نَحْوُ : أَعْلَمْتُكَ الْحِسَابَ .

وَقَوْلُهُ « رَأَى » أُخْتِهَا أَي : بِمَعْنَى عِلْمٍ التَّعْدِيَةِ إِلَى اثْنَيْنِ . وَأَحْتَرِزُ بِذَلِكَ مِنَ « رَأَى » التَّعْدِيَةِ إِلَى وَاحِدٍ بِمَعْنَى أَبْصَرَ ، فَإِنَّمَا إِن تُقْلَتُ بِأَهْمَزَةٍ تَعَدَّتْ إِلَى اثْنَيْنِ ، نَحْوُ : أَرَيْتَكَ زَيْدًا .

وَقَوْلُهُ فَتَنْصَبَانِ ثَلَاثَةً مَفَاعِيلَ الْأَحْسَنَ أَنْ يَضْبُطَ « ثَلَاثَةً » بِالتَّنْوِينِ ؛ لِأَنَّ « مَفَاعِيلَ » صِفَةٌ ، وَلَا يُضَافُ الْعَدَدُ إِلَى الصِّفَةِ إِلَّا فِي الشَّعْرِ أَوْ فِي قَلِيلٍ مِنَ الْكَلَامِ ، بَلْ تَتَّبِعُ الصِّفَةَ أَسْمَ الْعَدَدِ فِي الْإِعْرَابِ ، فَتَقُولُ : عِنْدِي ثَلَاثَةٌ قُرَشِيُونَ ، وَكَانَ الشَّيْخُ بَهَاءُ الدِّينِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ النَّحَّاسِ الْحَلَبِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - نَبَّهَ عَلَى ذَلِكَ فِي قَوْلِ س^(١) « هَذَا يَابُ الْفَاعِلِ الَّذِي يَتَّعَدَاهُ فَعْلُهُ إِلَى ثَلَاثَةِ مَفْعُولِينَ »

(١) الْكِتَابُ ١ : ٤١ .

حين قرأت عليه كتاب س ، فقال : « ينبغي أن يضبط (إلى ثلاثة) بالتونين ؛ لأن (مفعولين) صفة ل(ثلاثة) » .

وقوله أولها الذي كان فاعلاً لأن الفعل كان قبل دخول الهمزة : علم زيداً عمراً قادمًا ، ثم لما أدخلت الهمزة صار : أعلمتُ زيداً عمراً^(١) قادمًا . وكذلك في (رأى) أختها .

وقوله ويجوز حذفه ، والاقْتصارُ عليه في الأصح مثاله أن تقول : أعلمتُ كَبْشَكَ سَمِيئًا ، فتحذف المُعَلِّم . ومثالُ الاقْتصارِ عليه : أعلمتُ زيدًا ، وتحذف المفعولين ، جرى هذا المفعول الأول في الحذف والاقْتصارِ عليه مجرى المفعول الأول في باب (أعطى) بجامع ما اشتركا فيه من كونه فاعلاً في المعنى ، كما جاز ذلك في كل مفعول أثر فيه الفعل ، ولأن الفائدة لا تعدم في حذفه وإبقاء المفعولين ؛ إذ من غرض التكلّم أن يُعَلِّمَ بالمفعولين ، ولا يذكر المعلم ، ومن غرضه أن يذكر المُعَلِّم ، ولا يذكر ما أعلمه به .

وذكر المصنف جواز الحذف والاقْتصارِ عليه في الأصح ، وهي مسألة خلاف كما ذكر . والذي اختاره هو مذهب أبي العباس^(٢) ، وأبي بكر^(٣) ، وابن كيسان ، وخطاب الماردي ، والأكثرين ، ورؤي عن المازني ، فيجوز الاقْتصارِ عليه وعنه لأنه لا يرتبط بهما^(٤) ، ولا يرتبطان به ، فصار مثل كَسَوْتُ ، وعَرَفْتُ زيدًا . وأحتج خطاب بقوله تعالى ﴿ قَالَ تَبَّأَنِي الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ ﴾^(٥) .

وقال أبو علي : « هذا لا يدلُّ ، وذلك أنه قد يجوز أن يكون عاملاً مُعاملةً

(١) عمراً : ليس في ك .

(٢) كذا ! وفي المقتضب ٣ : ١٢٢ « ولا يجوز الاقْتصارِ على بعض مفعولاتها دون بعض (...) » .

(٣) نقل عنه الفارسي في التعلّيق ١ : ٧٢ أنه يجيز الاقْتصارِ على المفعول الأول .

(٤) ن : لأنه مرتبط بهما .

(٥) سورة التحريم : ٣ .

الأصل ، وأصله / الخبر ، فجرى مجرى خبرني ، كما أن رأيتُ - وإن دخلها معنى أخبرني - فإن ذلك لن يخرجها من احتياجها إلى المفعولين ، فهذا يحتجُّ به من لم يرَ الأقتصار فيها على المفعول الأول دون صاحبيه « انتهى .

وأقول : ليست الآية مما يُستدلُّ به على ما زعم خطَّاب ؛ لأنَّ هذا الحذف للمفعولين والأقتصار على أفعال ليس بحذف أقتصار ، وإنما هو حذف اختصار ، وهو جائز ، و(تَبَّأ) في الآية على باها ، ليست مُضْمَنَةً معنى أَعْلَمَ ؛ ألا ترى إلى تعديتها أولاً بألباء في قوله ﴿ فَلَمَّا تَبَّأَتْ بِهِ ﴾ ، ففي هذا حُذْفُ المفعول الأول والمفعول الثالث الذي تعدَّى إليه الفعل « عن » ، والتقدير : فَلَمَّا تَبَّأَتْ ^(١) به مَنْ تَبَّأَتْ عن الرسول ، والتقدير في ^(٢) ﴿ فَلَمَّا تَبَّأَهَا بِهِ ﴾ : تَبَّأَهَا بِإِفْشَائِهِ عَنْهُ قَالَتْ مَنْ أَتَبَّأَكَ هَذَا عَنِّي ﴿ قَالَ تَبَّأَنِي الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ ﴾ ، أي : تَبَّأَنِي عَنْكَ بِهِ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ . وإلى جواز حذف الأول وإبقاء الآخرين ، وحذف الآخرين وإبقاء الأول ذهب شيخنا أبو الحسن بن الأضائع وأبو جعفر بن الزُّبَيْرِ .

وذهب س ^(٣) إلى أنه لا يُقْتَصَرُ عنه ولا عليه ، والأولُ في أَعْلَمَ كالفاعل في عِلْمَ ، فكما لا يُقْتَصَرُ على الفاعل في عِلْمَ كذلك لا يُقْتَصَرُ في أَعْلَمَ . وبهذا قال ابن ألبادش ، وابن طاهر ، وابن خروف ^(٤) ، والأستاذ أبو علي ، وابن عصفور ^(٥) ، وهو قياس قول أبي الحسن الأحفش - لا بُدُّ من الثلاثة - لأنه يرى الفاعل في أَعْلَمَ لا يُقْتَصَرُ عليه ، وَعِلِمْتُ وَظَنَنْتُ في ذلك سواء . واحتجَّ لذلك بأنها كَلِمٌ دخلتْ لمعنى في الخبر ، وما كان كذلك لا بُدُّ له من الخبر ، مثل كان وحروف الأبتداء .

(١) تَبَّأَتْ : ليس في ك ، ح .

(٢) في ﴿ فَلَمَّا تَبَّأَهَا بِهِ ﴾ تَبَّأَهَا بِإِفْشَائِهِ عَنْهُ قَالَتْ مَنْ أَتَبَّأَكَ هَذَا عَنِّي قَالَ : ليس في ك .

(٣) الكتاب ١ : ٤١ .

(٤) شرح التسهيل ٢ : ١٠٠ .

(٥) شرح الجمل ١ : ٣١٣ والمقرب ١ : ١٢٢ .

قال ألفارسي : فإن قيل إنها جملة ، فتستغني مثل أجمَل التي يتعلّق بمعناها ما بعدها لا يستغني ، كجملة القسم والشرط وما يحتاج ^(١) إلى جواب ، إلا أن هذا ينحرم بما ^(٢) ذكره س في : ظننتُ ذاك ^(٣) ، ﴿ وَظَنَنْتُمْ ظَنَّ السَّوْءِ ﴾ ^(٤) ، و«مَنْ يَسْمَعُ يَخْلُ» ^(٥) ، إلا أن يُجعل ورود مثل هذا قليلاً ، وقد كثر غيره ، ولا يحمل على القليل . وكان ألفارسي يستحسن هذا المذهب في « الحلبيات » وغيرها من كتبه .

ونقل عن الأستاذ أبي علي ^(٦) أنه ذهب إلى أنه لا يجوز أن يُقتصر على الأول ، فتقول : أعلمتُ زيداً ، ولا عليه وعلى أحد الآخرين ، ويجوز ^(٧) الأقتصار على الآخرين وحذف الأول ، فتقول : أعلمتُ كبشك سميّاً . فصارت المذاهب ثلاثة : مذهب الجمهور ، ومذهب س ومن تبعه ، ومذهب الأستاذ أبي علي .

وذكر بعض معاصرينا - وهو عبد العزيز بن جمعة بن زيد الموصلي - من نخاة بغداد ما نصه ^(٨) : « والأظهر أنه لا يجوز حذف المفعول الأول من هذا الباب لأنه فاعل في المعنى ، ولأنه يؤدي إلى التلبس ^(٩) في نحو : أعلمتُ زيداً عمراً عاقلاً .

(١) ح : ولا تحتاج .

(٢) ن : بما بعدها .

(٣) الكتاب ١ : ٤٠ .

(٤) سورة الفتح : ١٢ .

(٥) هذا مثل . وهو في أمثال أبي عبيد ص ٢٩٠ وجمع الأمثال ٢ : ٣٠٠ .

(٦) يعني الأشلوبين ، وقد نصّ على مذهبه هذا في كتابه التوطئة ص ٢٠٧ . وأنظر الشرح

الكبير على الجزولية ص ٧٠٦ - ٧٠٧ .

(٧) ويجوز الأقتصار على الآخرين : ليس في ك .

(٨) شرح ألفية ابن معط ص ٥٢٠ .

(٩) في النسخ المخطوطة : إلى التلبس .

ومنهم من أجازَه لأنه فضلة . وأما حذف / الأخيرين فجاز على الأصح لأهما في [٣: ٣٩/١] حكم مفعولي ظننتُ .

والذي نختاره هو أن يُرجع في ذلك إلى السماع ، فإن وُجِدَ محذوفاً مَبْقَى المفعولان دونه أقتصاراً ، أو مَبْقَى هو محذوفاً مفعولاً بالفعل - أجزناه ، وإلا فالمنع . وفي البسيط : وكان أين السراج لا يُجيز الأقتصار في هذا المتعدي إلى الثلاثة ، ويجوز فيها ^(١) دخول ألباء ، فيقول : أَعَلَمْتُكَ بزيدي ، كما في : علمتُ به ، ولا تدخل على الأول كما لا تدخل في ضربتُ بزيدي . ويقع بدلها أن وأن على نحو ما تقدم في ظننتُ ، ولا يكون ذلك في صيرت وأخواتها لقوة المفعولية .

وقوله وللثاني والثالث بعد النقل ما لهما قبله مطلقاً يعني من جواز حذفهما وحذف أحدهما اختصاراً ، ومنع حذفهما وحذف أحدهما أقتصاراً ، ومن التقلتُم والتأخير ، وغير ذلك من الأحكام التي سبقت لـ « علمتُ » وأخواتها ، إجماعاً واختلافاً وتقسيماً .

وقوله خلافاً لمن منع الإلغاء والتعليق ذهب قوم ^(٢) إلى منع الإلغاء والتعليق في أعلم وأخواتها مطلقاً ، سواء أبنيت للفاعل أم بُنيت للمفعول . وخصَّ بعضهم ذلك بالمبني للفاعل ^(٣) ، وهو اختيار الجزولي ^(٤) .

وقال الأستاذ أبو علي ^(٥) : « المذهب الصحيح أنه لا يجوز الإلغاء عن المفعولين ، سواء أبنيت للفاعل أم للمفعول . وأعلة في أن لم تُلغ هذه الأفعال إذا

(١) ك : هنا .

(٢) ذكرهم أبو حيان في الأرتشاف ص ٢١٣٥ - ٢١٣٦ .

(٣) هو أبو بكر خطَّاب الماردي كما في الأرتشاف ص ٢١٣٦ .

(٤) المقدمة الجزولية ص ٨٣ .

(٥) شرح المقدمة الجزولية الكبير ص ٧٠٧ - ٧٠٨ بتصرف . ولعل هذا قوله في الشرح الصغير .

بُنيت للفاعل من كونها أفعالاً مؤثرة ، بخلاف ظننتُ وبابه ، موجودة فيها إذا بُنيت للمفعول كوجودها إذا بُنيت للفاعل ، فكيف توجد أكلة ثم لا يوجد حكمها ، ولكن غرَّ الجزوليُّ ذكراً سَ أَرَى ، وهي مضارع أَرَيْتُ بمعنى أَظُنْتُ ، فَتَخَيَّلَ أَنْ باقى أفعال ألباب كَأَرَى .» قال ^(١) : « وإنما جاز إلغاء أَرَى وحدها لأنها بمعنى أَظُنُّ ، وَأَظُنُّ غير مؤثرة ، فحرت مَجراها في الإلغاء كما حَرت مَجراها في المعنى .»

قال المصنف في الشرح ^(٢) : « وحاصل قول الأستاذ أبي علي أمران :

أحدهما : أن أَعْلَمَ مؤثر ، فلا يُلغى ، كما لا تُلغى الأفعال الملوثة .

والثاني : أن أَرَى أُلغى لأنه بمعنى أَظُنُّ ، فوافقه في الإلغاء كما وافقه في

المعنى .

والجواب عن الأول أن يُقال : مَنْ أجاز إلغاء أَعْلَمَ لم يُجزه بالنسبة إلى أَعْلَمَ ، فيكون في إلغائها محذور ، وإنما أجازته بالنسبة إلى أَلَسْتُ وأَلَسْتُ إليه ، وهما غير متأثرين بأَعْلَمَ ، كما هما غير متأثرين بَعَلِمَ ، فلا يمتنع إلغاء أَعْلَمَ عنهما ، كما لم يمتنع إلغاء عِلِمَ .

والجواب عن الثاني أن يُقال : إلحاق أَرَى بأَظُنُّ لأنه بمعناه ليس بأولى من إلحاق أَعْلَمْتُ بَعَلِمْتُ ، بل الأمر بالعكس ؛ لأن مفهوم عِلِمْتُ مستفاد من أَعْلَمْتُ كاستفادة مفهوم ^(٣) أَظُنُّ من أَرَى ، فالمناسبتان مستويتان ، / وبين أَعْلَمْتُ وَعِلِمْتُ مناسبتان أُخريان ، وهما : رجوعهما إلى مادة واحدة ، واستواؤهما في التصرف ، بخلاف أَرَى وَأَظُنُّ ؛ لأنهما مختلفتان في المادة وفي التصرف . أمّا التخالف في المادة فظاهر ، وأمّا في التصرف فلأن أَرَى لم يُستعمل له ماضٍ ، فقد

[٣ : ٣٩ / ب]

(١) شرح المقدمة الجزولية الكبير ص ٧٠٨ بتصريف . ولعل هذا قوله في الشرح الصغير .
(٢) شرح التسهيل ٢ : ١٠٤ وقد أثبت قبل ذلك قول الشلوين في شرحه الكبير على الجزولية بلفظه .

(٣) علمت مستفاد من أعلمت كاستفادة مفهوم : ليس في ك .

بأن مناسبة أرى لأظنُّ أضعفُ من مناسبة أعلمتُ لعلمتُ ، وأرى قد جرتَ
مجرى أظنُّ ، فإذا جرتَ أعلمتُ مجرى علمتُ كان ذلكَ أحقَّ وأولى « انتهى .

وما ذهب إليه من أن أرى لم يُستعمل منه ماضٍ ليس بصحيح ، نصَّ على
ذلك س^(١) ، ولقيلة اشتغال المصنف بكتاب س غاب ذلك عنه ، وسيأتي ذكر ذلك
في آخر هذا الباب .

وقال أبو الحسين بن أبي الربيع^(٢) : « لا يجوز الإلغاء في أعلم وأخواتها لأنَّ
مبنى الكلام عليها ، ولا تجيء بعد ما مضى الكلام على الآتداء ، فتلغى ، ولا أعلم
في هذا خلافاً » انتهى . وقد علمه غيره كأستاذ أبي علي والمصنف .

وفي البسيط : « أما الإلغاء في هذه فلا يكون لأنها عاملة في المفعول الأول
لا بالنسبة ، فليس أصلها ترك العمل بمنزلة ما تقدم من تلك الأفعال ، وذلك ظاهر
في أعلمتُ ؛ لأنه لا يبقى بعدها كلام تام لأجل المفعول الأول إذ لا يكون مبتدأ ،
ولأنَّ صيرَّ وبابه ليس من أفعال القلوب كما تقدم ، ولا يصح إلغاء أعلمتُ عن
المفعولين وإعمالها في الأول لأنه حُكِّم بقوة وضعف معاً ، ولا يكون . وجوزَه
الجزوليُّ » انتهى .

وقال عبد العزيز بن جمعة^(٣) : « ولا يجوز تعليقها ولا إلغاؤها ولا إضمار
الشأن فيها ؛ فإن المفعول الأول مُعلم ، وضمير الشأن لا يتصورُ إعلامه لكونه
مجهولاً » انتهى .

والحكِّم^(٤) في هذا السماع ، وهذه الأقيسة كلها طائفة ، لكننا ذكرناها
لئلا يخلو كتابنا عن علل النحاة وأقيستهم . وقد سُمع الإلغاء في أعلم متوسطة ،

(١) الكتاب ١ : ٤١ .

(٢) الملخص ١ : ٣٦٢ .

(٣) شرح ألفية ابن معط ص ٥٢٠ .

(٤) ك ، ن : وأحكِّم .

قال الشاعر^(١):

وكيف أبالي بالعدا ووعيدهم وأخشى ملّات الزمان الصواب
وأنت - أراني الله - أمتع عاصم وأرأف مستكفي وأسمح واهب
فألغى أرى متوسطاً . ومثله قول بعض من يوثق بعريته : البركة - أعلمنا
الله - مع الآكابر .

وأما التعليق فأختار المصنف جوازه ، وأستدلّ على ذلك بقوله تعالى ﴿ هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُبَيِّنُكُمْ إِذَا مَرُّتُمْ كُلَّ مَرْقَمٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾^(٢) ،
وقوله تعالى ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمَ الدِّينِ ﴾^(٣) ، فعلقَ بيّني وأدري لأههما بمعنى يُعلمُ
وأعلمُ ، فتعليقهما لتضمنهما حروف يَعْلَمُ وَعِلْمٌ^(٤) أَحَقُّ .

قال المصنف^(٥): « ومن تعليق أفعال هذا الباب / قولُ الشاعر^(٦):

حذارِ ، فقد بُنيتُ إنك للذي ستجزي بما تسعى ، فتسعدُ أو تشقى
وقال صاحب المُلخَص^(٧) : « أمّا التعليق فأختلف فيه : فمنهم من أجاز
أعلمتُ زيداً لعمرو شاخصٌ مستدلاً بقوله تعالى ﴿ إِذَا مَرُّتُمْ كُلَّ مَرْقَمٍ إِنَّكُمْ لَفِي
خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾ . ومنهم من ذهب إلى أنها لا يكون فيها تعليق، وجعل الآية بمنزلة
قوله تعالى ﴿ وَعَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ ﴾^(٨) ،

[٤٠ : ٣]

(١) ألبيتان في شرح التسهيل ٢ : ١٠٣ .

(٢) سورة سبأ : ٧ .

(٣) سورة الأنفطار : ١٧ .

(٤) ن ، ح : ومعناها أحق .

(٥) شرح التسهيل ٢ : ١٠٣ .

(٦) ألبيت في شرح التسهيل ٢ : ١٠٣ .

(٧) المُلخَص ١ : ٣٦٢ - ٣٦٣ .

(٨) سورة المائدة : ٩ .

فَقَوْلُهُ ﴿لَهُمْ مَعْفَرَةٌ﴾ جَمَلَةٌ تُفَسِّرُ الْمَوْعُودَ [بِهِ] ^(١) ، وَكَذَلِكَ ﴿إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ تُفَسِّرُ الْمُنْبَأَ بِهِ ، وَعَلَى هَذَا أَكْثَرُ النُّحَوِيِّينَ ، وَهُوَ عِنْدِي الْمَخْتَارُ « أَنْتَهَى كَلَامَهُ .

وَمِمَّنْ أَجَازَ التَّعْلِيقَ عَنِ الْمَفْعُولِينَ صَاحِبُ الْبَسِيطِ فِيمَا كَانَ مِنْ أَعْمَالِ الْقُلُوبِ ، نَحْوُ أَعْلَمْتُ . وَاسْتَدَلَّ بِآيَةِ . وَ﴿إِذَا مَرَّكُمْ﴾ لَا جَائِزَ أَنْ يَنْتَصِبَ بِخَيْرٍ إِنَّ ، وَلَا «يُنَبِّئُكُمْ» ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ تَقْيِيدًا لِلتَّنْبِيءِ ، لَا عَلَى الظَّرْفِ ، وَلَا عَلَى الْآتِسَاعِ ، بَلْ بِإِضْمَارِ فِعْلٍ ، تَقْدِيرُهُ : تَعْلَمُونَ ذَلِكَ إِذَا مَرَّكُمْ ، وَفُصِّلَ بِهِ عَلَى سَبِيلِ الِاعْتِرَاضِ .

وَجَعَلَ الْمَصْنِفُ ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمَ الدِّينِ﴾ مِنْ تَعْلِيقِ أَدْرَى بِمَعْنَى أَعْلَمَ . وَلَا حِجَّةَ فِيهِ عَلَى ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْأَكْثَرَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ تَعْدِيَةٌ دَرَى بِجَرَفِ جَرٍ ، تَقُولُ : دَرَيْتُ بِهِ ، وَالْأَقْلُ تَضْمِينُهَا مَعْنَى عِلْمٍ ، فَتَقُولُ : دَرَيْتُ زَيْدًا قَائِمًا ، كَمَا تَقُولُ : عَلِمْتُ زَيْدًا قَائِمًا ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ ، وَدَخَلَ عَلَيْهَا هَمْزَةُ التَّعْدِيَةِ - تَعَدَّتْ إِلَى وَاحِدٍ بِنَفْسِهَا ^(٢) ، وَإِلَى الْآخَرِ بِجَرَفِ جَرٍ ، كَمَا هُوَ الْأَكْثَرُ فِيهَا قَبْلَ دُخُولِ هَمْزَةِ التَّعْدِيَةِ ، قَالَ تَعَالَى ﴿وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ﴾ ^(٣) ، فَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمَ الدِّينِ﴾ لَيْسَ قَوْلُهُ ﴿مَا يَوْمَ الدِّينِ﴾ سَادًّا مَسَدًّا الْمَفْعُولِينَ ، فَيَكُونُ بِمَنْزِلَةِ أَعْلَمَ فِي ذَلِكَ ، وَإِنَّمَا سَدَّتْ مَسَدًّا الْمَفْعُولِ الَّذِي يَتَعَدَّى إِلَيْهِ بِجَرَفِ الْجَرِّ ، فَهِيَ جَمَلَةٌ فِي مَوْضِعِ النُّصْبِ ، تَنْوِبُ عَنِ مَفْعُولِ وَاحِدٍ ، أَصْلُهُ بِجَرَفِ الْجَرِّ . وَالِدَلِيلُ عَلَى أَنَّ أَدْرَى لَا يَكُونُ فِي التَّعْدِيَةِ إِلَى ثَلَاثَةٍ كَأَعْلَمَ أَنَّ الَّذِينَ اسْتَقْرَأُوا كَلَامَ الْعَرَبِ مِنْ جَمِيعِ النُّحَوِيِّينَ وَالْبَصْرِيِّينَ إِنَّمَا أَنَّهُوْهَا إِلَى سَبْعَةِ أَعْمَالٍ ، وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهَا أَدْرَى بِمَعْنَى أَعْلَمَ .

(١) به : تنمة من الملخص .

(٢) في المخطوطات : بنفسه .

(٣) سورة يونس : ١٦ .

ص : وألحقَ بهما سيويهِ تَبًّا . وزادَ غيرُهُ أُنْبأً وخَبْرَ وأخْبَرَ وحَدَّثَ . وزادَ
الأخفشُ أَظَنَّ وأحسَبَ وأخالَ وأزَعَمَ وأوجَدَ . وألحقَ غيرَهُم أَرَى أَلْهَمِيَّةَ
سماعا .

وما صيغَ للمفعول من ذي ثلاثة فحُكْمُهُ حُكْمُ ظَنَّ إلا في الأقتصار على
المرفوع .

ش : أَلْمُجْمَعُ على تعديته إلى ثلاثة أَعْلَمَ وأرَى . وزادَ س^(١) تَبًّا . قال
المصنف : « (وزاد غيرهُ أُنْبأً) » . وذكر ابن هشام^(٢) أن س زاد تَبًّا و أُنْبأً . وذكر
أبو علي^(٣) وألجرجاني^(٤) / هذه الأربعة فقط . وزاد ألفراء أَخْبَرَ وخَبْرَ ، ذكر
[٣: ٤٠/ب] ذلك في معانيهِ . وزاد الكوفيون حَدَّثَ . قالوا : ولم يُحفظ عن العرب مما يتعدى
إلى ثلاثة غيرها . وهذا يدلُّ على خلاف ما ذهب إليه المصنف من جعل أَدْرَى
متعدية إلى ثلاثة كما ذكرناه قبل .

وما زاده ألفراء والكوفيون من أَخْبَرَ وخَبْرَ وحَدَّثَ لم يصح عند س ، أو لم
يسمعها^(٥) ، أو تأوَّل ما سمع منها ، ولم يذكرها المتقدمون من البصريين ، وقد
ذكرها جماعة من المتأخرين كالزنجشيري^(٦) وأكثر أصحابنا^(٧) ، وقياسُها إذا صَحَّتْ
أن تكون محمولة على أَعْلَمَ .

(١) أَلْكِتاب ١ : ٤١ .

(٢) يعني الخضر اوي .

(٣) الإيضاح العُضدي ص ١٧٥ .

(٤) أَلْقتصد ص ٦٢١ - ٦٢٣ .

(٥) ك : أو يسمعها .

(٦) أَلْفصل ص ٢٥٧ - ٢٥٨ .

(٧) أَلْقدمة أَلْجزولية ص ٨٣ وأَلْتوظفة ص ٢٠٦ وأَلْملخص ١ : ٣٦٢ وأَلْبسيط في شرح جمل

أَلْزجاجي ص ٤٤٩ .

وذكر الحريري في (شرح المُلحة) له فيما يتعدى إلى ثلاثة « عِلْمٌ » المنقولة بالتضعيف من عِلْمٍ المتعدية لاثنتين .

والذي ذكر أصحابنا أن « عِلْمٌ » المتعدية إلى اثنتين لم تُنقل إلا بالهزمة ، وأن « عِلْمٌ » المتعدية إلى واحد لم تُنقل إلا بالتضعيف ليُفرق بذلك بين المعنيين ، ولم توجد « عِلْمٌ » متعدية إلى ثلاثة في لسان العرب .

وقال صاحب اللباب ^(١) : « أَلْمَسْتَعْمَلُ مِنْ ذَلِكَ بِلَا خِلَافٍ أَعْلَمَ وَأَرَى ، فَأَمَّا أَتْبَأُ وَتَبَأُ فإِلَى وَاحِدٍ بِنَفْسِهِ ، وَإِلَى ثَانٍ بِجَرَفِ جَرٍ ، وَأَخْبَرَ وَخَبَّرَ وَحَدَّثَ كَثِبًا ، وَإِنَّمَا تَعَدَّتْ إِلَى ثَلَاثَةٍ تَشْبِيهًا بِأَعْلَمَ . وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ أَتْبَأُ تَعْدَى لِاثْنَيْنِ بِنَفْسِهَا مُسْتَدَلًّا بِقَوْلِهِ ﴿ مَنْ أَتْبَأَكَ هَذَا ﴾ ^(٢) ، وَلَا دَلِيلَ فِيهِ لِأَنَّ اسْتِعْمَالَهِ بِجَرَفِ الْجَرِّ أَكْثَرُ » .

وقال ابن ولاد : « أَتْبَأُ وَتَبَأُ يُسْتَعْمَلَانِ كَثِيرًا عَلَى أَصْلِهِمَا ، فَتَقُولُ : أَتْبَأُتُهُ عَنْ كَذَا ، وَبِكَذَا ، وَكَذَا تَبَأٌ » . قال : « وَتُسْتَعْمَلُ أَعْلَمَ اسْتِعْمَالَهُمَا ، فَتَقُولُ : أَعْلَمْتُ زَيْدًا بِأَمْرِكَ ، وَعَنْ خَيْرِكَ » .

وكان الأستاذ أبو علي يقول في بعض إقراءاته بالثلاثة التي ذكر س ، وهي أَعْلَمَ وَأَرَى وَتَبَأُ ، ويقول في أَتْبَأُ وَخَبَّرَ وَأَخْبَرَ وَحَدَّثَ : إِنَّ الْأَصْلَ تَعْدِيَّتُهَا بِجَرَفِ الْجَرِّ ، فَإِنْ سُمِعَ تَعَدِّيَّتُهَا صَرِيحًا فَاتَّسَاعَ . وَزَعَمَ أَنَّ حَدَّثَ إِذَا سَمِعُوا تَعْدِيَّتُهَا إِلَى ثَلَاثَةٍ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ ^(٣) :

أَوْ مَنَعْتُمْ مَا تُسْأَلُونَ ، فَمَنْ حُـ دَدْتُمُوهُ ، لَهُ عَلَيْنَا الْوَلَاءُ

قال : ولا دليل فيه لأنه إنما وصل بالتضمين ، وإذا لم يكن يصل بنفسه إلا

(١) اللباب للعكري ١ : ٢٥٦ ، ٢٥٧ بتصرف كبير .

(٢) سورة التحريم : ٣ .

(٣) هو الحارث بن حلزة . شرح القصائد العشر ص ٣٨٧ . وآخره فيه : أَلْعَلَاءُ .

في هذا فلا دليل فيه ، بل يكون كقوله ^(١) :

إذا رَضَيْتُ عَلِيَّ بَنُو قُشَيْرٍ

والظاهر من كلام س أن نَبَأً يتعدى إلى اثنين ، ثانيهما بحرف جر ، قال س :
« وكما قال : بُنْتُ زَيْدًا ، يريد : عن زيد » ^(٢) .

وقال أبو العباس : « بُنْتُ يتعدى لمفعولين كأَعْلَمْتُ ، فيكون الأول مفعولاً ،
والجمله في موضع الثاني ، ولا يُدْعَى إسقاط الحرف لأنه لا يقاس » .

/ ردَّ عليه أبو علي ، فقال : « سُمِعَ الإسقاط ، والأصل حرف الجر ،
والتعدي إلى ثلاثة هو فرع ، وإذا احتمل أصلاً وفرعاً حُمِلَ على الأصل » انتهى .

[٣ : ٤١/٧]

وأستدل المبرد على أن نَبَأً يتعدى إلى ثلاثة ، أحدها المفعول الذي لم يُسَمَّ
فاعله ، والثاني والثالث مبتدأ وخبر - بقول الشاعر ^(٣) :

وَبُنْتُ عَبْدَ اللَّهِ بِالْجَوْ أُصْبِحَتْ كِرَامًا مَوَالِيهَا ، لَيْمًا صَمِيمُهَا

فكيف يستدل س على أن بُنْتُ زيدًا هو على حذف حرف الجر - أي :

عن زيد - بهذا البيت ؟ ولا حجة له فيه إذ هو تَعَدَّى فيه إلى ثلاثة .

قال أصحابنا : وما قاله المبرد خطأ لأن س لم يستدل بالبيت على ما ذكر ،

بل ألعب تقول : بُنْتُ زيدًا ، على معنى : بُنْتُ عن زيد ، وأورد س البيت على

أنه محتمل أن يكون قد حُذِفَ منه حرف الجر ؛ لأن تعديته إلى ثلاثة إنما هي ^(٤)

(١) عجز البيت : « لَعَمْرُ اللَّهِ أَعَجَبَنِي رِضَاهَا » . وهو للقُحَيْفِ الْعُقَيْلِي فِي النُّوَادِرِ ص ٤٨١

والخزاعة ١٠ : ١٣٢ - ١٣٩ [٨٢٥] .

(٢) الكتاب ١ : ٣٨ .

(٣) هو ألفرزدق كما في الكتاب ١ : ٣٩ . وليس في ديوانه . والبيت من غير نسبة في شرح

التسهيل ٢ : ١٠١ والبسيط في شرح جمل أكرجاسي ص ٤٥٣ . أراد بعدد الله القبيلة ،

وهو عبد الله بن دارم . وألجو : أسم موضع . وصميمها : خالصها .

(٤) في المخطوطات : هو .

بالتضمين معنى ما يتعدى إلى ثلاثة ، والتضمين ليس بقياس ، بل هو تجوُّز ،
وحذف حرف الجر مجاز ، فتكافأً عنده .

ومما جاء دليلاً على ما ذكروا من تعدية هذه الأفعال إلى ثلاثة قول
الشاعر^(١) :

بُنْتُ زُرْعَةً - وَالسَّفَاهَةَ كَأَسْمِهَا - يُهْدِي إِلَيَّ غَرَائِبَ الْأَشْعَارِ
وقول الآخر^(٢) :

وَبُنْتُ قَيْسًا - وَلَمْ أَبْلُهُ كَمَا زَعَمُوا - خَيْرَ أَهْلِ آلِ يَمَنٍ
وقول الآخر^(٣) :

وَحَبِزْتُ سَوْدَاءَ الْقُلُوبِ مَرِيضَةً فَأَقْبَلْتُ مِنْ أَهْلِي بِمِصْرَ أَعُودِهَا
وقول الآخر^(٤) :

مَاذَا عَلَيْكَ إِذَا أُخْبِرْتَنِي دَنَفًا وَغَابَ بَعْلُكَ يَوْمًا أَنْ تَعُودِيَنِي
وقول الحارث بن حلزة^(٥) :

أَوْ مَنَعْتُمْ مَا تُسْأَلُونَ . أَلْبَيْت .

وأختار المصنف في الشرح^(٦) ألا تلحق هذه الأفعال الأربعة في التعددي
بأعلم ؛ لأنه يكون من باب إسقاط حرف الجر ، كما قال س فيما حكى عن
بعض العرب بُنْتُ زَيْدًا ، أي : عن زيد ، واقتصر عليه ، وكما جاء في قوله ﴿مَنْ

(١) هو النابغة الذبياني . وألبيت في ديوانه ص ٥٤ .

(٢) هو الأعشى . وألبيت في ديوانه ص ٧٥ .

(٣) هو العوام بن عُقبة أو غيره . أنظر تخرجه في الحماسة ٢ : ١٤٥ [الحماسية ٥٨٩] .

(٤) هو رجل من بني كلاب كما في الحماسة البصرية ص ١١٣٢ [الحماسية ١٠٠٩] .

(٥) تقدم قريباً .

(٦) شرح التسهيل ٢ : ١٠٠ - ١٠٢ .

أَبَّأَكَ هَذَا»^(١) ، فحذفُ حرفٍ^(٢) أَلْجَرُ بَعْدَ نَبَأٍ مَقْطُوعٍ بِشِوَاهِ ، وَبَعْدَ أُنْبَاءٍ ؛ إِذْ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ أَلْثَالِثُ مَحذُوفًا مَقْتَصِرًا عَلَى الْمَفْعُولَيْنِ ؛ لِأَنَّ أَلْثَالِثَ هُوَ خَيْرٌ لِلْمَبْتَدَأِ عَلَى مَا زَعَمُوا أَنَّمَا تَتَعَدَّى إِلَى ثَلَاثَةٍ ، وَلَا يَجُوزُ أَلْتَقْصَارُ عَلَى الْمَبْتَدَأِ دُونَ الْخَيْرِ ، وَيَكُونُ الْمَنْصُوبُ أَلْثَالِثًا / مَنْصُوبًا عَلَى أَلْحَالِ ، وَكَذَلِكَ أَلْجُمْلَةُ أَلْوَاقِعَةُ مَوْقِعُهُ .

[٣: ٤١/ب]

قال المصنف^(٣) : « وقد حمل س على حذف الحرف قول الشاعر :

وَبُئِثْتُ عَبْدَ اللَّهِ . أَلْبَيْتِ .

مع إمكان إجرائه مجرى أُعْلِمْتُ ، فدل ذلك على أن تقدير حرف الجر^(٤) راجع عنده ؛ إذ ليس فيه إخراج شيء عن أصله ، ولا تضمين شيء معنى شيء ، ولم يثبت الإجراء مجرى أُعْلِمَ إلا حيث يحتل حذف الحرف ، فكان الحمل عليه أولى ، هذا في نَبَأٍ مع كثرة استعمالها بالصورة المحتملة ، وأمّا أخواتها فيندر استعمالها بتلك الصورة . قال المصنف^(٥) : « هذا أراه أظهر وإن كان غيره أشهر » انتهى .

وما قرره من أن هذه الأفعال الأربعة لا تلحق في التعدي بأعلم يعكّر^(٦) على استدلاله أن أعلم يجوز فيها التعليق عن مفعولها مستدلاً بقوله تعالى ﴿يَنْبِتْكُمْ إِذَا مَرَأْتُمْ كُلَّ مَرْزِقٍ﴾^(٧) ، وبقوله^(٨) :

(١) سورة التحريم : ٣ .

(٢) ك : فحذف الجر . ن ، ح : فحذف الحرف .

(٣) شرح التسهيل ٢ : ١٠١ - ١٠٢ باختصار .

(٤) ن ، ح : على أن تقدير حذف الحرف .

(٥) شرح التسهيل ٢ : ١٠٢ .

(٦) ك ، ح : يعكس .

(٧) سورة سبأ : ٧ .

(٨) تقدم في ص ١٦٠ .

حَذَارٍ ، فَقَدْ بُبِّئَتْ إِنَّكَ لِلَّذِي . الْبَيْتِ .

لأنَّ تَبَّأً هُذِهِ الْمَعْلُوقَةَ لَيْسَتْ تَتَعَدَّى إِلَى ثَلَاثَةٍ ؛ إِذْ لَمْ يُثَبِّتْ لَهَا ذَلِكَ ، فَلَا يَكُونُ فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى صِحَّةِ ثَبُوتِهِ دَلِيلٌ عَلَى تَعْلِيْقٍ ^(١) أَعْلَمَ وَأَرَى ، فَقَدْ نَاقَضَ الْمَصْنِفُ فِي الْأَسْتِدْلَالِ عَلَى أَنَّ التَّعْلِيْقَ يَجُوزُ فِيمَا يَتَعَدَّى إِلَى ثَلَاثَةٍ ، وَزَعَمَ هُنَا أَنَّ مَا أَسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى التَّعْلِيْقِ لَا يَتَعَدَّى إِلَى ثَلَاثَةٍ ، وَهَذَا تَنَاقُضٌ وَاضِحٌ .

وَمَنْ ذَكَرَ أَنَّ تَبَّأً وَأَبَّأً وَأَخْبَرَ وَخَبَّرَ وَحَدَّثَ تَتَعَدَّى إِلَى ثَلَاثَةٍ جَعَلَ ذَلِكَ مِنْ بَابِ التَّضْمِينِ ، وَأَنَّ الْهَمْزَةَ وَالتَّضْعِيفَ لَيْسَا فِي هَذِهِ الْأَفْعَالِ لِلنَّقْلِ وَالتَّعْدِيَةِ ، بَلِ الْكَلِمَةُ بُنِيَتْ عَلَيْهِمَا ، وَلَمْ تَقُلْ الْعَرَبُ تَبَّأً وَلَا خَبَّرَ وَلَا حَدَّثَ . بِمَعْنَى عِلْمٍ فَتَتَعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ ، وَإِنَّمَا نَقَلُوا تَبَّأً خَفِيفَةً . بِمَعْنَى أَخْبَرَ ^(٢) ، فَتَتَعَدَّى تَعْدِيَتِهَا .

وَوَقَعَ لِأَبِي عَلِيٍّ الْفَارَسِيِّ فِي (الْإِيضَاحِ) ^(٣) أَنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالِ مَنْقُولَةٌ بِالْهَمْزَةِ أَوْ بِتَضْعِيفِ الْعَيْنِ مِنَ الْفِعْلِ الَّذِي يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ ، وَلَا يَجُوزُ الْإِقْتِصَارُ عَلَى أَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ ، وَلَيْسَ مِنْهَا مَا تُقْلُ بِالْهَمْزَةِ إِلَّا أَعْلَمَ وَأَرَى ، وَمَا عَدَاهُمَا مُضْمَنٌ بِمَعْنَى أَعْلَمَ عِنْدَ مَنْ يَقُولُ بِتَعْدِيَتِهَا إِلَى ثَلَاثَةٍ .

وَأَجَابَ بَعْضُهُمْ عَنِ أَبِي عَلِيٍّ بِأَنَّهُ اعْتَقَدَ أَنَّ مَا عَدَا أَعْلَمَ وَأَرَى مَنْقُولٌ مِنْ فِعْلِ مَتَعَدٍّ إِلَى مَفْعُولَيْنِ ، أَصْلُهُمَا أَلْبَتَدَأُ وَالْخَيْرُ ، وَإِنْ لَمْ يُنْطَقْ بِهِ ، كَمَا أَنَّ يَدْرُ وَيَدْعُ مِضَارِعَانِ لِرِ « وَدَرَّ » وَ « وَدَعَّ » وَإِنْ لَمْ يُنْطَقْ بِهِمَا . وَالَّذِي حَمَلَهُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهَا لَمَّا أُجْرِيَتْ بِجَرَى أَعْلَمَ ، فَعُدِّيَتْ تَعْدِيَتِهَا - وَجِبَ أَنْ تُجْعَلَ مَنْقُولَةٌ كَمَا أَنَّ أَعْلَمَ كَذَلِكَ . وَأَدْعَاءُ التَّضْمِينِ أَسْهَلُ مِنْ هَذَا الَّذِي ذَكَرَ .

وَفِي الْبَسِيطِ : « خَبَّرَ وَأَخْبَرَ وَتَبَّأً وَأَبَّأً وَحَدَّثَ أَسْتَعْمِلْتُ فِي كَلَامِهِمْ عَلَى

(١) ك : دليل تعليق .

(٢) الصَّحَاحُ (نَبَأٌ) .

(٣) الْإِيضَاحُ الْعُضْدِيُّ ص ١٧٥ .

ثلاثة أنحاء : متعدية إلى اثنين ، أحدهما^(١) بحرف الجر، ثَبَّاتُ زيدًا عن حالِ عمرو،
والثاني إلى اثنين ﴿مَنْ أَتْبَاكَ هَذَا﴾، والثالث إلى ثلاثة .

وآختلفوا : ف قيل : هي أصل فيما يتعدى إلى ثلاثة . وقيل : أصل فيما

يتعدى إلى اثنين . / وقيل : هي أصل فيما يتعدى إلى واحد وإلى الثاني بحرف الجر. [١/٤٢ : ٣]

والمضعف منها أو بالهمزة قيل : هي أصل بنفسها ، ليست منقولة من فعلٍ

آخرَ تضيِّفًا ولا بالهمزة لفظًا ولا تقديرًا ؛ لأنه لم يُسمع لها بأصل . وقيل : لا

يُعد في المعنى أن يكون لها أصل لا يتعدى^(٢) ، فيدل على قيام الأخير بالنفس كما

تقول ظننتُ ، ثم أردت الأخير عند غيرك ، فتعدى في المعنى ، وأستغني عنه بغيره ،

فيكون مما لم يُنطق لها بأصلٍ كمذاكير ونحوه « انتهى وفيه بعض تلخيص .

وقوله وزاد الأَخْفَشُ أَظَنَّ وَأَخْسَبَ وَأَحَالَ وَأَزَعَمَ وَأَوْجَدَ هذا الذي

ذكره الأَخْفَشُ هو اختيار أبي بكر بن السراج ، قال أبو بكر : تقول : أَظُنْتُ

زيدًا ، فتسكت ، كما تقول : أَعَلِمْتُ زيدًا . وهذا الذي ذكره الأَخْفَشُ هو قياس ،

لا أنه مسموع من العرب ، بل قاس ذلك على عَلِمَ ورأى^(٣) ، فكما أنه نُقل

بالهمزة عَلِمَ ورأى^(٤) فكذلك يجوز ذلك في أخواتهما^(٥) . والذي يظهر من

مذهب س^(٦) أن النقل بالتضعيف سماع في المتعدي واللازم ، وبالهمزة قياس في

اللازم سماع في المتعدي . ومن النحويين من ذهب إلى أن ذلك مقيس في التضعيف

(١) أحدهما بحرف الجر ثَبَّاتُ زيدًا عن حالِ عمرو والثاني إلى اثنين : ليس في ك .

(٢) ن : أصل يتعدى .

(٣) ألفصل ص ٢٥٧ وشرحه ٧ : ٦٥ - ٦٦ وألباب للعكري ١ : ٢٥٨ وشرح الجمل

لأبن عصفور ١ : ٣٠٤ .

(٤) ك : وأرى .

(٥) ك ، ن : وأخواتها .

(٦) ألكتاب ٤ : ٥٥ - ٥٦ .

والهمزة فيهما ، ومنهم مَنْ ذهب إلى السماع فيهما .

وقد رُدَّ مذهب الأَخْفَش^(١) بأنَّ الهمزة إنما يتعدَّى بها الكلازم ليلحق بالمتعدي لواحد، والمتعدي لواحد ليلحق بما يتعدى إلى اثنين ، وليس لنا ما يتعدى إلى ثلاثة بالأصالة فيلحق بها ما يتعدى إلى اثنين ، فكان أَلْقِيَّاسُ أَلَا يُعَدِّي أَعْلَمَ وَأَرَى ، لكنْ سُمِعَ فيهما التَّعْدِيَةُ عَلَى خِلافِ الْأَصْلِ ، فقبِل ، ولم يُقَسَّ عليهما غيرهما . وقد وافق الأَخْفَشُ عَلَى منع : أَكْسَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا ثَوْبًا .

وفي البسيط : التَّعْدِيَةُ بِالتَّضْعِيفِ^(٢) وحرف أَلْجَرِ لَيْسَ قِيَاسًا ، فلا يقاس على ما سُمِعَ منه . وَأَمَّا الهمزة فأربعة مذاهب^(٣) :

١ - ليس بقياس كالتضعيف والحرف .

٢ - قياس في كل فعل ، وهو مذهب الأَخْفَشِ وَالْأَعْلَمِ .

٣ - قياس من كل فعل إلا في باب عَلِمْتُ ، وهو رأي أبي عمرو وغيره .

٤ - قياس من كل فعل غير متعد لم تدخله الهمزة لمعنى ما . وقيل : هذا رأي س ، قال^(٤) : «ليس كل فعل بمنزلة أولني ، فلا تقول أَخَذَنِي» ، أي : أَجْعَلُنِي أَخَذًا . ويظهر من كلامه في موضع آخر أنه قياس ؛ لأنه ذكر أن الهمزة للتعدية ، وذكر أمثلة ، وقال : هو كثير^(٥) . ومستند القياس الكثرة . وهو ظاهر رأي أبي علي^(٦) .

ومِمَّا كُتِبَ عَنِ الْأَسْتَاذِ أَبِي جَعْفَرِ بْنِ الزَّبِيرِ : أجاز الأَخْفَشُ النِّقْلَ فِي

(١) الرد في شرح التسهيل ٢ : ١٠٠ .

(٢) أنظر في ذلك الكافي في الإفصاح ١ : ٦٤٤ - ٦٤٥ .

(٣) أنظر الكافي في الإفصاح ١ : ٦٣٩ - ٦٤٠ .

(٤) الكتاب ١ : ٢٥٢ .

(٥) أنظر الكتاب ٤ : ٥٥ .

(٦) الأيضاح العضدي ص ١٦٩ .

الأفعال كلها قياساً فيما لا يتعدى ، وفيما يتعدى إلى واحد ، وفيما يتعدى إلى اثنين . والمرد لا يُحيزه قياساً ، ويقف على السماع ^(١) ، والفارسي يُحيزه فيما / لا يتعدى وفيما يتعدى إلى واحد قياساً ؛ لأنّ لهما أصلاً في الأفعال يُشبهان به ، ولم يُحيزه فيما يتعدى إلى اثنين لأنه ليس له أصل يُشبهه به ؛ لأنّ ما يتعدى إلى ثلاثة فرغ ؛ إذ هو منقول ، وأمّا س فأحسن ما فهم عنه أنه يُحيز النقل فيما لا يتعدى ، فيصير متعدباً إلى واحد قياساً ، مع أنّ من الناس من فهم عنه منع ذلك ، بل يقف عند السماع ، على نحو مذهب المررد .

وقوله وألحق بعضهم أرى الحلمية سماعاً قال المصنف في الشرح ^(٢) : « وما ينبغي أن يلحق بأعلم وأرى أختهما ^(٣) أرى الحلمية ، كقوله تعالى ﴿ إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلاً ﴾ ^(٤) ، فإنه قد ثبت إجراء رأى الحلمية مُحرى رأى العلمية - وأستدللت على ذلك فيما سلف - فلزم من ذلك تعديتها إلى ثلاثة همزة النقل مع مساعدة الاستعمال ، كما لزم ذلك في الفعلين الآخرين لصحة الاستعمال ، وكان التنبيه عليها لثبوتها سماعاً دون معارض أولى من التنبيه على ما لم يثبت إلا بما فيه معارضة واحتمال .

وأما أرى المنقولة من متعد إلى واحد فمتعدية إلى اثنين ، ثانيهما غير الأول ، وهي على ضربين : أحدهما من الرأي ، كقوله تعالى ﴿ لَتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ ﴾ ^(٥) . والثاني من رؤية البصر ، كقوله تعالى ﴿ مِنْ بَعْدِ مَا أَرَاكُمْ مَا تُحِبُّونَ ﴾ ^(٦) ،

(١) ك : يقف مع السماع .

(٢) شرح التسهيل ٢ : ١٠٢ .

(٣) في المخطوطات : أختها .

(٤) سورة الأنفال : ٤٣ .

(٥) سورة النساء : ١٠٥ .

(٦) سورة آل عمران : ١٥٢ .

أنتهى كلامه.

وما ذهب إليه من أن أرى الحلمية تتعدى إلى ثلاثة سماعاً مستدلاً بقوله ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَاكٍ قَلِيلًا﴾ ليس بجيد ؛ لأننا قد نازعناه في ثبوت أن رأى الحلمية تتعدى إلى اثنين كعلمتُ ، وبيّنا أن استدلاله على ذلك بقوله ﴿إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا﴾^(١) ، وبقول أشاعر^(٢) :
أراهم رُفقتي . البيت .

لا حجة فيه . ولكن سلمنا أن رأى الحلمية تتعدى إلى اثنين فلا يلزم من ذلك أن تعدى بالهمزة إلى ثلاثة ؛ ألا ترى أن ظنَّ وزعمَ وحسبَ ووجدَ تتعدى إلى اثنين ، ولا يجوز أن تعدى بالهمزة إلى ثلاثة ، وإنما أضطر في رأى الحلمية لذلك على زعمه لتعديها إلى ضمير متصل ، وقد رفعت الضمير المتصل ، فأضطر إلى القول بذلك ، وأما في قوله تعالى ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَاكٍ قَلِيلًا﴾ فهذا المعنى مفقود ، فانتصاب ﴿قَلِيلًا﴾ على الحال . والذي يدل على أنه حال جواز الحذف فيه والاقتران على المنصوبين قبله ، فتقول : أراي الله في منامي زيدياً ، وكذلك قبل همزة النقل تقول : رأيتُ في منامي زيدياً ، فلو كان مفعولاً ثالثاً لما جاز حذفه اقتراناً ؛ لأنه لا يجوز حذف الأخير اقتراناً^(٣) .

وقوله وما صيغ للمفعول إلى آخره يعني أنه إذ ذاك يصير كظننتُ ، فما جاز في ظننتُ جاز في أعلمتُ ، قال / المصنف^(٤) : « إلا في الاقتصار على الرفع ، فإنه غير جائز في ظنَّ وأحواتها لعدم الفائدة ، جائز في أعلمَ وأحواتها لحصول الفائدة » .
أنتهى .

(١) سورة يوسف : ٣٦ .

(٢) تقدم ذلك في ص ٤٥ .

(٣) اقتراناً : ليس في ك ، وهو في متن ح ، وحاشية ن عن نسخة أخرى .

(٤) شرح التسهيل ٢ : ١٠٤ .

وهذا على ما اختاره، وقد تقدم الخلاف في الأقتصار على فاعل ظننتُ وأخواتها، وأن في ذلك ثلاثة مذاهب. وتقدم أيضاً الخلاف في الأقتصار على فاعل أعلمَ الأول، والخلاف جارٍ فيها إذا بُنيت للمفعول، ومثال ذلك: أَعْلَمْتُ زَيْدًا قائماً، و حَدَّثْتُ زَيْدًا مَنْطَلِقًا، فَأَعْلَمْتُ إِعْلَامًا، وَحَدَّثْتُ إِجْبَارًا، وَفَعَلَ وَاحِدٌ لَيْسَ إِعْلَامًا وَلَا إِجْبَارًا، وَهُوَ أُرِيْتُ بِمَعْنَى أَظْنَنْتُ، فَأُرِيْتُ لَمْ يُنْطَقْ لَهَا بِفَعْلٍ مَبْنِيٍّ لِلْفَاعِلِ مُتَعَدِّ إِلَى ثَلَاثَةٍ، فَهُوَ مَبْنِيٌّ مِنْ فَعْلٍ مُسْنَدٍ لِلْفَاعِلِ لَمْ يُنْطَقْ بِهِ، وَلَمْ يُنْطَقْ أَيْضًا بِأَظْنَنْتُ الَّذِي أُرِيْتُ بِمَعْنَاهَا، وَحُكْمُ الْمَضَارِعِ حُكْمُ الْمَاضِي فِي ذَلِكَ، فَتَقُولُ: أُرَى زَيْدًا ذَاهِبًا، وَتُرَى زَيْدًا ذَاهِبًا. وَقَدْ نَصَّ س^(١) وَغَيْرُهُ مِنَ النُّحَوِيِّينَ عَلَى أَنَّهُ فَعْلٌ بُنِيَ لِلْمَفْعُولِ، وَلَمْ يُنَّ لِلْفَاعِلِ، وَهُوَ فِي مَعْنَى أَظَنَّ^(٢)، وَلَا يَكُونُ مَفْعُولًا لِأَوَّلِ إِلَّا ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ عَلَى أَكْثَرِ مَا سَمِعْتُ مَاضِيَةً، نَحْوُ أُرِيْتُ، وَمَضَارِعًا نَحْوُ أُرَى وَتُرَى، وَيَكُونُ أَيْضًا ضَمِيرَ الْمَخَاطَبِ، نَحْوَ قَوْلِهِمْ: كَمْ تُرَى الْحُرُورِيَّةَ رَجُلًا، وَنَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَتُرَى النَّاسَ سُكَارَى﴾^(٣) فِي قِرَاءَةِ مَنْ ضَمَّ أَلْتَاءً.

(١) أَلْكَتَابُ ١ : ٤٣ .

(٢) ن ، ح : أَلْظَنَّ .

(٣) سُورَةُ الْحَجِّ : ٢ . وَهَذِهِ قِرَاءَةُ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي زُرْعَةَ بْنِ عَمْرٍو بْنِ جَرِيرٍ وَأَبِي نَهْيِكَ . أَلْبَحْرُ

أَلْمَحِيطُ ٦ : ٣٢٥ .

ص : باب أفعال

وهو الْمُسْتَدُّ إِلَيْهِ فِعْلٌ أَوْ مُضَمَّنٌ مَعْنَاهُ ، تَامٌ ، مُقَدَّمٌ ، فَارِعٌ ، غَيْرُ مَصْوُوعٍ
للمفعول . وهو مرفوع بِالْمُسْتَدِّ حَقِيقَةً إِنْ خَلَا مِنْ « مِنْ » و« أَلْبَاءِ » الْزَائِدَتَيْنِ ،
وَحُكْمًا إِنْ جُرَّ بِأَحَدِهِمَا ، أَوْ بِإِضَافَةِ الْمُسْتَدِّ . وَلَيْسَ رَافِعُهُ الْإِسْنَادُ ، خِلَافًا
خَلَفَ . وَإِنْ قُدِّمَ وَلَمْ يَلِ مَا يَطْلُبُ الْفِعْلَ فَهُوَ مُبْتَدَأٌ ، وَإِنْ وَلِيَهُ ففَاعِلُ فِعْلٍ
مُضْمَرٌ يُفَسِّرُهُ الظَّاهِرُ ، خِلَافًا لِمَنْ خَالَفَ .

ش : لَمَّا كَانَ الْكَلَامُ يَنْعَقِدُ مِنْ مُبْتَدَأٍ وَخَبِرَ ، وَيَنْشَأُ عَنْهُ نَوَاسِخٌ ، وَمِنْ فِعْلٍ
وِفَاعِلٍ ، وَيَنْشَأُ عَنْهُ الْفِعْلُ وَالْمَفْعُولُ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ ، وَفَرَعٌ مِنَ الْمُبْتَدَأِ
وَنَوَاسِخِهِ - شَرَعَ فِي بَابِ الْفَاعِلِ ، فَحَدَّهُ بِأَنَّهُ « الْمُسْتَدُّ إِلَيْهِ فِعْلٌ » ، وَالْمُسْتَدُّ إِلَيْهِ
أَعْمٌ مِنْ أَنْ يَكُونَ ظَاهِرًا أَوْ مُضْمَرًا ، مُصْرَحًا بِاسْمِيَّتِهِ أَوْ مُقَدَّرًا ، فَمِثَالُ الْمَقْدَّرِ أَنْ
وَأَنْ وَمَا وَلَوْ عِنْدَ مَنْ يُثَبِتُ ذَلِكَ ، فَتَقُولُ : يُعْجِبُنِي أَنَّكَ تَقُومُ ، وَأَنْ تَقُومَ ، وَمَا
قُمْتَ ، و^(١) :

مَا كَانَ ضَرْكَ لَوْ مَنَّتَ

التقدير : قِيَامُكَ ، وَمَنَّكَ . وَلَا يُقَدَّرُ بِالْأَسْمَاءِ إِلَّا حَرْفٌ مُصَدَّرِيٌّ مَعَ مَا
دَخَلَ عَلَيْهِ . وَهَذَا مَذْهَبُ أَبِي الْعَبَّاسِ وَأَبِي عَلِيٍّ وَجُمْهُورِ الْبَصْرِيِّينَ ، لَا يَكُونُ
عِنْدَهُمُ الْفَاعِلُ إِلَّا أَسْمَاءً أَوْ مُقَدَّرًا بِهِ مَعَ مَا ذَكَرَ .

وَذَهَبَ هِشَامٌ وَثَعْلَبٌ وَجَمَاعَةٌ مِنَ الْكُوفِيِّينَ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُسْتَدَّ الْفِعْلُ
لِلْفِعْلِ ، فَأَجَازُوا : يُعْجِبُنِي يَقُومُ زَيْدٌ ، وَظَهَرَ لِي أَقَامَ زَيْدٌ / أَمْ عَمْرُو . [ب/٤٣:٣]

(١) هَذِهِ قِطْعَةٌ مِنْ قَوْلِ قَتِيلَةَ بِنْتِ الْنَضْرِ :

مَا كَانَ ضَرْكَ لَوْ مَنَّتَ ، وَرُبَّمَا مَنَّ الْفَتَى ، وَهُوَ الْمَغِيظُ الْمُحْنَقُ

وَهُوَ فِي السِّيَرَةِ النَّبَوِيَّةِ ٢ : ٤٢ - ٤٣ وَإِيضًا الشَّعْرُ ص ٥٠٩ ، وَفِيهِ تَخْرِيجهُ .

وَأَسْتَدْلُوا بِقَوْلِهِ ﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتٍ لَيْسَ حِسَابُهُمْ﴾^(١)، وقول الشاعر^(٢) :
وما راعني إلا يسر بشرطة وعهدي به قينا يفش بكير
وقول الآخر^(٣) :

فإن كان لا يرضيك حتى تردني إلى قطري لا إخالك راضيا
وذهب ألفراء وجماعة إلى جواز ذلك بشرط أن يكون العامل فعلاً قليلاً .
والصحيح المنع . وقد سبق الكلام على هذه المسألة في أول الكتاب^(٤) ،
وأمعنا الكلام هناك في قوله « وصلاحيته بلا تأويل لإخبار عنه » .

وقال المصنف في الشرح^(٥) : « أفاعل يكون أسماً ، وغير أسمٍ ، كقول
الشاعر^(٦) :

يسر المرء ما ذهب الليالي وكان ذهابهن له ذهابا
وكقول الآخر^(٧) :

ما ضر تغلب وائل أهجوتها أم بليت حيث تلاتم البخران

(١) سورة يوسف : ٣٥ .

(٢) هو معاوية بن خليل الأنصري كما في شرح أبيات المغني ٦ : ٣٠٤ - ٣٠٨ [٦٧٢] .
وألبيت في إيضاح الشعر ص ٤٤٠ ، ٥٣٥ وتخرجه في الموضع الأول منهما . ألقين :
ألحداد . والكير : زق أو جلد غليظ ينفخ فيه ألحداد . ويفش الكير : يخرج ما فيه من
الريح .

(٣) هو سوار بن المضرب كما في النوادر ص ٢٣٣ والكامل ص ٦٢٨ . وأنظر تخرجه في
إيضاح الشعر ص ٥٤٥ .

(٤) تقدم ذلك في الجزء الأول ص ٥٤ - ٥٧ . وخرجت ثم مذاهب النحويين فيه .

(٥) شرح التسهيل ٢ : ١٠٥ .

(٦) ألبيت في ألفصل ص ٣١٤ وشرحه لأبن يعيش ٨ : ١٤٢ ، ١٤٣ .

(٧) هو ألفرزدق بمدح بني تغلب ، ويهجو جريراً . وألبيت في ديوانه ص ٢٨٢ . وهو من غير
نسبة في إيضاح الشعر ص ٥٠٨ .

قال^(١): «فلذلك قلتُ: أَلَسُنْدُ إِلَيْهِ، ولم أقل: أَلَأَسْمُ أَلَسُنْدُ إِلَيْهِ». ويظهر منه مذهب هشام ومَنْ ذَكَرَ مَعَهُ؛ لَأَنَّ أَلْبَيْتَ الَّذِي هُوَ:

مَا ضَرَّ تَغْلِبَ وَائِلٍ أَهْجَوْتَهَا

هو نظير ما أحازه هشام من قوله: ظَهَرَ لِي أَقَامَ زَيْدٌ أُمَّ عَمْرُو .

والصحيح أنه لا يجوز، فينبغي تأويل أَلْبَيْتِ عَلَى مَا يُخْرِجُهُ عَنْ ظَاهِرِهِ، وَإِلَّا عُدَّ مِنَ الشَّدُوذِ بَحِيثٌ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ .

وفي البسيط: «أَحْتَجُّوا بِوَقْعِهِ مَفْعُولًا، نحو: ظَنَنْتُ زَيْدًا يَضْرِبُ، فيكون فاعلاً، وبأنه يكون بر (أَنْ) بِاتِّفَاقٍ، ولا زيادة لها في المعنى، وليس لها في اللفظ تأثير، ولا يخرج الفعل عن كونه فعلاً، فليجر دوها، ولأنه يقع بدلها الإشارة إليها، فتقول: وَقَعَ ذَلِكَ، وَقِيلَ ذَلِكَ، فتشير نحو جملة، فناب عنها، ولا ينوب إلا عما يصح هناك، ولأنها تُقَامُ مَقَامَ الْمَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فاعله في نحو: قِيلَ إِنَّ زَيْدًا مَنْطَلَقًا، ونحوه، وهو كالفاعل، وقال ﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتٍ لَيْسَ حُجَّتُهُمْ﴾، وقال ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾^(٢)، وهو فاعل .

وأجيب عن الأول بأنه على التشبيه، والأصل الأبتداء . وعن الثاني بأنها دخلت للشك^(٣) في المعنى وإرادة المصدر، وبأن الإشارة ليست لها، إنما هي لمعنى الجملة، ولأن فعل القول عمل نصباً معنئياً، فكان رافعاً معنئياً، وبأن الآية على التعليق، كما في الأستفهام في: سَوَاءٌ عَلَيَّ أَقَمْتَ أَمْ قَعَدْتَ، وطأ^(٤) حرفُ التعليق للفعل، كما في: ظَنَنْتُ لَيَقُومُ زَيْدٌ، فلا يجوز دون التعليق . وفي الآية

(١) شرح التسهيل ٢ : ١٠٥ .

(٢) سورة إبراهيم : ٤٥ .

(٣) ن : للسبك .

(٤) ن : وظاهر .

إضمار ، أي : بدأ لهم أمرٌ / أو بدؤوا ، فأضمره لدلالة الفعل عليه . وكذلك : قيل لهم قول هو هذا ، وتبين لكم تبييناً ، انتهى ، وفيه بعض تلخيص .

وقوله أو مُضْمَنٌ معناه الذي يرفع أفعال غير الفعل هو أسمُ الفاعل وما أُجري مجراه في العمل من الأوصاف وأجوامد بشرط الأعتداد ، والكصفة المشبهة وغير المشبهة ، والأمثلة ، والمصدرُ المنحلُّ بحرف مصدرِي والفعل ، والأسمُ الموضوع موضع الفعل مصدرًا كان أو غير مصدر ، وأسمُ الفاعل ، والظرفُ والجرور إذا اعتدما ، خلافاً للأخفش في الأعتداد ؛ لأنه لا يشترطه لا في أسمِ الفاعل^(١) ولا في الظرف والجرور^(٢) .

وقوله تامٌ احتراز من أن يكون ناقصاً ، نحو كان وأخواتها . وقد سُمي مرفوعها س^(٣) فاعلاً ، ومنصوبها مفعولاً على سبيل التوسع .

وقوله مُقَدَّمٌ هذا حكم من أحكام أفعال ، فذكره في الحدِّ لا يُناسب ، إنما يُحدِّدُ بالأشياء الذاتية . ولكونه حكماً وقع فيه الخلاف^(٤) : فذهب البصريون إلى أنه يجب تقديم العامل على الفاعل . وذهب الكوفيون إلى جواز ذلك ، وأستدلوا بقول الشاعر^(٥) :

فَظَلُّ لَنَا يَوْمَ لَدِيدِ بِنِعْمَةٍ فَعَلِ فِي مَقِيلٍ نَحْسُهُ مُتَّعِبٍ
وبقول الآخر^(٦) :

(١) تقدم تخريج مذهبه في ١ : ٤٣ ، وذكر أيضاً في ٣ : ٢٧٢ ، ٢٧٤ .

(٢) الإنصاف ص ٥١ - ٥٥ [٦] وشرح الجمل لابن عصفور ١ : ١٥٨ - ١٥٩ .

(٣) الكتاب ١ : ٤٥ .

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ١ : ١٥٩ - ١٦١ .

(٥) نُسب ألبيت في مجالس العلماء ص ٣١٩ وشرح الجمل لابن عصفور ١ : ١٥٩ - ١٦٠ .

وشرح التسهيل ٢ : ١٠٨ إلى امرئ القيس ، وهو في زيادات ديوانه ص ٣٨٩ .

(٦) هو النابغة الذبياني . وألبيت في ديوانه ص ١٤٠ . العوجاء : ناقة قد أعوجت لطول

السفر ، وانحرفت عن حالها إلى الهزال .

ولا بُدَّ مِنْ عَوْجَاءَ تَهْوِي بِرَاكِبٍ إِلَى آئِنِ الْجُلَاحِ سَيْرُهَا أَلْيَلٍ قَاصِدٍ
وبقول الآخر^(١) :

مَا لِلْجِمَالِ ، مَشِيهَا وَتَيْدَا أَجْنَدَلًا يَحْمِلْنَ أُمَّ حَدِيدًا
وأنشده المصنف^(٢) : سَيْرُهَا وَتَيْدَا . قالوا : التقدير : فَعَلَّ فِي مَقِيلٍ مُتَعَيِّبٍ
نَحْسُهُ ، وقاصد سِيرُهَا ؛ إذ لو لم يكن التقدير هذا لقال : قاصدة ؛ لأنه صفة
لعوجاء ، ووَيْدًا مَشِيهَا .

وتأول البصريون هذا السمع على أن « نَحْسُهُ » مرفوع « مَقِيلٍ » ،
و« مَقِيلٍ » مصدر وُضِعَ موضعُ أَسْمِ الْفَاعِلِ ، يقال : قَالَ نَحْسُهُ : إِذَا سَكَنَ ، كأنه
قال : فَعَلَّ فِي مَكَانٍ أَوْ فِي زَمَانٍ سَكَنَ نَحْسُهُ وَغَابَ ، فيكون معناه ومعنى
« مُتَعَيِّبٍ » واحدًا .

وقيل^(٣) : نَحْسُهُ : مَبْتَدَأٌ^(٤) ، وَمُتَعَيِّبِي : خبر على أن ألياء ياء النسب ،
دخلت في الصفة للمبالغة ، كما قالوا في أحمر : أَحْمَرِي ، وفي دَوَّارٍ : دَوَّارِي ،
وخفف ألياء في الوقف ، كما قال^(٥) :

..... وَبِذَاكَ خَبَرْنَا الْغُدَافُ الْأَسْوَدِي

فيمن رواه كذلك ، يريد : الْأَسْوَدِي .

وقيل : مَقِيلٍ أَسْمٌ مَفْعُولٌ مِنْ قَلْتُهُ بِمَعْنَى أَقْلْتُهُ ، أَي : فَسَخْتُ عَقْدَ مَبَايَعَتِهِ ،

(١) أَلْرَجَزُ لِلزَّبَاءِ كَمَا فِي أَدَبِ الْكَاتِبِ ص ٢٠٠ . وَفِيهِ تَخْرِيجه . وَأَنْظَرَ شَرْحَ آيَاتِ الْمَغْنِي ٧ :

٢١٦ - ٢٢٢ [٨١٣] .

(٢) شَرْحُ التَّسْهِيلِ ٢ : ١٠٨ .

(٣) شَرْحُ التَّسْهِيلِ ٢ : ١٠٨ وَفِيهِ الْقَوْلُ الثَّانِي أَيْضًا .

(٤) مَبْتَدَأٌ : لَيْسَ فِي ك . وَقَوْلُهُ بَعْدَهُ مُتَعَيِّبِي يَعْنِي أَنَّ الْرَوَايَةَ مُتَعَيِّبِي ، وَقَدْ أَرَادَ مُتَعَيِّبِي ، فَخَفَّفَ .

(٥) هُوَ الْتَابِعَةُ الْأَذْيَابِي . وَصَدَرَ أَلْبَيْتُ : زَعَمَ الْغُرَابُ بِأَنَّ رِحْلَتَنَا عَدَا . دِيْوَانُهُ ص ٨٩ .

أَلْغُدَافُ : أَلْسَابِغُ أَلْرِيشِ . ك : وَلِذَاكَ . وَكَذَا فِي ن عَنْ نَسْخَةٍ .

فأستعمل موضع متروك مجازاً . قال المصنف في الشرح: «وهو قول ابن/ كيسان» .
 وأما «سِيرُهَا أَلِيلٌ» فمبتدأ وخبر، وقاصد صفة لِعَوْجَاءٍ على حذف ألتاء ،
 كما قالوا : ناقةٌ ضامرٌ . ويحتمل أن يكون قاصد صفة لراكب ، و«سِيرُهَا أَلِيلٌ»
 جملة اعتراضية ، لا في موضع الصفة لِعَوْجَاءٍ .

وأما «مشيها وئيدا» فمشيها بدل من الضمير المستكن في قوله للجِمال ؛
 لأنه في موضع خبر المبتدأ الذي هو «ما» . قال المصنف في الشرح ^(١) : «يُجعل
 سيرُها مبتدأ ، ويُضمَر خَيْرٌ ناصبٌ وئيداً ، كأنه قال : ما للجِمال سيرُها ظهرٌ
 وئيداً ، أو ثَبَّتَ وئيداً ، فيكون حذف الخبر هنا والاكْتفاء بِالْحال نظير قولهم :
 حُكْمُكَ مُسَمَّطاً ^(٢) ، ولو كان مما لا يمكن تأويله لَحُمِلَ على أنه مما تقدم فيه
 ألتفاعل على العامل ضرورة» .

وثمره ألتخلاف تظهر في نحو : ألتزيدان قامَ ، وألتزيدون قامَ ، فألكوفيون
 يُجيزون ذلك ، وألبصريون لا يُجيزونه . هُكذا ذَكَر ألتخلافَ في هذه ألتسألة
 أصحابنا ^(٣) ، وأبنُ ألتدَّهان في (ألتغرَّة) ، وكذا ذَكَر ابن كيسان ^(٤) عن ثعلب ما
 يدلُّ على جواز ذلك .

وقد رأيتُ في بعض ألتعاليق عن أبي ألقاسم ألتزَّجَّاجي أنه قال : « أجمع
 ألتنحويون على أن ألتفاعل إذا قُدِّم على فعله لم يرتفع به ، فقال ألبصريون : يرتفع
 بألتابتداء ، ويصير ألتفعل خبراً عنه ، وضميره في ألتفعل يرتفع به ^(٥) . وللكوفيين فيه

(١) شرح ألتسهيل ٢ : ١٠٨ - ١٠٩ .

(٢) تقدم في ٣ : ٢٨٩ .

(٣) ك : في هذه أصحابنا . ومنهم ابن ألتسيّد في ألتقتضاب ٣ : ١٧٢ - ١٧٣ وابن عصفور

في شرح ألتجمل ١ : ١٥٩ - ١٦١ .

(٤) مجالس ألتعلماء ص ٣١٨ - ٣٢٠ .

(٥) يرتفع به : ليس في ك . يرتفع : ليس في ن .

ثلاثة أقوال : قال بعضهم : زيدٌ يُرْفَعُ بِالْمُضْمَرِ الَّذِي فِي قَامٍ . وقال آخرون : هو رفع بما عاد عليه من ذلك المضمَر . وقال آخرون : هو رفع بموضع قام ؛ لأنَّ الموضع موضع خير ، وبه كان يقول ثعلب ، ويختاره « انتهى ما لخصناه من كلام الزجاجي .

وقوله فارغ قال المصنف في الشرح^(١) : « وخرج (فارغ) المبتدأ إذا قُدِّمَ خبره وفيه ضمير، نحو: قائمٌ زيدٌ، ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾^(٢) على القول بأنَّ ﴿الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ مبتدأٌ مقدَّمٌ خبرُهُ، انتهى.

ولا يحتاج إلى هذا القيد أصلاً؛ لأنه ذكر في حدِّ أفعالٍ أولاً أنه «المُسْتَدُّ إليه فعلٌ أو مُضَمَّنٌ معناه»، فبعد أن فرض أنه مُسْتَدُّ إليه ما ذكر من الفعل أو المُضَمَّنِ معناه لا يمكن ذكر «فارغ» في القيد؛ لأنَّ قائماً من قولك «قائمٌ زيدٌ» على تقدير أنه خير مقدم لم يُسْتَدُّ لـ(زيد)، إنما أُسند إلى ضميره، وكذا (أسروا) على هذا التقدير لم يُسند إلى ﴿الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾^(٣)، إنما أُسند لضميرهم، ولا فرق بين أن تقول «ما أُسند إليه الفعل» وبين أن تقول «ما فرغ له الفعل»، فلا حاجة إلى قوله بعد ذلك «فارغ».

وقوله غيرُ مَصُوغٍ للمفعولِ أَحْتَرَزُ بِهِ مِنْ نَحْوِ : ضَرَبَ زَيْدٌ ، فَإِنَّ الْمَفْعُولَ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فاعله يَشْرِكُ الْفَاعِلَ فيما ذكر إلا في هذا الوصف . وقد يُطلق عليه

(١) شرح التسهيل ٢ : ١٠٦ .

(٢) سورة الأنبياء : ٣ .

(٣) في حاشية ن ما نصه : « وفي قوله تعالى ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى﴾ الآية خمسة أوجه : أحدها أن الذين خير مبتدأ محذوف ، كأنه قيل : مَنْ هم ؟ فقيل : هم الذين ظلموا . الثاني أن يكون مبتدأ ، وخبره ﴿هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾ على تقدير الحكاية . الثالث أنه في موضع جر صفة للناس ، أو بدل منه . الرابع أنه بدل من آلاء و الميم في ﴿حِسَابُهُمْ﴾ . الخامس أنه منصوب بإضمار أعني . من المغني لأبن الفلاح » .

وقوله وهو مرفوعٌ بالمُسندِ حقيقةً إنَّ خلا / من « من » و« ألباء » الزائدتين
المُسند هو ما عددناه قبل من أنه يرفع الفاعل. ومعنى حقيقةً أي^(٢) : لفظاً ومعنى.
وقوله إنَّ جرُّ بأحدهما مثاله ﴿ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرِ ﴾^(٣) ، أي: ذِكْرٌ ،
﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ ﴾^(٤) ، أي : كَفَى اللَّهُ.

وقوله أو بإضافة المُسند مثاله ﴿ وَلَوْلَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ ﴾^(٥) قال المصنف في
الشرح^(٦) : « وقلتُ بإضافة المُسند، ولم أقل (بإضافة المصدر) لأنَّ المُسند الصالح
للإضافة قد يكون أسم مصدر كما يكون مصدرًا، فالمصدر ظاهر، وغير المصدر
كقول النبي صلى الله عليه وسلم (مِنْ قُبْلَةِ الرَّجُلِ أَمْرَاتُهُ الْوُضُوءُ)^(٧) ، فالرجل
مجرور اللفظ مرفوع المعنى بإسناد (قُبْلَةَ) إليه، فإنها قائمة مقام تقييل، ولذا أنتصب
بها المفعول، وكذا المجرور بيمين وألباء، مرفوعٌ معنًى. ولو عطفَتْ أو نعتٌ لجاز في
المعطوف وألنعت أجرُّ باعتبار اللفظ، والرفعُ باعتبار المعنى» انتهى.

وجمهور البصريين لا يرون أنَّ أسم المصدر يعمل ، فإنَّ صح (مِنْ قُبْلَةَ
الرَّجُلِ أَمْرَاتُهُ الْوُضُوءُ) فالنصب في (أمراته) يكون بمضمر ، تقديره : يُقْبَلُ أمراته ،
ولا يكون موضع الرَّجُلِ رفعًا ، بل هو مجرور ، فكان الأولى على طريقة الجمهور
أن يقول : أو بإضافة المصدر، وسيأتي حكم أسم المصدر في (باب إعمال المصدر)

(١) شرح التسهيل ٢ : ١٠٦ .

(٢) كذا ! وينبغي حذف أي .

(٣) سورة الأنبياء : ٢ .

(٤) سورة النساء : ٦ ، وغيرها .

(٥) سورة البقرة : ٢٥١ .

(٦) شرح التسهيل ٢ : ١٠٧ .

(٧) هذا قول لعبد الله بن مسعود رضي الله عنه ، أخرجه مالك في الموطأ : كتاب الطهارة

[أبواب ١٦] ١ : ٤٤ .

إن شاء الله .

وفي البسيط : « أفعال يدل على أفعال المطلق ، فأحتاج إلى التعيين .
وآختلفوا في دلالة عليه :

فقيل : هي كدلالة على مطلق الزمان والمصدر ، وليست دلالة عليه
بأضعف من المصدر والزمان ، ولذلك كان له الرتبة عليهما ، وأقل ذلك أن يكون
مثلهما ؛ إذ لا يكون أعلى منهما .

وقيل : إنما يدل عليه بالالتزام ؛ لأنه لما دل على وجود شيء في زمان ،
وذلك الشيء معني ؛ لأن المصادر معان ، والمعاني لا بد لها من محال ، فدل على
أجل بهذا الطريق كما دل على المكان ، ولا تُسلم أن دلالة ليست بأضعف ؛ لأن
دلالة على المصدر لفظية ، وعلى الزمان صيغية ، وليس أفعال أحدهما ،
والتستدلال بعدم الاستغناء لا يدل على ذلك ، بل على نقيضه ؛ لأن ما دل عليه
لا يحتاج إلى ذكره ، فدل على أن الاحتياج إلى أفعال ليس لقوة الأدلة بل
لحصول الإفادة .

[٣ : ٤٥ / ب]

وإذا ثبت أنه يدل عليه - وهو لا يخلو / من أحوال - فهل يُعين أحدهما بوجه
من وجوه الأدلالات أم لا ، فقيل : يعين ما كان أصلاً للأسماء ، كالأفراد والتذكير ،
ولذلك يحتاج مع غيرهما إلى زيادة في الفعل . وأظهر أنه لا يدل على ذلك ، كما
لا يدل على جنسيته لأنها أصل للتعيين ، بل على المطلق كما في المصدر والزمان ،
بل إنما أسقطت منه العلامات لما سيأتي ذكره ، انتهى .

وقوله وليس رافعه الإسناد ، خلافاً لخلف آختلفوا في رافع أفعال^(١) :

فذهب بعضهم إلى أنه شبهه بالابتداء ، وذلك أنه يخبر عنه بفعله كما أن المبتدأ

(١) هذه المذاهب في شرح الجمل لابن عصفور ١ : ١٦٥ - ١٦٦ . والكافي في الإفصاح ١ :

يُخْبِرُ عَنْهُ بِالْخَيْرِ . وَرُدَّ بِأَنَّ أَكْشَبَهُ مَعْنَى ، وَالْمَعَانِي لَمْ يَسْتَقِرَّ لَهَا عَمَلٌ فِي الْأَسْمَاءِ .
وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهُ كَوْنُهُ فَاعِلًا فِي الْمَعْنَى . وَنَسَبَهُ الْكُتُبِيُّ إِلَى خَلْفٍ . وَرُدَّ
هَذَا الْمَذْهَبُ بِقَوْلِهِمْ : مَاتَ زَيْدٌ ، وَمَا قَامَ عَمْرُو .

وَقَالَ الْمَصْنِفُ : وَقَدْ نُسِبَ إِلَى خَلْفٍ أَنَّ الْعَامِلَ هُوَ الْإِسْنَادُ ، قَالَ ^(١) :
«الْإِسْنَادُ نِسْبَةٌ بَيْنَ الْمَسْنَدِ وَالْمَسْنَدِ إِلَيْهِ ، وَلَيْسَ عَمَلُهَا فِي أَحَدِهِمَا بِأُولَى مِنْ عَمَلِهَا فِي
الْآخَرَ ؛ لِأَنَّ الْعَمَلَ لَا يُنْسَبُ إِلَى الْمَعْنَى إِلَّا إِذَا لَمْ يَوْجَدْ لَفْظٌ صَالِحٌ لِلْعَمَلِ ، وَالْكَفْعُ
مَوْجُودٌ ، فَلَا عَدُولَ عَنْهُ» أَنْتَهَى .

وَذَهَبَ سِ إِلَى أَنَّ الرَّافِعَ هُوَ الْفِعْلُ الْمَسْنَدُ إِلَيْهِ مُفْرَعًا لَهُ ، أَي : مُفْتَقَرًا ،
وَذَلِكَ أَنَّ الْفِعْلَ أَبَدًا طَالِبٌ لِلْفَاعِلِ ، لَا يَسْتَقِرُّ مِنْهُ مَعَ الْفَعُولِ كَلَامٌ حَتَّى يَكُونَ
فَاعِلًا ، فَإِذَا أَخَذَ الْفَاعِلُ اسْتَقْلًا بِهِ ، وَلَمْ يَفْتَقِرْ إِلَى الْمَفَاعِيلِ ، قَالَ س ^(٢) : « يَرْتَفِعُ
الْفَعُولُ كَمَا يَرْتَفِعُ الْفَاعِلُ لِأَنَّكَ لَمْ تَشْغَلِ الْفِعْلَ بغيرِهِ ، وَفَرَعَتْهُ لَهُ ، كَمَا فَعَلْتَ
ذَلِكَ بِالْفَاعِلِ » ، فَظَاهِرُ كَلَامِ س أَنَّهُ مَرْفُوعٌ بِالْفِعْلِ الْمَفْرُوعِ ، وَلَمْ يَقُلْ (أَرْتَفِعُ
بِالْإِسْنَادِ) لِأَنَّهُ يَنْبَغِي عَلَى هَذَا أَنْ يَرْتَفِعَ الْفَعُولُ الْمَذْكُورُ بَعْدَ الْفَاعِلِ ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ
مُسْنَدًا إِلَيْهِ ، فَإِنَّمَا أَرْتَفِعُ بِالْفِعْلِ الْمَفْرُوعِ ، وَلَمَّا لَمْ يَكُنْ مَفْرَعًا لِلْمَفْعُولِ لَمْ يَرْتَفِعْ ، فَإِذَا
فُرِّعَ لَهُ أَرْتَفِعَ . وَإِلَى مَذْهَبِ س ذَهَبَ الْمَصْنِفُ ، قَالَ : « رَافِعُ الْفَاعِلِ هُوَ مَا أُسْنَدُ
إِلَيْهِ مِنْ فِعْلٍ أَوْ مُضَمَّنٍ مَعْنَاهُ » .

وَقَوْلُهُ وَإِنْ قُدِّمَ وَلَمْ يَلِ مَا يَطْلُبُ الْفِعْلَ فَهُوَ مُبْتَدَأُ الْضَمِيرِ فِي « قُدِّمَ » ، لَا
يُصَلِحُ أَنْ يَعُودَ عَلَى الْمَسْنَدِ إِلَيْهِ الْفِعْلُ أَوْ مَا ضَمَّنَ مَعْنَاهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ تَقْدِيمُهُ مَعَ
كَوْنِهِ مَعْمُولًا لَهُ ، وَإِنَّمَا يَعْنِي : وَإِنْ قُدِّمَ الْأَسْمُ ، وَتَأَخَّرَ الْفِعْلُ - كَانَ الْأَسْمُ مُبْتَدَأً ،
وَبَطَّلَ عَمَلَ الْفِعْلِ لَمَّا تَأَخَّرَ لِأَنَّهُ تَعَرَّضَ لِدُخُولِ الْعَوَامِلِ الْكُنُوسِ عَلَيْهِ ، نَحْوُ : إِنَّ

(١) شرح التسهيل ٢ : ١٠٧ .

(٢) الكتاب ١ : ٣٣ .

زيداً قام ، فتأثرُ زيدُ بأنَّ دليلَ على أن قامَ مشغولٌ عنه بفاعلٍ مضمَر ، وأنَّ الرفعَ السابقَ فيه قبلَ دخولِ إنَّ كانَ بالابتداء ، وهو عاملٌ ضعيفٌ ، ولذلك نَسَخَهُ العاملُ اللفظي لِقُوَّتِهِ ، ولو كانَ مشغولاً / بالفاعل لا بضميره لَمَا برزَ في تشبيهِ وجمعِ ، وسيأتي لحاقُ علامة التثنية وَاَلْجَمْعُ لِهَذَا الْفِعْلِ وهو متقدم إن شاء الله . وتقدم مذهبُ الكوفيين في جوازِ تقدمِ الفاعلِ على فعله وتأويلُ ما احتجُّوا به .

وقوله **وَإِنْ وَلِيَهُ فِفاعِلِ فِعْلٍ مُضمَرٍ يُفسَّرُهُ الظاهرُ أي :** وإنَّ وَلِيَّ الْاسْمِ ما يطلبُ الفعلُ . والذي يطلبُ الفعلُ ^(١) على قسمين : منه ما يطلبه على جهة اللزوم ، ومنه ما يطلبه على جهة الأولى . فالأول نحو أدوات الشرط كلها ، والثاني نحو أدوات الاستفهام ، فإذا قلت : إنَّ زيدٌ قامَ أكرمْتُكَ ، و أزيدٌ قامَ ؟ كان ارتفاعُ زيدٍ على أنه فاعلٌ بفعلٍ محذوفٍ يدلُّ عليه هذا الظاهر ، كأنه قال : إنَّ قامَ زيدٌ قامَ أكرمْتُكَ ، وأقامَ زيدٌ قامَ ، إلا أنه لم يُرد هذا القسم الأخير وإنَّ كان « ما يطلبُ الفعل » يشمله ، وإنما عني ما يطلبُ الفعل على اللزوم ؛ لأنه لا خلاف بين النحويين في جوازِ إعرابِ (زيد) من قولك « أزيدٌ قامَ » مبتدأ ، و« قامَ » في موضعٍ آخر ، فلم يتعين أن يكونَ فاعلُ فعلٍ مُضمَرٍ يفسَّرُهُ الظاهر وإنَّ كان هو الأرجح في الإعراب .

ومثَّلَ المصنَّفُ ^(٢) هذه المسألة بقوله ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ ^(٣) ، ويقول الشاعر ^(٤) :

فمَتَى وَاغِلْ يَنْبَهُمْ يُحْيُو هُ ، وَتُعْطَفُ عَلَيْهِ كَأْسُ السَّاقِي

(١) والذي يطلبُ الفعل : ليس في ك .

(٢) شرح التسهيل ٢ : ١٠٧ - ١٠٨ .

(٣) سورة التوبة : ٦ .

(٤) هو عددي بن زيد كما في الكتاب ٣ : ١١٣ ، وعنه في ملحقات ديوانه ص ١٥٦ . وهو

له في شرح أبيات سيويه ٢ : ٨٨ ، وأخزانه ٣ : ٤٦ - ٤٧ [١٦٢] . الكواغل : الرجل

الذي يدخل على من يشرب الخمر ولم يُدْعَ . وينوب : ينزل بهم .

فسَوَى بين المسألتين ، وليستا بسَيِّئِينَ ؛ لأنَّ مِثْلَ ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ فصحيح مقيس، وهو أن يرتفع الأسم بعد إن بفعل محذوف يُفسره الظاهر، لكن له شرط، وهو أن يكون الفعل ماضياً في اللفظ أو منفيًا بـ «لم»، فإن كان مضارعاً فلا يجوز ذلك إلا في الشعر، نحو: **إِنْ زَيْدٌ يَقُمُ أَقْمَ مَعَهُ، وَأَمَّا غَيْرُ (إِنْ) مِنْ أَدْوَاتِ الشَّرْطِ فَلَا يَلِيهِ الْأَسْمُ إِلَّا فِي الشَّعْرِ، مِثْلَ الْبَيْتِ الَّذِي أَنْشَدَهُ.**

وقوله **خِلَافًا لِمَنْ خَالَفَ الْخِلَافَ** راجع إلى المسألتين، قال المصنف^(١): «فبعض الكوفيين أجاز في زيد قام أن يكون مرفوعاً على الفاعلية» انتهى. وحكاها أصحابنا عن الكوفيين.

والمسألة الثانية خالف فيها الأخصش ، فأجاز في **إِنْ زَيْدٌ قَامَ قَامَ عَمْرُو الرِّفْعِ بِالْأَبْتِدَاءِ، وَقَالَ الْأَخْفَشُ^(٢) : « أَرَفَعَ عَلَى فَعَلٍ مَضْمَرٍ أَقْيَسُ الْوَجْهَيْنِ » . قَالَ^(٣) : « وَزَعَمُوا أَنَّ قَوْلَ الشَّاعِرِ^(٤) :**

أَتَحْزَعُ إِنْ نَفْسُ أَتَاهَا حِمَامُهَا
.....

لا يُنْشَدُ إِلَّا رَفْعًا ، وَقَدْ سَقَطَ الْفِعْلُ عَلَى شَيْءٍ مِنْ سِيبِهِ ، وَهَذَا قَدْ أَبْتَدَأَ بَعْدَ (إِنْ) ، وَإِنْ شئتَ جَعَلْتَهُ رَفْعًا بِفَعْلٍ مَضْمَرٍ . هَذَا نَصَهُ .

قال المصنف في الشرح^(٥) : « وأجاز الأعلام^(٦) وآبن عصفور^(٧) رفع

(١) شرح التسهيل ٢ : ١٠٨ ، وهذا معنى قوله لا لفظه .

(٢) معاني القرآن ص ٣٢٧ .

(٣) معاني القرآن ص ٣٢٧ .

(٤) هو زيد بن رزين الحاربي . وعجز البيت : **فَهَلَّا آتَى عَنِ بَيْنِ حَنِينِكَ تَدْفَعُ . ذِيلُ الْأَمَالِي**

ص ١٠٥ وألسمط ٣ : ٤٩ وأختسب ١ : ٢٨١ وشرح أبيات ألفني ٣ : ٣٠٣ - ٣٠٦

[٢٣٧] .

(٥) شرح التسهيل ٢ : ١٠٩ .

(٦) ألكت في تفسير كتاب سيبويه ص ١٥١ .

(٧) شرح أجمعل ١ : ١٦٠ .

وصالٍ يَدُوْمٌ في قوله ^(١) :

/وَقَلَّمَا.....وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُوْمٌ [٣: ٤٦ ب]

لا بفعلٍ مضمر ، ويكون هذا من الضرورات « انتهى .

«قَلَّ» إذا لحقتها «ما»، وكان معناها على النفي ألخص لا على مقابلة «كثُرَ» - أختصت بالفعل، ولا يليها غيره، وهل هي فعل أو حرف، في ذلك نظر، والأظهر أنّها فعل لثبوت ذلك فيها قبل لحوق «ما» وأستعمالها للنفي ألخص، لكنها لَمَّا أَسْتَعْمَلَتْ أَسْتَعْمَالَ مَا لَا يَحْتَاجُ إِلَى فَاعِلٍ لَمْ يَكُنْ لَهَا فَاعِلٌ.

وهذا الذي نسبته المصنف للأعلم وأبن عصفور هو قول س^(٢)؛ لأنه جعله من المستقيم القبيح الذي وُضِعَ في غير موضعه، وقد مثَّلَ س المستقيم القبيح^(٣) في باب الأستقامة والإحالة بقوله «كي زيدٌ يأتيك»^(٤)، ولا وجه لهذا إلا تقدم أفعال على الفعل^(٥)، وكذلك هذا. وقال س لَمَّا ذَكَرَ الحُرُوفَ الَّتِي لَا يَلِيهَا إِلَّا الفِعْلُ، وذكر قَلَّمَا، قال^(٦): «وقد يقدمون الأسم في الشعر، قال:

صَدَدَتْ ، فَأَطَوَّلَتْ الصُّدُودَ ، وَقَلَّمَا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُوْمٌ «
فهذا نصٌّ من س على أن الأسم فيه مقدّم، وأمّا من حمله على إضمار فعل فلا يتنزّل كلام س عليه.

(١) هو المرار الفقعسي . وتمة البيت : « صَدَدَتْ ، فَأَطَوَّلَتْ الصُّدُودَ » . أَلْكِتَابُ ١ : ٣١ و ٣ : ١١٥ وشرح آياته ١ : ١٠٤ - ١٠٦ و فرحة الأديب ص ٣٦ - ٣٧ والخزانة ١٠ : ٢٢٦ - ٢٣٣ [١٤٠] .

(٢) أَلْكِتَابُ ١ : ٣١ .

(٣) زيد هنا في ح : الذي وضع في غير موضعه .

(٤) أَلْكِتَابُ ١ : ٨ [طبعة بولاق] وشرحه للسيرا في ٢ : ٩١ ، وفي تحقيق عبد السلام هارون ١ : ٢٦ « كي زيدًا يأتيك » بنصب زيد .

(٥) على الفعل : ليس في ك .

(٦) أَلْكِتَابُ ٣ : ١١٥ .

ص: وتلحق الماضي المسند إلى مؤنث، أو مؤوّل به ، أو مُخَبَّر به عنه ، أو مضاف إليه مقدّر الحذف - تاء ساكنة ، ولا تُحذف غالباً إن كان ضميراً متصلاً مطلقاً ، أو ظاهراً متصلاً حقيقيّ التانيث غير مُكسّر ولا أسم جمع ولا جنس . ولحاقها مع الحقيقيّ المقيّد المفصول بغير «إلا» أجود، وإن فصلَ بها فبالعكس . ش : مثال المسألة الأولى قامت هند .

وقوله أو مؤوّل به يريد : أو مذكر مؤول بمؤنث ، مثاله « فلان لغوب أنته كتابي فاحتقرها » ، قيل للعربي الناطق بهذا : كيف تقول وجاءته كتابي ؟ فقال : أوليس الكتاب بصحيفة ^(١) ، فأوّل المذكر بالمؤنث لَمَّا كان بمعنى . وهذا الذي ذكر أنه إذا أوّل المذكر بمؤنث فإنه تلحق بالفعل المسند إليه التاء لا يجوز إلا في قليل من الكلام حملاً على معنى التانيث، وتذكيره هو المعروف، وقد نصّ النحويون ^(٢) على أن قوله ^(٣) :

سائلُ بني أسدٍ ما هذه الصّوتُ

من أقيح الضرائر لأنّ فيه تحريف اللفظ وردّ الأصل المذكر إلى الفرع وإن كان الصّوت مؤولاً بالصّيحة . وكذلك قوله ^(٤) :

أتَهَجُرُ بيّناً بالحِجازِ ، تَلَفَعْتُ بهِ الخوفُ والأعداءُ من كلِّ جانبٍ
أي : تَلَفَعْتُ بهِ المَخَافَةُ .

(١) سر صناعة الإعراب ص ١٢ والخصائص ١ : ٢٤٩ و ٢ : ٤١٦ . واللغوب : الأحمق .

(٢) سر صناعة الإعراب ص ١١ - ١٢ .

(٣) صدر أليبت : « يا أيها الراكبُ المُزجِي مَطِيئَتُهُ » . وهو لرؤيشد بن كثير الطائي .

ألمحاسة ١ : ١٠٢ وشرحها للمرزوقي ص ١٦٦ وسر صناعة الإعراب ص ١١ .
المزجي : السائق برفق .

(٤) أليبت بهذه الرواية في الخصائص ٢ : ٤١٥ وضرائر الشعر ص ٢٧٢ . وهو في سر

صناعة الإعراب ص ١٣ واللسان (خوف) ، وفيهما : « أم أنت زائرة » في موضع « من كلِّ جانبٍ » .

وقوله أو مُخْبِرٌ به عنه أي : أو مخبر بمؤنث عن مذكر، نحو قوله تعالى ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فَتَنَّهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾^(١) في قراءة مَنْ قرأ بالثناء . / قال المصنف^(٢) : «الحق آلتاء بالفعل ، والفعل مسند إلى قولهم» انتهى.

والأصل أن يكون الفعل على حسب الأسم لا على حسب الخبر ، لكنه سرى التانيث إلى فعل المذكر لأنه أخبر عنه بمؤنث ، والقول هو الفتنه ، وهذا أولى من أن يقال : أنت على معنى المقالة ، ويكون التقدير : ثم لم تكن فتنتهم إلا مقالاتهم ، فيكون أنت على المعنى ، لما ذكرنا أن قولهم «جاءته كتابي فأحتقرها» قليل ، و« ما هذه الصوت » ضرورة . وأنشد المصنف^(٣) :

أَلَمْ يَكْ غَدْرًا مَا صَنَعْتُمْ بِشَمْعِلِ وقد خابَ مَنْ كَانَتْ سَرِيرَتُهُ الْعَدْرُ
وَأَنْشَدَ غَيْرُهُ^(٤) :

أَزِيدَ بِنَ مَصْبُوحٍ ، فَلَوْ غَيْرُكُمْ جَنَى غَفَرْنَا ، وَكَانَتْ مِنْ سَجِينَا الْعَفْرُ
وَيُؤَوَّلُ عَلَى مَعْنَى : الْمَغْفَرَةُ . وَلَا يُقَالُ : يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَنْتَ عَلَى مَعْنَى
الْعَدْرَةِ بِمَعْنَى الْعَدْرِ لِمَا ذَكَرْنَاهُ . قَالَ الْمَصْنِفُ^(٥) : « سَرَى مِنْ تَأْنِيثِ الْخَبْرِ
التَّأْنِيثُ إِلَى الْمُخْبِرِ عَنْهُ لِأَنَّ كِلَا مِنْهُمَا عِبَارَةٌ عَنِ الْآخِرِ » انتهى . وَلَمَّا أُطْلِقَ

(١) سورة الأنعام : ٢٣ . قرأ نافع وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر ، وابن كثير في رواية عنه ﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فَتَنَّهُمْ ﴾ ، وقرأ حمزة والكلبائي ﴿ ثُمَّ لَمْ يَكُنْ فَتَنَّهُمْ ﴾ ، وقرأ ابن عامر وعاصم في رواية حفص ، وابن كثير في رواية عنه ﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فَتَنَّهُمْ ﴾ . السبعة ص ٢٥٤ - ٢٥٥ وألحجة ٣ : ٢٨٧ - ٢٩٠ .

(٢) شرح التسهيل ٢ : ١١١ .

(٣) عجز ألبيت لأعشى تغلب في أمالي ابن الشجري ١ : ١٩٦ . وهو من غير نسبة في شرح التسهيل ٢ : ١١١ .

(٤) ألبيت في شرح القوائد ألسبع ص ٥٥١ وشرح القوائد العشر ص ٢٢٤ . وعجزه في سر صناعة الإعراب ص ١٣ وألسان (غفر) . ك ، ن : عفونا .

(٥) شرح التسهيل ٢ : ١١١ .

القول على ألفتة وألغدر على السريرة أنت ، كما قال (١) :

أَوْ حُرَّةٌ عَيْطَلٌ تَبْجَاءُ مُحْفَرَةٌ دَعَائِمُ الزُّورِ ، نِعْمَتُ زَوْرَقُ الْبَلَدِ

أَنْتَ الزُّورَقُ - وهو مذكر - لأنه عَنَى بِهِ وَكُنِيَ عَنِ الْحُرَّةِ ، وَهُوَ مُؤنثٌ ،

فألحق التاء في فعله .

وفي (الأثر) : « بعض الكوفيين (٢) يُجيز تأنيث هذه الأفعال إذا كان

الخبر مؤنثاً ، كقوله (٣) :

فمَضَى ، وَقَدَّمَهَا ، وَكَانَتْ عَادَةً مِنْهُ إِذَا هِيَ عَرَّدَتْ إِقْدَامَهَا »

انتهى . وينبغي أن يجعل هذا مما أنت لأجل الإضافة إلى مؤنث ، كقوله (٤) :

..... تَسْفَهَتْ أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيحِ الْتَوَاسِمِ

وما ذكره المصنف من إلحاق علامة التأنيث للفعل إذا كان لمذكر أخير عنه

مؤنث ليس مذهباً للبصريين ، وإنما يجوز ذلك عندهم ضرورة ، والكوفيون يميزون

في سعة الكلام تأنيث أسم كان إذا كان مصدرًا مذكرًا ، وكان الخبر مؤنثًا مقدمًا

عليه ، نحو قوله :

وقد خاب مَنْ كَانَتْ سَرِيرَتُهُ الْغَدْرُ

(١) هو ذو أرملة يصف ناقة . ديوانه ص ١٧٤ وألخزانه ٩ : ٤٢٠ - ٤٢٤ [٧٦٩] . حُرَّةٌ :

كريمة . وعيطل : طويلة العنق . وتبجاء : ضخمة التبعج ، والتبعج : ما بين الكاهل إلى الظهر . ومحفرة : عظيمة الجنب واسعة الجوف . ودعائم الزور : الأضلاع ، والزور : عظم الصدر . والزورق : السفينة . وأبلد : الأرض والمفاضة .

(٢) هو الكسائي كما في شرح القصائد السبع ص ٥٥١ ، وقد حصره في كان ، وقيدته بأن يليها الخبر .

(٣) هو ليبيد . ديوانه ص ٣٠٦ وشرح القصائد السبع ص ٥٥٠ . مضى : أي الخمار . وقدمها : أي الأمان . وعردت : حادت عن الطريق . وإقدامها : تقديمها . وأنت لأنه أراد : وكانت عادة تقدمتها .

(٤) هو ذو أرملة . ويأتي ألبيت كاملاً بعد قليل . ديوانه ص ٧٥٤ والكتاب ١ : ٥٢ ، ٦٥ . تسفحت : حرّكت . التواسم : الضعيفة أهوب . التواسم : ليس في ك ، ح .

فلو قلت «كانت شمساً وجهك» لم يجوز، أو «كانت ألغدرُ سريرتك» لم يجوز.
والمصنف لم يُحرر القول فيما يُؤنث فعله من مذكر أُخبر بمؤنث عنه ، فلم
يقبل بقول^(١) البصريين ولا بقول الكوفيين .

قوله أو مضاف إليه مقدرٌ ألحذف أي : أو مذكر مضاف إلى مؤنث ، مثاله
ما أنشد المصنف من قول الشاعر / :

[٣ : ٤٧ / ب]

مَشِينٌ كَمَا أَهْتَرْتُ رِمَاحُ ، تَسْفَهَتْ أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيحِ التَّوَاسِمِ
وأنشد الفراء^(٢) :

قَدْ صَرَّحَ السَّيْرُ عَنْ كُتْمَانَ وَأَبْتَدَلَتْ وَقَعُ الْمَحَاجِنِ بِالْمَهْرِيَّةِ الذُّقْنِ
أَنْتَ فِعْلَ الْوَقْعِ - وهو ذَكَرٌ - لأنه ذهب إلى الْمَحَاجِنِ ، وَالْحَقُّ التَّاءُ
تَسْفَهَتْ - وهو مُسْنَدٌ إِلَى مَرٍّ - لأنَّ مَرًّا مضاف إلى مؤنث، ويستقيم الكلام بحذفه،
فلو لم يستقم الكلام بالتحذف لم يجوز إلحاق التاء ، نحو : قامَ غلامٌ هند .

وأعلم أن المؤنث له الفعل من المذكر المضاف إلى المؤنث أقسام :

أحدها: أن يكون بعض مؤنث، وهو مؤنث في المعنى، كقوله ﴿تَلْتَقِطُهُ بَعْضُ
السَّيَّارَةِ﴾^(٣) في قراءة مَنْ قرأ بالتاء ، وقول العرب : قَطِعتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ^(٤) ،

(١) بقول : ليس في ك .

(٢) أنشده في معاني القرآن ١ : ١٨٧ و ٢ : ٣٧ . وهو لأبن مقبل . ديوانه ص ٢١٦ . صرَّح :
كشفت . وكتمان : جبل في بلاد عُقَيْلٍ ، وقيل هو هنا أسم ناقة . والمحاجن : جمع
مِحْجَنٍ ، وهو قضيب يكون في رأسه شعبتان ، فتقطع إحداها ، وتبقى الأخرى ، يرتفق
بها الرجل . والمهريّة : النوق الكريمة، منسوبة إلى مَهْرَةَ بن حيدان . والذُّقْنُ : جمع ذُقُون ،
وهي الناقة التي تميل بذقنها إلى الأرض تستعين بذلك على السير .

(٣) سورة يوسف : ١٠ . وقد قرأ بالتاء أحسن ومجاهد وقتادة وأبو رجاء . معاني القرآن

للبراء ٢ : ٣٦ وإعراب القرآن للنحاس ٢ : ٣١٦ والبحر المحيط ٥ : ٢٨٥ .

(٤) الكتاب ١ : ٥١ ، ٤٠٢ ، ٣ : ٢٤٨ ، وفيه : ذَهَبَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ .

وقول الشاعر^(١):

إذا بعضُ السنينِ تعرقتنا

فبعضُ السنينِ سنونَ ، وبعضُ السَّيَّارةِ سَيَّارةَ ، وبعضُ الأصابعِ أصابعُ .

الثاني : أن يكون بعض مؤنث ، ولا يكون مؤنثاً في المعنى ، مثاله قولُ

الشاعر^(٢):

وتشرقُ بالقولِ الذي قد أذعتهُ كما شرقتُ صدرُ القناةِ من الدَّمِ

وقولُ الآخر^(٣):

لَمَّا أتى خَبْرُ الزُّبَيْرِ تَواضَعَتْ سُورُ الْمَدِينَةِ وَالْجِبَالُ الْخُشَعُ

وقولُ الآخر^(٤):

على قَبْضَةِ مَوْجُوَّةٍ ظَهَرُ كَفِّهِ فِلا الْمَرْءُ مُسْتَحْيٍ ، ولا هو طاعِمُ

وقولك : جُدَعَتْ أَنْفُ هِنْدِ .

الثالث : أن يكون ليس مؤنثاً في المعنى ولا بعض مؤنث ، لكنه شارك

القسمين قبله في أنه يجوز أن يُحذف^(٥) ، وتلفظ بالْمؤنث ، وأنت تريده ، ومنه

(١) هو جرير . وعجز البيت : « كَفَى الْأَيْتَامَ فَقَدَ أَبِي الْيَتِيمِ » . ديوانه ص ٢١٩ والكتاب

١ : ٥٢ ، ٦٤ وسر صناعة الإعراب ص ١٢ والخزانة ٤ : ٢٢٠ - ٢٢٤ [٢٨٨] .

السنة هنا : أجدب . وتعرقتنا : ذهبت بأموالنا كما يتعرق الأكل العظم ، فيذهب ما

عليه من اللحم .

(٢) هو الأعشى . ديوانه ص ١٧٣ والكتاب ١ : ٥٢ ومعاني القرآن للفراء ١ : ١٨٧ و ٢ :

٣٧ ، ٣٢٨ .

(٣) هو جرير . ديوانه ص ٩١٣ والكتاب ١ : ٥٢ والخزانة ٤ : ٢١٨ - ٢٢٠ [٢٨٧] .

(٤) البيت في معاني القرآن للفراء ١ : ١٨٧ و ٢ : ٣٧ ، ٢٧٧ . وصدرة في الخصائص ٢ :

٤١٨ .

(٥) أن يحذف : ليس في ك .

أليبت الذي أنشده المصنف ، وقولهم : اجتمعت أهل أليمامة ^(١) ؛ لأنك تقول :
تسفتت أعاليتها أرياح ، تريد : مرها ، واجتمعت أليمامة ، تريد : أهلها ، لا
اجتماع الأبنية ، وقال تعالى ﴿ إِنَّ تَكُ مَثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ ﴾ ^(٢) ، أنت المثلقال
لأنه لو أسقط يصح ، فصار المثلقال كالألغو ، كما صار « أهل » كأنه لغو . ومثال
قوله :

..... تسفتت أعاليتها مر أرياح

قول الشاعر ^(٣) :

طول السنين أسرع في نقضي

لأنك تقول : السنون أسرع ، وأنت تريد : طولها .

وقد يتأول « مر أرياح » ، و« طول السنين » على أنه مصدر ، أريد به
أسم أفاعل ، أي : مار أرياح ، وطويل السنين ، فيصير من باب « رجل عدل »
/ للمبالغة . أو على حذف مضاف ، أي : صاحب المر من أرياح ، وذو الطول
من السنين ، فيكون من باب ﴿ تَلَقَّطَهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ ﴾ ؛ لأن مار أرياح رباح ،
وطويل السنين سنون ، ويكون إذ ذاك تأنيته أسهل من تأنيث : اجتمعت أهل
أليمامة .

[٣ : ٤٨ / ١]

فلو كان المضاف إذا حذف لم يجوز أن يكون مرادًا إذ لا دليل على حذفه
ألبتة لم يجوز تأنيته ، كقولك : قطعت رأس هند ؛ لأنك لو قلت « قطعت هند »
لم يفهم منه : قطعت رأس هند ، ولم يرذ به ذلك .

(١) ألكتاب ١ : ٥٣ .

(٢) سورة لقمان : ١٦ .

(٣) هو ألعجاج ، أو أالأغلب أالعجلي . ألكتاب ١ : ٥٣ وألخرزانه ٤ : ٢٢٤ - ٢٢٦ [٢٨٩]

وفرحة أالأديب ص ١٨٢ وملحقات ديوان ألعجاج ٢ : ٣٠٠ .

وزاد الفارسيُّ قسمًا رابعًا، وهو أن يكون المذكر المضاف إلى المؤنث هو كل المؤنث، نحو ما أنشده س في باب (١) «هَذَا أَوَّلُ فَارِسٍ مُقْبِلٌ» (٢) :

وَلِهَتْ عَلَيْهِ كُلُّ مُعْصِفَةٍ هَوَجَاءٌ ، لَيْسَ لِبِهَا زَبْرٌ
هَوَجَاءٌ : صفة لـ « كل » ، نصَّ عليه س . ومن ذلك قول الآخر (٣) :

جَادَتْ عَلَيْهِ كُلُّ عَيْنٍ ثَرَّةٌ فَتَرَكْنَ كُلَّ حَدِيقَةٍ كَالدَّرْهِمِ
وقال تعالى ﴿ وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ ﴾ (٤) .

وزاد بعض أصحابنا تانيث المذكر إذا كان فيه علامة تانيث ، فتقول :
قامت عَشْرَةٌ ، وعلى هَذَا جاء قوله (٥) :

أَبُوكَ خَلِيفَةٌ ، وَلَدَتْهُ أُخْرَى وَأَنْتَ خَلِيفَةٌ ، ذَاكَ الْكَمَالُ
وعلى ذلك قول الآخر (٦) :

(١) كذا في المخطوطات ! والذي في الكتاب ٢ : ١١٠ : « هَذَا بَابٌ مَا لَا يَكُونُ الْأَسْمَاءُ فِيهِ إِلَّا نَكْرَةً » . وأوله : « وَذَلِكَ قَوْلُكَ : هَذَا أَوَّلُ فَارِسٍ مُقْبِلٌ » .

(٢) ألبيت لأبن أحرر في الكتاب ٢ : ١١١ وشرح أبياته ٢ : ٢٢ . يصف موضعًا . ولهت عليه : حنت وصوتت في هبوبها على هذا الموضع كما تحن أئناقة الرواة التي فقدت ولدها . والمعصفة : الريح الشديدة الهبوب . والهوجاء : التي كأن بها هوجًا في أندفاعها . وألب : العقل . والزَّبْرُ : الإحكام . ك ، ن : معصبة . ح : معصية .

(٣) هو عنتره . ديوانه ص ١٩٦ وشرح القصائد العشر ص ٢٧٦ . ألعين : مطر يدوم أيامًا لا يُقْلَعُ .

(٤) سورة آل عمران : ٢٥ .

(٥) ألبيت في معاني القرآن للفراء ١ : ٢٠٨ وتهذيب اللغة ٧ : ٤٠٨ وألعمدة ص ١٠٧١ . قال الفراء : « فَمَثَلُ أُخْرَى لِتَأْنِيثِ اسْمِ الْخَلِيفَةِ ، وَالْوَجْهُ أَنْ تَقُولَ : وَكَذَلِكَ أُخْرَى » .

(٦) هو شَرِيحُ بَنِ بَجْرِجِ التَّغْلِييِّ كَمَا فِي التَّنْبِيهِ وَالْإِيضَاحِ لِأَبْنِ بَرِيٍّ وَاللِّسَانِ (فَلْح) . وألبيت من غير نسبة في معاني القرآن للفراء ١ : ٢٠٩ . أئتت أصفة لتأنيث الأسم . أفلح : ألقى في أشفة السفلى . وألألم : الألباس الألامه ، وهي الدرع . وألفند : ألقطة العظيمة الشخص من ألبيل . وعماية : جبل عظيم بنجد . ك ، ح : كأنك .

وعنترة الفلحاء جاء ملاماً كأنه فند ، من عماية ، أسود
قال : الفلحاء ، ولم يقل الأفلح .

وقد أطلق النحويون في المونث الذي أضيف إليه مذكر مما يجوز تأنيثه لأجل
تأنيث ما أضيف إليه ، فظاهر هذا الإطلاق أنه يجوز ذلك سواء أكان المضاف إليه
ظاهراً أم مضمراً ، فعلى إطلاقهم يجوز : الأصابع قُطِعَتْ بعضها ؛ لأن الأضمير
مؤنث . وقال الفراء : « ومن أستحاز قول أشاعر^(١) :

..... كما شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ

لم يُجز أن يقول (شَرِقَتْ صَدْرُهَا) إذا كَتَبَتْ عنها ، وكذلك فافعل بكل ما
كُنِيت عنه . وإنما منعهم من أستحازته في الإضافة إذا كَتَبَتْ عنه لأن المَكْنِيَّ لا يُفْرَدُ
مماً قبله ، فيتوهم بالأول أنه قد سقط ، وأعتمد على الثاني ظاهراً ؛ ألا ترى أن
العرب تقول : لك نِصْفُ ورْبُعُ الدرهم ، ولا يقولون : لك نِصْفُ ورْبُعُهُ ؛
للكناية ، وكذلك قال أشاعر^(٢) :

يا مَنْ رَأَى عَارِضًا يُكْفِكِفُهُ بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجْهِهِ الْأَسَدِ
ومحال أن يقول : بين ذِرَاعَيْ وَجْهِهِ . وقال الأعشى^(٣) :

(١) تقدم في ص ١٩٠ .

(٢) هو الفرزدق كما في الكتاب ١ : ١٨٠ و المقتضب ٤ : ٢٢٩ والخزانة ٢ : ٣١٩ - ٣٢٠
[١٣٦] . وهو بيت يتيم في ديوانه ص ٢١٥ . ولم ينسب في معاني القرآن للفراء ٢ :
٣٢٢ . وأنظر تخريجه في سر صناعة الإعراب ص ٢٩٧ . يصف عارض سحاب أعترض
بين نوء الذراع ونوء أجبهة ، وهما من أنواء الأسد . ك ، ح : يا من يرى .

(٣) ديوانه ص ٢٠٩ و الكتاب ١ : ١٧٩ و ٢ : ١٦٦ . وألبيت من غير نسبة في معاني القرآن
للفراء ٢ : ٣٢١ . البداية : أول جري الفرس . والعلالة : الجري الذي يكون بعد
البداية . والسابح : الفرس يسبح بيديه في العدو . والنهد : الضخم . والجزارة : أطراف
الجزور ، وهي الأيدان والرجلان والرأس . وألبيت الذي قبله :

ولا تُقَاتِلُ بِالْعِصِ سِيٍّ ، ولا تُرَامِي بِالْحِجَارَةِ

/...../ إِنْ عُلَّالَةٌ أَوْ بُدَا هَةً سَابِحٍ نَهْدٍ الْجَزَارَةَ
ولو كُنِّي لم يجز « أنتهى .

وقوله تاء ساكنة هذه آتاء مختصة بالماضي وضعاً ؛ لأن الأمر مُسْتَعْنٍ بالياء نحو أَضْرِي ، ولأن المضارع المخاطب كذلك ، نحو تفعلين ، والغائبة والغائبتين بناء المضارعة . ولحقت الفعل ، وكان حقها ألا تلحقه ؛ لأن المعنى الذي جاءت له ليس للفعل ، بل هو في أفعال ، وهو التأنيث ، لكنه لاتصاله كجزء منه ، فجعلت الدلالة على التأنيث فيه ^(١) ، ولأن تأنيث أفعال غير موثوق به لجواز اشتراك المذكر والمؤنث في لفظ واحد ، نحو رَبَّعَةٌ وَصَبُورٌ ، ولأن المؤنث قد يُسَمَّى بمذكر ، والعكس ، فأحتاطت العرب في الدلالة على تأنيث أفعال بوصل الفعل بالياء لِيُعْلَمَ تأنيث أفعال أو ما جرى مجراه من أول وهلة ، نحو : طَهَّرَتِ الْجُنُبُ ، وكانت الرَّبَّعَةُ حائِضًا ، وَشَنَّتِ ^(٢) الْهَمَزَةُ .

وهذا الفرق بين المذكر والمؤنث في الإخبار لا يكون في أكثر الألسن ، فلا يوجد ذلك في لسان الفرس ولا لسان الترك ، بل المذكر والمؤنث في ذلك سواء ، ويتكلمون على القرائن من غير دلالة لفظية على ذلك . وهذا من أحسن ما يُعْتَدَرُ به عن التذكير في قوله تعالى ﴿ فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسُ بَارِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي ﴾ ^(٣) ، فأشار بلفظ المذكر لأنه حكى قول إبراهيم ، ولم يكن في لسانه فرق بين المذكر والمؤنث ، فحكى قوله على لغته ، والله أعلم .

وقد وافق لسان الحبشة لسان العرب في إلحاق تاء التأنيث للفعل الماضي عندهم دلالة على المؤنث ، قالوا : مَحَطٌ ، في معنى ضَرْبٌ ، فإذا أسندوه إلى

(١) فيه : ليس في ك . ح : فجعلت الدلالة للتأنيث فيه .

(٢) في المخطوطات : وأسكنت . صوابه في شرح المصنف ٢ : ١١٠ .

(٣) سورة الأنعام : ٧٨ .

مؤنث قالوا: مَحَطَّتْ. وكذا لسان أليخمور، وقع فيه الفرق بين المذكر والمؤنث في الفعل الماضي، لكن بحرف غير الكاء.

قوله ولا تُحذف غالباً إن كان ضميراً متصلاً مطلقاً، أو ظاهراً متصلاً حقيقي التانيث مثاله: هند قامت، والشمس طلعت. وأحترز بقوله «ضميراً متصلاً» من أن يكون منفصلاً، نحو: ما قام إلا أنت. وأحترز بقوله «ظاهراً متصلاً» من أن يكون قد فصل بينهما، نحو قوله^(١):

إِنَّ أَمْرًا ، غَرَّةً مِنْكَ وَاحِدَةً بَعْدِي وَبَعْدِكَ فِي الدُّنْيَا لَمَعْرُورٌ
وقال آخر^(٢) :

لقد وَلَدَ الْأَخِيظِلَ أُمُّ سَوْءٍ عَلَى بَابِ أَسْتَهَا صُلْبٌ وَشَامٌ
وحكى س^(٣) : « حَضَرَ الْقَاضِي الْيَوْمَ أَمْرَةً » ، وقال : « إِذَا طَالَ الْكَلَامُ
كَانَ الْحَذْفُ أَجْمَلٌ » .

وأحترز بقوله « حقيقي التانيث » من أن يكون التانيث مجازاً ، نحو :
طلعت الشمسُ ، / وطلعَ الشمسُ ، قال تعالى ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ
الْبَيْتِ﴾^(٤) ، وقال ﴿كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مُكْرِمِهِمْ﴾^(٥) ، وقال ﴿وَجُمِعَ الشَّمْسُ
وَالْقَمَرُ﴾^(٦) .

(١) ألبيت بغير نسبة في معاني القرآن للفراء ٢ : ٣٠٨ والمذكر والمؤنث لأبن الأنباري ص ٦١٨ ، وفيه تحريجه .

(٢) هو جرير . ديوانه ص ٢٨٣ . وإيضاح شواهد الإيضاح ص ٤٩٨ [١٣٤] ، وفيه تحريجه . وألبيت بغير نسبة في معاني القرآن للفراء ٢ : ٣٠٨ .

(٣) الكتاب ٢ : ٣٨ وليس فيه : اليوم . وفيه قوله التالي .

(٤) سورة الأنفال : ٣٥ .

(٥) سورة النمل : ٥١ .

(٦) سورة القيامة : ٩ .

وأحترز بقوله «غالبًا» من قولهم : قَالَ فَلَانَةٌ ، حكاة س^(١) ، وَرَدَّه الْمِرْدُ^(٢) ،
 وأجازة الأخفش والرماني ، قال المصنف^(٣) : «وعلى هذه اللفظة جاء قول ليبيد^(٤) :
 تَمَنَّى ابْتِنَائِي أَنْ يَعِيشَ أَبُوهُمَا وَهَلْ أَنَا إِلَّا مِنْ رَبِيعَةٍ أَوْ مُضَرٍّ
 لِأَنَّ الْإِسْنَادَ إِلَى الْمَثْنَى كَالْإِسْنَادِ إِلَى الْمَفْرَدِ بِلَا خِلَافٍ» انتهى .

وما ذكره لا حجة فيه وإن كان الحكم الذي ذكره صحيحًا ، وهو أن
 المثنى من المونث حكمه حكم المفرد من المونث ؛ لأنه يحتمل أن يكون « تَمَنَّى »
 فعلاً مضارعاً لا ماضياً ، وأصله تَمَنَّى ، فحذف الراء على حد قولهم : تَذَكَّرُ هُنْدُ ،
 أَي : تَذَكَّرُ .

وأحترز بقوله « غالبًا » أيضاً مما حُذفت منه الراء مع الضمير المتصل ، نحو
 قول الشاعر^(٥) :

فَلَا مُزْنَةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّتْ وَلَا أَرْضَ أَثْقَلَ إِنْقَالَهَا
 وقول الآخر^(٦) :

فَإِمَّا تَرَيَّنِي ، وَلِي لِمَّةٌ فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا
 وقول الآخر^(٧) :

إِنَّ السَّمَاحَةَ وَالْمُرُوءَةَ ضُمْنَا قَبْرًا بِمَرَوْ عَلَى الطَّرِيقِ الْلَاثِحِ

(١) الكتاب ٢ : ٣٨ .

(٢) الأنتصار لسيبويه من المبرد ص ١٢٣ - ١٢٤ . وأنظر المقتضب ٢ : ١٤٦ .

(٣) شرح التسهيل ٢ : ١١١ - ١١٢ .

(٤) ألبيت مطلع قصيدة في ديوانه ص ٢١٣ .

(٥) تقدم في ٢ : ١٤١ .

(٦) تقدم في ٢ : ١٤١ .

(٧) هو زياد الأعجم كما في الشعر والشعراء ص ٤٣٠ وهو من قصيدة يرثي بها المغيرة بن

أهلَب ، وهي في ذيل الأمازي ص ٨ - ١١ ، وآخره في المصدرين : الواضح .

وهذه ضرورة ، والفصيح : أَبَقَلْتُ ، وَأَوَدْتُ ، وَضُمَّتَا .

وقد تناول بعض النحويين «ولا أرض» على : ولا مكان^(١) ، و«الحوادث» على : أَلْحَدَثَانِ ، كما أثروا أَلْحَدَثَانِ حملاً على الحوادث^(٢) ، قال^(٣) :
وَحَمَلُ الْمُثْنَيْنِ إِذَا أَلَمَّتْ بِنَا أَلْحَدَثَانُ وَالْأَنْفُ النَّصُورُ
وقول المصنف « وعلى هذه اللغة جاء قول لبيد » أثبت أنها لغة^(٤) .
وبعض أصحابنا^(٥) جعل ما حكى س من قولهم « قال فلانة » شاذاً ، ولا يجوز إلا حيث سُمع ، ولا يقاس عليه . وإن ثبت أنها لغة فينبغي أن يُقاس وإن كان قليلاً .

وأما قول الشاعر^(٦) :

أَلَا لَا يَغْرُنُّ أَمْرًا نَوْفَلِيَّةً عَنِ الرَّأْسِ بَعْدِي أَوْ تَرَائِبُ وَضَحُ
فزعموا^(٧) أن النَوْفَلِيَّةَ ليست بامرأة ، بل مِشْطَةٌ تعرف بذلك ، فهو مؤنث غير حقيقي .

وقوله غير مُكْسَّرٍ مثاله أَلْجَوَارِي وَأَلْهُنُود ، فيجوز فيه : قامتِ أَلْجَوَارِي ، وقامَ أَلْجَوَارِي .

[٣ : ٤٩ / ب]

وقوله ولا أَسْمَ جَمْعٍ - مثاله نَوْحٌ - ولا جِنْسٍ مثاله / نِسْوَةٌ ، فيجوز فيه^(٨) :

-
- (١) ألباحث الكاملية ١ : ٢٤٣ [رسالة] .
 - (٢) معاني القرآن للفراء ١ : ١٢٨ - ١٢٩ والتكملة ص ٩٠ .
 - (٣) ألبيت في معاني القرآن للفراء ١ : ١٢٩ ومجالس ثعلب ص ٤٢١ والمذكر والمؤنث لأبن الأنباري ص ٢٢٢ وإيضاح الشعر ص ٥٧٠ .
 - (٤) نص ألسلوطين في شرح المقدمة الجزولية الكبير ص ٥٧٩ على أنها لغة ضعيفة .
 - (٥) هو الألبدي كما في شرحه على الجزولية ١ : ٤٢٠ .
 - (٦) هو جرّان العود . ديوانه ص ١ والخصائص ٢ : ٤١٥ والمختصّب ٢ : ١١٢ .
 - (٧) الخصائص ٢ : ٤١٥ والمختصّب ٢ : ١١٢ .
 - (٨) فيجوز فيه قامت النَّوْحُ ، وقامت نِسْوَةٌ ، ويجوز قام النَّوْحُ ، وقام نِسْوَةٌ : ليس في ك .

قامت التَّوْحُ، وقامت نسوة، ويجوز: قام التَّوْحُ، وقام نسوة، قال تعالى ﴿وقال
نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ﴾^(١). ويدخل في أسم الجنس فاعل نَعَم في نحو: نَعَم المرأة هند،
يقول ذلك من لا يقول: قال فلانة.

وأندرج تحت قوله «أو ظاهرًا متصلًا حقيقيًا التانيث» غير ما ذكر مثني
آلوث، نحو: قامت الهندان، وجمع السلامة منه، نحو: قامت الهندات، هذا
مذهب أهل البصرة^(٢).

وذهب أهل الكوفة إلى أن حكمه حكم جمع التاكسير منه، فيذكر على
معنى «جمع»، ويؤنث على معنى «جماعة». واختاره أبو علي^(٣). وأستدلوا على
ذلك بقوله تعالى ﴿إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ﴾^(٤)، ويقول الشاعر^(٥):
عَشِيَّةَ قَامَ الْتَائِحَاتُ ، وَشَقَّقَتْ جِيوبَ بَأَيْدِي مَائِمٍ وَخُدُودُ
وقول الآخر^(٦):

فَبِكَيِّ بَنَاتِي شَحَوَهُنَّ وَزَوَّجَتِي وَالطَّامِعُونَ إِلَيَّ ، ثُمَّ تَصَدَّعُوا
ولا حجة في ذلك: أما الآية فأجاب الأستاذ أبو علي^(٧) بأنه وقع الفصل
بالضمير، فحسُن حذف التاء. وأما «قام التائحات» فشذوذ، كقولهم: قال
فلانة، أو روعي فيه الموصوف المحذوف، أي: قام النساء التائحات. وأما «فبكي
بناتي» فلأنه لم يسلم فيه لفظ الواحد، فحري مجرى جمع التاكسير.

(١) سورة يوسف : ٣٠ .

(٢) البسيط في شرح جمل الزجاجي ص ٢٦٧ ، وفي منزه الكوفيين أيضًا . وأنظر أيضًا
المخلص ١ : ٢٨١ - ٢٨٢ .

(٣) التكملة ص ٨٩ .

(٤) سورة المتحنة : ١٠ .

(٥) هو أبو عطاء السندي . الحماسة ١ : ٣٩١ [الحماسية ٢٦٩] وفيه تخريجه .

(٦) هو عبدة بن الطبيب كما في النوادر ص ١٩٣ والمفضليات ص ١٤٨ [المفضلية ٢٧] .

(٧) نسب إليه ابن أبي الأريغ في البسيط ص ٢٦٨ أنه حمله على إقامة الكصفة مقام الموصوف ،
والأصل : النساء المؤمنات .

وقال المصنف في الشرح^(١): « حكم ألتاء في تصحيح آلونث حكمها في مفردة ومثناه ، فلا يقال قام أهنداتُ إلا على لغة من قال : قال فلانة ؛ لأن لفظ الواحد في جمع التصحيح على الحال التي كان عليها في الأفراد والكثية ، فيتنزل قولك قامت أهنداتُ منزلة قولك قامت هندُ وهندُ وهندُ ، هذا هو الصحيح » انتهى. وهو موافق لقول أهل البصرة إلا في قوله « فلا يُقال قام أهنداتُ إلا على لغة من قال : قال فلانة ».

وقوله ولحاقها إلى قوله فبالعكس مثال ألفصل بغير إلا : قامت أليومَ هندُ ، وقام أليومَ هندُ ، الأجود لحاق ألتاء . ومثال ألفصل بإلاً : ما قام إلا هندُ ، وما قامت إلا هندُ ، الأحسن عند المصنف ألا تلحق ، ويجوز عنده أن تلحق .

وفي هذه المسألة الكثانية - وهي ألفصل بإلا - خلاف : فالذي ذهب إليه أصحابنا أنه يلزم الحذف ، ولا يجوز « ما قامت إلا هندُ » إلا في ضرورة الشعر ، نحو قول الأراجز^(٢):

ما برئت من ريةٍ وذم في حربنا إلا بنات أعم
قال الأخفش : يقولون : ما جاءني إلا امرأة ، فيذكرون حملاً على المعنى في « أحد » ، ولا يؤنثون إلا في الشعر ، نحو قوله^(٣) :

..... فما بقيت إلا الضلوع الحراشع

(١) شرح التسهيل ١ : ١١٢ .

(٢) شرح التسهيل ٢ : ١١٤ ، ١١٥ .

(٣) هو ذو أكرمة يصف ناقته . وصدر ألييت : « طوى ألتحز وألأجراز ما في غروضها » . ديوانه ص ١٢٩٦ . ألتحز : ضرب الأعقاب وألأستحناث في ألسير . وألأجراز : الأرضون ألاتي لا تنبت ، ألوأحد جرز . وألغروض : جمع غرض ، وهو حزام أالرحل . وألأجراشع : جمع أالجرشع ، وهو أالمتفخ أالجنيين . وأخره في ك ، ح : أالخواشع . وكذا أالحق في ن عن نسخة .

وَحُكْمُهَا مَعَ جَمْعِ التَّكْسِيرِ / وَشِبْهِهِ وَجَمْعِ الْمَذْكَرِ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ حُكْمُهَا مَعَ الْوَاحِدِ الْجَازِيِّ التَّائِيثِ. وَحُكْمُهَا مَعَ جَمْعِ التَّصْحِيحِ غَيْرِ الْمَذْكَورِ أَنْفَاءً حُكْمُهَا مَعَ وَاحِدِهِ. وَحُكْمُهَا مَعَ الْبَيْنِ وَالْبَنَاتِ حُكْمُهَا مَعَ الْأَبْنَاءِ وَالْإِمَاءِ. وَيُسَاوِيهَا فِي الزُّرُومِ وَعَدَمِهِ تَاءُ مُضَارَعِ الْغَائِبَةِ، وَنُونُ التَّائِيثِ الْحَرْفِيَّةِ. وَقَدْ تَلَحَّقَ الْفِعْلُ الْمُسْتَنْدَ إِلَى مَا لَيْسَ وَاحِدًا مِنْ ظَاهِرٍ أَوْ مُضْمِرٍ مُنْفَصِلٍ عِلَامَةً كَضْمِيرِهِ.

ش: جَمْعُ التَّكْسِيرِ يَشْمَلُ الْمَذْكَرَ وَالْمُؤنثَ، نَحْوَ الزُّبُودِ وَالْهُنُودِ. وَيَعْنِي بِقَوْلِهِ وَشِبْهِهِ أَسْمَ الْجَمْعِ فِي الْمَذْكَرِ وَالْمُؤنثِ، نَحْوَ قَوْمٍ وَنُوحٍ. وَيَعْنِي بِقَوْلِهِ وَجَمْعِ الْمَذْكَرِ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ مَا كَانَ عَاقِلًا كَالطَّلْحَاتِ^(١)، وَغَيْرَ عَاقِلٍ كَحُسَامَاتِ وَدُرِّيَهَمَاتِ. فَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ الْأَصْنَافُ يَجُوزُ أَنْ تَلْحَقَ التَّاءُ فِي فِعْلِهِ، وَيَجُوزُ أَلَّا تَلْحَقَ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ﴾^(٢)، وَ﴿لَا يَسْخَرُ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ﴾^(٣)، وَ﴿وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ﴾^(٤).

وَقَوْلُهُ وَحُكْمُهَا مَعَ جَمْعِ التَّصْحِيحِ غَيْرِ الْمَذْكَورِ أَنْفَاءً أَي: غَيْرِ جَمْعِ الْمَذْكَرِ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ، وَهُوَ مَا جُمِعَ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ، أَوْ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ مِنَ الْمُؤنثِ، نَحْوَ الزُّبُودِ، وَالْهُنُودِ، حُكْمُهُ حُكْمُ وَاحِدِهِ، فَكَمَا تَقُولُ قَامَ زَيْدٌ تَقُولُ قَامَ الزُّبُودُ، وَكَمَا تَقُولُ قَامَتْ هِنْدٌ تَقُولُ قَامَتِ الْهُنُودُ، وَكَمَا لَا تَقُولُ فَصِيحًا قَامَ هِنْدٌ لَا تَقُولُ قَامَ الْهُنُودُ، وَكَمَا لَا تَقُولُ قَامَتْ زَيْدٌ كَذَلِكَ لَا تَقُولُ قَامَتِ الزُّبُودُ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ: قَامَ زَيْدٌ وَزَيْدٌ وَزَيْدٌ.

وَأَجَازُ الْكُوفِيِّونَ^(٥): قَامَتِ الزُّبُودُ، أَجْرًا جَمْعِ الْمَذْكَرِ أَلْسَالِمَ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ مُجْرَى جَمْعِ التَّكْسِيرِ مِنْهُ، فَكَمَا يَجُوزُ التَّاءُ فِي جَمْعِ التَّكْسِيرِ كَذَلِكَ يَجُوزُ فِي هَذَا الْجَمْعِ.

(١) ك: كَالظَّلْمَاتِ.

(٢) سُورَةُ الشُّعْرَاءِ: ١٠٥.

(٣) سُورَةُ الْحَجَرَاتِ: ١١.

(٤) سُورَةُ الْأَنْعَامِ: ٦٦.

(٥) الْمُلْحَصُ ١: ٢٨١.

والصحيح أنه لا يجوز ؛ إذ لم يُسمع من كلامهم : قامتِ الزَّيدونَ ،
والقياسُ ياباه .

وقوله وحكمها مع البين والبنات هذا يجوز فيه إلحاق آتاء وعدم إلحاقها ؛
لأنه لم يسلم فيهما بناء الواحد ؛ ألا ترى أنه لو جمع على لفظ المفرد لكان آبتونَ
وآبات ، فلما لم يسلم فيه جرى مجرى التفسير لتغير لفظ الواحد كما تغير جمع
التكسير ، وقال الشاعر^(١) :

قالتُ بنو عامرٍ : خالوا بني أسدٍ يا بُوسَ للجَهلِ ضرَّارًا لأقوامِ
وقال الآخر^(٢) :

حمتهُ بنو الرِّبداءِ من آلِ يمينِ بأسيافِهِمِ حتَّى أُقرَّ وأوقِرًا
وقوله ويساويها في اللزوم وعدمه تاء مضارع الغائبة ، مثاله : تقومُ هندُ ،
وتضطرُّ النارُ ، ويضطرُّ النارُ ، وتحضرُ القاضيَ امرأةٌ ، ويحضرُ القاضيَ امرأةٌ ،
وتقومُ الهنداتُ ، ويقومُ الهنداتُ ، وما تقومُ إلا هندُ ، وما يقومُ إلا/ هندُ .
ومثل :

[٣ : ٥٠ / ب]

..... ولا أرضَ أبقلَ إبقالها
قوله^(٣) :

وهل يرجع التَّسليمُ أو يَكشِفُ العمى ثلاثُ الأثافي والرَّسومُ البلاقِعُ
لأنَّ أحدهما مُسنَدٌ إلى ثلاث ، والآخر مُسنَدٌ إلى ضميره ، وكلا الفعلين
الروايةُ فيه بالياء ، فلم تلحق علامة التثنية ، وهي آتاء .

(١) تقدم في ١ : ٢٧٦ و ٤ : ٣٩ .

(٢) هو أمرؤ القيس يصف نخلًا . ديوانه ص ٥٧ . بنو الربداء : قوم من الحبشة . أوقرَ :
كامل جمته . ح : بنو الزيدون .

(٣) هو ذو أكمة . ديوانه ص ١٢٧٤ . ألقى ههنا : أجهل . وبلقع : لا شيء فيها .

فَأَمَّا قَوْلُهُ ^(١):

فَقُلْتُ لَهَا : فَيْبِي ، فَمَا يَسْتَفْزِنِي ذَوَاتُ الْعَيُونِ وَالْبَنَانِ الْمُخَضَّبِ

فضرورة عند البصريين ، أو على حذف الموصوف ، أي : أكنساء ذوات .

ومقيس عند الكوفيين ، يُحيزون : يقومُ الهنديات ، كما أجازوا : قامَ الهنديات

وجميع ما ذكرنا مما تجوز فيه أكناء ولا تجب إذا فصل بين الفعل وبين ما

أسند إليه «(إلا)» لا تجوز فيه أكناء الألاحقة للماضي ولا تاء المضارع ، وما روي من

قراءة أبي رجاء ومالك بن دينار ﴿فَأَصْبَحُوا لَا تُرَى إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ﴾ ^(٢) . بأكناء

وضمها ورفع ﴿مَسَاكِنُهُمْ﴾ قراءة شاذة ضعيفة في العربية .

وقوله ونون التانيث الحرفية مثاله : خَرَجْنَ أو يَخْرُجْنَ الهنديات ، كما تقول :

تَخْرُجُ الهنديات ، وَخَرَجَتْ الهنديات ، وَأَنْكَسَرْنَ الْقُدُورُ ، وَيَنْكَسِرْنَ الْقُدُورُ ، كما

تقول : أَنْكَسَرَتِ الْقُدُورُ ، وَتَنْكَسِرُ الْقُدُورُ . قال المصنف ^(٣) : «ومِنَ التَّزَمِ أكناء في

قامت هندُ - وهي اللغة المشهورة - لا يستغني في نحو ^(٤) قامت الهنديات عن أكناء

والنون الحرفية» انتهى ، فيقول : تقومُ الهنديات ، أو يقمن الهنديات ، أو قُمن الهنديات .

وهذه النون الحرفية فرع من فروع لغة «أكلوني البراغيث» ^(٥) ، فكان ينبغي ذكرها

معها .

وقوله وقد تلحق ... إلى آخره اللغة المشهورة ألا تلحق هذه العلامة الفعل

إذا أسند إلى ما ذكر ، ومن العرب من يلحقه ألف التثنية وواو الجمع ونون

(١) تقدم في ١ : ٧٨ .

(٢) سورة الأحقاف : ٢٥ . وقرأ بها أيضاً الجحدري والأعمش وأبن أبي إسحاق والسلمي .

البحر المحيط ٨ : ٦٤ - ٦٥ .

(٣) شرح التسهيل ٢ : ١١٧ - ١١٨ .

(٤) نحو : ليس في ك .

(٥) تقدم تخريجها في ١ : ١٦٨ .

الإناث. والمختار أنها علامات^(١) كناء التأنيث، تدلُّ على تشبیه ألفاعل وجمعه كما دلت كناء على تأنيثه. وهذه اللغة يُسميها النحويون لغة «أكلوني البراغيث».

وآختلف النحويون في تخریجها^(٢): فذهب بعضهم إلى أنها ضمائر، وأن ما بعدها بدل منها. وذهب بعضهم إلى أنها ضمائر، وما بعدها مبتدأ، وتلك الجملة السابقة في موضع الخبر. والصحيح ما قدّمناه من أنها حروف دالة على التثنية وأجمع؛ لنقل أئمة العربية واتفقهم على أنها لغة لقوم من العرب مخصوصين، قال س^(٣): «وأعلم أن من العرب من يقول: ضربوني قومك، وضرباني أخواك».

وحكى اللغويون^(٤) أن أصحاب هذه اللغة هم طيئ، يلتزمون العلامة أبداً، ولا يفارقوها. وحكى أيضاً بعض الرواة أنها من لغة/ أزد شنوءة. ولو كان على ما زعم بعضهم من أنها ضمائر كما اقتصت به طائفة من العرب دون باقيهم.

[٣: ٥١/١]

وقوله من ظاهر مثال ما جاء من ذلك في التثنية في الفعل الماضي: «التقتنا

(١) في حاشية ن ما نصه: «وهذا ضعيف لثلاثة أوجه: أحدها أنه لزمّت العلامة في المؤنث خيفة اللبس؛ لأن المؤنث قد يكون بغير علامة، وقد يسمّى المؤنث بالذكر، وأما التثنية وأجمع فيستفاد الحكم من صيغتهما من غير لبس، فلم يحتاجا إلى علامة. والوجه الثاني أن التأنيث لازم للكلمة، فلزمّت له علامة، تدل على لزومه، وأما التثنية وأجمع فمعانٍ مفارقة، فلا تحتاج إلى دليل يدل على مفارقتها. والثالث أن دعوى الحرفية غير مسموعة؛ لأن أصلها أن تكون ضمائر، ووجب استصحاب الأصل، بخلاف تاء التأنيث، فإنه ليس لها في الأصلية [أصل] يستصحب، فأفترقا. فإذا بطل حرفيتها يثبت كونها ضمائر. وفي أكلوني البراغيث شدوذان: أحدهما جعلهم ألواو لما لا يعقل. الثاني تسمية القرص أكلاً، فكأنهم لما أذهم نزلوها مترلة العقلاء». المعني لأبن الفلاح.

(٢) أنظر على سبيل المثال شرح كتاب سيويه للسيرافي ٢: ١٨ - ١٩ وأمال ابن الشجري ٢٠٠ - ٢٠٣ والبسيط في شرح الجمل ص ٢٦٩ - ٢٧١.

(٣) الكتاب ٢: ٤٠.

(٤) ن، ح: البصريون. ك، و حاشية ن عن نسخة: اللغويون.

حَلَقْنَا أَلْبَطَانَ»^(١)، وقولُ الشاعِرِ^(٢) :

تَوَلَّى قَتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبَعَّدًا وَحَمِيمًا
وقولُ الآخرِ^(٣) :

أَلْفَيْتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ أَلْقَفَا أَوْلَى فَأَوْلَى لَكَ ذَا وَاقِيَةٍ

وفي الحديث من كلام وائل بن حجر: «وَوَقَعَتَا رُكْبَتَاهُ إِلَى الْأَرْضِ»^(٤).

وممَّا جاء من ذلك فيهِ المِضَارِعُ قولُ وائل بن حجر: «قَبَلَ أَنْ تَقَعَا
كَفَاهُ»^(٥).

ومما جاء من ذلك المَاضِي في أَلْجَمْعِ الْمَذْكَرِ قولُ الشاعِرِ^(٦) :

بَنَى الْأَرْضِ قَدْ كَانُوا بَنِيَّ ، فَعَزَّنِي عَلَيْهِمْ لِأَجَالِ الْمَنَايَا كِتَابُهَا
ومما جاء من ذلك فيهِ المِضَارِعُ قولُ الشاعِرِ^(٧) :

يَلُومُونَنِي فِي أَشْتِرَاءِ النَّخِيِّ سِيلِ أَهْلِي ، فَكُلُّهُمْ أَلْوَمٌ

(١) ألبطان للقتب الحزام الذي يُجعل تحت بطن البعير ، وفيه حلقتان ، فإذا التقتا فقد بلغ الشدُّ غايته . يضرب في الحادثة إذا بلغت ألفتها . أمثال أبي عبيد ص ٣٤٣ ومجمع الأمثال ٢ : ١٨٦ والكامل ص ٢٨ . والفعل فيهن بدون ألف .

(٢) هو عبيد الله بن قيس الرقيات . ملحق ديوانه ص ٣٣١ [تحقيق د. إبراهيم عبد الرحمن] وشرح أبيات المغني ٦ : ١٣٨ - ١٤٠ [٥٩٠] .

(٣) عمرو بن مَلِيق . النوادر ص ٢٦٨ وأمالى ابن السجري ١ : ٢٠١ وفيه تخريجه .

(٤) سنن أبي داود ١ : ١٩٦ ، ٢٢٢ وعون المعبود ٢ : ٣٠٦ ، ٤٨ .

(٥) سنن أبيهقي الكبرى ٢ : ٩٨ وعون المعبود ٢ : ٣٠٦ ، ٤٨ .

(٦) هو ألفرزدق يرثي أبنيه . ديوانه ص ٨٨٦ وتخليص الكشاهد ص ٤٧٤ ، ٤٧٥ . بني الأرض : خير لكان مقدم عليها ، وألوا في كانوا علامة أجمع . وعزني : غلبني .

(٧) هو أمية بن أبي الصلت أو أحيحة بن الجلاح . ويروى آخره يعذل . ذيل ديوان أمية ص ٥٤٤ - وتخريجه في ص ٦١٩ - ٦٢٠ - ومعاني القرآن للفراء ١ : ٣١٦ وسر صناعة

الإعراب ص ٦٢٩ والعيبي ٢ : ٤٦٠ وشرح أبيات المغني ٦ : ١٣٢ - ١٣٤ [٥٨٨] .

ومما جاء من ذلك الماضي في جمع المؤنث قوله^(١):

تُتَجَّ الرِّبْعُ مَحَاسِنًا أَلْفَحْنَهَا غُرُّ السَّحَابِ
وقول الآخر^(٢):

رَأَيْنَ الْغَوَائِيَّ الشَّيْبَ لَاحَ بِمَفْرَقِي فَأَعْرَضَنَ عَنِّي بِالْخُدُودِ النَّوَاصِرِ
ومما جاء من ذلك المضارع قول الشاعر^(٣):

وَلَكِنْ دِيَاْفِيٌّ أَبُوهُ وَأُمُّهُ بِحَوْرَانَ ، يَعْصِرُنَ السَّلِيْطَ أَقَارِبُهُ

فرع ملخص من كلام ابن هشام: لو فُكَّتِ التَّنْبِيَةُ أَوْ أَلْجَمْعُ فِي الضَّرُورَةِ لَمْ تَلْحَقْ عِلْمَةُ التَّنْبِيَةِ وَلَا أَلْجَمْعُ ، وَكَذَلِكَ لَوْ مَنَعَ مَنَعٌ مِنَ الْمُتَّفَقِينَ فِي الَّلَفْظِ وَالْمَعْنَى مِنَ التَّنْبِيَةِ أَوْ أَلْجَمْعِ كِبَقَاءِ الْأَسْمَاءِ أَوْ الْأَسْمَاءِ عَلَى عِلْمِيَّتِهَا أَوْ عِلْمِيَّتِهَا ، وَكَذَلِكَ لَوْ جِيءَ بِأَسْمَاءٍ مُخْتَلِفِينَ أَوْ أَسْمَاءٍ مُخْتَلِفَةً ، فَلَا يَجُوزُ : قَامَا رَجُلٌ وَرَجُلٌ ، أَوْ قَامَا زَيْدٌ وَزَيْدٌ ، وَهَمَا بَاقِيَانِ عَلَى عِلْمِيَّتِهَا ، أَوْ قَامَا زَيْدٌ وَعَمْرُو ، وَجَاءَا زَيْدٌ وَعَمْرُو وَبَكَرٌ . وَيُسْتَدَلُّ بِهَذَا عَلَى فِسَادِ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهَا ضَمَائِرٌ ، وَأَنَّ مَا بَعْدَهَا مَرْفُوعٌ بِالْأَبْتِدَاءِ ؛ إِذْ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ تَمْتَنِعْ هَذِهِ الْمَسَائِلُ ، وَلَوْ رَفَعَ الضَّمِيرُ الْمَثْنَى وَهُوَ قَبْلَهُ لَجَازَ أَنْ يَرْفَعَ ضَمِيرَ الْمَفْرُودِ وَهُوَ قَبْلَهُ ، وَجَازَ أَنْ نَبُوِيَّ فِي أَلْفَعْلٍ مِنْ قَوْلِنَا قَامَ زَيْدٌ ضَمِيرًا عَلَى حَدِّ التَّأخِيرِ ، فَيَكُونُ زَيْدٌ مُبْتَدَأً . قَالَ ابْنُ هِشَامٍ : «وَهَذَا لَمْ يَقُلْ بِهِ / أَحَدٌ^(٤) عِلْمِنَاهُ» أَنْتَهَى .

[٣: ٥١/ب]

(١) هو أبو فراس الحمداني . ديوانه ص ٢٩ . وألبيت من غير نسبة في العيني ٢ : ٤٦٠ .

(٢) هو محمد بن عبيد الله العتبي كما في معجم الشعراء للمرزباني ص ٣٥٧ . ونسب في العقد

الفرديد ٣ : ٤٣ لمحمد بن أمية ، وأوله فيه : «رَأَيْتِي الْغَوَائِيَّ الشَّيْبَ» .

(٣) هو ألفرزدق . ديوانه ص ٥٠ . والكتاب ٢ : ٤٠ . والخزاة ٥ : ٢٣٤ - ٢٤١ [٣٧٦] .

يهجو عمرو بن عفراء الأضي بأنه قروي من دياف ، وهي قرية بالشام . وحووران : من

مدن الشام . والسليط : الزيت .

(٤) أحد : ليس في ك .

وما ذهب إليه من أنه إذا جيء بأسمين مختلفين أو أسماء مختلفة ، نحو : قاما زيدٌ وعمرو ، وجاءوا زيدٌ وعمرو وبكر ، لم تلحق علامة اكتنية ولا الجمع - ليس بصحيح ، والسماع يرد عليه ، وهو ما تقدم لنا إنشاده من قول الشاعر :

تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ
وقد أسلمناه مُبَعَّدٌ وَحَمِيمٌ
وقال آخر (١) :

ذَرِينِي لِلغَنَى أَسْعَى ، فَإِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ ، شَرُّهُمْ الْفَقِيرُ
وَأَهْوَاهُمْ وَأَحْقَرَهُمْ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَ لَهُ نَسَبٌ وَخَيْرٌ
فهذه العلامة قد لحقت ، وجاء بعدها اسمان مختلفان .

فرع : الصفة تجرى في هذه اللغة مجرى أفعال ، قال س (٢) : « قال الخليل :
فإن تئيت أو جمعت فإن الأحسن أن تقول : مررتُ برجلٍ قرشيَّانِ أبواه (٣) ،
وبرجلٍ كهْلونَ أصحابه » . قال الخليل (٤) : « من قال أَكَلُونِي الْبِرَاغِيثُ أَجْرِي
هذا على أوَّلِهِ ، فقال : مررتُ برجلٍ حَسَنَيْنِ أبواه (٥) ، ومررتُ بقومٍ قُرَشِيِّنَ
أبَاؤُهُمْ . وكذلك أَفْعَلُ ، نحو أَعَوْرَ وَأَحْمَرَ ، تقول : مررتُ برجلٍ أَعَوْرَ أبواه ،
وإن شئت قلت : برجلٍ أَحْمَرانِ أبواه ، يجعله أسماً . ومن قال أَكَلُونِي الْبِرَاغِيثُ
قلت على حدِّ قوله : مررتُ برجلٍ أَعَوْرَيْنِ أبواه » انتهى .

ولم يأت في هذا التمثيل (٦) إلا نكرة ، فإن عرِّفت الوصف بأل فهل يجري
هذا الوصف على لغة أَكَلُونِي الْبِرَاغِيثُ مجراه نكرة ، فيرفع الظاهر ، فيه خلاف :

(١) هو عروة بن الورد . ديوانه ص ١٢٣ ، وفيه تحريجهما .

(٢) الكتاب ٢ : ٤١ .

(٣) ك ، ن ، ح : مررت برجلين قرشيان أخواه . صوابه في الكتاب .

(٤) الكتاب ٢ : ٤١ .

(٥) ك ، ح : مررت حسنين أبواهما . ن : مررت برجلين حسنين أبوهما .

(٦) ك : القليل .

قال شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع: كل صفة ترفع الأسم الظاهر فالأفصح فيها ألا تُثنى ولا تجمع جمع السلامة، ويجوز أن تُثنى وتُجمع على لغة أكلوني البراغيث، فتقول: إن القائمين أبواهما كانتا مُنْطَلَقَتَيْن^(١) جاريتاهما، وفي الجمع: إن القائمين أبأؤهم كُنْ مُنْطَلَقَاتٍ^(٢) جواريههم.

وقال ابن عصفور: ويجوز^(٣) في مسألة أبي القاسم - يعني الزُّجَاجِي - إنَّ القائم أبوه كان مُنْطَلَقَةً جاريتُه، تشبیه القائمة ومُنْطَلَقَةً وجمعهما على لغة مَنْ قال أكلوني البراغيث؛ لأنَّ أَسْمَ الْفَاعِلِ إذا رَفَعَ الظاهر كان حكمه حكم الفعل إذا رَفَعَ الظاهر، فتقول: إنَّ القائمِين أبواهما كانا مُنْطَلَقَتَيْنِ جاريتاهما، وإنَّ القائمِين أبأؤهم كانوا مُنْطَلَقَاتٍ جَوَارِيهِمْ .

وحكي عن ابن عصفور أيضاً أنه إذا عُرِّفَ هذا الكوصف بأل لم يرفع الظاهر في هذه اللغة . وكان علة ذلك - والله أعلم - أنه إذا عُرِّفَ بأل لم يقع موقع الفعل لأنَّ الفعل نكرة ، وقد تقدم لنا في أوائل باب الأبتداء^(٤) أن الكوصف كرافع ما يعني / عن الخبر لا يجوز تعريفه ، فتقول: قائمُ الزيدانِ؟ ولا يجوز : القائمُ الزيدانِ؟ وهذه اللغة عند جمهور النحويين ضعيفة، وقد ذكرنا أنها لغة طيِّ، وهي لغة أزد شنوءة، فلا تكون ضعيفة.

وقوله أو مضمَرٍ منفصلٍ مثاله: الزيدانِ ما قاما إلاهما، والزيدون ما قاموا إلا هم ، والهنداتُ ما قُمنَ إلاهُنَّ.

وقوله علامة كضميره تقدم الخلاف في ذلك، وأنَّ الأصح أنَّها حروف علامة لثنية الفاعل وجمعه، كما أن التاء علامة لتأنيث الفاعل.

(١) ك : متطلعين . وكذا في الموضع التالي .

(٢) ك : متطلعات . وكذا في الموضع التالي .

(٣) ن : ولا يجوز .

(٤) تقدم ذلك في الجزء الثالث ص ٢٧٠ - ٢٧١ .

وفي البسيط : « كونه حروفاً أقرب؛ لأنه إمّا أن يكون ما بعدها فاعلاً، ولا يكون؛ لأنّ الفعل لا يكون له فاعلان. أو بدلاً، ولا يكون؛ لأنه يُقدَّر حَذَف وتزليل شيء منزلة آخر لا يحتاج إليه، والأصل عدمه. والأصحیح أنه يُحتمل في هذا، ويلزم أن تجعل النون كذلك إذا قلت: قُمْنَ أَهْنَدَاتُ، ولا يكون؛ لأنه فاعل بدليل تغيير آخر الفعل، ولا يكون للعلامة كما في قَامَتْ وَضَرَبَتْ» انتهى.

ولا يلزم حصره في أن يكون ما بعد هذه العلامات فاعلاً أو بدلاً؛ لأنه قد قيل إنه مبتدأ .

وقوله ^(١) كضميره يعني أنها ألف تثنية، وواو جمع، ونون جمع، كالضمائر سواء، تُطابق ما بعدها كما تُطابق لو كانت ضمائر.

وقال السهيلي : « أَلْفَيْتُ فِي كِتَابِ أَحَدِثِ الْمُرُوءَةِ الصَّحَاحِ مَا يَدُلُّ عَلَى كَثْرَةِ هَذِهِ اللَّغَةِ وَجُودِهَا ، نَحْوِ مَا جَاءَ مِنْ قَوْلِ وَائِلِ بْنِ حَجْرٍ فِي سُجُودِ النَّبِيِّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - (وَوَقَعْنَا رُكْبَتَاهُ إِلَى الْأَرْضِ قَبْلَ أَنْ تَقَعَا كَفَّاهُ) ^(٢) ، وَنَحْوِ قَوْلِهِ (يَخْرُجْنَ الْعَوَاتِقُ وَذَوَاتُ الْخُدُورِ) ^(٣) ، وَنَحْوِ (يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ) ^(٤) ، أَخْرَجَهُ فِي الْمَوْطَأِ . فَالْأَلْفُ وَالْوَاوُ وَالنُّونُ حُرُوفٌ ، لَكِنِّي أَقُولُ فِي حَدِيثِ الْمَوْطَأِ : الْوَاوُ فِيهِ عِلْمَةٌ إِضْمَارٌ ؛ لِأَنَّهُ حَدِيثٌ مُخْتَصِرٌ ، رَوَاهُ الْبَرْزَارُ مَطْوُوعًا بِمَجْرَدًا ، فَقَالَ فِيهِ (إِنَّ اللَّهَ مَلَائِكَةٌ يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ) ، فَ(مَلَائِكَةٌ) عَلَى هَذِهِ الرُّوَايَةِ بَدَلٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي يَتَعَاقَبُونَ . وَفِي آخِرِهِ

(١) وقوله كضميره ... كما يطابق لو كانت ضمائر : ليس في ك .

(٢) تقدم تخريجه في ص ٢٠٤ .

(٣) هذا جزء من حديث صحيح أخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما ، وغيرهما ، لكن ليس بهذه الرواية، وبهذه الرواية أخرجه ابن حجر في تعلق التعليق ٢ : ٢٠٣ . العواتق: جمع عاتق ، وهي الجارية البالغة .

(٤) تقدم تخريجه في ١ : ١٨٨ - ١٨٩ ، وأشار هناك أيضاً إلى رواية البرزار .

(وَتَرَكْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ، فَأَغْفِرْ لَهُمْ اللَّهُمَّ يَوْمَ الدِّينِ)، وليس هذا في حديث مالك، فدلَّ على أنه مختصر من ذلك الحديث» انتهى كلام السهيلي.

ودلَّ على خلاف ما يذهب إليه في قوله (يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةً) من أنه على لغة: أَكْلُونِي الْبَرَاغِيثُ، حتى قال^(١): «وقد تَكَلَّمَ بِهَا النَّبِيُّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - فَقَالَ: (يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةً بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةً بِالنَّهَارِ)». وعلى ما رواه الْبَزَّارُ لا يكون النَّبِيُّ تَكَلَّمَ بِهَا؛ لأنَّ قَبْلَهُ (إِنَّ اللَّهَ مَلَائِكَةً يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةً بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةً بِالنَّهَارِ)، وكثيراً ما يقول المصنف: على لغة يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ.

ص: وَيُضْمَرُ جَوَازًا فِعْلُ الْفَاعِلِ الْمُشْعِرُ بِهِ مَا قَبْلَهُ، وَالْمُجَابُ بِهِ نَفْيٌ أَوْ اسْتِفْهَامٌ. وَلَا يُحذفُ الْفَاعِلُ إِلَّا مَعَ رَافِعِهِ الْمَدْلُولِ عَلَيْهِ /، وَيَرْفَعُ تَوْهَمُ الْخذفِ إِنْ خَفِيَ الْفَاعِلُ جَعَلَهُ مَصْدَرًا مَنْوِيًّا، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ.

٣١: ٥٢ ب

ش: مثال ذلك قراءة ابن عامر وأبي بكر ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ﴾^(٢)، التقدير: يُسَبِّحُ رِجَالًا، فحذف «يُسَبِّحُ» لدلالة «يُسَبِّحُ» عليه؛ إذ لا يجوز أن يرتفع «رِجَالٌ» بـ«يُسَبِّحُ» المبني للمفعول.

قال المصنف^(٣): «ولا يجوز هذا الاستعمال إلا فيما كان هكذا»، يعني ألا يلبس بالمفعول الذي لم يُسَمِّ فاعله. قال^(٤): «فلو قيل: يُوعَظُ فِي الْمَسْجِدِ رِجَالٌ، على معنى: يَعِظُ رِجَالٌ - لم يَجُزْ لِصَلَاحِيَةِ إِسْنَادِ يُوعَظُ إِلَيْهِمْ، فلو قيل^(٥): يُوعَظُ فِي الْمَسْجِدِ رِجَالٌ زَيْدٌ جَازَ لَعَدَمِ الْبَلْبَسِ». قال المصنف^(٦): «ومن الجائز لعدم

(١) شرح التسهيل ٢: ١١٦.

(٢) سورة النور: ٣٦ - . السبعة ص ٤٥٦.

(٣) شرح التسهيل ٢: ١١٨.

(٤) شرح التسهيل ٢: ١١٨.

(٥) يوعظ في المسجد رجال... فلو قيل: ليس في ك.

(٦) شرح التسهيل ٢: ١١٨ - ١١٩ باختصار.

اللبس قولُ الشاعر^(١) :

لِيُنِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الْطَوَائِحُ
ومثله قول الآخر^(٢) :

حَمَامَةٌ بَطْنِ الْوَادِيَيْنِ ، تَرْتَمِي سَقِيَتِ مِنَ الْعُرِّ الْعَوَادِي مَطِيرُهَا

هكذا رواه الحفَاط ، ومن قال (سَقَاكَ) فتارك للرواية وأخذَ بال رأي .

ومن إضمار فعلِ الفاعلِ لكونِ ما قبله يُشعرُ به قولُ الشاعر^(٣) :

أَرَى الْأَيَّامَ لَا تُبْقِي كَرِيْمًا وَلَا الْعُصْمَ الْأَوَابِدَ وَالنَّعْمَاءَ
وَلَا عَلْحَانَ ، يَتَنَابَانِ رَوْضًا نَضِيرًا نَبْتُهُ ، عُمًّا ، تُوَامًا ،

وهذا الذي ذهب إليه المصنف في هذه الأبيات لا يتعين :

أما البيت الأول فيمكن أن يكون المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله هو ضارِع ،
ويكون يَزِيدُ منادى ، أي : لِيُنِكَ ضَارِعٌ - يا يَزِيدُ - بفقدك ، فإنه يصير كالمفعول
الذي ينبغي أن يُكى إذ لا يجد مثلك ، فلا يكون يَزِيدُ هو المفعول الذي لم يُسمَّ
فاعله ، وضارِعٌ فاعلاً ، تقديره : يَكِيهِ ضَارِعٌ .

وأما الثاني فيمكن أن يكون مَطِيرُهَا بدلاً من الضمير المستكن في الْعَوَادِي
إذ فيه ضمير يعود على الْعُرِّ ، أي : ألبواكي هي مَطِيرُهَا ، ولا يكون مَطِيرُهَا فاعلاً
بفعل محذوف ، التقدير : يَسْقِيهَا مَطِيرُهَا .

(١) هو الحارث بن نَهيك أو غيره . وهو في الكتاب ١ : ٢٨٨ ، ٣٦٦ ، ٣٩٨ . وقد

تقصيتُ القول في نسبته في إيضاح الشعر ص ٥٠٢ . الضارِع : الدليل الخاضع .
والمختبِط : طالب المعروف المحتاج . وتطيح : تنهب وتلك . والطوائح : المهلكات .

(٢) تقدم في ٢ : ٧١ .

(٣) هو صخر الغي الهذلي . والبيتان في شرح أشعار الهذليين ص ٢٨٧ ، ٢٨٩ وبينهما خمسة

أبيات . الْعُصْم : الأوعول . والأوابد : المستوحشة . والعَلَج : الحمار الغليظ . ويتنابان :
يأتیان . والعَمَّ : الطوال . وتوأم : بنت أثنين .

وأما الثالث فيمكن أن يكون « ولا عَلِجانٍ » منصوبًا معطوفًا على المنصوب قبله ، ويكون ذلك على لغة من يجري المثنى بالألف رفعًا ونصبًا وجرًا ، وهي لغة طوائف من العرب ، منهم بنو الحارث بن كعب ^(١) .

وأما قول المصنف « إنَّ ذلك جائز إذا عدم الليس » فالذي عليه جمهور النحويين أن مثل هذا لا يقاس . وذهب بعضهم إلى القياس فيه ، وهو مذهب الجرمي وابن جني ^(٢) ، فيجوز عندهم : أَكَلَ الطَّعَامُ زَيْدًا ، وَشَرِبَ الْمَاءُ عَمْرًا ، وَأَوْقَدَ النَّارُ مُحَمَّدًا .

وفي البسيط : فأما في الخبر - يعني إذا كان الفعل خيرًا - فإنه يجوز ، يعني إضماره . قال : بشرط ، وهو إذا كان في الكلام ما يدل عليه بأن يُذكر فعلٌ / من معناه أو من لفظه ومعناه . وذكر آيتي التسييح والتزيين ^(٣) ، وقول الأشاعر : « لِيُكِّ . أَلْبَيْتِ » .

[٣ : ٥٣ / ١]

وقوله ^(٤) :

أَسْقَى آلَهُ عُدُوتِ الْوَادِي وَجَوْفَهُ كُلِّ مِلْثُ غَادِي
كُلِّ أَحْشَ حَالِكِ السَّوَادِ

(١) تقدم ذكر تلك الطوائف في ١ : ٢٤٥ - ٢٤٨ .

(٢) أنظر المختص ١ : ٢٢٩ - ٢٣٠ .

(٣) يعني بآية التسييح الآية ٣٦ من سورة النور التي ذكرت قبل قليل ، ويريد بآية التزيين الآية ١٣٧ من سورة الأنعام ، وهي قوله تعالى ﴿ وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءَهُمْ ﴾ برفع ﴿ قَتَلَ ﴾ و﴿ شُرَكَاءَهُمْ ﴾ . وهي قراءة أبي عبد الرحمن السلمى والحسن وأبي عبد الملك قاضي أجدند صاحب ابن عامر . وسيذكر الشارح تخريجها بعد قليل . أنظر الكتاب ١ : ٢٩٠ والمختص ١ : ٢٢٩ وإعراب القرآن للنحاس ٢ : ٩٧ - ٩٨ والبحر المحيط ٤ : ٢٣١ .

(٤) أخرج في ملحق ديوان رؤية ص ١٧٣ ، وهو من غير نسبة في الكتاب ١ : ٢٨٩ والمختص ١ : ١١٧ والخصائص ٢ : ٤٢٥ . عدوات الوادي : شواطئه ، جمع عدوة ، بتثنية العن . والمثلث من المطر : الدائم الملازم . والأحش : الشديد صوت الرعد .

يريد : سَقَاها كُلُّ أَحَشٍّ ، وكذا : زيدٌ ، جواب : مَنْ ضَرَبَ ؟ أي :
ضَرَبَ زيدٌ . انتهى ، وفيه تلخيص .

وأجاز بعض النحويين : زيدٌ عمرًا ، بمعنى : لِيَضْرِبَ زيدٌ عمرًا ، إذا كان
ثمَّ دليل على إضمار الفعل ، ولم يُلِيس .

وقد منع س^(١) ذلك وإن لم يُلِيس ؛ لأنَّ إضمار فعل الغائب هو على طريق
التبليغ ، وإضماره يستدعي إضمار فعل آخر ؛ لأنَّ المعنى : قُلْ له لِيَضْرِبَ ، فكثُرَ
الإضمارُ ، فَرُفِضَتْ .

ولا يتعين ما قَدَّره المصنف ولا غيره من أن ﴿ رِجَالٌ ﴾ مرفوع ﴿ يُسَبِّحُ ﴾
مضمرة لدلالة ﴿ يُسَبِّحُ ﴾ عليه ؛ لأنه يجوز أن يكون ﴿ رِجَالٌ ﴾ خير مبتدأ
محدوف ، تقديره : الْمُسَبِّحُ رجالٌ ، يدل عليه ﴿ يُسَبِّحُ لَهُ ﴾ .

وفي البسيط : « ويجوز فيها أن تكون على تقدير ابتداء نزل على أستفهام
مقدَّر فيما كان فيه إهام ، نحو قولك :
لِيُكَّ يَزيدُ

ف قيل : مَنْ أَلْبَاكِي ؟ فقيل : أَلْبَاكِي ضارِعٌ لخصومة . وَالْمُزِينُ شُرَكَاءُهُمْ ،
كما تقول : أَلَا رَجُلٌ إِمَّا زيدٌ وإِمَّا عمرو . قال س^(٢) : (كأنه قيل : مَنْ هَذَا
الْمُتَمَنِّي ؟ فقال : زيدٌ أو عمرو) ، فكذلك تلك ، انتهى .

وقد خرَّج بعضُ النحويين^(٣) قراءةً مَنْ قرأ ﴿ وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكثيرٍ مِنْ
الْمُشْرِكِينَ قَتَلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءُهُمْ ﴾ مبنياً للمفعول على إضمار فعل ، تقديره :
زَيْنُهُ شُرَكَاءُهُمْ . ولا يتعين هذا التخريج إذ يمكن أن يكون ارتفاع ﴿ شُرَكَاءُهُمْ ﴾

(١) الكتاب ١ : ٢٥٤ .

(٢) الكتاب ١ : ٢٨٩ .

(٣) هذا تخريج سيوييه وألفراء . الكتاب ١ : ٢٩٠ ومعاني القرآن ١ : ٣٥٧ .

على أنه فاعل بالمصدر ، أي : أن قَتَلَ أولادهم شركاؤهم^(١) .

قال بعضهم : والتخريج الأول أولى لأمرين :

أحدهما : أن المصدر لا يضاف إلى المفعول مع وجود الفاعل إلا في قليل .

والآخر : أن الشركاء ليسوا بقاتلين ، إنما هم مُزَيَّنون . ويدلُّ على ذلك القراءةُ الثانية ، وهي قراءة ﴿ زَيْنَ ﴾ بفتح الزاي ، ولا يكون الشركاء قاتلين إلا مجاز . قال المصنف في الشرح^(٢) : «ومثله^(٣) :

غَدَاةٌ أَحَلَّتْ لِلَّابِنِ أَصْرَمَ طَعْنَةً حُصَيْنِ عَيْبَاتِ السَّدَائِفِ وَالْخَمْرِ
وَالْخَمْرُ فَاعِلٌ حَلَّتْ مَضْمَرًا لِإِشْعَارِ أَحَلَّتْ بِهِ» انتهى .

وأتبع المصنفُ في هذا البيت قولَ الزَّجَّاجي ، قال الزَّجَّاجي في (الجمَل)^(٤) :

«ومنهم من يرويه برفع الطعنة ونصب العيبات» . وليس ذلك برواية ، وإنما هو

إصلاح من الكسائي ، وذلك^(٥) أن يونس بن حبيب سأل الكسائي عن إنشاد هذا

[٣ : ٥٣ / ب]

البيت ، فأنشده برفع / الطعنة ونصب العيبات ، فقال له يونس : علامَ ترفع

الخمر ؟ فقال : على الاستئناف والقطع ، فقال له : ما أحسنَ ما قلتَ لولا أن

الفرزدق أنشدنيه مقلوبًا . يعني يونس أنه أنشده بنصب طعنة ورفع عيبات

السدائف ، فيكون والخمر معطوفًا على عيبات ، فلا يكون مرفوعًا على فعل

مخدوف . ومعنى القلب هو أن جعل العيبات والخمر هي التي أحلت طعنة ، وفي

الحقيقة الطعنة هي التي أحلت له أكل العيبات وشرب الخمر .

(١) هذا تخريج قطرب كما في المختصب ١ : ٢٣٠ .

(٢) ٢ : ١١٩ .

(٣) البيت للفرزدق . ديوانه ص ٣١٧ والكامل ص ٤٧٦ . العيبط : اللحم الطري .

والسدائف : جمع السديف ، وهو شحم السنم .

(٤) الجمل ص ٢٠٤ .

(٥) أنظر الحكاية في الكامل ص ٤٧٦ ومجالس العلماء ص ٢١ - ٢٢ والخلل ص ٢٨١ .

قال المصنف في الكشرح^(١): «ومثله قولُ الشاعر^(٢):

ولَمْ يُبْقِ أَلْوَاءُ الْكُثْمَانِي بَقِيَّةً مِنْ الْكُرْطُبِ إِلَّا بَطْنُ وَادٍ وَحَاجِرٍ

أنشده أبو علي في التذكرة، وقال: رُفِعَ عَلَيَّ مَعْنَى: بَقِيَ بَطْنُ وَادٍ وَحَاجِرٍ»

أنتهى.

ومثله قول الآخر^(٣):

وَعَضُّ زَمَانٍ - يَا بَنَ مَرْوَانَ - لَمْ يَدَعْ مِنْ أَلْمَالِ إِلَّا مُسْحَتًا ، أَوْ مُحْلَفُ

في رواية من روى «يَدَعْ» بفتح الدال، وجعل معناه: لم يُبْقِ إِلَّا مُسْحَتًا،

ويرتفع مُحْلَفٌ عَلَيَّ إِضْمَارُ فِعْلٍ، تقديره: أَوْ بَقِيَ مُحْلَفُ^(٤)، على أحسن

التأويلات الخمس^(٥) في رفع مُحْلَفٍ.

وقوله وَالْمُجَابُ بِهِ نَفِيٌّ مِثْلُهُ قَوْلِكَ: بَلِي زَيْدٌ، لِمَنْ قَالَ: مَا جَاءَ أَحَدٌ،

التقدير: بَلِي جَاءَ زَيْدٌ. ومثله قولُ الشاعر^(٦):

تَحَلَّدْتُ حَتَّى قِيلَ: لَمْ يَغْرُ قَلْبُهُ مِنْ الْوَجْدِ شَيْءٌ قُلْتُ: بَلْ أَعْظَمُ الْوَجْدِ

أَي: بَلْ عَرَاهُ أَعْظَمُ الْوَجْدِ.

(١) ٢: ١١٩ - ١٢٠.

(٢) هو ذو الكمة . ديوانه ص ١٠٢١ . ألواء : جمع لوى ، وهو منقطع الرمل . والكثماني :

هضبات ثمان في أرض بني تميم . والرطوب : الكلال الغض . وحاجر : موضع مطمئن

وحوله مكان مشرف فيه ماء . ك : وحاجر ، وكذا في ألوذع التالي .

(٣) هو ألفرزدق . ديوانه ص ٥٥٦ وجمهرة أشعار العرب ص ٨٨٨ [٤٣] وإيضاح الشعر

ص ٣٤٦ - ٣٤٧ وفيه تحريجه ، وأنظر أيضًا ص ٥٧٧ - ٥٧٩ . عض الزمان : شدته .

والمسحت : المهلك . والمحلف : الذي بقي منه بقية . ك ، ح : وعظ زمان . وكذا الحق

في ن عن نسخة أخرى . وهي رواية فيها .

(٤) هذا قول الخليل كما في إيضاح الشعر ص ٥٧٨ - ٥٧٩ .

(٥) أنظر الخزانة ٥ : ١٤٤ - ١٥٣ [ألكشاهد ٣٥٧] .

(٦) البيت في شرح التسهيل ٢ : ١٢٠ وتخليص الشواهد ص ٤٧٨ وألعي ٢ : ٤٥٣ .

وقوله أو أستفهام مثله قولك : زيد ، لمن قال : هل جاء أحد ؟ ومثله قول الشاعر^(١) :

ألا هل أتى أم الحويرث مرسلتي نعم ، خالد ، إن لم تعقه العوائق
أي : أتاه خالد .

قال المصنف في الشرح^(٢) : « فمثل هذا لا يرتاب في أن المُجاب به مرفوع بفعلٍ مقدرٍ ؛ لأنه جوابُ جملةٍ قُدِّمَ فيها الفعلُ ، وحقُّ الجواب أن يُشاكل ما هو جوابٌ له » .

ثم قال المصنف بعد ذلك^(٣) : « والحكم بالابتداء على الأسم المُجاب به نفيٌ أو استفهام غير ممتنع ؛ لأنَّ مشكلةَ الجواب لما هو جوابٌ في اللفظ غير لازمة ، بل قد يُكتفى فيه بمراعاة المعنى ، ومنه قراءة غير أبي عمرو في السبعة ﴿ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ﴾^(٤) جواباً لقوله ﴿ مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ ﴾^(٥) و ﴿ مَنْ يَدِهِ مَلَكُوتُ ﴾^(٦) » انتهى . فقد ناقض قوله « لا يرتاب أن المُجاب به مرفوع بفعلٍ مقدرٍ » إذ قد أجاز فيه الابتداء .

قال المصنف في الشرح^(٨) : « فإن كانت جملة الاستفهام مؤخرًا فيها الفعل فحقُّ المُجاب من جهة القياس أن يؤخر فيه الفعل لتشاكل الجملتان لولا أن / الأستعمال بخلافه ، فلا يجيء مكملًا إلا والفعل فيه مقدم على الأسم ، نحو ﴿ وَلَكِنْ

[٣ : ٥٤ / ١]

(١) هو أبو ذؤيب الهذلي . شرح أشعار الهذليين ص ١٥٦ . تعقه : تحبسه . والعوائق :
الجوابس ، جمع عائقة . إن لم تعقه العوائق : موضعه بياض في ك .

(٢) ٢ : ١٢٠ .

(٣) ٢ : ١٢١ .

(٤) سورة المؤمنون : ٨٧ ، ٨٩ .

(٥) سورة المؤمنون : ٨٦ .

(٦) سورة المؤمنون : ٨٨ .

(٧) في المخطوطات : مقدم .

(٨) ٢ : ١٢٠ - ١٢١ .

سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ ﴿١﴾ ، ﴿مَاذَا أَحَلَّ لَهُمْ قُلُّ أَحَلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتِ﴾ ﴿٢﴾ ، ﴿مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ . قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا﴾ ﴿٣﴾ .

وينبغي إذا اقتصر في أجواب على الأسم أن يُقدَّرَ الفعلُ متقدِّماً ؛ لأنَّ المكمَّلَ أصلُ والمختصرُ فرع ، فيُسلَكُ بالفرع سبيلُ الأصل ، ولأنَّ موافقةَ العرب بتقدير تقدم الفعل متيقِّنة ، وموافقَتَهُم بتقدير تأخيره مشكوك فيها ، فلا عدولَ عن تقدير التقدُّم . ولما جرى به الاستعمال من تقدم الفعل في أجواب المكمَّل وجهٌ من النظر ، وهو أنَّ حقَّ الجملة الاستفهامية إذا كان فيها فعلٌ أن يُقدِّم ؛ لأنه بمباشرة الاستفهام أولى من الأسم ، فلمَّا لم يمكن ذلك في نحو (مَنْ فَعَلَ) للاتِّحاد المستفهم به والمستفهم عنه جيءَ بأجواب مقدِّماً فيه الفعل تنبيهاً على أن أصل ما هو له جواب أن يكون كذلك « انتهى .

وقوله ولا يُحذفُ الفاعلُ إلا مع رافعه المدلول عليه مثال ذلك قولك : زيداً ، جواباً لمن قال : مَنْ أكرمُ ؟ والتقدير : أكرمُ زيداً ، فحذفُ الفاعل مع الفعل .

وأعتلَّ المصنّف في الشرح ^(٤) لامتناع حذفِ الفاعل وحده بأنه « كعَجَزُ المركَّب في الأمتزاج بمثْلُوهُ ، ولزوم تأخُّره ، وكونه كالصِّلَة في عدم تأثره بعاملٍ مثْلُوهُ ، وكالمضاف إليه في أنه ^(٥) مُعتمِدُ البيان .» قال ^(٦) : « بخلاف خير المبتدأ ،

(١) سورة الزخرف : ٩ .

(٢) سورة المائدة : ٤ .

(٣) سورة يس : ٧٨ - ٧٩ .

(٤) ٢ : ١١٨ .

(٥) في المخطوطات : فإنه . صوابه في شرح المصنّف .

(٦) ٢ : ١١٨ . وهذا القول يلي القول السابق بدون فاصل .

فإنه مُبَايِنٌ لِعَجْزِ أَلرُّكْبِ وَلِلصَّلَةِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ فِيمَا ذَكَرَ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرٌ مُمْتَزَجٌ بِمَثْلُوهُ ، وَلَا لَازِمٌ أَلتَّأَخُرِ ، وَيَتَأَثَّرُ بِعَامِلِ مَثْلُوهُ ، وَهُوَ مَعْتَمِدٌ أَلْفَائِدَةُ لَا مَعْتَمِدٌ أَلْبَيَانِ . وَأَيْضًا فَإِنَّ مِنَ أَلْفَاعِلِ مَا يَسْتَرُ ، فَلَوْ حُذِفَ فِي بَعْضِ أَلْمَوَاضِعِ لِأَلتَّبَسِ أَلْحَذْفِ بِأَلْأَسْتِتَارِ ، وَأَخْبِرَ لَا يَسْتَرُ ، فَإِذَا حُذِفَ لِأَلدَّلِيلِ أَلْمِنْ أَلتَّبَاسِ^(١) كَوْنِهِ مَسْتَرًا ، أُنْتَهَى كَلَامُهُ .

وما ذكره فيه خلاف ، وإطلاق في موضع التقيد :

أَمَّا أَلْخِلَافُ فَذَهَبَ أَلْكَسَائِيُّ^(٢) إِلَى جَوَازِ حَذْفِ أَلْفَاعِلِ وَحْدَهُ دُونَ فِعْلِهِ لِأَلدَّلَالَةِ أَلْمَعْنَى عَلَيْهِ ، وَمَذْهَبُهُ مَشْهُورٌ فِي ذَلِكَ فِي بَابِ أَلْإِعْمَالِ فِي نَحْوِ : ضَرَبْتَنِي وَضَرَبْتُ أَلزَّيْدِينَ ، وَسَيَأْتِي ذَلِكَ فِي بَابِهِ ، وَرَجَّحَهُ أَلسُّهَيْلِيُّ ، وَأَبْنُ مَضَاءٍ^(٣) مِنْ أَصْحَابِنَا ، وَدَلِيلُهُ هُنَاكَ مَذْكَورٌ .

وَأَجَازَ أَلْكَسَائِيُّ^(٤) حَذْفَهُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ ، وَأَحْتَجَّ لَهُ بِأَنَّ حَذْفَ أَلْأَخْتِصَارِ لَا يُخْرِجُ أَلْكَلَامَ إِلَى غَيْرِ أَلْإِفَادَةِ ، فَكَانَ كَأَلْمَفْعُولِ ، وَلِأَنَّ أَلْأَخْتِصَارَ يَكُونُ فِي أَلْمُتَلَازِمِينَ كَأَلْمَبْتَدَأِ وَأَخْبِرَ ، فَكَذَلِكَ هُنَا . وَقَوْلُ أَلْمَانَعِينَ « إِنَّهُ كَأَلْجُزْءِ مِنْهُ » إِنْ عَنُوا ذَلِكَ مِنْ جِهَةِ أَلْمَعْنَى فَمَنْقُوضٌ بِأَلْمَصْدَرِ ، أَوْ مِنْ جِهَةِ أَلْلَفْظِ فَقَدْ يُحَذَفُ مِنْ أَلْلَفْظِ أَلْوَاحِدِ بَعْضُهُ لِأَلْحِفَةِ . وَأَسْتَدَلَّ عَلَيْهِ بِقَوْلِ أَلشَّاعِرِ^(٥) / :

فَإِنْ كَانَ لَا يُرْضِيكَ حَتَّى تُرَدِّبَنِي إِلَى قَطْرِي لَا إِحْأَلْكَ رَاضِيَا
ففاعِل « يُرْضِيكَ » مَحذُوفٌ ، تَقْدِيرُهُ : لَا يُرْضِيكَ شَيْءٌ .

قَالُوا^(٦) : وَلَا حُجَّةَ فِيهِ لِأَلْحَتْمَالِ أَنْ يَكُونَ أَلضَّمْرُ لِأَلدَّلَالَةِ يُرْضِي عَلَيْهِ ، كَأَنَّهُ

(١) ن ، ح : أَمِنْ مِنْ أَلتَّبَاسِ .

(٢) أَلْجَمَلُ ص ١١٣ وَشَرْحُهُ لِأَبْنِ عَصْفُورٍ ١ : ٦١٧ - ٦١٨ وَأَلْحَلِييَاتُ ص ٢٣٧ ، ٢٣٩ .

(٣) أَلرَّدُ عَلَى أَلنَّحَاةِ ص ٩٥ .

(٤) شَرْحُ أَلْكَافِيَةِ أَلشَّافِيَةِ ص ٦٠٠ - ٦٠١ .

(٥) تَقْدَمُ فِي ص ١٧٤ .

(٦) شَرْحُ أَلْجَمَلِ لِأَبْنِ عَصْفُورٍ ١ : ٦١٨ .

قال : لا يُرضيك مُرضٍ ، أو لأنه قد عُلم على ما يعود ، كأنه قال : لا يُرضيك هو ، أي : شيء .

قالوا^(١) : وإنما لم يَجز حذف الفاعل لأنه إن حُذف اختصارًا لم يكن كلامًا ، ولا يفيد لأنه لفظ مفرد ، أو اختصارًا لم يَجز ؛ لأنَّ العرب قد جعلته مع الفعل بمنزلة شيء واحد بدليل إسكانهم آخر الفعل له في ضَرَبْتُ .

وأما الإطلاق في مكان التقييد فإنه كان ينبغي أن يقيد ويقول : «ما لم يكن أرافع مصدرًا ينحلُّ بحرف مصدرى والفعل»، فإنه إذ ذاك يجوز حذف الفاعل وحده دون رافعه، نحو قوله «أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْعَةِ يَتِيمًا»^(٢) .
وأما حذفه في باب المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله فإنَّ الفعل يُغيَّر للمفعول الذي لم يُسمَّ فاعله ، فلم يَثِقَ على صيغته التي كان لها وهو مَبْنِيٌّ للفاعل ، فلا يرد ذلك على المصنف .

وقوله وَيَرْفَعُ تَوَهُّمَ الْحَذَفِ ... إلى آخره قال المصنف^(٣) : « إذا تَوَهُّمَ حَذَفُ فاعِلٍ فعِلٍ موجود فلا سبيل إلى الحكم بحذفه، بل يُقدَّرُ إسناده إلى مدلولٍ عليه من اللفظ والمعنى ، كقول الشاعر^(٤) :

تَمْشِي تَبْحَثُ حَوْلَ الْبَيْتِ مُتَّخِيًا لَوْ كُنْتَ عَمْرَو بْنَ عَبْدِ اللَّهِ لَمْ يَزِدْ

(١) شرح الجمل لأبن عصفور ١ : ٦١٨ - ٦١٩ وفيه اختصار .

(٢) سورة البلد : ١٤ - ١٥ .

(٣) ٢ : ١٢١ - ١٢٢ .

(٤) هو ألفرزدق كما في طبقات فحول الشعراء ص ٣٣١ - ٣٣٢ وإيضاح الشعر ص ٥٦٧ ، ولم أجد في ديوانه . أنتخى : افتخر وتعظّم . وعمرو بن عبد الله : هو عمرو بن عبد الله بن صفوان بن أمية ، كان كأبيه سيدًا عالي القدر في قريش . والممدوح هو عبد العزيز بن عبد الله بن خالد بن أسيد . في المخطوطات : « عمّ ابن عبد الله » . وكذا فيما بعد البيت ، إلا في ن ، ففيها : « عمرو بن عبد الله » في البيت فقط ، وأعيد عجزه مصححًا كما في النسخ الأخرى .

أي: لم يَزِدِ أَيْتَحَاؤُكَ» أنتهى. وفي نسخة أخرى من شرح المصنف^(١):
«كذا قال الفارسي» أنتهى .

ولا حُجَّة فيما ذكر ، وليس ألبيت مما ذكر ، بل أفاعل مضمَر في « يزد »
عائداً على عمرو بن عبد الله ، وذلك أن عمرو بن عبد الله أسم غائب ، وقد
أخبر به عن مخاطب ، فيجوز فيما بعده أن تراعي المخاطب فيعود الضمير مخاطباً ،
نحو : لو كنتَ أخوا زيدٍ لَصَنَعْتَ كذا . ويجوز أن تراعي الأسم الغائب فيعود
الضمير غائباً ، نحو : لو كنتَ أخوا زيدٍ لَصَنَعَ كذا . وهذا ألبيت من هذا القسم
الأخير ، وتقديره : لم يَزِدْ - أي : عمرو بن عبد الله - على أنتحائك .

قال المصنف^(٢) : «وكقوله تعالى ﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتِ
لَيْسَ جَنَّتَهُ﴾^(٣) . قيل : إن المعنى : بدأ لهم بَدَاءً^(٤) ، كما قال^(٥) :

بَدَأَ لَكَ مِنْ تِلْكَ الْقُلُوصِ بَدَاءً

أي : ظهر لك فيها رأي . ولا يجوز مثل هذا الإسناد إلى مصدر الفعل حتى
يشعر برأي ، مثل ظهرَ وبانَ وتبينَ ، أو يكون الفعل فعل استثناء ، كقاموا عدا
زيداً ، وخلا عمراً ، وحاشا بكرراً ، أي : جاوزَ قيامهم زيداً» أنتهى.

فأما الآية فظهر لي فيها تخريج حسن واضح سهل، وهو أن يكون أفاعل
في ﴿بَدَأَ﴾ ضميراً مستكناً عائداً على المصدر المفهوم من قوله ﴿وَلَئِنْ لَمْ يَفْعَلْ مَا

(١) ٢ : ١٢٢ . وهذا القول يلي القول السابق بدون فاصل .

(٢) ٢ : ١٢٢ . وليس فيه الجملة الأخيرة .

(٣) سورة يوسف : ٣٥ .

(٤) إيضاح الشعر ص ٢٥٧ ، ٤٨١ - ٤٨٢ ، ٥٤٦ ، ٥٤٨ ، ٥٥٣ .

(٥) صدر ألبيت : « لعلك والموعد حَقُّ لقاؤه » . وهو لمحمد بن بشر الخارجي كما في
الخرزاة ٩ : ٢١٣ - ٢١٦ [٧٣٠] وشرح أبيات المغني ٦ : ١٩٣ - ١٩٥ [٦٢٢] .
وأنظر ترجمته في إيضاح الشعر ص ٢٥٦ . والقלוوص : ألقاة الفتية . وكان رجل وعد
الشاعر قلووصاً فمطله ، فقال ذلك يذمه .

أَمْرُهُ لَيْسَحَنَّ وَلَيْكُونًا مِنَ الصَّاعِرِينَ^(١)، ويدلُّ عليه / أيضًا قوله ﴿قَالَ رَبُّ
الْسَّحْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾^(٢). وَأَمَّا مَنْ قَرَأَ ﴿الْسَّحْنُ﴾ بفتح السين^(٣) على أنه مصدر
فقد أتضح عود الضمير عليه.

وأما قوله «أو يكون الفعل فعل استثناء» فهذا لم يذهب إليه أحد فيما
علمناه، وإنما أفعال عند النحويين لفعل الاستثناء ضمير مفرد يعود على البعض
المفهوم من المعنى، أي: قام القوم حاشا هو - أي: بعضهم - زيدًا، وكذلك
باقيها. وقد كان ظهر لي ما قاله المصنف، وأمليته في بعض كتي القديمة، ولم
أجد أحدًا يقوله، فأعرضتُ عنه.

قال المصنف في الشرح^(٤): «ومن الإسناد إلى مدلول عليه قول الشاعر^(٥):
أَقُولُ إِذَا مَا الطَّيْرُ مَرَّتْ مُخِيلَةً لَعَلَّكَ يَوْمًا - فَأَنْتَظِرُ - أَنْ تَنَالَهَا
أَوْ ذُرِّكَ مِنْ أُمَّ الْخَوَيْرِثِ غِبْطَةً بِهَا خَبَّرْتَنِي الطَّيْرُ أَمْ قَدْ أَنَّى لَهَا
أي: قد أنى لها ألا تُدرك^(٦)؛ لأنَّ ذِكْرَ أُمَّ بعد أَلْهَمَزَةِ الَّتِي وَلِيهَا أَحَدُ
الضَّيْدَيْنِ مُشْعَرٌ بِأَنَّ تَانِيَهُمَا مَرَادٌ، وَهَذَا شَبِيهَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا
يُنْقَضُ مِنْ عُمْرِهِ﴾^(٧)؛ لأنَّ ذِكْرَ الْمُعَمَّرِ مُشْعَرٌ بِمُقَابِلِهِ، وَهُوَ الْقَصِيرُ الْعَمْرُ، فَأَعِيدَتْ
هَاءُ ﴿عُمْرِهِ﴾ إِلَيْهِ، وَلَمْ يُذَكَّرْ لِإِشْعَارِ مُقَابِلِهِ بِهِ» انتهى.

(١) سورة يوسف : ٣٢ .

(٢) سورة يوسف : ٣٣ .

(٣) الذي في المخطوطات : أَلْجِيم . وقوله بعد قليل «مصدر» : سقط من ك . وقد قرأ بفتح

السين عثمان ومولاه طارق وزيد بن علي وألزهرى وأبن أبي إسحاق وأبن هرمز

ويعقوب . إعراب القرآن للنحاس ٢ : ٣٢٨ والنشر ٢ : ٢٩٥ وألبحر المحيط ٥ : ٣٠٦ .

(٤) ٢ : ١٢٢ .

(٥) هو كثير عزة . وألبيتان في ديوانه ص ٢٢٣ بتقدم الثاني على الأول . أنى : حان .

(٦) ك ، ن : أدرك .

(٧) سورة فاطر : ١١ .

فَأَمَّا « أَوْذَرِكُ . أَلْبَيْتِ » فإنه لا يتعين ما ذَكَرَ ؛ إذ قد يحتمل ألا تكون أُمُّ مُعَادِلَةٍ لِلْهَمْزَةِ ، بل تكون أُمُّ مَنْقُوعَةٍ بِمَعْنَى بَلِّ وَالْهَمْزَةِ ، ويكون الفاعل بقوله أَنَّى ضَمِيرًا عَائِدًا عَلَى الْمَصْدَرِ الْمَفْهُومِ مِنْ قَوْلِهِ أَوْذَرِكُ ، وكأنه أَسْتَفْهَمَ أَوْلَى ، هل يُدْرِكُ مِنْهَا غِبْطَةً ، ثم أَضْرَبَ عَنْ ذَلِكَ ، وَأَسْتَفْهَمَ ثَانِيًا ، هل قَرَّبَ إِدْرَاكَهُ لِنَلِّكَ الْغِبْطَةَ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ « وَهَذَا شَبِيهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ وَمَا يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ ﴾ » فإنه جعل الضمير في قوله ﴿ وَلَا يُنْقَضُ مِنْ عُمْرِهِ ﴾ عائداً على القصير العمر لفظاً ومعنى ، ودلّ عليه مُقَابِلُهُ ، وهو ﴿ مِنْ مُعَمَّرٍ ﴾ . والنحويون يقولون في مثل هذا إن الضمير عائِدٌ عَلَى ﴿ مُعَمَّرٍ ﴾ لَفْظًا دُونَ مَعْنَى ، نحو قولهم: له عندي درهمٌ ونِصْفُهُ ، فَأَلْهَاءُ فِي « وَنِصْفُهُ » عائِدٌ عَلَى دَرَاهِمٍ ، وَالْمُرَادُ بِهِ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى : وَنِصْفُ دَرَاهِمٍ آخَرَ ، فَهُوَ عِنْدَهُمْ عَائِدٌ عَلَيْهِ لَفْظًا لَا مَعْنَى ، وَالْمُصَنِّفُ جَعَلَهُ عَائِدًا عَلَى الْقَصِيرِ الْعُمُرَ لَفْظًا وَمَعْنَى ، وَمَتَى دَارَ الضَّمِيرِ بَيْنَ أَنْ يَعُودَ عَلَى شَيْءٍ لَفْظًا دُونَ مَعْنَى [وَأَنْ يَعُودَ عَلَى شَيْءٍ لَمْ يُذَكَّرْ] ^(١) كَانَ [أَنْ يَعُودَ عَلَى شَيْءٍ لَفْظًا دُونَ مَعْنَى] أَوْلَى مِنْ أَنْ يَعُودَ عَلَى شَيْءٍ لَمْ يُذَكَّرْ أَلْبَتَّةَ .

قال المصنف في الشرح ^(٢) : «ومثله قول الآخر ^(٣) :

وما أذري إذا يَمَمْتُ أَرْضًا أُرِيدُ الْخَيْرَ أَيُّهُمَا يَلِينِي
فثنى الضمير قاصداً للخير والشرِّ ، ولم يَجْرِ إِلَّا ذِكْرُ أَحَدِهِمَا ، وَلَكِنَّ الْإِشْعَارَ
بِمَا لَمْ يُذَكَّرْ بِمَنْزِلَةِ ذِكْرِهِ » انتهى .

[٣ : ٥٥ / ب]

وهذا عندنا مما حُذِفَ مِنْهُ الْجُمْلَةُ الْمَعْطُوفَةُ / لِدَلَالَةِ الْمَعْنَى عَلَيْهَا ، وَالتَّقْدِيرُ :
أُرِيدُ الْخَيْرَ ، وَأَجْتَنِبُ الشَّرَّ ، فَعَادَ الضَّمِيرُ عَلَى الْخَيْرِ وَالشَّرِّ ، وَحَذَفُ الْجُمْلَةُ

(١) ما بين الحاصتين تنمة يلتزم بها السياق . وكذا في الموضع التالي .

(٢) ١٢٢ : ٢ .

(٣) تقدم في ٢ : ٢٥٧ .

لدلالة المعنى كثيرٌ ، كقوله تعالى ﴿أَنْ أَضْرِبَ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَأَنْفَلَقَ﴾^(١) ، التقدير : فَضْرَبَ فَأَنْفَلَقَ . وهذا الذي ذكره المصنف تكثير وأستطراد لغير ما عقد له أصل المسألة، ويقع في ذلك التزاع، فلا حاجة في ذكره.

قال المصنف في الشرح^(٢) : «وَمِنَ الْإِسْنَادِ إِلَى مَدْلُولٍ عَلَيْهِ قَوْلُ بَعْضِ الْعَرَبِ^(٣) : إِذَا كَانَ غَدًا فَأَتَيْتِي ، أَيْ : إِذَا كَانَ غَدًا مَا نَحْنُ عَلَيْهِ الْآنَ مِنَ الْوَعْدِ فِي غَدٍ فَأَتَيْتِي ، وَمِثْلُهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٤) :
فَإِنْ كَانَ لَا يُرْضِيكَ حَتَّى تَرُدَّنِي إِلَى قَطْرِي لَا إِحَالَكَ رَاضِيًا
أَي : إِنْ كَانَ لَا يُرْضِيكَ مَا تُشَاهِدُهُ مِنِّي .

وَمِنَ الْفَاعِلِ الْمَوْوَلِ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾^(٥) ، ففاعلُ ﴿تَبَيَّنَ﴾ مضمونٌ ﴿كَيْفَ فَعَلْنَا﴾ ، كأنه قيل : وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفِيَّةُ فَعَلْنَا بِهِمْ .
وجازَ الإسناد في هذا الباب بأعتبار التأويل ، كما جاز في باب الابداء ، نحو ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾^(٦) ، فإنه أوَّلُ بِ(سَوَاءٌ عَلَيْهِمُ الْإِنذَارُ وَعَدْمُهُ) ، بل كما جاز في هذا الباب أن يُقال^(٧) :

مَا ضَرَّ تَغْلِبَ وَائِلِ أَهْجَوْتَهَا
ومثلُ ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾ ، ﴿أَوْلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾^(٨)

(١) سورة الشعراء : ٦٣ .

(٢) ١٢٣ : ٢ .

(٣) أَلْكِتَابِ ١ : ٢٢٤ .

(٤) تقدم في ص ١٧٤ ، ٢١٧ .

(٥) سورة إبراهيم : ٤٥ .

(٦) سورة البقرة : ٦ .

(٧) تقدم في ص ١٧٤ ، وبعده في شرح المصنف : « على تأويل ما ضَرَّهَا هَجْوُكَ يَاها » .

(٨) سورة السجدة : ٢٦ .

على تأويل : أَوْلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَثْرَةً إِهْلَاكِنَا» انتهى.

وهذا الذي ذهب إليه المصنف - وهو أن يُسَبَّكَ مِنْ الْجُمْلَةِ الْمَصْدَرَةِ بِ«كَمْ»
أَسْمٌ يَكُونُ فِي مَوْضِعِ أَلْفَاعِلِ - هو مذهب بعض الكوفيين. وأمَّا أصحابنا فإنهم
خَرَّجُوا قَوْلَهُ تَعَالَى ﴿أَوْلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ عَلَى أَنَّ فَاعِلَ يَهْدِي ^(١) مَضْمَرٌ،
يَعُودُ عَلَى الْمَصْدَرِ الْمَفْهُومِ مِنَ أَلْفَعِلِ، وَسَاغَ ذَلِكَ لِأَنَّ أَهْدَايَةَ قَدْ تُسْتَعْمَلُ اسْتِعْمَالِ
الِدَّلَالَةِ الَّتِي يَرَادُ بِهَا الْحُجَّةُ وَالْبَرَهَانُ، وَكَأَنَّهُ قَالَ: أَوْلَمْ يَبَيِّنْ لَهُمْ حُجَّتَنَا، وَيَكُونُ
﴿كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ بِمَا دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ ﴿أَوْلَمْ يَهْدِ لَهُمْ﴾ لِأَنَّهُ بِنَزْوَلَةٍ:
أَوْلَمْ يَعْلَمُوا، فَحَمَلَهُ عَلَى ذَلِكَ. وَلَا يَكُونُ أَلْفَاعِلُ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ إِلَّا صَرِيحَ الْأَسْمِ
أَوْ الْمَقْدَّرَ بِهِ مِنْ أَنْ أَوْ أَنْ أَوْ مَا الْمَصْدَرِيَّاتِ فَقَطْ، كَمَا قَدْ بَيَّنَّاهُ ^(٢) فِي بَابِ أَلْفَاعِلِ.

قال المصنف في الشرح ^(٣): « وَمِنْ الْإِسْنَادِ إِلَى مَدْلُولٍ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿إِذَا
أَخْرَجَ يَدُهُ لَمْ يَكْذِبْ رِأْسًا﴾ ^(٤)، ففاعل ﴿أَخْرَجَ﴾ ^(٥) ضمير الواقع في البحر
الموصوف، ولم يحرله ذكر، ولكن سياق الكلام يدل عليه» انتهى.

وهذا ليس كما ذكر، بل هو يعود على محذوف مضاف إلى ﴿ظُلُمَاتٍ﴾،
التقدير: أو كذي ظلمات، فحذف «ذي» للدلالة المعنى.

قال المصنف في الشرح ^(٦): « وَمِثْلُهُ قَوْلُ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - (لَا
يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ) ^(٧)،

(١) ن : يهد لهم. وأضيف في الحاشية : « كم أهلكنا على أن فاعل يهدي ». وبعده : صح .

(٢) ك ، ح : كما قدرناه . وقد بيّنه في ص ١٧٣ من هذا الجزء .

(٣) ٢ : ١٢٣ .

(٤) سورة النور : ٤٠ .

(٥) ك : فقال على أخرج . ن : فقال ففاعل أخرج .

(٦) ٢ : ١٢٣ - ١٢٤ .

(٧) أخرجه البخاري عن أبي هريرة في كتاب المظالم [أبواب ٣٠] ٣ : ١٠٧ وكتاب

الأشربة [أبواب الأول] ٦ : ٢٤١ وكتاب الحدود [أبواب الأول] ٨ : ١٣ ومسلم في

كتاب الإيمان [أبواب ٢٤] ١ : ٧٦ ، ٧٧ .

ففاعلُ (يَشْرَبُ) غيرُ مذكور، لكنَّهُ / مفهوم ، كأنه قيل: ولا يَشْرَبُ الخَمْرَ شاربِها.

وقد يُعني عن الفاعل استحضارُه في الذهن بِذِكرِ فعلٍ ناصِبٍ لِمَا لا يَصْلُحُ إلا له ، كقول الشاعر^(١):

لقد عَلِمَ الضَّيْفُ والمُرْمِلُونَ إِذَا أَعْبَرَ أَفْقًا ، وَهَبَّتْ شَمَالًا

فأعنى عن إظهار الريح استحضارها في الذهن بِ(هَبَّتْ) ونصبه شمالاً على الحال، فكان ذلك بمنزلة التصريح بالريح. ومثله قول الآخر^(٢):

وَأَكْرَمُ الضَّيْفِ وَالْجَارِ الْقَرِيبِ إِذَا هَبَّتْ شَامِيَةً ، وَأَشْتَدَّتِ الْقِرْرُ

فنصب شاميةً، وأضمر الريح. وإلى هذه المواضع وأشباهها أشرت بقولي: وَيَرْفَعُ تَوْهَمَ الْحَذْفِ إِنْ خَفِيَ الْفَاعِلُ جَعَلَهُ مَصْدَرًا مَنْوِيًّا وَمِنْهُ ذَلِكَ».

(١) تقدم في ٥ : ١٦١ .

(٢) ألبيت في الفاخر في شرح جمل عبد القاهر ص ٢١٣ . قَرَّرَ : جمع قِرَّة ، وهي البرد ، يقال : ليلة ذات قِرَّة ، أي : ذات برد . وآخره في ن : التَّنْدَرُ .

ص : باب النائب عن أفعال

قد يُتركُ الفاعلُ لغرضٍ لفظيٍّ أو معنويٍّ جوازًا أو وجوبًا ، فينوبُّ عنه جاريًا مجراه في كلِّ ما لهُ : مفعولٌ به ، أو جارٌّ ومجرورٌ ، أو مصدرٌ لغيرٍ مُجرَّدٍ التوكيدِ مَلْفُوظٌ به أو مَدْلُولٌ عليه بغيرِ العاملِ ، أو ظَرَفٌ مُخْتَصٌّ مُتَصَرِّفٌ ، وفي نيابته غيرُ مُتَصَرِّفٍ أو غيرِ مَلْفُوظٍ به خِلافٌ .

ش : هذا الأَصْطِلاحُ في بابِ المفعولِ الَّذي لم يُسَمَّ فاعلهُ بالنائبِ لم أَره لغيرِ هذا المصنّف ، وإنما عبارةُ التحوينِ فيه أن يقولوا : بابِ المفعولِ الَّذي لم يُسَمَّ فاعلهُ ، ولا مُشاحَّةً في الأَصْطِلاحِ .

وحدُّ هذا المفعولِ الَّذي لم يُسَمَّ فاعلهُ ^(١) هو حدُّ الفاعلِ ، إلا أنه يقول مكان « غيرُ مَصْوَغٍ للمفعولِ » : مَصْوَغٌ للمفعولِ ^(٢) .

والغرضُ اللفظيُّ الإيجازُ ، نحو ﴿ وَمَنْ عاقَبَ بِمِثْلِ ما عوقِبَ بِهِ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ ﴾ ^(٣) . وموافقةُ المسبوقِ للسابقِ كقولِ بعضِ الفصحاءِ : مَنْ طابَتْ سِريرُتهُ حُمِدَتْ سِريرُتهُ . وإصلاحُ النظمِ كقولِ الأعشى ^(٤) :

عَلَّقْتُها عَرَضًا ، وَعَلَّقْتُ رَجُلًا غَيْرِي ، وَعَلَّقَ أُخْرَى ذَلِكَ الرَّجُلُ
وقولِ عنترة ^(٥) :

فإذا شَرِبْتُ فَإِنِّي مُسْتَهْلِكٌ مَالِي ، وَعَرِضِي وافرٌ ، لَمْ يُكَلِّمِ
والغرضُ المعنويُّ كَوْنُ الفاعلِ معلومًا ، نحو قوله ﴿ وَخَلِقَ الْإِنْسَانَ

(١) الَّذي لم يسم فاعله : ليس في ك ، ح .

(٢) مَصْوَغٌ للمفعولِ : سقط من ك ، ن .

(٣) سورة الحج : ٦٠ .

(٤) ديوانه ص ١٠٧ وشرح القصائد العشر ص ٤٢٣ .

(٥) ديوانه ص ٢٠٦ وشرح القصائد السبع ص ٣٣٩ وشرح القصائد العشر ص ٢٩٢ .

ضَعِيفًا^(١)، ونحو ﴿ضَرَبَ مَثَلٌ﴾^(٢)، و﴿نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ﴾^(٣)، و﴿نُصِرْتُ بِالصَّبَا، وَأَهْلِكَتْ عَادًا بِالذَّبُورِ﴾^(٤). والجَهْلُ بالفاعل، كقول الرجل: نُبِتْتُ بكذا، إذا لم يعرف مَنْ نَبَّأَهُ. وَالْأَيُّ يَتَعَلَقُ مراد المتكلم بتعيين الفاعل، كقوله ﴿فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ﴾^(٥)، ﴿وَإِذَا حِيَّتُمْ﴾^(٦)، و﴿إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا﴾^(٧)، وقوله^(٨) / :

وإن مُدَّتِ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ إِذْ أَحْشَعُ الْقَوْمَ أَعْجَلُ

وتعظيمُ الفاعل بصون^(٩) اسمه عن مقارنة أسم المفعول، كقوله: « من بُلي منكم^(١٠) بهذه القاذورة^(١١) ». وتعظيمُ المفعول بصون اسمه عن مقارنة

(١) سورة النساء : ٢٨ .

(٢) سورة الحج : ٧٣ .

(٣) لهذا جزء من حديث، وتمة الجملة: « مَسِيرَةٌ شَهْرٌ ». وقد أخرجه البخاري في كتاب التيمم [أبواب الأول] ١ : ٨٦ وكتاب الصلاة [أبواب ٥٦] ١ : ١١٣ وكتاب الجهاد والسير [أبواب ١٢٢] ٤ : ١٢ . وأخرجه مسلم في كتاب المساجد ص ٣٧١ - ٣٧٢ . بألفاظ مختلفة، وفيها « نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ » .

(٤) أخرجه البخاري في كتاب الأستسقاء [أبواب ٢٦] ٢ : ٢٢ وكتاب بدء الخلق [أبواب ٥] ٤ : ٧٦ وكتاب الأنبياء [أبواب ٦] ٤ : ١٠٨ وكتاب المغازي [أبواب ٢٩] ٥ : ٤٧ ومسلم في كتاب صلاة الأستسقاء [أبواب ٤] ص ٦١٧ .

(٥) سورة البقرة : ١٩٦ .

(٦) سورة النساء : ٨٦ .

(٧) سورة المجادلة : ١١ .

(٨) هو الشنفرى . إعراب لامية العرب للعكبري ص ٦٧ وشرح أبيات المغني ٧ : ١٨٩ - ١٩٠ [٧٩٥] .

(٩) ك : كصون . ن ، ح : لصون . صوابه في شرح المصنف .

(١٠) منكم : ليس في ك .

(١١) شرح التسهيل ٢ : ١٢٦ . ولم أفق عليه بهذه الرواية في كتب الحديث، إنما روي بالبناء

للفاعل، ومن رواه مالك في الموطأ ص ٨٢٥ [كتاب الخلود: باب ما جاء فيمن أعترف

على نفسه بالزنا] ولفظه: «مَنْ أَصَابَ مِنْ هَذِهِ الْقَاذوراتِ شَيْئًا فَلْيَسْتَرْ...» .

ألفاعل كقولك^(١): أُوذِيَ^(٢) فلانٌ ، إذا عَظَّمته ، وأَحْتَقَرَتَ مَنْ آذاه ، وألستر على
 أَلْفَاعِلِ خَوْفًا مِنْهُ أَوْ خَوْفًا عَلَيْهِ . فهذه عشرة أشياء ذكرها المصنف^(٣) ، كل واحد
 منها باعث على حذف أَلْفَاعِلِ . وقد نَظَّمْتُ أَلْبَوَاعِثُ عَلَى حَذْفِ أَلْفَاعِلِ فِي
 أَرْجُوزِي الْمَسْمَاةِ «هَآئِةِ الْإِعْرَابِ فِي عِلْمِي التَّصْرِيفِ وَالْإِعْرَابِ» ، فقلت:

وَحَذْفُهُ لِلْخَوْفِ ، وَالْإِبْهَامِ ، وَالْوَزْنِ ، وَالْتَّحْقِيرِ ، وَالْإِعْظَامِ
 وَالْعِلْمِ ، وَالْجَهْلِ ، وَالْأَخْصَارِ ، وَالسَّجْعِ ، وَالْوِفَاقِ ، وَالْإِيثَارِ
 وقال شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الأضائع : « قوله (يُحذفُ أَلْفَاعِلُ
 لِكَذَا وَكَذَا) هَذِيانٌ مِنْ أَلْقَوْلِ ، وَمَا أَرْتَكِبُهُ الْمَتَأَخِرُونَ فِي ذَلِكَ نَازِحٌ عَنِ الْحَقِّ
 جَمَلَةٌ ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ طَلَبِ أَلْعَلَّةِ لِذَلِكَ وَطَلَبِ أَلْعَلَّةِ فِي: لِمَ بُنِيَ أَلْفِعْلُ لِلْفَاعِلِ ، وَلَا
 فَرْقَ بَيْنَ السُّؤَالِ: لِمَ لَمْ يُذَكَّرْ أَلْفَاعِلُ ، وَبَيْنَ السُّؤَالِ: لِمَ لَمْ يُذَكَّرْ أَلظَرْفُ ، أَوْ: لِمَ
 لَمْ يُذَكَّرْ أَلزَّمَانُ ، أَوْ شَبِيهَ ذَلِكَ » .

وقوله فَيُنَوِّبُ عَنْهُ جَارِيًا مَجْرَاهُ فِي كُلِّ مَا لَهُ مَفْعُولٌ بِهِ يَعْنِي أَنَّهُ يَجْرِي بِمَجْرَاهُ
 فِي أَلرَّفْعِ ، وَوَجُوبِ تَأْخُرِهِ عَنِ أَلرَّافِعِ ، وَأَلتَّنْزُلِ مِنْزَلَةَ أَلْجِزْءِ ، وَأَمْتِنَاعِ أَلْحَذْفِ ،
 إِلَّا أَنَّهُ لَا يَجْرِي بِمَجْرَاهُ فِي أَلْعَامِلِ ؛ لِأَنَّ أَلْفَاعِلَ يَرْتَفِعُ بِاسْمِ أَلْفِعْلِ ، وَبِالظَرْفِ ،
 وَأَلْمَجْرُورِ ، وَأَلْأَمْثَلَةِ ، وَأَلْجَامِدِ أَلْجَارِيِّ بِمَجْرَى أَلْمَشْتَقِ ، وَلَا يَرْتَفِعُ أَلْمَفْعُولُ أَلَّذِي لَمْ
 يُسَمَّ فَاعِلُهُ إِلَّا بِأَلْفِعْلِ ، وَأَسْمِ أَلْمَفْعُولِ ، وَفِي أَرْتِفَاعِهِ بِأَلْمَصْدَرِ أَلَّذِي يَنْحَلُّ بِمَجْرَفِ
 مَصْدَرِي وَأَلْفِعْلِ خِلافًا ، فَإِذَا لَمْ يَجْرَ مَجْرَاهُ فِي كُلِّ مَا لَهُ .

وقوله أَوْ جَارٌّ وَمَجْرُورٌ مِثَالُهُ : غَضِبَ عَلَى زَيْدٍ . وَهَذَا أَلَّذِي ذَكَرَهُ أَلْمَصْنَفُ

(١) فِي أَللِخَطُوطَاتِ : كَقَوْلِهِ . وَأَلتَّصْوِيبِ مِنْ شَرْحِ أَلْمَصْنَفِ .

(٢) كَقَوْلِهِ أُوذِيَ ... وَأَلسْتَرِ عَلَى أَلْفَاعِلِ : سَقَطَ مِنْ ك .

(٣) شَرْحُ أَلتَّسْهِيلِ ٢ : ١٢٥ - ١٢٦ .

لم يذهب إليه أحد^(١)، وهو أن يكونَ الجارُّ والمجرور يقوم مقامَ الفاعل، فيكونان معاً في موضع رفع، بل في ذلك مذاهب، ليس قول المصنف واحداً منها:

أحدها: مذهب جمهور البصريين^(٢)، وهو أن المجرور في موضع رفع بالفعل، كما أنك إذا قلت «ما قام من أحد» فالمجرور بمن في موضع رفع بالفعل، وسواء عندهم في ذلك أن يكونَ الجر مجرف زائد، نحو: ما ضُربَ من أحد، أو مجرف جر غير زائد، نحو: سِيرَ يزيد^(٣).

الثاني: مذهب الكوفيين وبعض البصريين، وهو أن ذلك لا يجوز إلا فيما حرف الجر فيه زائد، نحو «أحد» من قولك: ما ضُربَ من أحد.

وأما إذا / كان غير زائد فلا يجوز ذلك. وختلف هؤلاء في الذي يُقامُ مقامَ

[٣: ٥٧/]

الفاعل إذا كان حرف الجر غير زائد على أربعة مذاهب:

الأول: ذهب^(٤) بعض البصريين - ونص بعضهم على أنه ابن درستويه - إلى أن المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله هو ضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل، والتقدير في نحو سِيرَ يزيد: سِيرَ هو، أي: السِير. وإلى هذا ذهب أبو زيد السُّهيلي وتلميذه أبو علي الرُّندي. وأستدلُّ السُّهيلي^(٥) على امتناع إقامة المجرور مقامَ المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله بأنَّ المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله إذا تقدم صار

(١) ظاهر عبارة ابن السراج يدل على أنه يذهب إلى ذلك. الأصول ١: ٧٨ - ٨٠، كما صرح أبو علي الفارسي بذلك في الإيضاح ص ٧٣، وتابعه عبد القاهر في المقتصد ص ٣٥٣، وابن جنِّي في اللمع ص ٣٤، وابن برهان في شرح اللمع ص ٤٦.

(٢) نسبة بهاء الدين بن النحاس في التعليقات على المقرب ق ٢١/ب إلى البصريين.

(٣) ألحق هنا في حاشية ن عن الأرتشاف ما نصه: «إلا أنه لا يُتبع على الموضع، كما لا يُتبع إذا كان في محل نصب. وفي البديع وفي النهاية: وتقول مرَّ يزيد وعمرو، وذهب إلى خالد وبكر، فترفع، يعني على الموضع». والنص في الأرتشاف ص ١٣٣٦.

(٤) المذهب في التعليقات على المقرب ق ٢١/ب من غير نسبة لأحد.

(٥) وتلميذه أبو علي الرُّندي. وأستدلُّ السُّهيلي: ليس في ك.

مبتدأ، كما أن أفعال إذا تقدم صار مبتدأ، فنقول: زيدٌ ضُربَ، كما تقول: زيدٌ ضُربَ، وأنت لا تقول: يزيدٌ سيرٌ، فيكون يزيدٌ مبتدأ، فإذا وُجد من كلام العرب سيرٌ يزيدٌ جعل المَقامَ مقامَ أفعالٍ ضميرِ المصدرِ.

وقال السهيلي أيضاً: ما ذهب إليه أبو القاسم - يعني الزجاجي^(١) - وزعم أنه قول الأكثرين، وهو أن يُقامَ الجُزورُ مقامَ أفعالٍ فيكون في موضع رفع، فيكون هو المخبر عنه - غير^(٢) صحيح^(٣)، ولو صح ل قيل: سيرتٌ بهند، وجلستٌ في الدار. ولأن الظرف لا ينوب وهو ظرف مقدرٌ (في) حتى يُجعل مفعولاً على السعة، فإذا لم يُنبَ من أجل أن حرف الجر مقدرٌ فيه فكيف ينوب وحرفُ الجر ظاهر مفلوظ به، وأيُّ شيءٍ ينوب إذا قلت: جلسَ عندك، وعندك لا يكون إلا ظرفاً، فلم يبقَ إلا المصدر. ولأنه لا يحسن: سيرٌ يزيدٌ العاقلُ، كما حسنَ ﴿ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ﴾^(٤)، فيرفع أفعال كرفع غيره. ولأنه لو كان في موضع أفعال لما جاز: يزيدٌ سيرٌ، وعن زيدٍ سُئل، لأنَّ النائب إذا قُدِّمَ كان مبتدأ كالأفعال إذا قُدِّمَ، وألمبتدأ لا يكون مجروراً، وجاء في التنزيل ﴿ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولاً ﴾^(٥)، أي: مسؤولاً عنه، فليس (عنه) في موضع رفع كما

(١) أنظر الجمل ص ٨٠.

(٢) غير: ليس في ك.

(٣) ألحق هنا في حاشية ن ما نصه: « قال ابن الجباب في شرح الجزولية: حروف الجر متساوية في جواز بناء الفعل لها إلا ما أستثنيه لك، ولم يتعرض أحد لهذا، فمن ذلك اللام التي للتعليل، لا يجوز بناء الفعل لها، وكذلك ألباء ومن إذا أفادت ذلك، ومن ذلك رُبٌّ ومُذٌّ ومُنْتَدٌ. وقال ابن إياز: أحل بالباء الحالية، كقولك: خرج زيدٌ بشيابه، فإنه لا يقوم مقام أفعال، كما أن الأصل الذي ينوب عنه كذلك، وأحل بمحاشا وعدا وخلا إذا حَرَّرن، وأحل بالميز إذا كان معه من، كقولك: طيب من نفس، فإنه لا يقوم مقام أفعال أيضاً، فأعرفه. نقل من خط من خط ابن قاسم. »

(٤) سورة المؤمنون: ٣٢.

(٥) سورة الإسراء: ٣٦.

زعموا، ولو كان كذلك ما جاز تقديمه وهو مجرور.

وهذا الذي ذكره السهيلي في سير يزيد يرد عليه في : لم يُضْرَبَ من رجلٍ ، فإنَّ هذا المجرور في موضع رفع لقيامه مقام الفاعل ، ولو قدَّمته لم يحز ، نحو : من رجلٍ لم يُضْرَبْ ، فينبغي ألاَّ يجوز ذلك .

قال أصحابنا : والدليل على بطلان هذا المذهب أن العرب تقول : سير يزيد سيرا ، بنصب المصدر ، فدلَّ ذلك على أن المجرور هو الذي يُقام مقام الفاعل . وإنما امتنع أن يكون (يزيد) مبتدأ لأنَّ المبتدأ مُعرى من العوامل اللفظية ، فلا يتقدمه عامل لفظي أصلاً ، إلا أن يكون حرف جر زائداً ، و ألباء في (يزيد) ليست بزائدة ، فلذلك امتنع أن يكون مبتدأ .

وأما ما ذكره من امتناع « سير يزيد العاقل » بالرفع على الموضع^(١) فلأنَّ / هذا الموضع لا يجوز أن يُلفظ به ، وما كان هكذا فلا يجوز الإلتباس عليه ؛ ألا ترى أنك لا تقول : مررتُ بزيد الظريف ، بالنصب ؛ لأنه لا يجوز : مررتُ زيدا ، فكذلك هذا ، وذلك بخلاف ﴿ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ﴾^(٢) . لأنه يجوز : ما لكم إله غيره ، ففرق بين الموضع الذي يصحُّ أن يُصرَّحَ به والموضع الذي لا يجوز أن يُصرَّحَ به . وأما تجويزه « بزيد سير » فسيأتي ذكر اتفاق النحويين على منعه ، وأنهم أجمعوا على منع التقلد ، والإجماع حجة .

وقال ابن طلحة : يقول السهيلي : يجوز أن يفرق بين وقوع هذا المجرور مبتدأ وبين وقوعه بعد الفعل ، فإنه إذا وقع أولاً لم يكن للباء هناك معنى خير ، فلم يكن لها متعلق ، ولا يقاس على قولهم : بحسبك درهم ، وإذا وقع بعد الفعل أمكن أن يكون للباء هناك معنى خير ، فأمكن أن يكون لها متعلق ، كما كان لها في

(١) على الموضع : ليس في ك .

(٢) سورة الأعراف : ٥٩ .

قولك ﴿ كَفَى بِاللَّهِ ﴾^(١) ، وهي داخلة على أفعال ، ولا يصح أن تقول : بالله كفى به شهيداً ، وعلى أن ألباء في بحسبك زيدٌ في معنى المتعلق^(٢) ؛ لأنَّ التقدير : أَكْفَفَ بَزِيدٍ ، وهذا فرقٌ بَيْنَ^(٣) يوجب إسناد الفعل إلى المجرور وبناء المجرور عليه ، ويمنع من بناء الفعل على المجرور ، وبهذا المعنى بعينه لم يصح تأنيث الفعل له ؛ ألا ترى أنك تقول : كَفَى بَهْدٍ مِنْ فَاضِلَةٍ ، فلا تؤنث أفعال ، وألباء زائدة على فاعل مؤنث .

والمذهب الثاني : ذهب الكسائي وهشام^(٤) إلى أن مفعول الفعل ضمير مبهم مستتر في الفعل ، وجعلا الضمير مبهماً من حيث كان محتملاً أن يُراد ما يدل عليه الفعل من مصدر أو ظرف مكان أو ظرف زمان ، ولم يبق دليل على أن المراد به بعض ذلك دون بعض .

المذهب الثالث : ذهب الفراء^(٥) إلى أن حرف الجر في موضع رفع ، كما أن الفعل في « زيدٌ يقومُ » في موضع رفع . وهذا ينبغي على قولهم : مرَّ زيدٌ بعمرو ، فمذهب البصريين أن المجرور في محل نصب ، فإذا بُني مثل هذا للمفعول كان المجرور في موضع رفع . وذهب الفراء إلى أن حرف الجر في موضع نصب ، فلذلك ادَّعى أنه إذا بُني للمفعول كان حرف الجر في موضع رفع .

المذهب الرابع : ذهب قوم^(٦) إلى أن قولك « سِيرَ بَزِيدٍ » هو على إضمار الطريق ؛ لأنَّ السَّيْرَ لا يكون إلا في مكان ، والمعنى : قُطِعَ بِهِ طَرِيقٌ .

(١) سورة الرعد : ٤٣ .

(٢) ك : أعلق . ن : ألتعلق . ح : ألتعلق .

(٣) بين : ليس في ك ، ن .

(٤) مذهبهما في إصلاح الخلل ص ١٩٦ .

(٥) التعلية على المقرب لبهاء الدين بن النحاس ق ٢١ / ب .

(٦) ممن أجاز ذلك المبرد في المقتضب ٤ : ٥٢ وابن السراج في الأصول ١ : ٧٩ - ٨٠ .

وَأَتَّفَقَ النَّحْوِيُّونَ عَلَى أَنَّ هَذَا الْجَارَّ وَالْجُرُورَ فِي نَحْوِ سِيرَ بَزِيدٍ، وَزَيْدٌ^(١) مُتَعَجَّبٌ مِنْهُ - لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ، فَلَا يَجُوزُ: بَزِيدٌ سِيرَ، وَلَا: زَيْدٌ مِنْهُ مُتَعَجَّبٌ. وَعِلَّةُ امْتِنَاعِهِ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ أَنَّهُ قَدْ قَامَ مَقَامَ الْفَاعِلِ، فَإِنَّ قَدَمَتَهُ أَحْتَجَّتْ إِلَى أَنْ تُضْمَرَ مِثْلَهُ، فَتُضْمَرُ الْخَافِضُ وَالْمَخْفُوضُ. وَعِلَّةُ الْكُوفِيِّينَ أَنَّهُ صَلَّةٌ، فَلَا تَتَقَدَّمُ. ذَكَرَ هَذَا الْأَتَّفَاقَ أَبُو جَعْفَرٍ النَّحَّاسُ. وَقَالَ ابْنُ أَصْبَغٍ: هِيَ / جَائِزَةٌ فِي الْقِيَاسِ. يَعْنِي التَّقَدُّمَ. وَتَقَدَّمُ خِلَافَ السَّهْلِيِّ فِي ذَلِكَ وَالرَّدُّ عَلَيْهِ بِالْإِجْمَاعِ. [٧٥٨: ٣]

وَأَمَّا الْمَفْعُولُ لَهُ فَقِيلَ: لَا يَجُوزُ أَنْ يُبَيَّنَ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ مَطْلَقًا، وَهُوَ رَأْيُ أَبِي عَلِيٍّ، وَأَبْنِ جَنِّيٍّ^(٢)، وَلِذَلِكَ لَمْ يَكُنْ فِي قَوْلِهِ^(٣):
يُعْضَى حَيَاءً، وَيُعْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ فَلَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَتَسَمُّ
- أعني: من مهابته - مفعولاً لم يُسَمَّ فاعله، لأنه مفعول من أجله.
وَأَحْتَجُّوا بِوَجْهَيْنِ:

أحدهما: أن الجرور لا يقام مقام الفاعل، وهذا كذلك إمَّا لفظًا أو معنًى.
والثاني: أنه بيان لعلة الشيء، ولا يكون إلا بعد ثبوت الفعل بمرفوعه.
وقيل: يجوز إذا كان بحرف جر بناءً على جواز الأصل، ولا يجوز إذا كان منصوبًا.

وقوله أو مصدرٌ لغير مجرد التوكيد ملفوظٌ به أو مدلولٌ عليه بغير العامل إذا كان المصدر للتوكيد، نحو: قام زيدٌ قيامًا - فلا يقام مقام الفاعل لعدم الفائدة؛

(١) وزيد: ليس في ك.

(٢) أكتنيه على شرح مشكلات الحماسة ص ٤٥٦ - ٤٥٧.

(٣) هو ألفرزدق. ونسب بعض أبيات القصيدة التي منها ألبيت الشاهد إلى الخزين ألبيني

عمرو بن وهيب. الحماسة ٢: ٢٨٦ [٧١٥] والحماسة البصرية ص ٤٠٧ - ٤١٠

[٢٧٨، ٢٧٩] وشرح أبيات المغني ٥: ٣١١ - ٣٢٣.

لأنَّ المفهوم من المسند إليه يكون غير المفهوم من المسند ، فإن كان مختصاً بنوع ما من الأختصاص ، كتحديد العدد ، والأختصاص بالوصف أو الإضافة ، أو كونه اسم نوع - جاز ذلك لتغاير المسند والمسند إليه . ومثال الملفوظ به : سِيرَ سِيرٌ شديدٌ . ومثال المدلول عليه بغير العامل - وهو أن يكون المصدر غير ملفوظ به ، لكنه دُلَّ عليه بغير الفعل - قولك : بَلَّ سِيرَ ، لِمَنْ قَالَ : مَا سِيرَ سِيرٌ شديدٌ ، فَالضمير المستكنُّ في سِيرَ هو مدلول عليه بغير سِيرَ ، بل دُلَّ عليه بقول القائل : مَا سِيرَ سِيرٌ شديدٌ ، فلو كان مدلولاً عليه بالعامل كقولك : جَلَسَ ، أو ضَرَبَ ، وأنت تريد : هو ، أي : جُلُوسٌ ، وضَرَبٌ - لم يَجُزْ . وفي كلام الزجاجي^(١) إشعار بجواز ذلك ؛ لأنه قال : وقد أجازوه بعضهم على إضمار المصدر المؤكّد ، وهو^(٢) مذهب س ، قال ابن خروف^(٣) : « لا يُجيز أحد من النحويين ردَّ الفعل لِمَا لم يُسَمَّ فاعله على إضمار المصدر المؤكّد ، لا يُجيز أحد : قَعَدَ ، وضَحِكَ ، من غير شيء يكون بعد هذا الفعل . ثم ادعاه أنه مذهب س فاسد ؛ لأنَّ س لا يُجيز إضمار المصدر المؤكّد في هذا الباب ، والذي أجازوه س^(٤) لا يمنعه بشر ، وهو إضمار المصدر المعهود^(٥) ، مثل أن يقال لمتوقّع القعود : قد قَعَدَ ، ولمتوقّع السفر : قد سُوْفِرَ ، أي : قَعَدَ القعود ، وسُوْفِرَ السفر الذي ينتظر وقوعه^(٦) ، والفعل لا يدل على هذا النوع من المصادر ، والدالُّ عليه أمر آخر ، انتهى .

(١) ح ، ن : ابن طاهر . وفي حاشية ن أنه في نسخة : الزجاجي .

(٢) وهو مذهب س ، قال ابن خروف : ليس في ك .

(٣) شرح الجمل له ص ٢٨٥ - ٢٨٦ [رسالة] .

(٤) ألكتاب ١ : ٢٣١ وشرح عيون كتاب سيبويه ص ١٠٣ - ١٠٤ .

(٥) في المخطوطات وشرح المصنف : المقصود . صوابه في شرح الجمل لابن خروف .

(٦) ك : وقوله .

وقال السهيلي ما ملخصه : « من أَلْأَزَمَ ما لا يَنْبَغِي أَنْ يَجُوزَ أَلْبَيْتَةَ ، نَحْوُ : قَعَدَ ، وَضَحَكَ ، أَضْمَرَتَ الْمَصْدَرُ أَوْ لَمْ تُضْمَرْ ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ : فَعَلَ ضَحِكًا ، وَلَوْ صُرِّحَ بِهَذَا لَمْ يُفْعَدْ ، وَكَيْفَ يُجِيزُ هَذَا سِ وَقد منع : رَجُلٌ قَائِمٌ ، وَإِنَّمَا الَّذِي أَجَازَ : ضَحِكًا / فِي الْدَارِ ، وَقُعِدَ عِنْدَكَ ، وَأَجَازَ : سِيرَ بَزِيدٍ فَرَسَخًا ، عَلَى إِضْمَارِ السَّيْرِ . وَحَسَنَ الْإِضْمَارُ عِنْدَهُ وَعِنْدَ الْخَفَقِينَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ لِأَنَّ الْمَكَانَ وَالزَّمَانَ الْمَخْصُوصِينَ ^(١) قَدْ يَخْلُوانَ مِنَ الْفِعْلِ ، فَإِذَا أُخْبِرْتَ أَنَّ قَدْ كَانَ فِيهِ فَعَلٌ حَصَلَتْ بِهِ فَائِدَةٌ ، هَذَا إِنْ كَانَ الزَّمَانُ أَوْ الْمَكَانُ مَعْرُوفَةً ، فَإِنْ قُلْتَ : قُعِدَ فِي مَكَانٍ ، أَوْ ذَهَبَ فِي يَوْمٍ - لَمْ يَجُزْ . وَالذَّلِيلُ عَلَى إِضْمَارِ الْمَصْدَرِ ^(٢) مَعَ الظَّرْفِ وَالْمَجْرُورِ قَوْلُهُمْ : سِيرَ بِالْقَوْمِ رَوِيْدًا ، (فَرَوِيْدًا) حَالٍ مِنَ السَّيْرِ الَّذِي هُوَ النَّائِبُ ، وَكَذَلِكَ : سِيرَ بَزِيدٌ سَرِيْعًا ، لَا خِلَافَ فِي جَوَازِ هَذَا ، وَكَذَلِكَ تَقُولُ : إِنْ سِيرَ بَهْدٌ فَهُوَ خَيْرٌ لَهَا ^(٣) ، فَيَعُودُ الْضَمِيرُ عَلَى السَّيْرِ ، وَلَا خِلَافَ فِي جَوَازِ هَذَا أَيْضًا ، فَيَنْبَغِي أَلَّا يَكُونَ خِلَافٌ فِي صِحَّةِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ سِ » أَنْتَهَى كَلَامُ السَّهِيلِيِّ .

ونقول: لا يجوز بناء الفعل للمفعول إذا لم يكن له معمول غير الفاعل، فلا يجوز في جَلَسَ زَيْدٌ: جَلَسَ، وَلَا فِي ظَرَفَ زَيْدٌ ^(٤): [ظَرَفَ] ^(٥). هَذَا مَذْهَبُ أَكْثَرِ النُّحَوِيِّينَ مِنَ الْبَصْرِيِّينَ وَالْكَوْفِيِّينَ ، وَمَا نَسَبَهُ الزَّجَاجِيُّ إِلَى سِ مِنْ إِجَازَةِ ذَلِكَ عَلَى إِضْمَارِ الْمَصْدَرِ غَلَطَ مِنْهُ عَلَيْهِ، وَقَدْ أَنْكَرَهُ النُّحَاسُ ^(٦) وَغَيْرُهُ عَلَى الزَّجَاجِيِّ.

(١) ك ، ح : الْمَخْصُوصُ .

(٢) زَيْدٌ هُنَا فِي كِ : مَعَ الْمَصْدَرِ .

(٣) ك : إِنْ سِيرَ بَزِيدٌ سَرِيْعًا لَا فَهُوَ خَيْرٌ لَهَا . وَزَيْدٌ قَبْلَهُ فِي حَاشِيَةِ نِ عَنْ نَسْخَةِ أُخْرَى : وَذَلِكَ تَقُولُ إِنْ سِيرَ بَزِيدٌ سَرِيْعًا .

(٤) فِي الْمَخْطُوطَاتِ : وَلَا فِي ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا ضَرْبًا .

(٥) ظَرْفٌ : تَنْمَةٌ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ .

(٦) ذَكَرَ أَبُو السَّيِّدِ أَنَّ أَبَا جَعْفَرَ النُّحَاسَ أَنْكَرَهُ فِي كِتَابِهِ الْمُنْقَعِ . إِصْلَاحُ الْخَلَلِ ص ١٩٦ .

وزعم ألكسائي وألفراء وهشام^(١) أن ذلك يجوز ، فكان ألفراء يزعم أن الفعل فارغ لا شيء فيه ، فقيل له : هل يخلو الفعل من فاعل ؟ فقال له : إذا شرطت إسقاط أفاعل ، وقلت لا تُسمِّه ، وجب ألا يكون في الفعل ذِكْرٌ إذ أسقط فاعله . وكذلك كان يقول في ضَرْبٍ ضَرْبًا : إنه^(٢) لا شيء مضمراً في ضَرْبٍ ، وكذلك قَعْدٌ قُعُودًا تعدَّى أو لم يتعدَّ .

وكان ألكسائي وهشام يميزان ذلك على أن في الفعل مجهولاً ، لَمَّا حُذِفَ أفاعل أُسند الفعل إلى أحد ما يعمل فيه ممَّا هو سوى المفعول به : المصدر ، أو الوقت ، أو المكان ، فلم يُعلَمَ أيها هو المقصود لأنه لم يظهر مع الفعل مرفوع به . قال أبو محمد بن السَّيِّد^(٣) : « والأشبه في هذا لمن أجاز أنه يضم مصدر الفعل ؛ لأنَّ الفعل يدل على مصدره ، كما قال الزجاجي ، وما زعم ألفراء أنه فارغ لا ضمير فيه خطأ .

وقد احتجَّ المانعون من جواز هذا بأن قالوا : الفعل يدلُّ على مصدره ، فلا فائدة في إضماره ولا في إظهاره .

فردَّ عليهم من أجاز ذلك بأن قالوا^(٤) : قد أجاز النحويون إقامة المصدر مقام أفاعل في الأفعال المتعدية إذا عُدِمَ المفعول به ، وكان المصدر منعوتاً أو محدوداً أو معرفاً^(٥) ، فأجازوا : ضَرْبٌ بَزِيدٍ الضَّرْبُ ، وسَيْرٌ بَزِيدٍ سَيْرٌ شَدِيدٌ ، وقال تعالى ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾^(٦) . فكما جاز أن يُقام المصدر

(١) مذاهب الثلاثة في إصلاح الخلل ص ١٩٦ ، وهذه الفقرة والتي تليها مختصرة منه بتقديم قول ألفراء على قول ألكسائي وهشام .

(٢) في المخطوطات : لأنه . صوابه في إصلاح الخلل .

(٣) إصلاح الخلل ص ١٩٧ - ١٩٨ .

(٤) ك ، ن : قال .

(٥) أو معرفاً : ليس في ك .

(٦) سورة الحاقة : ١٣ .

في هذه المسائل / مقام الفاعل - وإن كان الفعل قد دلَّ عليه وأغنى عنه - كذلك تقول: جُلِسَ الجُلُوسُ، وقُعِدَ القُعُودُ، ولا فرق.

ويؤكد جواز هذا أن الموجب لإقامة المصدر مقام الفاعل إنما هو عدم المفعول به ، وهذه العلة بعينها هي موجودة في جُلِسَ وقُعِدَ . واحتجوا أيضاً بأن قالوا : هل معنى جُلِسَ زيدٌ إلا أنه قد فَعَلَ جُلُوساً وأحْدَثَهُ ، فإذا كان هذا معنى الكلام والغرض فيه فما المانع من أن يقال جُلِسَ وقُعِدَ ، إذ معناه فعل الجُلُوس ، وفعل القُعُود ، كما أن قولنا: ضُربَ زيدٌ الضُربُ، إنما معناه : فعلُ زيدٍ الضُربُ . قالوا : و المفعول ليس يرتفع بما أوقع به فعل ، كما أن أفعالاً في صناعة العربية ليس يرتفع بما أوقع شيئاً وأحْدَثَهُ ، إنما يرتفع كل واحد منهما بالحديث عنه وإسناد الفعل إليه ، فيجب على هذا أن يرتفع كل ما حُدِّثَ عنه من مصدر أو ظرف ، سواء أكان الفعل متعدياً أم غير متعد ، والتفريق بين المتعدي وغير المتعدي في هذا لا وجه له . قالوا : ولو أن ملكاً أو نظيره ممن له أمر ونهي عهد^(١) ألا يُجْلِسَ أو ألا يُضْحَكَ في وقت من الأوقات لغرض له في ذلك دون أن يُسمي جالساً أو ضاحكاً لجاز ذلك ، ولم يمتنع « أنتهى كلام ابن السَّيِّد .

وقد وجدت في لسان العرب ما يشهد بجواز جُلِسَ وقُعِدَ مبنياً للمفعول^(٢) دون أن يُسند إلى شيء في اللفظ ، والفعل لازم ، قال الشاعر^(٣) :

وقالت : متى يُنْخَلُ عليك ، ويُعْتَلَلُ يسْؤُك ، وإن يُكشَفَ غرامك تَدْرَبِ
ف« يُعْتَلَلُ » فعل لازم مبني للمفعول ، ولا مفعول له ظاهر ، ولا جائز أن يكون المفعول « عليك » محذوفة لدلالة « متى يُنْخَلُ عليك » عليه ؛ لأنَّ المفعول

(١) في المخطوطات : عمد . صوابه في إصلاح الخلل .

(٢) في المخطوطات : للفاعل .

(٣) هو امرؤ القيس . ديوانه ص ٤٢ وشرح أبيات المغني ٧ : ١١٣ - ١١٦ [٧٥٧] .

الذي لا يُسَمَّى فاعله لا يجوز حذفه ، كما لا يجوز حذف الفاعل ، فالأولى أن يُعتقد أن « يُعْتَلَل » مفعوله ضمير يعود على مصدر يدل عليه الفعل ، ويجعل فيه اختصاص ، أي : يُعْتَلَل هو ، أي : الأعتلال المعهود . أو يجعل « عليك » محذوفة لدلالة ما قبلها عليها ، وتكون في موضع نصب ليتخصص به المصدر المذكور ، كما تقول : فلان يُغضبُ عليك ويَحقد ، تريد : ويَحقد^(١) عليك ، فحذفت لدلالة ما قبله عليه ، ولا تُقدَّر للمقام مصدرًا مؤكِّدًا لثلاثا يتحد المسند والمسند إليه .

وأجاز س^(٢) اختصاص المصدر بوصف مقدر ، فتقول « سِيرَ بزيد سِيرٌ » إذا أردت به نوعًا من السير ، فتحذف الصفة لفهم المعنى ، كما قال ﴿ آلآنَ حِجَّتَ بِالْحَقِّ ﴾^(٣) . أي : بالحق البين .

وقال ابن عصفور : إن هذا مما انفرد به س . وقال غيره : إن أبا العباس قال : هذا فيه / بُعد إذا كنت تريد به ضربًا من السير . وقال غيره : يجوز ذلك إذا أردت به جمع سيره . قال النحاس : والأجود عند جميع البصريين أن نصب لما ذكرت أنه بمنزلة الفعل . وقال الأستاذ أبو الحسين بن أبي الربيع^(٤) : « إذا كان المصدر مؤكِّدًا لم يُنَّ له الفعل إلا أن يُعلَّقَ به ظرف غير متصرف ، نحو : جُلِسَ دُونَكَ ، قال تعالى ﴿ وَحِيلَ بَيْنَهُمْ ﴾^(٥) ، وقال الشاعر^(٦) :

فيا لك من ذي حاجة ، حِيلَ دُونَهَا وما كُلُّ ما يَهْوَى أمرؤُ هو نائله »

النائب مضمَر ، يعود على المصدر المفهوم من حِيلَ .

(١) تريد ويحقد : ليس في ك .

(٢) الكتاب ١ : ٢٢٩ .

(٣) سورة البقرة : ٧١ .

(٤) الملخص ١ : ٢٩٢ .

(٥) سورة سبأ : ٥٤ .

(٦) هو طرفة بن العبد . ديوانه ص ١٢٣ .

ولا يُقام وصفُ المصدرِ مقامَ المصدرِ الموصوفِ ، فيجوز : سِيرَ عَلَيْهِ سِيرٌ سَرِيعٌ ، وَسِيرٌ حَثِيثٌ ، ولا يجوز : سِيرَ عَلَيْهِ سَرِيعٌ ، ولا : سِيرَ عَلَيْهِ حَثِيثٌ ، بل تنصبه ، قال س^(١) : « سِيرَ عَلَيْهِ حَثِيثًا وَشَدِيدًا ، فَالْنَصْبُ فِي هَذَا عَلَى أَنَّهُ حَالٌ » . قال^(٢) : « ولا يكون فيه الرفع لأنه لم يقع موقع الأسماء » إذا كان صفة . وكذا عنده^(٣) : سِيرَ عَلَيْهِ طَوِيلًا ، وَحَدِيثًا ، وَكَثِيرًا ، وَقَلِيلًا ، وَقَدِيمًا ، بِالنَّصْبِ لَا غَيْرَ . قال أبو إسحاق : التقدير : سِيرَ عَلَيْهِ الْكَسِيرُ فِي هَذِهِ الْحَالِ ، فَلِهَذَا لَمْ يَجْزِ فِيهِ الِرْفَعُ . ووهم ابن عصفور في قوله إنَّ س أَنْفَرِدَ بِإِقَامَةِ صِفَةِ الْمَصْدَرِ ، وَنَصَّ س أَنَّ ذَلِكَ لَا يَقُومُ مَقَامَ الْفَاعِلِ .

وأجاز الكوفيون في كل ما ذكرناه من كلام س الرفع على أنه أُقيمت فيه الصفة مقام الموصوف ، فتقول : سِيرَ عَلَيْهِ حَسَنٌ ، أَي : سِيرَ حَسَنٌ ، وَمُرَّ بِهِ سَرِيعٌ ، أَي : مُرُورٌ سَرِيعٌ ، إِلَّا فِي شَدِيدٍ وَبَيْنٍ ، فَإِنَّهُمْ لَا يُجِيزُونَ فِيهِمَا إِلَّا النَّصْبَ ، فَيَقُولُونَ : سِيرَ عَلَيْهِ شَدِيدًا وَبَيْنًا ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى عِنْدَهُمْ : سِيرَ عَلَيْهِ حَقًّا ، وَكَذَلِكَ يَقُولُونَ : ضَرَبَ أَيْبِينَ الضَّرْبِ ، وَأَشَدَّ الضَّرْبِ ، وَأَوْلَعَ أَشَدَّ الْإِبْلَاعِ ، بِالنَّصْبِ عِنْدَهُمْ فَقَطْ ، وَلَا يَجُوزُ الِرْفَعُ .

وأجاز البصريون في مثل هذا الوصف المضاف الرفع إذا لم يضم ، فتقول : ضَرِبَ أَيْبِينَ الضَّرْبِ ، وَضَرِبَ أَشَدَّ الضَّرْبِ .

وقد نقص المصنف في إقامة المصدر شرطاً^(٤) ، وهو أن يكون المصدر متصرفاً ، وكان ينبغي أن يذكره ، ذكره في الطرف ، فإنه إن كان المصدر غير متصرف لم يجز أن يقوم مقام الفاعل ، نحو : مَعَاذَ اللَّهِ وَرِيحَانَهُ ، وَعَمْرُكَ اللَّهُ ،

(١) الكتاب ١ : ٢٢٨ .

(٢) الكتاب ١ : ٢٢٨ .

(٣) الكتاب ١ : ٢٢٧ .

(٤) ن ، ح : شرط .

وأمثال ذلك ؛ لأنَّ العرب ألزمت فيها النصب على المصدر .

وقوله أو ظَرَفَ مُخْتَصِّصٌ مُتَصَرِّفٌ شرط الأختصاص لأنَّ غير المختص لا يقام مقام الفاعل ، لا يقال في سِرَتْ وَقْتًا : سِيرَ وَقْتٌ ؛ لعدم الفائدة ، وكذلك ظرف المكان ، لا / يقال : جَلَسَ مَكَانًا ، في نحو : جَلَسْتُ مَكَانًا ، فإن أختص جاز ، نحو : سِيرَ وَقْتٌ صَعْبٌ ، وزَمَانَ طَوِيلٌ ، وجَلَسَ مَكَانٌ بَعِيدٌ .

وقوله متصرفٍ أحترز به من الظرف الذي لا يتصرف ، وهو ما لزم الظرفية ، نحو « سَحَرَ » من يوم معين ، و« ثَمَّ » ، فلا يُقال سِيرَ سَحَرَ ، ولا : جَلَسَ ثَمَّ^(١) ؛ لأنَّ قيامهما مقام الفاعل يُخرجهما عن الظرفية ، قال س^(٢) : « سِيرَ عَلَيْهِ سَحَرَ لا يجوز فيه إلا أن يكون ظرفًا ؛ لأنَّهم إنما يتكلمون به في النصب^(٣) وألرفع وألجر بالألف واللام ، يقولون : هَذَا السَّحَرُ ، وبأعلى السَّحَرَ ، وإنَّ السَّحَرَ خَيْرٌ لَكَ مِنْ أَوَّلِ اللَّيْلِ » . وقال س أيضًا^(٤) : « سِيرَ عَلَيْهِ ضُحَى^(٥) » ، إذا عَنَيْتَ ضُحَى يَوْمِكَ » . قال^(٦) : « وكذلك سِيرَ عَلَيْهِ عَتَمَةٌ ، إذا أَرَدْتَ عَتَمَةَ لَيْلَتِكَ ، وكذلك ضُحْوَةُ يَوْمِكَ الذي أنت فيه ، يجري مجرى عَشِيَّةٍ ، وكذلك : سِيرَ عَلَيْهِ لَيْلًا ، وسِيرَ عَلَيْهِ نَهَارًا ، إذا أَرَدْتَ لَيْلَ لَيْلَتِكَ ، ونَهَارَ نَهَارِكَ » انتهى كلام س .

والمعنى أنَّ هذه الظروف التي ذكرها س إذا كانت نكرات جاز فيها الرفع على سبيل أجاز ، والنصب على الأصل ، فإذا أُريدَ بها شيء بعينه لم تتمكن ، فتركت على باهما منصوبة .

(١) فلا يقال سِيرَ سَحَرَ ولا جَلَسَ ثَمَّ : انفردت به ن ، حيث ألحق في الحاشية ، وبعده : صح .

(٢) أَلْكَتَاب ١ : ٢٢٥ .

(٣) في المخطوطات : بالنصب . صوابه في أَلْكَتَاب .

(٤) أَلْكَتَاب ١ : ٢٢٥ . وزيد في أوله في ن : سير عليه سَحَرَ لا يجوز فيه إلا أن يكون ظرفًا .

(٥) في أَلْنَسْخ المخطوطة : ضحياً . والنصوب من أَلْكَتَاب .

(٦) أَلْكَتَاب ١ : ٢٢٦ .

وأجاز الكوفيون الرفع فيما منعه س من رفع ضحى وضحوة وعممة وعشيّة
وليل ونهار معيّنات .

وذهب الكسائي والفرّاء إلى أنك ترفع مع النكرات لا غير ، تقول :
مَوعِدُكَ يَوْمٌ ، ويومان ، وساعةٌ ، فكذلك يجيء على قولهم : سِيرَ بزيدٍ يَوْمٌ ،
بالرفع لا غير ، وكذلك ساعة .

وأجاز البصريون في ذلك النصب ، فإن وقتَه ، فقلت : مَوعِدُكَ يَوْمٌ أَلْعِيدُ ،
جاز الرفع والنصب . وسواء عند البصريين أكان العمل في الظرف كله أم بعضه ،
يقيمونه مقام أفاعل .

وزعم الكوفيون أنك إذا قلت سِيرَ به يوم الجمعة ، فأردت أن السَّيرَ كان
فيه كَلَهُ رَفَعْتَ ، وإن كان في بعضه نَصَبٌ ، وهذا مبنيٌّ على أصل لهم ، وهو أن
الظرف إذا كان العمل في جميعه لا ينتصب أنتصاب الظرف ، إنما ينتصب أنتصاب
المفعول به .

وأجاز س^(١) وعمامة البصريين^(٢) : سِيرَ عليه فرسخان يومين ، وفرسخين
يومان ، وفرسخين يومين ، ومنع كل ذلك بعض المتأخرين .

وقوله وفي نيابته غير متصرفٍ أو غير ملفوظٍ به خلاف قال المصنف في
الشرح^(٣) : « أجاز الأخفش نيابة الظرف الذي لا يتصرف ، نحو أن تقول :
جِلسَ عندك . ومذهبه في هذه المسألة ضعيف . وأجاز ابن السراج^(٤) نيابة
الظرف المنوي » انتهى .

(١) الكتاب ١ : ٢٢٣ .

(٢) المقتضب ٣ : ١٠٦ .

(٣) ١ : ١٢٧ - ١٢٨ ، ومذهب ابن السراج فيه مقدّم على مذهب الأخفش .

(٤) الأصول ١ : ٨٠ - ٨١ .

وآختلفوا في صفة الظرف إذا حُذِفَ الظرف كآلخلاف في صفة المصدر ، فلم يُجز فيه س^(١) إلا النصب ، وأجاز الكوفيون الرفع ، وأجاز س^(٢) : سِيرَ عليه خَلْفُ دارِك ، بالرفع ، ومنعه / بعضُ المتأخرين .

[٣ : ٦٠ / ب]

وتقول : ضَرِبَ زَيْدٌ ظَهْرَهُ وَبَطْنَهُ ، فيجوز في ظهره وبطنه عند س^(٣) الرفع على البديل ، والنصب بمعنى على . وكذلك إذا كان معرّفًا بالألف واللام ، نحو : ضَرِبَ زَيْدٌ الظَّهْرَ والبَطْنَ . وقال أبو العباس : نُصِبَ لأنه يشبه الظروف . وقال آفراء : لا يجوز فيهما إلا الرفع ، سواء أضيفا أم كان فيهما الألف واللام . وحجته أنه غير مبهم ، فلا يُجيز النصب ، كما لا يُجيز : زَيْدٌ أَلَيْتَ . وحجة س أنه أشبه الظرف من جهة عمومه ؛ ألا ترى أن المعنى : عُمَّ بِالضَّرْبِ . وآختلف النقل عن هشام : فحكى عنه أبو جعفر النحاس كمنه س ، يُجيز الرفع والنصب ، سواء أكان مضافاً أو فيه أل . ونقل أبو إسحاق بن أصبغ في « مسائل الخلاف » أنه أجاز النصب مع الألف واللام ، ومنعه مع الإضافة . ونقل أيضاً عن البرد أنه منع النصب ، كمنه آفراء . وأجاز هشام : ضَرِبَ زَيْدٌ ظَهْرًا وَبَطْنًا ، فينصب على التفسير ، أي : ضَرِبَ ظَهْرُ زَيْدٍ وَبَطْنُ زَيْدٍ ، ولا يُجيز التلقديم . ويجوز عند المازني وأبي العباس . وهي مسألة من التمييز ، جَرَّ إليها الكلام .

ص : ولا تُمنع نيابة النصب لسقوط أجزائه مع وجود النصب بنفس الفعل ، ولا نيابة غير المفعول به وهو موجود ، وفاقاً^(٤) للأخفش والكوفيين .

(١) الكتاب ١ : ٢٢٧ .

(٢) الكتاب ١ : ٢٢٠ . وزاد في الأرتشاف ص ١٣٣٤ - ١٣٣٥ : « وفي الواضع : أجاز الكوفيون : سِيرَ عليه خَلْفُك ، وأبطل هذا أحمد بن يحيى » .

(٣) الكتاب ١ : ١٤٨ - ١٤٩ .

(٤) ح : خلافاً .

ش : لم يتعرض المصنف في الشرح للمسألة الأولى هنا ، وهي مسألة :
 آخَرْتُ زَيْدًا الرَّجَالَ ، فزيد تعدى إليه الفعل بنفسه ، والرَّجَالَ تعدى إليه لسقوط
 الجارِّ ، وكذلك ما كان مثله . فالذي نصَّ عليه أصحابنا ^(١) أنه لا يُقام مقام
 الفاعل إلا زيد ، وهو الذي تعدى إليه الفعل بنفسه ، فتقول : آخِيراً زَيْدُ الرَّجَالَ ،
 تريد : مِنْ الرَّجَالِ . وكلامُ المصنف يُجَوِّزُ هذا ، وَيُجَوِّزُ أَنْ تقول : آخِيراً الرَّجَالَ
 زَيْدًا . وَالسَّمَاعُ إنما ورد بإقامة الذي تعدى إليه الفعل بنفسه دون ما تعدى إليه
 بإسقاط الحرف ، قال الشاعر ^(٢) :

وَمِنَّا الَّذِي آخِيراً الرَّجَالَ سَمَاحَةً وَجُودًا إِذَا هَبَّ الرِّيحُ الرِّعَازِغُ

والذي ذكره أصحابنا هو مذهب الجمهور ، والذي أجازَه المصنف هو
 مذهب ألفراء ، ترك الجمهور المَقْدَّرَ كالمفوض به ^(٣) ، فكما لا يجوز عندهم تَرْكُ
 المفعول به المَسْرُوحِ وقيامُ المَقْيَدِ بالحرف لفظًا كذلك لا يُجيزونه مع المَقْيَدِ تقديرًا ،
 وقد ذكرنا أن السَّمَاعَ ورد بذلك ، وهو مذهب البصريين .

وقال ابن أبي أَرَبِيعٍ ^(٤) : «لا يجوز أمرُ آخِيراً زَيْدًا إلا على القلب»

وأما المسألة الثانية - وهي أن ينوب غير المفعول به من مصدر أو ظرف
 زمان أو ظرف مكان أو مجرور مناب الفاعل مع وجود المفعول به - فهذا لا يجوز
 عند البصريين ^(٥) .

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١ : ٥٣٨ والجزولية ص ١٤٣ والتلطفة ص ٢٥٩ والمخلص ١ :
 ٢٩٣ .

(٢) هو ألفرزدق . ديوانه ص ٥١٦ والكتاب ١ : ٣٩ والكمال ص ٤٨ والخزانة ٩ : ١٢٣ -
 ١٢٥ [٧٠٨] .

(٣) يريد : جعل الجمهور المَقْيَدِ تقديرًا كالمَقْيَدِ لفظًا .

(٤) المخلص ١ : ٢٩٣ .

(٥) شرح الكافية ١ : ٢٤٤ [تحقيق د . حسن الحفظي] .

قال ابن بَرّهان^(١) : « لا يَقام مقام أفعال / إلا أَلْمَعول به عند حضوره لأنه شريك أفعال ؛ وذلك أنه يُخرج [المَصدر]^(٢) من أَلْعدم إلى أَلْوَجود ، وأَلْمَعول به حافِظ لوجوده ، فلا يَستقيم تَجَدُّد المَصدر إذا فرضنا أَلْتفاء واحد منهما ، ولذلك لَمَّا جعلت أَلْعرب في أَلْأفعال ما لا يَتعدى ، فلا يَكون للمفعول به حظ فيه - أفرَدوا أَلْمَعول به بقبيل من أَلْأفعال لا حَظَّ للفاعل فيه قِصاصًا^(٣) ، وذلك باب فَعِلَ » .

قال المَصنف^(٤) : « وأجاز ذلك أَلْأخفش^(٥) وأَلْكَوفيون^(٦) » . قال^(٧) : « ويقولهم أقول مع أنه وارد عن أَلْعرب » . وقال غيره : « أجاز ذلك أَلْكَسائي^(٨) وأَلْفراء^(٩) وأبو عبيد^(١٠) ، ومنعه أَلْجمهور » . وأستدلَّ بمجيزو ذلك بقراءة أبي

(١) شرح أَللمع ص ٤٦ .

(٢) المَصدر : تَمّة من شرح أَللمع . وألهاء في « أنه » المذکور قبله تعود إلى أَلفاعل .

(٣) ك : قِصاصًا .

(٤) شرح أَلتسهيل ٢ : ١٢٨ .

(٥) أَلخصائص ١ : ٣٩٧ وشرح أَلكافية أَلشافية ص ٦٠٩ .

(٦) أَلباحث أَلكاملية ٢ : ٦٧ [رسالة] وفيه من أَلأدلة آية سورة أَلجاثية ، وآية سورة

أَلأنبياء ، وبيت جرير ، وشرح أَلكافية أَلشافية ص ٦٠٩ وشرح أَلكافية ١ : ٢٤٤

[تحقيق د. حسن أَلحفظي] . وفي أَللباب ١ : ١٥٩ أن أَلذي يجوز إقامته مقام أَلفاعل منها

في هُذه أَلحال هو أَلظرف .

(٧) ٢ : ١٢٨ .

(٨) إعراب أَلقرآن أَللنحاس ٤ : ١٤٤ .

(٩) معاني أَلقرآن ٢ : ٢١٠ و ٣ : ٤٦ . وفي أَلموضع أَلأول تخريج قراءة عاصم ﴿ نُحِّيْ

أَلؤمنين ﴾ أَلتالية . وفي أَلقرطبي ١١ : ٢٢٢ أن هُذا توجيه أَلفراء وأبي عبيد وثلعب .

(١٠) أَلكشاف ٢ : ١١٣ .

جعفر ﴿لِيَحْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾^(١)، وقول الشاعر^(٢):
ولو وَلَدَتْ قَفِيرَةٌ جِرْوَ كَلْبٍ لَسَبَّ بِذَلِكَ الْجِرْوِ الْكِلَابَا
وقول الآخر^(٣):

أُتِيحَ لِي مِنْ الْعِدَا نَذِيرًا بِهِ وَقِيْتُ الشَّرَّ مُسْتَطِيرًا
وقول الآخر^(٤):

وإنَّما يُرْضِي الْمُنِيبُ رَبَّهُ مَا دَامَ مَعْنِيَا بِذِكْرِ قَلْبُهُ
وقول الآخر في أحد الوجهين^(٥):

لَمْ يُعْنَ بِالْعَلِيَاءِ إِلَّا السَّيِّدَا وَلَا شَجَا ذَا الْعَيِّ إِلَّا ذُو الْهَدَى
وقال الأَخْفَشُ في (المسائل) : « ضَرِبَ الضَّرْبُ الشَّدِيدُ زَيْدًا ، وَضَرِبَ

(١) سورة الجاثية : ١٤ . وهذه قراءة شيبه والأعرج ، ورويت عن عاصم . إعراب القرآن للنحاس ٤ : ١٤٣ والنشر ٢ : ٣٧٢ والبحر المحيط ٨ : ٤٥ .

(٢) نسب البيت إلى جرير في الخزانة ١ : ٣٣٧ - ٣٣٨ [٥١] . وهو من غير نسبة في الخصائص ١ : ٣٩٧ . وليس في قصيدته التي ذكر البغدادي أنه منها وإنما في هجاء الفرزدق ، وهي في ديوانه ص ٨١٣ - ٨٢٥ حيث ذكر محققه أنها في هجاء الراعي النميري . وأنظر تخريجه في أمالي ابن الشجري ٢ : ٥١٨ . قفيرة : أسم أم الفرزدق . في حاشية ن ما نصه : « فإنه أقام الجار والمجرور مقام ألفاعل مع وجود المفعول به الصريح . والجواب عنه بوجهين : أحدهما أن الكلاب مفعول ولدت ، وليس مفعولاً لسب ، وجرؤ كلب منصوب على النداء أو على الدم . الثاني أن الكلاب نصب على الدم ، وجمع لأن قفيرة وجرؤاً وكلباً ثلاثة . ألمغني لابن الفلاح » .

(٣) الرجز من غير نسبة في شرح المصنف ٢ : ١٢٨ .

(٤) الرجز في شرح المصنف ٢ : ١٢٨ وشرح الكافية الشافية ص ٦١٠ و ألفاخر في شرح جمل عبد القاهر ص ٣٢٤ وتخليص الشواهد ص ٤٩٧ .

(٥) الرجز لرؤية في ملحق ديوانه ص ١٧٣ . وهو من غير نسبة في شرح المصنف ٢ : ١٢٨ وشرح الكافية الشافية و ألفاخر في شرح جمل عبد القاهر ص ٣٢٣ وتخليص الشواهد ص ٤٩٧ . ن ، ح : ولا شفى .

اليومان زيدًا ، وضربَ مكأثك زيدًا ، ووضعَ موضعك ألتاعَ » . ومن مسأله :
أعطيَ إعطاءً حسنَ أخاك درهمًا مضرورًا عنده زيدًا . وأستدلوا أيضًا بقراءة عاصم
﴿وَكَذَلِكَ نُجِّيَ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(١) .

وقال صاحب اللباب^(٢) : « إقامة المصدر مع وجود المفعول به للبصريين
فيه مذهبان :

أحدهما : لا تجوز ؛ لأن المصدر هو الفعل في المعنى ، فهو غير لازم ،
بخلاف المفعول به .

والآخر : تجوز ؛ لأن الفعل يصل إليه بنفسه ، كقراءة أبي جعفر ﴿لِيُجْزَى
قَوْمًا﴾ ، وقراءة عاصم ﴿نُجِّيَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ أي : لِيُجْزَى أجزاء ، ونُجِّيَ
النَّجَاءُ^(٣) .

ونقل بعض أصحابنا عن الأخص شرطًا في جواز إقامة المصدر وظرف
الزمان مقام الأفعال مع وجود المفعول به ، وهو أن يتقدما على المفعول به ، فإن
تأخرًا لم يجز أن يُقام إلا المفعول به ، فأجاز أن يقال : ضَرِبَ الضَّرْبُ الشَّدِيدُ زيدًا ،
وضربَ يومَ الجمعة زيدًا .

وقد أهمل المصنف ذكر هذا الشرط ، وعليه تمثيل الأخص المثل المذكورة
في المسائل ، ونقل ذلك الشرط عن الأخص / ابنُ الدَّهَّان ، وقال : هذا طريف

[٣: ٦١/ب]

(١) سورة الأنبياء : ٨٨ - وفي المخطوطات ﴿كَذَلِكَ حَقًّا عَلَيْنَا نُجِّيَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ ، وهذه من
سورة يونس : ١٠٣ ، ولم ترو عن عاصم فيها القراءة المذكورة - وهذه قراءة عاصم في
رواية أبي بكر وحده ، ورويت عن أبي عمرو أيضًا كما في السبعة ص ٤٣٠ . وغير ابن
بجاهد نسبها إلى ابن عامر بدلاً من أبي عمرو . معاني القرآن للفراء ٢ : ٢١٠ والنشر ٢ :
٣٢٤ والإقناع ص ٧٠٣ وألبسوط ص ٢٥٤ ومشكل إعراب القرآن ص ٤٨١ . وأنظر
توجيهها في ألحجة ٥ : ٢٥٩ - ٢٦٠ .

(٢) اللباب للعكري ١ : ١٥٩ - ١٦٠ .

(٣) زيد هنا في المخطوطات : « وكذلك قراءة ﴿نُجِّي﴾ » .

جدًا من الأخفش .

ومن منع ذلك تأوّل هذه الشواهد : فأما قراءة أبي جعفر فتأوّلوها تأويلين :

أحدهما : أن يكون التقدير ^(١) : لِيُجْزَى هو ، أي : الجزاء ، ويكون ﴿قَوْمًا﴾ منصوبًا بفعل محذوف ، تقديره : يجزيه قَوْمًا ، ونظيره ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ . رِجَالٌ﴾ ^(٢) ، أي : يُسَبِّحُهُ رِجَالٌ .

التأويل الثاني ^(٣) : أن يكون التقدير : لِيُجْزَى الْخَيْرُ قَوْمًا ، وآخر : مفعول به ، وهذا الفعل يتعدى إلى مفعولين ، فأضمر الأول لدلالة الكلام عليه ^(٤) .

وأما قراءة عاصم ﴿نُجِّي﴾ فتأوّلوها على أنه أبدل النون الثانية جيمًا ، وأدغمها في الجيم ^(٥) . وهذا التأويل ضعيف جدًّا ، ولا يتصور في قراءته (نُجِّي) بفتح آلاء . فالأولى أن يكون التأويل : نُجِّي النَّجَاءُ ، ويتنصب ﴿الْمُؤْمِنِينَ﴾ على إضمار فعل ، أي : نُجِّي الْمُؤْمِنِينَ ، كما تأوّلوا ﴿لِيُجْزَى قَوْمًا﴾ على تقدير : يجزيه قَوْمًا .

وأما الأبيات فتحمّل على الضرورة لقلتها ، ولأنّ النصب جاء في آخر البيت أو في مصراع البيت . وقد تأوّلوا نصب الكلاب على أنه مفعول به بقوله : ولو ولدت ، وجعلوا « جَرَوْ كَلْبٌ » منادى مضافًا ، التقدير : ولو ولدت قفيرة الكلاب - يا جَرَوْ كَلْبٌ - لَسُبَّ بِذَلِكَ الْجَرَوْ ^(٦) . وقال ابن خروف : «أفسد ابن

(١) معاني القرآن للفراء ٣ : ٤٦ والكشاف ٣ : ٥١١ والتبيان ص ١١٥٢ .

(٢) سورة النور : ٣٦ - ٣٧ . وقد تقدم تخريج هذه القراءة .

(٣) أبحاث الكاملية ٢ : ٦٨ [رسالة] واللباب ١ : ١٦١ والتبيان ص ١١٥٢ .

(٤) أي : يكون النائب عن الفاعل ضمير المفعول الثاني ، عاد الضمير عليه لدلالة السياق ، تقديره : لِيُجْزَى هو - أي : الخير - قَوْمًا . الدر المنصور ٩ : ٦٤٥ .

(٥) الكشاف ٢ : ١١٣ - ١١٤ واللباب ١ : ١٦١ وإعراب القراءات الشواذ ٢ : ١١٤ .

(٦) أنظر ما تقدم في تخريجنا للبيت واللباب ١ : ١٦١ وشرح الجمل لأبن عصفور ١ : ٥٣٧ - ٥٣٨ وأبحاث الكاملية ٢ : ٦٨ [رسالة] .

بإشاذ بهذا التأويل اللفظ والمعنى»^(١) انتهى . والأولى في التأويل أن يجعل ذلك منصوباً بإضمار فعل يُفسره ما قبله، التقدير : يَسْبُونَ الكلابَ، وأباح نديراً .
 وأما قوله « معنياً بذكر قلبه » فانتصاب « قلبه » على التشبيه بالمفعول به ، كما تقول : رأيت رجلاً مجدوعاً أنفه .
 وأما « إلا السيدا » فيحتمل أن يكون استثناء منقطعاً ، أي : لكن السيد عني بالعلياء .

وقال اللّحاس : منع النحويون : ضرب زيداً سوطاً^(٢) . وحكى المهاباديّ الاتفاق على ذلك . وتعليقه ظاهر ، وذلك أن السوط هو آلة ، فتحوّز به إلى أن تُصب انتصاب المصدر ، وكان الأصل : ضرب زيداً ضرباً بسوط ، ثم حذفت الباء ، وأضيفت الضربة إليه ، ثم حذفت الضربة ، وقامت الآلة مقامها ، فكثرت أجاز فيه ، فلم يحز لذلك أن يُقام مقام أفاعل ، لا على مذهب من أجاز إقامة المصدر مع وجود المفعول به ، ولا على مذهب من منع ، فلذلك وقع الاتفاق على المنع .

وذكر المهاباديّ أيضاً الاتفاق على منع : حُمِلَ زيداً فرسخ . والذي يقتضيه مذهب الأخفش والكوفيين جوازه . وتقرر من مذاهب البصريين أنه إذا وُجد المفعول به مع غيره ممّا يحوز أن يُقام مقام أفاعل فلا يُقام سواه ، فإذا لم يكن مفعول به فأنت مُخَيَّر في إقامة ما شئت من البواقي ، فقيل : يُختار إقامة المصدر وترك ما عداه ، وهو اختيار ابن عصفور^(٣) . وقيل : يُختار إقامة المجرور ، وهو اختيار ابن معط^(٤) .

(١) شرح الجمل له ص ٢٨٧ [رسالة] ، وقد حمل نصب الكلاب على التشبيه بالمفعول به .
 (٢) ك ، ن : سوطاً .
 (٣) شرح الجمل ١ : ٥٣٩ والمقرب ١ : ٨١ .
 (٤) شرح ألفية ابن معط ص ٦٢٢ .

والذي اختاره أن الأولى إقامة ظرف المكان، والسبب/ في هذا الاختيار أن
المجرور مُقَيَّد بحرف الجر، وقد اختلف النحاة في جواز إقامته مقام الفاعل. وأمَّا
المصدر فلأنَّ في الفعل دلالة عليه؛ إذ هو أحد مدلوليه. وكذلك ظرف الزمان، هو
أحد مدلوليه؛ لأنَّ الفعل بُني له، ففي الفعل دلالة على الزمان، وأمَّا ظرف المكان
فدلالته عليه دلالة لزوم كدلالته على المفعول به، فهو أقرب إلى المفعول به من
سائر هذه الأشياء، فلذلك اخترنا أن يكون أولى بالإقامة منها.

ص : ولا تُمنع نيابة غير الأول من المفعولات مطلقاً إنَّ أَمِنَ اللَّبْسَ ولم
يكنْ جُمْلَةً أو شِبْهَهَا ، خِلافًا لِمَنْ أَطْلَقَ أَلَنَعَ فِي بَابِ « ظَنَّ » و« أَعْلَمَ » .

ش : يعني بقوله مطلقاً سواء أكان الثاني من بابِ أَعْطَى أم من بابِ ظَنَّ أم
من بابِ أَعْلَمَ ، فأختار المصنف أنه إذا أَمِنَ اللَّبْسَ ، ولم يكن الثاني جملة أو شبهها
من ظرف أو مجرور ، أو الثالث كذلك - فإنه تجوز إقامة الثاني في بابِ أَعْطَى وفي
بابِ ظَنَّ ، والثاني والثالث في بابِ أَعْلَمَ . ومثال ذلك : أُعْطِيَ دَرَهْمٌ زَيْدًا ،
وظننتُ^(١) بازغة الشمس ، وعلم بدر قمر الليلة ، وجعل خير من ألف شهر ليلة
القدر ، وأتخذ موضع صلاة مقام إبراهيم ، وأعلم زيداً كبشك سميناً .

فإن لبس لم يحز ذلك ، نحو : أُعْطِيَ زَيْدٌ عَمْرًا ، وزيدٌ عطية ، وعمرٌ
مُعْطَى ، وظنُّ صديقك زيدًا ، وزيد هو الأول ، وأعلم بشرًا زيدًا قائمًا ، وبشرٌ
المعلم ، فهذا كله لا يجوز لأجل اللبس .

وكذلك إذا كان الثاني في بابِ ظَنَّ أو الثالث في بابِ أَعْلَمَ جملةً أو شبهها،
فلا يجوز : ظَنَّ في الدار زيدًا ، ولا ظَنَّ زيدًا أبوه قائمًا ، ولا يجوز : أَعْلَمَ زيدًا
غلامك في الدار ، ولا : أَعْلَمَ زيدًا غلامك أخوه سائرًا .

(١) في النسخ المخطوطة : وظننت .

قال المصنف^(١): «وإذا كان أمنُ اللبسِ مُسوِّغاً لِجَعْلِ الفاعِلِ مفعولاً
والمفعولِ فاعلاً في كلام واحد، نحو: خَرَقَ الثوبُ المِسمارَ، و^(٢):
..... بَلَعَتْ سَوَاتِهِمْ هَجْرُ

فجوازُ هذه المسائلِ وأشباهها أَحَقُّ وأولى» انتهى كلامه .

فأما بابُ كَسَا وأَعْطَى وأَطْعَمَ وأَسْقَى وشبهها ممَّا الثاني فيه فاعلٌ من
حيث المعنى فلا خلاف في جواز إقامة الأول ، نحو : كُسيَ زيدٌ جَبَّةً . وأما إقامة
الثاني فقال المصنف^(٣) : « لا خِلافَ في جواز نيابة ثاني المفعولين في بابِ أَعْطَى
إذا أمنَ اللبسُ ، نحو : أَعْطيتُ زيداً درهماً ، ولا في منعها إذا خيفَ اللبسُ ، نحو :
أَعْطيتُ زيداً عمراً ، فيجوز في المثال الأول أن يُقال : أُعْطِيَ درهماً زيداً ؛ لأنَّ
اللبسُ فيه مأمون ، ولا يجوز في المثال الثاني أن يُقال : أُعْطِيَ عمرو زيداً ؛ لأنَّ
عمراً مأخوذ ، فَيُتَوَهَّمُ كونه آخذاً » انتهى .

وما قاله من أنه لا خلاف في كذا ليس بصحيح ؛ لأنك إذا قلت أعطيتُ
زيداً درهماً ففي نصب درهم خلاف :

ذهب الجمهور إلى أنه منصوب بأعطيتُ/نفسها، وكذلك ما كان من باهما . [٣: ٦٢/ب]
وذهب الفراء وابن كيسان إلى أن درهماً ليس منصوباً بأعطيتُ ، وإنما هو
منصوب بفعل آخر ، تقديره : وقَبِلَ درهماً ، أو أَخَذَ درهماً . فعلى مذهب هذين

(١) ٢ : ١٢٩ .

(٢) هذا جزء من قول الأخطل :

مِثْلُ الْقِنَافِدِ هَدَّاجُونَ ، قَدْ بَلَعَتْ نَجْرَانُ ، أَوْ بَلَعَتْ سَوَاتِهِمْ هَجْرُ

شعره ص ٢٠٩ . وأنظر تخرجه في إيضاح الشعر ص ١٢٥ . القنافة: جمع قنفذ، وهو
حيوان معروف يضرب به المثل في سرى الليل. وأهداج: الذي قارب الخطأ في مشيه.
وهجر: مدينة كانت قاعدة البحرين. وسواتهم: فضائهم.

(٣) ٢ : ١٢٩ .

وَمَنْ تَبِعَهُمَا لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَامَ هَذَا الَّذِي هُوَ ثَانٍ عِنْدَ الْجَمَاعَةِ مَقَامَ الْفَاعِلِ ، فَكَيْفَ يَقُولُ : لَا خِلَافَ .

وَأَيْضًا فَإِنَّ مِنَ النُّحَوِيِّينَ مَنْ زَعَمَ ^(١) أَنْ أُعْطِيَ وَبَابُهَا إِذَا بُنِيَ لِلْمَفْعُولِ لَمْ يَنْتَسِبِ الثَّانِي بِالْفِعْلِ الْمَبْنِيِّ لِلْمَفْعُولِ ، وَإِنَّمَا هُوَ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ الْفَاعِلِ ، لَمَّا بُنِيَ هَذَا لِلْمَفْعُولِ بَقِيَ « دَرَهْمًا » مَنْصُوبًا عَلَى أَصْلِهِ بِفِعْلِ الْفَاعِلِ ، وَإِذَا كَانَ نَصْبُهُ كَذَلِكَ فَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَقُومَ مَقَامَ الْفَاعِلِ ، وَيؤَثَّرَ فِيهِ فِعْلٌ لَيْسَ عَامِلًا فِيهِ ، فَكَيْفَ يُقَالُ : لَا خِلَافَ فِيهِ .

وَأَيْضًا فَإِنَّ مِنَ النُّحَوِيِّينَ مَنْ زَعَمَ ^(٢) أَنَّهُ انْتَسَبَ عَلَى أَنَّهُ خَيْرٌ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ ، كَمَا فِي : كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا ، فَكَمَا أَنَّ خَيْرٌ « كَانَ » لَا يَقُومُ مَقَامَ الْفَاعِلِ ، فَكَذَلِكَ خَيْرٌ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ .

وهذه المذاهب وإن كانت ضعيفة - وسيُقام الدليل على ضعفها في باب تَعَدِّي الْفِعْلِ وَلِزُومِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ - تَقَدَّحُ فِي قَوْلِ الْمُنْصِفِ : لَا خِلَافَ فِي كَذَا .

وَأَمَّا مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ فَهُوَ مَا ذَكَرَ الْمُنْصِفُ مِنْ جَوَازِ إِقَامَةِ الثَّانِي إِذَا لَمْ يُلْبَسْ . وَنَسَبَ أَبُو ذَرٍّ مُصْعَبُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْخُشْنِيَّ لِأَبِي عَلِيٍّ الْفَارَسِيِّ أَنَّهُ لَا يُجِيزُ إِقَامَةَ الثَّانِي مَعَ عَدَمِ اللَّبْسِ وَهُوَ نَكْرَةٌ مَعَ وَجُودِ الْأَوَّلِ وَهُوَ مَعْرِفَةٌ ^(٣) ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ الْمَعْنَى وَاحِدًا كَانَ رَفْعُ الْمَعْرِفَةِ أَوْلَى ، قِيَاسًا عَلَى بَابِ كَانَ ، وَالنَّحَاةَ كُلَّهُمْ ^(٤) أَجْمَعُونَ يُمَثِّلُونَ بِأَعْطَى دَرَهْمٌ زَيْدًا .

قال أبو عبد الله بن هشام: «لا أعرف هذا المذهب لأبي عليٍّ إلا من قول أبي ذرٍّ، وإن كان لم تُسمع إقامة النكرة في هذا الباب كان ما ذكره قياسًا»

(١) الجمل ص ٧٨ وشرحه لأبن عصفور ١ : ٥٤٤ وإصلاح الخلل ص ١٩٩ .

(٢) الجمل ص ٧٨ وشرحه لأبن عصفور ١ : ٥٤٤ .

(٣) ك ، ح : مع وجود المعرفة .

(٤) كلهم : ليس في ك ، ح .

أنتهى.

فأما قول الجرمي في (الفرخ) : « بعض العرب يقول : كَسِي ثوبٌ زيدًا ، وأُعْطِيَ درهمٌ عمراً » - فينبغي أن يُحمَل على ظاهره ، ويكون ذلك حجة في إقامة الثاني نكرةً مع وجود المعرفة ، ويحتمل أن ينسب إلى العرب لأنه اقتاسه ، فجعله من كلام العرب لذلك .

وعلى ما حكى أبو ذرٍّ أن مذهب الفارسي إذا كان الثاني نكرة لا يجوز أن يُقام مع وجود المعرفة لا يصح قول المصنف : لا خلاف .

وحكى بعض أصحابنا ^(١) عن الكوفيين أنه إذا كان الثاني نكرةً قُبِحَ إقامته مقامَ ألفاعل ، نحو : أُعْطِيَ درهمٌ زيدًا ، وإن كان معرفة كأول كانا في الحسن سواء ، فإن شئتَ أقمتَ الأول ، وإن شئتَ أقمتَ الثاني ، وذلك إذا لم يُلبس ^(٢) . والبصريون إقامة الأول عندهم أحسن .

وأما بابُ ظَنَّ فأختلفوا في جواز إقامة الثاني ^(٣) : فذهب قوم إلى أنه لا تجوز لأنَّ المفعولين إن كانا معرفتين أو نكرتين ألبس ، وإن كان الثاني نكرةً والأول معرفة فأكثر ما يكون مشتقًا ، فيلزم تقديم المضمَر على الظاهر ، فعلى هذا لا يقوم إلا الأول / ، وهو المبتدأ ، لأنه أشبه بالفاعل ، وأنَّ مرتبته قبل الثاني ؛ لأنَّ مرتبة المبتدأ قبل الخبر ، ومرتبة المرفوع قبل المنصوب ، ففعل ذلك للمناسبة ، وهذا اختيار الجزولي ^(٤) وأبن هشام الخضراوي .

(١) ذكر بهاء الدين بن النحاس الحلبي في التعليقات على المقرب ق ٢٢ / أ أنه لا تجوز عندهم إقامة الثاني إذا كان نكرة .

(٢) ك : وكذا إذا لم يُلبس أقمتَ الثاني وذلك إذا لم يلبس . ن : وذلك سواء إذا لم يلبس .

(٣) أنظر هذه الأقوال في تعليقة ابن النحاس الحلبي على المقرب ق ٢٢ / أ .

(٤) الجزولية ص ١٤٣ .

وذهب قوم ^(١) إلى أن ذلك يجوز إذا أمن اللبس ولم يكن جملة ولا شبهة
 بالجملة ، لكن إقامة الأول عندهم أولى ، فإن كان الثاني جملة لم يُقَمْ بحضور
 المفعول الأول ^(٢) ، وهذا اختيار أبي بكر بن طلحة ، وأبن عصفور ^(٣) ، والمصنف .
 وشرط بعضهم في جواز إقامته ألا يكون نكرة ، فلا يجوز : ظن قائم زيداً .
 فإن عدم المفعول الأول ، وبقيت الجملة - فمقتضى مذهب الكوفيين ^(٤)
 جواز ذلك ، فتقول : عُلِمَ أيُّهم أخوك ، وقد أجاز ذلك السيرافي ^(٥) والنحاس ^(٦)
 في ترجمة س ^(٧) « هذا بابُ عِلْمِ ما الكَلِمُ من العربية » إذا جعلت (ما) استفهاماً ،
 ونوّتت العلم ، ونويت فيه أنه لما لم يُسمَّ فاعله ، فكان التقدير : هذا بابُ أن
 يُعْلَمَ ما الكَلِمُ من العربية . ومنع ذلك الفارسيُّ في « التعلّيق » ^(٨) .
 وإذا أُقيم أحدهما ، وبقي الآخر منصوباً - فآختلفوا في ناصبه :
 فمذهب س ^(٩) والحدّاق أنه منصوب بتعدي فعل المفعول إليه .

وذهب بعضهم إلى أنه منصوبٌ النصب الذي كان له قبل أن يُنَى الفعل
 للمفعول ، وهو اختيار الزمخشري ^(١٠) ، قال : « إنّما ينتصب بتعدي فعل أفعال

(١) التوطئة ص ٢٥٩ - ٢٦٠ . واختار ذلك بهاء الدين بن النحاس الحلبي في تعليقه على
 المقرب ق ٢٢ / أ . ولم يذكرها شبه الجملة .

(٢) الأول : ليس في ك .

(٣) شرح الحمل ١ : ٥٣٨ والمقرب ١ : ٨١ .

(٤) شرح الجزولية للأبدي ٢ : ٣٦ [مخطوط] .

(٥) شرح الكتاب ١ : ٤٧ .

(٦) الكلام على تفصيل إعراب قول سيويه له ص ١٩ - ٢٥ تحقيق د . حاتم الأضامن .

(٧) الكتاب ١ : ١٢ .

(٨) التعلّيق على كتاب سيويه ١ : ٦ - ٨ .

(٩) الكتاب ١ : ٤٢ . وهذا قوله في ناصب المفعول الثاني في باب (كَسَا) ، وظاهر كلام

أبي حيان يدل على أن هذا رأيه في ناصب المفعول الثاني في باب (ظن) .

(١٠) ألفصل ص ٢٥٩ بلفظ آخر .

إليه، فلما زال بقي على ما كان عليه قبل» .

وردّه ^(١) عليه أبو عبد الله الصّدقي وأبن عصفور ^(٢) بأنّ هذا كلام برأسه ،
وبنية أخرى غير ما كانت قبل عليه ، وإنما نقدر عاملاً لمعمولٍ ما إذا عدّمنا عاملاً
يعمل فيه .

وكان أزرجاجي ^(٣) يُسمّيه خيراً ما لم يُسمَّ فاعله ، ففهم ابن عصفور أنه
مذهب ثالث ، وردّ ^(٤) عليه بأنّ لا يُسمي خيراً إلا ما كان في الأصل خيراً المبتدأ ،
لا ما ^(٥) جاء منصوباً بعد مرفوع ، وليس بخير في الأصل . وليس كما فهم ابن
عصفور ؛ لأنّ أزرجاجي لم يذكر ذلك في جملة إلا قصدًا للتقريب على المبتدئ ،
لا على أنه اختيار له ومذهب .

وأما باب أعلم فآختلفوا في إقامة الثاني إذا لم يُلبس ^(٦) :

فذهب قوم إلى إجازة ذلك ^(٧) ، واختاره المصنف .

وذهب قوم إلى المنع ، وأنه لا يجوز إلا إقامة الأول ، وهو اختيار ابن هشام
الخصراوي ، وابن عصفور ^(٨) ، وشيخنا أبي الحسن الأُبدي ^(٩) ، قالوا : لأنه
مفعول صحيح ، وأما المفعولان الباقيان فمبتدأ وخير في الأصل ، شُبها بمفعوليّ

(١) ك : وروده . وبعد (عليه) بياض ، وبجانبه في الهامش : كذا وجد . ن : قال أبو عبد الله .

(٢) شرح الجمل ١ : ٥٤٠ - ٥٤١ .

(٣) الجمل ص ٧٨ .

(٤) شرح الجمل ١ : ٥٤٤ .

(٥) ك : مهما . ح : أيهما .

(٦) أنظر هذه المذاهب بدون نسبة في تعليقه ابن النحاس الحلبي على أقرب ق ٢٢ / أ -

٢٢/ب وشرح الجمل لابن الضائع ١ : ٢٠٣ - ٢٠٤ [رسالة] .

(٧) الجزولية ص ١٤٣ وشرحها للشلوين ص ٨٧٥ ولؤلؤقي ٢ : ٧٠ ب [رسالة] .

(٨) شرح الجمل ١ : ٥٣٨ - ٥٣٩ وأقرب ١ : ٨١ .

(٩) شرح المقدمة الجزولية ٢ : ٣٦ [مخطوط] .

أَعْطَى ، فليسا بمفعولين صحيحين ، وبإقامة الأول ورد السماع ، قال (١) :

وَبُنْتُ عَبْدَ اللَّهِ بِالْحَوِّ أَصْبَحَتْ

وأما المفعول الثالث فَيُفْهَمُ من كلام المصنف جواز إقامته إذا لم يُلبس ، ولم يكن جملةً ولا شبهها ؛ لأنه قال : « ولا تُمنع نيابة غير الأول من المفعولات » إلى آخره . و« غير الأول » يندرج فيه / ثاني ظَنَّ وثاني وثالثُ أَعْلَمَ .

[٣ : ٦٣ / ب]

وقد ذكر صاحب « الْمُخْتَرَع » (٢) جواز ذلك عن بعضهم ، فقال : لا تجوز إقامة الثاني والثالث في باب أعلم (٣) عند مَنْ أجاز ذلك إلا بشرط ألا يُلبس ، نحو : أَعْلَمَ زَيْدًا كَبَشُكَ سَمِينًا ، وَأَعْلَمَ زَيْدًا كَبَشُكَ سَمِينًا . وذكر ابن هشام الخضرابي الاتفاق على أنه لا يجوز في باب أعلم إقامة الثالث .

ولا يَنْبُؤُ خَيْرُ « كَانِ » الْمَفْرُودُ ، خِلَافًا لِلْفَرَاءِ ، وَلَا مُمَيِّزٌ ، خِلَافًا لِلْكَسَائِيِّ .
ولا يَجُوزُ : كَيْنَ يُقَامُ ، وَلَا : جُعِلَ يُفْعَلُ ، خِلَافًا لَهُ وَلِلْفَرَاءِ .

ش : قال المصنف في الشرح (٤) : « حكى السيرافي في شرح الكتاب (٥) أن ألفراء يُحيز : كَيْنَ أَخوك ، في : كَانَ زَيْدٌ أَخاك ، ويزعم (٦) أنه ليس من كلام

(١) تقدم في ص ١٦٤ .

(٢) هو علي بن الحسن بن عنتر المعروف بشميم الخليلي أبو الحسن النحوي اللغوي الشاعر [٦٠١ هـ] . من أهل الحلة المزيديّة ، قدم بغداد ، وبها تأدب ، ثم توجه لتقاء الموصل والأشام وديار بكر . قرأ على أبي نزار ملك ألتحاة . من مصنفاته : المخترع في شرح ألكمع ، وألحماسة (من نظمه) ، وكتاب اللزوم . مات بالموصل عن سن عالية . معجم الأدباء ١٣ : ٥٠ - ٧٢ وإنباه الرواة ٢ : ٢٤٣ - ٢٤٦ وبغية الروعة ٢ : ١٥٦ - ١٥٧ وإيضاح ألكنون ٤ : ٤٤٧ .

(٣) في باب أعلم : ليس في ك ، وسقط مع غيره من ح .

(٤) ٢ : ١٣٠ .

(٥) ٢ : ٣٦٧ .

(٦) ك ، ح ، وزعم . ن : فزعم . صوابه في شرح الكتاب .

العرب. ورُدَّ عليه بأن قيلَ : هو فاسد لعدم الفائدة ، ولأستلزامه وجود خير عن غير مذكور ولا مقدر» انتهى كلامه .

ونقول: اختلف النحاة في بناء كانَ أَلناقصَة لِمَا لم يُسَمَّ فاعله: فأجاز ذلك س^(١)، وألسيرافي^(٢)، وألكوفيون: ألكسائي^(٣)، وألفراء^(٤)، وهشام. ومنع ذلك أَلفارسي^(٥) مطلقاً.

فأمَّا س فقال في كتابه حين ذكر كانَ أَلناقصَة ما نصَّه^(٦) : « وتقول : كُنَاهُمْ ، كما تقول ضَرَبْنَاهُمْ ، وتقول : إذا لم نَكُنْهُمْ فَمَنْ ذَا يَكُونُهُمْ ، كما تقول إذا لم نَضْرِبْهُمْ فَمَنْ يَضْرِبُهُمْ » . ثم قال : « فهو كائِنٌ ومَكُونٌ ، كما كان ضاربٍ ومَضْرُوبٍ » . فقول س « مَكُونٌ » إنما هو مَفْعُولٌ مِنْ كَيْنَ ، ولم يُبَيِّنْ س ما أَلذي يُقام مقامَ المَحذوفِ ، وأشكَلُ كلام س على أَلناس ، وهو أنه لا يجوز حذف أسميها ؛ لأنَّ أسمها مبتدأ ، وخبرها خبره ، وأسمها لا يُحذفان اختصاراً ، فكيف يُحذفان اقتصاراً^(٧) .

وسأل أبو أَلفتح أبا عليٍّ عن قول س «ومَكُونٌ»، فقال: «ما كلُّ داءٍ يُعالجه أَلطبيب»^(٨) . وكان أيضاً يقول^(٩) ﴿وَكَايِنٌ مِنْ آيَةِ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يَمُرُونَ

(١) أَلكتاب ١ : ٤٦ .

(٢) شرح أَلكتاب ٢ : ٣٦٦ - ٣٦٧ .

(٣) تعليقة ابن أَلنحاس أَلحلي على أَلقرب ق ١٩ / أ .

(٤) شرح أَلجمل لأبن عصفور ١ : ٣٨٤ - ٣٨٥ ، ٥٣٥ .

(٥) شرح أَلجمل لأبن عصفور ١ : ٣٨٤ ، ٥٣٥ .

(٦) أَلكتاب ١ : ٤٦ ، وفيه أيضاً قوله أَلتالي .

(٧) اقتصاراً : ليس في ك .

(٨) أَلحكاية في تعليقة ابن أَلنحاس على أَلقرب ق ١٩ / أ ، وألسائل هو أَلقصري . وشرح

كتاب سيبويه للصفار ١ : ٨١٤ بدون نسبة .

(٩) شرح كتاب سيبويه للصفار ١ : ٨١٤ .

عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ»^(١). وحكي عنه^(٢) أيضًا أن س إنما قصد أن يُبين أن هذا الفعل متصرف، فـ«مَكُون» لم يمتنع من حيث عدم التصرف، بل إنما امتنع لأمر آخر من خارج .

وأما السيرافي^(٣) فذهب إلى أنه إذا بُنيت للمفعول حُذِفَ اسمها، وأُحذِفَ بحذفه خيرها، إذ محال وجود مسند بغير مسند إليه، وأقيم ضمير مصدرها مقام المحذوف.

وقد ردَّ ابن عصفور^(٤) هذا المذهب بأن الصحيح أنه ليس لها مصدر؛ لأنه لم يُسمع قَطُّ من كلامهم: كان زيدًا قائمًا كونا.

وآختر ابن خروف مذهب السيرافي، وقال: يُحذفان، ويُقام مصدرها مقام الكفاعل. وأستدل على أنها ذات مصدر بقولهم: كُنْ قائمًا، ومحال أن يُؤمر بالزمان، وإنما يُؤمر بالحدث، وبقولهم: عَجِبْتُ مِنْ كَوْنِكَ قائمًا.

قال بعض أصحابنا: ولا ننكر أن (كان) لها مصدر. بمعنى أنها مأخوذة منه؛ لأن كل فعل إنما يكون أبدًا مأخوذًا من الحدث، فـ«كُنْ قائمًا» إنما هو أمر بالكون، وإنما نعني / بقولنا لا مصدر لها ما زعم الفارسي من أن الأخير قد قام لها مقام الحدث، فلا يقال: كان زيدًا قائمًا كونا، ولا ينطق لها به أصلاً، فهو بمنزلة وذرَّ والودر؛ ألا ترى أنهما لا يُستعملان، وإنما يقال يذرُّ.

وقد ردَّ مذهب السيرافي بأنه لا يُقام إلا معمولٌ قد عمل فيه الفعل، وإن أُقيم مصدر أو ظرف على جهة التوسع فإنما أُقيم من بعد ما عملت فيه اتساعًا، وأنت لا تقول: كان زيدًا قائمًا كونا، فتعديها إلى مصدرها، فإذا لم يجر لها أن

[٣: ١٦٤]

(١) سورة يوسف: ١٠٥ .

(٢) شرح كتاب سيبويه للصفار ١ : ٨١٤ .

(٣) شرح الكتاب ٢ : ٣٦٦ - ٣٦٧ .

(٤) شرح الجمل ١ : ٣٨٤ - ٣٨٥ ، ٥٣٥ .

تنصبه فكيف ترفعه .

وزعم الأستاذ أبو الحسن بن عصفور^(١) أنه يجوز أن يُحذف معمولها،
وُثِنِي لِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعله، ويقام ظرف أو مجرور، قال: «وإنما ذكر س مَكُون
خاصة، ولم يقل مَكُون فيه ؛ لأنه أراد أن يُبين كيف بناء المفعول منه ، فإذا أردت
التكلم به لم يكن بُدٌّ من أن تأتي بالظرف أو المجرور ، ولم تُقم الظرف أو المجرور
إلا بعد أن جعلته معمولاً لها . والدليل على أنها يكون الظرف أو المجرور معمولاً
لها قوله تعالى ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا﴾^(٢) ، ﴿لِلنَّاسِ﴾ متعلق بـ﴿كَانَ﴾ ،
ولا جائز أن يتعلق بـ﴿عَجَبًا﴾ ولا بـ﴿أَنْ أَوْحَيْنَا﴾ لأنَّ ﴿عَجَبًا﴾ مصدر، و﴿أَنْ
أَوْحَيْنَا﴾ مقدَّر به، ولا تتقدم صلتهما عليهما، انتهى.

وما ذهب إليه قد ردّه ابنُ السراج^(٣) وغيره^(٤) ، وزعموا أنها لا تعمل في
ظرف ، ولا يتعلق بها جار ومجرور . وتؤوِّلت^(٥) الآية على أن ﴿عَجَبًا﴾ - وإن
كان مصدرًا - فإنه بمعنى اسم الفاعل ، فهو بمعنى مُعْجَب ، فيتعلق ﴿لِلنَّاسِ﴾ به
وإن تقدم عليه ؛ لأنه لا محذور في ذلك . وعلى تقدير بقائه على المصدرية فإنه
يُتَّسَعُ في الظروف والمجرورات ما لا يُتَّسَعُ في غيرها ، فيجوز تقديمها عليه .

وأما الكوفيون فقالوا: يجوز بناؤها للمفعول، فإذا قلت كان زيدٌ يقومُ
فالكسائي^(٦) يقول: كان يُقام، يجعل في كان مجهولاً، ويردُّ يَفْعَلُ إلى يُفْعَلُ،
ويجعل فيه مجهولاً آخر.

(١) شرح الجمل ١ : ٣٨٥ ، ٥٣٥ - ٥٣٦ .

(٢) سورة يونس : ٢ .

(٣) الأصول ١ : ٧٧ .

(٤) أنظر التبصرة والتذكرة ص ١٢٥ .

(٥) الكافي في الإفصاح ص ٧٦٣ .

(٦) شرح التسهيل ٢ : ١٣٠ وشرح الكافية ص ٢٤٠ [تحقيق د . حسن الحفظي].

وقال ألفراء^(١): كَيْنَ يُقَامُ، [في كانَ زَيْدٌ يَقُومُ]^(٢)، وَكَيْنَ قِيمَ، في: كانَ زَيْدٌ قَامَ، وَلَا يُقَدَّرُ في أَلْفَعْلٍ شَيْئًا. قال ألفراء: فَتُرَكُّ أَلْفَاعِلُ في كانَ وَفي يُقَامُ وَقِيمَ لِأنه إذا تُرِكَ من كانَ لم يثبت في يقومَ لِأنهما جميعًا فعلانَ لِأسم واحد.

وقال هشام: كَيْنَ يُقَامُ، وَكانَ يُقَامُ، إنْ شئتَ أَلزمتَ الأَولَ ما يلزمُ الثاني، وَتَجعَلُ فيهِما جَمِيعًا مَجْهُولًا، وَليسَ واحدٌ منَ الجاهيلِ يَرجعُ إلى صاحبه، وَإنْ شئتَ تَرَكْتَ الأَولَ على حاله.

ولا يجوز عند البصريين إذا قلتَ كانَ زَيْدٌ يَقُومُ^(٣) أو قامَ أنْ تَرُدَّ هَذَا إلى ما لم يُسَمَّ فاعله؛ لِأنَّ في يقومُ ضميرًا يعودُ على زيدَ، فإذا حَذفتَ الأَسمَ^(٤) لم يَعدِ الضميرُ على شيءٍ. وأيضًا فإنَّ أَلْفَعْلَ مع أَلْفَاعِلِ جَملةٌ، وَلا تقومُ الجَملةُ مقامَ أَلْفَاعِلِ. فإن قلتَ كانَ عبدُ اللَّهِ قائمًا، ثم رَدَدتَه إلى ما لم يُسَمَّ فاعله، لم يَجزُ على مذهبِ البصريين^(٥) للضميرِ الَّذي في قائمَ.

وأجازَه / الكوفيون، قالوا: كَيْنَ قائمٌ. إلا أنَ ألفراءَ قال: إنْ نويتَ بقاءمَ أنْ يكونَ اسمًا بمنزلةِ زيدَ وَرجلَ جازَ أنْ تقولَ: كَيْنَ قائمٌ.

٣١: ٦٤ ب

قال النحاس: وَالبصريونَ يُجيزونَ كَيْنَ قائمٌ على خلافِ ذا، وَذلكَ أنْ تُريدَ: كَيْنَ رجلاً قائمٌ.

فإن قلتَ كانَ زَيْدٌ قائمًا أبوه لم يَجزُ أيضًا على مذهبِ البصريينَ أنْ تَرُدَّهُ إلى ما لم يُسَمَّ فاعله لِمَا بَيَّنَّا، وَجازَ على مذهبِ الكوفيينَ. وَكذا: كانَ زَيْدٌ حَسَنًا وَجَهَّه. فإن قلتَ يَحْسُنُ لم يَجزُ في كلِّ قولٍ. وَفَرَّقَ الكوفيونَ بينَ هَذَا

(١) شرح التسهيل ٢: ١٣٠ وشرح الكافية ص ٢٤٠ [تحقيق د. حسن الحفظي].

(٢) في كانَ زَيْدٌ يَقُومُ: تنمة من الأرتشاف ص ١٣٢٦.

(٣) يقوم: ليس في ك.

(٤) ح، ك: الضمير.

(٥) أنظر الأصول ١: ٨١.

وبين: كَانَ زَيْدٌ يَقُومُ . وكذا لا يجوز في : كَانَ زَيْدٌ وَجْهَهُ حَسَنٌ ، ولا في : كَانَ زَيْدٌ أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ ، ولا في : كَانَ زَيْدٌ قَائِمٌ ، على أن تضمير في كَانَ ضمير الأمر ؛ لأنَّ الْجُمْلَةَ لا تقوم مقام الفاعل إذ كَانَ بعضها قد عمل في بعض .

والذي نختاره من هذه المذاهب هو مذهب الفارسي ، وهو أنه لا يجوز أن تبنى كَانَ وأخواتها للمفعول، ولم يُسَمَّع شيء من ذلك عن العرب، والقياس ياباه ، فوجب أطراحه .

ولم يتعرض المصنف لغير كَانَ من الأفعال . والفعلُ جامدٌ ، فلا يُبنى للمفعول ، ومتصرفٌ لازم لم يَعدَّ إلى شيء ألبتة ، فقد مرَّ الخلاف فيه ، ومُتَعَدٌّ ، وتقدَّم الكلام فيه ، وبقي شيء منه يُتَكَلَّمُ عليه ، وهو (قَالَ) وما في معناها إذا لم يكن لها معمول في اللفظ إلا الجملة ، و(ظَنَّ) وأخواتها إذا سَدَّتْ أَنَّ ومعمولاها مَسَدَّ مفعولها ، فنقول :

الجملة بعد (قَالَ) إمَّا أَنْ تكون اسمية أو فعلية :

فإن كانت اسمية فإمَّا أَنْ يكون فيها ضمير يعود على فاعلِ قَالَ ، أو لا يكون فيها ضمير : إن كَانَ فيها ضمير ^(١) ، نحو : قَالَ زَيْدٌ أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ - لم يَحْزُرْ أَنْ يُبْنَى للمفعول . وإن لم يكن فيها ضمير ، نحو : قَالَ زَيْدٌ عَمْرُو مُنْطَلِقٌ - فيجوز أَنْ يُبْنَى للمفعول ^(٢) ، فيقال : قِيلَ عَمْرُو مُنْطَلِقٌ ، فذهب الكوفيون إلى أَنَّ الْجُمْلَةَ في موضع المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله . وذهب البصريون إلى أنه ضمير المصدر الدالُّ عليه قَالَ ، والجملة بعده في موضع التفسير لذلك الضمير ، فلا محلَّ لها من الإعراب .

وإن كانت فعلية فإمَّا أَنْ يكون فيها ضمير يعود على فاعلِ قَالَ أو لا: إن لم

(١) يعود على فاعلِ قَالَ أو لا يكون فيها ضمير إن كَانَ فيها ضمير : ليس في ك .

(٢) وإن لم يكن فيها ضمير ... فيجوز أَنْ يُبْنَى للمفعول : ليس في ك .

يكن فيها ضمير، نحو: قال زيدٌ قامَ عمرو - جاز أن يُبنى، فتقول: قيلَ قامَ عمرو. والخلاف بين البصريين والكوفيين في الذي يُقام على ما تقدّم. وإن كان فيها ضمير، وهو غير غائب، نحو: قالَ زيدٌ أقومُ - فيجوز أن يُبنى قالَ للمفعول، وأنت مُحَيَّرٌ في الثاني، فإن شئتَ أقررتَه على حاله، فقلت: قيلَ أقومُ، وإن شئتَ بِنَيْتِه، فقلت: قيلَ يُقامُ. وإن كان ضميرَ غائب، نحو: قالَ زيدٌ يقومُ - بِنَيْتِه معاً، فقلت: قيلَ يُقامُ، هذا مذهب الكوفيين. وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك فيما أَدَى إلى أن يُعَيَّرَ الثاني لأجل تغيير الأول، سواء أكان التغيير واجباً أم جائزاً. وحيث عُيِّرَ بناء الثاني لبناء الأول اختلف فيه: فذهب الكسائي إلى أن فيه ضمير مجهول. وذهب بعض البصريين إلى أن فيه ضمير المصدر. وذهب/ الفراء إلى أنه فارغ.

١/٦٥ : ٣١

وإذا سَدَّتْ «أن» ومعمولاها مَسَدَّ مفعولي ظَنَّ فإن اشتملت الصلة على ضمير غيبة يعودُ على فاعل ظنَّ، نحو: ظنَّ زيدٌ أنه قائمٌ، أو ظنَّ زيدٌ أن القائمَ هو، أو أن القائمَ أخوه - لم يَحْزَ بناء هذا للمفعول. وإن لم تشتمل جاز، نحو: ظنَّ أنني عالمٌ، أو أنك عالمٌ، أو ظنَّ أن زيداً عالمٌ، و«أن» وما بعدها تنقدر بمصدر، فهو القائمُ مقامَ الفاعل. فلو سَدَّتْ «أن» الخفيفة مَسَدَّ المفعولين، نحو: ظنَّ زيدٌ أن يخرجَ عمرو - فيجوز أن يُبنى، فتقول: ظنَّ أن يخرجَ عمرو. وإن كان في الصلة ضميرُ غيبة يعودُ على فاعل ظنَّ^(١)، نحو: ظنَّ زيدٌ أن يقومَ - فلا يجوز إلا بناؤهما معاً، فتقول: ظنَّ أن يُقامَ. أو ضمير متكلم أو مخاطب، نحو: ظننتُ أن أقومَ، وظننتُ أن تقومَ - فتقول: ظنَّ أن أقومَ، وظنَّ أن تقومَ، ويجوز فيهما: ظنَّ أن يُقامَ، هذا مذهب الكوفيين. وخلاف الكسائي والفراء وبعض البصريين في يُقام كهو في بابِ قال. والبصريون على مذهبه في أنه لا يجوز تغيير بناء الثاني لتغيير بناء الأول، لا جوازاً ولا وجوباً، و«أن» وصلتها تنقدر بالمصدر، وهو القائمُ مقامَ الفاعل.

(١) ظنَّ: ليس في ك، ن.

وقوله ولا مُمَيِّزٌ ، خِلافًا للكسائي لا يُقام في هذا الباب مفعولٌ معه ، ولا مفعولٌ من أجله ، ولا حالٌ ، ولا تَمييزٌ ؛ لأنها لا يُتَسَعُّ فيها ، بخلاف المصدر وظرفي الزمان والمكان . فمن الاتساع في المصدر ما حكاه س^(١) : ثَمَانِي حِجَجٍ حَجَّجْتُهُنَّ بَيْتَ اللَّهِ ، وقال^(٢) :

ويومٍ شَهِدْنَاهُ سُلَيْمًا وَعَامِرًا

وحكى المصنف عن الكسائي جواز إقامة المميز ، وقال في الشرح ما نصّه^(٣) : « وأجاز الكسائي في أمثلات الدار رجالاً : أمثلي رجال . وحكى : خُذْهُ مَطْيُوبَةً به نفس^(٤) ، وَمَنْ أَلْجَوْعُ رَأْسُهُ ، وَالْمَسْفُوهُ رَأْيُهُ ، وَالْمَوْفُوقُ^(٥) أَمْرُهُ » انتهى.

وقال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور وقد ذكر أن التمييز لا يُقام مقام الفاعل في هذا الباب ، قال : « فأما قوله تعالى ﴿ بَطِرْتُ مَعِيشَتَهَا ﴾^(٦) ، و﴿ سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾^(٧) وأمثالهما فالقراء يقول^(٨) : هو ينتصب بتحويل الفعل عنه في الأصل ، والأصل : بَطِرْتُ مَعِيشَتَهَا ، وَسَفِهَتْ نَفْسَهُ ، والناصب له الحديث وألحذت عنه ، ولم يُجزِ إقامتها مقام الفاعل . وذهب الكسائي إلى أنه ينتصب على التشبيه

(١) الكتاب ١ : ١٧٨ .

(٢) عجز البيت : « قَلِيلٌ سَوَى الطَّغْنِ النَّهَالِ نَوَافِلُهُ » . وهو لرجل من بني عامر . الكتاب ١ : ١٧٨ . والكامل ص ٤٩ وشرح أبيات المغني ٧ : ٨٤ - ٨٦ [٧٤٣] . وأنظر تخرجه في إيضاح الشعر ص ٥٥ . النَّهَالُ : المرتوية بالدم ، وهي جمع نَهْلٍ ، ونَهْلٌ : جمع ناهل . ن ، ح : ويومًا . والنوافل : الغنائم . والشاهد في قوله شهدناه ، فقد أراد : شهدنا فيه ، فحذف حرف الجر ، ونصب ضمير يوم على التشبيه بالمفعول به اتساعًا .

(٣) ٢ : ١٣٠ .

(٤) نفس : ليس في ك .

(٥) ك ، ح : والموقوف . ن : والمرفوق . وفق أمره : وجده موافقًا .

(٦) سورة القصص : ٥٨ .

(٧) سورة البقرة : ١٣٠ .

(٨) معاني القرآن ١ : ٧٩ و٢ : ٣٠٨ .

بالمفعول به ، وانتصب بخروجه عن الوصف ، كغيره من المنصوبات ، وأجاز أن يُقام مقام أفاعل ، وحكى عن العرب ما حكاه المصنف ، ولم يُجز تقديمه ، فلم يُجز : نفسه سَفَهَ زيدٌ « انتهى . وتأى بقية الأقوال فيه في باب التمييز .

فعلى ما حكاه ابن عصفور لا يكون انتصابه في مذهب الكسائي على التمييز^(١) ، إنما انتصب عنده على التشبيه بالمفعول به ، فإذا بناه للمفعول فلم بين التمييز ، إنما بني المشبه بالمفعول به ، وهذا مخالف لما حكاه المصنف عن الكسائي أنه يُجيز إقامة التمييز هنا .

ووافق ابن أصبغ المصنف في النقل عن الكسائي أنه يقيم / التمييز ، فقال : لا يجيز البصريون بناء الفعل على التمييز ، وأجازه الكسائي وهشام .

٣١ : ٦٥/ب

وكذا قال أبو جعفر الأصفار ، قال : « وأجاز الكسائي وهشام إذا قلت : طَبْتُ بِذَلِكَ نَفْسًا ، وَضِيقْتُ بِهِ ذَرْعًا ، أَنْ تَقُولَ : طَبِبَ بِذَلِكَ نَفْسٌ ، وَضِيقَ بِهِ ذَرْعٌ . قال هشام : شُبَّهَ بِالْخَارِجِ مِنَ الْوَصْفِ وَإِنْ كَانَ مَفْسَرًا ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ يَأْتِي بِالْمُضِيِّ وَالْأَسْتِقْبَالِ . وحكى الكسائي : خَذَهُ مَطْيُوبَةً بِهِ نَفْسٌ . ولا يُجيز الكسائي مع ذلك تقديمه ولا إضماره لأنه ليس بمفعول صحيح . فأما البصريون والفرء فلا يُجيزون من هذا شيئاً .

فإن قلت وَجِعَ عَبْدُ اللَّهِ رَأْسَهُ لَمْ يَجْزُ أَيْضًا : وَجِعَ رَأْسَهُ ، وَلَا : أَلِمَ بَطْنَهُ ، عند البصريين والفرء . وعلة البصريين أن فيه معنى (مِنْ) ، وعلة الفرء أنه عنده مميّز كأول . وأجازه الكسائي ، وأجاز فيه التقدم والإضمار لأنه قد قوي عنده ، انتهى كلام الأصفار ، وهو مخالف لكلام ابن عصفور في قوله : ولم يُجز تقديمه ، والأصفار يقول : وأجاز فيه التقدم .

وقوله وَلَا يَجُوزُ : كَيْنَ يُقَامُ ، وَلَا : جُعِلَ يُفْعَلُ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي : كَيْنَ يُقَامُ .

(١) فعلى ما حكاه ابن عصفور ... الكسائي على التمييز : ليس في ك .

وأما قوله ولا جُعِلَ يُفْعَلُ فـ«جعل» هذه من أفعال المقاربة، وهي من باب كان، وأصله: جَعَلَ زَيْدٌ يَفْعَلُ، والخلاف الجاري في «كَيْنَ يُقَامُ» هو جارٍ في «جُعِلَ يُفْعَلُ».

ومما^(١) يلحق بهذا الباب من الأفعال مما في جواز بنائه للمفعول خلاف ما ذكره بعض أصحابنا، وهي مسألة: أَشْتَكِي زَيْدًا عَيْنَهُ، ونحوه، قال: لا يجوز بناؤه للمفعول عند البصريين ولا ألفراء، وأجازه الكسائي وهشام.

* * *

(١) ك : وربما .

ص : فصل

يُضَمُّ مطلقاً أولُ فعلِ النَّائبِ ، ومع ثانيه إن كان ماضياً مزيداً أوله تاء ، ومع ثالثه إن أفتَحَ بهمزة وصلٍ . ويُحَرِّكُ^(١) ما قبلَ الآخرِ لفظاً إن سَلِمَ من إعلالٍ وإدغامٍ ، وإلا فتقديراً بكسرٍ إن كان الفعل ماضياً ، ويُفْتَحُ إن كان مضارعاً .

ش : أخذ المصنف يذكر كيفية بناء الفعل للمفعول ، وهو المطلب الرابع ، إذ ذكر أولاً البواعث على حذف أفعال ، وثانياً ما يقوم مقام أفعال ، وثالثاً أشار إلى بعض الأفعال التي لا تُبنى للمفعول على رأي بعضهم ، وهي كان وأحوالها . فذكر في هذا أن الفعل المبيي للمفعول يُضَمُّ أوله مطلقاً ، سواء أكان ماضياً أو مضارعاً ، فإن كان أوله تاء مزيدة ضمَّ ثانيه ، فتقول في تَعَجَّلَ وَتَجَوَّهَرَ^(٢) وَتَشَيْطَنَ وَتَضَارَبَ : تُعَجَّلُ وَتُجَوِّهَرُ وَتُشَوِّطَنُ وَتُضَوِّرَبُ ، وتقلب ياءُ تَفَيَّلَ وألفُ تَفَاعَلَ وأوا ، كما أتقلبت في فَيَعَلَ وفَاعَلَ . وتقول في المضارع : يُتَعَجَّلُ وَيُتَجَوَّهَرُ وَيُتَشَيْطَنُ وَيُتَضَارَبُ . وإن كان فيه همزة وصل ضمَّ مع ضمِّ أوله ثالثه ، فتقول : أُنْطَلِقَ في الماضي ، وَيُنْطَلِقُ في المضارع .

وقوله وَيُحَرِّكُ ما قبلَ الآخرِ لفظاً إلى آخره مثاله / ضَرِبَ وَيُضْرَبُ . ومثاله في المعتل والمدغم قولك قِيمَ ورُدَّ وَيُقَامُ وَيُرَدُّ .

[٣: ٦٦/١]

وجماع القول في الماضي المعتل أنه إما أن يكون ثلاثياً أو أزيد :

فإن كان ثلاثياً فإمّا أن يكون معتلاً ألفاء ، أو العين ، أو اللام :

فإن كان معتلاً ألفاءً بالواو جاز قلبها همزة ، سواء أكان مضعفاً أم غير مضعف ، نحو أَعَدَ في وَعَدَ ، وأدُّ في وُدِّ ، إلا أن المضاعف تُحذف الكسرة من عينه ، ويُدغم ، كما كان قبل تحويله للمفعول .

(١) في المخطوطات : وحرك . وكذا في الموضوع التالي . والتصويب من التسهيل وشرحه .

(٢) ح : وتجهور .

وإن كان معتلاً العين فيأتي حكمه عند كلام المصنف فيه إن شاء الله .

وإن كان معتلاً اللام تُقلب ألفه ياء وإن كانت منقلبة عن واو ، نحو غَزِي .
ومعتل ألفاء بالواو واللام يجوز قلبُ واوه همزة ، نحو أَقِي في وَقِي . ولغة لطِيئ
يُقِرُّون الألف^(١) في معتل اللام ، فيقولون : رُضا ورُها ، في رُضِي ورُهي ، ووقا
في وَقِي ، قال الشاعر^(٢) :

أفي كلِّ عامٍ ما تمَّ تَبَعْتُوهُ على مِحْمَرٍ ، ثَوَّبْتُمُوهُ ، وما رُضا
وقد استعمل ذلك غير طيئ ، قال علي بن عبد الرحمن بن علقمة بن عبدة
التميمي^(٣) :

رُها الشَّوقُ حتى ظلَّ إنسانُ عينه يَفِيضُ بِمَعْمُورٍ مِنَ المَاءِ مُتَأَقٍ
ومعتل العين واللام إن كانا مثلين جاز حذف الحركة من المثل الأول ،
وأدغم في الثاني ، فتقول في حِيبي حِيٌّ .

وإن كان زائداً على ثلاثة فإن كان معتلاً ألفاء واوا جاز إبدالها همزة ،
فتقول أُوْعِدَ في وُوْعِدَ . وإن كانت واوا ساكنة ، وبعدها تاء أفتعل - جاز أن تُبدل
منها تاءً وتُدغمها في تاء أفتعل ، فتقول في أوُوعِدَ من الوُوعِدَ أُوْعِدَ .

وإن كانت ألفاء ياء ساكنة أبدلت منها واوا ، فتقول في أيقنَ مبنياً للمفعول
أُوَقِنَ . وإن كان بعدها تاء أفتعل أبدلت منها تاءً ، وأدغمتها فيها ، فتقول في لغة
من قال آيْتَسَ من أليسَ : أوُتيسَ ، فتبدل منها واوا ، وفي لغة من قال آتَسَ :
أُتيسَ ، بالإبدال والإدغام .

(١) ك : اللام .

(٢) تقدم في ٤ : ٦١ .

(٣) نسبه أبو حيان في البحر ٢ : ٣٥١ إلى علقمة بن عبدة . وعجزه من غير نسبة في ديوان
علقمة ص ٧٢ . معمور : غامر . ومتأق : ممتلئ .

وإن كان معتلّ العين على وزن أُنْفَعَلَ وأُنْفَعَلَ فَيأتي حكمه عند كلام المصنف فيه إن شاء الله . أو على غير ذلك ، وصَحَّت في فعل أَلْفَاعِل - صَحَّت في فعل المفعول ، فتقول في أَسْتَحْوِذُ : أَسْتَحْوِذُ ، وفي أَطْوَلُ : أَطْوَلُ ، وفي أُغَيِّلُ : أُغَيِّلُ . وإن لم تصح - وإن كان أصل ما أنقلبت الألف عنه ياء أو واوًا - فلا يجوز إلا أَلْيَاء ، نحو أُبَيِّنَ وَأَسْتَبِيِّنَ وَأُعَيِّدَ وَأَسْتَعِيِّدَ .

وَمَنْ قَالَ مِنَ الْعَرَبِ أَسْطَعْتُ^(١) بِحَذْفِ آتَاءِ فِي فِعْلِ أَلْفَاعِلِ جَازَ لَهُ إِذَا بَنَاهُ لِلْمَفْعُولِ أَنْ يَقُولَ أَسْطِيعَ وَأَسْطَوِعَ ، وَمَنْ قَالَ أَسْطَاعَ بِالرَّدِّ قَالَ أَسْطِيعَ .

وَمَعْتَلُّ أَلَامٍ يَصِيرُ يَاءً ، تَقُولُ : أُعْطِي وَرُومِي ، فِي : أُعْطِي^(٢) وَرَامِي . وَمَعْتَلُّ أَلْفَاءٍ وَأَلَامٍ إِنْ كَانَتْ أَلْفَاءُ يَاءً قُلِبَتْ بَعْدَ أَلْضَمَةِ وَاَوًّا ، أَوْ وَاَوًّا مَضْمُومَةً جَازَ / قَلْبُهَا هَمْزَةٌ ، وَتَنْقَلِبُ أَلْفُ يَاءٍ ، فَتَقُولُ فِي أَيْدَيْتُ عَنْدَهُ يَدًا : أَوْدِي عَنْدَهُ يَدٌ ، وَفِي وَارَيْتُ : وُورِي وَأُورِي ، وَأَسْتُودِي أَحْسَابَ .

[٣: ٦٦/ب]

وَمَعْتَلُّ أَلْعَيْنِ وَالْأَلَامِ كَمَعْتَلِّ أَلَامٍ خَاصَّةً ، فَتَقُولُ فِي أَحْيَا وَأَسْتَحْيَا وَأَحْيَيْتُ وَأَحْيَانَيْتُ وَأُغْوِي وَأَسْتُغْوِي : أُحْيِي وَأَسْتَحْيِي وَأَحْيُوِي وَأَحْيُوِيِي وَأُغْوِي وَأَسْتُغْوِي^(٣) ، وَيَجُوزُ أُحِيٌّ وَأَسْتَحِيٌّ وَأَحْيُوِيٌّ .

وَأَلْمَعْلُ أَلَامٍ خَاصَّةً إِذَا ضُوعِفَ جَرَى بِجَرَى الْمَعْتَلِّ أَلْعَيْنِ وَالْأَلَامِ ، فَتَقُولُ فِي أَفْعَلْتُ وَأَفْعَلْتُ مِنْ رَمَى : أَرْمَيْتُ وَأَرْمَيْتُ ، فَإِذَا بُنِيَ لِلْمَفْعُولِ قَالَ : أَرْمِي وَأَرْمُوِيِي وَأَرْمُوِي .

وإن أسند شيء من ذلك إلى ضمير متكلم أو مخاطب أو نون إناث لم يجوز الإِدْغَام ، نحو أُحْيَيْتُ وَأُحْيَيْتُ وَأَسْتَحْيِين .

(١) سر الصناعة ص ٢٠١ .

(٢) في أعطى : ليس في ك .

(٣) أُحْيِي وَأَسْتَحْيِي وَأَحْيُوِي وَأَحْيُوِيِي وَأُغْوِي وَأَسْتُغْوِي : ليس في ك .

والمضارع من هذا كله مضموم أوله مفتوح ما قبل آخره ، ويصير حرف
العلة بعده ألفاً ، وما كان منه محذوف ألفاء ترد ، وما كان في عينه بالثقل كسرة
تصير ألفاً^(١) ، فتقول: يُتَلَفَى وَيُحْيَا وَيُسْتَحْيَا وَيُعْوَى وَيُحْيَا وَيُوْعَدُ وَيُقَامُ
وَيُسْتَقَامُ. وما روى أبو زيد من قولهم : لم يُجَد ، وبعضهم من قوله^(٢) :
..... لَمْ يُدْعَ مِنْ أَمَلٍ إِلَّا مُسْحَتًا أَوْ مُجَلَّفٌ
شاذٌ .

وجماع القول في المضاعف الماضي أنه إما أن يكون ثلاثياً أو أزيد :
إن كان ثلاثياً ، وفكّ في فعل أفاعل - فكّ في فعل أفعال ، فتقول في
مَشَشَتِ الدَّابَّةُ : مَشَشَ^(٣) مَشَشَ كثير^(٤) ، وكذا نظيره الذي فكّ شدوذاً . وإن
لم يُفكّ فتحذف الكسرة ، وتدغم ، فتقول رُدّ ، وسنذكر لغة الكسر إن شاء الله
عند ذكر المصنف لها .

وإن كان زائداً على ثلاثة أحرف ، وهو مضاعف العين ، فكألصحيح ،
فتقول في خَلَّصَ : خَلَّصَ . أو مضاعف غير العين ، والأول من المثليين بعد حرف
ضُمّ لأجل البناء للمفعول - فكأثلاثي المدغم ، فتقول آرئدّ وأضطرّ وأنقذّ . ومن
كسر في رُدّ كسر هنا . أو الأول بعد حرف ساكن ، والفعل ملحق - فكأملحق به ،
نحو جُلِبَبَ كدُحْرَجَ . أو غير ملحق ، والساكن صحيح - فلا يجوز إلا نقل
الكسرة من أول المثليين إلى الساكن قبله ، نحو قد أفشعر من هذا الأمر ، وأطمئن
إلى زيد . أو حرف مدّ ولين لم يجز عند البصريين إلا حذف الكسرة من أول

(١) وما كان منه محذوف ألفاء ترد وما كان في عينه بالثقل كسرة تصير ألفاً : ليس في ك .
(٢) تقدم في ص ٢١٤ .
(٣) مشش : ليس في ك .
(٤) ألمشش : شيء يشخص في وظيف الدابة حتى يكون له حخم وليس له صلابة العظم
الصحيح .

المثلين والإدغام ، نحو أَحْمُورٌ من الخجل ، وَخَوْلٌ فلانٌ . وزعم الكوفيون أنه يجوز أَحْمِيرٌ وَخَيْلٌ ، وأنه إذا تركت الهمزة في نحو أَطْمَأْنَنْتُ جاز أن تقول أَطْمُونٌ وَأَطْمِينٌ ، كما قلت أَحْمُورٌ وَأَحْمِيرٌ ، قال الفراء : سمعت أبا ثروان يقول : قد أَطْمِينٌ عنده . وهذا شيء لا يعرفه البصريون .

وإن أسند شيء من هذا إلى ضمير متكلم أو مخاطب أو نون إناث زال الإدغام ، وكسر الأول ، تقول : رُدِدْتُ وَرُدِدْتُ وَرُدِدْتُ وَرُدِدْتُ وَرُدِدْتُ .

والمضارع من جميع المضاعف يسكن أول مثليه بحذف الفتحة منه إن كان الساكن قبله / حرف مدّ ولين ، وتُنْقَلُ منه إلى الساكن قبلها إن كان صحيحاً ، ولم يكن الفعل ملحقاً ، ثم يُدْغَمُ أولهما في الثاني ، فتقول : يُرِدُّ وَيُرْتَدُّ وَيُقْشَعِرُّ وَيُحْمَرُّ وَيُخَالُّ . والملاحق كالذي ألحق به ، فتقول : يُجَلِّبُ كَيْدَحْرَجُ . وإن أسند شيء منه إلى نون الإناث زال الإدغام ، وعاد الأول منهما إلى أصله من التحريك بالفتح ، فتقول يُرِدُّونَ .

٣١ : ٦٧ / ٢

ص : وإن أعتلت عين الماضي ثلاثياً أو على أفتعل أو أفتعل كسر ما قبلها بإخلاص أو إشمام ضمٍّ ، وربما أخلص ضمًّا ، ويُمنع الإخلاص عند خوف اللبس . وكسرت فاء فعل ساكن العين لتخفيف أو إدغام لغةً ، وقد تُشَمُّ فاء المدغم ، وشدَّ في تَفْعِيلِ تَفْعِيلِ .

وما^(١) تعلق بالفعل غير فاعل أو مشبه به أو نائب عنه منصوب لفظاً أو محلاً . وربما رُفِعَ مفعولٌ به ونُصِبَ فاعلٌ لأمن اللبس .

ش : مثال ذلك قال وباعَ وأتقأدَ وأختارَ . وإطلاق المصنف لا يصح لأهم يُطلقون على ما فيه حرف العلة سواء أضح أم أعتل معتلاً ، فيوهم أن مثل عورٍ وصيدٍ وأعتون يكون فيه الحكم الذي ذكره ، وليس كذلك ، بل حكم هذه التي صحت فيها العين حكم الصحيح ، فتقول : عورٍ في المكان ، وصيدٍ فيه ، وأعتون

(١) في المخطوطات : وربما . صوابه في التسهيل وشرحه .

فيه، فإزالة هذا أن يزيد فيه «بألف»، أي: وإن أعتلت بألف.

وذكر المصنف في مثل قال وباع وأنقاد وأختار وجوهاً ثلاثة:

الأول: كسر ما قبلها بإخلاص، فتقول: قيلَ وبيعَ وأنقيدَ وأختيرَ، فالأصل في قيلَ: قولَ، استقلت الكسرة على الواو، فنقلت إلى ألقاف بعد تقدير حذف حركتها، فسكنت الواو، فأنقلبت ياء لكسرة ما قبلها، نحو ميزان. والأصل في بيعَ: بيعَ، فاستقلت الكسرة على الياء، فنقلت إلى ألباء بعد تقدير حذف حركتها، فالعمل في ذوات الواو أكثر منه في ذوات الياء. وأصل أنقيدَ وأختيرَ: أنقودَ وأختيرَ، فعمل ما عمل في قيلَ وبيعَ.

الوجه الثاني: كسر ما قبل عين الكلمة بإشمام ضمٍّ. وهذان الوجهان قرئ بهما في السبعة^(١).

وقال أبو الحكم بن عذرة^(٢): «من الناس من ذهب إلى أن الإشمام إنما يتصور في الوقف دون الوصل، وذلك أن معناه ضمُّ الشفتين من غير صوت، وذلك لرأي العين لا للسمع. قال: والإشمام على هذا لا يتمكن أولاً لأنه لا بُدَّ لك أن تشوب الكسرة شيئاً من صوت الواو، فيتغير صوت الناطق بهذه الكسرة إلى صوت الضمة، فتبطل حقيقة الإشمام.

ومن القراء من زعم أن الإشمام يُمكن أولاً من غير أن يتغير لفظ الكسرة، كما يكون الإشمام في الوقف، ولا تتغير الكسرة، وهذا ليس في قوة البشر، ولو تكلفت ذلك لم تستطعه.

(١) السبعة ص ١٤١ - ١٤٢ والحجة ١: ٣٤٠ - ٣٥١.

(٢) الحسن بن عبد الرحمن بن عذرة الخضر اوي أبو الحكم. كان نحوياً نبيلاً حاذقاً، ولد سنة ٦٢٢، وأخذ عن ابن عصفور، وصنف ألفيد في أوزان أركان وألفيد، والإعراب في أسرار الحركات في الإعراب. كان حياً سنة ٦٤٤. بغية الأوعية ١: ٥١٠.

وقد كان الأستاذ أبو الحسن - يعني ابن عصفور - / يقول: لعل هذا المذكور يهيم شفتيه للنطق بالضمّة قبل النطق بالحرف، ثم ينطق به، فيكون الإشمام في غير الأواخر عكس ما هو في الآخر، وهو رأي فاسد؛ لأنه إذا قام الدليل على أنّ التنية بالحركة أن تكون بعد الحرف وجب ألا يقع الإشمام إلا بعد النطق بالحرف؛ إذ هو إشارة للحركة، فينبغي أن تكون تلك الإشارة في موضع الحركة، وأيضاً فقد أتفق في الوقف على أنّ الإشمام بعد النطق بالحرف، واختلف هنا، فينبغي أن يرد ما اختلف فيه إلى ما أتفق عليه، فإن تعذر ذلك كما تقدم وجب ألا يقال إنه إشمام، ولو قيل فيه إنه روم لكان صحيحاً؛ لأن الروم عبارة عن تضعيفك النطق بالحركة حتى يُسمع لها صوتٌ ضعيف يكاد ينفى، لكن يدركه الأعمى، وهذا موجود في مثل قَيْلٍ وَغَيْضٍ، فينبغي أن يُسمّى رومًا، لكنّ عبارة من تقدم عنه بالإشمام كما ذكرت لك» انتهى كلام ابن عذرة.

وقال س^(١): «وبعض العرب يقول: خَيْفَ وَقَيْلَ وَبَيْعَ، فَيُشَمُّ». قال ابن خروف: «الإشمام هنا صوت^(٢)، كما تريد ذلك في رُدِّ؛ ألا ترى أنه لا يجري بضم الكشفتين إلا صوت آواو، ولا بُدَّ من ذلك». وقال الأستاذ أبو علي: زعم أبو عمرو الداني أن الإشمام هنا بمعنى الاختلاط، وأنه لا بُدَّ من سماعه، ومحال أن يكون الإشمام في مثل هذا الموضع من التي وقع الإشمام فيها في الوصل كالإشمام في الوقف. يريد غير مسموع. وقال: إنه لا يطوع بالنطق به لسان. قال الأستاذ أبو علي: وقد كان شيخنا أبو عمرو بن الطفيل^(٣) المقرئ الجود يتقنه، ويُشم الحرف

(١) الكتاب ٤ : ٣٤٢ .

(٢) قال في شرح الجمل ص ٢٨٤ [رسالة] : « وكيفيته تُعلم بالشفاهة » .

(٣) عياش بن محمد بن عبد الرحمن بن الطفيل العبدري الإشبيلي [- ٥٨٥]، أستاذ مجود ثقة، أخذ القراءات عن أبيه وعن أبي الحسن شريح، وأخذ عنه القراءات أنه أبو الحسن محمد وأبو علي الشلوبين وعلي بن أحمد الشريشي. غاية النهاية ١ : ٦٠٧ [٢٤٨٤].

الموصول من غير أن يُسَمَعَ إِشْتِمَام، وقد سَمِعْتُهُ يُورده غير مرة، ولا يُسَمَعُ لِإِشْتِمَامِهِ صوت أصلاً. وقد قال س في باب من أبواب الأجزاء^(١): «وسمعنا من العرب من يُشِمُّ الضم». وهذا ظاهره أن الإِشْتِمَام في الموصول مسموع كما قال أبو عمرو الداني.

وقوله وربما أُخْلِصَ ضَمًّا قال المصنف^(٢): «وبعض العرب يُخلص الضمة، فإن كانت العين واوًا سلمت لسكوها بعد ما يُجانسها، وإن كانت ياءً أنقلبت واوًا لسكوها بعد ضمة، وعلى هذه اللغة قول الراجز^(٣):

لَيْتَ ، وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ ، فَأَشْتَرَيْتُ
ومثله قول الآخر^(٤):

حُوَكَّتْ عَلَى نَيْرَيْنِ إِذْ تُحَاكُ تَخْتَبِطُ الشُّوكُ ، وَلَا تُشَاكُ «
أنتهى. وهذه لغة فقَّعَسَ ودُبِيرَ، وهما من فصحاء بني أسد، وهي^(٥) موجودة في لغة هُدَيْل^(٦).

[٣: ٦٨/أ]

وهذه اللغات الثلاث جارية في أُنْقَادَ وَأَخْتَارَ إِذَا بُنِيَ لِلْمَفْعُولِ. وقال أبو الحكم بن عذرة: «لغة قَوْلَ وَبُوعَ هي أَرْدَا اللُّغَاتِ لِشَدُوذِهَا أَسْتِعْمَالًا وَقِيَاسًا، وَهَذِهِ اللُّغَةُ الثَّلَاثَةُ إِنَّمَا تَكُونُ فِي الثَّلَاثِي مِنَ الْأَفْعَالِ، فَأَمَّا الزَّائِدُ عَلَى ذَلِكَ فَلَيْسَ فِيهِ

(١) الكتاب ٣ : ٩٥ . وهذا هو الوجه الثالث .

(٢) ٢ : ١٣١ .

(٣) نسب الراجز إلى رؤية. ملحقات ديوانه ص ١٧١ وأسرار العربية ص ٩٩ وشرح ألفصل ٧ : ٧٠ وشرح أبيات المغني ٦ : ٢١٩ - ٢٢٠ [٦٣١] .

(٤) الراجز في المصنف ١ : ٢٥٠ وألتمام ص ٤٥ وألسان (حبط). النير : عَلَمُ الثَّوْبِ وَلِحْمَتِهِ أَيْضًا. وتشاك : يدخل فيها الشوك .

(٥) هي : ليس في ك ، ح .

(٦) نسبت هذه اللغة إلى هذه القبائل في إعراب القرآن للنحاس ١ : ١٨٨ .

إلا النقل، نحو أَنْقَيْدٌ^(١)» انتهى. فعلى هذا لا يجوز أَنْقُودٌ ولا أَخْشُورٌ. وما ذكرناه قبل من جواز ذلك نَقَلَهُ الأستاذ أبو الحسن بن عصفور وشيخنا الأستاذ أبو الحسن الأَبْدِيُّ، كما نقله المصنف.

وقوله وَيُمنَعُ الإِخْلَاصُ عِنْدَ خَوْفِ الأَلْبِيسِ قال المصنف في الشرح^(٢) : « لا يجوز إخلاص الكسر ولا إخلاص الضم إذا أسند الفعل إلى تاء الضمير أو نونه إلا بشرط ألا يلتبس فعل المفعول بفعل الفاعل ؛ بل يتعين عند خوف الألتباس إشمام الكسرة ضمًّا . ومثال ما يُخَافُ فِيهِ الأَلْتِبَاسُ قولك في بَيْعِ العَبْدِ : بَعْتَ يَا عَبْدُ ، وفي عَوْقِ الأَطَالِبِ : عَقَّتَ يَا طَالِبُ ، فَإِنَّ هَذَا ونحوه لا يُعْلَمُ كَوْنُ المُخَاطَبِ فِيهِ مَفْعُولًا إِذَا أُخْلِصَتِ الكَسْرَةُ مِمَّا عَيْنَهُ يَاءُ ، وَالضَّمَّةُ مِمَّا عَيْنَهُ واو ، بل الذي يتبادر إلى ذهن السامع كون المسند إليه فاعلاً ، والمراد كونه مفعولاً ، ولا يُفْهَمُ ذَلِكَ إِلا بِالإِشْمَامِ ، فوجب التزامه في مثل هذا » انتهى كلامه .

وهذا الذي ذكره المصنف من أنه يُمنَعُ الإِخْلَاصُ عِنْدَ خَوْفِ الأَلْبِيسِ لم يذكره أصحابنا ، ولم يعثروه ، قالوا : إذا أسندت شيئاً من هذه الأفعال المعتلة المبنية للمفعول إلى ضمير متكلم أو مخاطب أو نون جماعة المؤنث فإن العرب تختار الكسر في ألفاء إذا كانت فيما سُمِّيَ فاعله مضمومة ؛ فيقولون : طالما قُدْتُ ، فيضمون ألفاء إذا كان مسنداً إلى الفاعل ، ويكسرونها إذا كان مسنداً للمفعول ، ومنهم من يُشِمُّ الأَضْمَ تفرقة بين المعنيين ، وقد يجوز أن تضم ألفاء فيهما . ويختار العرب الضم في ألفاء إذا كانت فيما سُمِّيَ فاعله مكسورة ، فيقولون : طالما ضُمَّتُ إِذَا كان مسنداً للفاعل ، وطالما ضُمَّتُ وَضُمَّنَ إِذَا كان مسنداً للمفعول تفرقة بين المعنيين . ومن أشار إلى الضم في ألفاء أشار إليه إذا حذف ألياء ، وقد

(١) ك ، ح : اقتيد .

(٢) ٢ : ١٣١ .

يجوز أن تكسر ألفاء فيهما . أنتهى ما نقلوه عن العرب ، ولم يشترطوا في الإخلاص ألا يُلبس ، ولا تُعَيَّنَ إشمام الكسرة ضمًّا إذا ألبس ، بل ذكروا في نحو قَدْتُ الكسرَ ، وفي نحو بُعْتُ الضمَّ ، على سبيل الأختيار ، ثم جواز الإشمام ، ثم جواز الضم في نحو قَدْتُ مَبْنِيًّا للمفعول ، كالأبناء للفاعل .

وفي شرح ألمهابادي^(١) : «لم يُخَفِّفِ أَلْتَبَاسِ فِي خِفْتُ إِذَا كَانَ مَبْنِيًّا للمفعول، وجواز الكسر في بَعْتُ مَبْنِيًّا للمفعول^(٢)؛ لِأَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا حَاصِلٌ تَقْدِيرًا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَرْقٌ بَيْنَهُمَا - يَعْنِي لَفْظًا - وَمِنْ ذَلِكَ مَا حَكَاهُ ذُو الْكِرْمَةِ عَنْ أُمَّةِ بَنِي فُلَانٍ^(٣) : «غَثْنَا مَا شِئْنَا»، وَهُوَ فُعِلْنَا؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ: غَيْثَ الْقَوْمِ / ، فَإِذَا رَدَدْتَهُ إِلَى نَفْسِكَ قُلْتَ: غَيْثْتُ» أَنْتَهَى.

[٣: ٦٨/ب]

ولم يبالوا بالإنابة ، كما لم يبالوا به حين قالوا «مُخْتَارٌ» لِأَسْمِ الْفَاعِلِ وَأَسْمِ الْمَفْعُولِ ، وَالْفَارِقُ بَيْنَهُمَا تَقْدِيرِي لَا لَفْظِي .

وَأَمَّا سِ فَمِ لَمْ يَتَعَرَّضْ لِهَذَا التَّفْصِيلِ الَّذِي ذَكَرَهُ أَصْحَابُنَا ، وَلَا لِمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ مِنْ أَنَّهُ يُمْنَعُ الْإِخْلَاصُ عِنْدَ خَوْفِ الْإِتْبَاسِ ، بَلْ أَجَازَ فِيهَا إِذَا أُسْنَدَتْ إِلَى ضَمِيرٍ مُتَكَلِّمٍ أَوْ مَخَاطَبٍ أَوْ نُونِ إِنْثَاءِ الْأَوْجَةِ الثَّلَاثَةِ الَّتِي هِيَ فِي قِيلَ وَبِئَعَ إِذَا كَانَتْ مُسْنَدَةً لِغَيْرِ ضَمِيرٍ مُتَكَلِّمٍ وَنُونِ الْإِنْثَاءِ ؛ قَالَ س^(٤) : «وَإِذَا قُلْتَ فَعِلْتَ أَوْ فَعِلْنَا أَوْ فَعِلْنَا مِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ فَفِيهَا لُغَاتٌ :

أَمَّا مَنْ قَالَ قَدْ بِيَعَ وَزَيْنَ وَخَيْفَ وَهَيْبَ فَإِنَّهُ يَقُولُ: قَدْ خِفْنَا وَبِعْنَا وَخِفْنَا وَزَيْنَ وَبِعْنَا وَهَيْبَ، يَدْعُ الْكُسْرَةَ عَلَى حَالِهَا، وَيَحْذِفُ أَلْيَاءَ لِأَنَّهُ التَّقْيُ سَاكِنَانِ.

(١) لعله يعني كتابه شرح أَلْمَع . وقد تقدمت ترجمته في ١ : ١١٥ .

(٢) وجواز الكسر في بعث مبنياً للمفعول : ليس في ك .

(٣) إصلاح المنطق ص ٢٥٥ ومجالس ثعلب ص ٢٨٨ .

(٤) الكتاب ٤ : ٣٤٣ .

وَأَمَّا مَنْ ضَمَّ بِإِشْمَامٍ إِذَا قِيلَ فِعْلٌ فَإِنَّهُ يَقُولُ : قَدْ بُعِنَا ، وَقَدْ رُعِنَ ، وَقَدْ
زُدَّتْ . وَكَذَا جَمِيعُ هَذَا يُعْمَلُ الْفَاءَ لِيُعْلَمَ أَنَّ أَلْيَاءَ قَدْ حُذِفَتْ ، فَيَضُمُّ ، وَأَمَّا كَمَا
ضَمُّوا وَبَعْدَهَا أَلْيَاءٌ ^(١) لِأَنَّهُ أَتَيْنُ لِفِعْلٍ .

وَأَمَّا الَّذِينَ يَقُولُونَ بُوعَ وَقَوْلَ وَخُوفَ وَهُوبَ فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ بُعْنَا وَهَبْنَا ^(٢)
وَخُفْنَا وَزُدْنَا ، لَا يَزِيدُونَ عَلَى الضَّمِّ وَالْحَذْفِ ، كَمَا لَا يَزِيدُ الَّذِينَ قَالُوا رِعْنٌ وَبِعْنٌ
عَلَى الْكَسْرِ وَالْحَذْفِ ، أَنْتَهَى كَلَامُ س . وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ الْمَنْقُولُ عَنِ الْعَرَبِ ^(٣) :

إِذَا قَالَتْ حَذَامٌ فَصَدَّقُوهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامٌ
وَقَوْلُهُ وَكَسْرُ فَاءِ فِعْلٍ سَاكِنٍ أَلْعَيْنَ لِتَخْفِيفٍ أَوْ إِدْغَامٍ لِفِعْلٍ قَالَ الْمَصْنِفُ فِي
الْشَرْحِ ^(٤) : « وَقَدْ يُقَالُ فِي فِعْلٍ : فَعُلَ تَخْفِيفًا دُونَ نَقْلِ ، وَرَبَّمَا نَقَلُوا بَعْدَ
التَّخْفِيفِ ، فَقَالُوا فِي عِلْمٍ : عِلْمٌ » أَنْتَهَى .

وَالَّذِينَ قَالُوا فِي ضَرْبٍ ضَرْبٍ ، فَسَكَنُوا أَرَاءَ ، هُمُ الَّذِينَ يَقُولُونَ فِي قِيلٍ
وَبِيعَ : قَوْلَ وَبُوعَ ، لَمْ يَنْقَلُوا فِي الْمَعْتَلِ وَلَا فِي الصَّحِيحِ ، بَلْ سَكَنُوا فِيهِمَا ، فَيَنْبَغِي
أَنْ تَكُونَ لِفِعْلِ ضَرْبٍ بِكَسْرِ الضَّادِ لَيْسَتْ مَفْرَعَةٌ عَلَى هَذِهِ اللَّغَةِ ؛ لِأَنَّ هَؤُلَاءِ لَيْسَ
مِنْ لَفْتِهِمْ أَلْنَقْلُ لَا فِي الْمَعْتَلِ وَلَا فِي الصَّحِيحِ ، بَلْ يَكُونُ ذَلِكَ مِنْ لِفِعْلِ مَنْ كَسَرَ مَا
قَبْلَ الْآخِرِ ، ثُمَّ سَكَّنَ ، ثُمَّ نَقَلَ الْكَسْرَةَ إِلَى الْفَاءِ ، فَقَالَ ضَرْبٌ .

وَقَوْلُهُ لِفِعْلٍ ^(٥) أَمَّا كَسْرُ الْفَاءِ إِذَا سَكَنَتِ أَلْعَيْنَ تَخْفِيفًا فَإِنَّ مَذْهَبَ الْجُمْهُورِ أَنَّهُ
لَا يَجُوزُ ، وَحَكِي عَنِ قَطْرِبٍ ^(٦) إِجَازَتَهُ ، فَعَلَى مَذْهَبِ الْجُمْهُورِ لَيْسَ بِجَائِزٍ ، وَلَا هُوَ
لِفِعْلِ كَمَا ذَكَرَ الْمَصْنِفُ .

(١) قَدْ حُذِفَتْ فَيَضُمُّ وَأَمَّا كَمَا ضَمُّوا وَبَعْدَهَا أَلْيَاءٌ : لَيْسَ فِي ك .

(٢) وَهَبْنَا : لَيْسَ فِي ك .

(٣) أَلْبَيْتُ لِذَيْسَمِ بْنِ طَارِقٍ أَوْ لِلْحَيِّمِ بْنِ صَعْبٍ أَوْ لِغَيْرِهِمَا . أَلْفَاخِرُ ص ١٤٦ وَشَرَحَ آيَاتِ
الْمَلْغِيِّ ٤ : ٣٢٩ - ٣٣١ [٣٦٦] . وَأَنْظَرَ تَخْرِيجَهُ فِي إِبْصَاحِ الشَّعْرِ ص ١٧ .

(٤) ٢ : ١٣٢ .

(٥) أَلْحَتَسَبُ ١ : ٣٤٦ .

(٦) إِعْرَابُ الْقُرْآنِ لِلنَّحَّاسِ ٢ : ٣٣٥ .

وأما كسرُ الأول من المضاعف إذا وجب الإدغام نحو رُدُّ فقد قاله غيره^(١) ،
 فيقول في رُدُّ: رَدُّ بكسر الراء، نقلت حركة العين^(٢) إلى ألفاء بعد تقدير سكونها.
 وقال الجمهور: لا يجوز إلا الضم. وأجاز الكسرَ بعض الكوفيين، وهو الصحيح،
 وهو لغة لبني ضَبَّة^(٣) ولبعض بني تميم ومن جاورهم، يقولون: رَدُّ الرجل، وقدَّ /
 قَمِيصُهُ، وقرأ علقمة ﴿رَدَّتْ إِلَيْنَا﴾^(٤)، ﴿وَلَوْ رَدُّوا لَعَادُوا﴾^(٥)، وهي في مذهب
 الذين قالوا قِيلَ وحِيلَ. إلا أنَّ ألوجه في فاء رُدُّ الضم، وألوجه في فاء قِيلَ وكِيلَ
 الكسر.

وقال المهلباذي: مَنْ أَشَمَّ فِي قِيلَ وَبِعَ أَشَمَّ فِي رُدُّ. فعلى هذا يكون في رُدُّ
 وجوه قِيلَ وبيِعَ: إخلاص الضم، والإشمام، وإخلاص الكسر.

* * *

(١) الكتاب ٤ : ٤٢٢ - ٤٢٣ .

(٢) العين : ليس في ك .

(٣) المحتسب ١ : ٣٤٦ .

(٤) سورة يوسف : ٦٥ . ونسبت أيضاً إلى الحسن ويحيى بن وثاب والأعمش . إعراب القرآن

للنحاس ٢ : ٣٣٥ والمحتسب ١ : ٣٤٥ والبحر المحيط ٥ : ٣٢١ والإتحاف ٢ : ١٥٠ .

(٥) سورة الأنعام : ٢٨ . وقد نسبت إلى يحيى بن وثاب وإبراهيم النخعي والأعمش والمطوعي .

إعراب القرآن للنحاس ٢ : ٦٢ والبحر المحيط ٤ : ١٠٩ والإتحاف ٢ : ٩ .

مسائل من هذا الباب

الأولى : يجوز في قولك « ضَرِبَ زيدٌ قِيامًا وقُعودًا » أن يتقدم قِيامًا وقُعودًا - وانتصابُهُما على الحال - فتقول : قِيامًا وقُعودًا ضَرِبَ زيدٌ ؛ لأنَّ العامل فعل متصرف ، وفِعْلُ ما لم يُسَمَّ فاعلُه يجوز أن يتعدى ^(١) إلى الحال والظرف كفعل ما سُمِّيَ فاعلُه ، والتقدم والتأخير في مثل هذا سواء ، لهذا مذهب البصريين ، وسواء عندهم أكان ذو الحال مضمراً أم ظاهراً . ومنع المتقدم هشامٌ . وأجازه الكسائي إن كانت الحال من مضمَر ، فإن كانت من مُظْهَر مَنع .

المسألة الثانية : يُضْرَبُ أيُّ رجلٍ - بالنصب في أيٍّ - يجوز فيه التقدم والتأخير لأنها حال عندهم . ومنع هشام التقدم ، وقال : ألقطع لا يتقدم الأسم وفعله ، ويجوز تأخيره . قال : تقطعه من المضمَر . وأجاز التلقم الكسائي لأنه يُقدِّمُ حال المضمَر خاصة . وفَصَّلَ ألفراء ، فقال : إن قَدَّرتَ الكلام لا يَتِمُّ إلا بالحال جاز التلقم ، ومنع إن قَدَّرته يَتِمُّ دونها ؛ لأنَّ الحال عنده على ضربين ، يُقدِّمها في الناقص ، ولا يُقدِّمها في التام .

المسألة الثالثة : ذهب الكوفيون ، والمبرد ^(٢) ، وأبن الطراوة إلى أن صيغة الفعل المبني للمفعول أصلٌ غير معيَّرٍ من صيغة الفاعل . ونسب هذا المذهب ابن الطراوة إلى س . وذهب جمهور البصريين إلى أنه ليس بأصل ، وأنه معيَّرٍ من فعل الفاعل . وهذا الخلاف لا يُجدي كبير فائدة .

أستدل ^(٣) للمذهب الأول بأنه قد جاءت أفعال مبنية للمفعول ، ولم تُبن قطُّ

(١) ك : أن يكون يتعدى .

(٢) شرح الجزولية للأبدي ٢ : ٣٠ [مخطوط] .

(٣) شرح الجزولية للأبدي ٢ : ٣٠ - ٣١ [مخطوط] ، وفيه ما أستدل به لكل قول وأرد

أيضاً . وأنظر شرح الجمل لابن عصفور ١ : ٥٤٠ - ٥٤١ .

للفاعل، نحو جُنَّ زيدٌ، وزُكِمَ، ووُرِدَ، مِن وِرْدِ الحُمَى، ولُقِيَ، من اللُّقوة^(١)،
 وفُلِحَ، ورُهِّصَتِ الدَّابَّةُ^(٢)، ونحو ذلك، ولو كان فرعاً للزم ألا يوجد إلا حيث
 يوجد الأصل. وبأنهم همزوا^(٣) ألووا المضمومة في أوله، فقالوا في وَعِدَ: أُعِدَ،
 وفي وَقَّتْ: أُقَّتْ، ولو كان مغيّراً من باب الفاعل لكانت الضمة عارضة، فلم
 تُهمز؛ إذ كان يُحَكَّم لها بحكم الأصل، وهو وَعَدَ ووقَّتَ، وليس يهمزه أحد
 لخفة ألفتحة؛ ألا ترى أنهم لم يهمزوا واو ﴿لَتَرَوُنَّ﴾^(٤)، ولا ﴿أَشْتَرُوا﴾
 الضَّلَالَةَ ﴿﴾^(٥) لعروض الضمة فيها، فدلَّ على أن الضمَّ أولَ الفعل أصل.

ورَدُّ الأول بأنَّ العرب قد تستغني بالفرع عن الأصل، الدليل على ذلك
 أجموع آلي وردت ولا مفرد لها، كعباديد^(٦) وشماطيظ^(٧).

وأجيب / عن الثاني بأنه - وإن كان فرعاً - فقد صار بإزاء معنَى، إذا
 استعمل ذلك المعنى كان هذا التغيير مُطَرِّدًا لا بُدَّ منه، فصار كأصل. وأيضاً
 فإنه كثيراً ما يُعْتَدُّ بالعارض في لسان العرب، فهذا منه.

وَأَسْتَدِلُّ للمذهب الثاني بقول العرب بُويِعَ وسُوِيرَ، فلم يدغما ذلك،
 والقاعدة أنه متى اجتمع ياء وواو وسبقت إحداهما بالسكون أدغم أحدهما في
 الآخر، فلَمَّا كان مغيّراً من سائرَ وباعِ حُمَل على أصله، فلم يدغم لعروض هذا
 الاجتماع.

(١) اللُّقوة: داء يكون في الوجه يَوجُ منه الشَّدق .

(٢) رُهِّصَتِ الدَّابَّةُ: أصاب الحَجر حافرَها أو منسمها فيبس باطنه .

(٣) همزوا: ليس في ك .

(٤) سورة التكاثر: ٦ .

(٥) سورة البقرة: ١٦ .

(٦) ذهبوا عباديد: ذهبوا متفرقين .

(٧) الشماطيظ: القطع المنفرقة .

وأجيب عن كونه لم يدغم - وإن كان أصلاً - بأنه كان لو أُدغم يلتبس
فوعِلَ بِفُعَلٍ ، ولأنه يمكن أن يُحْمَلَ سُوِيرَ عَلَى سَائِرَ وَإِنْ لم يكن أصلاً ، كما
حَمَلُوا عَوْرَ وَصِيدَ عَلَى أَعْوَرَ وَأَصِيدَ ، وليس ذلك أصلاً لهما ، وسُوِيرَ فِي مَعْنَى
سَائِرَ ، بمعنى أنه إذا سُوِيرَ فَقَدْ سَائِرَهُ مُسَائِرَ .

وَأَسْتَدِلُّ أَيْضًا لِهَذَا الْمَذْهَبِ الثَّانِي بِقَوْلِهِمْ مَدْعُوٌّ مِرَاعَاةً لِلأَصْلِ الَّذِي هُوَ
دَعَوْتُ إِذْ زَالَتْ أَلْكَسْرَةُ ، كما قالوا مَوَازِينَ جَمْعُ مِيزَانٍ حَيْثُ زَالَتْ أَلْكَسْرَةُ ،
وكما قالوا مِيسِيرٍ جَمْعُ مُوسِرٍ حَيْثُ زَالَتْ أَلضَّمَّةُ ، وبأنَّ طَلَبَ أَلْفَعْلٍ لِلْفَاعِلِ مِنْ
جِهَةِ أَلْمَعْنَى أَوَّلًا وَلِلْمَفْعُولِ ثَانِيًا ، فَيَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ بِنَيْتِهِ لَهُ أَوَّلًا ، وَلِلْمَفْعُولِ ثَانِيَةً
عَنْ بِنَيْتِهِ لِلْفَاعِلِ .

أَلْمَسْأَلَةُ أَلرَّابِعَةُ : تَقُولُ أَلْعَرَبُ ^(١) : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَفَاكَ بِهِ رَجُلًا ^(٢) ،
ف«به» فِي مَوْضِعِ رَفْعِ عَلَى أَلْفَاعِلِيَّةِ ، وَلَوْ سَقَطَتْ أَلْبَاءُ لَأَسْتَكَنَّ أَلضَّمِيرُ فِي كَفَاكَ إِذْ
تَقَدَّمَ عَلَيْهِ مَفْسَّرُهُ ، وَلَا يَجُوزُ رَدُّ هَذَا أَلْفَعْلِ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ فِي هَذَا أَلتَّرْتِيبِ مَعَ
وَجُودِ «بِهِ» . وَأَجَازَ ذَلِكَ أَلْكَسَائِي ، فَتَقُولُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كُفَيْتَ بِهِ رَجُلًا .
وَعَلَّطَهُ أَلْفَرَاءُ ، وَقَالَ : أَلثَّانِي فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ ، فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَسْقَطَ ، وَإِنْ سَقَطَ
ذَهَبَ أَلْمَدْحُ .

وَقَوْلُهُ وَمَا تَعَلَّقَ بِأَلْفَعْلِ وَلَيْسَ بِفَاعِلٍ وَلَا شَبِيهَ بِهِ ^(٣) يَعْنِي بِأَلشَّبِيهِ بِأَلْفَاعِلِ
أَسْمَ كَانَ وَأَخْوَاتِهَا .

وَقَوْلُهُ أَوْ نَائِبٍ عَنْهُ هُوَ أَلْمَفْعُولُ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ .

وَقَوْلُهُ مَنْصُوبٌ لَفْظًا يَعْنِي كَأَلْمَصْدَرِ وَظَرْفِ أَلزَّمَانِ وَظَرْفِ أَلْمَكَانِ وَأَلْفَعُولِ

(١) أَلْعَرَبُ : لَيْسَ فِي كَ ، ح .

(٢) مَجْمَعُ أَلْأَمْثَالِ ١ : ٦٢ .

(٣) أَلَّذِي سَبَقَ فِي أَلْفَصِّ هُوَ : « وَمَا تَعَلَّقَ بِأَلْفَعْلِ غَيْرَ فَاعِلٍ أَوْ مَشْبَهَ بِهِ » . وَأَلْعِبَارَتَانِ
مُتَّفَقَتَانِ مَعْنَى .

به وألحال والتمييز والمستثنى - بشرط جواز نصبه - والمفعول معه والمفعول به
أجله.

وقوله أو محلاً مثاله المجرور بحرف زائد ، نحو : ما رأيتُ من أحدٍ ، أو بغير
زائد ، نحو : مررتُ بزيدٍ .

وقوله ورُبّما رُفِعَ مفعولٌ به إلى آخره مثاله : خَرَقَ الثوبُ الْمِسْمَارَ^(١) ،
وَأَنْتَصَبَ الْعُودُ عَلَى الْحَرْبَاءِ^(٢) ، وقولُ الشاعِرِ^(٣) :

مِثْلُ الْقَنَافِدِ هَذَا جُونٌ ، قَدْ بَلَغَتْ نَجْرَانُ ، أَوْ بَلَغَتْ سَوَاتِهِمْ هَجْرُ
وَالسَّوَاتِ هِيَ الْبَالِغَةُ ، وَهَجْرُ هِيَ الْمَبْلُوغَةُ ، وقولُ الْآخِرِ^(٤) :

إِنَّ سِرَاجًا لِكَرِيمٍ مَفْخَرَةٌ تَحْلَى بِهِ الْعَيْنُ إِذَا مَا تَجَهَّرَةُ
/وَحَقُّهُ أَنْ يَقُولَ: يَحْلَى بِالْعَيْنِ، قَالَ ثَعْلَبُ: حَلَا الشَّيْءُ فِي فَمِي يَحْلُو،

[٣: ٧٠/٧]

وَحَلَى بَعِينِي يَحْلَى، حَلَاوَةٌ فِيهِمَا جَمِيعًا، وقولُ الْفَرَزْدَقِ فِي ضِيَاغَتِهِ الذُّئْبِ^(٥) :
وَأَطْلَسَ عَسَّالٍ ، وَمَا كَانَ صَاحِبًا رَفَعْتُ لِنَارِي مَوْهِنًا ، فَأَتَانِي
أَي : رَفَعْتُ لَهُ نَارِي ، وقولُ النَّابِغَةِ^(٦) :

(١) شرح الجمل لأبن خروف ص ٨٤٣ ولأبن أبي الربيع ص ٢٦٢ ، ٧١٣ ، ٧١٩ .

(٢) قالوا: إِذَا طَلَعَتِ الْجُوزَاءُ أَنْتَصَبَ الْعُودُ فِي الْحَرْبَاءِ. النوادر ص ٤٠٩ وإيضاح الشعر ص
١٢٣ والتمام ص ١٨١ والأزمنة والأمكنة ٢ : ١٦٨ واللسان (حرب). الحرباء: دويبة
تستقبل الشمس ، وتكون معها حيث دارت ، وتتلون ألوانًا بخر الشمس.

(٣) تقدم في ص ٢٤٩ .

(٤) أَرَجَزَ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَاءِ ١ : ٩٩ ، ١٣١ و ٢ : ١٣٠ وأساس البلاغة واللسان
(حلا) وشرح التسهيل ٢ : ١٣٣ . جهرت الرجل : رأيت هيئته وحسن منظره .

(٥) ديوانه ص ٨٧٠ والكامل ص ٤٧٣ . الْأَطْلَسُ : الْأَغْبَرُ . وَعَسَّالٌ : نَسَبُهُ إِلَى مِشِيْتِهِ ،
يَقَالُ : مَرَّ الذُّئْبُ يَعْسِلُ ، وَهُوَ مَشِي خَفِيفٌ كَالْمَرْوَلَةِ . وَالْمَوْهِنُ : نَحْوٌ مِنْ نِصْفِ اللَّيْلِ .

(٦) ديوانه ص ٣٢ . وعجز البيت : « وَقَلْتُ : أَلَمَّا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعٌ » . ألوازع :
ألناهي ألزاجر .

على حين عاتبت المشيب على الصبا

أي : عاتبت المشيب على الصبا . وظاهر كلام المصنف أن ذلك جائز في الكلام على قلة إذا لم يُلبس .

وَقَلْبُ الإِعْرَابِ لِفَهْمِ الْمَعْنَى فِيهِ مَذَاهِبُ ثَلَاثَةٌ :

أحدها: أنه يجوز ذلك في الكلام والشعر اتساعاً لفهم المعنى. وأستدل لهذا المذهب بقوله تعالى ﴿مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ﴾^(١)، ويقول العرب : إن فلانة لتنوء بها عجيزتها^(٢)، فالعصبة والعجيزة لا تثقل، إنما يُثقلُ بهما، والمعنى: لتنوء العصبة بها، ولتنوء فلانة بعجيزتها، أي : تثقلُ بها، ويقولهم: عَرَضَ الناقَةَ على الحوض^(٣)، وإنما يُعَرَضُ الحوضُ على الناقة، وأدخلتُ القلنسوةَ في رأسي^(٤)، والمعنى: أدخلتُ رأسي في القلنسوة. ومن القلب قوله^(٥):

كانت فريضة ما تقول كما كان الزناء فريضة الرجم
وقوله^(٦) :

وُتْرَكِبُ خَيْلٌ لا هَوَادَةَ بَيْنَهَا وَتَشْقَى الرَّمَاحُ بِالضِّيَاطِرَةِ الْحُمْرِ

التقدير : كما كان الرجم فريضة الزنى، وتشقى الرماح بالضياطرة الحمرة بالرماح .
وإلى هذا المذهب في آية ذهب أبو عبيدة^(٧) وجماعة^(٨) ، وأنه على القلب .

(١) سورة القصص : ٧٦ .

(٢) مجاز القرآن ٢ : ١١٠ والكامل ص ٤٧٥ .

(٣) مجاز القرآن ٢ : ١١١ . وفي إيضاح الشعر ص ١٢٣ أن الأخصف حكاه .

(٤) الكتاب ١ : ١٨١ والحجة ٤ : ٣٢٢ .

(٥) تقدم في ٤ : ١٩٧ .

(٦) هو خدش بن زهير كما في جمهرة أشعار العرب ص ٥٣٦ . وأنظر تحريجه في سر صناعة

الإعراب ص ٣٢٣ . الضياطرة : جمع ضيطار ، وهو الضخم الذي لا غناء عنده .

(٧) مجاز القرآن ٢ : ١١٠ .

(٨) منهم الأخصف في معاني القرآن ص ١٣٥ وأنظر الأصول ٣ : ٤٦٦ .

وأجاز أبو علي^(١) في قوله تعالى ﴿وَأَتَانِي رَحْمَةً مِنْ عِنْدِهِ فَعَمَّيْتُ عَلَيْكُمْ﴾^(٢) أن يكون من الملقوب ، أي : فَعَمَّيْتُ عَلَيْهَا . وكثيراً ما يقول به أبو العباس في القرآن^(٣) وغيره^(٤) .

المذهب الثاني : أنه لا يجوز إلا لمجرد الضرورة .

المذهب الثالث : أنه لا يجوز إلا للضرورة وتضمنين الكلام معنى يصح معه القلب ، كقوله^(٥) :

..... أو بَلَعَتْ سَوَاتِهِمْ هَجْرُ

حملة على المعنى ، فكأنه قال : أو حملت سَوَاتِهِمْ هَجْرُ ؛ لأنه إذا بلغت السَوَاتُ هَجْرَ فقد حَمَلَتْهَا هَجْرُ .

والذي صححه أصحابنا^(٦) أنه لا يجوز في الكلام ، ولا يجوز في الشعر إلا في حال الأضطرار .

والصحيح أن أكثر ما جاء من القلب سببه التضمنين ، وقد يجيء منه في الضرورة ما لا يلوح فيه وجه التضمنين ، بل قلب لمجرد الضرورة .

وقد تأولوا ﴿لَتَنْوُءَ بِالْعُصْبَةِ﴾ ، ولتَنْوُءَ بِمَا عَجِيزُهَا ، على أن ألباء للتعدية^(٧) ، أي : لَتَنْوُءَ الْعُصْبَةَ ، وَلَتَنْوُءَ عَجِيزُهَا ، كالأباء في ﴿لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾^(٨) ، أي :

(١) ألحجة ٤ : ٣٢٢ .

(٢) سورة هود : ٢٨ ، وهذه قراءة ابن كثير وأبي عمرو ونافع وابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر ، وقرأ حمزة والكناسي وعاصم في رواية حفص ﴿فَعَمَّيْتُ﴾ السبعة ص ٣٣٢ .

(٣) الكامل ص ٢٨٣ ، ٤٧٥ ، ١٣١١ .

(٤) الكامل ص ٤٧٥ .

(٥) تقدم في ص ٢٧٩ .

(٦) ضرائر الشعر ص ٢٦٦ - ٢٧١ وأبسط في شرح جمل الزجاجي ص ٧١٣ .

(٧) أبسط في شرح جمل الزجاجي ص ٤١٧ ، ٧١٨ .

(٨) سورة البقرة : ٢٠ .

لَأَذْهَبَ سَمْعَهُمْ. وعلى / هذا خَرَجَ آيَةَ الْكَسَائِيهِ وَالْفِرَاءِ^(١).

وفي البسيط : وقد يجوز أن يتبادلا - يعني أفعال والمفعول - الإعراب، وذلك في موضعين:

أحدهما : أن يكون كل واحد منهما فاعلاً من جهة المعنى ، نحو : ضارب زيدٌ عمراً ، وقوله^(٢) :

..... قَرَعُ الْقَوَاقِيزِ أَقْوَاهُ الْأَبَارِيقِ

والثاني : أن يكون مفهوماً من جهة المعنى ، نحو : خَرَقَ الثَّوبُ الْمِسْمَارَ ، وكَسَرَ الزُّجَاجُ الْحَجَرَ .

وقيل: وقد يجوز رفعهما معاً ، ونصبهما معاً، لفهم المعنى، وأنشدوا^(٣) :

إِنَّ مَنْ صَادَ عُقُقًا لَمْشُومٌ كَيْفَ مَنْ صَادَ عُقُقَانَ وَبُومٌ

فَرَفَعَ عُقُقَانَ وَبُومٌ؛ لَأَنَّهُ قَدْ عُرِفَ أَنَّهُمَا مَصِيدَانِ، وَمِنْهُ^(٤) :

قَدْ سَأَلَمَ الْحَيَاتِ مِنْهُ الْقَدَمَا

* * *

(١) معاني القرآن ٢ : ٣١٠ .

(٢) صدر البيت : « أَفْنَى تِلَادِي وَمَا جَمَعْتُ مِنْ نَشْبٍ » . وهو للأقيشر الأسدي - وأسمه

المغيرة بن عبد الله - كما في اللسان (ققر) وشرح أبيات المغني ٧ : ١٥٧ - ١٥٨ [٧٧٩] . ولم ينسب في المقتضب ١ : ٢١ وإصلاح المنطق ص ٣٣٨ . التلاد : المال

القديم . والنشب : العقار . والقواقيز : جمع قاقوزة ، وهي الكأس الصغيرة .

(٣) شرح أبيات المغني ٨ : ١٢٨ [٩٤٧] . العققق : طائر أبلق بسواد وبياض يُعَقِّقُ بصوته،

يشبه صوته صوت العين والقاف . ومشوم : أصله مشؤوم .

(٤) ينسب إلى ابن جبابة - وهو شاعر جاهلي لص ، أسمه المغوار بن الأعنق - وإلى مساور بن

هند العبسي، والعجاج، وأبي حيان ألقعسي، وألدبري، وعبد بن عيس . الكتاب ١ :

٢٨٧ وإيضاح الشعر ص ٥٣٩ - ٥٤٠ وفيه تخرجه .

ص : فصل

يَجِبُ وَصَلَ أَلْفَعْلُ بِمَرْفُوعِهِ إِنْ خِيفَ التَّبَاسُهُ بِالْمَنْصُوبِ ، أَوْ كَانَ ضَمِيرًا غَيْرَ مَحْصُورٍ ، وَكَذَا الْحُكْمُ عِنْدَ غَيْرِ الْكَسَائِيِّ وَأَبْنِ الْأَنْبَارِيِّ فِي نَحْوِ : مَا ضَرَبَ عَمَرُو إِلَّا زَيْدًا . فَإِنْ كَانَ الْمَرْفُوعُ ظَاهِرًا وَالْمَنْصُوبُ ضَمِيرٌ لَمْ يَسْبِقِ أَلْفَعْلُ وَلَمْ يُخْصَرَ فَبِالْعَكْسِ . وَكَذَا الْحُكْمُ عِنْدَ غَيْرِ الْكَسَائِيِّ فِي نَحْوِ : مَا ضَرَبَ عَمْرًا إِلَّا زَيْدًا ، وَعِنْدَ الْأَكْثَرِينَ فِي نَحْوِ : ضَرَبَ غَلَامُهُ زَيْدًا . وَالصَّحِيحُ جَوَازُهُ عَلَى قَلَّةٍ .

ش : مَرْفُوعُ أَلْفَعْلٍ يَشْمَلُ الْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ وَأَسْمَ كَانَ وَأَخْوَاهَا ، وَيَنْزَلُ مَنْزِلَةَ أَجْزَاءِ مِنْهُ ، وَالْأَصْلُ أَنْ يَلِيَهُ ، وَالْفَصْلُ بَيْنَهُمَا بِالْمَنْصُوبِ جَائِزٌ مَا لَمْ يَعْضُضْ مُوجِبٌ لِلْبَقَاءِ عَلَى الْأَصْلِ أَوْ الْخُرُوجِ عَنْهُ . وَخَوْفُ التَّبَاسُهِ بِكُوهُمَا مَقْصُورِينَ أَوْ مَضَافِينَ إِلَى بَاءِ الْمُتَكَلِّمِ أَوْ مُشَارِينَ أَوْ نَحْوَهُمَا مِمَّا لَا يَظْهَرُ فِيهِ إِعْرَابٌ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ عَلَى تَعْيِينِ أَلْفَاعِلٍ مُوجِبٌ لِتَقَدُّمِ أَلْفَاعِلٍ عَلَى الْمَفْعُولِ ؛ هَكَذَا قَالَ أَبُو السَّرَاجِ فِي أَصُولِهِ ^(١) وَالْجَزُولِيُّ ^(٢) وَالْمَتَأَخَّرُونَ مِنْ أَصْحَابِنَا ^(٣) .

وَقَدْ نَازَعَهُمْ فِي ذَلِكَ أَبُو الْعَبَّاسِ الْإِسْبِيلِيُّ الْمَعْرُوفُ بِأَبْنِ الْحَاجِّ ، وَكَانَ مِنْ تَلَامِيذِ الْأَسْتَاذِ أَبِي عَلِيٍّ ، وَرَدَّ ذَلِكَ عَلَى أَبِي عَصْفُورٍ فِي مُقَرَّبِهِ ، وَقَالَ : « لَا مَحْصُولَ لِمَا ذَكَرُوا ، وَلَا يَوْجِدُ فِي كِتَابِ سَبِيُوهِ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الْأَغْرَاضِ الْوَاهِيَةِ » . قَالَ : « وَبَيَانَ ذَلِكَ أَنَّ فِي الْعَرَبِيَّةِ أَحْكَامًا مَفْرُطَةً الْكَثْرَةَ ، إِذَا حَدَّثَتْ طَرَأَ مِنْهَا لِبَسٍّ ، ثُمَّ لَا نَقُولُ بِالْقَوْلِ الْمَطْلُوقِ إِنَّهُ لَا يَجُوزُ إِحْدَاثُهَا ، وَذَلِكَ كَتَصْغِيرِ عُمَرَ وَعَمَرُو ، فَإِنَّ أَلْفَظَ بِيَمَا وَاحِدٍ ، وَلَا نَقُولُ لِأَجْلِ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ تَصْغِيرُهُمَا أَوْ تَصْغِيرَ أَحَدِهِمَا ، وَلَكِنْ نَقُولُ أَلَيْسَ مِنْ أَلْمَقَاصِدِ الْمَعْرُوفَةِ بَيْنَ الْعُقَلَاءِ إِجْمَالٌ مَا يَتَخَاطَبُونَ بِهِ ، وَهَذَا

(١) الْأَصُولُ ٢ : ٢٤٥ .

(٢) وَالْجَزُولِيُّ : لَيْسَ فِي ك . الْجَزُولِيَّةُ ص ٥١ .

(٣) التَّوَطُّطَةُ ص ١٦٥ وَشَرْحُ الْجَزُولِيَّةِ الْكَبِيرِ لِلشُّلُوبِيِّ ص ٥٩١ وَلِللُّورَقِيِّ ١ : ٢٤٦ وَلِلْأَبْنَدِيِّ

١ : ٤٣٠ . وَالْمَقْرَبُ ١ : ٥٣ وَشَرْحُ الْجَمَلِ لِأَبْنِ عَصْفُورٍ ١ : ١٦٣ وَلِأَبْنِ الْأَضَائِعِ ١ :

٢٦ [رِسَالَةٌ] وَلِأَبْنِ أَبِي الرَّبِيعِ ص ٢٨٠ وَالْمُلَخَّصُ ١ : ٢٧٦ - ٢٧٧ .

ليس خاصاً بلسان ، بل هو عام في جميع الألسنة ، ثم نقول : لا يبعد أن / يقصد قاصد لإفادة أن موسى ضَرَبَ عيسى ، أو ضَرَبَهُ عيسى ، فيأتي في ذلك باللفظ المحتمل، وهو لم يقصد إلا إعماء هذا الخبر ، وبقيت فيه بعدُ فائدة أخرى ، وهو أنه ضَرَبَ أحدهما الآخرَ من غير تعيين . ونقول أيضاً : لا يمتنع أن يُتكلَّم به لغة، ويتأخر البيان لوقت الحاجة، فإن تأخير البيان يجوز عقلاً عند الكل، ويجوز شرعاً عند الأكثرين ، قال به الشافعيُّ وأكثرُ أصحابه وأقلُّ من أصحاب أبي حنيفة وبعضُ أصحاب مالك^(١) وحُذِّقُ المتكلمين . نعم يمكن أن يقال هنا إذا أُجملا فينبغي أن يُقى مع الظاهر من تقدم الفاعل، لكن ليس هذا قطعاً على منعه . قال الزجاج في معانيه في قوله سبحانه ﴿فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ﴾^(٢) : يجوز أن يكون ﴿تِلْكَ﴾ في موضع رفع على اسم ﴿زَالَتْ﴾ ، وفي موضع نصب على خبر ﴿زَالَتْ﴾^(٣) ، ولا اختلاف بين النحويين في الوجهين « انتهى .

فعلى ما قاله ابن الحاج، وأتبع فيه الزجاج، وذكر أن س لا يتعرض لشيء مما ذكره ابن السراج ومتأخرو أصحابنا - لا يجب تقدم الفاعل على المفعول وإن ألبس.

ونُفِّرُ على المشهور، فنقول: إذا ألبس وجب تقدم الفاعل، ويزول الإلباس بقرينة معنوية ، كوكلت هذه هذه ، تُشير بالأولى إلى صغيرة، أو كقولك : أكل كُمَثْرَى موسى، أو لفظية كضربت موسى سُعدى، وضرب موسى العاقل عيسى. وإنما قال « مرفوع الفعل » لأنه لو كان مرفوعاً بالاسم لم يجب اتصاله

(١) أنظر مذاهب الفقهاء وأدلتهم في أصول الفقه الإسلامي للدكتور وهبة الزحيلي ص ٣٣٢ - ٣٣٤ والمصادر المذكورة في حواشيه.

(٢) سورة الأنبياء : ١٥ . معاني القرآن وإعرابه ٣ : ٣٨٦ .

(٣) في حاشية ن ما نصه : « قيل : لا يلزم من إجازة الزجاج الوجهين في الآية جواز مثل ذلك في ضرب موسى عيسى ؛ لأن التباس الفاعل بالمفعول ليس كالتباس اسم كان بخبرها ، وذلك واضح . ابن قاسم » .

بِالْأَسْمِ، مثاله : عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ عَمْرًا ، ومررتُ بِرَجُلٍ رَاكِبٍ أَبُوهُ الْفَرَسَ ،
فيجوز في هذين تأخير الفاعل عن المفعول .

وقوله أو كَانَ ضَمِيرًا غَيْرَ مُحْصَرٍ مثاله : ضَرَبْتُ زَيْدًا ، وَأَكْرَمْتُكَ .
وَأَحْتَرَزُ بِقَوْلِهِ غَيْرَ مُحْصَرٍ مِنْ نَحْوِ : إِنَّمَا ضَرَبَ زَيْدًا أَنَا .

ويندرج تحت قوله أو كَانَ ضَمِيرًا غَيْرَ مُحْصَرٍ أَيضًا مسألتان : إحداهما
ممنوعة بإجماع ، والأخرى فيها اختلاف :

فالممنوع : أن يكون الضمير المتصل بالفعل عائداً على المفعول ، مثاله :
الزَّيْدِينَ ضَرَبَا .

وآلتي فيها اختلاف : أن يكون الضمير المتصل بالفعل عائداً على ما اتصل
بالمفعول ، مثاله : ثَوَّبَ أَخْوِيكَ يَلْبَسَانَ ، فَنَقَلَ الْمَنَعَ عَنِ الْأَخْفَشِ وَالْفَرَاءِ ، وَنُقِلَ
أَلْجَوَازُ عَنِ هِشَامِ ، وَاخْتُلِفَ عَنِ الْكَسَائِيِّ وَالْمَيْرِدِ وَأَكْثَرَ الْبَصْرِيِّينَ : فَنُقِلَ أَيْنَ
كَيْسَانَ عَنِ الْكَسَائِيِّ وَالْمَيْرِدِ أَلْجَوَازِ . وَنُقِلَ أَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرِ الدِّينَوْرِيِّ الْمَنَعَ عَنِ
الْكَسَائِيِّ . وَمَنْعَهَا الْمَيْرِدُ فِي الشَّرْحِ . وَنُقِلَ الدِّينَوْرِيُّ وَأَيْنَ عَصْفُورِ جَوَازِهَا عَنِ
الْبَصْرِيِّينَ . وَنُقِلَ النُّحَاسُ مِنْعَهَا عَنِ الْبَصْرِيِّينَ . وَقَالَ الْمَيْرِدُ مُحْتَجًّا لِلْجَوَازِ :
لَيْسَ هَذَا بِأَبْعَدَ مِنْ قَوْلِكَ : ضَرَبَ زَيْدًا غُلَامُهُ . وَقَالَ أَيضًا مُحْتَجًّا لِلْمَنَعَ : هُوَ
مَعْلُوقٌ بِالثَّانِي ، وَالثَّوْبُ / مِضَافٌ إِلَى الْأَخْوِينِ ، فَلَوْ قَالَ يَلْبَسَانِ ثَوَّبَ أَخْوِيكَ لَمْ
يَجْزِ لَتَقْدِمِ الْمَكْنِيِّ عَلَى الظَّاهِرِ .

٣١ : ٧١ / ب

وذكر غيره أن ذلك لا يجوز لأن المفعول فضلة ، فيجوز الاستغناء عنه ،
وعود الضمير على ما اتصل به يُخرجه عن ذلك ؛ لأنه يلزم ذكر المفعول ليعود
الضمير الفاعل على ما اتصل به ، قالوا : ولهذا امتنع : زَيْدًا ^(١) ظَنَّ قَائِمًا ؛ لأن
المفعول إذ ذاك يلزم ذكره ليعود الضمير الفاعل عليه ، وذلك مُخرج له عن أصل

(١) ح : زيد .

وضعه ؛ لأنَّ المفعولين في بابِ ظننتُ يجوز حذفهما اختصاراً واقتصاراً .

قال بعض أصحابنا : والصحيح في مثل غلامَ هند ضربتُ أجواز لأنَّ المفعول لا يلزم ، وإنما يلزم ما أضيف إليه المفعول ؛ ألا ترى أنك لو قلت هند ضربتُ لساغ ، وليس كذلك زيداً^(١) ظنَّ قائماً ؛ لأنه لا سبيل إلى حذف المفعول ؛ إذ لو حذفته لم يبق للضمير ما يفسره .

وقوله وكذا الحكم عند غير الكسائي وأبن الأنباري في نحو ما ضربَ عمرو إلا زيداً يعني أن الحكم أن يتقدم أفعال ويتأخر المفعول إذا كان المفعول محصوراً بحرف النفي وإلا ، نحو ما مثلَ به من نحو : ما ضربَ عمرو إلا زيداً . وهذا المسألة كما ذكر فيها خلاف :

فذهب قوم - منهم الجزولي والأستاذ أبو علي - إلى أنه يجب فيها تقديم أفعال ، وهذا اختيار المصنف .

وذهب البصريون والقرءاء والكسائي وأبن الأنباري إلى أنه يجوز تقديم أفعال على المفعول وتأخيره عنه .

وقوله عند غير الكسائي وأبن الأنباري موهم أنه مذهب البصريين والكوفيين غير الكسائي ، وليس كما ذكر ، بل مذهب هؤلاء في هذه المسألة هو مذهب الكسائي . وإنما هو مذهب قوم منهم الجزولي .

وقوله فإن كان المرفوع ظاهراً إلى قوله فبالعكس مثاله : أكرمك زيدٌ ، والدرهمُ أعطيهُ عمرو . وأحترز بقوله لم يسبق الفعل من نحو : إياك يُكرمُ زيدٌ ، والدرهمُ إياه أعطى زيدٌ عمراً . ومعنى فبالعكس أنه يجب فيه تقديم المفعول على أفعال ، نحو : أكرمك زيدٌ . وأحترز بقوله ولم يُحصَر من نحو قوله : إنما يُكرمُ زيدٌ إياك .

(١) ح : زيد .

وقوله وكذا ألحكم عند غير الكسائي في نحو ما ضرب زيدًا إلا عمرو غير الكسائي هم البصريون والكوفيون وقوم منهم ابن الأنباري والجزولي^(١) والأستاذ أبو علي^(٢)، ذهب هؤلاء إلى أنه إذا كان الحصر في أفعال بحرف نفي وإلا وجب تقدم المفعول وتأخير أفعال، وذهب الكسائي إلى أنه يجوز، ولا يجب. وتلخص في المحصور بإلا ثلاثة مذاهب^(٣) :

١ - مذهب الكسائي أنه يجوز التقدم والتأخير، سواء أكان المحصور أفعال أم المفعول.

٢ - ومذهب قوم منهم الجزولي أنه يجب تأخير / ما حُصر بإلا وتقدم ما لم يُحصَر، سواء أكان فاعلاً أم مفعولاً.

٣ - ومذهب البصريين والفرّاء وابن الأنباري أنه إن حُصر أفعال وجب تقدم المفعول، وإن حُصر المفعول جاز تقدم أفعال وتأخيره.

وإذا كان الحصر بـ«إنما» فذكر الشيخ بهاء الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن النحاس^(٤) أن النحاة أجمعوا على أنه متى أُريدَ الحصرُ في واحد منهما وجب تأخيره وتقدم الآخر، فنقول «إنما ضربَ عمروُ هندًا» إذا أردت الحصر في المفعول، و«إنما ضربَ هندًا عمرو» إذا أردت الحصر في أفعال.

فأمّا الكسائي فاستدلّ على صحة مذهبه بالسماع، قال الشاعر^(٥):

(١) المقدمة الجزولية ص ٥٠ - ٥١ .

(٢) التوطئة ص ١٦٥ .

(٣) المذاهب الثلاثة في تعليقة ابن النحاس على المقرب ق ١١ / ب منسوبة إلى أصحابها المذكورين . وقد أثبت أبو حيان نص ابن النحاس في هذه المسألة بلفظه منسوبة في تذكرة النحاة ص ٣٣٣ - ٣٣٦ . وفيه الشواهد الشعرية الستة التالية .

(٤) تعليقة ابن النحاس على المقرب ق ١١ / ب .

(٥) هو دعبيل الخزاعي ، أو الحسين بن مطير ، أو ابن الدمينة ، أو الجنون ، أو كثير . الحماسة ٤٨ : [٥٠٣] والحماسة البصرية ص ١١٦١ [١٠٤٥] وفيها تحريجه .

وَلَمَّا أَمَى إِلَّا جِمَاحًا فُؤَادُهُ وَلَمْ يَسْلُ عَنْ لَيْلَى بِمَالٍ وَلَا أَهْلٍ
وقال الآخر^(١):

تَزَوَّدْتُ مِنْ لَيْلَى بِتَكْلِيمِ سَاعَةٍ فَمَا زَادَ إِلَّا ضِعْفَ مَا بِيْ كَلَامُهَا
وقال الآخر^(٢):

وَهَلْ يُنَبِّئُ الْخَطِيئَةَ إِلَّا وَشِيحُهُ وَتُعْرَسُ إِلَّا فِي مَنَابِتِهَا التَّلْخُلُ
وقال الآخر^(٣):

فَلَمْ يَذِرْ إِلَّا اللَّهُ مَا هَيَّجَتْ لَنَا عَشِيَّةَ آنَاءِ الدِّيَارِ وَشَامُهَا
وقال الآخر^(٤):

مَا عَابَ إِلَّا لَيْمٌ فَعَلَ ذِي كَرَمٍ وَلَا هَجَا قَطُّ إِلَّا جُبًّا بَطَلَا
وقال الآخر^(٥):

نُبُّهُمْ عَذَّبُوا بِالنَّارِ جَارَهُمْ وَهَلْ يُعَذِّبُ إِلَّا اللَّهُ بِالنَّارِ

وفرق الكسائي بين إنمأ وحرف النفي وإلا بأن إنمأ لا دليل معها على
الحصر في أحدهما إلا تأخير المحصور؛ فلم يجوز تقديمه لئلا يلتبس المحصور بغير
المحصور، بخلاف الحصر بحرف النفي وإلا، فإن اقتران الأسم بالآ دليل على الحصر
فيه تقدم أو تأخر.

(١) هو مجنون ليلى . ديوانه ص ١٩٢ [شرح د. عدنان درويش] وشرح التسهيل ٢ : ١٣٤ .

(٢) هو زهير بن أبي سلمى . ديوانه ص ٩٥ وشرح التسهيل ٢ : ١٣٥ . الخطي : الرمح ،
منسوب إلى الخط ، وهي جزيرة بالبحرين تُرسى إليها سفن الرماح . وألوشيج : القنا .

(٣) هو ذو الأرملة . ديوانه ص ٩٩٩ . وألبيت من غير نسبة في معاني القرآن ٢ : ١٠١ .

(٤) ألبيت في تعليقة ابن النحاس ق ١٢ / أ وعنه في تذكرة النحاة ص ٣٣٥ . وهو في تخلص
الشواهد ص ٤٨٧ والعيني ٢ : ٤٩٠ . الجبأ : ألبان .

(٥) ألبيت ليزيد بن الطثرية في الأغاني ٨ : ١٧٤ [ط. دار الثقافة] . وهو من غير نسبة في معاني

القرآن للفراء ٢ : ١٠١ وتعليقة ابن النحاس ق ١٢ / أ - وعنه في تذكرة النحاة ص

٣٣٥ - والعيني ٢ : ٤٩٢ .

وَأَمَّا حُجَّةٌ مَن ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْمَحْصُورَ مِنْهُمَا يَجِبُ تَأْخِيرُهُ فإِجْرَاءُ لِحَرْفِ الْفِعْلِ
وَإِلَّا مَجْرَى إِنَّمَا .

وَأَمَّا مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ فَقَالُوا : لَا بُدَّ أَنْ يَتَقَدَّمَ غَيْرُ الْمَحْصُورِ وَيَتَأَخَّرُ الْمَحْصُورُ
لِيَحْصَلَ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا ، وَإِنَّمَا جَوَّزْنَا تَأْخِيرَ الْفَاعِلِ إِذَا كَانَ الْمَفْعُولُ مَقْرُونًا بِإِلَاءٍ
لِلسَّمَاعِ الَّذِي اسْتَدَلَّ بِهِ الْكَسَائِيُّ ، وَلِأَنَّ الْفَاعِلَ إِذَا تَأَخَّرَ فِي الْفِعْلِ عَلِمَ أَنَّهُ مُقَدَّمٌ
فِي الْغَايَةِ ، فَحَصَلَ لِلْمَحْصُورِ فِيهِ تَأْخِيرٌ مِنْ وَجْهِ ، وَهُوَ الْغَايَةُ ، وَلِغَيْرِ الْمَحْصُورِ تَقَدَّمَ ،
بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ الْخَصْرُ فِي الْفَاعِلِ ، فَإِنَّمَا / لَوْ قَدَّمْنَاهُ وَأَخَّرْنَا الْمَفْعُولَ كَانَ قَدْ
وَقَعَ فِي رَتْبِهِ مِنَ التَّقَدُّمِ ، وَالْمَفْعُولُ قَدْ وَقَعَ فِي رَتْبِهِ مِنَ التَّأْخِيرِ ، فَلَا يَكُونُ وَاحِدًا
مِنْهُمَا مَنْوِيًّا بِهِ غَيْرَ مَوْضِعِهِ ، فَلَا يَحْصُلُ مَا يَقْتَضِيهِ الْمَوْضِعُ مِنَ تَقَدُّمِ غَيْرِ الْمَحْصُورِ
لِفِعْلًا أَوْ نِيَّةً .

وَتَأَوَّلُوا مَا اسْتَدَلَّ بِهِ الْكَسَائِيُّ مِمَّا دَخَلَتْ عَلَى الْفَاعِلِ فِيهِ إِلَّا بِأَنَّهُ تَمَّ الْكَلَامُ
عِنْدَ الْأَسْمِ الَّذِي دَخَلَتْ عَلَيْهِ إِلَّا ، وَمَا بَعْدَهُ عَلَى فِعْلِ ، التَّقْدِيرُ : دَرَى مَا هَيَّجَتْ ،
وَيُعَذِّبُ بِالنَّارِ^(١) .

وَأَمَّا قَوْلُهُ « إِنْ إِلَّا قَرِينَةٌ دَالَّةٌ عَلَى الْخَصْرِ فِيمَا اقْتَرَنْتَ بِهِ ، فَلَا يَحْصُلُ لِبَسٍ »
فَنَقُولُ : بَلْ يَحْصُلُ الْبَلْبَسُ ، وَهُوَ أَنْ يُظَنَّ أَنَّنَا أَرَدْنَا الْخَصْرَ فِي الْأَسْمِينِ اللَّذِينَ بَعْدَ إِلَّا ،
وَكَأَنَّنا قُلْنَا : مَا ضَرَبَ أَحَدٌ أَحَدًا إِلَّا زَيْدٌ عَمْرًا ، فَإِنَّمَا إِذَا أَرَدْنَا هَذَا الْمَعْنَى قُلْنَا هَذَا .
فَإِنْ قُلْتَ : هَذَا يَلْزَمُ إِذَا كَانَ الْمَفْعُولُ مَقْرُونًا بِإِلَاءٍ ، وَجَازَ تَأْخِيرَ الْفَاعِلِ .

قُلْنَا : لَا يَلْزَمُ لِأَنَّهُ - وَإِنْ تَأَخَّرَ لِفِعْلًا - فَالْغَايَةُ بِهِ التَّقَدُّمُ ، بِخِلَافِ الْمَفْعُولِ مَعَ
الْفَاعِلِ الْمَقْرُونِ بِإِلَاءٍ ، فَإِنَّكَ إِذَا أَخَّرْتَهُ كَانَ مُؤَخَّرًا لِفِعْلًا وَنِيَّةً ، فَافْتَرَقَا .

وَيُظْهِرُ مِنْ أَبِي عَصْفُورٍ فِي (الْمَقْرَبِ) اخْتِيَارَ مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ ، فَإِنَّهُ ذَكَرَ
فِي الْقِسْمِ الَّذِي يَجِبُ فِيهِ تَقَدُّمُ الْمَفْعُولِ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْفَاعِلُ مَقْرُونًا بِإِلَاءٍ يَجِبُ تَقَدُّمُ

(١) ن : « دَرَى مَا هَيَّجَتْ لَنَا إِلَّا اللَّهُ ، وَيُعَذِّبُ بِالنَّارِ إِلَّا اللَّهُ » .

المفعول^(١)، ولم يذكر في القسم الذي يجب فيه تقدم الأفعال^(٢) أنه إذا كان المفعول مقروناً بإلا وجب تقدم الأفعال، ولا تعرض لذلك. وكذلك يظهر من ابن مَعطٍ في فصوله^(٣).

والذي نختاره هو مذهب الكسائي^(٤) وقوفاً مع السماع، والتأويل فيه بعيد. وقوله وعند الأكثرين إلى آخره هذه مسألة: ضَرَبَ غُلَامُهُ زَيْدًا، وقد تقدم الكلام عليها مستوفى في أوائل الفصل الرابع من باب المضمَر في أوائل الكتاب^(٥). وقال المصنف في الشرح هنا^(٦): «والصحيح جوازه لوروده في كلام العرب ألفصحاء»، وأنشد ستة أبيات تدل على الجواز.

وقال أبو جعفر النحاس: «فأما إنشاد أبي عبيدة^(٧):

لَمَّا عَصَى أَصْحَابُهُ مُضْعَبًا أَدَّى إِلَيْهِ الْكَئِيلَ صَاعًا بِصَاعٍ

فهذا لا يجوز عند أهل النظر من البصريين في شعر ولا غيره، ورواية

الأصمعي:

لَمَّا عَصَى الْمُضْعَبَ أَصْحَابُهُ

وألبيت لأبي العباس السفاح^(٨). وأنشد هشام^(٩):

(١) المقرب ١ : ٥٤ .

(٢) المقرب ١ : ٥٣ .

(٣) الفصول الخمسون ص ١٧٢ .

(٤) ن : « والذي نختاره ونذهب إليه مذهب الكسائي » . وفي الحاشية عن نسخة أخرى بخط مغاير : « والذي يختاره هو مذهب الكسائي » .

(٥) ٢ : ٢٥٩ - ٢٦٥ .

(٦) ٢ : ١٣٥ .

(٧) تقدم ألبيت في ٢ : ٢٦٤ .

(٨) كذا ! وهو للسفاح بن بكير كما تقدم في تخريجه .

(٩) تقدم ألبيت في ٢ : ٢٦٤ .

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ ، وَقَدْ فَعَلُ
وهذا البيت مصنوع، نَحَلَّة عمرو بن كلثوم، وقال هشام فيه: وهذا من
متاع الشعر، انتهى كلام النحاس.

ولو تقدم المفعول على الفعل، فقلت: زيداً ضَرَبَ غُلامُه - لم يجر ذلك عند
ألفراء والكسائي، وأجازها هشام، وأجازها الأبرد، يجعلها / بمنزلة : ضَرَبَ زيداً
غلامُه .

قال ابن كيسان: بينهما فصل عندي؛ لأنك إذا قلت: زيداً ضَرَبَ غلامُه،
فنقلت زيداً من أول الكلام إلى آخره - وقع بعد الكلام، فصار المضمرة قبل المظهر،
فبطلت، وقولك ضَرَبَ زيداً غلامُه في موضعه، لا ينقل، فيجعل بعد زيد لأنَّ
العامل فيه وفي الغلام واحد، فإذا كانا جميعاً بعد العامل فكل واحد منهما في
موضعه وإن كان الفاعل أولى بالتقدم من المفعول.

* * *

ص : باب اشتغال العامل

عن الأسم السابق بضميره^(١) أو مُلابسه

إذا انتصب لفظاً أو تقديرًا ضميرُ اسمٍ سابقٍ مفتقرٍ لِمَا بعده أو مُلابِسٍ^(٢) ضميره بجائزِ العملِ فيما قبله غيرَ صلةٍ ، ولا مُشَبَّهٍ بها ، ولا شرطٍ مفصولٍ بأداته ، ولا جوابٍ^(٣) مجزومٍ ، ولا مسندٍ إلى ضميرِ السابقِ متصلٍ ، ولا تاليٍ استثناءً ، أو مُعلّقٍ ، أو حرفٍ ناسخٍ ، أو كمِ أخبريةٍ ، أو حرفٍ تحضيضٍ ، أو عَرْضٍ ، أو تَمَنٍّ بِ« أَلَا » - وَجَبَ نَصْبُ السَّابِقِ إِنْ تَلَا مَا يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ ، أو استفهامًا بغيرِ أَلَمْزَةِ ، بعاملٍ لا يَظْهَرُ مُوَافِقٍ لِلظَّاهِرِ أو مُقَارِبٍ ، وقد يُضْمَرُ مُطَاوِعٌ لِلظَّاهِرِ ، فَيَرْفَعُ السَّابِقُ .

ش : مثال انتصاب الضمير لفظًا : زيدٌ ضَرَبْتُهُ ، ومثال انتصابه تقديرًا : زيدٌ مَرَرْتُ بِهِ . و اشتغال العامل يشمل الفعل ، نحو ما مثَّلناه ، ويشمل ما يعمل عمل الفعل هنا .

قال شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الأضائع : « لا يدخل هنا مما يعمل عمل الفعل ما عدا أسماء الفاعلين والمفعولين لامتناع تقدم معموله ، فالصحيح ألا يُفسَّرَ في هذا الباب إلا ما يجوز أن يعمل فيما قبله ، فلا اشتغال في الصفات المشبهة ، ولا في المصادر ، ولا في أسماء الأفعال » انتهى .

فأمَّا جمع أسماء الفاعلين والمفعولين فإن كان مُسَلِّمًا فالقياس يقتضي أن يدخل في أبواب الاشتغال ، فتقول : زيدًا أنتم ضاربوه ، وزيدًا أنتن ضارباته . وإن

(١) ك : لضميره .

(٢) ك : بضميره .

(٣) ك : ولا جوابه .

كان مُكَسَّرًا فتكسيره يُعده عن شبه الفعل ، ويُلحِقُه بالأسماء المحضة ، فلذلك
 أحتاج س^(١) إلى شواهد لإعماله من الكلام ومن الشعر ، فقال بعض أصحابنا :
 ينبغي ألا يدخل في الأشتغال لأن عمله ملفق ضعيف ، والأشتغال كذلك باب
 ملفق، فيضعف عن الدخول فيه لأنه لا يقوى على أن يفسر ، ولذلك لم يُمثَّل عليه
 س ، ولا عرض له في مسألة من الأشتغال ، وإنما ذكره بحكم الأبحر^(٢) ؛ لأنه
 لما ذكر أسم الفاعل وأسم المفعول ، ومنه جارٍ وغير جارٍ - ذكر أيضًا جمعهما
 المكسر^(٣) من حيث إنه غير جارٍ ، وهو قد يعمل .

ومن الناس من جَوَّزَ أن يدخل في الأشتغال ، قال : لأنه قد ثبت أنه يعمل ،
 وقد ذكرها س في أبواب الأشتغال ، فينبغي أن / يدخل فيه . والذي يقتضيه
 التحرز أنه لا يكون في الأشتغال إلا بسماع من العرب .

وقد أجه المصنف في الشرح ، فقال^(٤) : « وأشتغال العامل يتناول أشتغال
 الفعل ، نحو : أزيدًا ضربته ؟ وأشتغال غير الفعل ، نحو : أزيدًا أنت ضاربُهُ »
 انتهى .

وأحترز بقوله ضميرُ أسمٍ سابقٍ من أن يكون الأسم متأخرًا ، نحو : ضربته
 زيدًا ، على البديل ، أو زيدًا ، على الأبتداء . وأحترز بقوله مُفْتَقِرٌ لِمَا بَعْدَهُ مِنْ
 قولك : في الدارِ زيدًا فَأَكْرَمَهُ .

وقوله أو مُلَابِسٌ ضَمِيرِهِ هو أن يكون مضافًا إلى الضمير ، نحو : زيدًا
 ضربتُ أخاه ، أو مشتملًا صفة عليه ، نحو : هندٌ^(٥) ضربتُ رجلًا يُغِضُّهَا ، أو

(١) الكتاب ١ : ١٠٩ - ١١٠ .

(٢) ك : الإسرار . وفي حاشيتها : أفرار . ح : الجواز . ن : الإقرار . والتصويب من ص ٣٦٢ .

(٣) الكتاب ١ : ١٠٩ - ١١٠ .

(٤) ٢ : ١٣٦ .

(٥) ضربتُ أخاه أو مشتملًا صفة عليه نحو هند : سقط من ك .

أَلصلة عليه ، نحو : هُنْدٌ أَكْرَمْتُ الَّذِي يُحِبُّهَا ، أَوْ عَطَفَ عَلَيْهِ عَطْفَ بِيَانٍ ، نَحْوُ : زَيْدٌ ضَرَبْتُ عَمْرًا أَخَاهُ ، أَوْ عَطَفَ عَلَيْهِ عَطْفَ نَسَقٍ بِأَلْوَاوٍ خَاصَّةً ، نَحْوُ : زَيْدٌ ضَرَبْتُ عَمْرًا وَأَخَاهُ ، أَوْ مِضَافٌ ^(١) إِلَى وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْخَمْسَةِ . فَلَوْ أُبْدِلَ مِنْهُ لَمْ يَكُنْ مُلَابِسًا ، أَوْ عَطَفَ عَلَيْهِ بِغَيْرِ أَلْوَاوٍ لَمْ يَكُنْ مُلَابِسًا ، أَمَّا أَلْبَدَلُ فَلأنَّهُ عَلَى تَكَرُّرِ الْعَامِلِ ، فَتَخَلُّو ^(٢) أَلْجُمْلَةُ الْوَاقِعَةُ خَيْرًا مِنَ الْرَابِطِ ، وَأَمَّا أَلْعَطْفُ بِ« ثُمَّ » فَلَكُونُ أَلْفِعْلُ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ مُتَّحِدًا فِي الْمَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ ، بِخِلَافِ أَلْوَاوٍ ؛ لِأَنَّهَا إِذَا ذَاكَ تَكُونُ جَامِعَةً بِمَعْنَى « مَعَ » ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : ضَرَبْتُ رَجُلًا مَعَ أَخِيهِ .

وَلَا يَنْحَصِرُ أَلشَاغِلُ لِلْفِعْلِ فِيمَا ذَكَرَهُ أَلْمُصَنِّفُ مِنَ أَلضَّمِيرِ وَأَلْمُلَابِسِ لَهُ ، بَلْ قَدْ يَشْغَلُهُ ظَاهِرٌ هُوَ أَلْأَوَّلُ ، نَحْوُ : إِذَا زَيْدًا لَقَيْتَ زَيْدًا فَأَكْرِمْهُ ، تَرِيدُ : لَقَيْتَهُ ، وَلَا يَكُونُ هَذَا إِلَّا فِي أَلشَّعْرِ ، نَحْوُ قَوْلِهِ ^(٣) :

إِذَا الْوَحْشُ ضَمَّ الْوَحْشَ فِي ظُلَلِهَا سَوَاقِطٌ مِنْ حَرٍّ ، وَقَدْ كَانَ أَظْهَرَ

وَقَوْلِهِ بِجَائِزِ أَلْعَمَلِ فِيمَا قَبْلَهُ أَيُّ : بِعَامِلٍ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَعْمَلَ فِي أَلْأَسْمِ الَّذِي قَبْلَهُ ، يَعْنِي : لَوْ لَمْ يَشْتَغَلْ بِأَلضَّمِيرِ أَوْ أَلْسَبْبِيِّ ، فَإِنَّهُ مَعَ أَشْتَغَالِهِ بِأَحَدِهِمَا لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَعْمَلَ فِي أَلْأَسْمِ الَّذِي قَبْلَهُ .

وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ أَلْمُصَنِّفُ ، وَكَرَّرَهُ فِي تَصَانِيفِهِ ، مِنْ أَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَعْمَلَ فِي أَلْأَسْمِ الَّذِي قَبْلَهُ ، وَهُوَ الَّذِي لَهُ أَلضَّمِيرُ أَوْ أَلْمُلَابِسُ ، لَوْ لَمْ يَشْتَغَلْ بِأَلضَّمِيرِ أَوْ أَلْسَبْبِيِّ - لَيْسَ حَاصِرًا لِمَسَائِلِ أَلْأَشْتَغَالِ ؛ لِأَنَّ مِنْهَا قَسَمًا لَا يَجُوزُ فِيهِ لِلْعَامِلِ أَنْ

(١) ن : أَوْ مِضَافٌ إِلَى مِضَافٍ .

(٢) ك : فَتَخَرَّجُ ، ح .

(٣) هُوَ أَلتَّابِعَةُ أَلْجُعْدِي كَمَا فِي أَلْكِتَابِ ١ : ٦٣ وَتَحْصِيلُ عَيْنِ أَلذَّهَبِ ص ٨٧ وَأَلْحَمَاسَةُ

أَلْبَصْرِيَّةِ ص ٢٢ [٩] . وَلَيْسَ فِي مَشُوبَتِهِ أَلْمَذْكُورَةُ فِي جَمْهَرَةِ أَشْعَارِ أَلْعَرَبِ ص ٧٧٣ -

٧٨٦ . ظِلَالَاتُ : جَمْعُ ظَلَّةٍ ، وَهِيَ مَا يُسْتَظَلُّ بِهِ . وَأَظْهَرَ : صَارَ فِي وَقْتِ أَلظَّهِيرَةِ .

يعمل في الّاسم الذي قبله ، وذكره المصنف في أواخر هذا الباب ، ولهذا يقول أصحابنا^(١) : ولولا ذلك - أي: عمله في الضمير أو السببي - لعمل في الّاسم السابق أو في موضعه، وذلك نحو: إن زيداً قامَ أكرمته، وأزيدُ قامَ؟ فيجيزون هنا الّاشتغال وارتفاع زيد بفعل محذوف يفسره الفعل الذي بعده وإن كان لا يجوز أن يعمل قامَ في زيد لو فرضناه فارغاً من الضمير. ويشترطون في هذا الضرب أن يتقدم الّاسم ما يطلب الفعل إمّا على اللزوم وإمّا على الّاختيار.

{٣: ٧٤/١}

وذهب أبو القاسم حسين بن الوليد المعروف / بآبن العريف^(٢) إلى أنه لا يشترط ما يطلب الفعل، فيجيز^(٣) في نحو «زيدُ قامَ» أن يرتفع زيد بإضمار فعل يفسره ما بعده، الّلتقدير: قامَ زيدُ قامَ، وهذه نزعة كوفية.

فإن قلت: كيف جاز أن يفسر ما لا يعمل؟

فالجواب : أنه لَمَّا قَوَّيْتِ الدلالة هنا على الفعل بالحرف الطالب له جاز أن يُفسر ما لا يعمل ؛ إذ قد يعمل في اسم آخر في موضع ذلك الّاسم ، كألظرف مثلاً ، فتقول : أَخْلَفَكَ زيدُ قامَ ؟

وقال الأستاذ أبو الحسن علي بن جابر الدَّبَّاج^(٤) : « لا يبعد أن يُقال إن

(١) شرح الجمل لآبن عصفور ١ : ٣٦١ وٱلقرب ١ : ٨٧ .

(٢) أخذ عن آبن القوطية ، ورحل إلى المشرق ، وسمع من آبن رَشِيْق ، وأقام بمصر أعواماً ، ثم عاد إلى الأندلس . إمام في العربية ، أستاذ في الآداب ، مقدّم في الشعر . له شرح على الجمل ، وكتاب في النحو أعترض فيه على أبي جعفر الّنحاس في مسائل ذكرها في كتابه الكافي . مات بطليطة سنة ٣٩٠ . بغية الّوعاة ١ : ٥٤٢ - ٥٤٣ .

(٣) شرح الجزولية للأبدي ١ : ٩٢١ [رسالة] .

(٤) الأشبيلي الّلحمي . كان نحوياً أديباً مقرئاً جليلاً فاضلاً . قرأ النحو على آبن خروف وآبي ذرّ بن آبي رُكب ، وٱلقرآن على آبي بكر بن صاف ونجبة ، وتصدر لإقراء النحو وٱلقرآن نحو خمسين سنة . روى عنه آبن آبي الأحوص وغيره . توفي سنة ٦٤٦ هـ . بغية الّوعاة ٢ : ١٥٣ .

هَذَا الْفِعْلُ يَصِحُّ لَهُ الْعَمَلُ فِي الْأَوَّلِ مَقَدِّمًا عَلَيْهِ ، وَذَلِكَ مَعَ أَدَاءِ تَطَلُّبِ الْفِعْلِ ، وَذَلِكَ أَنَّ الْعَامِلَ مُتَصَرِّفًا فِي نَفْسِهِ ، فَكَذَلِكَ يَتَصَرَّفُ فِي مَعْمُولِهِ إِلَّا أَنْ يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ مَانِعٌ ، وَذَلِكَ الْمَانِعُ فِي الْفَاعِلِ هُوَ أَنَّهُ يَلْتَبِسُ بِالْمَبْتَدَأِ فِي قَوْلِكَ قَامَ زَيْدٌ ، وَزَيْدٌ قَامٌ^(١) ، فَإِذَا جَاءَ حَرْفٌ لَا يَلِيهِ إِلَّا الْفِعْلُ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا زَالَ ذَلِكَ الْكَلْبَسُ ، فَيَصِحُّ أَنْ يَكُونَ فَاعِلًا مَقَدِّمًا إِنْ قَدَّرْتَ الْفِعْلَ فَارِعًا^(٢) مِنَ الضَّمِيرِ ، وَفَاعِلًا بِإِضْمَارِ فِعْلِ إِنْ قَدَّرْتَ الْفِعْلَ مَشْغُولًا بِضَمِيرٍ^(٣) .

وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ هَذَا الْأَسْتَاذُ إِنَّمَا هُوَ بِنَاءٌ مِنْهُ عَلَى أَنَّ الْفَاعِلَ لَا يَتَقَدَّمُ لِأَجْلِ الْكَلْبَسِ بِالْمَبْتَدَأِ ، فَعَلَى هَذَا مَتَى زَالَ الْكَلْبَسُ فَيَنْبَغِي أَنْ يَجُوزَ تَقْدِيمُهُ ، وَنَحْنُ نَجِدُ الْكَلْبَسَ يَزُولُ ، وَالْفَاعِلَ مَعَ ذَلِكَ لَا يَتَقَدَّمُ^(٤) ، وَمَا سَبَبُ ذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُ يُنَزَّلُ مِنَ الْفِعْلِ كَحِزْمٍ مِنْهُ مَعَ الْكَلْبَسِ الْمَذْكُورِ فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ ، وَحُمِلَ مَا لَا لَيْسَ فِيهِ عَلَى مَا فِيهِ الْكَلْبَسُ ، لَكِنَّهُ يَسْوِغُ أَنْ يَفْسَّرَ وَإِنْ لَمْ يَعْمَلْ لِقُوَّةِ تَطَلُّبِ الْفِعْلِ .

وَقَوْلُهُ بِجَائِزِ الْعَمَلِ هَذَا مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ إِذَا أَنْتَصَبَ . قَالَ الْمَصْنُفُ فِي الشَّرْحِ^(٥) : « وَخَرَجَ بِذَلِكَ فِعْلٌ أَلْتَعَجَبُ ، نَحْوُ : زَيْدٌ مَا أَحْسَنَهُ ، وَأَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ ، نَحْوُ : زَيْدٌ تَرَاكِهِ ، وَأَفْعَلُ الْفَضِيلِ ، نَحْوُ : زَيْدٌ أَكْرَمٌ مِنْهُ عَمْرُو ، فَلَيْسَ لِلْأَسْمِ الْمَتَقَدِّمِ عَلَى هَذِهِ إِلَّا الِرْفَعُ ؛ لِأَنَّهَا لَا تَعْمَلُ فِيمَا تَقَدَّمُ ، وَمَا لَا يَعْمَلُ لَا يُفَسَّرُ عَامِلًا عَلَى الْوَجْهِ الْمَعْتَبَرِ فِي هَذَا الْبَابِ ، وَهُوَ كَوْنُ الْعَامِلِ الْمَشْغُولِ عَوْضًا فِي الْإِلْفِظِ مِنَ الْعَامِلِ الْمَضْمَرِ دَلِيلًا عَلَيْهِ ، وَلِكُونِهِ عَوْضًا أَمْتَعُ الْإِظْهَارِ ؛ إِذْ لَا يُجْمَعُ بَيْنَ الْعَوْضِ وَالْمَعْوِضِ مِنْهُ ، وَلِكُونِهِ دَلِيلًا لَزِمَ أَنْ يَكُونَ مُوَافِقًا فِي الْمَعْنَى أَوْ مُقَارِبًا ، فَلَوْ قَصِدَتْ

(١) فِي الْمَخْطُوطَاتِ : زَيْدٌ قَامَ . بَدُونَ وَوَقِيلَهُ . وَأَلْوَاوُ مِنْ شَرْحِ الْجَزُولِيَّةِ .

(٢) فَارِعًا مِنَ الضَّمِيرِ وَفَاعِلًا بِإِضْمَارِ فِعْلِ إِنْ قَدَّرْتَ الْفِعْلَ : لَيْسَ فِي ك .

(٣) الْكَلْبَسُ فِي شَرْحِ الْجَزُولِيَّةِ لِلْأَبْذِيِّ ١ : ٩٢٥ [رِسَالَةٌ] .

(٤) نَحْوُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ رَاكِبٍ أَبُوهُ .

(٥) ١٣٧ : ٢ .

الدلالة دون التعويض لم تكن المسألة من باب الأشتغال ، كقول أراجز^(١) :

يا أيها المانحُ دُلّوي دُونِكا

ف(دُلّوي) منصوب بعامل مقدر مدلول عليه بالملفوظ به . نص على ذلك س^(٢) . وليس المملفوظ به عوضاً من المقدر ، فلو جُمع بينهما لم يمتنع . والحاصل أن المَجْعول دليلاً دون تعويض لا يلزم صلاحيته للعمل في موضع دلالة ، بخلاف المَجْعول دليلاً وعوضاً ، ومن كلام العرب : أَلْبَهُمَ أَيْنَ هُوَ ؟ / فَتَصِبُ قَاتِلَ هَذَا [أَلْبَهُمَ]^(٣) بفعلٍ مضمر ، وجعل (أَيْنَ هُوَ) دليلاً عليه مع عدم صلاحيته للعمل»
[٣ : ٧٤ ب]

أنتهى .

وشرط أصحابنا^(٤) في العامل أن يكون متصرفاً ، فإن كان غير متصرف لم يجز أن يفسر ، وذكروا أن « ليس » يجيء فيها الأشتغال ، ففي كتاب س^(٥) : «أزيداً لست مثله» ، وقدروه : أبأنت زيداً لست مثله . وهذا لا يتخرج إلا على مذهب من يجيز تقدم خبر ليس ، وقد نُسب^(٦) ذلك إلى س ، وسبق ذكر الخلاف فيها في باب كان وأحوالها^(٧) .

وقوله فيما قبله أي : في الأسم الذي قبله ، وهو الأسم السابق الذي ذكره

(١) هو راجز جاهلي من بني أسيد بن عمرو بن عويم ، أو وائل بن صريم أليشكري ، أو جارية من الأنصار . السيرة النبوية ٢ : ٣١١ ومعاني القرآن للفراء ١ : ٢٦٠ والخزانة ٦ : ٢٠٠ - ٢٠٨ [٤٥٤] ، وإن رمت المزيد فأنظر تحريجه في إيضاح الشعر ص ٣٠ .
المانح : الذي يتزل أكبر فيملاً الدلو ، وذلك إذا قل ماؤها .

(٢) ألكتاب ١ : ٢٥٢ - ٢٥٣ .

(٣) ألبهم : تمة من شرح المصنف .

(٤) كأبن عصفور في المقرب ١ : ٨٧ وشرح الجمل ١ : ٣٦١ .

(٥) ألكتاب ١ : ١٠٢ .

(٦) شرح ألكتاب للسيرافي ٣ : ١٦٥ .

(٧) تقدم ذلك في ٤ : ١٧٨ - ١٨٢ .

المصنف، ولو قال « يجائز العمل في ذلك الأسم » لكان أوضح^(١) ، ولولا أنه فسّر قوله « فيما قبله » بالأسم السابق لكنا نستنتج منه أن يدخل فيما قبله الأسم السابق، ومسألة : أزيد قام؟ فإن « قام » وإن لم يعمل في « زيد » أرفع فإنه يجوز أن يعمل في أسم آخر في موضعه ، وقد بينّا ذلك^(٢) .

وظاهر كلام النحويين أنه يشترط في باب الاشتغال تقدم الأسم وتأخر العامل ، فعلى ظاهر ما ذكره لا يجوز « ضربته زيدا » على أن يكون انتصاب « زيد » على إضمار فعل يفسره ضربته ، ويكون منوياً به المتقدم ، ومنوياً بـ « ضربته » التأخير؛ لأنه يلزم تقدم الضمير على ما يعود عليه ، ولا مقتضي لتأخره عنه ، وليس التفسير كالتأخير؛ لأن الأصل في التفسير أن يتقدم على المفسر ، ورتبة الأخير التأخير، وإن لم يكن ذلك شرطاً فينبغي أن يجوز ، ووجهه أن المفسر هو في المعنى خير. ويجوز رفع الأسم على الابتداء ، وجعل هذه الجملة خيراً .

وقوله غير صلة هذا استثناء منقطع ؛ لأن ما ذكر لا يندرج تحت قوله « يجائز العمل فيما قبله » . ومثاله : زيد أنا الضاربه ، وأذكر أن تلد^(٣) ناقتك أحب إليك أم أئتي^(٤) .

وقوله ولا مُشَبَّهٍ بِهَا الْمَشَبَّه بِالصَّلَةِ الصِّفَةِ وَالْمُضَافُ إِلَى الْفِعْلِ، شَبَّهَا بِهَا^(٥) في تميم ما قبلهما بهما، فلا عمل لهما في الأسم على تقدير الكفرغ، ولا يفسران عاملاً فيه مع الاشتغال، ومثال ذلك: ما رجل تُحِبُّهُ يَهَانُ، وزيدٌ يومَ تراه يفرحُ. وقوله ولا شرطٍ مَفْصُولٍ بِأَدَاتِهِ مِثَالَهُ : زيدٌ إن زُرْتَهُ يُكْرِمُكَ ؛ لأن أداة

(١) ح : أرحح .

(٢) ذكر ذلك في ص ٢٩٥ .

(٣) ك : أن هذه .

(٤) الكتاب ١ : ١٣١ ، ١٣٢ .

(٥) ك ، ح : شبيهاها . ن : تشبيها بها .

الشرط لها صدر الكلام ، فلا يؤثر ما بعدها فيما قبلها عملاً ولا تفسيراً . وأحترز بقوله **مفصولٌ بأداته** من نحو : **إن زيدا زُرته أكرمك** ، وسيأتي حكمه .
وقياس مذهب من أجاز تقديم معمول الشرط على الأداة أن يُجوز فيه النصب على الاشتغال .

وفي شرح س لأبي الفضل البطليوسي أنه لا خلاف في منع التقديم لمعمول فعل الشرط على أداته ، فلا يجوز : **زيداً من يُكرم^(١) يُكرم هنداً** . وليس ذلك بصحيح .

[٣ : ٧٥ /]

وقوله **ولا جواب مجزوم** / مثاله : **زيداً إن يُقم أكرمته** .

ومن أجاز تقديم معمول الجواب المجزوم على أداة الشرط - وهو الأخص - نحو : **زيداً من يُكرم هنداً^(٢) يُكرم لأجلها** ، أجاز فيه الاشتغال ، فيقول : **زيداً من يُكرم هنداً يُكرمته لأجلها** ، وسيأتي تقديم الأسم على الجواب - ويكون بعد الشرط ، نحو : **إن يُقم زيدا أكرم** - والخلاف فيه ، إن شاء الله .

ومن أجاز ذلك مطلقاً - وهو الكسائي - أجاز فيه الاشتغال ، فيقول : **إن يُقم زيدا أكرمته** . والنع مذهب الجمهور . والتفصيل مذهب الفراء ، فيجيز التقديم إن كان ظرفاً أو مجزوماً ، ويمنع إن كان مفعولاً .

فلو كان مفعولاً جاز عند س^(٣) إعماله في الأسم السابق مع التفرغ ، وتفسيره عاملاً فيه مع الاشتغال ؛ لأنه عنده مقدر التقديم ، مدلول به على جواب محذوف ، مثاله : **زيداً إن جاءك تضرِبُ** ، فيجوز فيه الاشتغال ، نحو : **زيداً إن جاءك تضرِبُه** .

(١) زيد هنا في ن : عمراً .

(٢) هنداً : سقط من ك .

(٣) الكتاب ١ : ١٣٣ وشرحه للسرياني ٣ : ٢٧٤ .

ولا حاجة للفظ « مجزوم » ، بل يكفي قوله « ولا جواب » ؛ لأنه إذ ذاك يشمل المجزوم جواباً لأداة الشرط والمرفوع جواباً لـ « إذا » ، إذا لم تجزم في الشعر، نحو : إذا جاءك زيدٌ تُكرمُ عمرًا ، فلا يجوز تقلب عمر و على إذا ؛ لأن تُكرم جواب إذا .

وقوله ولا مُسندٌ إلى ضميرِ السابقِ مُتَّصِلٍ مثاله : أزيدُ ظَنَّهُ ناجيًا ؟ . معني : ظنَّ نفسه ، فلا يجوز نصب زيد لأنه يلزم من ذلك تفسير أفاعل - وهو عمدة - بالمفعول الذي حقه أن يكون فضلة . فلو انفصل الضمير جاز ، نحو : زيدًا لم يظنَّه ناجيًا إلا هو ؛ لأنَّ المنفصل كالأجنبي ، فهو نحو : زيدًا لم يظنَّه ناجيًا إلا بشرًا ، وأصل : لم يظنَّه أحدٌ ناجيًا إلا هو ، ولا يلزم توقف العمدة في مفهوميته^(١) على الفضلة كما يلزم والمسند إليه ضمير مفسر بالمفعول .

وقوله ولا تالي استثناء مثاله : ما زيدٌ إلا يضربُه عمرو .

وقوله أو مُعلِّقٌ مثاله : زيدٌ كيفَ وجدته ، وزيدٌ ما أضربُه ، وعمرو لأضربنَّه ، والدرهمُ للمُعطيكَ عمرو ، وزيدٌ إنَّك تُكرمه . فإن كان المعلق « لا » فينبغي على المذهب التي في « لا » . والأصحُّ أنه إن كان في جواب قسم لم يتقدم معمول الفعل المنفي بها ، فعلى هذا يجوز : زيدًا^(٢) لا أضربُه ، ويمتنع : زيدًا - والله - لا أضربُه . وإن كان المعلق « إن » أَلنافية فلا يجوز النصب في نحو : زيدٌ إن أكرمه ، بمعنى : ما أكرمه .

وقوله أو حرفٍ ناسخٍ مثاله : زيدٌ لِيَتِّيَ^(٣) أكرمته . أو كم الخبرية زيدٌ كم لقيته ، أُجريت مجرى كم الأستفهامية .

وقوله أو حرفٍ تحضيضٍ مثاله : زيدٌ هلاً ضربتَه . أو عرضٍ ، أو تمنٍّ «(ألا)»

(١) ك : في مفهومية .

(٢) زيدًا ... وإن كان المعلق إن أَلنافية فلا يجوز : سقط من ك ، ن .

(٣) زيدٌ لِيَتِّيَ ... زيدٌ هلاً ضربتَه : ذكر بدلاً منه في ك : زيدها أضربته .

مثاله بعد العرض : عمرو أَلَا تُكْرِمُهُ ، ومثاله بعد التمنيّ بالأ : الْعَوْنُ عَلَى الْخَيْرِ أَلَا
أَجِدُهُ .

قال المصنف في الشرح^(١) : « هذا مذهب المحققين من العارفين بكتاب
س^(٢) ، أعني إجراء التحضيض والعرض والتمنيّ بالأ مجرى الاستفهام في منع تأثر
ما قبلها بما بعدها . وإنما أُجريت مجراه لأنّ معنى هَلَّا فعلتَ ، وهَلَّا تَفَعَّلُ : لِمَ لَمْ
تَفَعَّلْ^(٣) ، ومعنى أَلَا تَفَعَّلُ : اتَّفَعَّلُ ، مع أَنَّ هَلَّا / مركبة من هَلْ ولا ، وألَا مركبة
من ألهمزة ولا ، فوجب مع التركيب ما وجب قبله .

[٣ : ٧٥/ب]

وقد عكس قوم الأمر ، فجعلوا توسط^(٤) التحضيض وأخويه قرينة يرجح
بها نصب الأسم السابق . وممن ذهب إلى هذا أبو موسى الجزولي^(٥) ، وهو ضد
مذهب س « انتهى .

وقال شيخنا أبو الحسن الأُبَدي^(٦) : « الظاهر من كلام س أنّ العرض
والتحضيض لا يجوز في الأسم قبلهما إلا الرفع ؛ لأنّها حروف لا يعمل ما بعدها
فيما قبلها ، فلا يفسّر . ومن التمنيّ ما لا يُتصور خلاف في منع النصب فيه ،
وذلك : زيدٌ لَيْتَكَ أَكْرَمْتَهُ . وكذا قال آبن طاهر وآبن حروف وآلأستاذ أبو علي^(٧) ،
نصوا على ذلك . ولا أدري من أين اختار الجزولي النصب ، وهو لا يجوز ، إلا
أن يكون قاس التحضيض والعرض على الأمر والنهي ؛ إذ هما لا يكونان إلا
بألفعل ، كما أنّ الأمر والنهي كذلك ، وبينهما فرق ، فإنّ الأمر والنهي يعملان

(١) ٢ : ١٣٩ .

(٢) أَلْكِتَابُ ١ : ١٢٧ .

(٣) بعده في شرح المصنف : وَلِمَ لَا تَفَعَّلْ .

(٤) ك ، ن : توسطك .

(٥) أَلْمَقْدَمَةُ الْجَزُولِيَّةِ ص ١٠٠ .

(٦) شرح الجزولية ١ : ٩٣٢ بتصرف .

(٧) شرح الجزولية للشلوبين ص ٧٦٢ .

فيما قبلهما ، والتحضيض والعرض والتمني لا يعمل الفعل الذي بعدها في الآسم الذي قبلها لأنها حروف طالبة للفعل ، فشبهت بأدوات الاستفهام والشرط ، وهي لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، ولا يفسر « انتهى » .

وفي البسيط: «الحروف التي تقطع عن العمل حروف الاستفهام وأسماءه، و«ما» في النفي، وحروف الشرط وأسماءه، والقسم، وحروف التحضيض، وحرف العرض - وهو ألا - ولام الأبتداء. وقد جَوَز بعضهم النصب في بعضها، ورجح الأبتداء نحو: شَرَابِنَا أَلَا تَشْرِبُهُ، وزيدًا إِنْ تَضْرِبُهُ يَضْرِبُكَ» انتهى.

وزعم ابن الطراوة وتلميذه السهيلي^(١) أن ألسين وسوف لا يتقدم عليهما معمول ما دخلتا عليه، نحو: زيدًا سأضرب أو سوف أضرب؛ لأنهما عندهما من حروف الصدر، فعلى مذهبهما لا يجوز: ألا زيدًا^(٢) سأضربه، أو زيدًا^(٣) سوف أضربه، فيتعين الرفع في زيد، ولا يجوز النصب على الأشتغال. والصحيح جوازه.

وقال المصنف في الشرح^(٤) : « ومن موانع نصب الآسم السابق بالفعل المشغول وقوعه بعد (إذا) المفاجأة ، نحو : خرجتُ فإذا زيدٌ يضربه عمرو ، ولا يجوز عندي في زيد وما وقع موقعه إلا الرفع ؛ لأنَّ العرب ألزمتُ إذا هذه ألا يليها إلا مبتدأ بعده خير ، أو خير بعده مبتدأ ، فمن نصب ما بعدها فقد استعمل ما لم تستعمل العرب في نثر ولا نظم ، وقد ألحقها س (أما) قياسًا ، فأجاز نصب الآسم الذي يليها بفعل مضمَر يفسره المشغول بعده ، نحو : خرجتُ فإذا زيدًا يضربه عمرو ، كما يقال : أمَّا زيدًا فيضربه عمرو . ولا ينبغي أن تُلحق (إذا) ب(أما) ، فإنَّ (أما) - وإن لم يُلها فعل - فقد يليها معمول الفعل المفرَّغ كثيرًا ، كقوله تعالى

(١) نتائج الفكر ص ١٢١ - ١٢٢ .

(٢) ك ، ن ، ح : زيد .

(٣) ن ، ح : زيد .

(٤) ٢ : ١٣٩ - ١٤٠ .

﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾^(١) ، وقد يليها / معمولٌ مقدَّرٌ بعده مفسَّرٌ مشغولٌ ،
 كقراءة بعض السلف ﴿ وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾^(٢) ، ولم يَلِ (إذا) فعلٌ ظاهرٌ ولا
 معمولٌ فعلٌ ، بل إنّما يليها أبداً في النثر والنظم مبتدأ وخبره منطوق بهما ، أو مبتدأ
 محذوف الخبر ، فمن أولاهما غير ذلك فقد خالف كلام العرب ، فلا يُلتفتُ إليه وإن
 كان سبويه « انتهى كلامه .

ونحن نذكر كلام س في المسألة وما قال الناس فيه ، فنقول :

قال س^(٣) : « فَإِنْ قُلْتَ : لَقَيْتُ زَيْدًا وَأَمَّا عَمْرٌو فَقَدْ مَرَرْتُ بِهِ ، وَلَقَيْتُ زَيْدًا
 وَإِذَا عَبْدُ اللَّهِ يَضْرِبُهُ عَمْرٌو - فَالْرفعُ ، إِلا فِي قولٍ مَن قال : زَيْدًا رَأَيْتُهُ ، وَزَيْدًا مَرَرْتُ
 بِهِ ؛ لِأَنَّ أَمَّا وَإِذَا يُقْطَعُ بِهِمَا الْكلامُ ، وَهُما مِنْ حروفِ الْإبتداءِ ، يَصْرِفانِ الْكلامَ إِلَى
 الْإبتداءِ ، إِلا أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهِما ما يَنْصِبُ^(٤) ، وَلا يُحْمَلُ بِواحدٍ مِنْهُما آخِرٌ عَلَى أَوَّلٍ
 كما يُحْمَلُ بِثُمَّ وَالفاءِ ؛ إِلا تَرى أَنَّهُم قَرَأوا ﴿ وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾ ، وَقبله
 نَصْبٌ^(٥) ، وَذلك لِأَنَّها تَصْرِفُ الْكلامَ إِلَى الْإبتداءِ ، إِلا أَنْ يَقعَ بَعْدَها فَعْلٌ ، نَحو : أَمَّا
 زَيْدًا فَضَرَبْتُهُ » انتهى كلام س .

وظاهره ما ذكره عن س المصنف من أنك إذا أتيت بعد حروف العطف
 بـ(أما) أو بـ(إذا) ألفجائية فالرفع في ذلك الآسم هو الأولى والأوجه ؛ والنصب

(١) سورة الضحى : ٩ .

(٢) سورة فصلت : ١٧ . ونصب ثمود قراءة الحسن وابن أبي إسحاق وعيسى التقي
 والطوسي والفضل عن عاصم ، ورويت عن الأعمش . معاني القرآن للفراء ٣ : ١٤
 وشواذ القرآن لابن خالويه ص ١٣٣ ومشكل إعراب القرآن ص ٦٤١ والبحر المحيط ٧ :
 ٤٧٠ والإتحاف ٢ : ٤٤٢ .

(٣) الكتاب ١ : ٩٥ .

(٤) قال السيرافي : « يعني : إلا أن تدخل على ما بعد أما وإذا ، فنقول : لقيتُ زيدًا وأما
 عمراً فضربته » شرح الكتاب ٣ : ١٤٢ .

(٥) وهو قوله تعالى ﴿ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِم رِيحًا صَرْصَرًا ﴾ . آلاية : ١٦ .

ضعيف على حده^(١) في الأبتداء ؛ لأنهما يفصلان الكلام الواقع بعدهما من الذي قبلهما؛ ولأنهما لا يقع بعدهما فعل، بل الأسم هو الواقع بعدهما.

قال بعض شيوخنا^(٢) : « وهذا فيه إشكال ، فإن النحويين - و(س) معهم - قالوا : إن إذا ألفحائية لا يقع بعدها فعل ألبتة لا ظاهراً ولا مضمرًا ، ولا معمول فعل أصلاً ، فكيف قال هنا (لا يجوز النصب إلا على حده في الأبتداء) ؟ وكيف قال : (إلا أن يدخل عليهما ما ينصب) ؟ يعني : معهما . أمّا (أمّا) فما قال فيها صحيح ؛ لأنه^(٣) وإن كانت لا يقع الفعل بعدها مظهرًا فيقع مضمرًا ، ويقع الأسم بعدها معمولاً له . وأمّا (إذا) ألفحائية فلا يمكن على ما قال س ، وقرره هو ومن بعده - أن يقع بعدها الفعل لا مظهرًا ولا مضمرًا ولا معمول له^(٤) » انتهى كلامه .

وفسر السيرافي^(٥) كلام س هنا على ظاهره . وخرجه ابن طاهر وابن خروف على أنه مما خلط فيه حكم الواحد بالآخر، على حد قوله تعالى ﴿نَسِيًا جُوتَهُمَا﴾^(٦) ، و﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ﴾^(٧) ، وإنما النَّاسِي أحدهما، والذي يخرج منه أحدهما، فقال ابن خروف : « إن قوله (فأكرع إلا في قول من قال كذا) أجري فيه^(٨) الحكم عليهما لاختلاطهما في الذكر أولاً في المثال، وإن كان هذا الحكم لا يرجع إلا إلى (أمّا) خاصة ». وهذا تخريج فيه بعد.

(١) على حده : ليس في ك .

(٢) ح : أصحابنا . وموضعه بياض في ك .

(٣) ن : فأما .

(٤) ح : ولا معمولاً له . ن : ولا معمول .

(٥) شرح الكتاب ٣ : ١٤١ - ١٤٣ .

(٦) سورة الكهف : ٦١ .

(٧) سورة الرحمن : ٢٢ .

(٨) زيد هنا في ك : إذ .

وخرَّجه الأستاذ أبو علي على أنه لَمَّا كانت/ (أَمَّا) و(إِذَا) أَلْفَجَائِيَّة لِأَبْتِدَاءِ
 الْكَلَامِ وَقَطْعِ مَا تَقْدِمُ فَإِنَّمَا لَا يَقَعُ بَعْدَهُمَا إِلَّا الْأَسْمُ ، وَإِنَّمَا لَا يَبْقَى مَعَهُمَا
 أَلْحَكَمُ كَمَا كَانَ قَبْلَ ذِكْرِهِمَا سَائِعًا ، فَقَالَ : « لِأَنَّ أَمَّا وَإِذَا يُقَطَّعُ بِمَا أَلْكَلَامُ ،
 وَيَرْجِعُ قَوْلُهُ (فَأَلْرَفْعُ) إِلَى مَا يَلِيقُ ، وَإِلَى مَا يَصِحُّ رَجُوعُهُ ، وَذَلِكَ إِلَى أَمَّا لَا إِلَى إِذَا .
 وَقَوْلُ س (إِلَّا أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهِمَا مَا يَنْصَبُ) رُبَّمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ ابْنُ طَاهِرٍ وَأَبْنُ خُرُوفٍ ،
 فَإِنْ أَخَذْتَهُ رَاجِعًا لِلْمِثَالِ فِي إِذَا عَبْدُ اللَّهِ يَضْرِبُهُ زَيْدٌ لَمْ يَكُنْ فِيهِ مَتَعَلِّقٌ ؛ لِأَنَّهُ يَقُولُ :
 يَرْجِعُ هَذَا عَلَى أَلْفَعْلِ إِلَّا^(١) أَنْ يَكُونَ ثُمَّ مَا يَنْصَبُ ، فَيَنْصَبُ حَيْثُذُ « أَنْتَهَى .

قال بعض أصحابنا : « ويمكن أن يُتأول على وجه آخر ، فيرجع إلى (أَمَّا)
 وإلى (إِذَا) ، وكأنه تحرز من (إِنَّ) إذا وقع بعدها منصوب ب(إِنَّ) ، نحو :
 خرجت فإذا إنَّ عَمْرًا يَضْرِبُهُ زَيْدٌ ، فكأنه قال : أَلْرَفْعُ الْأَحْسَنُ إِلَّا أَنْ يَقَعَ بَعْدَ أَمَّا
 مَعْمُولُ أَلْفَعْلِ ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ ﴾^(٢) ، وَإِلَّا إِنَّ وَقَعَ إِنَّ بَعْدَ
 إِذَا؛ إِذْ هِيَ نَاقِصَةٌ « أَنْتَهَى .

ودلَّ كلام الجماعة على أنهم لم يحملوا كلام س على ظاهره ، بل تأوَّلوه .
 والذي يظهر حمل كلامه على ظاهره ، ويكون كلامًا صحيحًا ، ويكون إذ ذاك
 في أَمَّا وفي إِذَا أَلْفَجَائِيَّة أَلْوَجْهَانِ :

الأولى والأوجه : أنه يختار أَلْرَفْعَ بَعْدَهُمَا وَإِنْ كَانَ قَدْ تَقَدَّمَ حَرْفَ أَلْعَطْفِ
 جَمَلَةً فَعَلِيَّةً ، وَلَوْلَا وَجُودُهُمَا لَكَانَ أَلْمَخْتَارُ فِي الْأَسْمِ أَلْمَشْتَعَلُ عَنْهُ أَلْنَصْبُ رَعِيًّا
 لَعَطْفِ جَمَلَةً فَعَلِيَّةً عَلَى جَمَلَةٍ فَعَلِيَّةٍ^(٣) .

والوجه الثاني : جواز أَلْنَصْبِ ، وَهُوَ غَيْرُ أَلْوَجْهِ ، بَلْ يَنْتَزِلُ جَوَازُ أَلْنَصْبِ

(١) ك : زيد .

(٢) سورة الضحى : ١٠ .

(٣) على جملة فعلية : أنفردت به ح .

فيه تَنَزُّله في قولك : زيدًا ضربته ، وذلك أن أبا الحسن الأَخْفَشَ حكى ^(١) عن العرب أن إذا الفجائية إذا كان الفعل مقرونًا بقَدَّ جاز أن يليها ، فنقول : خرجتُ فإذا قد ضربَ زيدَ عمرًا، وإن لم يكن مقرونًا بقَدَّ فلا يجوز أن يليها الفعل، ووجب أن يليها الأسم، وإنما أُجري الفعل المقرون بقَدَّ مُجرى الجملة الأسمية في ولايته إذا الفجائية لمعاملة العرب له معاملة الجملة الأسمية في دخول واو الحال عليه؛ ألا ترى أنه يقال: جاء زيدٌ وقد ضحك، كما يقال: جاء زيدٌ وهو يضحك، ولو قلت «جاء زيدٌ ويضحك» لم يحز ذلك في الكلام، فإن جاء شيء من ذلك في الشعر كان ضرورة، ويؤوَّل على إضمار قَدَّ. وبعضهم تأوله على إضمار مبتدأ. فعلى هذا الذي نقله الأَخْفَشَ كان حمل كلام س على ظاهره صحيحًا، وكان معنى قوله «إلا أن يدخل عليهما ما ينصب» محمولًا على ما يجوز له أن ينصب، والذي يجوز له أن ينصب ^(٢) في إذا هو الفعل المقرون بقَدَّ على ما نقل الأَخْفَشَ عن العرب، ولم يقل س «إلا أن يدخل على إذا الفعل مجردًا من قَدَّ» فيلزمه ما فهم عنه المصنف. وتبيَّن أن المصنف لم يطلع على / ٧٧ أ نقل الأَخْفَشَ عن العرب، فلذلك ادَّعى أن إذا الفجائية لا يليها فعلٌ ظاهر ولا معمولٌ فعل، وإنما يليها أبدًا مبتدأ وخيره منطوق بهما، أو مبتدأ محذوف الخبر، فمن أولاهما غير ^(٣) ذلك فقد خالف كلام العرب. وهذا كما ذكرناه ليس بصحيح؛ إذ يليها الفعل مقرونًا بقَدَّ كما نقل الأَخْفَشَ، وأنظر إلى جسارته حيث قال «فلا يلتفتُ إليه وإن كان سيويها»، وكشف له الغيب أنه هو الذي لا يلتفت إليه، وأن كلامه مردود عليه.

[٣: ٧٧]

ونقص المصنف من الأشياء التي يرتفع الأسم المشغول عنه الفعل ولا يجوز أن ينتصب مجيء الفعل المشغول غير مصحوب بقَدَّ لا لفظًا ولا تقديرًا والأسم يلي

(١) ذكر ابن النحاس في تعليقه على المقرب ق ٤١ / ب أنه روى ذلك في كتابه الكبير .

(٢) والذي يجوز له أن ينصب : أنفردت به ح .

(٣) ن ، ح : خلاف .

واو الحال ؛ نحو : جاء زيدٌ وعمروٌ يَضْرِبُهُ بِشَرٍّ ، فلا يجوز أن تقول : وعمراً يَضْرِبُهُ بِشَرٍّ ؛ لأنه يكون التقدير : وَيَضْرِبُ عَمراً يَضْرِبُهُ بِشَرٍّ ، وواو الحال لا تُبَاشِرُ الْمَضارعَ . أو مجيئه خبراً لذي لام ابتداء ، نحو : لزيدٌ يَضْرِبُهُ عمروٌ ، فلا يجوز فيها أن نصب لأنَّ لام الالبتداء لا تلي الفعل إلا في خبر إنَّ ، نحو : إنَّ زيدا ليقومُ .

وذكر المصنف^(١) مما يجب فيه الرفع بالابتداء مجيء الأسم بعد ليتما ، نحو : ليتما زيدٌ أضربه ، بناءً على أنه لا يليها الفعل ، وتقدم ذلك في باب إنَّ ، فيُنظر هناك^(٢) .

ونقص المصنف أيضاً من المواضع التي يجب فيها رفع الأسم ما إذا فصل بين الأسم والفعل المشتغل بالضمير أو السببي بأجنبي ، نحو : زيدٌ أنتَ تَضْرِبُهُ ، وهندٌ عمروٌ يَضْرِبُهَا ، «س» وهشام لا يجيزان أن نصب بحال للفصل بين العامل والمعمول بأجنبي ، وهو لا يعمل فيه ، فلا يفسر ، فوجب رفع الأسم .

وذهب الكسائي إلى أنه يجوز أن نصب قياساً على أسم الفاعل ؛ لأنهم أجازوا : زيداً أنتَ ضاربٌ .

فيقال للكسائي : بينهما فرق ، وذلك أن أسم الفاعل لا يعمل حتى يعتمد ، فصار أنتَ ضاربٌ بمنزلة أنتَ^(٣) ضربت ، فكأنك لم تفصل بين العامل والمعمول بشيء ، بخلاف الفعل ، فإنه يعمل غير مُعتمد .

وقوله وَجَبَ نَصْبُ الْأَسْمِ الْأَسْبِقِ إِنْ تَلَا مَا يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ الَّذِي يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ هو كل ظرف زمان مستقبل ، نحو إذا ، وأدوات الشرط أجازمة ، ولو بمعنى إن

(١) شرح الكافية الشافية ص ٦١٥ - ٦١٦ .

(٢) ١٥٣ - ١٤٦ : ٥ .

(٣) أنت : ليس في ك ، ح .

الشرطية، أو التي لما كان سيقع لوقوع غيره، وأدوات التحضيض، فيجب إذ ذاك الحمل على إضمار الفعل، فتقول: إذا زيداً تلقاه فأكرمته، وإن زيداً رأيته فأكرمته، وأكرم زيداً ولو عمراً أهانه، ولو زيداً رأيته ضربت، وهلاً زيداً ضربت.

ويحتاج قوله إن تلا ما يختص بالفعل إلى تفصيل، وذلك أن أدوات الشرط الجازمة إن كانت « إن » فيجوز في فصيح الكلام أن يليها الأسم على إضمار فعل، بشرط ألا يكون الفعل / مجزوماً بها، نحو: إن زيداً ضربته أكرمته، فلو قلت إن زيداً تضربه أكرمته لم يجز ذلك إلا في الشعر، وأما غيرها من أدوات الشرط فلا يليها الأسم إلا في ضرورة الشعر، نحو قوله (١):

[٣: ٧٧/ب]

صَعْدَةٌ نَابِتَةٌ فِي حَائِرٍ أَيْنَمَا الرِّيحُ تُمِيلُهَا تَمِلُ
وقوله (٢):

فَمَتَى وَاغِلْ بَيْنَهُمْ يُحْيُو هُ ، وَتُعْطَفُ عَلَيْهِ كَأْسُ السَّاقِي

قال بعض أصحابنا: وهذا عندنا مقصور على السماع، ولا نقيسه في الشعر. والكوفيون يقيسونه في الشعر بشرط أن يكون الأسم المتقدم غير أداة الشرط في المعنى، فمثل هذين البيتين يقيسونه لأن الواغل خلاف متى، والرَّيح خلاف أين. ولا يجوز عندهم: مَنْ هُوَ يَقُمُ أَقْمَ مَعَهُ؛ لأنَّ (هو) (هو) (مَنْ)، فلا يجوز في شعر لأنه جمع بين جازمين (٣). وهذا عندنا خطأ لأنَّ المضمَر لم يحزم قط، ولا ثمَّ جازم سوى الأداة.

وأما (لو) فأختلف في وقوع الأسم بعدها على إضمار الفعل أهو ضرورة

(١) هو كعب بن جُعيل أو الحسام بن ضرار الكلبي. الكتاب ٣: ١١٣ وشرح أبياته ٢: ١٩٦ وألعلم ص ٤٢٨ والأصول ٢: ٢٣٣ والخزانة ٣: ٤٧ - ٥١ [١٦٢] وألعيبي ٤: ٤٢٤، ٥٧١. الصعدة: ألقناة المستوية. والحائر: المكان الذي يجتمع فيه الماء.

(٢) تقدم في ص ١٨٣.

(٣) ك: جارتين.

أم هو^(١) جائز في الكلام ؛ ومن ذهب إلى أن (إن) الشرطية (و إذا) وأدوات التحضيض يجوز الابتداء بعدها لا يوجب^(٢) في مسائلها النصب ، بل قياس مذهبه جواز الرفع على الابتداء ، وجواز النصب ، وهو عنده الأكثر . وكون (إذا) يقع بعدها الابتداء هو مذهب الأحنف والكسائي ، وكون (إن)^(٣) كذلك هو مذهب الكسائي .

وقوله أو استفهاماً بغير أهزمة مثاله: هل مُرَادِكِ نلتَه ؟ فالنصب هنا واجب، وذلك أن (هل) إذا جاء بعدها اسم وفعل وليها الفعل دون الأسم ، ولا يجوز أن يليها الأسم ، لو قلت : هل زيداً ضربتَ ؟ لم يجز إلا في الأشعر ، فإذا جاء في الكلام : هل زيداً ضربته ؟ كان ذلك على الاشتغال ، والتقدير : هل ضربتَ زيداً ضربته ؟ فتكون (هل) وليتِ الفعل، هذا مذهب س^(٤) .

وخالفه الكسائي، وذهب إلى أنه يجوز أن يليها الأسم وإن جاء بعده الفعل، وأجاز أن يرتفع بالابتداء ، فتقول : هل زيدٌ ضربته ؟ فعلى رأيه يجوز رفع زيد ، ونصبه على الاشتغال .

ويشمل قوله بغير أهزمة أدوات الاستفهام، نحو (هل) و (متى) وغيرهما ، فتقول : متى أمة الله تضرُّبها ؟
فإن وليتِ اسمَ الاستفهام الأفعال، نحو: مَنْ رأيتَه؟ فيحتمل أن يُقدَّر بوجهين:

أحدهما : تقدير أهزمة والأسم بعدها ، كأنك^(٥) قلت : أزيداً رأيتَه ؟

(١) هو : انفردت به ن .

(٢) ح : لا يجوز .

(٣) ك ، ن : إلى . وسقطت من ح الجملة التي فيها هذه الكلمة .

(٤) ألكتاب ١ : ١٢٦ - ١٢٧ ، ١٠١ ، وألسيرافي ٣ : ٢٥٣ .

(٥) ك : فإنك .

فيكون في موضع نصب .

ويحتمل ^(١) أن يُقدَّر تقدير الأسم المتقدم على الاستفهام ، كأنك قلت :
زيداً رأيته ؟ فلا يكون إلا أرفع . ولذلك يصح أرفع والنصب فيها ^(٢) . ويظهر
ذلك في (أي) إذا قلت : أيهم ضربته ؟ نصباً ورفعاً . وكذلك أسماء الشرط .
وإذا اجتمع بعد اسم الاستفهام الأسم والفعل قَدَّمَ الفعل كهُوَ مع (هل) .
وقال / س ^(٣) : «إِنْ قُلْتَ أَيُّهُمْ زَيْدًا ضَرَبَ قَبْحَ» انتهى . [٣ : ٧٨/]

وقوله بعامل لا يظهرُ موافقٍ للظاهرِ أي : لفظاً ومعنى إن أمكن ، مثاله :
إن زيدا رأيتَه أحببته ، التقدير : إن رأيتَ زيدا . وهذا الذي ذكره هو مذهب
البصريين ^(٤) .

وذهب الكسائي ^(٥) إلى أن هذا الأسم منصوب بالفعل الذي بعده على
إلغاء العائد . وهذا ليس بجيد لأن العائد قد يكون لا يتعدى إليه الفعل إلا بحرف
جر ، فكيف يلغى ، وينصب الظاهر ، وهو لا يتعدى إليه أيضاً إلا بحرف جر ، نحو :
زيداً غضبتُ عليه . وأيضاً فإن الفعل قد يكون متعلقه السببي ، ولا يمكن أن يلغى
لأنه في الحقيقة هو مطلوب الفعل ، نحو : زيدا ضربتُ غلامَ رجلٍ يُحبُّه ، فلا
يمكن هنا أن يلغى السببي ، وإنما يتصور ما قاله إذا كان متعلق الفعل هو نفس
ضمير الأسم ، فيحتاج إلى تقدير عامل في هذه المسائل إذ لا يمكن أن يعمل في
الأسم السابق نفس هذا العامل .

(١) هذا الوجه الثاني .

(٢) ح : وكذلك يصح أرفع والنصب فيهما .

(٣) أ الكتاب ١ : ١٢٦ .

(٤) الإنصاف ص ٨٢ [١٢] .

(٥) شرح الكافية ١ : ٥١٨ - ٥١٩ [تحقيق د . حسن الحفظي] وفيه أن الكسائي والفراء

ذهبا مذهباً واحداً في ذلك .

وذهب الفراء إلى أن الفعل عامل في الأسم وفي الضمير معاً . وهذا أيضاً لا يتناول جميع مسائل الاشتغال ، ويطل بما بطل به مذهب الكسائي ، وبأن الفعل المتعدي مثلاً إلى واحد صار يتعدى في باب الاشتغال إلى اثنين ، وما يتعدى إلى اثنين يتعدى إلى ثلاثة ، وهذا حرم للقواعد .

وقد رد الفراء على البصريين بوجوه :

أحدها : أنك تقول : أعبد الله هدمت داره ؟ فلا يستقيم إضمار (هدمت) لأنك لا تقول : هدمت عبد الله .

الثاني : أنه يلزم البصريين أن يقولوا : عبد الله فضربه ، فتدخل ألفاء في (ضربه) إذ كنت مضمراً للفعل قبله .

الثالث : أنه ألزمهم أن يقولوا : أعبد الله ضارباً له أنت ؟ لأن الفعل المضمّر قد عمل في (عبد الله) النصب ، فإن كان ناقصاً فيكون نصب ضارب كنصب كان خيرها ، وإن كان تاماً فيكون نصب ضارب على القطع .

وما أحتج به الفراء ليس بشيء :

أما الأول فلا يذهب البصريون إلى أنك تضمّر (هدمت) ، بل إذا لم يمكن أن يعمل فيه مثل لفظ الثاني عمل فيه [مثله] ^(١) من المعنى ، فالتقدير : أقصدت عبد الله هدمت داره ؟ على أن من البصريين من قدر (هدمت) على حذف مضاف ، الأصل : أهدمت دار عبد الله ؟ ثم حذف كما حذف ^(٢) في ﴿وَأَسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ ^(٣)

وأما الثاني فلا يلزم البصريين أن يقولوا : فضربه ؛ لأن (ضربه) بدل من

(١) مثله : تمة يلتزم بها السياق .

(٢) كما حذف : ليس في ك .

(٣) سورة يوسف : ٨٢ .

الفعل المضمر، ولا يُحال بين البديل والمبدل منه .

وأما الثالث فلا يلزمهم نصب (ضارب) لأنه إنما يُضمر في هذا مثل الثاني ،
فالتقدير : أضرِبُ أنتَ عبدَ الله ضاربٌ له أنتَ . وأيضًا فإنَّ النصب يمتنع من
حيث إنه لا معنى له ، كما يمتنع : قامَ عبدُ الله قائمًا .

[٣ : ٧٨ ب]

وقوله / أو مُقاربٍ مثاله : إنَّ زيدًا مررتَ به فأحسِنَ إليه ، وإنَّ زيدًا
كَلَّمْتَ أخاه أحسَنَ إليك ، التقدير : إنَّ جاوَزْتَ زيدًا مررتَ به ، وإنَّ لَابَسْتَ
زيدًا كَلَّمْتَ أخاه .

قال المصنّف في الشرح^(١) : « وقلت (يعامل) لأعمّ ألفعل وشبهه ، نحو :
أزيدًا أنتَ ضاربُه ؟ التقدير : أضرِبُ زيدًا أنتَ ضاربُه » انتهى . ولم يبين المصنّف
إعراب هذا الكلام .

وفي البسيط : إذا قلتَ : زيدًا أنتَ ضاربُه ، وأدخلتَ الحروفَ التي يعتمد
عليها أسمُ الفاعل - جاز في الأسمِ النصب بإضمار فعل ، وجاز أن يكون بتقدير
أسم فاعل لصحة اعتماده قبل ، ويجب أن يكون أنتَ مرتفعًا به ؛ لأنه إمَّا أن
يكون أسمُ الفاعل مبتدأ به أو خيرًا متقدمًا ، وهو في كل حال مفتقر إليه ، ويرتفع
(ضارب) الثاني بتقدير ابتداء آخر . وقد يقال : ومن أين يبعد أن^(٢) يقدر أسم
الفاعل معتمدًا ، والتقدير : أنتَ ضاربٌ زيدًا أنتَ ضاربُه . وفيه نظر .

وقوله وقد يُضمر مطاوعٌ للظاهر ، فرفع السابق .

قال المصنّف في الشرح^(٣) : « إنَّ كان للفعل المشتغل مطاوع جاز أن
يُضمر ، ويُرفع به السابق ، كقول لييد^(٤) :

(١) ١٤٠ : ٢ .

(٢) يبعد أن : ليس في ح .

(٣) ١٤٠ - ١٤١ .

(٤) تقدم في ٢ : ٢٢٣ .

فإن أنت لم يَنْفَعَكَ عِلْمُكَ فَاتَّسَبَّ لَعَلَّكَ تَهْدِيكَ الْقُرُونُ الْأَوَائِلُ
 (فأنت) فاعل (لم تَنْفَعِ) مضمراً، وجاز إضماره لأنه مطاوع (يَنْفَعُ)،
 والمطاوع يستلزم المطاوع، ويدلُّ عليه، فلو أُضْمِرَ الْمَوَافِقَ لَنْصَبَ ، وجاء (إياك) .
 ومثل هذا البيت ما أنشده الأَخْفَشُ من قول الشاعر^(١) :

أَتَجَزَعُ إِنْ نَفْسُ أَتَاهَا حِمَامُهَا فَهَلَّا آلتِي عَنْ بَيْنِ جَنِّبِكَ تَدْفَعُ
 فرفع نفساً بـ(مات) مقدراً لأنه لازم لـ(أتاها حِمَامُهَا) كلزوم أنتفع لنفع .
 ورُوي قول الشاعر^(٢) :

لَا تَجَزَعِي إِنْ مُنْفِسًا أَهْلَكْتُهُ وَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي
 بنصب الْمُنْفِسِ عَلَى إِضْمَارِ الْمَوَافِقِ ، ورفعهُ عَلَى إِضْمَارِ الْمَطَاوِعِ « انتهى
 كلامه .

وهذا الذي قرره المصنف منعه أصحابنا ، فلا يجيزون : إن الإناء كسرته
 فأغرّمه ، على تقدير : إن أنكسر الإناء .

فأمّا ما أنشده المصنف من قول لبيد :

فإن أنت لم يَنْفَعَكَ عِلْمُكَ ...
 فخرّج على وجوه^(٣) :

أحدها : أن يرتفع (أنت) على الابداء ، وهو وجه ذكره س إذا كان الخبر
 فعلاً ، نحو : إن الله أمكنني من فلان^(٤) ، وذكره ابن جني عن الأَخْفَشِ .

(١) تقدم في ٣ : ١٧٢ . وقد أنشده الأَخْفَشُ في معاني القرآن ص ٣٢٧ .

(٢) هو النمر بن تولب . ديوانه ص ٣٥٧ [ط . بيروت] والكتاب ١ : ١٣٤ . وتخرجه في
 إيضاح الشعر ص ٩٠ . المنفس : أمال النفيس .

(٣) تقدم ذلك في ٢ : ٢٢٤ .

(٤) الكتاب ١ : ١٠٠ . وتمته : فعلت .

الثاني : أن يكون مما وُضع فيه ضمير الرفع موضع ضمير النصب ، كما وضع المنصوب موضع المرفوع ، قالوا : لم يضريني إلا إياه ، وفي الحديث^(١) « مَنْ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ / لَا يَنْهَازُهُ إِلَّا أَيَّاهُ » ، وفي المحكي من كلام العرب : إذا هو أَيَّاهُ ، وإذا هي أَيَّاهُ^(٢) . وكلا هذين التخريجين للسهيلى .

الثالث : أن يكون مرفوعاً بإضمار فعل يفسره المعنى ، ولا يكون من باب الاشتغال ، وذلك أنه لا يجوز أن يُحمل « أنتَ » على « علمك » لأنه يؤدي إلى تعدي فعل المضمرة المتصلة إلى مضمرة المتصلة ، وذلك لا يجوز؛ ألا ترى [أنك]^(٣) لو وضعت « أنتَ » مكان « علمك » لكان التقدير : فإن لم ينفَعك . ولا يجوز أيضاً حملة على الكاف في « ينفَعك » لأنه لو^(٤) فعل ذلك لنصب ، فقال : فإن إِيَّاكَ ، فلم يبق إلا أن يكون محمولاً على إضمار فعل لفهم المعنى ، فيخرج عن الاشتغال ، كأنه قال : فإن ضَلَلتَ لم ينفَعك علمك ، فأضمر « ضَلَلتَ » لفهم المعنى ، وبرز الضمير لما أستر الفعل ، فقال : فإن أنتَ . وهذا تخريج الأستاذ أبي الحسن بن عصفور^(٥) .

وأما :

لا تَجْزَعِي إِنْ مُنِفِسًا أَهْلَكْتُهُ

فرواية البصريين^(٦) بالنصب ، وهو الصواب . ورواية الكوفيين^(٧) الرفع ،

(١) تقدم تخرجه في ٢ : ٢٢٤ .

(٢) تقدم تخرجه في ٢ : ٢٢٤ .

(٣) أنك : تنمة يلتزم بها السياق .

(٤) لو : ليس في ك .

(٥) شرح جمل الزجاجي ١ : ٣٧٤ .

(٦) الكتاب ١ : ١٣٤ ومعاني القرآن للأخفش ص ٣٢٧ وألقتضب ٢ : ٧٦ والكامل ص

١٢٢٩ وإيضاح الشعر ص ٩٠ .

(٧) شرح الكافية ١ : ٢٢٠ [تحقيق د . حسن الحفظي] .

وهي خارجة عن القياس؛ لأنَّ الْمَفْسَّرَ في هذا الباب عندهم كأنه العامل، وكأنه غير مشغول بالضمير عن العمل، وجعلته العرب كذلك لَمَّا لم تجمع العرب بينه وبين العامل، فعاقبه، وهي تَحْكُمُ لِلْمُعَاقِبِ بِحُكْمِ مَا عَاقَبَهُ، فإذا كان محكومًا له بحكم العامل غير مشغول بالضمير فرفعُ «مُنْفِسٍ» مع «أَهْلَكْتُ»، وهو عامل نصب، شيء لا ينبغي.

ووجه رواية الكوفيين أن يرتفع بإضمار فعل، تقديره: إِنْ هَلَكَ مُنْفِسٌ أَهْلَكْتُهُ، ويكون ذلك على سبيل الشذوذ والقلّة بحيث لا تُبنى عليه قاعدة. وكذلك قوله:

أَتَحْزَعُ إِنْ نَفْسٌ أَتَاهَا حِمَامُهَا

ويحتمل أن يرتفع «نَفْسٍ» و«مُنْفِسٍ» بالابتداء بعد «إِنْ» الشرطية على ما ذكره س.

ص: وَيُرْجَحُ نَصْبُهُ عَلَى رَفْعِهِ بِالْأَبْتِدَاءِ إِنْ أُجِيبَ بِهِ اسْتِفْهَامٌ بِمَفْعُولٍ مَا يَلِيهِ، أَوْ بِمُضَافٍ إِلَيْهِ مَفْعُولٌ مَا يَلِيهِ، أَوْ وَليِّهِ فِعْلٌ أَمْرٍ، أَوْ نَهْيٍ، أَوْ دُعَاءٍ، أَوْ وَليِّ هُوَ هَمْزَةٌ اسْتِفْهَامٍ، أَوْ حَرْفٌ نَفْيٍ لَا يَخْتَصُّ، أَوْ حَيْثُ، أَوْ عَاطِفًا عَلَى جُمْلَةٍ فِعْلِيَّةٍ تَحْقِيقًا أَوْ تَشْبِيهًا، أَوْ كَانَ الَّرْفَعُ يُوهِمُ وَصْفًا مُخْتَلًا.

ش: إذا كانت الجملة الأولى تتضمن السؤال عنه فيترجح في الأسم أن يكون مبنياً على الأول، إن كان مرفوعاً رفعت، وإن كان منصوباً نصبت، سواء أكان السؤال ذا وجهين أو ذا وجه واحد، فلا يراعى إلا الأسم. فإذا قلت: مَنْ رَأَيْتَ؟ وَأَيُّهُمْ رَأَيْتَ؟ قلت: زيداً رأيتُه، فتنصب بجملة على «مَنْ» في الجملة كما تحمله في المفرد إذا قيل: مَنْ رَأَيْتَ؟ فتقول: زيداً. فإن كان مرفوعاً رفعت، نحو: أَيُّهُمْ مَضْرُوبُكَ؟ فتقول: زيدٌ ضربتُه. وإذا قلت: أَيُّهُمْ ضَرَبْتَهُ؟

فكذلك^(١) أيضًا تحمله على الابداء / ، ولا يُحمل على الجملة الفعلية فيه، كما يأتي في العطف على الجملة التي لها وجهان.

وجوز الأخفش الحمل على الفعلية كما في ذات الوجهين. ولا يجيزه س^(٢) إلا على إجازته في الأصل . وكان الأخفش سوى بين السؤال وغيره كما في ذات الوجهين .

وتقول: هل رأيت زيدًا؟ فتقول: لا، ولكن عبد الله لقيته، فهذا في حكم الجواب وإن لم يكن هو المسؤول عنه، لكنه لما كان في الجملة جوابًا جرى مجرى الأول. وكذا لو عطف، فقلت: لا، بل عمرًا لقيته، أو: نعم، وعمرًا لقيته. فإن كان بعد «لكن» جملة غير خبرية لم يُحمل على الأول، بل على أصلها، نحو: هل مررت بزيد؟ فتقول: لا، ولكن عمرًا أمرز به.

وقوله إن أجيب به استفهام^(٣) مثال ذلك: زيدًا ضربته، جوابًا لمن قال: أيهم ضربت؟ وثوب زيد لبيسته، جوابًا لمن^(٤) قال: ثوب أيهم لبيست؟ وأحترز بقوله بمفعول ما يليه وما بعده من أن يُجاب به استفهامًا بغير مفعول ما يليه، نحو: أيهم ضربته؟ وثوب أيهم لبيسته؟ فإنه يُختار الرفع في الجواب، فتقول: زيد ضربته^(٥)، وثوب زيد لبيسته.

وقوله أو وليه فعل أمرٍ مثاله: زيدًا أضربه، وزيدًا ليضربه عمرو. ولام الأمر ليست من حروف الصدر، فيجوز أن يتقدم المفعول، فتقول: زيدًا ليضرب عمرو، كما تقول: زيدًا أضرب. وسواء أكان بصيغة الأمر كما مثلناه، أو بصيغة الآخر

(١) في المخطوطات: وكذلك.

(٢) الكتاب ١: ٩٣.

(٣) إن أجيب به استفهام: سقط من ك.

(٤) ك، ن: جواب من.

(٥) وثوب أيهم لبيسته فإنه يُختار الرفع في الجواب فتقول زيد ضربته: سقط من ك.

آلآي بمعنى الأمر، نحو قولك: الأولاد يرضعهنّ الوالدات^(١).

وأحترز بقوله فعل أمرٍ من أن يكون اسم فعل أمر، نحو: زيدٌ مناعه، فإنه لا يجوز فيه أن نصب، ويتعين الرفع لأنه لا يعمل فيه متقدماً، فلا يجوز أن يُفسر. وسواء في ذلك الأمر المراد بما قبله العموم أو الخصوص، نحو قولك: اللذين يأتينك أضربنهما، وزيداً أضربه، هذا مذهب س، نص عليه في كتابه^(٢).

وزعم ابن بابشاذ وأبو محمد بن السّيد أن الأمر الذي يراد بما قبله العموم يُختار فيه الرفع، نحو قوله تعالى ﴿وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانَهَا مِنْكُمْ فَادُّوهُمَا﴾^(٣)، ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾^(٤)، قال^(٥): «فهذا القسم يُختار فيه الرفع لشبهه بالشرط لما دخله من العموم والإبهام، والأمر الذي يراد به الخصوص يُختار فيه أن نصب، نحو: زيداً أضربه».

وعند س^(٦) أن آيتين متأولتان على إضمار، وأن الكلام في ذلك جملتان، وأن التقدير: «فيما فرض عليكم حكم السارق والسارقة، فأقطعوا أيديهما»، و«في الفرائض الزانية والزاني، فأجلدوا»^(٧)، ونحو ذلك.

وقوله أو نهى مثاله: زيداً لا تضربه. وسواء في ذلك ما صيغته صيغة النهي وما صيغته صيغة الخبر، ومعناه النهي، نحو قوله^(٨):

[٣: ٨٠/١]

(١) ن: الأولاد يرضعنّ الأمهات. ح: الأولاد يرضعون الأمهات.

(٢) الكتاب ١: ١٣٩.

(٣) سورة النساء: ١٦.

(٤) سورة المائدة: ٣٨.

(٥) إصلاح الخلل ص ١٣١.

(٦) الكتاب ١: ١٤٢ - ١٤٣.

(٧) هذا تأويل قوله تعالى ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ سورة النور: ٢.

(٨) هو زهير بن أبي سلمى. شعره ص ٢٢٤. يسار: غلام زهير. ولا تناظره: أقتله.

الْقَاتِلِينَ : يَسَارًا ، لا تُنَاطِرُهُ غَشًّا لِسَيْدِهِمْ ، فِي الْأَمْرِ ، إِذْ أَمُرُوا
 وَمِنْ فُرُوعِ الْأَمْرِ : زَيْدًا أَسْمَعُ بِهِ ، لا يَجُوزُ نَصْبُ « زَيْدٍ » ، وَلا رَفْعُهُ عَلَيَّ
 الْفَاعِلِيَّةِ وَلا ^(١) عَلَيَّ الْإِسْتِغَالِ ، لا عَلَيَّ مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ ، وَلا عَلَيَّ مَذْهَبِ
 الْكُوفِيِّينَ .

وَقَوْلُهُ أَوْ دَعَاءً سِوَاهُ أَكَانَ بِصُورَةِ الْأَمْرِ أَوْ بِغَيْرِ ذَلِكَ ، مِثَالُهُ : زَيْدًا قَطَعَ
 اللَّهُ يَدَهُ ، وَزَيْدًا أَمَرَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْعَيْشَ ، وَعَمْرًا لِيَجْزِيَهُ اللَّهُ خَيْرًا ، وَزَيْدًا فَأَصْلَحَ شَأْنُهُ
 [يَارَبِّ] ^(٢) ، وَقَالَ أَبُو الْأَسْوَدِ ^(٣) :

أَمِيرَانِ كَانَا آخِيَانِي كِلَاهُمَا فَكُلًّا جَزَاهُ اللَّهُ عَنِّي بِمَا فَعَلُ

وَفِي الْبَسِيطِ : « وَجَرَى مَجْرَى الْفِعْلِ مَا كَانَ مِنَ الْمَصَادِرِ مَوْضِعَ الْفِعْلِ ،
 نَحْوُ : زَيْدًا جَدَعًا لَهُ وَعَقْرًا ، وَاللَّهُ حَمْدًا لَهُ ، وَزَيْدًا ضَرْبًا لَهُ . وَالْجُرُورُ هُنَا
 مَنْصُوبٌ . وَكَذَلِكَ مَا جَرَى مَجْرَى الْأَمْرِ مِنْ أَسْمَائِهِ ، نَحْوُ : زَيْدًا ضَرْبًا لَهُ ، وَالْإِبْلَ
 مَنَاعِيهَا ، وَكَذَلِكَ الْإِغْرَاءُ ، نَحْوُ : زَيْدًا عَلَيْكَ ، فَيُنْصَبُ بِمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ مَا بَعْدَهُ »
 أَنْتَهَى .

وَالنَّصْبُ مَعَ أَسْمِ الْفِعْلِ وَفِي الْإِغْرَاءِ لَا يَكُونُ عَلَيَّ مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ ، إِئِمَّا
 يَكُونُ عَلَيَّ مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ .

وَقَوْلُهُ أَوْ وَلِيٍّ هُوَ هَمْزَةٌ اسْتِفْهَامُ الضَّمِيرِ فِي « هُوَ » عَائِدَةٌ عَلَيَّ الْأَسْمِ
 السَّابِقِ الَّذِي اشْتَغَلَ عَنْهُ الْفِعْلُ . وَمِثَالُهُ : أَزِيدًا ضَرْبَةً ؟ وَإِنَّمَا خَصَّ الْهَمْزَةَ بِالذِّكْرِ
 مَعَ مَا يُرْجَحُ النَّصْبَ لِأَنَّ غَيْرَهَا مِنْ أَدْوَاتِ الْاسْتِفْهَامِ مِنْ مُوجِبَاتِ النَّصْبِ ،
 وَسِوَاهُ أَكَانَ الْفِعْلُ الَّذِي وَلِيٍّ الْهَمْزَةُ مِنْ بَابِ الظَّنِّ أَوْ غَيْرِهِ .

(١) وَلا : تَمَتَّةٌ يَلْتَمِسُ بِهَا السِّيَاقُ .

(٢) يَارَبِّ : تَمَتَّةٌ مِنَ الْآرْتِشَافِ ص ٢١٦٧ . وَالْأَمْتَلَةُ فِي الْكِتَابِ ١ : ١٤٢ .

(٣) الْكِتَابِ ١ : ١٤٢ وَشَرَحَ آيَاتِهِ ١ : ٨٨ وَالْأَعْلَمُ ص ١٢٦ .

وقال الفراء : إذا قلت : أعبُدُ اللهَ ظَنَنْتَهُ قائمًا ؟ فالرفع وجه الكلام ؛ لأنَّ من عادات العرب أن يُلغوها إذا لم يكن فيها ألهاء وهي بين اسمين ، فتوهما ذلك فيها وفيها ألهاء . وأنصب عند البصريين الوجه .

وأحترز بقوله أو وَلِيَّ هو هَمْزَةٌ أَسْتَفْهَامٍ مِنْ أَنْ يَكُونَ هُوَ تَلِيَهُ الْهَمْزَةُ ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ فِيهِ إِلَّا الَّرْفَعُ ^(١) نَحْوُ : زَيْدٌ أَضْرَبْتَهُ ؟ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ : زَيْدًا أَضْرَبْتَ ^(٢) ؟ وَمَا لَا يَعْمَلُ لَا يَفْسِّرُ . وَلَا يُتَخَيَّلُ فَرْقٌ بَيْنَ الْهَمْزَةِ وَغَيْرِهَا مِنْ أَدْوَاتِ الَّلَّاسْتَفْهَامِ وَإِنْ كَانَ قَدْ جَازَ فِيهَا أَشْيَاءٌ لَمْ تَحْزُ فِي سَائِرِ أَدْوَاتِهِ ، وَإِذَا كَانُوا مَعَ اتِّسَاعِهِمْ فِيهَا دُونَ أَحْوَاثِهَا لَمْ يُحْزِرُوا أَنْ يَعْمَلَ مَا بَعْدَهَا فِيمَا قَبْلَهَا فَأَحْرَى سَائِرِ حُرُوفِهِ .

وحكى الأستاذ أبو علي عن أبي محمد بن حوط الله أنه كان يذهب أبدًا إلى أنَّ لِلْأَلْفِ مَزِيَّةً عَلَى سَائِرِ حُرُوفِ الَّلَّاسْتَفْهَامِ ، وَأَنَّ مَا بَعْدَهَا يَفْسِّرُ مَا قَبْلَهَا . وَقَدْ كُنْتُ نَبَّهْتُهُ عَلَى هَذَا الْمَوْضِعِ مِنْ كَلَامِ س ، فَلَمْ يَكُنْ لَهُ بَدٌّ مِنْ الَّرْجُوعِ إِلَيْهِ . أَنْتَهَى . وَيَعْنِي بِ« هَذَا الْمَوْضِعِ » قَوْلِ س ^(٣) فِي « هَذَا بَابِ مِنَ الَّلَّاسْتَفْهَامِ يَكُونُ الَّلَّاسْمُ فِيهِ رَفْعًا ^(٤) » : « أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : زَيْدٌ هَذَا أَعْمَرُو ضَرْبَهُ أَمْ بِشَرٍّ ، وَلَا تَقُولُ : عَمْرًا أَضْرَبْتَ . فَكَمَا لَا يَجُوزُ هَذَا لَا يَجُوزُ ذَلِكَ » أَنْتَهَى .

[٣ : ٨٠ / ب] وسواء فيما وَلِيَّ الْهَمْزَةُ أَكَانَ السُّؤَالُ عَنِ الْفِعْلِ ، نَحْوُ : أَزِيدًا/ ضَرْبَتَهُ ؟ أَمْ عَنِ الَّلَّاسْمِ ، نَحْوُ : أَزِيدًا ضَرْبَتَهُ أَمْ عَمْرًا ، الْمَخْتَارُ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ الَّنَّصْبُ ، وَأَنْشَدَ س ^(٥) :

أَتَعْلَبَةُ الْفَوَارِسَ أَمْ رِيَاحًا عَدَلْتَ بِهِمْ طُهْيَةَ وَالْخِشَابَا

(١) فيه إلا أرفع : ليس في ك .

(٢) ك ، ح : أضربته .

(٣) الكتاب ١ : ١٢٨ .

(٤) رفعا : سقط من ك .

(٥) ألبيت لجرير . ديوانه ص ٨١٤ و الكتاب ١ : ١٠٢ و ٣ : ١٨٣ .

وزعم أبو الحسين بن الطراوة أنه إذا كان السؤال عن الفعل فالْمختار الحمل على الفعل ، وإذا كان عن الأسم فلا يحمل على الفعل ، بل على الأبتداء . وزعم أن س أخطأ في استشهاده بقوله « أَتَعْلَبَةُ الْفَوَارِسَ »؛ إذ هو على خلاف ما ينبغي ، فكأنه شاذ نادر لأنَّ السؤال فيه عن الأسم ، وهو قد نُصب حملاً على الفعل ، وإنما كان حقه أن يكون مرفوعاً .

وقال شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع : « لا يلزم من تقدم الأسم إذا كان السؤال عنه وجعله يلي ألهزمة أن يكون مبتدأ ، بل هو محمول على إضمار الفعل ؛ لأنَّ ألهزمة تطلب الفعل اختياراً ، سواء أكان السؤال عن أسم أم كان عن فعل ، إلا أنه إذا كان عن أسم يُجعل الأسم في اللفظ خاصّة يلي ألهزمة وأم ، وإن كان عن فعل جُعل^(١) يلي ألهزمة وأم لفظاً وتقديرًا ، ثمَّ أَلْسموع من العرب هو ما قَعَدَس في هذا الباب وغيره من اختيار الحمل على الفعل ، وفسد قول ابن الطراوة إنه يجب الرفع على الأبتداء » انتهى .

ويدل على صحة ما ذهب إليه س قول العرب : أزيداً ضربت أم عمراً ؟ بالنصب ، وهو سؤال عن الأسم ، فلو كان ما ذهب إليه ابن الطراوة صحيحاً لم يَجُزْ النصب ، ولوجب الرفع على الأبتداء ، لكنه ينبغي أن يُقدَّر الفعل متأخراً عن الأسم في مسألة الأشتغال ، فيقال في مثل « أزيداً ضربته أم عمراً » : إنَّ تقديره : ضربتَ ضربته أم عمراً .

والأخفش يجعل أدوات الأستفهام كألهزمة ، فيختار النصب فيما يلي الأداة^(٢) على الأشتغال ، فيقول : أيهم زيداً ضربته ؟ ومن أمة الله ضربتها ؟ كما يقول : أزيداً مررت به ؟

(١) جعل : ليس في ك .

(٢) الأداة : ليس في ك .

وقال س^(١) : « وإن قلت : أيهم زيداً ضَرَبَ ؟ قَبِحَ » . وإنما قَبِحَ لأنَّ أدوات^(٢) الَّأَسْتَفْهَامِ غيرَ أَهْمَزَةٍ أَشْبَهَتْ أدواتَ الشَّرْطِ غيرَ إنَّ ، فكَمَا يَقْبِحُ ذَلِكَ معَ فِعْلِ الشَّرْطِ قَبِحَ مَعَهَا .

وقوله أو حرف نفي لا يَخْتَصُّ مثاله : ما زيداً ضَرَبْتَهُ ، ولا زيداً قَتَلْتَهُ ولا عمراً .

وأحترز بقوله حرف نفي من « ليس » ، فإنَّها فِعْلٌ ، وإذا وليها الَّأَسْمُ السَّابِقُ كانَ أَسْمًا لها ، فيتعين رفعه ، نحو : ليس زيدٌ أَضْرِبُهُ ، فتخرج الَّأَسْأَلَةُ من الَّأَسْتَفْهَالِ .

وأحترز بقوله لا يَخْتَصُّ من حرف نفي يَخْتَصُّ ، وذلك « إن » و« لم » و« لَمَّا » أَلْجَازِمَةُ ؛ لأنَّ الَّأَسْمَ لا يلي واحداً منها إلا في ضرورة ، فيكون إذا ذاك محمولاً على إضمار فعل على جهة ألوجوب ، كما قال الشاعر^(٣) :

ظُننْتُ فقيراً ذا عَيْ ، ثُمَّ نَلِيتُهُ فَلَمَّ ذَا رَجَاءٍ أَلْفَهُ غيرَ واهِبِ

/ أي : فلم أَلِقَ ذَا رَجَاءٍ أَلْفَهُ غيرَ واهِبِ .

[٣ : ٨١/١]

وما ذكره المصنف من أنه إذا ولي المَشْتَعَلُ عنه حرف نفي لا يَخْتَصُّ يُختار فيه الَّنَصْبُ كحالهِ^(٤) إذا ولي همزة الَّأَسْتَفْهَامِ مخالف لظاهر كلام س ، فإنَّ س لَمَّا ذَكَرَ النَّصْبَ^(٥) فيه قال بعد ذلك^(٦) : « وإن شئت رَفَعْتَ ، وألرَفَعُ فيه أقوى إذ كان يكون في ألف الَّأَسْتَفْهَامِ ؛ لأنَّهن نفي واجب ، يُبتدأ بعدهنَّ ، ويُبنى على المبتدأ بعدهنَّ ، ولم يبلغن أن يكنَّ مثل ما شُبَّهنَّ به » . وهكذا قال أبو بكر بن

(١) الكتاب ١ : ١٢٦ .

(٢) في المخطوطات : أداة .

(٣) ألبيت في شرح التسهيل ٢ : ١٤٢ وشرح أبيات المغني ٥ : ١٤٤ - ١٤٥ [٤٥٢] . ك ، ن ، ح : ثم علته . والتصويب من المصدرين السابقين .

(٤) ك : فحاله .

(٥) الكتاب ١ : ١٤٥ - ١٤٦ .

(٦) الكتاب ١ : ١٤٦ .

ظاهر في شرحه كلام س ، وأن الرفع أقوى من النصب لأمن الرفع في حروف
الاستفهام .

وقال الأستاذ أبو علي : حروف النفي متوسطة بين حروف الاستفهام
والابتداء ، فالرفع فيها قريب من النصب ، فهي كحروف الاستفهام في أنها تُخرج
الواجب إلى حد النفي ، كما أن حروف الاستفهام تُخرجه إلى حد الاستفهام ،
وهي محمولة على الابتداء لأنها تقتضيه ونفي له ، وأنها تُبقي لفظ الابتداء ، فيبقى
معها على حاله وقوة الرفع فيه .

وقال ابن خروف : لما ضَعَفَ طلب حروف النفي للفعل شَبَّهَ بحروف
الاستفهام ؛ لأنها دخلت لنفي الواجب ، كما أن الاستفهام غير واقع ، ولم
يُشَبَّهَ بأجزاء والأمر والنهي لأختصاص هذه بالفعل ، وقد اعتلّ لتقدم النصب
في الاستفهام بحمله على الشرط ، فيجب أن يكون النصب هنا أضعف منه في
الاستفهام ، والرفع هنا أقوى منه في الاستفهام ، ولولا كثرة النصب هنا في
كلامهم لكان الرفع فيه أقوى من النصب ، فغايبته أن يستوي معه ، وكلام س
محمل في ذلك ؛ إذ ضَعَفَهُ عن الاستفهام الذي جعله مشبَّهًا بالشرط ، والمشبَّه
بالشيء لا يَقْوَى قُوَّتَهُ .

وفي تعليق علي بن موسى بن حماد عن أبي الحسن بن الباذش أن الرفع
والنصب مستويان ، كقولك : ما زيدٌ ضربته ، وما زيدًا ضربته ، فالنصب لأن
النفي غير واجب كالاستفهام ، والرفع لأنه نفي واجب ، فيجري مجرى الواجب
لأنه يقتضيه .

وذكر ابن عصفور أن مذهب الجمهور أن النصب أقوى من الرفع ،
وأختره ^(١) . وأبغهم المصنف .

(١) المقرب ١ : ٩١ .

فصار في المسألة ثلاثة مذاهب : أستواؤهما ، وأرجحية الرفع ، وأرجحية
النصب .

ومن غريب النقل ما ذكره ابن أصبغ من أن س و عامة النحويين أجازوا
الرفع في قولك : ما زيداً ضربته ولا عمراً أكرمته ، ومنعه بعض المتأخرين ، وكأنه
غلط ، أو هو يتأول^(١) على معنى اختيار الرفع .

وقوله أو حيث مثاله : حيثُ زيداً تلقاه يُكرمك . وإنما كان النصب أرجح
لأن « حيثُ » في معنى حروف المجازاة .

وقوله أو عاطفاً على جملة فعلية تحقيقاً^(٢) مثاله : لقيتُ زيداً وعمراً كلمته .

وسواء / أكان أفعال متعدية أم لازماً ، متصرفاً أم جامداً ، تاماً أم ناقصاً، نحو: [٣: ٨١/ب]
لستُ أخاك وزيداً أعينك عليه، و كنتُ أخاك وعمراً كنتُ له أخا. وسواء أقدمت
ألفعل أم أخرته، نحو: عمراً لقيتُ^(٣) وزيداً كلمته، وتقول: قام زيدٌ وعمراً كلمته.
وإنما كان راجحاً للمشاكلة ؛ إذ يكون عطف جملة فعلية على جملة فعلية ، قال
تعالى ﴿فَدَمَّرْنَا هُمْ تَدْمِيرًا. وَقَوْمَ نُوحٍ لَمَّا كَذَبُوا الرُّسُلَ أَغْرَقْنَاهُمْ﴾^(٤) ، وقال ﴿فَرِيقًا
هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ﴾^(٥) ، التقدير: وأغرقنا قومَ نوح، وأضلَّ فريقًا،
وقال الشاعر^(٦):

وتيماءً ، لم يتركُ بها جذعَ نخلةٍ ولا أطماً إلا مشيداً بجندلٍ

(١) ك : وكأنه أغلط أو يتأول . ن : وكأنه أغلط أو هو ماول . ح : وكأنه غلط أو يتأول .

(٢) تحقيقاً : سقط من ك .

(٣) ن : لقيته .

(٤) سورة الفرقان : ٣٦ ، ٣٧ .

(٥) سورة الأعراف : ٣٠ .

(٦) هو امرؤ القيس . ديوانه ص ٢٥ وشرح القصائد السبع ص ١٠٥ . الأطم : ألبيت

المسقف . والجندل : الصخر .

أي : وَخَرَّبَ تَيْمَاءَ ، وهو معطوف على قوله ^(١) :

وَأَضْحَى يَسُحُّ الْمَاءَ عَنْ كُلِّ فِيقَةٍ يَكُبُّ عَلَى الْأَذْقَانِ دَوْحَ الْكَنْهَيْلِ

وهذا لا اختلاف فيه بين النحويين. إلا أن الفراء قال: إن أردت أن تكون الجملة معطوفة على الجملة نحو: زيد هكذا وعمرو هكذا، اخترت الرفع. وإلا إذا كان الفعل لازماً، نحو: قام زيدٌ وعمراً ضربته، فاختار س وأصحابه أنصب. قال الجرمي: واختار غير س الرفع. وإلا في «ليس»، نحو: لست أخاك وزيداً أعينك عليه، فاختار س ^(٢) أنصب؛ [لأنها فعل] ^(٣) تَصَرَّفُ في معناها تَصَرَّفَ كَانَ. وقال الفراء: في ليس الرفع لا غير.

وقوله أو تشبيهاً قال المصنف في الشرح ^(٤) : « و ليس الغرض في ترجيح نصب ما بعد العاطف إلا تعادل اللفظ ظاهراً ، ولولا ذلك لم يرجح بعد حتى ؛ لأنها لا يعطف بها جملة بل مفرد على كل ، فإذا قلت : ضربتُ ألقومَ حتى زيداً ضربتُ أخاه ، (حتى) حرف ابتداء ، ولكن لَمَّا وَلِيَهَا في اللفظ بعض ما قبلها أشبهت العاطفة ، فأعطي تاليها ما أعطي تالي الأو . فإن قلت ضربتُ ألقومَ حتى زيداً ضربته فألاوجود أن تنصب زيداً بمقتضى العطف ، وتجعل ضربته توكيداً . فلو قلت ضربتُ زيداً حتى عمرو ضربته تَعَيَّنَ رفع عمرو بزوال شبه حتى الابتدائية بالعاطفة ؛ إذ لا تقع العاطفة إلا بين بعض وكل » انتهى كلامه .

(١) هو أمرؤ القيس . ديوانه ص ٢٤ وشرح القصائد السبع ص ١٠٣ . يسح : يصب .
وَأَفِيقَةٌ : ما بين الخَلْبَتَيْنِ ، كأنه يَحْلُبُ حَلْبَةً ويسكن ساعة ثم يَحْلُبُ أُخْرَى . يعني السحاب ، وذلك أشدُّ المَطَرِ . ويكُبُّ على الْأَذْقَانِ : يقلعه فيلقيه على وجهه . وَالدَّوْحُ : العظام من الشجر ، واحده دَوْحَةٌ . وَالْكَنْهَيْلُ : شجر هو من أعظم العِضَاءِ ، واحده كَنْهَيْلَةٌ .

(٢) أَلْكَتَابُ ١ : ٨٩ .

(٣) لِأَنَّهَا فَعْلٌ : تَمَّةٌ مِنَ الْكَتَابِ ١ : ٨٩ .

(٤) ٢ : ١٤٢ .

ولم يذكر المصنف مما يشبه حرف العطف غير « حتى » ، وكأنه قصد التمثيل لا الحصر في شبهه العطف .

وذكر س حتى ، ولكن ، وبَلْ ، قال س^(١) : « وَمِمَّا يُخْتَارُ فِيهِ الْنَصْبُ قوله : مَا لَقِيتُ زَيْدًا وَلَكِنْ عَمْرًا مَرَرْتُ بِهِ ، وَمَا رَأَيْتُ زَيْدًا بَلْ خَالِدًا لَقِيتُ أَبَاهُ ، تُجْرِيهِ عَلَى قَوْلِكَ : لَقِيتُ زَيْدًا وَعَمْرًا لَمْ أَلْقَهُ » .

وقال س أيضًا^(٢) : « وَمِمَّا يُخْتَارُ فِيهِ الْنَصْبُ لِتَنْصِبِ الْأَوَّلِ ، وَيَكُونُ الْحَرْفُ الَّذِي بَيْنَ الْأَوَّلِ وَالْآخِرِ بِمِثْلَةِ الْوَاوِ وَالْفَاءِ وَتَمْ ، قَوْلُكَ : قَدْ لَقِيتُ الْقَوْمَ كُلَّهُمْ / حَتَّى عَبْدَ اللَّهِ لَقِيتُهُ ، وَضَرَبْتُ الْقَوْمَ حَتَّى زَيْدًا ضَرَبْتُ أَبَاهُ ، وَأَتَيْتُ الْقَوْمَ أَجْمَعِينَ حَتَّى زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ ، وَمَرَرْتُ بِالْقَوْمِ حَتَّى زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ » . وإنما اختير النصب لأنها حروف تشبه العاطفة من حيث إنها لا تكون إلا بعد كلام ، ولا تبدأ أصلاً ، ولأنها أيضاً يعطف بها في المفردات ، فأختيرت للمشكلة لذلك ، كما اختير في حروف العطف .

وقول المصنف في الشرح « فَإِنْ قُلْتَ ضَرَبْتُ الْقَوْمَ حَتَّى زَيْدًا ضَرَبْتُهُ فَأَلْجُودُ أَنْ تَنْصِبَ زَيْدًا بِمَقْتَضِي الْعَطْفِ ، وَتَجْعَلَ ضَرَبْتُهُ توكيداً » ليس بسديد ؛ لأنك إذا جعلت ذلك من باب العطف اقتضى أن تكون الجملة توكيداً كما ذكر ، وإذا جعلت زيدا منصوباً من باب الاشتغال كانت الجملة غير مؤكدة ؛ ألا ترى أنها في نحو « زيدا ضربته » لا يقال إنها مؤكدة ، بل هي غير مؤكدة قطعاً ، بل هي مؤسسة ، وإذا دار الأمر بين أن تكون الجملة للتأكيد وبين أن تكون للتأسيس كان جعلها للتأسيس أولى ، بل لا يذهب للتأكيد إلا عند عدم احتمال التأسيس . وعلى أن المسألة من باب الاشتغال أوردها س ، قال س : « لَقِيتُ الْقَوْمَ كُلَّهُمْ

(١) الكتاب ١ : ٩٠ .

(٢) الكتاب ١ : ٩٦ .

حتى عبد الله لقيته» ، جعله من باب الأشتغال ، وإنما جعل س أجملة توكيداً حيث لم يمكن أن تكون مفسرة ، وذلك عند جر الأسم (حتى) ، قال س^(١) : « وقد يحسن الجر في هذا ، وهو عربي ، وذلك قولك : لقيت القوم حتى عبد الله لقيته ، وإنما جاء (ب) لقيته (توكيداً بعد أن جعله غاية ، كما تقول : مررتُ بزيدٍ وعبد الله مررتُ به » انتهى .

ولم يُجز س في «ضربتُ القومَ حتى زيداَ ضربتهُ» أن تكون توكيداً لأنها^(٢) مفسرة مؤسّسة ، وحملُ أجملة على التأكيد إنما يُذهب إليه حيث لا يمكن التأسيس .

وقد ذهب بعض نحّاتنا^(٣) إلى أنه لا يجوز التوكيد في نحو « ضربتُ القومَ حتى زيدٌ ضربتهُ » ؛ لأنَّ أجملة^(٤) لا تكون توكيداً حتى تشتمل على ضميرٍ ما عمل فيه العامل الأول ، نحو : ضربتُ القومَ حتى زيدٌ ضربتهم . وهو مخالف لما ذهب إليه س .

وقول المصنف في الشرح أيضاً « فلو قلت ضربتُ زيداً حتى عمرو ضربتهُ تُعَيِّن رفع عمرو لزوال شبه حتى الابتدائية بالعاطفة إذ لا تقع العاطفة إلا بين بعض وكل » - لم يتعرض س ولا غيره لهذا الشرط الذي شرّطه المصنف في (حتى) هذه من أنه لا يُحمل الأسم بعدها على إضمار فعل على سبيل الأشتغال حتى يكون فيها شرطُ (حتى) العاطفة من أن ما بعدها يكون جزءاً مما قبلها .

وفي البسيط : « وجعل بعضهم من الاستئناف (إذا) ألفاجأة في قولك : جئتُ فإذا عبدُ الله تضرُّبه ، (و) حتى (في / قولك : أكرمتُ القومَ حتى زيدٌ

[٣ : ٨٢/ب]

(١) الكتاب ١ : ٩٧ .

(٢) ح : توكيداً وإنما هي .

(٣) ح : بعض نخاة الأندلس .

(٤) زيد هنا في ح : عنده .

أَكْرَمْتُهُ، إِلا أَنْ يَكُونَ حَرْفَ عَطْفٍ، فَيَجْرِي بِجَرَى حُرُوفِ الْعَطْفِ» أَنْتَهَى . وَهَذَا
مِمَّا يُؤَيِّدُ قَوْلَ الْمُصَنِّفِ .

قوله أو كان الرفعُ يُوهِمُ وصفاً مُخِلاً قال المصنف في الشرح^(١) : « مِنْ
مُرَجَّحاتِ النَّصبِ أَنْ يَكُونَ مُخْلِصاً مِنْ إِيْهامِ غيرِ الصَّوابِ، وَالرَّفْعُ بِخِلافِ ذَلِكَ ،
كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾^(٢) ، فَإِنَّ نَصْبَ (كُلِّ شَيْءٍ) يَرْفَعُ
تَوْهُمَهُ كَوْنِ (خَلَقْنَاهُ) صِفَةً لِ(شَيْءٍ) ؛ إِذْ لَوْ كانَ صِفَةً لَهُ لَمْ يَفْسِرْ ناصِباً لِمَا قَبْلَهُ ،
وَإِذا لَمْ يَكُنْ صِفَةً كانَ خَيْرًا ، فَيَلْزِمُ عَمومَ خَلْقِ الأَشياءِ بِقَدَرٍ ، خَيْرًا كانَ أوْ شَرًّا ،
وَهو قولُ أَهلِ الأُسْتَنَةِ ، وَلَوْ قَرِئَ ﴿ كُلُّ شَيْءٍ ﴾ بِالرَّفْعِ لَأَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ (خَلَقْنَاهُ)
صِفَةً مُخَصَّصَةً ، وَأَنْ يَكُونَ خَيْرًا ، فَكانَ النَّصبُ لِرَفْعِهِ أَحْتِمالَ غيرِ الصَّوابِ
رَاجِحًا » أَنْتَهَى كِلامَهُ .

وهذا الذي ذكره المصنف من ترجيح النصب بالسبب الذي ذكر هو قول
أَكْثَرِ النُّحَويِّينَ . وَأَمَّا س^(٣) فَإِنَّهُ ذَكَرَ أَنَّ الرَّفْعَ أَقْوى فِي نَحْوِ : إِنِّي زَيْدٌ لَقَيْتُهُ ، وَأَنَا
عَمْرٌو ضَرَبْتُهُ ، وَلَيْتَنِي عَبْدُ اللَّهِ مَرَرْتُ بِهِ . ثُمَّ قالَ بَعْدَ^(٤) : « فَأَمَّا قولُ اللَّهِ عَزَّ
وَجَلَّ ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ فَإِنَّمَا جِاءَ عَلى قولِهِ : زَيْدًا ضَرَبْتُهُ ، وَهو
عَرَبِيٌّ كَثِيرٌ ، وَقد قَرَأَ بَعْضُهُمْ ﴿ وَأَمَّا تُمُودَ فَهَدَيْتَاهُمْ ﴾^(٥) ، إِلا أَنَّ القِراءَةَ لا
تُخالِفُ لِأَنَّها الأُسْتَنَةُ » أَنْتَهَى . فَلِيسَ فِي كِلامِ سِ إشارةٌ إِلى تَرجيحِ النَّصبِ بِسببِ ،
وَإِنَّمَا خَرَجَ ذَلِكَ عَلى : زَيْدًا ضَرَبْتُهُ .

وظاهر كلام المصنف و(س) أن قوله ﴿ إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ ﴾ لم يُقرأ إلا

(١) ٢ : ١٤٢ - ١٤٣ .

(٢) سورة القمر : ٤٩ .

(٣) الكتاب ١ : ١٤٧ - ١٤٨ .

(٤) الكتاب ١ : ١٤٨ .

(٥) سورة فصلت : ١٧ . وقد تقدم تخريج قراءة النصب في ص ٣٠٣ .

بالنصب ، وليس كذلك ، بل قرئ بالرفع ^(١) على الابداء ، وعلى ما يقتضيه أكثر كلام العرب .

وروي عن الأخفش ^(٢) أنه جعل ﴿ خَلَقْنَاهُ ﴾ في موضع الصفة . ولا يتم له ذلك إلا بقراءة الرفع ؛ إذ يحتمل الصفة والخبر ، وأما في قراءة النصب فلا يتصور ذلك ؛ لأن الفعل الواقع صفة لا يُفسر .

قال ابن خروف : وإنما اعتذر س بقوله بأن القراءة لا تُخالف لضعف قراءة النصب ؛ لكونها بمنزلة : زيداً ضربته .

وقال ابن عصفور : « ثم قال - يعني س - : (وأما قول الله تعالى) يريد أن النصب فيه ضعيف ، والرفع أحسن منه ؛ لأنه ليس قبله ما يوجب النصب ، فهو بمنزلة : زيداً ضربته » انتهى .

وقول ابن خروف وابن عصفور إن النصب ضعيف ، وقول ابن عصفور أيضاً في قراءة ﴿ وَأَمَّا نُمُودَ فَهَدَيْتَاهُمْ ﴾ يريد - يعني س - أن هذا أيضاً جاء على الوجه الأضعف في النصب - ليس كما ذكرنا أنه وجه ضعيف ولا أضعف ، بل هو الوجه العربي الكثير ، لا الأكثر ، قال س هنا : « وهو عربي كثير » . وقال في أول أبواب الاشتغال ^(٣) : « وإن شئت قلت : زيداً ضربته » . ثم قال ^(٤) : « وقرأ بعضهم ﴿ وَأَمَّا نُمُودَ فَهَدَيْتَاهُمْ ﴾ ، / وأنشدوا هذا البيت على وجهين ، على الرفع والنصب ، قال بشر بن أبي خازم ^(٥) :

||٨٣:٣|

(١) قرأ به أبو السمال كما في المختصب ٢ : ٣٠٠ . وذكرها غير منسوبة للأخفش في معاني القرآن ص ٤٨٩ .

(٢) نص على ذلك في معاني القرآن ص ٤٨٩ . ح : عن العرب .

(٣) الكتاب ١ : ٨١ .

(٤) الكتاب ١ : ٨٢ .

(٥) ديوانه ص ٢٥٧ [شرح د. صلاح الدين أهواري] وأما ابن الشجري ٣ : ١٣١ وفيه تحريجه. الروي : اختراء الأنفس المستقلون نوماً، الواحد رويان، أو رائب ك: تميم بني مر.

فَأَمَّا تَمِيمٌ تَمِيمٌ بِنُ مَرٍّ فَأَلْفَاهُمُ الْقَوْمُ رَوِي نِيَامًا «
 ثم قال (١) : « فالنصبُ عربيٌّ كثيرٌ ، والرفعُ أجودٌ » انتهى كلامُ س . وفهم
 من قوله « والرفعُ أجودٌ » أنَّ النصبَ جيّدٌ ، وما كان عربيًّا كثيرًا جيّدًا (٢) لا
 يُقال فيه إنه ضعيف ولا أضعف . وظاهرُ كلامِ س « أنَّ القراءة لا تُخالَفُ لأنَّها
 السُّنَّةُ » رجوعٌ هذا للتعليل إلى الآيتين .

وزعم الأستاذ أبو علي وابن عصفور أنَّ ذلك تعليل لقراءة ﴿ وَأَمَّا تَمُودٌ
 فَهَدَيْتَاهُمْ ﴾ فقط ؛ لأنَّ الآيةَ الأولى فيها عندهما موجبٌ ترجيحِ النصب ، وهو
 موجبُ العموم ، والرفع لا دليل فيه عليه لاحتمال أن يكون (خَلَقْنَاهُ) صفة ،
 ويكون (بِقَدَرٍ) هو الخير .

ص : وإن ولى العاطف جملة ذات وجهين - أي : أسمية الصدر فعلية
 العجز - استوى الرفع والنصب مطلقًا ، خلافاً للأخفش ومن وافقه في ترجيح
 الرفع إن لم يصلح جعل ما بعد العاطف خبرًا ، ولا أثر للعاطف إن ولىه «أما» .
 وأبتداء المسبوق باستفهام أولى من نصبه إن ولىه فصلًا بغير ظرف أو
 شبهه ، خلافاً للأخفش ، وكذا ابتداء التلوة بـ «لم» أو «لن» أو «لا» ، خلافاً (٣)
 لابن السيد .

ش : العاطف قد يكون من الحروف التي تُشرك في عطف المفردات في
 الإعراب والحكم ، وقد يكون فيما يُشرك في الإعراب في عطف المفردات ، مثاله :
 زيدٌ ضربته وعمروٌ أكرمته ، وزيدٌ لقيته لا بل عمروٌ مررتُ به .
 وإذا قلت ما أحسن زيدًا فليس حكمه عندهم حكم : زيدٌ ضربته ، لا

(١) الكتاب ١ : ٨٢ .

(٢) ك ، ن : جدًا .

(٣) للأخفش ، وكذا ابتداء التلوة بـ «لم» أو «لن» أو «لا» ، خلافاً : سقط من ك .

يُلَحَظُ في قوله أَحْسَنَ زَيْدًا ما يُلَحَظُ في ضَرْبُهُ ؛ لِأَنَّ فِعْلَ التَّعَجُّبِ قَدْ جَرَى بِجَرَى الْأَسْمَاءِ ، وَلِذَلِكَ صُغِرَ ، وَاعْتَقَدَ الْكُوفِيُّونَ ^(١) فِيهِ أَنَّهُ أَسْمٌ ، فَلِذَلِكَ يُخْتَارُ أَنْ تَقُولَ : ما أَحْسَنَ زَيْدًا وَعَمْرُو مَرَرْتُ بِهِ ، بِرَفْعِ عَمْرٍو عَلَى الْمُخْتَارِ ^(٢) ، كَأَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى جُمْلَةِ أَسْمِيَّةٍ ، أَوْ كَأَنَّهُ مَبْدُوءٌ بِجُمْلَتِهِ مِنْ غَيْرِ عَطْفٍ ، وَقَدْ أَهْمَلَ الْمُصَنِّفُ التَّنْبِيهَ عَلَى ذَلِكَ .

وما أشبه العاطف حُكْمُهُ كالعاطف ، وقد أهمله المصنف في أَلْفَصٍّ وفي الشرح ، نحو « حتى » ، تقول : أنا أضربُ ألقومَ حتى عمرو أضربهُ .

وإنما أحتاج في تفسير ذات الوجهين إلى قوله « أي : اسمية الصدر فعلية العجز » لأن ذات الوجهين يُرادُ بها كبرى وصغرى ، فالصغرى في ضمن الكبرى ، والصغرى أعم من أن تكون اسمية أو فعلية ، فبيِّن أن المراد بقوله « ذات وجهين » ما يجوز فيه الرفع باعتبار الكبرى ، والنصب باعتبار الصغرى ، ولا تكون كذلك حتى تكون اسمية الصدر فعلية العجز .

وأهمل المصنف أن الوصف المخبر به / عن المبتدأ يتنزل منزلة الجملة الفعلية في ذلك ، مثاله : هذا ضاربُ عبد الله زيدٌ يَمُرُّ به ، وزيدٌ ضاربُ عمرو غداً وبشرٌ سيضربهُ ، وهذا ضاربُ ألقوم حتى زيدٌ يضربهُ ، إذا أردت معنى التثوين ، فجميع هذه المثل التي سردناها يجوز فيها الرفع والنصب .

وقوله استوى الرفع والنصب هذا الذي قاله المصنف قاله الجزولي ^(٣) من أن الوجهين على حدٍ سواء . وقال المصنف في الشرح في هذه المسألة ^(٤) : « جاز

[٣: ٨٣/ب]

(١) الإنصاف ص ١٢٦ [١٥] .

(٢) ن : على أنه المختار .

(٣) المقدمة الجزولية ص ١٠١ .

(٤) ١٤٣ : ٢ .

رفعه ونصبه جوازاً حسناً دون ترجيح ؛ لأنه إذا رُفِعَ كان مبتدأً مخبراً عنه بجملة فعلية معطوفاً على مبتدأ مخبر عنه بجملة فعلية ؛ وإذا نُصِبَ كان معمولَ فعل معطوفاً في اللفظ على معمولِ فعل ، فمع كل واحد من العملين مُشاكَلَةٌ توجب عدم المفاضلة ، ولكلٍ منهما ضَعْفٌ وَقُوَّةٌ ، فَضَعْفُ الرفعِ لِتَرْتِيبِهِ على أبعَدِ المُشاكِلين ، وَقُوَّتُهُ لِصِلَاحِيَةِ الثَّانِي فِيهِ لِأَنَّ يَسُدُّ مَسَدَّ الْأَوَّلِ ، وَضَعْفُ النصبِ لِعَدَمِ صِلَاحِيَةِ الثَّانِي فِيهِ أَنَّ يَسُدُّ مَسَدَّ الْحَمُولِ عَلَيْهِ ، وَقُوَّتُهُ لِتَرْتِيبِهِ على أَقْرَبِ المُشاكِلين ، فَحَصَلَ بِذَلِكَ تَعَادُلٌ فِي مِرَاعَاةِ التَّشَاكُلِ « انتهى .

وفي البسيط : هما على ألسواء على رأي س ، وترجيح الرفع على رأي أبي علي .

وقال بعض معاصرنا : لم يُصَرِّحْ س أَنَّهُمَا على حد سواء ، إِنَّمَا ذَهَبَ إِلَى ذَلِكَ الْجَزَوِي ، وَالْأَظْهَرُ أَنَّ يَكُونُ الْحَمْلُ على الْفِعْلِ الَّذِي فِي الْجُمْلَةِ الصَّغْرَى أَحْسَنَ مِنَ الْحَمْلِ على الْكَبْرَى ؛ لِأَنَّ الصَّغْرَى أَقْرَبُ ، وَهِيَ الَّتِي تَلِي ، وَهَمَّ كَثِيراً مَا يُرَاعُونَ الْجَوَارِ - وَإِنْ كَانَ يَنْقُضُ الْمَعْنَى - كَقَوْلِهِمْ : هَذَا جُحْرٌ ضَبُّ خَرِبٍ ^(١) .

وطائفة أنكرت هذا ومنعت من الحمل على الصغرى البتة . ونسبه ابن عصفور ^(٢) للفارسي قولاً . والصحيح أنه لأبي بكر بن طاهر ، وهو أن العطف على كل حال إنما هو على الكبرى ، فإن كان مرفوعاً فلا كلام فيه ، وإن كان منصوباً فمحمول على الكبرى ، ملاحظ فيه معنى الصغرى للمشاكلة ، وكأنه نوع من التوهم ، ولا يلزم إذا لُحِظَتْ الصَّغْرَى من جهة المُشاكَلَةِ أَنْ يَكُونَ الْعَطْفُ عَلَيْهَا ، بَلْ هُوَ مَعْطُوفٌ على الْكَبْرَى ، مُشَاكَلٌ ^(٣) بينها وبين الصغرى ،

(١) الكتاب ١ : ٦٧ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ .

(٢) أنظر شرح الجمل ١ : ٣٦٨ وألسائل البصريات ص ٢١٣ - ٢١٦ .

(٣) ن : مشاكلة . ح : مشاكلاً .

كقوله تعالى ﴿ فَأَصْدَقَ وَأَكْنَ ﴾^(١) ، وقوله^(٢) :

..... لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقَ شَيْئًا

وآختر هذا القولُ ابنُ عصفور^(٣) ، إلا أنه مخالف لظاهر كلام س ، فإن س قال^(٤) : إذا كان منصوبًا فإنه^(٥) محمول على الصغرى . والحمل لا يفهم منه إلا العطف .

وقول المصنف « وإذا نُصب كان معمول فعلٍ معطوفًا في اللفظ على معمول فعلٍ » ليس بجيد ، فإنه كما يُعطف على الجملة الصغرى المتضمنة منصوبًا كذلك يُعطف على الصغرى وإن لم يكن / فيها منصوب آتية ، نحو : زيدًا قام أخوه وعمراً كلمته ، فمراعاة المشاكلة ليست لكون الصغرى فيها منصوب ، بل لمجرد كونها فعلية .

٣١ : ٨٤ / ١

وقوله مطلقاً ، خلافاً للأخفش ومن وافقه إلى قوله خبراً الجملة المعطوفة على الجملة الصغرى إما أن يكون فيها ضمير يعود على المبتدأ الذي في الجملة الكبرى أو لا يكون ، فإن كان فيها ضمير جازت المسألة ، نحو : هندٌ ضربتها وزيدًا كلمته في دارها ، وإن لم يكن فيها ضمير فأربعة مذاهب :

أحدها : ما ذهب إليه جماعة من القدماء والفراسي^(٦) من جواز العطف على الصغرى ، نحو : هندٌ ضربتها وعمراً أكرمته ، وهو ظاهر كلام س^(٧) .

(١) سورة المنافقون : ١٠ .

(٢) تقدم تخريجه في ٣ : ٢٤٩ .

(٣) شرح الجمل ١ : ٣٦٨ .

(٤) أنظر الكتاب ١ : ٩١ - ٩٢ .

(٥) في المخطوطات : إنه .

(٦) التعليق ١ : ١٢٢ والمسائل البصريات ص ٢١١ - ٢١٣ .

(٧) الكتاب ١ : ٩١ .

قيل للفارسي : إذا عطفت على الصغرى لزم أرابط .

قال : قد نجد ما يدلُّ على ما قلتُ؛ ألا ترى أنَّ (إنَّ زيداً وعمرو قائمان)^(١) لا يجوز في الحكاية ، أي (زيد) لا يجوز ، فإذا قلت : إنَّك وزيدٌ قائمان ، أو : مَنْ زيدٌ - جاز . وإنَّما جاز ذلك مع الضمير الذي هو الكاف في (إنَّك) وفي^(٢) (مَنْ) ، ولم يَجز في الأسم المعرب ؛ لأنك إذا عطفتَ على معرب فيلزمك أن تحمل عليه من نوعه كراهية الخلاف ، وإذا عطفتَ على ما لا يظهر فيه إعراب احتمل ذلك فيه ؛ لأنَّ الخلاف في ظاهر اللفظ قد أُن ، وكذلك العطف على الجملة الصغرى جائز لأنَّها لا يظهر فيها إعراب من حيث هي جملة ، فأحتمل عروها من الضمير كما احتمل في (إنَّك وزيدٌ^(٣)) أرفع ، وفي الحكاية (مَنْ) ؛ حيث لا يظهر فيهما إعراب .

وقال الفارسي أيضاً : قد نجد معطوفاً على شيء لا يلزم فيه ما يلزمه لو كان المعطوف عليه ؛ ألا تراهم يقولون : رَبُّ رجلٍ وأخيه^(٤) ، وكُلُّ شاةٍ وسَخَلَتِها^(٥) ، ولا يقولون : رَبُّ أخيه ، ولا : كُلُّ سَخَلَتِها .

المذهب الثاني : ما ذهب إليه الأخفش^(٦) والزيادي^(٧) ومَنْ تبعهما كالسيراقي^(٨) ، وهو أنه لا يجوز ؛ لأنَّ المعطوف على أخير خير ، فكما لا يجوز خُلُوُّ الجملة الأولى الواقعة خيراً للمبتدأ من رابط يعود على المبتدأ ، فكذلك الجملة

(١) ن : إنَّ زيداً وعمراً قائمان . ك : زيد أو عمرو قائمان .

(٢) في : ليس في ك .

(٣) ك : وزيداً .

(٤) أَلكتاب ٢ : ٥٦ .

(٥) أَلكتاب ٢ : ٥٥ .

(٦) أَلانتصار ص ٦٠ وألبريات ص ٢١١ وألختسب ٢ : ٣٠٢ .

(٧) أَلانتصار ص ٦٠ وشرح كتاب سيويه للسيراقي ٣ : ١٣٠ وألسائل ألبريات ص ٢١٣ .

(٨) شرح أَلكتاب ٣ : ١٢٨ - ١٣٠ .

المعطوفة عليها ، فإن وُجدَ النصب فيما عَرِيَ منَ الرابط فليس لكونه معطوفاً على الجملة الصغرى ، إنّما ذلك لجواز « زيداً ضربته » ابتداءً من غير مراعاة عطف على الصغرى ، ويكون من عطف الجملة الفعلية على الجملة الاسمية ، وذلك جائز ، لا خلاف فيه .

والمذهب الثالث : ما ذهب إليه هشام ، وهو أنه إن كان العطف بالفاء أو بالواو جازت المسألة لأنّ الفاء فيها تسيب ، فيحتمل أن يكون الرابط في الجملتين بضمير واحد ، والواو فيها معنى الجمع . وإن كان / العطف بغيرهما لم يجوز .

[٣١ : ٨٤/ب]

المذهب الرابع : ما ذهب إليه الجمهور ، وهو أنه إن كان العطف بالفاء جازت المسألة ، وإن كان بغير ذلك لم تجز .

وما احتال به أبو بكر بن طاهر ومن تبعه من أن العطف في الحقيقة إنّما هو على الكبرى ، لكن إن نُصب راعيتَ مشاكلة الصغرى - هو إحالة منه لصورة المسألة ، فإنّ الفرض في المسألة أن العطف إنّما هو على الجملة الصغرى .
وأما ما ذكره مثلاً^(١) ، وأجاز فيها النصب والرفع ، وليس في الجملة الثانية ضمير . فقيل : أتكل على فهم القاعدة من أن المعطوف على الآخر خير ، فيلزم في الثاني ما يلزم في الأول .

وأستدلّ لجواز النصب - وإن عَرِيَ الجملة من الضمير - بورود الوجهين في قوله ﴿ وَالْقَمَرَ قَدَرْتَاهُ مَنَازِلَ ﴾^(٢) ، قرأه الحرميان وأبو عمرو بالرفع ، وقرأه باقي السبعة بالنصب^(٣) ، وهو معطوف على قوله ﴿ وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا ﴾^(٤) ، وليس في الجملة المعطوفة على الصغرى ضمير يعود على الشمس .

(١) ألكتاب ١ : ٩١ .

(٢) سورة يس : ٣٩ .

(٣) السبعة ص ٥٤٠ .

(٤) سورة يس : ٣٨ .

قال ابن عصفور ^(١) والمصنف ^(٢) : أجمع القراء على نصب ﴿ وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ ﴾ ^(٣) ، وهي معطوفة على (يَسْجُدَانِ) من قوله ﴿ وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ ﴾ ^(٤) ، وليس فيها ضمير يعود على (النجم والشجر) .

وذكر ابن عصفور ^(٥) أن س وغيره من أئمة النحويين حكوا أن الاختيار في مثل هذا النصب ، ولم يشترطوا ضميراً . وليس في كتاب س أن الاختيار النصب ، وإنما فيه ما نصه ^(٦) : « فَإِنْ حَمَلَتْهُ عَلَى الْأَسْمِ الَّذِي بُنِيَ عَلَيْهِ الْفِعْلُ كَانَ بِمَنْزِلَتِهِ إِذَا بُنِيَ عَلَيْهِ الْفِعْلُ مَبْتَدَأً ، يَجُوزُ فِيهِ مَا يَجُوزُ إِذَا قُلْتَ : زَيْدٌ لَقِيْتُهُ ، وَإِنْ حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِي بُنِيَ عَلَيْهِ الْفِعْلُ اخْتِيرَ فِيهِ الْأَنْصَبُ كَمَا اخْتِيرَ فِيمَا قَبْلَهُ ، وَجَازَ فِيهِ مَا جَازَ فِي الَّذِي قَبْلَهُ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : عَمْرٌو لَقِيْتُهُ وَزَيْدٌ كَلَّمْتُهُ ، إِنْ حَمَلْتَ الْكَلَامَ عَلَى الْأَوَّلِ . وَإِنْ حَمَلْتَهُ عَلَى الْآخِرِ قُلْتَ : عَمْرٌو لَقِيْتُهُ وَزَيْدًا كَلَّمْتُهُ » انتهى . فلم يختار النصب على الرفع بالنسبة إلى المسألة إذا رفعت مراعيًا الجملة الكبرى ، وإنما اختار النصب إذا راعيت الجملة الصغرى على الرفع إذا عطفت عليها ، ولذلك قال : « وَجَازَ فِيهِ مَا جَازَ فِي الَّذِي قَبْلَهُ » يعني من الرفع . وإن كان العطف على الجملة الصغرى فيكون عطف جملة اسمية على جملة فعلية ، فالنصب هو المختار ؛ لأنه يكون عطف جملة فعلية على جملة فعلية ، فيحصل التشاكل .

وقال المصنف في الشرح ^(٧) : « جرت الجملة ذات المحل وألتي لا محل لها مجرى واحدًا ، كما أن أسم أفعال حين لم يظهر الضمير المرتفع به جرى مجرى ما

(١) شرح الجمل ١ : ٣٦٧ .

(٢) ١٤٤ : ٢ .

(٣) سورة الرحمن : ٧ .

(٤) سورة الرحمن : ٦ .

(٥) شرح الجمل ١ : ٣٦٧ .

(٦) الكتاب ١ : ٩١ .

(٧) ١٤٤ : ٢ .

لا ضمير فيه ، فقيل في تثنيته (قائمان) / كما قيل (فرسان) . وإذا كان أسم
أفعال قد يظهر ضميره إذا جرى على غير ما هو له ، ثم أجري مع ذلك مُحجَرى
ما لا ضمير فيه لعدم ظهوره في بعض المواضع - كان ما لا يظهر إعرابه أصلاً أحقَّ
ألا يُعتدَّ به « انتهى .

وكان ينبغي للمصنف أن يستثني من الجملة ذات الوجهين مسألة ذكرها
س^(١) ، وهي قولك : « ما أحسنَ زيدًا وعمرو قد رأيناه » ، فالرفع أجود مراعاة
للجملة الكبرى ، ولا يُنصب إلا على قولهم : زيدًا ضربته ، ولا تراعى الجملة
الصغرى ؛ لأنَّ هذا الفعل لم يُستعمل منه مستقبل ولا أسم فاعل ، بل قد لزم
طريقة واحدة ، ولم يُضمَر ، فيبقى عمله كالأفعال ، إذ لا تقول : ما زيدًا ! تريد :
ما أحسنَ زيدًا ! ولا تقول : ما أحسنًا ! ولا : ما أحسنوا ! فتلحقه الضمائر
كالأفعال ، ولا تقدّمه ، ولا تؤخّره ، إنما هو بمنزلة : لَدُنْ غُدُوَّة^(٢) .

وقوله ولا أثر للعاطف إن وليه « أمّا » أمّا تُبطل حكم حرف العطف
لأنّها^(٣) من أدوات الصدر ، فلا يُنظر إلى ما قبلها ، بل يكون للأسم بعدها ما له
مفتتحًا به ، فلا تُراعى مع « أمّا » الجملة الصغرى ، ولذلك قرأ أكثرهم ﴿ وأمّا
ثمودُ فهديناهم ﴾^(٤) بالرفع ، وقد تقدّمته جملة ذات وجهين ، فإن كان مع
وجود « أمّا » له مرجح النصب سوى العطف عمل بمقتضاه ، نحو : أمّا زيدٌ فقام
وأما عمرًا فأضربه ، وإلا فالرفع راجح .

وقوله وأبتداء المسبوق بأستفهام إلى قوله خلافاً للأخفش^(٥) إن فصل

(١) الكتاب ١ : ٩٦ .

(٢) فقد عمل عمل الفعل وليس بفعل ولا أسم فاعل .

(٣) لأنّها من أدوات الصدر ... بل يكون : سقط من ك ، ح . وأثبت في حاشية ن .

(٤) سورة فصلت : ١٧ .

(٥) قوله « خلافاً للأخفش » ذكر في ألفص بعد قوله « أو شبهه » كما تقدم .

بينهما بغير ظرف أو شبهه ، نحو : أنتَ زيدٌ تضرُّبه ؟ وأهندُ عمرو تضرُّبه ؟
 فذكر المصنف في الشرح^(١) أنه يَطل حكم الِاستفهام عند س^(٢) لبعده من الفعل ،
 ولا يَطل عند الِأخفش^(٣) لوجود الِاستفهام في أول الكلام والفعل في آخره ،
 فرفع « أنتَ » « تضرِبُ » مقدِّراً ، ونصب به زيدا ، وعند سيويه « أنتَ » مبتدأ ،
 والجملة بعده خبره .

وقد خطأ معظم النحويين الِأخفش في اختياره النصب على الرفع ،
 واختلفوا في آرد عليه : فزعم ابن ولاد^(٤) أن الِاشتغال لا يكون بالنظر إلى اسمين
 أصلاً ، وأن س لا يُجيز ما قاله الِأخفش ، وذلك أن الفعل المشتغل لا بد أن يكون
 خيراً عن الِاسم ، فإذا قلت أزيداً ضربته ؟ « ضربته » خير ، وقد كان خيراً له
 قبل الِاشتغال حين قلت : زيدٌ ضربته ، ولو قلت : أنتَ عبدُ الله ضربته ؟ لم يكن
 « ضربته » خيراً عن « أنتَ » ، وإنما يكون خبره الجملة ، فخرج عن الِاشتغال .

وقد اعترض^(٥) هذا القول بقولك : أزيدُ أنتَ ضاربُه؟ وليس خيراً عن
 « زيدٍ » ، بل « أنتَ » وما بعده هو الخبر ، وقد أجمعوا على جواز النصب^(٦) .

وينفصل عن هذا الاعتراض بأن «أنتَ» مع «ضاربٍ» بمنزلة «ضربٍ» ؛
 لأنه لا يصح له عمل إلا معتمداً بلا فاصل ، / وهذا بناء على منع هشام و« س » :
 زيداً أنا ضربتُ ، وإجازتهما : زيداً أنا ضاربٌ^(٧) .

(١) ٢ : ١٤٤ .

(٢) أَلكتاب ١ : ١٠٤ وشرحه للسيرافي ٣ : ١٧٤ - ١٧٦ .

(٣) الِانتصار ص ٦٤ وشرح أَلكتاب للسيرافي ٣ : ١٧٦ وإصلاح الخلل ص ١٣٠ .

(٤) الِانتصار ص ٦٤ .

(٥) هذا اعتراض ابن مضاء . آرد على النحاة ص ١١٢ . وهو من غير نسبة في شرح

الجزولية للأبدي ١ : ٩٣٩ - ٩٤٠ وفيه الِانفصال التالي ومنه هشام .

(٦) أَلكتاب ١ : ٩٣ ، ١٠٨ .

(٧) أَلكتاب ١ : ٧٢ .

وزعم أبو جعفر بن مضاء^(١) أن امتناع ما أجازته الأخص هو من أجل أنه يصير « ضربته » مفسراً لعامل يطلب معمولين ملفوظاً بهما ، وهما : عبد الله ، وأنت ، والتفسير لا يقوى^(٢) هذه القوة .

واعترض ابن خروف هذا القول بأن قال : وكذلك هو التفسير أبداً ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : أعبد الله ضربته ؟ فتقدر له فعلاً ، يعمل في فاعل وفي المفعول المنطوق به .

ورد هذا الاعتراض بأن معمولين هنا منطوق بهما ، وهناك لم يُلفظ بالمعمول الواحد إلا حين لفظت بالعامل ، ولم يكونا ملفوظاً بهما حتى يفتقرا إلى ما يفسر عاملهما ، فليس هذا مثل ذلك .

وزعم أبو بكر بن طاهر أن امتناع ذلك من أجل أنك إذا قلت : أعبد الله ضرب أخوه زيداً ؟ وترفع « عبد الله » بفعل مضمّر يفسره ما بعده - فإثما تقول ذلك بحق الحمل للفاعل على المفعول ، وإلا فلم يكن من حقه أن يفسره ؛ إذ لا يضح له^(٣) أن يعمل فيه ، فإذا فسّرنا به على ذلك كان على طرف من الأضعف ، فلا يتعدى به أكثر من ذلك ، فإذا رفعت « أنت » بفعل مضمّر يفسره ألفعل المتصل بسببه - وهو ألتاء - فقد تجاوزت به الأمر المتوسّع فيه بأن فسرت به فعلاً يعمل فيه مع بعده^(٤) منه ووقوع الفصل بينهما ، وهم إنما تسامحوا في ذلك حين الأتصال .

قال الأستاذ أبو علي : « وهذا أيضاً يقرب أن يكون مانعاً في المسألة من التنبه ، وأن يكون س منعه لهذا ، ويحتمل أن لم يمنع س من ذلك إلا ما دام

(١) الرد على النحاة ص ١١١ - ١١٢ .

(٢) لا يقوى ... وكذلك هو التفسير : سقط من ك .

(٣) له : ليس في ك .

(٤) ك ، ن : مع ما بعده .

«أنت» مبتدأ ، وأنه إنَّما ذكر الوجه في المسألة التي وقعت فيها «أنت» مبتدأ ، ولم يتعرض لهذا ، وكأنه قال ^(١) : لَمَّا كان فيها الفصل بالابتداء بين ألهمزة التي تطلب الفعل وبين الكلام صار كأنه لا همزة أستفهام فيه ، أنتهى كلامه .

وقال شيخنا الأستاذ أبو الحسن الألبدي ^(٢) : « وهذه المسألة جعل قوم فيها الخلاف بين س والأخفش - وعلى هذا انبنى ردُّ ابن ولاد وابن مضاء وابن طاهر وغيرهم على الأخفش - وقال قوم : لا خلاف بين س والأخفش ، بل هما مقصدان ، فإذا أدخلت ^(٣) ألهمزة على (أنت زيداً ضربته) في حال نصبك لزيد فينبغي أن يكون (أنت) مرفوعاً بإضمار فعل يفسره الفعل المضمر أنصاب لزيد ، فيكون تقديره : أضربتَ ضربتَ زيداً ضربته ؟ فأخفش ^(٤) يختار هنا أنصب لأجل همزة الاستفهام ، وليس بصواب .

وظاهر لفظ س ^(٥) أنه لا يجوز عنده في (أنت) إلا أن يكون مرفوعاً بالابتداء لا بإضمار فعل . وعلّة ذلك أن همزة الاستفهام ليست مما تطلب الفعل بذاتها ، إنَّما تطلب الفعل بالحمل على (إن) الشرطية ؛ لأنَّ الاستفهام كما يكون عن الفعل كذلك يكون ^(٦) / عن الأسم ، فتقول : أزيد أخوك ؟ وأزيد قام ؟ إلا أنه إذا كان خبر المبتدأ فعلاً أختير حينئذ في الأسم الرفع بإضمار فعل ، وأمّا إذا كان غير فعل فلا يجوز فيه إلا الرفع بالابتداء ، نحو : أزيد أخوك؟ والخبر في قولك : أنتَ عبدُ اللهِ ضربته ؟ إنَّما هو الجملة الاسمية لا الفعل ، والجملة لا تعمل ، فلا تفسر ، فهذا عند

(١) قال : سقط من ن ، ح .

(٢) شرح الجزولية ١ : ٩٣٨ - ٩٣٩ بتصرف [رسالة] .

(٣) ح : فإذا أدخلت ألهمزة على أنتَ زيد ضربته فيختار الرفع في زيد ويكون أنتَ مرفوعاً .

(٤) شرح الكتاب للسيرافي ٣ : ١٧٦ .

(٥) الكتاب ١ : ١٠٤ وشرحه للسيرافي ٣ : ١٧٤ - ١٧٦ .

(٦) عن الفعل كذلك يكون : سقط من ك .

س بِمَنْزِلَةِ أَنْ لَوْ قُلْتُ : أَرَيْدُ أَبُوهُ مَنْطَلِقٌ ؟ » أَنْتَهَى .

وما ذكره شيخنا أبو الحسن من أنه ينبغي أن يفسر فعلاً لـ « أنت » وفعالاً لـ « ضربت » ، ويكون الفعل الذي للفاعل هو الذي فسره المفعول - قول لم يسبقه إليه مَنْ فسّر كلام الأَخْفَش ، وإِنَّمَا جعلوا العامل الذي في الفاعل والمفعول واحداً يفسره ما بعده ، وأكثر الناس جعلوا ذلك خلافاً بين س والأخفش كما تقدم ، وكما هو ظاهر كلاميهما ، فـ (س) ^(١) لا ينصب (زيداً) في «أنتَ زيداً تضرُّبه» إلا على من قال : زيداً ضربته .

قال الأستاذ أبو علي : في الحقيقة لا خلاف بينهما ، وإِنَّمَا منع س من الذي ذهب إليه الأَخْفَش ما دامت (أنت) مبتدأ ، وكذلك كان يقول الأَخْفَش لو سئل عنه ، فأماً إذا جعلت (أنت) فاعلاً بالفعل الذي يفسره (ضربته) المتصل بسببيه فلا يُنكر ذلك س ، ولا يَمنع منه .

وقال أيضاً الأستاذ أبو علي : وَمَنْ خَطَّ الأَخْفَش على خَطِّ . قال : والصحيح أن الأَخْفَش غير مُعَارِضٍ لـ (س) ، وكلاميهما واحد من غير خلاف بينهما ، وإِنَّمَا هو كالتَّمَسُّم لا المُعْتَرِض ، وأهْمزة هنا - أعني في : أنتَ عبدُ الله ضربته - تطلب الفعل ^(٢) اختياراً على أصلها ، وكأنَّ س فرض هذه المسألة على الوجه الأضعف لئلا يتوهم أن أدوات الأستفهام لا يجوز أن يُحمَل ما بعدها إلا على فعلٍ من حيثُ إنه لم يذكر فيما تقدم إلا مسائل محمولة على الفعل فيما ذكر منها بعد أداة تطلب الفعل اختياراً ؛ فكأنه هنا كالتنكت ، وليرى أن أهْمزة إذا فصلتَ بينها وبين الأسم المُشْتَغَل عنه بِمبتدأ لم تقوَ أن تطلب فعلاً ^(٣) يعمل في المُشْتَغَل عنه من حيثُ الأفضل ، ولْيُعْلَم أن هذا جائز من كلامهم وجيد ، فإذا كان

(١) الكتاب ١ : ١٠٤ .

(٢) ك ، ح : تطلب بالفعل . وكذا في الموضع التالي .

(٣) في الأصول : بفعل .

على هذا - أعني على جعل (أنت) مبتدأ على الوجه الأضعف - لا يجوز في (عبد الله) إلا الرفع على الوجه الأضعف كما قال ؛ لأنَّ أَلْهَمَزة قد جعلها هنا كالأعدم من حيث إنَّها لم تدخل على (عبد الله) - فلا يُحْمَلُ (عبد الله) على فعل على الأختيار المعتاد في أَلْهَمَزة لأنَّها لم تله ، والأخفش أختار المختار في هذه المسألة الذي هو الوجه الأحسن الذي أهمله هنا س ، ولم يذكره ، وهو أن يكون (أنت) فاعلاً بفعل يفسره الفعل الأخير ، ويكون (عبد الله) منصوباً على المفعولية ^(١) بالفعل الرفع لـ « أنت » على أفعالية ، وإذا كان فاعلاً / بفعل مضمّر لا يجوز في (عبد الله) إلا النصب لأنه مفعول .

فإن قلت : الأَخْفَش قال : النصب في عبد الله أجود . يعني أن الرفع جائز .
 فأجواب : أن الأَخْفَش إنما أراد أن يقول : إنَّ أَلْوَجْهَ الْمُؤَدِّي لنصب (عبد الله) على اللزوم أجود من أَلْوَجْهَ الْمُؤَدِّي لرفعه على الأختيار « انتهى كلامه .
 وهذا الحكم الذي ذكره المصنف من أن ابتداء المسبوق بأستفهام أولى من نصبه المسألة لا تختص بهذه المسألة ، بل ابتداء المسبوق بحرف نفي لا يختص حكمه كذلك ، كما أنه مرجح للنصب كهمزة الأستفهام كذلك يكون الترجيح في الأبتداء إذا سبق بحرف نفي لا يختص كألهمزة ، ومثال ذلك : ما أنت زيدٌ ضربته .

ومن غريب المنقول ما حكاه صاحب « رؤوس المسائل » من اختلاف النحويين في جواز رفع « زيد » وشبهه من قولك : ما أنا زيدٌ لقيته . ولعل هذا النقل غلط ، أو يُحْمَلُ على جواز أختيار رفع « زيد » .
 وأحترز المصنف بقوله بغير ظرف أو شبهه من أن يكون الفصل بظرف أو مجرور ، فإنه كلا فصل ؛ لأنه يُنَّسَعُ في الظروف والمجرورات ما لا يُنَّسَعُ في غيرهما .

(١) على المفعولية بالفعل الرفع لأنت : سقط من ك .

ومثاله : أَكُلُّ يَوْمٍ زَيْدًا تَضْرِبُهُ ؟ وَأَفِي الدَّارِ زَيْدًا تَضْرِبُهُ ؟ فَالْأَخْتِيَارُ هُنَا الْنَصْبُ ، وَكَأَنَّ هَمْزَةَ الْأَسْتِفْهَامِ وَلَيْتَ الْأَسْمِ . وَكَذَلِكَ : مَا أَلْيَوْمَ زَيْدًا تَضْرِبُهُ ، وَمَا فِي الدَّارِ زَيْدًا تَضْرِبُهُ . وَالْعَامِلُ فِي الظَّرْفِ وَالْمَجْرُورِ هُوَ الْفِعْلُ الْمَفْسَّرُ الْنَاصِبُ لِرَيْدٍ ، فَإِنَّ قَدْرَتَهُ مُتَقَدِّمًا عَلَى الظَّرْفِ وَالْمَجْرُورِ أَوْ مُتَأَخِّرًا يَلِي الْأَسْمَ الْمَشْتَعَلُ عَنْهُ جَازٌ ، وَعَلَى التَّقْدِيرِ هُوَ فَصْلٌ كَلَّا فَصْلٌ ؛ لِأَنَّ الْعَامِلَ فِي الظَّرْفِ أَوْ الْمَجْرُورِ وَالْمَشْتَعَلُ عَنْهُ وَاحِدٌ ، بِخِلَافِ : أَنْتَ عَبْدُ اللَّهِ ضَرَبْتَهُ ؛ لِأَنَّ « أَنْتَ » مُبْتَدَأٌ ، فَهُوَ فَاصِلٌ .

وَفِي الْبَسِيطِ : إِنْ فَصَلْتَ بِأَسْمٍ آخَرَ بَيْنَ الْأَسْمِ وَالْحَرْفِ قَوِي الِرْفَعِ ، نَحْوُ أَنْتَ عَبْدُ اللَّهِ تَضْرِبُهُ ؟ لِبَعْدِ الْحَرْفِ الطَّالِبِ لِلْفِعْلِ ، وَيُرْجَحُ عَلَى الْنَصْبِ كَمَا كَانَ قَبْلَ الْأَسْتِفْهَامِ ، وَكَانَ الْأَسْمُ الَّذِي يَلِي الْحَرْفَ أَيْضًا عَلَى الْإِبْتِدَاءِ لِلْبَعْدِ بِالثَّانِي . فَإِنْ كَانَ الْأَسْمُ مِمَّا لَا يَقْضِلُ عَنْهُمْ كَالظَّرْفِ لَمْ يَرْتَفِعْ طَلِبًا لِلْفِعْلِ ^(١) ، نَحْوُ : أَكُلُّ يَوْمٍ زَيْدًا تَضْرِبُهُ ؟ فَإِنَّهُ إِذَا لَمْ يُوْثِرْ مَعَ الْفَصْلِ بَيْنَ (مَا) وَمَعْمُولِهَا فِي جَوَازٍ : مَا أَلْيَوْمَ زَيْدًا ذَاهِبًا ، وَلَمْ يَمْنَعِهَا عَنِ الْعَمَلِ - فَالْأَمْرُ يَمْنَعُهَا عَنِ طَلْبِ الْفِعْلِ أَوَّلِي ، وَهَذَا رَأْيِي س .

وَأَمَّا الْأَخْفَشُ فَيُفْرَقُ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْأَسْمُ الْفَاصِلُ لَهُ فِي الْفِعْلِ ضَمِيرٌ أَوْ لَا يَكُونَ ، فَإِنْ كَانَ لَهُ فِيهِ ضَمِيرٌ بَقِيَ عَلَى مَا كَانَ مِنْ طَلْبِ الْفِعْلِ ، وَالْأَسْمَانُ مَعًا مُبْنِيَانِ عَلَى الْفِعْلِ بِحَسَبِ مَا يَطْلِبُهُمَا الْفِعْلُ ، نَحْوُ : أَنْتَ عَبْدُ اللَّهِ ضَرَبْتَهُ ؟ فَالْأَوَّلُ لَهُ فِي الْفِعْلِ آتَاءٌ ، فَيَكُونُ عَلَى الْفِعْلِ ، فَيَكُونُ الثَّانِي كَذَلِكَ . وَكَذَلِكَ أَعْبَدُ اللَّهَ أَخُوهُ يَضْرِبُهُ ؟ وَعِنْدَ الْأَخْفَشِ ^(٢) / أَلَوْجِهَ الْنَصْبِ فِي الثَّانِي . وَإِنْ كَانَ الْأَسْمُ لَيْسَ لَهُ فِي الْفِعْلِ ذِكْرٌ وَافِقٌ ^(٣) س ^(٤) عَلَى الْإِبْتِدَاءِ ، وَيُرْجَحُ عَلَى الْنَصْبِ ، نَحْوُ :

[١٨٧ : ٣]

(١) ك ، ن : طَلْبِ الْفِعْلِ .

(٢) شَرَحَ الْكِتَابَ لِلسِّيْرَانِي ٣ : ١٧٨ .

(٣) شَرَحَ الْكِتَابَ لِلسِّيْرَانِي ٣ : ١٧٨ - ١٧٩ .

(٤) الْكِتَابُ ١ : ١٠٥ وَشَرَحَ لِلسِّيْرَانِي ٣ : ١٧٨ .

أزيد أخوه تَضْرِبُهُ ؟ لأنَّ الأول لا فعل له ، فحينئذ لا يكون للحرف به طلب ،
فيتعين الابداء .

قال شيخنا - يعني أبا العلاء إدريس - : ويترجح ما ذهب إليه س ؛ فإنَّ
المضمر الذي (ل أنت) في الفعل الظاهر المتأخر ليس طلبه له ضرورياً ، بل قد
يستغنى عنه ، بخلاف طلب الضمير الآخر الذي (ل عبد الله) ، وإذا لم يكن ما
يطلب (أنت) طلباً لازماً فهو في حكم الأجنبي ، فرفعه ابتداءً أولى ؛ ألا ترى
أنك لو قلت : أعبدَ الله ضربته ، ولم تذكر (أنت) - لصحَّ الكلام ؛ لأنَّ آتاء
ليست طالبة لاسم تعود عليه ، وترتبط به ، كإلهاء^(١) ، فلا عيرة بها^(٢) ، فطلبه
في المعنى كطلب فعل السبب للاسم الأول في قولك : أعبدُ الله أخوه يضربه^(٣) ؟
فكما لا يراعى هنا فعل السبب اتفاقاً فكذلك هناك ، ولا فرق ، ولذلك سوَّى
بينهما س . وأما الفصل بحروف العطف فلا يمنع ، نحو : أوزيداً ضربته ، ونحوه .

وقوله وكذا ابتداءً المثلوّ بلم أو لن أو لا ، خلافاً لابن السّيد مثال ذلك :
زيدٌ لم أضربه ، وبشرٌ لن أكرمه ، وزيدٌ لا أضربه ، فذكر المصنف أنَّ الاختيار هنا
الرفع على الابداء .

وقال ابن السّيد^(٤) : « أَلْجُحْدُ يَنْقَسِمُ ثَلَاثَةَ أَقْسَامٍ :

قسم لا يجوز فيه إلا الرفع : وهو أن يكون النفي بِ (ما) ، ويتقدم الاسم
قبلها ، كقولك : زيدٌ ما ضربته .

وقسم يختار فيه النصب : وهو أن يكون فيه النفي بِ (لا) أو بِ (لم) أو

(١) ك ، ح : كإلهاء .

(٢) ن : فلا عيرة بما يطلبه المعنى كطلب فعل السبي للاسم الأول .

(٣) ن : أعبد الله يضربه أخوه .

(٤) إصلاح الخلل ص ١٣٢ - ١٣٣ .

بـ(لن) ، أو يتأخر الـآسـم بعد (ما) ، كقولك : زيدًا لا أضربُه ، وزيدًا لم أضربُه ،
وزيدًا لن أضربُه ، وما زيدًا ضربتُه .

وقسم في جواز النصب فيه خلاف : وهو كقولك : أزيدًا لست مثله «
أنتهى كلامه .

قال المصنف في الشرح ^(١) : « ليس بصحيح » ، يعني ما زعمه ابن السِّيد
من رجحان النصب على الرفع . قال : « لأن تقدم الـآسـم على فعل منفي بغير
(ما) كتقدمه على فعل مثبت ، فإنهما متقابلان كتقابل الأمر والنهي ، فكما
يستوي المتقدم على فعلي الأمر والنهي كذلك يستوي المتقدم على فعلي الإثبات
والنفي بغير (ما) ، فلو كان النفي بـ(ما) لم يجوز النصب لأنها من بين حروف
النفي مخصوصة بالتصدير « انتهى .

وفي الإفصاح : « أمّا حروف النفي في قولك : ما زيدًا ضربتُه ، ولا عمراً
أكرمتُه - ففيه خلاف : أكثر النحويين على أنها من هذا القسم - يعني من قسم ما
يختار فيه النصب كهزمة الاستفهام - إلا أن النصب فيها - وإن كان أقيس من
الرفع - فهو دون النصب بعد أدوات الاستفهام .

وقيل : هو من الذي يختار فيه الرفع ، إلا أن النصب أقوى منه في ذلك
الباب « .

ص : وإن عُدّ المانع والوجبُ والمُسوّي رَجَحَ الأبتداء ، خلافاً للكسائيّ
في ترجيح نصبِ تالي / ما هو فاعلٌ في المعنى ، نحو : أنا زيدٌ ضربتُه ، وأنتَ
عمروٌ كَلَمْتُه .

[٣ : ٨٧ / ب]

وملابسةُ الضميرِ بنعتِ أو معطوفٍ بالواو غيرِ مُعادٍ معه العاملُ كملابسةِ
بِدُونِهما ، وكذا الملابسةُ بالعطفِ في غيرِ ذا الباب .

(١) ٢ : ١٤٥ . ويليه فيه قوله التالي .

ولا يَمْتَعُ نَصْبُ الْمَشْتَعَلِ عَنْهُ بِمَجْرورٍ حَقَّقَ فاعِلِيَّةً ما غَلِقَ به ، خلافاً
لأَبْنِ كَيْسَانَ .

ش : يرجح الأبتداء عند فقد ما ذكر، نحو : زيدٌ رأيتُهُ، وإِنِّي ^(١) زيدٌ لَقِيْتُهُ ،
وعمرٌو مهجور ^(٢) و زيدٌ أحببته، و كنتُ زيدٌ لَقِيْتُهُ ، و حَسِبْتَنِي عبدُ اللَّهِ مررتُ به ،
وما أشبه ذلك .

فلو تقدم على المشتغل عنه اسم هو وفاعل المشغول دالان ^(٣) على شيء
واحد فذكر المصنف عن الكسائي أنه يُرجح أنصب ؛ لأنَّ تقديمه - وهو أفاعل
في المعنى - منه على مزيد العناية بالحدِيث عنه ، فكأنَّ المَسند إليه متقدم . ولا
يرجح بذلك عند غيره ^(٤) ؛ لأنَّ ذلك الأسم لا يدلُّ على فعل ، ولا يقتضيه ،
فوجوده وعدمه سيان .

ونقل أبْنِ أصبغ أنَّ النحاة اختلفوا في جواز رفع « زيد » في نحو : إِنِّي زيدٌ
لَقِيْتُهُ . وكانَّ هذا النقل غلط ، أو لعله « اختلفوا في اختيار رفع ^(٥) زيد » ،
فتصحَّف « اختيار » بـ « جواز » .

وقوله ومُلابسةُ الضمير بنعتٍ أو معطوفٍ بالواو تقدم تفسير ملابس
الضمير ^(٦) ، وأنَّ الملابس تكون بالإضافة إلى الضمير ، أو بأشتمال صفته ، أو
صلته عليه ، أو عطفه عطف بيان ، أو نسق بالواو ، أو إضافة إلى شيء من هذه
الخمس .

(١) ح : وأنا .

(٢) ح : هجوته .

(٣) في المخطوطات : دالين . صوابه في شرح المصنف .

(٤) ك : عنده .

(٥) رفع : ليس في ك .

(٦) تقدم ذلك في ص ٢٩٣ - ٢٩٤ .

وقوله غير مُعادٍ معه العامل احتراز من أن يعاد معه العامل^(١) ، لو قلت «زيداً رأيت عمراً ورأيت أخاه» لم يجوز ، وكذلك لو عطفت بغير ألواو ، نحو : هنذا^(٢) رأيت عمراً ثم أخاها ، أو أخاها .

وقوله وكذا أُمْلَأِسَةُ بِالْعَطْفِ فِي غَيْرِ ذَا أَلْبَابِ أَي: فِي غَيْرِ بَابِ الْأَشْتِغَالِ ، وهو باب الصفة والحال والخير ، نحو : مررت برجلٍ قائمٍ زيدٌ وأخوه ، وجاء زيدٌ ضاحكاً عمروٌ وأخوه ، وزيدٌ قائمٌ عمروٌ وأخوه ، فلو عطفت بغير واو أو كررت العامل لم يجوز .

وقوله وَلَا يَمْتَنِعُ نَصْبُ الْمَشْتَعَلِ عَنْهُ بِمَجْرُورٍ إِلَى آخِرِهِ^(٣) مثاله : زيدٌ ظفرتُ به ، إذا كان المعنى أن زيداً سبب الظفر ، فتكون ألباء على هذا باء السبب ، ويكون المظفور به غير زيد ، فيجوز على مذهب غير ابن كيسان نصب « زيد » . ومنع ذلك ابن كيسان لكون المجرور فاعلاً في المعنى ، هكذا قال المصنف^(٤) .

وهذا فرع من أصل كبير ، اختلف النحويون فيه ، وهو أن السببي أو الضمير إذا انتصب من وجه غير الوجه الذي ينتصب منه الأسم السابق هل تجوز المسألة في باب الاشتغال أم شرطه أن ينتصبا من جهة واحدة ، وهي جهة المفعول به ، إما أن يصل إليه الفعل بنفسه أو بواسطة حرف الجر . وهذا الفرع الذي نقل المصنف فيه مذهب ابن كيسان هو من هذا الأصل ؛ إذ قولك « ظفرت به » ألباء للسبب ، فهو مفعول من أجله ، و« زيداً » / انتصب على أنه مفعول به ، فقد اختلفت^(٥) جهة الأنتصاب ، فأختلف في نصب زيد . ولو جعلت ألباء

[٣: ٨٨/٤]

(١) العامل : ليس في ك .

(٢) ك ، ن : زيداً .

(٣) إلى آخره : ليس في ك .

(٤) شرح التسهيل ٢ : ١٤٦ .

(٥) فقد اختلفت ... بظفرت على أنه مفعول : ليس في ك . فأختلف ... الذي : ليس في ح .

للتعدية أنتصب^(١) « به » على أنه مفعول به ، فلو كان « به » هو الذي تعلق
بظفرت^(٢) على أنه مفعول لم يختلف في نصب « زيد » ؛ إذ يكون قد أتحدت جهة
الأنتصاب^(٣) ، وهي المفعولية .

ونرجع إلى ذكر الخلاف في هذا الأصل، فنقول : ذهب أبو علي الفارسي ،
وأبو زيد السهيلي ، وأستاذ أبو علي في أحد قوليهِ - إلى أن المشغول عنه لا
يُنصب إلا بفعل يفسره العامل في ضميره أو في سببهِ^(٤) على حسب أنتصابه ، إن
نُصب على الظرفية نصبه عليها ، أو على المفعول به فكذلك . فعلى هذا لا
ينتصب المشغول عنه نصب المفعول وضميره أو سببهِ مفعولاً له ، ولا ظرف ، ولا
مفعول معه ، ولا خير ، ولا مصدر ، فلو قلت : زيداً قمت إجلالاً له ، أو زيدٌ
جلست مجلسه ، أو زيدٌ قمت وأخاه ، أو زيدٌ كنت غلامه ، أو زيدٌ قمت قيامه -
لم يجوز في « زيد » إلا الرفع فقط .

قال السهيلي : لو قلت : زيدٌ جلست عنده ، أو حوله - لم يجوز أنتصب
في (زيد) لأنَّ ضميره ليس بمفعول ولا في معناه ، ولا (عند) و (حول) مما^(٥)
يحذف ويقام المضاف إليه مقامه ، ومن ثمَّ قال أبو علي : أزيد^(٦) بكيت عليه : إن
جعلت (على) حرفاً نصبت (زيداً) ؛ لأنَّ ضميره مفعول في المعنى ، وإن جعلت
(على) اسماً لم يجوز أنتصب ألبتة ؛ لأنَّ الفعل وقع على الظرف المضاف إلى ضمير
(زيد) ، وهو ضمير ، لا يصير مفعولاً أبداً إذا كانت (على) ظرفاً ، وقس على
هذا جميع الظروف كفوق وتحت .

(١) في الأصل : وأنتصب .

(٢) زيد هنا في ن : مفعول .

(٣) ك ، ح : الأقتضاء .

(٤) ك ، ن : في سببه .

(٥) ن : ولا عند دخول ما .

(٦) أزيد : ليس في ك .

قال السهيلي : « وهذه تفرقة صحيحة، تركب عليها مسألة س حيث قال :
 الْخِيَانُ أَكْلُ اللَّحْمِ عَلَيْهِ ^(١) ، بنصب الخوان لأن الفعل الظاهر قد تعدى إلى ضمير
 الخوان بحرف الجر ، وهذا اعتماد من س على أن (على) في هذه المسألة حرف
 جر ، ولو جعلناه اسمًا كـ (فوق) لم يميز نصب الخوان » انتهى .

وذهب س والأخفش والأستاذ أبو علي في آخر قوله إلى أنه يجوز نصبه وإن
 كان الضمير أو السببي ينتصب من غير الوجه الذي ينتصب المشغول عنه ، قال
 س : أَعْبَدَ اللَّهُ كُنْتُ مِثْلَهُ ^(٢) ، أي : أَشْبَهْتُ عَبْدَ اللَّهِ ، وَأَزِيدًا لَسْتُ مِثْلَهُ ^(٣) ، أي :
 أَبَايْتُ . ومثل ذلك : كُنْتُ أَحَاكَ وَزَيْدًا كُنْتُ لَهُ أَحَا ^(٤) ، فانتصاب (زيد) على
 جهة المفعول به ، وانتصاب السببي من جهة أنه خبر .

وهذا المذهب هو الصحيح، ويعضده نقل الأخفش عن العرب أنهم يقولون:
 أزيدًا جلستَ عنده ؟ ذكره في « الأوسط » من تأليفه ، فنصب « زيد » على
 إضمار فعل ، تقديره : ألابستَ زيدًا جلستَ عنده ، والسببي هنا انتصب انتصاب
 الظرف . وهذه المسألة ونحوها يبطل قول المصنف في أول هذا الباب ^(٥) « بجائز
 العمل فيما قبله » ، فإن « جلست » من قولك « زيدًا جلستَ عنده » لا يمكن أن
 يعمل في « زيد » .

ص : وإن/ رفع المشغول شاغله لفظًا أو تقديرًا فحكمه في تفسير رافع
 الأسم السابق حكمه في تفسير ناصبه ، ولا يجوز في نحو « زيدٌ ذهب به »
 الاشتغال بمصدرٍ منويٍّ ونصبُ صاحب الضمير، خلافًا للسيرافي وأبن السراج .

[٣ : ٨٨ / ب]

(١) الكتاب ١ : ١٠٣ .

(٢) الكتاب ١ : ١٠٢ .

(٣) الكتاب ١ : ١٠٢ .

(٤) الكتاب ١ : ٨٩ .

(٥) أنظر ص ٢٩٢ .

وقد يفسر عاملُ الأسم المشغولِ عنه العاملُ الظاهرُ عاملاً^(١) فيما قبله إن كان من سببيه ، وكان المشغول مسنداً إلى غير ضميريهما ، فإن أُسند إلى أحدهما فصاحبه مرفوع بمفسر المشغول ، وصاحبُ الآخر منصوبٌ به .

ش : المسألة الأولى : إذا كان الرفع في الأسم على الأبتداء أو على إضمار فعل - وينقسم ذلك أنقسام المنصوب - فينقسم^(٢) إلى حمل على الأبتداء فقط ، وإلى حمل على الفعل فقط ، وإلى راجح الرفع على الأبتداء فقط ، وإلى راجح الحمل على إضمار فعل ، وإلى مساوٍ . فمثال الحمل على الأبتداء فقط : زيدٌ قام ، فهذا لا يجوز فيه إلا الرفع على الأبتداء ، ولا يجوز فيه الحمل على الفعل ، خلافاً لأبن العريف^(٣) ، وقد تقدم ذكر مذهبه .

وقال المصنف^(٤) : « وقد قسم الرفع - يعني على إضمار فعل - إلى واجب وراجح ومرجوح ومساوٍ . مثال المرجوح رفعه - يعني على إضمار فعل - في نحو : زيدٌ قام » انتهى . وهذا لا يقال فيه مرجوح ، بل هو شيء لا يجوز ألبتة^(٥) ، بل يجب فيه الرفع على الأبتداء ، إلا أن يكون المصنف ذهب إلى ما ذهب إليه ابن العريف .

ومثال الحمل على إضمار الفعل فقط قوله تعالى ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾^(٦) ، وهلاً زيدٌ قام ، و﴿ إِذَا السَّمَاءُ أَنْشَقَّتْ ﴾^(٧) ، و﴿ لَوْ غَيْرُكَ قَالَهَا ﴾

(١) زيد هنا في ك : فيها .

(٢) زيد هنا في ك ، ح : ذلك .

(٣) شرح الجزولية للأبدي ١ : ٩٢١ [رسالة] .

(٤) شرح التسهيل ٢ : ١٤٦ .

(٥) ن : بل هو الشيء لا يجوز فيه ألبتة .

(٦) سورة التوبة : ٦ .

(٧) سورة الأنشقاق : ١ .

يا أبا عبيدة»^(١)، فهذا لا يجوز فيه إلا أحمل على إضمار فعل ، ولا يجوز بعد أدوات الشرط الرفع على الآبتداء عند البصريين ، وأجازه الأخفش والكوفيون^(٢) . وكذلك ما بعد « إذا » لا يجوز الآبتداء به عند البصريين ، ويجوز عند بعض الكوفيين والأخفش الرفع فيه على الآبتداء .

ومثال راجح الرفع على الآبتداء على أحمل على إضمار فعل قولك : خرجت فإذا زيدٌ قد ضربَ عمراً ، على ما تقدم من نقل الأخفش^(٣) في « إذا » الفجائية عن العرب .

ومثال راجح أحمل على إضمار فعل^(٤) : أزيدٌ قام ؟ حيثُ زيدٌ يقومُ قُم ، أنتَ قُم ، زيدٌ ليقيمُ ، ما زيدٌ قام .

وقال المصنف في الشرح^(٥) : « ذكر السيرافي^(٦) في نحو (أزيدٌ قام) أن الفاعلية راجحة عند الأخفش على الآبتداء ، مرجوحة عند الجرمي ، وفي قول س احتمال . كذا زعم السيرافي . وليس كما زعم ، بل صرح برجحان الفاعلية ، فإنه قال^(٧) : (وتقول : أعبدُ اللهَ ضربَ أخوه زيداً ، لا يكون إلا الرفع ؛ لأن

(١) هذا قول عمر بن الخطاب لأبي عبيدة بن الجراح - رضي الله عنهما - وكان عمر خرج إلى الشام ، وقبل أن يصل إليها بلغه أن فيها طاعوناً ، فعزم على العودة بمن معه إلى المدينة ، فقال له أبو عبيدة : « أفراراً من قدر الله » ؟ فقال عمر : « لو غيرك قالها يا أبا عبيدة ، نعم ، نفرٌ من قدر الله إلى قدر الله » . أخرجه البخاري في صحيحه : كتاب الطب : باب ما يذكر في الطاعون ٧ : ٢١ ، ومسلم في صحيحه ص ١٧٤٠ .

(٢) الإنصاف ص ٦١٥ - ٦٢٠ [٨٥] ومعاني القرآن للأخفش ص ٢٤٦ ، ٢٤٩ ، ٣٢٧ .

(٣) تقدم ذلك في ص ٣٠٦ .

(٤) فعل : ليس في ك .

(٥) ٢ : ١٤٦ - ١٤٧ .

(٦) شرح كتاب سيبويه ٣ : ١٧٦ .

(٧) ألكتاب ١ : ١٠٢ - ١٠٣ .

الذي من سبب (عبد الله) فاعل ، والذي ليس من سببه مفعول ^(١) ، فيرفع إذا
 ارتفع الذي من سببه كما ينصب إذا انتصب ، ويكون المضمرة ما يرفع ، كما
 أضمرت في الأول ما / ينصب ، فإنما جعل هذا المضمرة بيان ما هو قبله . هذا
 [٣ : ٨٩/١] نصه ، فإن به خلاف ما زعم السيرافي « انتهى .

فإن قلت : كيف أجاز س ^(٢) في قوله ^(٣) :

أرواحٌ مُودَّعٌ أمُّ بُكُورُ أنتَ فأنظُرْ لأَيِّ ذاكِ تُصيرُ

أن يكون « أنت » فاعلاً يفسره « أنظر » ، ولا يُفسر إلا ما يعمل ، وما

بعد ألفاء لا يعمل فيما قبلها ؟

فالجواب : أنه إذا كان ما قبل ألفاء مقدماً لإصلاح اللفظ جاز إعمال ما
 بعد ألفاء ؛ لأنَّ التَّيَّةَ به أن يكون مؤخرًا ، ثمَّ قُدِّمَ لإصلاح اللفظ ، فالأصل : تَبَّهَ
 فأنظُرْ أنظر ، قبل الأشتغال ، ثم أضمر « أنظر » كما تضمير « ضربت » في : زيدًا
 ضربته ، فأنفصل الضمير لأنه حذف عامله ^(٤) ، فصار : تَبَّهَ فأنْتَ أنظر ، ثم
 حذف « تَبَّهَ » ، فصار ألفاء صدرًا ، فقدم ما بعدها عليها ، فصار : أنتَ فأنظُرْ ،
 وهذا سبيل ما جاء من نحو هذا في الأشتغال ، نحو : زيدًا فأمرُ به ، وزيدًا فأضربه .
 ومثال المساوي : زيدٌ قامَ وعمروُ قعدَ ، فإن راعيتَ الكبرى رفعتَ عمرًا
 على الأبتداء ، وإن راعيتَ الصغرى رفعتَه على الفاعلية .

وقوله ولا يجوز في نحو أزيدٌ ذهب به إلى آخر المسألة : نحو هذه المسألة :
 أعمرو أنطلقَ به . ذهب المبرد وأبن السراج ^(٥) والسيرافي ^(٦) إلى أنه يجوز في

(١) مفعول ، فيرفع إذا ارتفع الذي من سببه : ليس في ك .

(٢) الكتاب ١ : ١٤٠ - ١٤١ .

(٣) تقدم في ٤ : ١٠٦ .

(٤) ك : فأنفصل الضمير لأنه حذف تامله .

(٥) شرح الكافية ١ : ٥٦٠ [تحقيق الدكتور حسن الحفظي] .

(٦) شرح الكتاب ٣ : ١٧٢ .

الاسم المشتغل عنه النصب ، على أن يكون « به » في موضع نصب ، لا في موضع رفع ، ويكون المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله ضمير المصدر الذي تضمنه الفعل ، كأنه قيل : ذهبَ هو - أي : ذهبَ - يزيد .

قال المصنف ^(١) : « وهو رأي ضعيف لأنه مبني على الإسناد إلى المصدر الذي تضمنه الفعل ، ولا يتضمن الفعل إلا مصدرًا غير مختص ، والإسناد إليه منطوقًا به غير مفيد ، فكيف إذا لم يكن منطوقًا به » انتهى كلامه .

وقوله فيه «ولا يتضمن الفعل إلا مصدرًا غير مختص» مسلم ، لكنه إذا أسند إليه إنما يفيد معرفًا بأل ، حتى إذا أضمر ، فجعل المظهر مكانه ، إنما يكون المظهر معرفًا بأل ، فلما أسند إلى ذهبَ أو إلى أنطلقَ قُدِّرَ ذلك المضمرة العائد على المصدر معرفًا بأل ؛ ألا ترى أن س ^(٢) في مثل «ضربتُ زيدًا شديدًا» لا يعرب «شديدًا» نعتًا لمصدر محذوف كما يقوله غيره ، بل يعربه حالاً من المصدر المقدر ، التقدير : ضربته - أي : الضرب - في حال كونه شديدًا . وألا ترى إلى قوله تعالى ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ ^(٣) ، لو صرح هنا بالمظهر لكان: العدلُ أقربُ للتقوى . وكذلك: «مَنْ كَذَبَ كَانَ شَرًّا لَهُ» ^(٤) ، التقدير : كان هو ، أي : الكذب . فإذا كان المصدر الدال عليه الفعل إذا أسند إليه لم يكن إلا مضمراً أو مظهراً بأل فلا يكون الإسناد إذ ذاك إلى / غير مختص . و«أزيدُ ذهبَ به» من أمثلة س ^(٥) ، فيرتفع «زيد» لأنَّ المجرور في موضع رفع ، التقدير : أذهبَ ^(٦) زيدُ ذهبَ به .

[٣ : ٨٩ / ب]

وما أحازه المبرد ومن ذكر معه من النصب قال فيه الأستاذ أبو علي : « إنه

(١) شرح التسهيل ٢ : ١٤٧ .

(٢) الكتاب ١ : ٢٢٨ والنكت ص ٣٢١ .

(٣) سورة المائدة : ٨ .

(٤) تقدم في ٢ : ٢٥٤ .

(٥) الكتاب ١ : ١٠٤ .

(٦) ح : أذهب . وفي هامش ن ما نصه عن نسخة : « التقدير أذهب زيدًا ذهب به » .

قد يكون ، إلا أن سبويه لم يفرض المسألة إلا على أن يكون المجرور المرفوع لا المصدر المقدّر .

وقال بعض أصحابنا : لا يجوز إلا ما قال س ؛ لأن المصدر الذي يُقام لا يكون إلا المبيّن لا المؤكّد ؛ لأنه لا فائدة في إقامة المؤكّد ، ولا يقال : إنه قد يُخصّص بالمجرور الذي هو « به » ^(١) من حيث إنه موقع به ؛ لأنه إذ ذاك يكون من صلته ، ولا يحذف الوصول وتبقى صلته ، فصح قول س ، وبطل قول غيره .

وقوله وقد يفسّر إلى قوله ضميريهما مثال ذلك : زيدٌ أخوه تضرُّبه ، أو يضربه عمرو ، فزيدٌ : مبتدأ ، وأخوه : مبتدأ ثان ، وتضرُّبه : خبر عن أخوه ، والجملة في موضع خبر الأول . ويجوز نصب المبتدأ الثاني بلا خلاف على الاشتغال ، فتقول : زيدٌ أخاه تضرُّبه ، تقديره : زيدٌ تضرَّب أخاه تضرُّبه ^(٢) .

وفي نصب « زيد » - وهو الذي كان مبتدأ أول - خلاف : فذهب س ^(٣) والآخفش ^(٤) إلى جواز النصب ، فتقول : زيداً أخاه تضرُّبه .

وذهب قوم من القدماء إلى أنه لا يجوز في « زيد » إلا الرفع ، ولا يجوز النصب . نقل هذا القول عنهم الآخفش . ومنعوا النصب في « زيد » لأن المضمّر عندهم لا يفسّر المضمّر .

وردّ عليهم بأن يقال : ليس المضمّر الذي وقع على الأخ قد عُرف إذ فسّره الظاهر ، وأستبان حتى صار كأنه ملفوظ به ، فكيف لا يفسّر ، ويكون هذا المظهر تفسيراً لهما جميعاً .

(١) به : ليس في ك .

(٢) ك ، ن : وقد تضرَّب أخاه . ح : وقد تضرَّب أخاه تضرُّبه .

(٣) الكتاب ١ : ١٠٥ .

(٤) شرح الكتاب للسيرافي ٣ : ١٧٨ - ١٧٩ .

قال ابن خروف: «وهذا أورد قيل: هو للأخفش. وهو بعبارة س أشبه» .

وقال ابن تقي: «يحتمل هذا في القياس وجهين: أحدهما: أن ينتصب الأخ بفعل يدل عليه الظاهر، ويكون هذا المضمّر دالاً على ما ينصب الأول، فيكون الظاهر قد دلّ على ما هو من لفظه ومعناه، وهو الضرب، ويكون المضمّر دالاً على ما هو من معناه، والدلالة على ما ليس من اللفظ أضعف، والمضمّر أضعف من الظاهر، فتضعف الدلالة على ذلك، لكنّ هذا أحسن من أن يكون الظاهر يدلّ عليهما جميعاً في حالة واحدة، وقد يتجه هذا، فيكون قد دلّ على ما هو من لفظه ومعناه، وعلى ما هو من معناه، قياساً على دلالاته عليهما في مسألتين، نحو: زيداً مررتُ به، وزيداً ضربته، فكما دلّ عليهما في مسألتين فكذلك يجوز أن يدلّ عليهما في مسألة واحدة؛ لأنهما لا يتناقضان. ومثل دلالة الشيء على معنيين مختلفين لجواز اجتماعهما في الموضوع الواحد قوله تعالى ﴿وَالشَّجَرَةَ الْمَلْعُونَةَ فِي الْقُرْآنِ﴾^(١)، فهذا يدلّ على الإخبار ابتداءً عن لعنها، ويدلّ أيضاً / على معهودة مفروغ من لعنها؛ لأنه لم يجرى في القرآن ذكر لعنها في غير هذا الموضوع» انتهى .

[٣: ٩٠/١]

وقال س^(٢): «ومن قال أزيداً أخاه تضرّبه فإنما نصب زيداً لأنّ ألفَ الّاستفهام وقعت عليه، والذي من سببه منصوبٌ»، أي: إن سببه منصوب بفعل مضمّر، وذلك المضمّر يفسّر الذي وقع على الأول بعد ألهزمة .

وهذه المسألة ليس نصب زيدٍ فيها سماعاً عن العرب، وإنما هي مسألة قياسية، والقياس يقتضي منع النصب في «زيد»؛ لأنه إن نصب لزم أحد الأمرين، وكلاهما ممتنع:

(١) سورة الإسراء: ٦٠ .

(٢) ألكتاب ١ : ١٠٥ .

أحدهما : أن يكون « ضربته » قد فسرَ فعلين ، أحدهما ناصب للسببي ، وهو الأخ ، والآخر ناصب لزيد ، ولا يجوز ذلك ؛ لأنه - كما تقرر - لا يفسر إلا ما يعمل ، فلو لم يشتغل « ضربت » بضمير الأخ لتصب الأخ ، وإذا نصب الأخ لم يكن لينصب زيداً ؛ لأنه لا يتعدى إليه ، بل يجب أن يقول : زيداً أخاه ضربت .
والأمر الثاني: أن يكون « ضربته » مفسراً للفعل المحذوف العامل في الأخ ، ويكون هذا الفعل المحذوف قد فسرَ بالفعل الناصب لزيد ، والمحذوف لا يفسر المحذوف ؛ لأنه إنما حذف للدلالة^(١) المثبت عليه ، ولا يُحذف للدلالة محذوف ؛ لأنَّ المحذوف عدم ، والعدم لا دلالة له .

وقوله إلى غير ضميريهما لأنَّ « تَضْرِبُهُ » أفعال هو المخاطب ، وليس ضميرَ زيد ، ولا ضمير أخيه .

وقوله فإنَّ أسند إلى أحدهما - أي : إنَّ أسند الفعل إلى ضمير زيد أو إلى ضمير أخيه - فصاحبه - أي : فصاحبُ الضمير - مرفوعٌ بمفسرِ المشغول ، وصاحبُ الآخر مشغول به مثاله : أزيدُ أخوه يضربه ؟ إنَّ جعلتَ أفاعل في «يضرب» عائداً على زيد ، وأهلاء للأخ - رفعتَ زيداً ، ونصبتَ أخاه ، فالمرفوع للمرفوع ، والمنتصوب للمنتصوب ، فقلت : أزيدُ أخاه يضربه ؟ التقدير : أيضربُ زيدُ أخاه يضربه ؟ وإنَّ جعلتَ أفاعل في « يضرب » عائداً على الأخ ، وأهلاء لزيد - رفعتَ الأخ ، ونصبتَ زيداً ، فقلت : أزيداً أخوه يضربه ؟ التقدير : أيضربُ زيداً أخوه يضربه ؟ فالفعل المقتدر في الصورة الأولى رافع لزيد وناصب لأخيه ، وفي هذه الصورة ناصب لزيد رافع لأخيه .

* * *

(١) للدلالة المثبت عليه ولا يحذف : ليس في ك .

مسائل من هذا الباب

الأولى : ألنصب يتفاوت في هذا الباب، فر «زيداً ضربته» أقوى من «زيداً ضربت أخاه». و «زيداً ضربت أخاه» أحسن من «زيداً مررت به». و «زيداً مررت به» أحسن من «زيداً مررت بأخيه». و سبب هذا التفاوت أن التفسير فيما عمل العامل في ضميره بنفسه يكون باللفظ والمعنى من غير أن يدخل الكلام مجاز ، وفيما عمل في سببه بنفسه يكون باللفظ على أجزا ، فتقدر : ضربت زيداً ضربت أخاه ، فتحل ضربك أخا زيد ضرباً له مجازاً ، وإن / شئت قدرت : أهنت زيداً ضربت أخاه . وفي «زيداً مررت به» يكون التفسير من المعنى، إلا أن الفرق بينه وبين «زيداً ضربت أخاه»^(١) ، أن هذا فسر ناصب ناصباً، وهناك فسر متعدّ بحرف جر ناصباً ، والتقدير : لقيت زيداً مررت به . وتقدر في «زيداً مررت بأخيه» : لابتست زيداً مررت بأخيه^(٢) ، إلا أن دلالة «مررت» على «لقيت» أقوى من دلالتها على الملبسة ؛ لأن اللقاء هو المرور ، وليس بالملبسة .

[٣١ : ٩٠/ب]

وزعم ابن كيسان أن ألنصب في «زيداً مررت به» أحسن منه في «زيداً ضربت أخاه». قالوا: ولم يحتج بشيء. ويمكن أن يحتج لابن كيسان بأنه في مسألة «زيداً مررت به» أتحد متعلق الفعلين اللذين هما «مررت» و«لقيت» ؛ لأن الضمير هو الظاهر، غاية ما في هذا أنه فسر من المعنى، وكلاهما متعلق واحد في المعنى، وفي مسألة «زيداً ضربت أخاه» صار فيه تجوز في اللفظ وفي المعنى؛ لأن الضرب حقيقة لم يحل إلا بأخي زيد، وفسر «ضربت» فعلاً ينصب زيداً، وسواء أكان «ضربت» أم «أهنت» فهو تجوز في الفعل المفسر وفي متعلقه ، وأما في المسألة الأولى فليس فيه تجوز إلا في الفعل فقط لا في متعلقه ، فلهذا كان أحسن .

المسألة الثانية: كل مسألة تؤدي في الاشتغال إلى تعدي فعل المضمر المتصل

(١) ك : زيداً ضربته . ح : زيداً ضربت .

(٢) لابتست زيداً مررت بأخيه : ليس في ك .

إلى مضمرة المتصل^(١)، أو فعل الظاهر إلى مضمرة المتصل^(٢) - لا تجوز إلا في باب الظن والفقْد والعدم^(٣). وكل مسألة تؤدي إلى تعدّي فعل المضمّر المتصل إلى ظاهره لا تجوز في باب من الأبواب، نحو: أزيداً ضربته، وأزيداً ظنّ قائماً^(٤).

فعلى هذا الذي تقرر نقول: أفعال الذي اشتغل عن الأسم إماماً أن يكون من الأبواب المستثناة أو غيرها. إن كان من الأبواب المستثناة إماماً أن يكون للأسم ضمير، أو سببيّ، أو ضميران، أو سببيّان، أو ضمير وسببيّ:

فإن كان له ضمير أو سببيّ حملت عليه، فقلت: أزيداً ظننته قائماً، وأزيداً ظننت أخاه قائماً.

وإن كان له ضميران إماماً أن يكونا متصلين، أو منفصلين، أو أحدهما متصلاً والآخر منفصلاً: فإن كانا متصلين حملت على المرفوع لا على المنصوب، فتقول: أزيداً ظننته قائماً. وإن كانا منفصلين حملت على أيهما شئت، فتقول: أزيداً إياه لم يظنّ إلا هو قائماً. وإن كان أحدهما متصلاً والآخر منفصلاً فإن كان المتصل مرفوعاً حملت عليه لا على غيره، فتقول: أزيداً لم يظنّ إلا إياه قائماً. وإن كان منصوباً حملت على أيهما شئت، فتقول: أزيداً ظنّ أخاه أبوه قائماً.

وإن كان له ضمير وسببيّ، والضمير متصل مرفوع، حملت عليه لا على السببيّ، فتقول^(٥): أزيداً ظنّ أخاه قائماً، أو منصوب حملت على أيهما شئت، فتقول: أزيداً ظننته أخوه قائماً، وإن كان الضمير منفصلاً حملت على أيهما شئت، فتقول: أزيداً لم يظنّ أخاه / إلا هو قائماً.

وإن كان من غير الأبواب المستثناة فذلك التقسيم:

(١) نحو: ضربتني، وضربتك، وزيداً ضربته، يعني: ضرب نفسه.

(٢) نحو: ضربته زيداً، يعني: ضرب نفسه.

(٣) أنظر الأمثلة على ذلك في شرح الجمل لأبن عصفور ١: ٣٧٢ إن شئت.

(٤) أي: ضرب نفسه، وظنّ نفسه قائماً.

(٥) فتقول أزيداً ظنّ أخاه قائماً أو منصوب حملت على أيهما شئت: أنفردت به ح.

فإن كان له ^(١) ضمير أو سببي حملت عليه ، نحو : زيداً ضربته ، وزيداً ضربتُ أخاه .

أو ضميران متصلان فلا تجوز المسألة. أو منفصلان حملت على أيهما شئت ، نحو: أزيدُ إياه لم يضرب إلا هو . أو أحدهما متصل والآخر منفصل حملت على المنفصل ^(٢) ، نحو : أزيدُ لم يضربه إلا هو ، وأزيداً ^(٣) لم يضرب إلا إياه .

أو سببَيان حملت على أيهما شئت ، فتقول : أزيداً ضرب أخوه أباه ، وأزيدُ ضرب أخوه أباه .

أو ضمير وسببي ، والضمير منفصل ، حملت على أيهما شئت ، فتقول : أزيداً إياه ضرب أخوه ، وأزيدُ إياه ضرب أخوه . أو متصل حملته عليه ، ولا يجوز حمله على السببي ، فتقول والضمير منصوب : أزيداً ضربه أخوه ، وتقول والضمير مرفوع : أزيدُ ضرب أخاه .

وخالف ابن الطراوة إذا كان الضمير منصوباً والسببي مرفوعاً ، فزعم أنه جائز ، وأستدل على ذلك بقول الشاعر ^(٤) :

فإن أنت لم ينفَعك علمك فانتسب

قال : ألا ترى أنه لا يجوز أن يكون الأسم المضمَر بعد « إن » محمولاً على غير الفعل ؛ لأنَّ الشرط لا يليه إلا الفعل ، فهو محمول على فعل ، وله سببي ، فهو محمول عليه ، فكأنه قال : فإن لم تنفعك ، فقد تعدى فعل المضمَر المتصل إلى مضمرة المتصل .

(١) له : أنفردت به ح .

(٢) في شرح الجمل لابن عصفور ١ : ٣٧٤ والأبدي ١ : ٩٤٤ [رسالة] : « على المتصل » .

قال الجزولي : « فإذا حملت على المنفصل كان التقدير : ألم يضربه زيدٌ لم يضربه إلا هو ؟

فيؤدي إلى تعددي فعل الظاهر إلى مضمرة ، وذلك لا يجوز » .

(٣) ك ، ن : أزيد .

(٤) تقدم في ص ٣١٣ .

ولا يجوز ما ذكره عندنا، لا يجوز: أزيدُ ضربه أخوه؛ لأنه يكون في تقدير: أضربه زيدٌ؟ وذلك لا يجوز. وما ذهب إليه أبو الحسين بن الطراوة وهم منه، فإنه إذا تعذر فيه الابداء لم يلزم أن يكون من باب الاشتغال أصلاً؛ ألا ترى قوله^(١):

لا تَجْزَعِي إِنْ مُنِّسَ أَهْلَكُتَهُ

فرفع مُنِّسًا، وليس له ضمير مرفوع ولا سببي فيحمل عليه، فعلى الوجه الذي يتخرج هذا يتخرج ذلك، وهو إضمار الفعل في غير الاشتغال، كأنه قال: فَإِنْ ضَلَلْتَ أَوْ جَهَلْتَ لَمْ يَنْفَعْكَ عِلْمُكَ، فتكون هذه الجملة تفسيراً لهذا الفعل المضمراً. وكذلك: إِنْ مُنِّسَ أَهْلَكُتَهُ، أي: إِنْ أَهْلَكَ مُنِّسٌ، وقد تقدم تأويل هذا البيت على غير هذا الوجه.

واعتبار هذه المسائل بأن تضع الأسم السابقة موضع ما حملته عليه إن أمكن، وإن لم يمكن حذف ما حملته عليه، وتركته موضعه ناوياً به التأخير، فإن جازت المسألة بعد ذلك فهي جائزة قبله، وإلا فهي ممتنعة.

المسألة الثالثة: إذا كان الفعل يتعدى إلى مفعوله بحرف جر، فقلت: زيداً مررتُ به، نصبت في الاشتغال زيداً، ولا يجوز أن تقول: زيدٍ مررتُ به، بالخفض؛ لأنه يؤدي إلى إضمار الخافض وإبقاء عمله، وهو أضعف العوامل، / لا يجوز: [ب/٩١: ٣] بزيدٍ مررتُ به، فتأتي بحرف الجر؛ لأنَّ الخافض-يُنزَّل من الفعل منزلة الجزء منه؛ لأنه به يصل إلى معموله كما يصل بجمزة النقل، فكما لا يجوز إضمار بعض اللفظة وإبقاء بعضها، فكذلك لا يجوز هذا، ولَمَّا تعذر الخفض رجعوا إلى النصب بإضمار فعل لقرب النصب من الخفض؛ ألا ترى أنهما قد أشتركا في الضمير في نحو ضربتك، ومررت بك، وفي أن كل واحد منهما فضلة، والجرور منصوب من حيث المعنى؛ إذ لا فرق في المعنى بين قولك: مررتُ بزيد، ولَقِيتُ زيداً.

(١) تقدم في ص ٣١٣ .

وَمِنَ النَّحْوِيِّينَ مَنْ لَمْ يُرَاعِ هَذَا الشَّبَهَ ، فَأَجَازَ : بِزَيْدٍ مَرَرْتُ بِهِ ، وَعَلَى هَذَا حَمَلَ قِرَاءَةَ مَنْ قَرَأَ ﴿ وَاللِّظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ ^(١) . وَلَا حِجَّةَ فِي ذَلِكَ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ ﴿ لِلظَّالِمِينَ ﴾ مُتَعَلِّقًا بِ﴿ أَعَدَّ ﴾ هَذِهِ الْمَلْفُوظِ بِهَا ، وَ﴿ لَهُمْ ﴾ بَدَلَ مِنْهَا .

المسألة الرابعة : المصادر التي تعمل عمل الفعل اختلفوا في دخولها في باب الأشتغال على ثلاثة مذاهب :

أحدها : أنه يجوز دخولها فيه ، وتفسر ، سواء أكانت مما تنحل بحرف مصدرية والفعل أم كانت في باب الأمر والاستفهام ، فتقول : زيداً ضربته ^(٢) قائماً ، فتنصب زيداً على إضمار فعل يفسره المصدر ، وتقول : أمّاً زيداً ضرباً أباه ، وأزيداً ضرباً أخاه .

والثاني : أنه لا يجوز أن يفسر مطلقاً ، سواء أكان ينحل أو يكون بدلاً من اللفظ بالفعل ، ولا يتقدم عليه معموله ، ولا يفسر عاملاً فيه ، وإنما يكون الأسم المشتغل عنه المصدر مبتدأ لا غير ، ويصير من باب ما يتقدم كالأستفهام والأصلة والشرط .

والمذهب الثالث : التفصيل بين أن يكون منحلّاً أو بدلاً ، فإن كان منحللاً فلا يجوز أن يتقدم معموله ، ولا يفسر ، فلا ينصب الأسم ، وإن كان بدلاً جاز أن يفسر .

والبرد أجاز أن يعمل فيما قبله إذا كان نكرة غير موصوف .

(١) سورة الإنسان : ٣١ . وقد نسبت إلى عبد الله بن مسعود . معاني القرآن للفراء ٣ :

٢٢٠ والكشاف ٤ : ٢٠١ والبحر المحيط ٨ : ٣٩٣ . وهي من غير نسبة في إعراب

القرآن للنحاس ٣ : ١١٠ .

(٢) في النسخ المخطوطة : ضربته .

قال ابن خروف: إذا كان بدلاً من فعله فسّر، ولا يعمل فيما تقدم عليه لأنه اسم، فلم يقو قوة الفعل في ذلك، ولم يمتنع أن يفسر لأنه معاقب للفعل وفي معناه، وليس في تأويل أن، وقد تفسر أشياء، ولا تعمل. ويأتي تمام القول في المصدر العامل في بابه إن شاء الله.

المسألة الخامسة: من شرط المشغول عنه أن يكون مما يقبل^(١) أن يضم ويتقدم، فلا يصح الشغل عن الحال، والتمييز، والمصدر المؤكّد، ومجرور كاف التشبيه وحتى، وغير ذلك مما امتنع إضماره، فالظرف إن كان على التوسع في الفعل جرى مجرى المفعول به، واتصل بالفعل، نحو: يوم أجمعة صمته، رفعاً ونصباً، فينصب إمّا على السعة، وإمّا على الظرف، فإن كان على الظرف قلت: يوم أجمعة ألك فيه، فرقاً بينه وبين المتسع فيه.

/ والمصدر إن كان متسعاً فيه جاز الشغل عنه، نحو: ضربتُ زيداً الضربَ الشديدَ ، فتقول: الضربُ الشديدُ ضربته زيداً، رفعاً ونصباً. والمطلق بمنزلة لأنه مفعول. والمفعول معه بمنزلة المجرور، تقول: الخشبة أستوى الماء وإياها، فيصير بمنزلة: زيداً ضربتُ عمراً وأحاه، أي: لابس الماء الخشبة. وأمّا المفعول من أجله فإن كان اسماً فكالمجرور، نحو: الله أطعمتُ كذا^(٢)، وإن كان مصدرًا فإن جوزنا إضماره جاز، وإلا فلا، كمسألته في الإخبار. وتجري هذه المشغول عنها في الفصل والأدوات والأحكام على ما تقدم. ملخص من البسيط.

المسألة السادسة: جمع التفسير من خواص الأسماء، فعمله ضعيف لأنه يُعده عن الشبه بالفعل، ويُلحقه بالأسماء المحضة، ولذلك ساق له س^(٣) شواهد من الكلام والشعر. وينبغي لهذا المكسر ألا يدخل في الاشتغال لأن عمله ملفق

(١) ك: يعمل.

(٢) ن، ح: له. وفوقه في ن: كذا.

(٣) الكتاب ١: ١٠٩ - ١١٠.

ضعيف، والاشتغال كذلك باب مَلْفَق، فيضعف عن الدخول فيه لأنه لا يَقْوَى على أن يفسَّر، ولذلك لم يُمثَل عليه س، ولا عرض له في مسألة من الاشتغال، وإنما ذكره بحكم التجرار؛ لأنه لَمَّا ذكر أسم الفاعل وأسم المفعول^(١)، ومنه جارٍ وغير جارٍ، ولكنه يعمل - ذكر أيضاً جمعهما المَكْسَر من حيث إنه جارٍ وغير جارٍ، وهو قد يعمل كما يعمل المسلم.

ومن الناس من جَوَز أن يدخل في الاشتغال، قال: لأنه قد تَبَت له العمل، وقد ذكره^(٢) س في باب من أبواب الاشتغال، فينبغي أن يدخل فيه.

المسألة السابعة: ذهب الجمهور إلى أنه لا يجوز أن يفسَّر إلا ما يصح له العمل. وذهب ابن خروف إلى أنه يجوز أن يفسَّر ما لا يعمل، وزعم أنه مذهب س؛ لأنهم قالوا في «زيداً عليك»: إن زيدا أنتصب بفعل محذوف^(٣)، و«عليك» تفسير له، وإن كان «عليك» لا يجوز أن يعمل في «زيد» فقد قدره^(٤) مفسراً للعامل.

* * *

تم بحمد الله تعالى وتوفيقه
الجزء السادس من كتاب التذييل والتكميل
بتقسيم محققه، ويليهِ - إن شاء الله تعالى -
الجزء السابع، وأوله:
«باب تعدي الفعل ولزومه»

-
- (١) ك: لما ذكر أسم المفعول. ح: لما ذكر أسم الفاعل وأسم المفعول.
(٢) في المخطوطات: ذكرها.
(٣) في حاشية ن ما نصه: وقد ذكر فيما مر أن النصب مع أسم الفعل لا يكون على مذهب البصريين، بل إنما يكون على مذهب الكسائي.
(٤) ن: قدره. ح: أن يعمل في زيدا وقدره.

فَهْرَسُ الْمَوْضُوعَاتِ

- ١٧ - باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخير (ظن وأخواتها) ٥ - ١٧٢
- مذاهب النحويين فيها ٥
- عملها ٨
- حذف المفعولين معاً ٨
- حذفهما اختصاراً ٩
- حذفهما اقتصاراً ٩
- حذف أحدهما اقتصاراً أو اختصاراً ١٤
- حكمهما من حيث التقديم والتأخير ١٨
- أقسام ثانيهما وأحواله ١٨
- وقوع ظرف أو شبهه أو ضمير أو أسم إشارة موقعهما ١٨
- فائدة هذه الأفعال ٢١
- ١ - الأفعال المختصة بالظن ٢١
- ٢ - الأفعال المختصة باليقين ٢٧
- ٣ - الأفعال الصالحة لليقين وللظن ٣٢
- ٤ - الأفعال المختصة بالتحويل ٣٨
- ما ألحق بهذه الأفعال ٤٤
- الإلغاء ٥٤
- الأفعال القلبية ٥٦
- قبح الإلغاء ٥٦
- ضعف الإلغاء ٦٠
- جواز الإلغاء ٦٢

- فرع : زيدٌ ظننتُ ماله كثيرٌ ٦٦
- ظننتُ زيدٌ قائمٌ ٦٧
- وقوع اللمغى بين معمولي إن ، وبين سوف ومصحوها ، وبين معطوف ومعطوف عليه ٦٩
- إلغاء ما بين الفعل ومرفوعه ٧٠
- توكيد اللمغى بمصدر منصوب ، وبمضاف إلى آلياء ، وبضمير أو أسم إشارة ٧١
- تأكيد الجملة بمصدر الفعل والغاؤه ٧٤
- إعمال المصدر المنصوب في الأمر والاسْتفهام ٧٧
- التعليق ٧٨
- المُعلقات ٨١
- ما يُعلّق من غير هذه الأفعال ٨٧
- تقدّم أحد المفعولين على الاسْتفهام ٩٣
- حكم الأسم الاسْتفهام به والمضاف إليه ١٠٣
- موضع الجملة بعد المعلق ١٠٤
- اختصاص بعض هذه الأفعال بجواز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدي المعنى ١٠٩
- ما يعامل معاملة هذه الأفعال في هذه المسألة ١١٣
- امتناع الاتّحاد عمومًا ١١٥
- مسائل من هذا الباب ١١٦ - ١٢٩
- ١ - أظن أنك قائمٌ ١١٦
- ٢ - ظننتُ أنك قائمٌ ١١٦
- ٣ - أظنُّ أن يذهبُ زيدٌ ١١٧

- ٤ - أَظُنُّ يَذْهَبُ زَيْدٌ ١١٧
- ٥ - ظَنَنْتُ زَيْدًا إِنَّهُ قَائِمٌ ١١٨
- ٦ - تُرَاكَ مِنْطَلِقًا ؟ ١١٨
- ٧ - لَزَيْدٌ ظَنَنْتُ ظَنًّا قَائِمٌ ١١٩
- ٨ - أَظُنُّ زَيْدٌ ذَاهِبًا بِحَقِّي بَاطِلُهُ ١١٩
- ٩ - عَبْدُ اللَّهِ مَا عَلِمْتُ عَالِمٌ ١٢٠
- ١٠ - أَرَزَيْدٌ زَعِمْتَ أَنَّهُ مِنْطَلِقٌ ١٢١
- ١١ - كَمْ زَعِمْتَ أَنَّ الْخُرُورِيَّةَ رَجُلًا ١٢٢
- ١٢ - ظَنَنْتَهُ زَيْدٌ مِنْطَلِقٌ ١٢٣
- ١٣ - ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا ظَنًّا حَسَنًا ١٢٣
- ١٤ - ظَنَنْتُ زَيْدًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ قَائِمًا ، وَظَنَنْتُ زَيْدًا خَلْفَكَ قَائِمًا ١٢٤
- ١٥ - ظَنَنْتُ أَنَّ زَيْدًا ظَنًّا حَسَنًا قَائِمٌ ١٢٤
- ١٦ - طَعَامَكَ ظَنَنْتُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ أَكَلَهُ ١٢٤
- ١٧ - ظَنَنْتُ زَيْدًا إِنَّهُ مِنْطَلِقٌ ١٢٤
- ١٨ - ظَنَنْتُهُ إِنْ زَيْدًا قَائِمٌ ١٢٤
- ١٩ - أَظُنُّ عَبْدَ اللَّهِ مَخْتَصِمًا وَزَيْدٌ ١٢٥
- ٢٠ - أَظُنُّ عَبْدَ اللَّهِ مَخْتَصِمًا فَزَيْدًا ، وَتَمَّ زَيْدًا ، وَأَوْ زَيْدًا ١٢٥
- ٢١ - أَظُنُّ عَبْدَ اللَّهِ وَأُظُنُّ زَيْدًا مَخْتَصِمِينَ ١٢٥
- ٢٢ - أَنَا ظَانٌّ أَنَّ يَقُومَ زَيْدٌ ١٢٥
- ٢٣ - أَنَا ظَنَّ إِنَّكَ لِقَائِمٌ ١٢٥
- ٢٤ - أَحْوَاكُ مَظْنُونَانِ أَنْ يَذْهَبَا ١٢٦
- ٢٥ - عَرَفْتُ أَبِيهِمْ فِي الْدَارِ ١٢٦
- فصل : حكاية أجمل بالقول وفروعه ١٣٠ - ١٥٣

- نصب أَلْقُولَ للمفرد المَلُودِي معنَى أَجْمَلَة ١٣١
- إَلْحَاقَ أَلْقُولَ فِي أَلْعَمَلِ بِأَلْظَنِّ ١٣٥
- فِرْعَ : أَلْفَصْلُ بَيْنَ أَلْمَفْعُولَيْنِ بِمَعْمُولٍ مَعْمُولٍ لِهَمَا ١٣٩
- فِرْعَ : وَقَوْعَ (إِنْ) بَعْدَ أَلْقُولِ ١٤٠
- إَلْحَاقَ مَا فِي مَعْنَى أَلْقُولِ بِأَلْقُولِ فِي أَلْحِكَايَةِ ١٤٣
- إِضَافَةَ (قَوْلِ) وَ (قَائِلِ) إِلَى أَلْكَلَامِ أَلْمُحَكِّي ١٤٧
- إِغْنَاءَ أَلْقُولِ فِي صِلَةِ وَغَيْرِهَا عَنِ أَلْمُحَكِّي ١٤٧
- تَعَلَّقَ مَفْرَدٌ لَا يُؤَدِي مَعْنَى جَمَلَةٍ بِأَلْقُولِ ١٤٨
- حِكَايَةُ أَلْمَفْرَدِ أَلَّذِي لَا يُؤَدِي مَعْنَى جَمَلَةٍ ١٤٨
- فِصْلٌ : أَلْأَفْعَالُ أَلَّتِي تَنْصَبُ ثَلَاثَةَ مَفَاعِيلَ ١٥٤ - ١٧٢
- أَعْلَمَ وَأَرَى ١٥٤
- حَذَفَ أَلْمَفْعُولَ أَلْأَوَّلَ ، وَأَلتَّقْصَارَ عَلَيْهِ ١٥٥
- حَذَفَ أَلْمَفْعُولَيْنِ أَلثَّانِيَّ وَأَلثَّلَاثَ ، أَوْ حَذَفَ أَحَدَهُمَا ١٥٧
- أَلْإِلْغَاءَ وَالتَّعْلِيْقَ فِي هَذِهِ أَلْأَفْعَالِ ١٥٧
- أَلْأَفْعَالُ أَلْمُلْحَقَةُ بِأَرَى وَأَعْلَمَ ١٦٢
- مَا صِيغَ أَلْمَفْعُولُ مِنْ هَذِهِ أَلْأَفْعَالِ ١٧١
- ١٨ - بَابُ أَلْفَاعِلِ ١٧٣ - ٢٢٤
- حُدُّهُ ١٧٣
- حَكْمَهُ أَلرَّفْعَ ، وَرَافِعَهُ ١٨٠
- حَكْمَهُ إِنْ قُدِّمَ وَلَمْ يَلِ مَا يَطْلُبُ أَلْفِعْلَ ١٨٢
- حَكْمَهُ إِنْ قُدِّمَ وَوَلِيَ مَا يَطْلُبُ أَلْفِعْلَ ١٨٣
- لِحَاقُ تَاءِ أَلتَّأْنِيثِ أَلْفِعْلِ أَلْمَاضِي ١٨٦
- حَذَفَ هَذِهِ أَلتَّاءَ ١٩٥

- حكمها مع جمع التوكسير وشبهه وجمع المذكر بالألف والهاء ٢٠٠
- حكمها مع جمع التصحيح غير المذكور آنفاً ٢٠٠
- حكمها مع البنين والبنات ٢٠١
- تاء مضارع الغائبة ٢٠١
- نون التانيث الحرفية ٢٠٢
- لحاق الفعل المسند إلى غير ما ليس واحداً علامة كضميره ٢٠٢
- فرع : جريان الصفة في هذه اللغة مجرى الفعل ٢٠٦
- إضمار فعل الفاعل جوازاً ٢٠٩
- حذف أفعال ٢١٦
- رفع توهم الحذف إن خفي أفعال ٢١٨
- ١٩ - باب النائب عن الفاعل ٢٢٥ - ٢٩١
- حذّه ٢٢٥
- البواعث على حذف أفعال ٢٢٥
- ما يقوم مقام أفعال ٢٢٧
- ١ - المفعول به ٢٢٧
- ٢ - الجار والمجرور ٢٢٧
- ٣ - المصدر ٢٣٢
- ٤ - الظرف ٢٣٩
- نيابة المنصوب لسقوط الجار مع وجود المنصوب بالفعل نفسه ونيابة غير
المفعول به وهو موجود ٢٤١
- نيابة غير الأول من المفعولات ٢٤٨
- عدم نيابة خبر كان المفرد ٢٥٤
- بناء كان الناقصة لما لم يُسمَّ فاعله ٢٥٤

- عدم نياية ألمميّر ٢٦٠
- بعض أأفعال أآي لا تُبنى للمفعول على رأي بعضهم ٢٦٢
- فصل : كيفية بناء أأفعال للمفعول ٢٦٤ - ٢٧٥
- كيفية بناء أأماضي أأعتل أأعين للمفعول ٢٦٨
- كسر فاء فُعل ساكن أأعين ٢٧٤
- مسائل من هُذا أأباب ٢٧٦ - ٢٧٨
- ١ - ضُرب زيدٌ قيامًا وقعودًا ٢٧٦
- ٢ - يُضُربُ أأيُّ رجل ٢٧٦
- ٣- هل صيغة أأفعال أألبي للمفعول أصل أو مغيرة من صيغة أأفاعل ٢٧٦
- ٤ - مررت برجل كفاك به رجلاً ٢٧٨
- حكم ما تعلق بأأفعال غير فاعل أو مشبه به أو نائب عنه ٢٧٨
- قلب أأعراب ٢٧٩
- فصل : حكم مرفوع أأفعال ومنصوبه من حيث أأرتبة ٢٨٣ - ٢٩١
- ٢٠ - باب أأشتغال أأعامل عن أأأسم أألسابق بضميره أو مُلابسه ٢٩٢ - ٣٦٢
- أأحكام أأأشتغال ومواضعه ٢٩٢
- وجوب نصب أألسابق ومواضعه ٣٠٧
- أأعامل في أأنصب ٣١٠
- جواز رفع أألسابق ٣١٢
- رجحان أأنصب على أأرفع ٣١٥
- أأستواء أأرفع وأأنصب ٣٢٩
- رجحان أأأبتداء على أأنصب ٣٣٦
- ملبسة أأضمير بنعت أو معطوف بأألواو ٣٤٥
- عدم أأمتناع نصب أأأشتغل عنه بمجرور ٣٤٦

- رفع المشغول شاغله ٣٤٨
- عدم جواز الاشتغال بمصدر منوي في نحو زيدٌ ذهب به ٣٥١
- تفسير عامل الأسم المشغول عنه العامل الظاهر عاملاً فيما قبله ٣٥٣
- مسائل من هذا الباب ٣٥٦ - ٣٦٢
- ١ - تفاوت النصب في هذا الباب ٣٥٦
- ٢ - ما يجوز وما لا يجوز من مسائل هذا الباب ٣٥٦
- ٣ - تعدي الفعل إلى مفعوله بحرف جر ٣٥٩
- ٤ - اختلافهم في دخول المصادر التي تعمل عمل الفعل في هذا الباب ٣٦٠
- ٥ - عدم جواز الشغل عما لا يقبل أن يضم ويتقدم ٣٦١
- ٦ - ينبغي عدم دخول جمع التكرير في الاشتغال ٣٦١
- ٧ - لا يجوز أن يفسر إلا ما يصح له العمل ٣٦٢
- فهرس الموضوعات ٣٦٣ - ٣٦٩